

1



VVA

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kısmı	Mad 2.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	779

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقني
فصل بطل ما ليس بمال سواء كان متعنا او متعنا
 لا يقدم ركن البيع وهو سبادة المال بالمال **كالدم والهيئة**
 والتراب **والخمر والنباح** من ام الولد والمكاتب الذي لم
 يرض فان الذي رضى يجوز بيعه على اظهر الروايتين عن
 ابي حنيفة ونعمه الشافعي والمدير المطلق فان المقيّد
 يجوز بيعه عندنا وعند مالك والشافعي واحمد يجوز بيع
 المطلق ايضا وبطل بيع **ما غير متقوم** من حق الاسلام
كالخمر والخنزير والرق وهو الدراهم والدنانير حال الاوتوجلا
 لان الدراهم والدنانير غير مقصودة وانما هي وسائل فاذا
 كانت عوضا لغير المتقوم كان غير المتقوم هو المقصود
 ومن ذلك اغزاره وقد امر الشارع بافائه وكذا اذا كان
 بينهما بما ثبت في الامة من مكيل وموزون وانما
 لو باعها بالعرض فالبيع فاسد لعدم تعيينها مبيعتي
 وساتي والفرف بين الباطل والفاصل ان الباطل
 هو الذي لا يكون صحيحا باصله وذلك لغوات ركنه
 فلا يفيد الملك اصلا والفاصل هو الذي يكون صحيحا
 باصله لا بوصفه فيفيد الملك بالقيمة عند القبض
 وفي الايضاح لو بقي القوض وقار بعثك بعدا بغير
 عن يبطل ولو قال بعثك هذا وسكت عن الثمن
 يفسد لان البيع يقتضي المعاوضة ففقد السكوت
 محل على قيمته فصار كانه قال بعته بغيره وهي
 مجهولة فيفسد **وبطل بيع قن ضم الى خمر بيع زكية**
 اي مذبوحة شرعية **اليهينة** حشفت انفسها وامان التي
 حشفت او خرجت في غير موضع الذبح كما هو عادة

بعض الكفار ودبايح الجوسي فقال الا انما غير متقومة
 كالخمر والخنزير **وان سمي بمن كل** وهذا عند ابي حنيفة
 وقول الشافعي ورواية عماره وقال ابو يوسف ومحمد
 ان سمي بمن كل واحد منها حاز في الفقه والذكية والا
 فلا وانه قال الشافعي في قول واحد في رواية ومحمد
 التسمية عامدا كالمبيته عمدا لان حرمة مخصص
 عليها فلا يجوز العقد فيما ضم اليه ولا ينفذ بيعه بالقضاء
ومع البيع في قن ضم اليه او ام ولد او مكاتب وقال
 رمز لا يصح او ضم الى قن شخص غير **اي غير البائع**
يقتض اي حصة الفقه من الثمن وعند زر لا يصح **ملك**
 اي كما صح بيع ملك **ضم اليه** وقيل لا يصح في الملك
 وهو عند مالك والشافعي في قول واحد في رواية لان
 الوقف محرر عن الملك والملك نصار كقن ضم اليه
 حر ومما نوادر الفقيه لابي الليث والاصح ان البيع
 يجوز في الملك لان الوقف مال ولهدا يستتفع به انتفاع
 الاموال وانما يباع لاجل حق فعلق به وذلك لا يوجب
 فصار العقد فيما ضم اليه كالمدر وكوه مجلا في المسجل
 حيث يبطل العقد فيما ضم اليه لانه ليس بمال ولهذا
 لا يستتفع به انتفاع الاموال فصار كالمدر **ونسد بيع**
العرض بالخمر وكوهها ما هو مال غير متقوم **وعكسه**
 وهو بيع الخمر وكوهها بالعرض فما شرح الوفاة اي
 البيع فاسد في العرض حتى يجب قيمته عند القبض
 وعملك هو بالقبض كمن البيع في الخمر باطل حتى
 لا يملك على الخمر **ولا يجوز بيع المباحات قبل ان**
يملك لانها وقت البيع غير مملوكة للبائع ولا يبيع

ك

ما لا ندره على تسليم الاجيلة كسك لم يصد او صيد
وارسل وهو لا يعود فلو فتنه البايع وسلمه قالوا ه
ينبغي ان يكون على الرأى يتين في تسليم الابق بعد
بيعه بناء على انه باطل او فاسد **او الا بصور** لجمع
في سقف وذراع من ثوب بصره القطع سواء ذكر
موضع القطع او لم يذكر ولو قطع البايع الجذع او قطع
الثوب وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا لزوال المانع
من الصحة وقيد القدرة على تسليمه بالجملة لانها
لو كانت بغير ذلك كما لو صاد السمك والقدر في خفي
صغيره بحيث يمكن اخذه منها بلا جملة جاز ان يبيع
لانه مقدور التسليم وكذا لو اجتمع فيها بنفسه وسد
المدخل جاز **والان لا يبيع ما فيه غرر كحمل** اي حنين
في بطن ولو لوة في صدق **ولبن في صرع** لما روي
ابن ماجة من حديث ابي سعيد الخدري ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء ما في بطون
الانعام حتى تقنع وما روي التافى بسده عن
ابن عباس انه كان ينهى عن بيع اللبن في صرع الفم
والصوف على ظهرها قال البيهقي وروي مرفوعا
والصحيح انه موقوف ويقول ابن عباس ونهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان يباع ثمرة حتى يطعم
ولا يباع صوف على ظهرها ولا لبن في صرع رواه الطبراني
والدارقطني مرفوعا وابوداود موقوف عليه قال
لا يباع افواق الفم على ظهورها ولا البانها في صرعها
وفي شرح الوقاية ذكر واللبن في الصرع على ثوب احدها
انه لا يعلم لبن اودم اودج وهذه يقتضي بطلان البيع

لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا والاخرى ان اللبن
يوجد شيئا فشيئا فيحتلط الملك المشتري بملك البايع
هذا ولا يجوز بيع التناج ايضا وهو ان تتبخ الناقة
ثم تتبخ التي في بطنها وهو حبل الجملة لما في مصنف
عبد الرزاق عن ابي عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه نهى عن بيع المصاميين والملاقيح وحبل
الجملة قال والمصاميين ما في اصلاص الابل والملاقيح
ما في بطونها وحبل الجملة وولد ولد هذه الناقة
وفي الموطا اخبرنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
انه قال لا يروى الحيوان وانما نهى عن الحيوان عن
ثلاثة عن المصاميين والملاقيح وحبل الجملة والمقا
ما في بطون افاك الابل والملاقيح ما في ظهور الجمال
وفي الصحيحين عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع حبل الجملة وكان يبيعا يتناعه
اهل النخيلية كان الرجل يبيعا الجزور الى ان تتبخ
الناقة ثم تتبخ التي في بطنها **لا يبيع ما تقضي**
الى المزارعة كصوف على ظهر النعم لانه يقضي الى
التنازع في موضع القطع وكل بيع يقضي الى التنازع
منه فاسد **ولا يجوز بيع المزابنة** وهو من اصناف الاعم
الى احضه وتسميها بصف المتاهزين اهلا اصنافه
مياينة **وهو بيع كثر جرد** اي مقطوع **بمثل على**
الحمل خرسا اي قد يرا او حزرا ولا المحاقلة وهي
بيع الحفلة في سبلها بمثل كيلها لما روي مسلم عن
زيد بن ابي انيسة قال حدثنا ابو الوليد المكي
وهو جالس عند عطاء بن ابي رباح عن جابر قال نهى

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحَاقِلَةِ وَالْمُرَابِنَةِ
وَالْمُخَابِرَةِ وَالْحَاقِلَةِ أَنْ يَبَاعَ الْخُفْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ هـ
مَعْلُومٌ وَالْخُفْلُ وَالزَّرْعُ إِذَا تَشَعَّبَ قِيلَ أَنْ تَقْلُظَ شَوْقَهُ
وَالْمُرَابِنَةُ أَنْ يَبَاعَ الْخُفْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ وَالْمُخَابِرَةُ
أَنْ يَزْرَعَ الْإَرْضَ عَلَى ثَلَاثٍ وَالرَّيْعُ وَاشْتَبَاهُ ذَلِكَ
قَالَ زَيْدٌ قُلْتُ لِقُطَا بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ
عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَقَالَ السَّامِعُ يَحْوِزُ بَيْعُ الْمُرَابِنَةِ بَيْنَهُمَا دُونَ
خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مَا بَيْنَ الصَّخْرَتَيْنِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصْبِيِّ
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَنَّ ابْنَ أَبِي سَعِيدٍ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَصَ فِي بَيْعِ الْعُرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ
أَوْسَاقٍ شَكَّ دَاوُدُ قَالَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ خَمْسَةُ وَرَوَى
سَلَمٌ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنِيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالْقُرَى قَالَ ذَلِكَ الرَّبِيُّ
مَلِكُ الْمُرَابِنَةِ إِلَّا أَنَّهُ رَخَصَ فِي بَيْعِ الْعُرِيَةِ الْخَمْلَةَ وَالْخَلِيَّةَ
يَأْخُذُ أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا كَيْلًا أَوْ بِقِفَارِ خَصِي فِي الْعُرِيَةِ
أَنْ يُؤْخَذَ بِكَيْلٍ خَرْصِهَا بِمَرَايَا كُلِّ أَهْلٍ بِطَبَا وَرَوَاهُ
الطَّبَاوِيُّ أَيْضًا بِطَرَفٍ مُخْتَلَفَةٍ وَقَالَ قَدْ حَاتَتْ هَذِهِ
الْأَنَاءُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَوَاتَرَتْ
الرَّحْفَةُ فِي بَيْعِ الْعُرَايَا فَقَبِلَهَا أَهْلُ السُّنَنِ جَمِيعًا وَسَمِعَ
يُخْتَلَفُ فِي صِحَّةِ مَجِيئِهَا وَلَكِنَّهُمْ تَنَازَعُوا فِي قِيَّاسِهَا
انْتَهَى وَالسَّامِعُ ذَهَبَ إِلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْإِسْتِدَارِ عَنْهُ
فِي الْخَمْسَةِ أَوْسَاقٍ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا الْجَوَازُ وَهُوَ مَنْقُودٌ
الْمُرَبِّي عَنْهُ وَهُوَ الْإِظْهَرُ وَالْآخَرُ عَدَمُهُ وَهُوَ مُحْتَارٌ الْمُرَبِّي
وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْأَنْهَارِ عَنْ الرَّابِنَةِ مُحَقَّقٌ وَالرَّحْفَةُ

فِي خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مُشْكُوكٌ فِيهَا وَلَنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ التَّمْرَ بِالْقُرَى مِثْلًا بِمِثْلٍ وَمِنَّا عَلَى الْخُفْلِ تَمْرٌ فَلَا يَحْوِزُ
بَيْعُهُ بِالْقُرَى كَذَلِكَ وَأَمَّا الْعُرِيَةُ الَّتِي فِيهَا الرَّحْفَةُ
فَهِيَ الْعُطْبَةُ دُونَ الْبَيْعِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَتَقْبِيرُهَا
أَنْ يَهْبِ الرِّجْلُ عَشْرَةَ خَمْلَةٍ مِنْ بَيْتَانِهِ لَا سَنَانَ ثُمَّ يَتَّقِ
عَلَيْهِ الدَّخُولَ فِي سَنَانِهِ كُلِّ يَوْمٍ وَلَا يَرْمِي بِالْخُفْلِ فِي الرُّجُلِ
وَالرَّجُلُ فِي الْخَمْسَةِ فَيُعْطِيهِ مَكَانَ ذَلِكَ تَمْرًا يَحْدُو ذَا الْخَمْسِ
لِيُدْفَعَ صُرْرُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَهَذَا جَابِرٌ عِنْدَ مَا لَا الْمَوْهَبُ
لَا يَبْصُرُ مِلْكًا لِمَوْهَبٍ لَهُ مَا دَامَ مُطْلَاً بِمَالِكَ الْوَاهِبِ
فَمَا يُعْطِيهِ مِنَ التَّمْرِ لَا يَكُونُ عَوْضًا يُلْهِمُهُ مِثْلُهَا
وَأَمَّا سَمْعِي بِبَيْعِهَا زَالًا فِي صُورَتِهِ ثُمَّ ذَلِكَ الْمُرَوِّ
اتَّفَقَ أَنَّهُ كَانَ أَقْلَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ أَوْ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ
فَطَنَ الرَّوَايَاتُ الرَّحْفَةَ مَقْصُورَةً عَلَيَّ ذَلِكَ لِقَدَرِ
وَقَالَ قَوْمُ الْعُرَايَا أَنْ يَكُونَ لَهُ الْخَمْلَةُ أَوِ الْخَمْلَتَانِ فِي
وَسَطِ الْخُفْلِ لَكثيرٍ لِرَجُلٍ أَصْرُ كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَخْرُصُونَ
وَقَدْ تَنَازَعُوا فِي حَوَائِطِهِمْ بِأَهْلِهِمْ فَبَصُرَ فِي صَاحِبِ
الْخُفْلِ الْكَثِيرُ فَرَخَصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ صَاحِبَ الْخَمْلَةِ خَرْصَ مَالِهِ مِنْ
ذَلِكَ تَمْرًا لِيَنْصَرِفَ عَنْهُ وَيُخْلَصَ التَّمْرُ كُلُّهُ وَهَذَا
مُرَوِّجٌ عَنْ مَالِكٍ وَالتَّابِوِيلُ الْأَوَّلُ يَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ
قَالَ الطَّبَاوِيُّ وَهُوَ أَشْبَهُ وَأَوْجِهُ قَالَ مَالِكٌ لَأَنَّ الْعُرِيَةَ
لَفَتْ أَمَّا هِيَ الْعُطْبَةُ وَالْبَيْعُ **الْمَالِيَّةُ** وَالْبَيْعُ **الْقَاءُ**
الْمُرَوِّجُ وَالْبَيْعُ **الْمُخَابِرَةُ** لِأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْبَيْعَاتِ
تَقْلِيْقُ الْقَلْبِيكُ بِالْخَطَرِ وَفِيهِ مَعْنَى الْقَمَارِ وَقَدْ كَانَ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ يَتَسَاوَمُ الرُّجُلَانِ السَّلْعَةَ فَإِذَا لَبِسَهَا

المثزري او نبيذها اليه البايع او وضع المثزري عليها
 حصاة لزم البيع فالاول الملامسة والتأني المباداة
 والثالث الفاء المحرروي سلم والبخاري من حديث
 ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه عليه
 وسلم نهى عن الملامسة والمباداة في البيع واللامسة
 لمس الرجل ثوب الاخر بيده بالليل او بالنهار ولا
 يقلبه الا بذلك والمباداة ان يبيذ الرجل ثوبه
 ويبيذ الاخر اليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير
 نظر ولا تراض ولا بيع **المراعي** اي الكلام الثابت في ارض
 غير مملوكة او في ارض البايع بدون تسبب منه امنا
 لتسبب بان تبقى الارض او يقيها للانباء جاز له
 بيع كلاهما لانه ملكه حتى لو اختصه انسانا بغير
 اذنه كان له استرداده وقال بعضهم لا يجوز بيعه لانه
 ليس بملكه لان الشركة منه ثابتة بالنص فلا تقطع
 بدون الجبارة وتقيضة الارض للانباء ليست بجبارة
 وتكون ثابتا في ارضه لا يقطع شركتهم عنه ولا يصير
 مملوكا له فلم يستند المثزري بهذا العقد شيئا
 لم يكن له فيبطل والنص هو قوله صلى الله عليه وسلم
 المملوكون شركاء في ثلاثة في الماء والكلاء والنار رواه
 احمد وابوداود والمراد بالماء الذي في الانهار والابار لا ما اخذ
 وجعل في اناثانه محرز يجوز بيعه وبالكلام ثابت في
 ارض غير مملوكة بلا انباء رب الارض لا يكون محزرا له
 بكونه في ارضه ومعنى انباء الشركة في النار الانتفاع
 بظهورها والاستنفاد وتخفيف الثبات بها اما اذا
 اراد ان يأخذ الحجر فليس له ذلك الا باذن صاحبه ذكره

القدوري **ولا اجارتها** اي ولا يجوز اجارة المراعي التي هي
 الكلالان اجارتها تقع على استهلاك غير غير مملوكة
 وتلك الاجارة غير جارية فما استاجر بقررة لبشر
 لئلا لا يقع لان محل الاجارة المنافع كالأعيان فالاجارة
 على استهلاك عين مباحة اولى والحيلة في اجارة المرعي
 في الارض المملوكة ان يستاجر موضعها من الارض ليضرب
 فيه نسطا او ليحمله خطيرة لغنه فيصح الاجارة ويصح
 له صاحب المرعي الانتفاع بالمرعي فيحصل مقصودهما
ولا بيع التخللة الا مع الكوارات تضم الكاف وتزيد
 الواو وفي الصحاح كوارات التخل عسلها في الشمع
 اما عدم جواز بيع التخل وحده فعند ابي حنيفة وابي
 يوسف وقادح ومالك والثاني واهل الجوز بيعه
 وحده اذا كان مجموعا لانه حيوان ينتفع به ويتحول
 فيصح بيعه وان لم يؤكل كالبعول والحمار ولها منه
 من الهوام فلا يصح بيعه كالزنبور وفي الدهيرة الفتوي
 على قول عدل **ولا بيع اجزاء الادبي لكرامته** فلا يجوز شتر
 الانسان لانه جزوه ولا بيع لبن المرأة ولو في قدح حرق
 كانت اوامة ولا يضمن متلفه وقال الثاني يجوز حرقه
 كانت اوامة يضمن متلفه لانه مشروب ظاهر كلبن
 الشاة وقال ابو يوسف ان كانت امة يجوز ان كانت
 حرة لا يجوز اعتبار اللبن باصله لكونه متولدا منه ولها
 انه جزوه الادبي بدلالة ان الشرع اثبت به حرمة
 الرضاع بمعنى البعضية والادبي بكل اجزائه مكرمه
 مصون عن الاقتداء والامتنان بالبيع الا فيما جلت فيه
 الرق والرق لاجل اللبن لانه منفع حكيم فيجوز بحمل

القوة التي هي صفة وهو الحي ولا حياة في اللبن لان جهاد
 وليس حاله عالى لاطلاق بل باعتبار حاجة الطفل لانه
 لا يتغذى بغيره حتى لو استغنى عنه لم يبيع شره حتى لا
 يجوز صبه في عين زبدية عند بعض اصحابنا ولا يبيع اجزاء
الحنزير نجاسة عينه فلا يبيع ببيع شي منه اهانة
 له كالحمر لان شعره ينتفع به للحزير للضرورة ولا يبيع
جلد الميتة قبل ذبحه حرمة الانتفاع به لقوله عليه السلام
 لا تنتفعوا من الميتة باهاب وهو اسم لعن المذبح وانما
 بعد الذبح فيباع وينتفع به لطهارته كما في الصحيح مسلم
 عن ابن عباس قال تصدق علي مولاة لمجنونة بسلامة
 فماتت فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قل
 اخذتم اهابها فذبحتموه فانتفعتم به فقالوا انها ميتة
 فقال انما حرمت اكلها ولا يبيع **ود القز** يتشد بد الزاي لانه من
 الهوام كالزنبور والحبة والقز **ولا يبيع بيضته** لانه غير
 منتفع به باعتبار ذاته بل باعتبار غيره وذلك متدوم
 في الحال وفي وجوده خطر في المال **خلافا لهما** قال محمد
 يجوز بيع دود القز وبيضته وهو قول مالك والثاني
 واختار المصدر الشهيد وعليه الفتوي اعتبار بالقاء
 وقال ابو يوسف يجوز بيع دود القزان ظهر فيه القز
 نفعه والالا واضطرب قوله ببيض لحد **ولا يبيع**
القاوي بعد سقوطه بان كان علو لرجل وسفل لا حذر
 فسقط او سقط العلوي بقي السفل فباع صاحب الدلو
 موضع العلوان هذا البيع لم يصادف المحل محل البيع
 المال والثالث لصاحب العلوي بعد الانتهاء من حق التخلي
 وهو التخلي ليس بالانه يتعلق به اذا الساحة وهو ليس

بما لا يقدر بعد لسقوط لان بيع العلوي قبل السقوط جائز
 باعتبار البناء القاييم **ولا يبيع شخص على انه امته وهو عبد**
 ولا عالى انه عبد وهو امته والقاس اي يجوز وقول زفر
 لان هذا اختلاف وصف الذكورة والانوثة واختلاف
 الوصف بوجوب الجوار للمشتري دون الفساد فنصار
 كما لو اشترى كسنا فاذ هو فتحة او بالعكس وعبد
 عالى انه خبار فاذ هو كات او بالعكس ولنا ان تفاوت
 الاخر ارضيين النوعين لمحق باختلاف الجنس لان
 المقصود من البيع حصول الانتفاع بالمبيع على عرض
 المشتري فاذا لم يحصل عرضه ولا اكثره فكانه لم يحصل
 اصلا وهذا اذا كان الوصف متفاهشا اذ قلنا التناقض
 لا يفسد البيع كما اذا اشترى كسنا فظهر نجمة فان
 المقصود من الكل الاكل لكنهما مختلفان وصفا فقل التفاوت
وشراء ما باع اي ولا يجوز شراء البائع لنفسه او لغيره
 من المشتري او من وكيله او من وارثه ما باع بهن حال
 او موجل بنفسه او بوكيله **باقل مما باع قبل نقد ثمنه الاول**
 ان كان المبيع لم ينقص ذاته واتخذ الثمنان حسا وقال
 الثاني يجوز لان الملك تم بقبض المبيع وصار المبيع
 شرا البائع باقل كثيرا غيره به وكثيرا يد على الحسن
 الاول او بالثمن ولنا ما روي عبد الرزاق في مصنفه
 عن عمر والثوري عن اي اسحاق السبيعي عن امراته
 انها دخلت على عاتبة في سنة فسالها امرأة فقالت
 يا ام المؤمنين كانت لي جارئة تبعها من اريد بن ارقم ثامنا
 ابي القعاطم اتبعها منه بثمانية فنقدته سماية وكتبت
 عليه ثمانية فقالت عاتبة ببيع ما اشتريت وبيعت

ما اشترى اخري زيد بن ارقم انه بطل جهاده مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الا ان يتوب فقالت المرأة لعائشة
 ارايت ان اخذت راسي اوردت عليه الفضل فقالت
 عائشة فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف
 فهذا الوعيد الشديد دل على فساد هذا العقد والحاق
 هذا الوعيد بهذا الصنع الاكيد لا يمتد الى اليه العقل فدل
 ذلك على انها قالته سماعا وقال ابن الجوزي قالوا العالية
 امرأة مجتولة لا يقبل خبرها قلنا بل هي معروفة جليلة
 القدر ذكرها ابن سعد في الطبقات فقال ان
 العالية بنت ابيغ ابن شراحيل امرأة ابي اسحاق السبيعي
 سمعت من عائشة وجعل في مسند ابي حنيفة البايع
 الى العطار زيد بن ارقم والمشتري بتامة هي المرأة
 وهو في سنن ابي داود عن ابن عمر قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا ابتاعتم واخذتم
 اذا تاب البقر ورقيم بالوزع وتركتم الجهاد سلكوا
 الله عليكم ولا لايتزعمه حتى يرحموا الي دينكم وروى
 احمد بن حنبل في كتاب الزهد بان ساد قال ابن القطان
 رجاله ثقاة عن ابن عمر قال اتي علينا زمان ومكان
 يرى احدا ما انه اقل بالدينار والدرهم من احبته المسلم
 ثم اصبغ الدينار والدرهم احب الي احدا من احبته المسلم
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اذا صن الناس اي يخلوا بالدينار والدرهم وتبايقوا بالبصرة
 وانبعوا اذا تاب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله اقل
 الله عليهم ولا لايرفعه عنهم حتى يراهم فيهم والعينة
 ما لكسريع السلعة بمن موصل ثم شراؤها بانقص

منه كالا ولا ان الثمن لا يدخل في ضمان البايع قبل قبضه
 فاذا اتموا اليه المبيع بالصفة التي خرج بها عن ملكه
 فصار بعض الثمن فقصا صا ببعضه بقي فضل بلا
 عوض فكان ذلك ربح ما لم يضمن وهو هوام بالثمن
 قيد الشرا ويكونه باقل مما باع لانه لو كان بمثله أو باكثر
 منه حاز لان الفضل في الاكثر يحصل للمشتري هو
 والمبيع واصل في ضمانه وقيد يكونه قبل تقديمه لانه
 لو كان بعده حاز وقيد ما يكون الشراء من المشتري
 منه او من وارثه لان المشتري لو باعه من رجل او هبه
 لرجل او اوصى به لرجل ثم اشترى البايع الاول من ذلك
 الرجل حاز لان الاختلاف سبب الملك كاختلاف
 العين وقيد ما يكون المبيع لم ينقص لانه لو تقييد
 في يد المشتري فباعه من البايع باقل من الثمن حاز
 لان ما نقص من الثمن بمقابلته القيب الحادث فكان
 البايع مستريا ما باع بمثل الثمن الاول معي وقيدنا
 النقصان يكونه في الذات لانه لو كان في العينة باق
 تغير سعره لم يجر شراؤه باقل مما باع لان تغير السعر
 غير معتبر في حق الاحكام كما في حق الفاصب وقيدنا
 باتحاد الثمنين هنا لانه لو اشتراه بحسن اخر غير
 جنس الثمن الاول حاز وان كان الثمن الثاني اقل
 لان الزبح لا يظهر عند اختلاف الجنس والدينار جنس
 الدرهم هنا وفي الشفعة خلافا لفرق شرا من لا يصح
 شهادته للبايع وهو ولده ووالده وروجه ومكاتبه
 فهو كشرائه البايع بنفسه وقال ابو يوسف ومحمد يجوز
 غير العبد والمكاتب لتباين الاملاك بخلاف العبد لان

كسبه لما لكه وخلاف المالك لان السيد في كسبه حق
الملك فكان تصرفه كتصرفه ولا يبي حنيفه ان شراء
تقولا كسرا البائع بنفسه لان تضاد منافع الاملاك
بيعتهم وهو نظير الخلاف في الوكيل بالبيع اذا عقد
مع تقولا وشراء الموكل باقل مما يبيع وكيله لا يجوز لانه
وكيله لما يبيع باذنه صار كأنه يبيع بنفسه ثم اشترى
باقل وشراء الوكيل باقل مما يبيع لنفسه او لغيره
بامرهم قبل نقد الثمن لا يجوز اما شراءه لنفسه فلا
الوكيل بالبيع اصل في باب الحرمان واما شراءه
لغيره بامرهم فلا ان شراء المأمور واقع له من حيث
الحقوق فكان هذا شراءا يبيع لنفسه من وجه وشراء
البائع من وارت المشتري باقل مما اشتراه المورد
لا يجوز لقيام الوارت مقام المورد بخلاف شراء
وارث البائع باقل مما يبيع مورثه فانه يجوز ولا يجوز **شراء**
مما يبيع مع ثمن شغل بغير **بيع** صفة في **بقائه**
الاول شغل بغير **وكذا** **بما يبيع** بغير ان يبيع
امه بخمسائة مثلا وفتعها المشتري ثم اشتراها
منه وامه اخري معها قبل نقد الثمن بخمسائة
قال الشراء في الثمن يبيعها منه صحيح لانه لم يفسد
فيها وفي الاخرى وهي التي يبيعها منه باطل لانه لا بد ان
يجعل بغير الثمن بمقابلته التي لم يبيعها منه فيكون
مشتريا لاخرى باقل مما يبيع ضرورة **وريت** ان لا يجوز
شراء زيت وكوه **عاجان بوزن** الزيت **بظرفه** **ويطرح**
للظرف كل مرة **كذا** **ازطل** الا ان يكون ذلك وزنه
لان هذا شرط مخالف لما يقتضيه العقد لانه يقتضي

ان يطرح عنه مقدار وزن الطرف اي مقدار كان
فاذا شرط ان يطرح عنه مقدار معين وكان ذلك
الطرف انقص من ذلك المقدار او اكثر منه كان
ذلك الشرط مخالفا لمقتضى العقد ولا حد
المقادير فيه تقع لان ذلك المقدار ان كان اكثر
من وزن الطرف فلم يشتري فيه تقع وان كان
اقل من وزنه فللبائع فيه تقع **خلاف ورث شرط**
طرح وزن الطرف فان الشرع يجوز لانه شرط يوافق
مقتضى العقد بؤكد ولا يفيد **والبيع** اي ولا يجوز
البيع **بشرط لا يقتضيه العقد** احتراز به عما يقتضيه
كشرط المقتضى الملك للمشتري في المبيع وشرط
تسلم المبيع وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن
وشرط انتفاع المشتري بالمبيع لان هذا كله يثبت
بمطلق العقد فلا يبريده الشرط الا تأكيد **وفيه**
تقع لاحدهما جملة هائلة اما البائع فكمالو ببيع شيا
بشرط ان يقرضه المشتري درهما او يهدي اليه
هدية او يبيع قبا او دارا عليا ان يكتفيا شرا
واما المشتري فكمالو اشتري ثوبا عليا ان يعطيه
البائع ويحيطه فناء او قنصا **او** فيه تقع **لمبيع**
يستحق اي يكون اهلا للاستحقاق علي غيره بان
يكون ادنيا كبيع عبد بشرط ان لا يبيعه المشتري
لان العبد يعجبه ان لا يتناوله الايدي واحتراز هذا
عما لو اشتري دابة او ثوبا بشرط ان لا يبيعه فان
الشرط باطل ولا يبيع صحيح في ظاهر المذهب وعي
اي يوسف ان البيع فاسد وحبه الظاهر انه لا مطالب

لهذا الشرط فكان لغوا ولا بد من تقييد الشرط بكونه
لا يلزم العقد احترازاً عما يلزمه كالبيع بشرط ان
يُعطي المشتري بالثمن رهناً او كفيلة فان البيع
لا يفسد ولا بد ايضاً من تقييد ما لا يلزم العقد
بان الشرع لم يرد بجوازه فانما ورد بجوازه لا يفسد
كالبيع بشرط الخيار او لاجل وكذا ما نفاه في الناس
عليه كسواء فعل علوان بحذوه او بتركه البايع
فان البيع لا يفسد استحقاقاً للتقابل وهو جهة
يترك بها القياس وانما لا يجوز البيع بشرط لا يقتضيه
العقد لنهي صلي الله عليه وسلم عن بيع بشرط
الا ان ما ذكرناه من الشروط الحايظه مستثني من
هذا الهي فبقى ما عداه داخل تحتها وان الثمن مقابل
جميع المبيع والشرط زيادة لا يقابلها شيء من عوض
ثالثه الربوا ولانه ذريعة الى وقوع النزاع بيني
عن مقصوده روي الطبراني في معجمه الاوسط عن
عبد الله بن ابي ثوبان المقرئ عن محمد بن سليمان الذهلي
عن عبد الوارث بن سعيد قال قدمت مكة فوجدت
بها ابا حنيفة وابا ايبي ليبي وابا شيرمة فالت
ابا حنيفة عن رجل باع يبعاً وشرط شرطاً فقال
البيع باطل والشرط باطل ثم اتيت ابا ايبي ليبي
فالت فقال البيع جائز والشرط باطل ثم اتيت
ابا شيرمة فالت فقال البيع جائز والشرط جائز
فقلت سبحانه ثلاثه في فقها العراق اختلفوا
في مساله واحدة فاحبت ابا حنيفة واخبرته فقال
ما ادري ما قال احد ثني عمر وبن شبيب عن ابيه

عن جده عن النبي صلي الله عليه وسلم انه نهى عن
بيع بشرط البيع باطل والشرط باطل ثم اتيت ابا ايبي
ليبي فالت فقال ما ادري ما قال احد ثني هشام ابن
عمرو عن ابيه عن عابسة انما قالت امرني رسول
الله صلي الله عليه وسلم ان اشترى بريرة فاعتتها
البيع جائز والشرط باطل ثم اتيت ابن شيرمة فالت
فقال لا ادري ما قال احد ثني مسروق كدام عن كارب
ابن دثار عن جابر قال بعث رسول الله صلي الله
عليه وسلم ناقة وشرط حملاتها الى المدينة البيع
جائز والشرط جائز لا يجوز بيع الرقيق **بشرط**
الاعتاق وقال مالك يجوز وهو رواية الحسن عن
ابي حنيفة وقول الشافعي واصل الروايتين عن
احد **واي اجل** عطف على بشرط اي ولا يجوز البيع بشرط
غير معين الى اجل **جهد** كالحصاد والدياس وقدوم
الحاج لان هذه الاشياء يتقدم وتتاخر لكونها من
افعال العباد تنبت بحسب ما يريد ولهم فكان التاجيل
بها يفيض الى المئارعة والاحمال شرعت بالاوقات قال
ثقاتي يلقونك عن الاهلة قل هي موافقت للناس في
الثمن غير المبيع لان تاجيل المبيع المعين يفسد البيع
شوا كان الاجل مجهولاً او معلوماً وكذا تاجيل الثمن
المعين لانه مبيع وكذا تاجيل العقد لكونه خلاف
موجب العقد وهو التاييد ولو باع مطلقاً ثم اجل
الثمن الى هذه الاوقات صح لان هذا تاجيل الدين
والجمالة في الدين محتملة بخلاف ما اذا اشترط في
اصل العقد لان العقد لا يخلو بينه الجهالة **ومع** البيع

ان اسقط الاجل للمجهول **قبل المخلول** قالوا اسقطه
 الاجل الى الحصاد وما هو حقه وهو المشتري قبل ان
 ياخذ الناس في الحصاد وقال زفر والشافعي لا يصح لانه
 انعقد فاسدا فلا ينقلب جايزا ولنا ان العقد
 فيما نحن فيه خارج عما صلب العقد وقد سقط
 قبل تفرده فينقلب العقد جايزا وهو قول طائفة
 العراقي ومالك غيرهم ان العقد انعقد موقفا
 وبالاسقاط تبين انه كان جايزا وهو الصحيح لان
 فساد العقد باعتبار افضائه الى المنازعة وقيل بجي
 الاجل لمنازعة **ان قبض المشتري المبيع بيعا ناسدا**
 وكان قبضه برضا بايعة **صريحا** ايجد رضا صريحا كما
 فنحنه او اهذه او سلم وهذا قبل الافتراق او بعده
او دلالة قبل الافتراق **كقبضه** بجملة البايع **في**
مجلس عقده وكل من عوكضيه اي البيع **مال** جملة
 حالته **ملكه** اي المشتري المبيع ملكا حقيقيا بالقبضة
 وقال مالك والشافعي واحدا لا يملكه لان البيع الفاسد
 مخطور لكونه متعيا عنه والهي يقتضى التحريم
 والملك نعمة لكونه ذريعة الى فقده المارب ووسيلة
 الى درك المطالب والنفقة لا تنطاط بالمخطور لا شرا
 الملازمة بين المناط والمناط به ولنا ان ملزوم الملك
 وهو البيع تحقق فيحقق الملك لان البيع الفاسد
 بيع حقيقة يصدر دركته وهو مبادلة المال
 بالمال بالتراضي من اهله فان اهل البي من يكون
 قادرا عليه وهو قادر عليه لتدفع به حاجته
 مضافا الي محل قابل لحكمه اذا الكلام فيه فتترتب

عليه حكمة وهو الملك ونعمة الملك ما انبسط بالمخطور
 بل بالبيع وهو غير مخطور انما المخطور ما ينضربه من
 الشرط الفاسد وكوه كما في البيع وقت النداء فان
 النهي ورد فيه لمعنى غير البيع وهو الاشتغال عن الشيء
 بسبب البيع والاشتغال عن الشيء غير البيع وانما
 شرط ان يكون كل من عوكضيه مالا تثبتت ركن البيع
 وهو مبادلة المال بالمال وشرط ايضا ان لا يكون
 للمبايع خيار الشرط لان شرط الخيار يمنع الملك في البيع
 الجائز وفي الفاسد اولى وانما لم يجل وطى الجارية ولا اكل
 الطعام لان في كل منهما اعرافا عاما هو واجب عليه
 وهو الرد **ولزمه** اي المشتري **مطله حقيقة** اي
 صورة ومعنى **او معني** وهو قيمته يوم القبض لانه
 به يدخل في ضمانه وعند محمد يوم التلف لانه به يتقرر
 عليه وانما لزم المشتري مطله لانه مضمون بالقبض
 كالقصب والمثل صورة ومعنى لا يكون الا فيما هو من
 ذوات الامثال وهو اعدل من المثل معنى فلا يضار اليه
 مع امكان الاول **فان كان الفناء** لجهالة الاجل
او لشرط الزايد فيه يقع لاحد القاضين وكانت العين
 باقية **فلمن له الشرط** وهو المنتفع به **فسخه** بضم
 صاحبه لان منفعة الشرط لما كانت عابدة اليه كانت
 الفسخ له دون الاخر لان في فسخ الاخر ابطال
 حق من له منفعة الشرط وهو منصف العقد باطلا
 ذلك وهذا عند محمد وقال لا لكل واحد من القاضين
 الفسخ لانه حق الشرع فانتفى للزوم عن العقد
والا اي وان لم يكن الفساد لشرط زايد بل كان في صلب

العقد بان كان في احد العوضين كما لو باع درهمين
بدرهم او ثوباً بجحر **فلكل منهما** اي من العاقدين منته
بعد القبض لان اعدام العقد واجب خفا للشرع
وقيل القبض لكن بحضور من الاخر لان البيع الفاسد
قبل القبض لم يفسد الملك كان منته امتناعاً عن
القبض وانا توقف على حضور الاخر لانه الزام موجب
المنع فلا يلزمه الا بعلمه **فان خرج** المبيع فابدا
من ملك المشتري يبيع صحيح او يهية وتسلم ويقبض
او يبيع المشتري فيه او عرسى او اتخذ مسجداً **فلا نسخ**
لان المشتري ملك المبيع بالقبض فينقذ تصرفه فيه
وينقطع حق البائع من الاسترداد سواء كان تصرفاً
لا يخلو التملك لا اعتناق او يخلو كالباع لان هذه التصر
تعلق حق العبد وبالباع الفاسد تعلق حق الشرع
وهو المنع فطلب حق العبد لم يضره على حق الشرع
لغناه قيد الخروج بكونه من الملك لان المشتري لو
أجر المبيع او انكحه لم ينقطع حق المنع لان النكاح
لا يمنع من البيع فيفسخ ونزول الامة على البائع
والنكاح فله حاله والاحارة بفسخ بالاعداد ورفع
العقد عند وقار مالك وانما في واحد لا ينقطع
حق الفسخ بشي من ذلك وقال ابو يوسف ومحمد
لا ينقطع بالبناء والعرض بل ينقطع ببرد المبيع
على صاحبه **وطاب للبائع ربح ثمنه** اي ثمن المبيع
بيعاً فاسداً اذا كان دراهم ودنانير **بعد التقاضي** تعلق
بربح **لا للمشتري** اي ولا لطيب للمشتري **ربح مبيع**
اي مبيع البيع الفاسد بعد التقاضي **فتصرف**

ت

11
بده اي بوجه حتى لو اشترا امة شراء فاسداً بالدرهم
وتقايضا وبيع كل واحد منهما بما يقضى طاب للبائع
ما ربح في الثمن ولم يطلب للمشتري ما ربح في الامة وان
ان الامة مما يتعين فيتعلق العقد بعينها فلا
يتملك الخبز في ربحها فنصدق به والدراهم والدنانير
لا يتعينان في العقود فلا يتعلق العقد بعينها
فلا يتملك الخبز في ربحها هذا وبيع الباطل لا
يفيد الملك بالقبض ولو كان باذن من المالك ولا
ملك التصرف لانه يثبت على الملك والملك يثبت
على العقد الصحيح او القبض في العقد الفاسد
ثم المتبوع في بيع الباطل امانة عند ابي حنيفة
لان العقد باطل والباطل غير معتبر والقبض
باذن المالك فيكون امانة وقالوا لانه مضمون بالقيمة
لوقيها وبالمثل لو مثلياً اذا هلك عقد المشتري ه
كالقبوض في البيع الفاسد والمقبوض على رسوم
الشراء هذا واذا اشتري مكبلاً كالخنزير وموزوناً
كالسمك كبلاً ووزناً حرم عليه بيعه واكله او شي
منه حتى يكيله او يزنه واحله ان الاموال ثلاثة
انواع ثم قدرات كالمكيلات والموزونات والعديا
المتقاربة والمزروعات فان المشتري ثابها
سار اليها بحازقة صح التصرف فيه بعد القبض
لانه معلوم بالاكارة وانما اشتري ثابها بشرط
كيل او وزن او ذراع او عد فان لم يقبض بطل التصرف
فيه وبعد القبض لم يحز التصرف في المكيل والموزون
لشري النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى

ق

ت

ف

يجري فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري فيكون
لصاحبه الزيادة وعليه النقضان رواه البزار عن
ابي هريرة والهي عن البيهقي في الفوائد اذا كان
المشتري في البيع وقد وجد اذا البيع تناول ما يحويه
الكيل والوزن وهو مجهول فربما يزيد او ينقص
فالم يكل لنفسه او يزن لا يختار المبيع عن غيره فكان
المبيع مجهولا فيفسد البيع ولان اصل القبض
شرطا فهو ان تصرف في المبيع ككان تمام القبض
شرطا ايضا والكيل والوزن فيما بيع ككيل او وزنا
ما تمام القبض لان القدر معقود عليه فيما بيع
ككيل او وزنا حتى يلزمه رد الزيادة ان زاد ونقص
الثمن بحصة ان انقص وانقص غير معتبر بتوهم
الزيادة والنقصان ولا معتبر بكيل البايع قبل
البيع وان حصرة المشتري لان الشرط صاع البايع
والمشتري لم يوجد ولو كانت البايع بعد البيع
حصرة المشتري مرة قبل لا يفي لظاهر ما روينا
والصحيح انه يفي وعليه الجمهور اذا الغرض منه
اعلام المبيع واصرارها واذا حصل بالكيل مرة والحديث
محمود عاي بيع العين بان باع مكيلة مكيلة بفسد
ما اشترافا به بخلاف ان يكيلين والعددي المتقارب
كالجوز والبيض كالموزون في اظهر الروايتين عاي
حنيفة وقال هو المذروع وهو رواية عندنا لا يجري
الربوا بين المودودين كما لا يجري بين المذروعين **وكره**
عندنا وهو عند الشافعي **الخمس** بفتح النون والجيم
وسبكه وهو ان يزيد في الثمن ولا يريد الشرا بل يرغب

غيره **وكره السوم** اي سوم الشخص السلعة وهو
طلبها بالثمن **عاي سوم غيره اذا رخصا** اي رب السلعة
والذي سام اولا **بثمن** فبذبه لانها لو لم يرخصا بثن
فلا بد باس به لانه بيع من يزيد وكره **تلقى الجلب**
اي المجلوب وهو ما يجاء به من بلد الى بلد للتجارة
المضربا بهل البلد فبذبه لان الذي لا يضمنهم لا باس
به الا اذا البس السعر على الجالين **وكره بيع الحاضر**
للبادي زمان القحط وهو ان يجلب البادي السلعة
يأخذها الحاضر ليبيعها له بعد وقت باعاه من السعر
الموجود وقت الجلب وقيل هو ان يجي البادي الى
الطعام الى الحضر فلا يتركه السمار الحاضر بيبعه بنفسه
لورجاء رخص السعر وانما رأي عنه لانه لو تركه يبيعه
بنفسه لورجاء رخص السعر وقيل هو ان يكون اهل
في قحط ويعد يبيع من اهل البلد وطعام في الثمن
القاي وعاي بعد اقالا لام يعي ما روي الشيخان من
حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عنه تلقي الركبان وان بيع حاضر لباد وان
تأله المرأة طلاق اختها وعن الحسن والمصنف
وان سام الرجل على سوم اجبه ورويا ايضا عن
طاوس عاي ابن عباس قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان يتلقى الركبان وان يبيع حاضر
لباد قال قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد
قال لا يكون له سمارا **وكره البيع وقت النداء** اي
للجهة لقوله تعالى وروا البيع ولان فيه اخلا لا
بالواجب وهو السعي اذا عقد للبيع او وقفه قبل

ولو تبايعا وعما بميثان لا بأس به وهذا من كل قال الله
تعالى قد نهى عن البيع مطلقا ثم المقتدر وهو النذر الاول
اذا وقع بعد الزوال على المختار وانما كرهه البيع في جميع
هذه الصورة ولم يفسد خلافا لما لك لان النهي عنها
لم يفي مجاورا للبيع لا في صلبه ولا في شرط صحته والنهي
الوارد لم يفي المجاورة لا يقتض الفساد بل يقتضي
الكراهة وذكره **مخرجا للبيع الصغير** اي غير بالغ **عن ذي رحم**
محرر منه سواء كان صغيرا او كبيرا ببيع وعجزه لما
روى الترمذي في البيوع والسير وقال حسن عريب
عن ابي ايوب الاضاري قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من فرق بينا والدق وولدها
فرق الله بينه وبين احبته يوم القيمة ورواية احمد
في مسنده بزيادة فضة فيه ولفظه عن ابي عبد الرحمن
الجبلي قال كذا في البحر وعليها عبد الله بن قيس القراري
ومعنا ابو ايوب الاضاري فروى صاحب المقاسم وقد
اقام السبي فاذا امرأة تنكح فقال ما شئت هذه قالوا
فرقوا بينهما وبين ولدها فاطلق ابو ايوب فاقى بولدها
حيث وضعها في يدها فارسل اليه عبد الله بن قيس فقال
ما حملك على ما صنعت قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من فرق الحديث وهي المصوفة
للبيهقي بسنده عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده
ان ابا اسيد جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بسبي من
البحرين فنظر عليه السلام الى امرأة منهم تنكح فقال
ما شأنك قالت باع ابي فقال عليه السلام لا في اسيد
ابنت ابنها قال نعم قال فيمن قال في بني عيسى فقال عليه

تفريق

السلام اركب بنفسك فاقتم وروي الدارقطني في سننه
عن ابي موسى قال لعن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من فرق بين الوالدة وولدها وبين الاخ واهله
وروي ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن عريب
عن علي بن ابي طالب قال وهب الى النبي صلى الله
عليه وسلم غلامين اخوين فبعت احدهما فقال لي
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي ما فعلك
غلاماك فاخبرته فقال رده ردا كومي ستن الدار
قطني والمستدر كعد علي قال قد دم غاي النبي صلى
الله عليه وسلم بسبي فامر لي ببيع اخوين فبعتهما
ثم ابنت النبي صلى الله عليه وسلم واخبرته فقال
اورثتهما فاربعتهما وبعهما جميعا ولا تفرق بينهما
قال الخاتم صحيح عاي شرط الشيخين ولم يخرجاه ولان
الصغير يتاثر بالنسب بالصغير وبالكبير يشق عاي
الصغير ويقوم بجواجه للشفقة الثابتة من قرب
القرابة ففي التفريق بينهما ايجاش الصغير ونوك
الرحم عليه وهو منهي عنه ثم المنع من التفريق
معلل بالصغر والقرابة المحرمة للنكاح فلا يدخل
فيه الكبير لان كل واحد منهما يقوم بجواجه ولا
يتاثر بالنسب بالافرة عادة بل رجاء يتاثر به ولان النبي
صلى الله عليه وسلم فرق بين مارية وسيرين وكأنتا
امنتين اخنتين كبيرتين وسيرين بالسبي المعلقة
عليها ذكره ابا التهامم ولا يحرم غير قريب كما مرارة
الاف ولا قريب غير محرم كما في العم ولا الزوجان وان
كان صغيرين لعدم هذه القرابة ولدا جتمع مع الصغير

عَدَمِ اقْتَارِهِ لَا يَفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدٍ سِوَا اخْتَلَفَ
 جِهَةُ الْقَرَابَةِ كَالْعَمِّ وَالْحَالِ أَوْ اخْتَلَفَتْ كُنْهَاتُ عِنْدِ أَبِي يُوْسُفَ
 لِأَنَّهُ يَسْتَوْحِشُ بِفِرَاقِ الْكُلِّ وَيُجِلُّ لَوْ اخْتَلَفَتْ الْجِهَةُ بِتَزَلُّ
 وَاحِدٍ وَيَفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَاقِي إِذَا شَاءَ أَنَا لَوْ اجْتَمَعَ
 مَعَهُ أَبَوَاهُ فَلَا يَفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدٍ مِنْهَا لِأَنَّهُ لَا يَتَفَقَّهُ
 بِأَحَدٍ هَا عَمَّا الْآخَرُ فِي شَرْحِ الْوَاوِي حَيْثُ مَعَهَا صَبِي
 أَدْعَتْ أَنَّهُ ابْنُهَا لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهَا لِأَنَّهُمَا تَحْمِلُ الْمَنَ
 عَاوِي الْغَيْرُ وَلَا يَفْرَقُ لِأَنَّ قَوْلَ الْوَاحِدِ مَقْبُولٌ فِي الدِّيَانَاتِ
 هَذَا مَوْصُوفٌ بِمَا فِي عَالِي الْاهْتِبَاطِ وَإِذَا وَقَعَ تَفَرُّقُ بَيْنِ
 صَغِيرٍ وَذِي رَحْمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ بِبَيْعٍ نَقَذَ فِي الْكُلِّ عِنْدَ أَبِي
 حَنِيفَةَ وَنَحْمَدُ وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي وَعِنْدَ أَبِي يُوْسُفَ لَا يَجُوزُ
 فِي قَرَابَةِ الْوَلَدِ لِعَوْنِهَا وَكُجُورُ فِي قَدَابَةِ غَيْرِهَا لَصَفِهَا
 وَهُوَ الْأَصَحُّ فِي مَذْهَبِ السَّافِي وَقَالَ مَا لَكَ لَا يَجُوزُ فِي
 الْأُمِّ فَقَطْ وَعَمَّا أَبِي يُوْسُفَ أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُ أَحَدٍ لَا يَجُوزُ فِي
 الْكُلِّ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالرَّدِّ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي
 الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ زَبَادٍ وَذَكَرَ
 الطَّحَاوِي قَوْلَ أَحَدٍ مَعَ أَبِي يُوْسُفَ وَذَكَرَهُ الْكَرْجِيُّ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ
 وَلَا فِي حَنِيفَةَ أَنَا لَكِنِ الْبَيْعُ صَدْرٌ مِنْ أَهْلِهِ مَعْنَاهُ أَنَا فِي
 مَحَلِّهِ فَيَنْقُذُ وَالنَّهْيُ عَنْ بَيْعِ أَحَدٍ هَذَا لَمَعْنِ مَجَاوِزِ الْبَيْعِ
 غَيْرِ مُتَقَلِّبٍ وَهُوَ الْأَصْدَرُ بِالصَّغِيرِ فَلَا يَفْسُدُ الْعَقْدُ
 كَالنَّهْيِ عَنِ السُّومِ عَلَى غَيْرِ سَوْمٍ غَيْرِهِ **لَا يَبِيعُ مِنْ بَرِيدٍ** أَيُّ لَمْ يَكُنْ
 لِمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعُ عَنَّا أَنَّ بَنِي مَالِكٍ
 إِذَا رَجَعُوا مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى الْبَيْتِ صَلَّوْا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ
 فَقَالَ إِنَّمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ قَالَ بَلَى حَلَسَ أَيُّ كَسَاءٍ نَلْبَسُ بَعْضُهُ
 وَنَبْسُ طَبَعِهِ وَقَتَبَ أَيُّ قَدَحٍ نَشْرَبُ فِيهِ الْمَاءَ قَالَ

الْبَيْتِي

ابْنِي بِمَا فَاتَاهُ بِمَا فَاحْذَرُهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ فَقَالَ رَجُلٌ أَنَا
 اخَذَهُمَا بِدَرَاهِمٍ قَالَ مَا يَزِيدُ عَلَيَّ دَرَاهِمٍ مَرْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا
 قَالَ رَجُلٌ أَنَا اخَذَهُمَا بِدَرَاهِمِينَ فَأَعْطَاهُمَا آيَاهُ وَاخَذَ
 الدَّرَاهِمِينَ فَأَعْطَاهُمَا الْإِنْصَارِيَّ وَقَالَ اشْتَرِيَا هَذَيْنِ
 طَعَامًا فَأَصْبَحَ هَذَا إِلَى هَذَا وَاشْتَرَا بِالْأَخْرِقِ وَمَا فَاتَنِي
 بِهِ فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ يَوْمًا فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَبِيعَ
 ثَمَاءً وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا
 وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَتَسَلَّمَ هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَحْجِيَ الْمَالُ تَكُنْتَ فِي وَجْهِهِ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي شَرْحِ الْكُتُبِ وَمِنْ شَأْنِ
 جَارِيٍّ مَا جَعَلَ يَبِيعُ الْوَفَا كَبَيْعِ الْمَكْرُهِ مِنْهُمْ الْأَمَامُ
 ظَهَرَ الدِّينَ وَالْمَدْرَ الشَّهِيدَ حَسَامَ الدِّينِ وَالْمُفَكِّ
 السَّعِيدَ تَابَحَ الدِّينَ الْأَسْلَامَ وَصَوَّرَتْهُ أَنْ يَقُولَ
 الْبَايِعُ لِلْمُشْتَرِي بَعْتَ مِنْكَ هَذَا الْعَيْنِ بِذَيْنِ
 لَكَ عَمَّا إِلَى مَيْتِي فَقَضَيْتَ الدِّينَ مَهْرِي فَجَعَلُوهُ قَا
 بِاعْتِبَارِ فَصَحَّ شَرْطُ الْفَسْخِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى
 آيِنَا الدِّينِ فَيَقْبِضُ الْمَلِكُ عِنْدَ اتِّقَالِ الْفَقِيصِ
 وَيَنْقُضُ بَيْعَ الْمُشْتَرِي كَبَيْعِ الْمَكْرُهِ لِأَنَّ الْفَسَادَ
 بِاعْتِبَارِ عَدَمِ الرِّضَا نَكَاحُ حُكْمِهِ كَحُكْمِ بَيْعِ الْمَكْرُهِ
 فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَمِنْهُمْ مَنْ حَبَّلَهُ وَكُنَّا مِنْهُمْ السَّيِّدُ
 الْأَمَامُ أَبُو شَيْخٍ جَاعٍ وَعَالِي السَّفْدِيِّ وَالْأَمَامُ الْقَاضِي
 الْحَسَنُ الْمَاتَزَوِيُّ قَالَ لَوْ مَا شَرَطَ عَلَيْهِ اخْذَهُ عِنْدَ
 قَضَاءِ الدِّينِ أَيْ بِمَعْنَى الرِّهْنِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُؤْخَذُ
 عِنْدَ قَضَاءِ الدِّينِ وَالْعَبْرَةُ فِي الْعُقُودِ لِلْمَحْفَاقِي

فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَمَّا أَبِي يُوْسُفَ وَنَحْمَدُ وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي
 وَعِنْدَ أَبِي يُوْسُفَ لَا يَجُوزُ

سَدَّ

دون الاغاط حتي جعلت الكفالة بشرط براءة الاصل
 حوالة وبالعكس كفالة وبالاقتضاء عند ضرب
 الاصل لما تاد اكان رهنا لا يملكه ولا يتقعر به واي
 شيء اكثر من زيادة بعض ويتردد عند قضاء
 الدين ولو استاجر البائع لا تلزمه اجرة كالمراهن
 اذا استاجر الموهون واستقعر به ويسقط الدين
 بهلاكه فيثبت فيه جميع احكام الرهن ومن شاع
 سمرقند من جعله بيعا جازا مفيدا لبعض احكام
 منهم الامام نجم الدين السفي فقال اتفق شاعنا
 في هذه الزمان فجلوه بيضا جازا مفيدا بعض
 الاحكام وهو الانتفاع به دون البعض وهو
 البيع لحاجة الناس اليه ولتعاملمهم فيه والقواعد
 قد فتوا بالتعامل وجوز الاستصناع لذلك
 وقال صاحب النهاية وعليه الفتوى ومن المتأخرين
 جعله باطلا واعتبره بالهزل وقال في الكافي
 والمحقق ان العقد الذي يجري بينهما ان كان بلدا
 البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر استراط الفسخ
 في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا
 تلفظ البيع بشرط الوفا وتلفظا بالبيع الحايض
 عندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك
 وان ذكر البيع ما غير شرط ثم ذكر الشرط علي الوجه
 المعتاد جاز البيع وتلزمه الوفا بالميعاد لان الموعود
 قد تكون لازمة قال عليه السلام اتعددة دين فيجعل
 هذا الميعاد لازما لحاجة الناس اليه وقال جلال
 الدين في حواشي الهداية وصورته ان يقول البائع المشتري

بعت منك هذا الدين بالف درهم عاينني لود فعت اليك
 ثمك تدفع الدين اليي ثم قال ويبي هذا بيع الوفا
 وهذا البيع موجود في المصر متعامل به ويسمونه
 بيع بيع الامانة وانه اعلم **فضل الاقالة** مندوبة
 لما في سنن ابي داود وابن ماجة عن ابي هريرة رضي
 الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 اقال مالا ببيعة اقاله الله تعالى عثرته زاد ابن
 ماجة يوم القيامة وفي رواية البيهقي ما قال
 نادى ربي يصح يا عباد كما قلتم وقبول في المجلس
 ما الاخر ويتعاطا ايضا **فسخ في حق المتعاقدين**
 عند ابي حنيفة الا ان لا يكون جعلها فسخا **فتبطل الاقا**
 بعد ولادة **المبيعة** بعد الفسخ لان الزيادة المنفصلة
 تمنع الفسخ بخلاف المنفصلة عند ابي حنيفة **بيع**
جديد في حق ثالث ان وجد كالشفيع **تجب ثانيا** اي
 بالاقالة **الشفعة** للشفيع الذي سلم الشفعة
 في البيع لانه ثالث وكذا الاستبراء في اقالة الامنة وقال
 ابو يوسف والثاقفي في القديم ومالك بيع في حق
 الكل بعد الفسخ الا اذا فسخ جعلها فسخا
 بان تقابل قبل الفسخ لا يجوز في المنقول على خلاف
 الحسن او المقتدر فتبطل الاقالة لان بيع المنقول
 قبل الفسخ لا يجوز والفسخ يكون بالتمن الاول
 وقد سمينا غنا اهر فتبطل الاقالة ويبقى البيع
 الاول عاين حالة وقال محمد والثاقفي في الجديد
 واقرم في حق الكل ان كانت بالتمن الاول او
 باقل اذا فسخ جعلها فسخا فتبطل الاقالة ويبقى

البيع علي حاله **وصحت** الاقالة **عقل الثمن الاول** جسا
 وقد راوا **وان شرط غير جنسه** لما لو كان الثمن ذراهم
 واقاله علي ذنا يبرلان غير الجنس الثمن ليس ثابتا في
 المنوخ ورفع ما ليس ثابتا محال فيكون تسمية غير
 جنس الثمن في الاقالة شرطا فاسدا والاقالة لا تبطل
 بالشروط العائدة **وان شرط الكرم** اي من الثمن
 لان الزيادة يتقدر الفسخ عليها لانه لم تكن ثلثة
 في المنوخ فيكون تسميتها شرطا فاسدا فيلغو
 وهذا يوجب قول ابي حنيفة ومحمد ان الاقالة تسح
 اذ لو كانت بيعا لبطلت بالشرط الفاسد كما لبيع
ولذا يصح الاقالة بثمن الاول وان شرط **الاقل**
 فلو تقابلا بخمسائة والمبيع بحاله لم يتعيب وكان
 الثمن الفاصحة الاقالة باء لا يمكن نفيها
 بخمسائة فيبطل ذكوا الخمسائة ويبقى الاقالة فيبيع
 على البائع رد الالف على المشتري **الا ان تعيب** المبيع
 بان احدث به عيب عند المشتري فان الاقالة يصح
 بالاقلة حينئذ ويكون المحطوط من الثمن بازا
 العيب وهذا كله عند ابي حنيفة واما عند طه
 من الثمن يكون بيعا لان البيع اصل عند ابي يوسف
 ولان جعلها بيعا محقق وبالزيادة ظهر قصد البيع
 فيجعل بيعا عنه محذورا اقل من الثمن يكون بيعا
 عند ابي يوسف لانه الاصل عند من فسخا ان الثمن الاول
 عند محمد لانه سكوت عن بعض الثمن الاول وتقول
 اقال وسكت عن الثمن الاول يكون فسخا فهذا اقل
ولم يمنعها اي الاقالة **هلاك الثمن** منيها هلاك المبيع

لان الاقالة رفع البيع ورفع سبب عن قبضه وقبضه
 بالمبيع دون الثمن ولهذا لو هلك المبيع قبل القبض يبطل
 البيع ولو هلك الثمن قبله لا يبطل **وهلاك بعضه**
 اي المبيع **منع** من الاقالة **تقدره** اعتبار الاجزاء بالكل
 فيجوز الاقالة في البع في ويمنع في الهلاك ولو تبايع
 بشرط الاقالة اذ ارد البائع الثمن عند الكرم المشايخ
 له حكم الوعد فلا يباح للمشتري ان ينتفع به بدون
 اذن البائع ويبسقط الدين بهلاكه وعند بعض
 المشايخ هو باطل لانه تلاعب وقال نجم الدين ان في
 اتفق مشايخنا في هذا الرمان على جوارزه لحاجة
 الناس اليه لتعاملهم به والقواعد قد يتول بالتعامل
 في الاستمتاع وفي النهاية وعليه الفتوى وفي الحاشية
 الصحيح ان العقد ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا
 ثم ينتظر ان ذكر الشرط فيه فيند وان ذكر قبله
 او بعده على وجه المواعدة يصح العقد ويلزم الوفاء
 بالعهد لحاجة الناس **فصل في التولية** لغة حمل
 الشيء والياء غيره وشرعا **ان شرط البائع في البيع انه**
بما شري اي بقدره وجنسه لا بنفسه لان نفس ما
 شري به صار ملكا للبائع الاول فلا يمكن البيع
 به الا اذا صار ملكا للمشتري ولو قال بما قام عليه بدل
 قوله بما شري لكان اولى لان المبيع انه بما **شري مع**
فصل والمصاراة ويحويها يضم الي الثمن الاول **والمرأحة**
به اي بما شري فهي ان شرط البائع في البيع انه بما شري
مع فصل واما اذا كان باقلا من الثمن فوضعه وهما
 بنوع جائزة لتعامل الناس بهما ما غير كبير وما روي

عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن ربيعة بن ابي
عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال التولية والاقالة والشركة
سواء لباي من به وروي بن ابي شيبة في مصنفه
عن الحسن وابن سيرين والشعبي وطائوس انهم قالوا
التولية بيع وفي البخاري عن عائشة ان ابا بكر
قال للنبي صلى الله عليه وسلم خذ باي واوصي يا
رسول الله اخذي راحلي فاني فقال عليه
السلام باليمن وفي سيرة ابن اسحاق فلما قرب ابو
بكر رضي الله عنه الراحلتين الى رسول الله قدم
افضلهما ثم قال اركب فذلك الخي واوصي يا رسول
الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اي لا اركب بعير ليس لي فقال بقي لك يا رسول الله
قال لا ولكن باليمن الذي اتبعتهما به قال كذا قال اخذتها
بذلك قال هي لك يا رسول الله فركبا وانطلقا وفي طبقات
ابن سعد وكان ابو بكر قد اشتراها من نعم بن قيس
بثمان مائة درهم فاخذ احدهما وهي القصوي ولان شرايط
الجواز متحققة فيهما وقد مست الحاجة اليهما لانهما
غير الفطن في الشرايط اجمالا فيعتمد على فعل
الحاص فيه فيشتري منه على ما يشتري او تزيادة
رجح لئلا يغبى بالثمن لو لم يعتمد على فعله وهذا
كان منها على امانة والاحتمار عن التهمة والحيانة
اذ لو لم نجيبنا على ذلك فالتقصود **بشرطها** اي
التولية والمراجعة وكذا الوضعية **شراؤه** اي شراء
البائع المبيع **بشراؤه** اي كباي او وربي او عدي متقارب

وله

وله اي البائع **ضم اجر القسارة والحمل وخوها** اي نحو
القسارة مما زاد في عين المبيع ونحو الحمل مما زاد في قيمته
لان ما زاد في عين الشيء او في قيمته ملحق به وانما كان
الحمل مما يزيد في قيمة المبيع لان القيمة تختلف باختلاف
المكان فيضم اجر الفعل والطراز والصنع والفنسل
والجناطة ونحوها والاصل ان ما جري عرف التجار على
الحاقه براس المال يلحق به وما لا فلا وانما اجرة الدال
فلا تضم اتفاقا وتضم نفقة المبيع وكسوته لان نفقة
المشتري على نفسه في سفره من وقت شرايه للمبيع
وقيد بالاجرة لانه لو فعل القسارة او الحمل ونحوها
بيده لا يضم **ويقول عايش بكذا** ولا يقول شريكه بكذا
تحترا عن الكذب اذا المشتري به ما ذكره في العقد
فان ظهر للمشتري حياثة من البائع **في مراجعة** باقرار البائع
او بالبيعة او بكتوله عن اليمن وقد ادعاها المشتري **اخذه**
اي المبيع **بثمنه** كله **اورده** بالفسخ وان ظهر له حياثة
في التولية حفظ الحياثة من الثمن ولا يفسخ وهذا عند
اي حنيقة **وعند الجيوش حفظ** فيها اي في المراجعة
والتولية وهو قول الشافعي في المختصر واحد **وعند محمد**
وهو قول الشافعي **خير** فيهما بين الاخذ بكل الثمن
والفسخ ولو اشتري بالف موجهه وباع بخرج مائة
او باع تولية بلا بيان خير المشتري بين اخذه بكل الثمن
وبين رده اتفاقا وفي المحيط من اشتري شيئا وصار
مقبولا عتبا فاحاله ان يردنه على البائع بحكم القنين
وقال القاضي ابو علي لشي فيه روايتان عن اصحابنا
ويغني برواية الرد وفقا بالناس وكان صدر الاسلام

ابو البرقيتي بان البيع ان قال للمشتري قيمة متاعي
 كذا او قال متاعي ثيا وكذا انا شتري بكذا علي ذلك
 فظهر خلافه له الرد بحكم التفسير وان لم يقل ذلك
 فليس له ذلك فليس له الرد وبعضهم لا يفتنون الرد
 بكل حال والصحيح ان يفتي بالرد اذا وجد التفسير
 وبدونه لا يفتي بالرد **فصل الربوا** لغة الفضل والزيادة
 يقال هذا يربو اعلي هذا اي يفضل ومنه قوله تعالى
 وما اوتيتهم من ربا ليربوا في اموال الناس فلا يربوا عند
 الله وتسمى المكان المرتفع ربوة لفضله علي كبر البقاع
 وشرا **فصل حال عن عوض** اي لا يقابل له عوض في معاوضة
 مال حال **شروط احدى المتعاقدين في المعاوضة** في شرح
 الوقاية اي فضل احد المتعاقدين علي الاخر بالمعيار
 الشرعي اي الكيل والوزن ففضل قفيز شعير
 علي قفيز بد لا يكون ربوا وكذا فصل عشرة اذرع
 من الثوب الهروي علي خمسة اذرع منه لا يكون ربوا
 وقال حال عوض لا تحزر بيع كبر شعير بكري بيز
 وكري شعير فان الثاني فضلا علي الاول لكنه غير حال
 عن العوض بصرف الجنس الي خلاف الجنس وقالت
 شروط احدى المتعاقدين لانه لو شرا الفيرهما لا يكون ربوا
 وقال في المعاوضة لان الفضل الخالي عن العوض الذي
 في الهبة ليس يربو انتهى وفي جميع العلوم الربوا شرعا
 عبارة عن عقد فاسد وان لم يكن فيه زيادة لان بيع
 الدرهم بالدرهم سار بوا وان لم يتحقق فيه الزيادة
 اقول ولا يبعد عد النساء زيادة محازا ثم ثبوت حرمة
 الربوا بالكتاب كقوله تعالى لا تأكلوا الربوا وبالسنّة

خو ما رواه احمد وابوداود من حديث ابن مسعود ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن اكل الربوا وموكله
 وشاهده وكاتبه وياجماع الامة قال الاستعجاب انفقوا
 علي انه اذا انكر ربوا النساء يكفر واختلفوا في ربوا
 الفضل فان ابن عباس لا يري الربوا الا في السنة وعنه
 انه رجع الي غيره والحاصل ان الاصل في حرمة الربوا قول
 تعالى واحل البيع وهرم الربا ومعناه اللقوي الذي
 هو مطلق الفضل والزيادة وليس مراد بالاجماع فكان
 النص محلا وقد ورد بيانه عليه السلام الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والقي
 بالقي والمالح بالمالح مثلا بمثل سوا يسوئ يد ابدا فان
 اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا
 كان يد ابدا رواه الترمذي عن عباد بن الصامت
 الا البخاري واهوجه مسلم عن ابي سعيد الخدري
 عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل سوا وزاد بعد
 قوله يد ابدا فمن زاد واستتراد فقد اربى الاخذ
 والمعطي فيه سوا والتقدير في هذه الرواية يبيعوا
 مثلا بمثل وروي محمد بن الحسن في اول بيوع الاصل
 قال حدثنا ابو حنيفة عن عطاء بن القوي عن ابي
 سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم انه قال الذهب بالذهب مثلا بمثل يد ابدا
 والفضة بالفضة بالفضة مثلا بمثل يد ابدا
 وهو خير يعني لا مزيل الكد منه تحقيقا لمعني البيع
 وفي رواية لابي داود عن عباد بن الصامت ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب نبره

والفضل ربوا
 هكذا الراي الا ان
 قال التقدير ببيعها مثلا
 او يباع مثلا بمثل

وعينه والفضة بالفضة بترها وعينها والبر بالبر
مدي بمدي والتمر بالتمر مدي بمدي والملح بالملح مدي
مدي فمت زاد وازاد فقد اربوا ولا بأس ببيع الذهب
بالفضة والفضة بالتمرهما يدا بيد وأما سببه فلا ولا
بأس ببيع البر بالشعير والشعير بالتمرهما يدا بيد وأما
النسبة فلا وفي القاسوس المدي بقم مكبال للسام
ومصر وهو غير المدجمه امدا وبر رواية الطحاوي
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبيعوا
الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير
بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الاسوا يسوا عينا
بعين ولئن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب
والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر
يدا بيد كيف شئتم وقد اتفق القاضون ان الحكم
ليس بمقتضى ما على الاشياء الستة بل النص معلل بالاتفاق
خلاف داود الظاهري نافي القياس وعمما النبي
ولكن اختلفوا في العلة فقال علماءنا **علته** اي علة
اي علة وجوب المساواة وحرمة الغفيل او علة كون
المال ربويا **القدر اي الكيل والوزن مع الجنس** فلا ربوا
فيما لا يدخل تحت كيل او وزن كالحفنة من الفخ والذرة
من الذهب ولا في مكيل او موزون مع خلاف جنسه
وبه قال احمد في رواية وقال مالك علة الافتتيان
والادخار مع الجنس لانه عليه السلام خص بالذكر
كل مقتات ومدخر وقال الشافعي في القدم علة
الطعم مع الكيل والوزن وفي الجديد علة الطعم
في الاشياء الاربعة والتمنية في الذهب والفضة

والجنسية شرط لا تعمل العلة بدونها قال مالك واحد
في رواية لما روي مسلم من حديث معمر بن عبد الله
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الطعام مثلا مثل
وفي رواية لا تبيعوا الطعام بالطعام الا مثلا بمثل
وفي رواية الاسوا يسوا ونصبهما على الحال ووجه
الدلالة ان الطعام مشتق من الطعم ومتى ترتب
الحكم على اسم مشتق كان ماخذ الاشتقاق عليه له
والعلة والطعم بالفتح ما يوربه الذوق من حلاوة
ومرارة وما بينهما وبالضم الطعام ولنا ما رويناه
عن ابي سعيد الخدري وغيره قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة
بالفضة الخ ان قال مثلا بمثل الحديث ووجه الدلالة
انه عليه السلام اوجب المماثلة في الجنس الواحد
تتبعها للفايدة في حق العاقلين اذ لو كان اهدا العوضين
اقل من الاخر لكانت الفايدة قائمة لاحد العاقلين
دون الاخر والمماثلة باعتبار الصورة القدر وباعتبار
الجنس الجنس وروي الشيخان عن سعيد ابن
المسيب ان ابا سعيد الخدري وابا هريرة حدثاه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سواد
ابنا عنزية وامره علي خبير فقدم عليه بقر حبيب
يعالي الطيب فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم اكل تمر خبير هكذا قال لا والله يا رسول الله
انا ننتري الصاع بالصاع عينا والصاع عينا بالثلاثة
من الجمع فقال عليه السلام لا تغفل ولكن بع هذا
واستبرئ منه من هذا وكذلك الميزان انتهى والجمع

مترروي مخلوط وفي رواية لها قال ابو سعيد هاد
 بلال ابي النبي صلى الله عليه وسلم بقري فقا
 ما اين فقد قال كان عندنا مترروي فبعت منه
 صناعين بصاع فقال اوه عين الربوا لا تفصل
 ولكن اذا اردت ان تشتري مع التريبيع اخر
 ثم اشتريه ووجه الدلالة انه اشترط في الجنس
 المماثلة وهي لا يتحقق الا بالكيل ثم قاس عليه
 الميزان اي ما يدخل تحت الوزن لكن قال البيهقي
 الاسيه ان قوله وكذلك الميزان ما قول ابي سعيد
 انتهى والظاهر انه مرفوع لما في الصحيحين لا يفعل
 مع الجمع بالدرهم ثم اتبع بالدرهم حديثا وقال في
 الميزان مثل ذلك فان صير قال اما اليه صلى الله
 عليه وسلم فهو ظاهر واما الي ابي سعيد فيقبل انه
 نقل في الميزان مثل ما نقل في الكيل وان الله اعلم
 بالاحوال وفي الكفاية اختلاف الجنس يعرف باختلاف
 الاسم والمقصود بالجنس والشعر جنس عندنا
 وعند الشافعي لكونها مختلفين اسما ومعنى وعند
 مالك جنس واحد **والبر والشعير والخمر والمخ كيل**
وان ترك القاسي الكيل فيه والذهب والفضة
وزني وان ترك الناسي الوزن فيه **وغيرها** اي غير
 المذكورات وفي نسخة وغيرها اي غير ما ذكرناه كيل
 وما ذكرناه وزني **على العرف** مبني على الاذي عند
 عدم الاقوي وعما ابي يوسف ان العرف يقتضيها
 ايضا لان النقص فيهما انما كان لانه العادة في ذلك
 الوقت فكانت العادة هي مسطور اليها وقد تبدلت

نلوباع حنطة تجنسها متساويا ورنا او ذعبا جنس
 متساويا كيلا لا يجوز عند ابي حنيفة وعبد وان تغارنو
 ذلك لتوهم الفضل على ما هو الميعار فيه كما لو باعه
 بمجازفة **فان وجد الوصفان** اي القدر والجنس
هرم الفضل والنسأ لوجود علة حرمتها فلا
 يجوز بيع الجنس بمثله متفاضلا لوجود الكيل
 مع الجنس ولا بيع الحديد بمثله متفاضلا لوجود
 الوزن مع الجنس **وان عدما** اي فقد الوصفان
حالا اي الفضل والنسأ لعدم علة حرمتها مع
 ان الاصل الاباحة **وان وجد احدهما** اي احد الوصفين
 بان وجد القدر دون الجنس كالحنطة بالثعبير
 او الجنس دون القدر كثوب هروي بجنسه وحيث
 بجنسه **هرم النسأ فقط** اي دون الفضل فحمة
 ربوا الفضل بالوصفين وحرمة ربوا النسأ باحدهما
 وقال مالك لا يجوز بيع حيوان باثنين من جنسه
 بقصد بهما اسرا واحدا من زخ وغيره **وقال**
 الشافعي ما عدا الذهب والفضة المأكول هو
 والمشروب لا يحرم فيه شيء من جهة الربوا ولنا
 ما روي به احمد في مسنده عن جابر ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال في الحموان اثنان
 بواحد لا بأس به بدا بيد ولا يصلح ثا وفي رواية
 لا خير فيه **نسأ ولا يجوز الكيل بمثله الامتساويا**
كيلا الوزن **ولا الوزن بمثله الامتساويا** وان
 تغارنوا فيه الكيل وهذا عند ابي حنيفة وعبد
 لقوله عليه السلام في حديث عبادة مثلا بمثل

سواء بوا وجه الدلالة انه عليه السلام شرط في
 جواز بيع المكبل بجنسه والموزن بجنسه المساواة
 بما اعتبر فيه من القدر وحصول المساواة بغير
 ذلك لا تعرف بها المساواة في ذلك فلا يجوز كما لو باع
 حجازقة ويكتفي بالتعيين بما يبيع المال الربوا بمثله
 ولا يشرط التقابض قبل التفريق عندنا وشرطه
 مآلك والشافعي كما تصرف لما روي من قوله يبدأ بيد
 والمواد به القبض وانما كفي عنه بها لانها التبر لان
 المراد في التقدين فكذا في غيرها ولانه لم يقبض
 في المجلس يتعاقب القبض والتفريق مزية على غيره
 فيحقق شبهة الربوا وهي مانعة كالحقيقة وكما
 من الحال والموجب ولنا انه باع عينها بعين فلا يشرط
 فيها التقابض كما لو باع ثوبا بثوب او بثوبين
 واقتزقا لا عن قبض وهذا لان المطلوب من القدر
 المتعلق من التصرف واذا يترتب على التغيير غير
 انه في التقود لا يتحقق الا بالتقابض فاشترطه
 في التصرف التعيين لا لنفسه وغير التقود يتعين
 بالتعيين فلا حاجة الى التقابض والمراد من قوله
 عليه السلام يبدأ بيد عين بعين اذا البدالة الحقيقي
 فلم يكن حمله على القبض او في يده على صف الحق
 لما في رواية عباد بن الصامت عينا بعين وتعاقد
 القبض لا يعتبر نقا وتاما الما لينة عرفا بخلاف
 الحال والموجب لكن ما في الصحيحين عن عمر رضي
 الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الذهب بالورق ربوا الاهاوها والبر بالبر ربوا

الاهاها والمحدث يبيع حمله على القبض كيف وفي معنى
 ها هذا وهو من سماء الافعال ومنه قوله تعالى
 هاوم افروا كتابيه كذا حقيقته بعض المتأخرين
والجيد والروى سواء لاطلاق الحديث والحديث
 جيدها ورديها سواء ولان الجودة لا يجوز الاعيان
 عنه بالبيع لا يكون ما لا متقوم كالخمر **وجاز بيع**
حفنة من كيل جفتين وتقاضاة بتفاحتين وبسبعة
 بسبعين وجوزة بجوزتين وعمرة بتمرتين لا يقدم
 صلة الربوا لا يقدم جزئها وهو القدر اذا المواد بالما
 القدر بالنقص لا تقدير في الشرع بحفنة ولا حفنتين
 ولذا يصح الحفنة والحفنتان بالقيمة عندنا وكذا
 لو باع نادون نصف صاع بمادون نصف صاع
 حاز لانه لا تقدير في الشرع بمادون نصف الصاع
 بخلاف مادون نصف صاع بمادون نصف صاع او اكثر منه
 لا يجوز الامثل مثلا لوجود القدر من احد الجانبين
 لوقوع التقدير بنصف الصاع في الشرع كما في صدقة
 الفطر وعند مالك والشافعي واحد لا يجوز ذلك الا
 في رواية عن مالك ورواية عن احمد ورواية المعلى
 عن محمد انه كره الخمر بالتمرتين وقال كل شيء حرم في
 الكثير فالقيل منه هوام واي هذه الرواية ما
 بعض المحققين **وجاز فلس فلسين باعيا نهما**
 اي الفلس والفلسين بان كان كل من الفلس والفلسين
 معينا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وبه قال
 مالك والشافعي في الاصح وعند محمد واحد لا يجوز كما
 لا يجوز درهم بدرهمين فيد باعيا نهما لانها لو كانا

ثلاثة

احدها بغير عينه لم يجز باتفاق ما اذا كانا بغير اعينهما
 فلا يبيع الكافي بالكافي اعني النسبة بالنسبة وهو
 منهى عنه وما ان كان احدهما بغير عينه فلا ان الجنب
 بانقراده يحرم **النار حار اللحم بالحيوان** ما غير حبه
 ومن حبه ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف والمزني
 من اصحاب الشافعي وقال محمد لا يجوز اذا كان من
 حبه الا اذا كان اللحم اكثر مما في الحيوان ليكون
 اللحم متقابلا باللحم والزائد مقابلا بالسقط لانه
 لو لم يكن كذلك لتحقق الربو من حيث زيادة السقط
 او من حيث زيادة السقط واللحم وصار كبيع دهن
 السمسم بالسمسم فانه لا يجوز الا بطريق الاعتبار
 وقال مالك والشافعي واحمد لا يجوز بحبه اصله ايطري
 الاعتبار ولا بغيره ومذهب مالك واحد انه يجوز بغير
 حبه والاصح في مذهب الشافعي لا يجوز بغير حبه
 لغوم النهي فيما روي مالك في الموطا وابوداود في
 المراسيل عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم ينه عن بيع اللحم بالحيوان وهو مع قوله
 عليه السلام في الحديث الاخر اذا اختلف الانواع
 يبيحوا كيف يشتم دليل مالك واحمد ولا في حنيفة
 انه يبيع موزون بغير موزون فيبيع كيف ما كان
 كما لو باع الثوب بالقطن وهذا لان الحيوان ليس
 بموزون بل هو عدي متفاوت والمراد بالهنيئ في
 حديث ابن المسيب ما اذا كان احدهما نسي في
 السنن الاربعة عند سمرة بن جندب ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم ينه عن بيع الحيوان بالحيوان نية

قال

قال الترمذي حديث حسن صحيح واخرج عن
 الحاج بن ارقطاه عن ابي الزبير عن جابر بن عبد
 الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحيوان اثنان بواحد لا يبيع نسا ولا باس به يدا
 بيد وقال حديث حسن **وجاز الدقيق بجنس** والفا
 بجنسها **كثلا** ورفض الشافعي في القديم والجديد
 انه لا يجوز الدقيق بالدقيق كبللا وحكي البويطي
 والمزني عن الشافعي هو ازره وهو مذهب احمد
 وقيدنا الكيل لان يبيع الدقيق بالدقيق وزنا لا
 يجوز لان الدقيق كباي ولهذا لا يجوز بيع الحنطة
 بالدقيق وزنا ولو كانت وزنا حار **وجاز الرطب**
بالرطب اتفاقا وكذا التمر بالتمر **والرطب بالتمر**
 وعكسه مثلا عند هذا عند ابي حنيفة وقال ابو
 يوسف ومحمد لا يجوز بيع الرطب بالتمر وهو قول
 مالك والشافعي واحمد لما روي مالك في الموطا عن
 عبد الله بن يزيد مولى الاسوديين شفيان عن زيد
 ابن عياش عن سعد بن ابيه وقاص انه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن شراء
 التمر بالرطب فقال عليه السلام ان ينقص الرطب
 اذا بيعت نالوا نعم فنهان عن ذلك ومن طريق
 مالك رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي
 حديث حسن صحيح فافسد صلى الله عليه وسلم
 البيع واساران القلة المتقصات عند الخفاف
 وبه فبين ان شرط جواز العقد المماثلة في اعدل
 الاحوال وهو ما بعد الخفاف ودا لا يبرق بالمساواة

كيل في الحال لان فقير الرطب ربما يصير نصفه فقير
 عند الخفاف وكما قال لك كبيع الدقيق بالحنطة حيث
 لا يجوز للتفاوت بعد الطحن ولا في حنيفة قوله
 عليه السلام حين اهدي لم رطب او كل غدر حبيب
 هكذا فصحى الرطب غرا كذا قيل وهو اعجابهم في الجملة
 اذا كان المهدي رطب وليس كذلك بل كان غرا لما روي
 في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث اخا بني عدي الاضاري فاستعمل علي حبيب
 فقدم بتمر حبيب فقال عليه السلام اكل تمر حبيب
 هكذا فقال لا الحديث وله ايضا قوله عليه السلام
 في حديث عبادة بن الصامت والتقرب بالتمر مثلا
 عند والملح بالملح مثلا عمل سواء سواء بدا بيد اى كان
 تخروفا اذا اختلفت هذه الاصناف فيبيعوا كيف شئتم
 اذا كان بدا بيد وذلك ان الرطب ان كان غرا حار
 البسج باول الحديث وهو قوله التقرب بالتمر وان كان
 غير تمر حار باجره وهو قوله اذا اختلفت هذه
 الاصناف فيبيعوا كيف شئتم وهذا هو في باب
 المناظرة لدفع الخصم كما قال ابو حنيفة حين دخل
 بغداد وكانوا اسد عليه لخالفة الخبرين الوه
 فاجاب بما تقدم فاوردهم الحديث الشائب
 فقال هذا الحديث دار غاي زبد بن عباس وهو
 يمين لا يقبل حديثه وقد اوجب بانه غاي تقديس
 صحة السد للمواد عنه السبعة لما في ستن ابي
 داود عن يحيى بن كثير عن عبد الله بن زيد ان ابا
 عباس اخبره انه سمع سعد بن ابي وقاص يقول نبي

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر
 نية وكذا رواه الطحاوي واذا صحت الزيادة
 يجب قبولها على المختار عند المحدثين وان كان
 الاكثر لم يروها لكن قد ورد برديده يمين كونه غرا
 او لا بان صفا قسما ثانيا وهو كونه ما الجنس ولا
 يجوز بيعه بالآخر كالحنطة المقلية بغير المقلية
 لعدم ثبوت الكيل بينهما فكذا الرطب بالتمر
 لا ثبوتها الكيل وانما يسوي في حال اعتدال البد
 وهو ان يحك الآخر وابو حنيفة يمينه ويعتبر
 التباوي حال العقد وعروض النقص بعد
 ذلك لا تمتنع لكن فيه ان التقليل في معرض غير
 مقبول وانما ذكره الشارح بان التفاوت بين
 الرطب والتمر باصل الخلقة فيكون ساقط الاعتبار
 بالتفاوت بين الجيد والردى ففي غاية من القفوط
وجاز الغيب بالزبيب عند ابي حنيفة خلافا لمن تقدم
 والوجه ما بيناه في الرطب والتمر من الجائز بين
 وقيل لا يجوز اتفاقا كالحنطة المقلية بغير المقلية
وجاز البر مال كونه رطباً اي غير يابس **او** حال
 كونه **مبلولا بمثله** او **بالياس المنقع** يجوز البر الرطب بمثله
 وباليابس والبر المبلول بمثله وباليابس **وجاز**
التمر المنقع والزبيب المنقع اسم مفعول من القفوة
 في الخامة اذا القاه فيها ليبتل ويخرج منه الخلاوة
 واسم الشراب **نقع** **بالمنقع منه** اي بمثله وباليابس
 ممن هنا يعني اليابس هان بيع التمر المنقع بمثله
 وباليابس والزبيب المنقع بمثله وباليابس **ساويا**

بين

بس

وهذا عند أبي حنيفة وإبي يوسف لأنها يقتضيان
التساوي في الحال إذا تساوى شرط صحة العقد
فبشرط عند العقد لا بعده إلا أن أبا يوسف ترك
هنا الأصل في بيع الرطب بالتمر لحديث سعد بن
أبي عاصم علي أصله وقال محمد لا يجوز شيء من ذلك لأنه
يقتضي المماثلة في العدل الأحوال وهو حال البس
ولم يوجد في هذه الصورة **وجاز لحم حيوان بأحد**
حيوان آخر ولو من غير جنسه متفاضلا **وكذا اللبن**
أي جاز لبن حيوان آخر من غير جنسه متفاضلا
وعن الشافعي أن اللحم واللبن جنس واحد
لاتحاد المقصود منهما وهو التقذي وأما الفتوي
وطاهر مذهب وهو اختيار المزي أن للحوم اجناس
مختلفة كذهبا وكذا الاصح من مذهبه في اللبن
أنها اجناس مختلفة لأن أصولها مختلفة الاجناس
حتى لا يضم بعضها إلى بعض في الزكوة ومختلفة الاسما
باعتبار الاضافة كدقيق البر مع دقيق الشعير مختلفة
المقصود فإن بعض الناس يربط في بعض الحجوم
واللبن دون البعض وقد ينفعه البعض ويضره
البعض وقال مالك الحجوم ثلاثة اجناس الطيور
والدواب اهليتها ووحشيتها والبحريات وبه قال
أحمد في إحدى الروايات وعنه روايات أخرى أن
كقول الشافعي قيد الحيوان بكونه من غير الجنس
لأنه لو كان من الجنس كالحم البقر يلحق الحماموس ولبن
البقر يلحق الحماموس لم يجز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا
لأنهما جنس واحد ولهذا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكوة

24 وكذا اللحم المفرد والحنان ولبنهما والحم المراب والبحت
ولبنهما بخلاف شعر المفرد وصوف الغنم فإنهما جنسان
لاقتلاف الصورة والمقصود **وكذا جاز خل الدقل** وهو
نوع من المردي **بخل العنب** متفاضلا اختلافا
أصليهما وإنما خص خل الدقل بالذكر مع أن الحكم في كل
عمر مع خل العنب واحد لأنهم كانوا يجعلون الخل من
الدقل **وجاز شحم البطن باللبنة أو بالحم** وكذا عكسه
متفاضلا سواء كانت من اجناس أو من جنس واحد
من الحيوانات لأنها اجناس مختلفة لاقتلاف الاساي
والصورة والمقاصد كالشعر والصوف **وجاز الخبز بالبر**
والدقيق متفاضلا لأن الخبز عدي وهو قول محمد
وإبي وهو قول أبي يوسف والبركياني بالنسب وكذا
الدقيق لأنه جزوه فلم يمتزجما التقدير من كل وجه
وعن أبي حنيفة أنه لا يجوز وبه قال الشافعي وأحمد
لأن في الخبز أجزاء الدقيق وذلك يورث شهده المماسية
والفتوي على الجواز **وان كان أحدهما** أي جاز إذا لم يكن
أحد البدلين الذين هما الخبز والبر والخبز والدقيق
نسبة وان كان أحدهما **نسبة** أما أن كان البر هو
النسبة فالجواز باتفاق الامكان ضبطه وان كان الخبز
هو النسبة فغند إبي يوسف إذا ذكر وزنا معلوما
ومرها معلوما وعليه الفتوي لحاجة الناس إليه
لا البر أي لا يجوز البر بالدقيق **أو بالسويق** أي بدقيق
البر أو سويقه متفاضلا أو متساويا متفاضلا
فلأن كل واحد من الدقيق والسويق بر من وجه وان
اختص باسم لأن كل واحد منهما من أجزاء البر لأن

الطين لم يعمل الاقترب من الاجزاء والمجتمع لا يجمع بالتفريق
 جنسا اخر واما متساويا فلا ان الميعار فيه الكيل وهو
 غير مستوي بينهما وبين البر لا كقفازهما ويجلجل البر
 ويجوز عند ما نذكر واحد في رواية بيع البر بالدقيق والسويق
 كيلا ووزنا **والدقيق بالسويق** اي دقيق البر يسويقه
متفاضلا او متساويا وهذا عند ابي حنيفة لبقاء الميزان
 سنة من وجهه اذ السويق اجزا حنطة مغلية والدقيق
 اجزا حنطة غير مغلية وبيع الحنطة المغلية لا يبيع
 بحال فكذا يبيع الدقيق بالسويق وقال ابو يوسف ومحمد
 يجوز الدقيق بالسويق كيف ما كان لانها جنسان
 مختلفان لاقتلا في اسمهما والمقصود منهما ان احدهما
 يصلح لما لا يصلح له الاخر فان الدقيق يصلح للخبز والعصيد
 وكوهما ولا يصلح لشي من ذلك السويق بل يلبس
 بالسمن او القسل ويؤكل **ولا يجوز السهم بالحل**
 بفتح الحاء المهملة وهو دهن السهم المسمى بالسهم
الا ان يكون الحل اكثر مما اي من حل او من حل الذي **س**
السهم ليكون قدر الحدة عتله والزايد بالتقل وكذا
 بيع الزيتون بزيتته والجوز بدهنه واللبن بسمنه
 والسمن بزبدته والعنب بعصيره على ما في الهداية
 وجنوه وعند مالك والشافعي واحمد لا يجوز اصلا **ويشتر**
الخبز وزنا لا عددا وهذا عند ابي يوسف في الكافي وعليه
 الفتوي لانه موزون فيعمل بالوزن لا بالعدد تتفاوت
 احاده قدره فلا يتحقق التساوي ولا يجوز عند ابي
 حنيفة مطلقا لانه وان وزنت فهو متفاوت تتفاوت
 الخبز والخبز والشور والنقد والفاضر والاستقراض

انما يصح في المأبى لان من شرطه القدرة على اداء مثل
 المستقرض وقد فأت شرط صحته فلا يصح واجازة محمد
 بالبد ايضا المتعامل والقياس يتوكل به كافي الاستقراض
 وفي مذهب الشافعي وهما في استقراض الخبز احدهما
 كقول ابي حنيفة وهو الاصح والثاني الجواز وزنا
 وعددا وانه قال احمد وهو احتيا رابن الصباغ لحاجة
 الناس اليه **ولاربوا بين السيد وعبد** لان العبد وما
 في يده لسيده بهذا اذا لم يكن نازولا مديونا وكذا
 لاربوا بين السيد وام ولده ولا بين المدين وسيده لان
 كتب كل واحد منهما لسيده بخلاف المكاتب لانه صار
 كالحريك ونصرنا **ولاربوا بين مسلم وحربي في داره** اي
 دار الحرب وقال ابو يوسف ومالك والشافعي واحمد
 يقع بينهما الربوا الاطلاق المخصوص الواردة ولا في حنيفة
 ومحمدان ما اهل الحرب مباح في دارهم فكان المعامل
 اهد بالربوا ما لا مباحا بلا عذر فيصح والمراد بالنصوص
 الربوا في مال محظور ومالك الحربي في دار الحرب
 غير محظور بخلاف المأمن منهم لادامته محظورا
 بعقد الامان وما رواه مكحول عن النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم انه قال لاربوا بين المسلم والحربي في دار
 الحرب ذكره محمد بن الحسن واسند البيهقي في معرفة
 في كتاب السير عن الشافعي قال قال ابو يوسف
 انما قال ابو حنيفة هذا لان بعض المسلمين حدثنا
 عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال لاربوا بين اهل الحرب واطنه قال واهل
 الاسلام قال الشافعي وهذا حديث ليس بثابت

ولا حجة فيه وقال في المسبوط هذا امر مسل ومكحول ثقة
 والمرسل في مثله مقبول **فصل يجوز بيع مشتري**
منقول قبل قبضه لان فيه عذرا وهو انفتاح العقد
 بجلاله قيد بالمتقون لان بيع العتق يجوز قبل
 قبضه لانه لا يتوهم انفتاح العقد فيه بالهلاك
 وهو مقدور التسليم وقال كذا وزفروا الثاني يجوز
 ايضا لانه مبيع لم يقبض فلا يصح بيعه كالمنفقود وقال
 احمد لا يجوز بيعه قبل القبض ان كان مكبلا او موزونا
 او معدودا او الاجاز وقال مالك يجوز جميع التمرفات
 ان كان غير طعام لانه عليه السلام قال في الطعام
 يد ابيد وقبل القبض لا يتأخر ذلك ولما روي هو عن
 نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال في ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه ولما
 روي ابو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم
 في مستدركه وصححه عبد الله بن عمر قال انبتت
 زيتا في السوق اي اشتريته فلما استوجبه لقيت
 رجلا فاعطاني فيه رجلا حسنا فاردت ان اضرب
 علي يده فاخذ رجل من خلفي بذرعي فالتفت فاذا هو
 زيد بن ثابت فقال لا تبعه حيث انبتته حتى
 تحوزه الي رحلك فان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى ان تباع السلع حيث تبتاع حتى يجوزها
 القدراني رها لهم عن حكيم بن حزام قلت يا رسول
 الله اني رجل ابتاع هذه السلع وابيعها فما جلد
 لي منها وما جرم قال لا تبيعن شيئا حتى تقبضه
 ورواه الطحاوي عن حكيم بن حزام قال كنت اشترى

طعاما فاردت فيه قبل ان اقبضه فالت النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال لا تبعه حتى تقبضه وفي الصحيحين
 عن ابن عباس الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه
 وسلم هو الطعام قبل ان يقبض قال ولا احب
 كل شيء الا مثله انتهى والتحصيل على الشيء لا ينفي
 الحكم عما عداه قيد بالبيع لان المشتري لو وهبه او
 تصدق به او اقترضه قبل قبضه يصح على الاصح
 وهو قول محمد خلافا لابي يوسف وقيد بالمشتري
 لان بيع المهر او الميراث او بدل الخلع او بدل العتق
 قبل القبض مما يذاتفاقا لان العقد لا ينفسخ
 بهلاكه **وصح المصنف** اي تصرف البائع **في الثمن**
قبله اي قبل قبضه **وصح المصنف** اي عدا الثمن
 بان نقص منه **وصح المصنف** اي الذي زيد في
 الثمن علي ان المزيدي اسم مفعول او الزيادة فيه
 علي انه مصدر يسمي سوار كان ذلك من المشتري
 او من اجنبي وسواء كان ما جنى المزيدي عليه
 او من غير حقه **ان بقي المبيع** هذا شرط لصحة الزيادة
 والمراد ببقاء المبيع بقاؤه محلا للمقابلة في حق
 المشتري حقيقة بان لم يبيعه المشتري ولم يتصدق
 به ولم يهبه او وهبه ولم يسلمه حتى لو باعه او
 تصدق به او وهبه وسلم لا يصح الزيادة وعن محمد
 يصح لبقاء المبيع كذا في المحيط **وصح المصنف**
 عطف علي فيه اي وصح المزيدي في المبيع سواء بقي
 المبيع او هلك ويكون لذلك المزيدي حصة من
 الثمن حتى لو هلك قبل قبضه سقط حصته شيئا

الثمن والاصل ان الوبادة والنقصان يلتحقان باصل
 العقد عندنا فيصير العقد كأنه ورد على ذلك القدر
 وعند زفر والسافعي لا يلتحقان به بل يكونان هبة
 مبتدأة قيد زيادة الثمن ببقاء المبيع لان الزيادة
 تغير العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع
 فيستدعي قيام العقد وقيامه بقيام المعقود
 عليه **لكن الشفيع يأخذ** العقار الذي حط من ثمنه
 والذي ريد فيه **بلاقل** فيأخذ بما بقي في الحط وبدون
 الزيادة في المزيد لان حق الشفيع يتعلق بالعقد
 الاول ولا يملك العاقدان التصرف فيه بما يرجع
 الى اضرارهم فلم يظهر الزيادة في حقه وظهر الحط
 فيه **وصح ناجيل كل دين** حال سواء ثبت في الذمة
 بعقد او باستهلاك حتى لو باع شيئا بدين حال لم
 اجله اجلا معلوما صار موجبا لان الحلول حق البائع
 فله استقاط بتأجيله بتسيرا على من عليه الثمن
 ولانه يملك استقاط المطالبة مطلقا بالابرا فيملك
 استقاطها مدة معينة بالتأجيل اولى ولانه يملك
 ولو اجله الى اجل مجهول فان كانت الجهالة فاحشة
 كهبوط البرج لا يصح وان كانت متعارفة كالحصاد
 والدياس يصح كما في الكفالة **الا القرض** وهو ما ثبت
 في الذمة باستقراضه **اعطالبة** في الحال وقال
 مالك يصح تأجيل القرض كساير الديون وقال
 الشافعي لا يصح تأجيل غير القرض كالعرض ولنا
 ان القرض اعارة وتبرع ابتداء ولهذا يصح بلغها
 الاعارة ومعاوضة انشهاد حتى يلزم رد مثله

بالان لا يصح تأجيله حتى لو
 اجله مدة معلومة عند
 الاقراض او بعدة لا يثبت
 الاجل وله ج

فغلي لا يبدل الا يلزم التأجيل فيه كالا عارة فان المعير
 وان وقت الاعارة له ان يستردّها متى ساعته اذ لا
 جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح التأجيل
 فيه لان مبادلة الدراهم بمثلها نسيئة وهو حرام **ويحل**
البناء والمفاتيح المتصلة اعلاقتها به **العلو والكيف**
في بيع الدار لان العروضة اصل في دار لقدر البناء عليها
 وانما دخل البناء وما اتصل به في بيع الدار بطريق
 التبعية لا اتصاله بالعروضة اتصال قدرا لما لا يكون
 متصلا بالبناء لا يدخل في بيع الدار الا اذا اجري العرف
 ان البائع يسامح به فانه يدخل بلا ذكر فيدخل العلو
 بلا ذكر لا اتصاله بالبناء ولا يدخل المفتاح في القياس
 لانه غير متصل بالبناء فصارت ككسوف موضوع في الدار
 ويدخل في الاستحسان اذ العادة ان البائع لا يمنع
 عما المشتري بل يسلمه مع الدار اليه ولا يدخل
 الباب غير المتصل بالموضوع ولا القفل ومفتاحه
 ويدخل السلم المتصل بالبناء ولو كان من حطب
 ولا يدخل غير المتصل الا في عرف اهل مصر فانه
 يدخل ذكره الذيلعي ويدخل الحجر الاسفل من الرمي
 وبه قال مالك والشافعي واحمد ويدخل الحجر الاعلى
 منها استحسانا وهو الاظهر في مذاهب الشافعي **لا**
الظلة اي لا يدخل الظلة في بيع الدار وهي التسدة
 التي فوق الباب على باب المغرب والشاباط الذي
 يكون احد طرفيه على الدار والطرف الاخر على دار
 اخري وعلى اسطوانات في المسكة على جامع
 قاضي خان **الا ان يذكر كل حق هو لها** اي للدار او امرائها

اي بذكر ثمراتها وهي حقوقها ومنها **أف بكل قليل** اي
بذكر كل قليل وكثير **هو فيها او منها** وصغر عند اي حنيفة
وعند ما يدخل الظلة ان كان مفتحتها في الدار لانها حينئذ
من ذابغ الدار فصارت كالكتيف والعلو ولا يحنيفة
ان الظلة تابعة للدار حيث ان قرار احد طرفيها على
بناء الدار وليست بذكرها عملا بالشبهين **وبدخول الشجر**
في بيع الارض بلا ذكره صغيرا كان او كبيرا مما يثمر بالارض
للمتزارف فكان او محالا يثمر **لا الذرع** اي لا يدخل الذرع
في بيع الارض بلا ذكره والفرق بينهما ان اتصال
الشجر بالارض للمزارف كان كالبناء واتصال الزرع
بماله للمزارف كان كالمناجاة واما دخل الجنين في بيع
امته من غير ذكره ان اتصاله ليس للمزارف لانه جزء
منها **ولا يدخل الثمر** وهو بالمثله **في بيع شجر** لا بشرطه
تسوا كان لذلك التفرقة وقت البيع اوله يكن لقوله
عليه السلام من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان
يشترط المبتاع ومن باع نخلا مورا فالثمرة للبائع
الا ان يشترط المبتاع رواه اصحاب الكتب الستة
ولا ان اتصال الثمر باصله وان كان اتصال قرار
كان اتصال الشجر بالارض الا ان قطع الثمر له غاية
معلومة فصارت حكم المقتوع ويقال للبائع انقطع
الثمر وسلم الشجر وكذا اذا بيعت الارض وبها
زرع يومو البائع بالحصاة والتسليم وقال مالك
والشافعي واحمد يترك الثمر حتى يظهر صلاحه ويترك
الزرع حتى يستحصد لان الوجوب هو التسليم المقاد
ولم يجز العادة بقطع الثمر قبل بدو صلاحه والاحصاء

28 الذرع قبل استحصاده وصار محالومضت مدة الاجارة وفي
الارض زرع لم يترك **ولا يدخل العلوي في بيع بيت** فوثة
بيت **البشرط** لا تبعوا ولا يذكروا كولا ان البيت اسم لمسقف
له دقيلزوي يصاح للمبتئذ فوثة فيه والشي لا يكون تبعا
لمثله ولا ما حنيفة ومرافقة **ولا في بيع منزل** فوثة بيت
تبعا **الا بذكر ما ذكر** لما يستعمل على بيوت ومنازل ومحن
غير مسقف فكان الدار اعم منهما لا اشتغالها عليها
فاستتبعت العلو وان لم يذكر الحقوق لانها اسم لكل ما ادبر
عليه الحايطة والعلو مما ادبر عليه الحايطة فيدخل
والبيت اسم لما يبيت فيه والعلو مثله بالاتفاق
والتي لا يستتبع مثله وليس مما اجراه وتوايه
ليدخل تذكرا للتوايع والمنزل دون الدار وفوق البيت
ثله منزلة بين المنزلتين فتوفر على الشبهين صفرها
فيدخل العلوفيه تبعا بذكر التوايع عملا بشبهة في الدار
ولا يدخل بدونه عملا بشبهة البيت وفي شرح التوا في
قالوا بهذا على عرف اهل الكوفة واما على عرفنا
فيدخل العلوي الكل سواء باع باسم البيت او المنزل
او الدار **طريق** اي كما لا يدخل الطريق في بيع ماله
طريق **والشرب** في بيع ماله شرب **والمسيل** في بيع
ماله مسيل لا بذكر الحقوق والمرافق لان كل واحد منهما
تبع للمبيع من حيث انه خارج عن حدوده ويقصد
الاتفاق به فيه واصل من حيث انه يتصور بدون
المبيع فكان تبعاً من وجه دون وجه ولا يدخل الا بذكر
ما ذكره عملا بالشبهين **وتدخل** هذه الثلاثة **في الاجارة**
من غير ذكر ما ذكر لان الاجارة لم تشرع بالاتفاق وهو

لا يتحقق فيها له طريق او شرب او ميل الا بطريقه او
 سبله بخلاف البيع فانه شرع لملك الرقبة والانتفاع
 من ثمراته **ويؤخذ** الرقبة الذي ولدته الامة عند المشتري
 لا يستلاد ان استخفت **امه ببنه وان** استخفت بان
افترا المشتري **بها** لم يدعيها **الا** اي لا يواخذ الولد ميل
 تؤخذ امه وهدفا ويدخل في المبيع ملبوس العلام
 والحارية لو كان حسيبا بالنسبة على ان لا يتحرك
 للمعرف ولا يدخل لو كان فقيرا الا بالشرط لعدم
 العرف **وما لك باع غيره** بالرفع فاعل كاع **ملكه** بالنسبة
 على انه مفعول باع اي ملك المالك والمعي اذا
 باع شخص ملك غيره انفق ببيعه ربه قال
 مالك وهو بيع الفضولي **وما لك فسخه** اي فسخ
 البيع وهو مبتدأ خبره الطرف المقدم **ولي** اي للمالك
اجازته ان يبي العاقدان والمعقود له وهو المالك
والمبيع وكذا ان يبي الثمن حال كونه **عرضا** لانه مبيع
 ما وجهه وقال الشافعي في الجديد واحد يارواية لا ينفقد
 لانه اضاف ذلك البيع الى محل الاولانية له عليه لانها
 تكون بالملك المطلق للتصرفات او باذن المالك
 الذي له ولاية التصرف ولم يوجد واحد منهما فبطلوا
 والتصرف والشرعي كما يتوقف على الاصل والمحل
 يتوقف على الولاية الشرعية فاذا قامت لا ينفقد
 ولان بيع الايق لا ينفقد مع كونه مملوكا لعدم
 القدرة على تسليمه فيما لا يملك البائع اولى ولنا
 ما روي البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه
 وسلم دفع الى عروة البارقي دينارا يشتري به شاة

للاصحية ناشتري به شاتين وباع احدهما بدينار وجاه
 بشارة ودينارا في النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 النبي عليه السلام بارك الله لك في صفقتك
 ووجه الدلالة ان عروة باع الشاة الثانية من غير
 اذن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اجازة عليه
 السلام وروى الطبراني في معجمه والترمذي في جامعه
 مثل هذا عن حكم بن خزام الا ان حكما اعطاه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا يشتري
 به اصحية فاشتري اصحية بدينار فبنا عمها
 بدينارين ثم اشتري اصحية بدينار وجاهه بدينار
 واصحية فتصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم بالدينار ودعا له بالبركة ولان هذا انصرف
 صدر من اهله لانه عاقل بالغ مضافا الى محله لانه
 مال منقوم ولا ضرر في انقضائه على المالك لانه
 محير فان راي فيه مصلحة لاجازة والافنى فينفقد
 ويتوقف نفوده على اجازة المالك بل فيه دفع
 له حيث سقط عنه مونة طلب المشتري فيطلب
 القدرة الشرعية وقدر الثمن وفيه نفع العاقد
 صاحب صيانة كلامه عما افاء وفيه نفع المشتري
 فيثبت القدرة الشرعية تحصيلها لهذه الصورة
 على ان الاذن ثابت دلالة لان كل عاقل راض بتخصيل
 التصرف والنافع له وكذا كل ماله مجز حالة وقوة
 من العقود والعسوخ والسكاح والطلاق فهو عاقل
 الخلاق وان لم يكن له مجز حالة العقد لا يتوقف
 ويقع وانما شرط نفا العاقدين والمعقود عليه

وَكَهْ اِنْ اَجَارَهُ نَصَرَ فِي الْعَقْدِ فَتَقْتَرِي قِيَامَهُ
 وَقِيَامَهُ بِقِيَامِ هَذِهِ الْاَيَّاهِ وَحَصَّ الْمُتَقَرِّ بِبَيْعِ
 الْعُقُوتِ بِالْحَكْمِ لَانْ سِرَّاهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْاِجَارَةِ
 بَلْ اِنْ وَجَدْتَ نَفَاذَ عَلَى الْعُقُوتِ تَقْذَعْلِيَةً وَاِنْ لَمْ
 يَجِدْ نَفَاذَ عَلَيْهِ بَانَ كَانْ مَجْزُورًا عَلَيْهِ يَتَوَقَّفُ قَالَ
 الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ يَتَوَقَّفُ كَالْبَيْعِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ
 وَابْنُ مَرْزُوقٍ وَابْنُ رَوَّادٍ وَابْنُ الْقُتَيْبِ فِي الشَّرَاءِ لَا زَمَ لِرَفْعِهِ
 الْمُتَشَرِّي بِالْتَرَامَةِ فَيَنْفَذُ خِلَافَ الْبَيْعِ فَإِنْ قِيَامَهُ
 بِالْبَيْعِ وَهُوَ مِلْكٌ لِعَبْرَةٍ وَيَنْصَرُّ بِزَوْمِ الْعَقْدِ
 فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رَحْمَتِهِ وَلَمْ يَغْرُقْ بَيْنَهُمَا صَاحِبُ
 الْمَوَاضِعِ حَيْثُ قَالَ وَيَجُوزُ تَقْرِفُ الْعُقُوتِ مِنْ
 الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ عِنْدَ **هَوَايَ** الثَّمَنِ إِذَا أَجَارَهُ
 الْمَالِكُ الْبَيْعِ **مِلْكُ الْحَايِرِ** وَهُوَ الْمَالِكُ **وَأَمَّا عِنْدَ**
بَابِعِهِ وَهُوَ الْعُقُوتِ لِأَنَّهُ حَبِيدٌ بِمَنْزِلَةِ الْوَكِيلِ
 لَأَنَّ الْإِجَارَةَ الْلَا حَقَّةَ بِمَنْزِلَةِ الْوَكَالَةِ الشَّابِقَةِ
وَكَهْ أَيُّ لِيَا بَعِ الْعُقُوتِ **نَسَخَ** أَيُّ الْبَيْعِ **قَبْلَ**
الْإِجَارَةِ رَفْعًا لِلْحَقِّقِ عِنْدَ تَقْدِيرِ خِلَافِ الْعُقُوتِ
 فِي السَّكَاحِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْعَقْدُ قَبْلَ الْإِجَارَةِ لَأَنَّ
 الْحَقِّقِ لَا تَنْزِعُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ لِحَمِّ سَفِيرِ مَحْضٍ
 فَإِذَا صَحَّ الْعَقْدُ سَهِيَ أَمْرُهُ فَخُتَارُ كَالْأَجْنَبِيِّ
وَجَا زَا عِتَاقُ الْمُشْتَرِيِّ مِنَ الْقَاصِبِ أَنَّ أَجِيرَ بَيْعِ الْعَقْدِ
لَا يَبْعُهُ أَيُّ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُشْتَرِيِّ مِنَ الْقَاصِبِ **أَنْ يَأْخِذَ**
بَيْعُ الْقَاصِبِ بَقِيَّةِ مَا اشْتَرَى عَبْدًا مِنَ الْقَاصِبِ
 فَاعْتَقَهُ ثُمَّ أَجَارَ الْحُرَّ لِذَلِكَ الشَّرْطُ جَازٍ لِلْعُقُوتِ وَإِنْ
 وَانْ بَا عِدَ الْمُشْتَرِي فَاجَارَ الْحُرَّ الشَّرَاءُ الْأَوَّلُ

30 لَمْ يَجِزْ الشَّرَاءُ الثَّانِي وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزَيْدٌ وَهَرُورٌ وَابْنُ عَدِيٍّ أَبُو يُوسُفَ لَا يَجُوزُ الْعُقُوتُ
 أَيْضًا وَهُوَ الْقِيَاسُ وَقَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَهَذِهِ
 ثَانِيَةُ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ اللَّتِي جَرَتْ الْمَجَادَّةُ فِيهَا بَيْنَ
 أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِيهَا لِمُحَمَّدٍ رَوَيْتَ
 لَكَ أَنَّ الْعُقُوتَ بَاطِلٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَوَيْتَ
 لِي أَنَّ الْعُقُوتَ حَايِزٌ عِنْدَهُ وَحَاصِلُ الْخِلَافِ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ
 اِعْتِقَاقَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْقَاصِبِ مَوْقُوفٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَنَّ
 يُوسُفَ عَلِيمٌ أَنْ يَنْفَذَ الشَّرَاءَ بِإِجَارَةِ الْمَالِكِ وَبَاطِلٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ
 لِأَنَّ اِلْتِقَاقَ الْبَيْعِ إِلَى الْمَلِكِ الْكَامِلِ لِلْعُقُوتِ لِمَا رَوَى أَبُو
 دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الطَّلَاقِ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَذَرُ ابْنًا أَدَمَ فِيهَا لِأَيْمَلِكُ وَلَا
 عِتَقَ فِيهَا لِأَيْمَلِكُ وَلَا طَلَاقَ فِيهَا لِأَيْمَلِكُ وَلَا بِي حَنِيفَةَ وَهُوَ
 وَجْهُ الْأَسْتَحْضَانِ أَنَّ مِلْكَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْقَاصِبِ ثَبَتَ
 مَوْقُوفًا بِتَقْرِفِ مُطْلَقٍ مَوْصُوعٍ لَا قَادَةَ الْمَلِكُ فَيَتَوَقَّفُ
 اِلْتِقَاقُ بَتَوَقُّفِهِ وَإِذَا نَقَذَ نَقَذَ حَقُّوقَهُ **فَصَلِّ**
بَيْعُ السَّلَمِ وَهُوَ لَفْظُ السَّلَفِ وَشَرْعًا اسْمُ الْعَقْدِ يُرْجَى
 الْمَلِكُ فِي الثَّمَنِ عَاجِلًا وَفِي الثَّمَنِ أَجَلًا وَهُوَ مُشْرُوعٌ عَلَى
 خِلَافِ الْقِيَاسِ لَكُونِهِ بَيْعٌ مَعْدُومٌ وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ
 لِمَا رَوَى الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ
 وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ
 اشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ الْمُعْهَدُونَ إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ قَدْ أَهْلَهُ اللَّهُ
 تَعَالَى فِي الْكِتَابِ وَأَذِنَ فِيهِ قَالَ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ فَارْتَبِعُوا الْآيَةَ

وروده الثاني في سنده وبالسنة وهو ما اخرج الائمة
السنة في كتبهم عن ابي المهازي عن ابي عتياب قال قدم النبي
صلى الله عليه وسلم والناس يسلمون في التمر السنتين
والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم من اسلم في شيء
نكسلف بي كيل معلوم ووزن معلوم ابي اجل معلوم وما
اخرج البخاري عن عبد الله بن ابي اوي انه قال ان كنا
لنسلف عني عهد رسول الله عليه وسلم وابي بكر
وعمر في الحنطة والشعير والتمر والزبيب وبالاجماع
فان الامة اجتمعت على جواز السلم لحاجة الناس به
وضرورتهم اليه وانما يصح السلم فيما يعلم قدره ووصفه
بكيل او وزن او ذراع او عدد بخلاف ما لا يعلم قدره ووصفه
الى المنازعة فلا يصح السلم فيه وذلك **كالكيل** نحو البر
والشعير وسائر الحبوب وغيرها ولو اسلم في الحنطة
وزنا اختلف فيه والفتوى على جوازه لتعامل الناس
والموزون نحو الدهن **ثنا** فتدبه لان الموزون الثمن وهو
الدرهم والدنانير لا يكون معلوما فيه لانه عني والمسلم
فيه مبيع فلا يكون ثنا فعلا وزنا والثاني حضور احواله
الموزون بالثمن منه وعمه نالك لظاهر قوله عليه
السلام ووزن معلوم ولانه يمكن التقدير بالقيمة
فيجوز السلم بينهما ولنا انهما خلقا ائمانا والمسلم فيه مبيع
والنقص مفيد به لانه نهي عن بيع ما ليس عند الانسان
ولو اسلم في الثمن بان اسلم حنطة او عروضا في احد التقديرين
يكون باطلا عند ابي ايان وبيضا صحتا بمثل موصل عند
ابي بكر الا عني حمل الكلام العاقلين على الصحة وهوانها
فقد ابادلة الحنطة بالدرهم وقول ابي ايان اصح لان

المعقود عليه فهو المسلم بينه وهذا الخلاف اذا اسلم غير
شي من التقديرين في احدهما وانما اذا اسلم احدهما في الآخر
فانه لا يجوز بالاجماع لان القدر بافتراده يحرم النساء
والمذروع اي وكما المذروع **كالثوب مبينا طوله وعرضه**
ورفعته اي رفته وغلظه لان مقدار المالبنة في الثياب
يعلم بذكر هذه الاشياء والتفاوت بغيرها يسير فلا
يضر لانه لا يفيض الى المنازعة المانعة من التسليم
والتسلم وهذا في غير الحرير وانما في الحرير فلا بد فيه من
ذكر الوزن ايضا لان قيمة الثوب منه يختلف باختلاف
وزنه وفي المجتبى والقياس ان لا يجوز السلم في المذروعة
لتقد ثبوتها في الذمة وهذا لا يفيض بالمثل في الاستهلاك
كالجواهر لکن ترك ذلك باجماع الفقهاء وفي الخلاصة
ولو اطلق ذكر الذراع فله ذراع وسط **والمعدود** اي
وكالمعدود **مستقاربا** وهو ما لا يتفاوت احاده في القيمة
ويصعد بالمثل كالجوز والبيض لانهما معلوما العدد بالعدد
والتفاوت بين احادها بالصفير والكبر يسا قضا الاعتبار
فيما بين الناس فيد بالمتقارب لان المتفاوت كالبطيخ
والرمان والسكر جل لا يصح فيه السلم عدد التفاوت
احاده في القيمة **فيصح السلم في السمك** اي الصغار
واختلف في الكبار **المليح** اي الذي قد دملح وانما يصح
السلم فيه بالوزن لا بالعدد لتفاوت احاده بالكبر
والصفير فيد بالمليح لان الطري لا يصح السلم فيه
بالوزن في غيره حينه لانه منقطع مما ايدي الناس
حتى لو كان في حينه جاز السلم فيه وقيل لا فرق بين
الطري والمليح وعن ابي يوسف لا يصح فيهما **الا في الحيوان**

اية لا يصح السلم في الحيوان وهو قول الثوري والاوزاعي
 وقال الشافعي وأحمد بن حنبل وهو قول مالك إلا في الخلفاء
 وهو الحوامل من النوق فإنها مجهولة لما روي أبو داود في
 سننه وأحمد بن حنبل في مسنده والبزار في مسنده
 والحاكم في مستدركه وقال صحيح علي شرط مسلم عن عبد
 الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أمره أن يجيز حيثما نفذت الأبل نامرة أن يأخذ من
 فلا يصح الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى أبل
 الصدقة وهن ههنا بمعنى علي بن أبي حمزة روى عنه قوله
 تعالى وضرناه من الغنم الذئب كذبوا بأياتنا ولأنه
 مبيع معلوم الصفة فيجوز السلم فيه كالتياب
 واعتزى بما رواه ابن جابر في صحيحه وعبد الزراق
 في مسنده من حديث ابن عباس وأصحاب السنن
 الأربعة من حديث سمرة بن جندب أن النبي صلى
 الله عليه وسلم لما بيع الحيوان بالحيوان نسيبه
 واجب بأنه محمول علي أن يكون النسيب في الحيوان
 من طرفين وأما ما في آثار الطحاوي بسنده أني رافع
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من
 رجل بكرافقدمت عليه بأبل من أبل الصدقة فامرأيا
 رافع أن يقبض الرجل يكره فزجع إليه أبو رافع فقال
 لم أجد فيها إلا هلاخيأرا رافعيا فقال أعطه إياه أن
 خيار الناس أحسنهم فقناؤه محمول علي القرض ولنا
 ما أخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الإسناد
 والدارقطني في سننه محمول عبد عكرمة عن أبي عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السلف في الحيوان

32 وما رواه محمد في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد بن
 سليمان عن إبراهيم التيمي قال وقع عبد الله بن
 مسعود إلى زيد بن حويله البكري ما لا مضاربة
 فاسلم زيد إلى عريس بن عرقوب النسيب فأتاه
 في فلا يصح فلما حلت أخذ بعضا وبقي بعض
 فأعسر عريس وبلغه أن المال لعبد الله فأتاه
 يسئرفقه فأرسل عبد الله إلى زيد وقال اردد
 ما أخذت وخذ راس مالك ولا تسلمن ما لنا في شيء
 من الحيوان ولأن الحيوان يتفاوت أحاديثا وتفاوتا
 فأحسنا فأنك نزي عبد بن أوامنين متفقين في
 الأوصاف المشروطة ومع ذلك باختلاف الصبغة
 والملاحة والقصاحة والكياسة ومن السيرة
 والمصورة بياوي أحدهما ألفا والآخر ألوقا قال
 الشاعر

شعر

الأرب نرد يودل ألف زيدا والفراهم لا يباوون واحد
 فلا يجوز السلم فيه كالجواهر بخلاف التياب فإنها
 يصنع العبد وهو ما يصنع بالة فإذا اتخذت الالة
 والمصانع لم يبق إلا التفاوت البير وهو لا يصح
 وحديث عبد الله بن عمرو السابق قال أنت
 الفقهاء في كتابه أنه ضعيف مضطرب الإسناد
 وبينه فلا يحتج به ولا يصح السلم في اللحم عند
 أبي حنيفة ولو مشرووع القطع على الأصح في الروايتين
 عنه ويصح عند مالك والشافعي مطلقا أن
 بين جنسه ونوعه وسننه ومنقته وموصفه
 وقدره كشاة حي ثني سمين من الجنب كذا رطل

بكذا كما يصح في الالبنة والشجر والسمك ورواؤه
 يفتي **واطرافه** اية ولا يصح السلم في اطراف الحيوان
 كما وس والاكارع وهي جمع كراع وهو ما دون الركبة
 في الدواب وبه قال الشافعي في الاظهر لانها عدد رتبة
 متفاوتة فبذلك هذا قول ابي حنيفة واما عندهما
 فيجوز كما في اللحم وقيل لا يجوز باقتفاق **والجلود** اي
 ولا يصح السلم في الجلود عدد غير مبين الطول والرق
 والصفة لان السلم اذا التفاوت بين راس ورأس
 وكوارع وكراع معتبر فيما بين الناس وبما كسوت
 لاجله ولو اسلم في الروس والاكارع ورثا اختلفوا
 فيه وقال مالك والشافعي واحمد في رواية يجوز
 السلم في الجلود والراس والاكارع عددًا وورثا لانها
 معلومة التقدير والصفة من السلم والصفة
 بالذكر ولان الجلود في معنى الثياب لانها يتخذ
 منها العرو والحفاف فبذلك ما بالعدد غير المبين
 الطول والعرض والصفة لان السلم فيها وزنا يجوز
 وكذا عدد اذا بين طولها وعرضها **والجواهر**
 اي ولا يصح السلم في الجواهر لانها عددية متفاوتة
 تتفاوت احادها في المالبنة بالصغر والتدوير بخلاف
 اللات في الصفار التي تباع وزنا فانها يصح السلم
 فيها لانها يعلم بالوزن **وبصاع** اي ولا يصح السلم بها
 بمكيال **ولا ذراع معين لم يدر قدره** لان القدر
 على التسليم وقت وجوبه شرط وهي لا يتحقق الا
 ببقاء ما عينه من المكيال والذراع الى وقت التسليم
 وتفاوت غير معلوم لاحتمال انه يصح فيقع النزاع

واغنا

واغنا جاز البيع بهما لان السلم يتأخر فيه التسليم فيكون
 الصباغ محتلا بخلاف البيع **وبشرطه** اي السلم وفي
 بعض النسخ شرطه **بيانات جنسه** اي جنس
 السلم فبذلك **كبير** او **صغير** **بيانات نوعه كسقيه** بفتح
 فكسر فتشديد التختيم اي جنسه مسقية سيقا
وبيانات صفته كجيد **وبيانات قدره ككذا** كذا لا يكتفى بمعرفة
 اولها او ثانيا غير ان معروف لان السلم فيه فيختلف
 بالجنس والنوع والصفة والقدرة فلا بد من بيانات
 هذه الاشياء لقطع المنازعة **وبيانات اهل** فلا يجوز
 السلم في حال ولا موهل باهل مجهول وقال الشافعي
 يجوز السلم في الحال وبه قال عطاء وابونور واقتاره
 ابن المنذر لانه مبادلة حال بحال فلا يكون فيه
 الاجل شرطًا كالبيع ولنا ما مر من قوله عليه السلام
 من اسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن
 معلوم الى اجل معلوم **واقلة** اي اقل الاجل في
 السلم **شهر** كذا روي عن حماد وهو الامع وعليه
 الفتوي ومن شروط السلم بيانات **قدر راس المال** اي
 راس المال **الوزني** في راس المال **الكيلي** في راس
 المال **العددي** ولوقا وقدر راس المال الكيلي الى اخره
 لكان اوله ثم ما ذكره ان كان راس المال عند التقيد
 غير متا رايه فباقتفاق وان كان متا رايه
 فعند اية حنيفة خلافا لها حتى لو قال اسلمت
 اليك هذه الدراهم في كبر ولم يبين وزن الدراهم
 او قال اسلمت اليك هذا البر في من رعفران
 ولم يبين قدر البر لا يصح عنده ويصح عندهما واما

رأس المال الذرعى إذا كان شارا إلى عند العقد
 لا يشترط بيان قدره باتفاق **ومن** شروطه بيان
مكان **إيفاء** **مسلم** أي مسلم فيه **حمله** **مؤنة** وهذا عند
 أبي حنيفة ووجهه في مذهب الشافعي وقال أبو يوسف
 ومحمد لا يشترط **بيان** **مكان** **إيفاء** ولكن أن شرط مكانا
 صح وإن لم يشترط **يقين** مكان العقد وهو قول
 أبي حنيفة أولا والأصح في مذهب الشافعي لأن التسليم
 وجب بالعقد فيتعين له مكان العقد كما في البيع ولا ي
 حنيفة أن يقين مكان العقد أمّا بالتعيين صريحا
 ولضرورة وجوب التسليم في الحال ولم يوجد واحد
 منهما خلافا لبيع فانه واجب التسليم في الحال فيتعين
 له موضع بالعقد وقيد المسلم فيه بأن يكون لحمله مؤنة
 لأنه لو لم يكن كذلك كالمسك والزعفران والكافور
 القليلة لا يحتاج فيه إلى بيان مكان الإيفاء عندهم
 لأن قبحه لا يختلف باختلاف المكان **وقبح رأس المال**
 أي مال المسلم **تبدل الافتراق** أي افتراق العقاقير
 بالابدان **شرط اتفاق** خبر لم يندم مقدم أي شرط إيفاء
 المسلم صححا وبه قال الشافعي وهذا صحيح السلم مع
 تأخير التسليم والتسلم إلى آخر المجلس ولو مكثا إلى الليل
 أو ثار فرسحا أو نام أحدهما وجوز مالك تأخير اليوم
 واليومين والثلاث بشرط وقيل لا يجوز فان أخر أكثر
 بعبر شرط فعولان ولا فرق بين كون رأس المال محالا
 يتعين كالنفود أو مما يتعين كالعروض اما أن كان
 مما لا يتعين قليلا يفترقان عن دين بدين وهو بيع بالمال
 بالكافي في النسيئة بالنسيئة رواه ابن أبي شيبة

34 واسحاق ابن راهوية والبخاري ما يندم من حديث
 موسى ابن عبيد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
 عنه صلى الله عليه وسلم ولفظ البخاري قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العزرة وعن بيع
 كافي بكافي وعن بيع عاجل بأجل فالعزرة أن يبيع ما يبي
 عندك والكافي بالكافي دين بدين والعاجل بالأجل أن
 يكون له عليك الف درهم سوجلة فتعجل عنها بضمها
 وأما أن كان من العروض فلا تسلم أخذ عاجل بأجل
 والمسلم فيه أجل فوجب أن يكون رأس المال عاجلا
 ليكون حله على وفق اسمه ولو أبيع المسلم إليه قبض
 رأس المال أجبر عليه ومن شروط السلم وجود
 المسلم فيه من وقت العقد إلى وقت التسليم حتى لو كان
 موجودا حالا العقد منسوخا وما وقت التسليم لا يجوز
 بالاجماع ولو كان معدوما حال العقد موجودا وقت
 التسليم أو معدوما بينهما لا يجوز عندنا وهو قول الأوزاعي
 والمعتبر وجوده في السوق الذي يباع فيه في ذلك المهر
 وقال مالك والشافعي يشترط وجوده حال حلوله
 فقط ولنا ما رواه أبو داود وابن ماجه واللقطلة عن
 اسحاق عن رجل عيراني قلت لعبد الله بن عمر اسلم
 في نخل قبل أن تطلع قال لا قلت لم قال لأن رجلا اسلم
 في حديقة نخل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل أن تطلع النخل فلم تطلع النخل في ذلك العام
 فقالا مستنري أو حرك حتى تطلع فقالا البائع إنما
 النخل هذه السنة فاحتضا إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالا للبائع أخذ من نخلك شيئا قال

لا قاله ثم يتخذ ماله اودر عليه ما اخذت منه ولا
 تسلموا في تخل حتى يبد وصلاحه وفيه جهول مما علمت
 وما في التجاري عما ايج بخري سالت ابن عمر عن السلم
 في فقال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 بيع التخل حتى يصلح وعند بيع الورق بنا باجز
 وسالت ابن عباس عن السلم في التخل قال هي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التخل حتى يوصل
 منه فقد ثبت عه هذين الصحا بين الكبيرين في
 العلم والتبع انهما هما ما نبيه عما بيع التخل حتى
 يصلح بيع السلم فقد دل الحديث على اشتراط وجوده
 عند العقد والاتفاق على اشتراطه عند الحمل **فلو كان**
راس المال دينا وعينا من جنس واحد بان السلم مائة
 درهم نقد او مائة درهم دينا على المسلم اليه في كسر
بطل السلم في خصصة الدين لانه دين بدين وخص
 النقد لوجود قبض راس المال في المجلس وقال رفر
 ببيع العناد ويهمل العقد في خصصة العين ايضا
 لان هذا العناد في صلب العقد **لا يجوز** اي لا يصح
 التصرف **في راس المال** قبل قبضه ولا التصرف
في السلم فيه قبل قبضه باستبدال او تولية او شركة
 او اقاله بخلاف ارباب او حوالة او كفالة او ما في راس
 المال فلان قبضه في المجلس **فيه** فلما اخرجته حق
 الله تعالى وفي التصرف فيه قبل قبضه لغرض التقويت
 ذلك واما في السلم فيه فلما اخرجته ابو داود وانما مائة
 والنمذج في عله الكبير وقال لا اعرفه الا في هذا
 الوجه وهو عن عوالي سعيد قال قال رسول الله

35 صلى الله عليه وسلم ما سلم في شيء فلا يصرفه الي غيره
 وما روي عبد الرزاق في مصنفه عن عمر عن قتادة
 عن ابن عمر انه قال اذا اسلفت في شيء فلا تأخذ
 الاراس ماله والذي اسلفت فيه ولو اسلم في رطب
 فخذ مثله تمر او بالعكس صح عبد الله بن خليفة نظرا
 الي تساوي في الحال ولم يصح عندها نظرا الي التفاوت
 في المال ولو اخذ دقيقا او سويقا او مقلبا على براء
 واخذ دقيقا على سويق او بالعكس لا يصح باختلاف
 الجنس فكان استبدال اوان تقابلا عقد السلم منعنا
 رب السلم شرار شي من السلم اليه براس المال استخانا
 ولم ينفذ رفر قياسا لانه لما بطل السلم بقي راس المال
 دينا في ذمته فيصح الاستبدال به ككابر الديون
 ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ما سلم في شيء فلا يصرفه
 الي غيره رواه ابو داود والترمذي وصححه ورواه الدار
 قطني عن ابراهيم عن سعيد الجوهري ولفظه فلا يأخذ
 الا من اسلم فيه اوراس ماله **والاستصناع** استفعال
 مما صنع وهو العمل من خوف وطست وصورة
 ان يقول الخفاف اخبرني خفا ما اديمك يوافق رجائي
 ويريه رجله بكذا **يا جمل** يصوب مثله للسلم **سليم**
 فيعتبر فيه شروط السلم سواء تعاملوا فيه كالحفاف
 ولا كالباب وقال ابو يوسف وعمر هو فيما تعاملوا فيه
 استصناع لانه يلفظه فيعمل عليه ويكون ذلك الاجل
 للاستعمال لا للاستعمال بخلاف ما لم يتعاملوا فيه
 لانه استصناع فاسد فيعمل على السلم الصحيح ولا يجب
 حقيقة ان الاستصناع بالتعامل بجمل السلم فكان

حملته عليه اولى لان جوازها بالكتاب والسنة واجماع
 الامة وجواز الاستصناع بالتعامل وتبيننا الاهل
 بكونه يضرب مثله للمسلم لانه لو قال علي بن يقطين
 عدا او بعد عدا لا يكون مسلما لان ذكر المدة حينئذ
 للفراغ من العمل للمطالبة وقال زفر والسافعي لا يصح
 الاستصناع وهو القياس لانه لا يمكن تجويزه اشارة
 لانه استجار عمل العمل في ملك الاخر اذا اذبح ملك
 الصانع ولا يبيع لانه يبيع ما ليس عنده ولا مسلما
 لفقد شرائطه ولكن جوزنا استجنانا بالتعامل
 الرجوع اليه الاجماع العمل من لدن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الى اليوم بلا تكبير والتعامل بهذه
 الصيغة اصل مذكور في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يجتمع امني عاي قتلا **والاستصناع لا اجل**
فيما يتعامل انما في بيعه **بيع** لا عدة وكان الحاكم
 الشهيد يقول الاستصناع مواعدة وانما ينقصد
 بالتعاطي اذا جابه الصانع مقروغا منه ولهذا
 ثبت الخبران على منهما والتحقيق عند الجمهور انه يبيع
 لان محلا سما شراذ وذكر فيه القياس والاستحسان
 وفصل بين ما فيه تعامل وبين ما لا تعامل فيه والمواعيد
 يجوز قبا ساءا واستحسانا في الكل قيل وحكم الحاكم
 اهكم والله سبحانه اعلم لكن الصحيح انه يبيع **فاجبر**
الصانع على العمل ولو كان مواعدة لما جبر **ولا يرجع**
الامر عنه ولو كان مواعدة لكان له الرجوع **والبيع في**
الاستصناع العين لا عمله ايج عمل الصانع وقال ابو
 سعيد البودي في عمله تهر الجان الاستصناع شق

من الصنع وهو العمل وقد اشار المصنف الى ما يدل من
 الترويع عماوان المبيع في الاستصناع العيني بقوله **فلو**
جاء الصانع غيره قبل العقد او بعده **او بها صنفه**
هو قبل العقد الطرف متعلق بصفة المقدار **فاخذ**
 الامر العيني **مع** ولو كان المعقود عليه عمله لم يصح
 وبقوله **ولا يتبين له** اي للامر **بلا اختياره** اذا دخله
 الخيار الروية يبيع العيني لا يبيع العمل **وصح** للمصانع
بيعه قبل روية الامر اي المستصنع لعدم تقيينه
 حينئذ لان تقينه باختيار الامر واختيار الامر
 بعد رويته ولا يثبت للمستصنع خيار الروية اذا جاز
 به الصانع على الصفة المشروطة عند اي حنيقة
 خلافا لهما **وصح بيع الكلب** ولو كان عقورا **والبيع عمل**
اولا وشرط شمس الائمة تجوز بيع الكلب ونحوه ان
 يكون معلما او قابلا للتعليم وقال السافعي لا يصح بيع
 الكلب مطلقا لانه يحس العيب كالحنزير وكذا اعدت
 في روية وهو قول احمد وبعض اصحاب مالك والمثني
 من مذهبه الجواز واما افتقار الكلب للصيد
 او الحفظ للزرع او المواشي او البيوت فجايز بالاجماع
 لهم ما روي البخاري ومسلم من حديث ابي سعيد
 الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن عتق الكلب ومهر البقي وهوان الكاهن
 ولما ما روي ابو حنيفة في مسنده عن الهيثم عن
 عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في كتمان كلب الصيد **والدمي في احكام**
كالمسلم لانه مكلف بوجبه المعاملات فما جاز للمسلم

من البياعات كآزله وما لا فلا كالربوا **الافى الحمر والخمر**
 بيعها في عقد الذي كالحل والشاء في عقدنا فيكون
 الحمر عندهم مثلبا والخمر يقيمها روي محمد الرزاق
 في مصنفه عن سفيان الثوري عن ابي اراهيم بن محمد
 الاعلى الجعفي عن سويد بن علفة قال بلغ عمر بن
 الخطاب ان عماله ياخذون الجزية من الحمر فقاتلوه
 ثلاثا فقال له بلال انهم ليفعلون ذلك قال فلا
 تفعلوا ولوهم بيعها فان اليهود حرمت عليهم
 الشحوم فباعوها واكلوا اثمها ورواه ابو عبيد
 في كتاب الاموال وقال كانوا ياخذون من اهل
 الذمة الحمر والخمر في جزية روستهم وفساد
 اراهمهم بغير ثمن يتولاه المسلمون بغيرها فهذا
 الذي افكوه بلال ومني عنه عمرو بن حفص لم يأتوا
 ذلك ما اثمها اذا كان اهل الذمة المتولين بيعها
 لانها مال لهم وليب بآل المسلمين انتهى وسويد
 ابن علفة يفتح الرحلة والفاء ابو امية الجعفي
 ولد عام الفيل فدم المدينة حين دفتوا النبي صلي
 الله عليه وسلم سمع من ابي بكر وعمر **ودره شتر**
فوقع بياثوب رجل مهوله اي الدرهم للرجل ان
اعده اي اعد الرجل الثوب له اي لو وقع الدرهم
او ان كفاي جمع الرجل الثوب بعد وقوع الدرهم
 فيه لان الحكم لا يضاف الي السبب الصالح الا بالفقيد
 وقد وجدنا يدل عليه وهو اعداد الثوب او جمعه
والا اي وان لم يعد الرجل الثوب ولو جمعهم على الدرهم
فلاخذ اي فالدرهم لاخذ لانه مباح سبقت يره

واختبر انت او هو بصيغة المجهول الخافيه **اي** بهذا
 الذي قلناه في الدرهم الذي **شتر** **اي المباحات**
 فلو افترخ طيرا وباض في ارض رجل ان كانت ارضه
 مبيات لذلك فهو له والا فلا هذه بخلاف ما لو عمل
 النخل في ارض فانه يملك عكسه وان لم يعد ارضه
 لان الفحل مما يحصل من الارض فيكون طبقا لها
 كالشجر القاب فيها والثراب المجتمع لمجريات الماء
 فيها وهذا يجب في العمل القسرا اذا اخذ من الارض
 العشرية **فصل الصرف** لغة النقل والرد
 قال تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وسمى به
 لانه يحتاج فيه الي نقل يد الي يد وشرعا
بيع الثمن اي المخلوق للخصية وهو الذهب والفضة
 مطلقا بالثمن **جنس** كذهب بذهب او فضة
 بفضة فينظر طينه المتساوي وزنا وان اختلفا جودة
 وصياغة لما تقدم مما اهدار الشارع اعتبار الجودة
 عند المقابلة بالجنس و**جنس** **بغير جنس** كذهب
 بذهب او فضة بفضة فلا يشرط فيه
 المتساوي وزنا بل جاز فيه التفاضل لقوله عليه
 السلام فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف
 تشيتم اذا كان يدا بيد **وبشرط** في الصرف تساوي
 كاذ بالجنس او بغيره **بشرط** من الطرفين باليد
 لا بالخلية **فصل الافتراق** بالابدان باجماع الفقهاء
 ولما روي مالك في الموطا عن عمر انه قال لا تبيعوا
 الذهب بالذهب الا مثلا عئل ولا تبيعوا الورق
 بالذهب احدها غائب والاخر باجز وان استتطرك

ان يلج بينه فلا يظنره الا بد ايدها هات وصات ابي
 اخشي عليكم الربوا **وان وقع التقابض في البعض**
 العقد **فيه اي** في ذلك البعض وبطل في الباقي **في انا**
فصله اي حال كونه ذلك البعض في انا الفضة يعني
 ان من باع انا فضة وقبض بعض بعض عنه ثم افترقا
 بطل البيع فيما لم يقبض عنه وصح قبض **وصار الاث**
مشتريا بينهما لان هذا العقد صرف كله والتقابض
 في المجلس شرط في الصرف وقد وجد في البعض دون
 البعض فيصح فيما وجد فيه ويبطل فيما لم يوجد وهذا
 الغناد طاردي لانه لما رضى الافتراق لا عن قبض
 ولا يتقدي الى عالم يوجد فيه قيد البعض بكونه في انا
 لانه لو كان في بقرة لم يكن الحكم لزوم اشتراكهما
 لان البقرة يتبع بعض فلا ضرر بخلاف الاث وكسب الصحة
 في بعض الاث الذي يقدر عنه والبطلان في بعض
 الذي لم يقدر عنه من تقريب الصفقة لاث هذا
 تقريب من جهة الشرع باشتراط القبض فنصار
 كهلاك احد العبد **وكذا يصح العقد في السيف المحلي**
 اذا بيع وورث حليته مثلا خمسون مائة ونقدا
 المشتري خمسين **ان خلصت الحلية بلا ضرر ويعرف**
القبض الى ثمنها اي عن الحلية وان لم يبين ان ثمنها
 لان قبض حصنة الحلية واجب في المجلس لحق الشرع
 وقبض حصنة السيف غير واجب فيه والتسليم
 مطلق فيجعل المنقود من حصنة الحلية لان الظاهر
 من حال المسلم القائل ان يؤدي الواجب ولا يخل
 به وكذا لو قال خذ هذه الخمسين من ثمنها لان المثني

قد يعبر به عن الواحد كما في قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ
 والمرجان احدهما لانها جرجان من الملح لامد العذب
 وفي قوله تعالى نيا حوتها والنايس صاحب موسى
 بدليل فان نسبت الحوت وفي قوله تعالى قد احييت
 دعوتكما والداعي كان موسى عليه السلام وفي قوله
 عليه السلام لالك بن الحويرث وابن عم له اذا كنتما
 في سفر وفي رواية اذا ساقرتما فادنا واقبما والمراد
 احدهما فيحمل ما نحن فيه على ذلك نظرا الى ظاهر
 المسلم هناك بخلاف ما توصلح وقال خذها من تحت
 السيف فان الظاهر حينئذ عارضه التفرع بخلافه
وان افترقا لم يقبض شي وكما في ان الحلية تخلص بالضرر
بطل العقد فيها اي في الحلية لان العقد فيها صرف
 وقد فات شرطه وهو القبض في المجلس قيد البطلان
 بكونه في الحلية لان العقد حينئذ يصح في السيف لانه
 مقدور على تسليم ويمكن افراده بالبيع لكونه يتخلص
 بلا ضرر كالطوق والامة فاما اذا بيع امة مع طوق
 بنقد بيبة فسد العقد فيها عند اي حقيقة وفي
 الطوق عندهما **وان لم يخلص الحلية** الا بضرر والحال
 انه لم يقبض شي **بطل العقد املا اي** في الحلية وفي
 السيف اما في الحلية فلنقد شرطه لصرف وهو القبض
 في المجلس واما السيف فلنقد تسليمه بدون الصرف
 ولو باع درهماين ودينا را درهم ودينا رين جاز بان
 يصرف كل حين بخلاف حصة نصيبها للعقد كما لو
 باع كبري وكري شعير بكري وبروكري شعير وافسده
 الشافي وزفر ولو باع ما عايله فضة او ذهب بخالصه

لم يجوز التناوي ورنا لان للعبارة الغالب فكان كل منهما
له حكم خالص وهذا لا يتقرر الا ورنا ولو باع ما غا لهم غنى
باخر ما حصة متفادلا جاز ويكون الغنى في كل واحد
منهما مقابلا بالخالص الذي في مقابله لكن بشرطه
التقاضي قبل الافتراق لوجود العفنة او الذهب في
كل من الحجا بين مع عدم التخلص الابصر ولو باع
جدا لصة من فضة او ذهب لا يجوز الا ان يكون الخالق
الشرعاني غالب الغنى منه كبيع الزينون بالرب
والسروج بالسهم ويجوز التنايع والاستقراض براج
المعشون ورنا ان كان رواجه به او عدا ان راج به
او بهما ان راج بهما لان المقين فيما لا نص فيه القادة
كتاب الشفعة وهي لغة الضم
ومنه الشفع في الصلاة لضم ركعة الى اخرى والشفع
الذي هو ضد الوثر والشفيع لانضمام روية الى راي
المشروع له في الطلب وسفاعة المذنبين لانها تضمنهم
الى الفارين وشرعا **تلك المقار على شتر به**
حيثما يثمنه الذي اشتراه به لما في صحيح مسلم
عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم الشفعة في كل شرك ربيعة او حابط لا يصلح
ان يبيع حتى يفرض على شريكه فيها هذا اورد فان
ابا شريكه احق به حتى يودنه **وتثبت الشفعة**
بقدر روي الشفعة عندنا لا بقدر الملك كما قال
مالك والثافعي في الجويد واحد في رواية فلو كانت
دار بين ثلاثة لآخذهم نصفها والاخر ثلثها والاخر
سدرها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب

الشريكان الشفعة فان القاضى يقضي بها نصفين
عندنا لكل واحد نصف واذا كانا عندهم لصاحب الثلث
ثلثان ولصاحب السدس ثلث لان الشفعة من
حقوق الملك لكونها لتكميل الشفعة فيستقدر بقدره
كالزح والقلعة والولد والخزنة ولنا ان التناوي في
سبب الاستحقاق يوجب التناوي في الاستحقاق
والشريكان تناوون في سبب الشفعة ولهذا لو
انفرد واحد منهم اخذ الكل وان قل نصيبه فيسترون
في الاستحقاق كما لو استوفت الانصبا والزح وكونه
متوليات من الملك فيسحق بقدره **للخليط** متعلق
بتكليف **في يقضى المبيع** متعلق بالخليط وهو الشر
الذي لم يقاسم ولو كان ذميا لمساواة المسلم في سهمها
وهو اسرديوني وهما فيه سوار **سدر للخليط** اي
الشريك **في حق المبيع كالشرب** بكسر المعجمة وهو النصيب
في الماء ومنه قوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم
نحهم معلوم **والطريق اي** وكالمهر **حاصبين** حال **كشرب**
بصر لا يجري فيه الشفق بضمين جميع سبينة وطور
لا يتقدروا قبل معوض ابي المجاهد في كل عصر **عم الحار**
ما لا يصق باية في سكة اهري فيد به لانه لو كانت
بابه في سكة الدار لكان خليطا في حق المبيع والحاصل
انما لانه وان كان بابا في سكة اهري او للمجار المقابل
في السكة الغير النافذة فعندنا الشفعة لكل واحد
منهم هذه الثلاثة على هذا الترتيب وهو فوق
سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك كما ذكر
الترمذي في جامعه وقال مالك والثافعي واحمد

يك

يق

لا شفعة للجار لما روى البخاري عن أبي سلمة عن جابر
ابن عبد الله قال قتي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بالشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت
الطرف فلا شفعة وفي رواية الشفعة فيما لم
يقسم اليه وفي لفظه انما جعل النبي الشفعة
في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود الحديث ولا الشفعة
تثبت على خلاف القياس لما فيها من تلك المالم
يعبر منها فيقتصر على مورد النص وهو مالم يقسم
ولنا في البخاري عن أبي رافع انه سمع النبي صلى
الله عليه وسلم يقول الجار احق بسقية وما روى
ابوداود في البيهقي والنسائي في الاحكام وقال هو
منجى والسائي في الشروط عن قتادة عن الحسن
ابن سبرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دار الجار
احق بدار الجار والارض ورواه احمد في مسنده والبيهقي
في معجمه وابو ايوب في شعبة في مصنفه وفي بعض النسخ
الجار احق بشفعة الدار وفي رواية لابي داود في
سننه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم الجار احق بشفعة جاره ينتظر بها وان
كان غائبا اذا كان طريقها واحدا فان قيل المراد بما
رايتم الجار الذي يكون شريكا لما اخرج البخاري عن
عمرو بن الشريك قال لدققت على سعد بن ابي وقاص
فجاء المسورين مخزومة فوضع يده على احدى منكبيه
اذ جاء ابو رافع مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا سعد ابنتي بي بي في دارك فقال سعد
والله ما ابتاعها فقال المسور والله لتبتاعها

40 قال سعد والله لا اريدك على الاقل اربعة شفعة او شفعة
قال ابو رافع لو اعطيتنيها خمسماية دينار ولو لا اني
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار
احق بشفعة ما اعطيتكم اربعة الاف درهم وانا
اعطي بها خمسماية دينار فاعطاها اياه اجيب بان هذا
معارض بما اخرجته السائي وابو ماجه عن عمرو بن الشريك
عن ابيه ان رجلا قال يا رسول الله ارضي لي فيها
لاحد شرك ولا قسم الا الجوار فقال الجار احق بشفعة
وفي غريب الحديث الصحيح بفتحين ما قرب من
الدار والسبي لغة في الصاد واجيب عما حديث جابر
بان تخصيص مالم يقسم بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما
علاه وقوله فاما وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا
شفعة من كلام الراوي فلا يكون حجة على عدم استحقا
الشفعة للجار مع ما روينا من خروج الاخبار ولو سلم
انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فمعناه لا شفعة
بسبب القسمة فمعنا لو لم ان القسمة تثبت بها هـ
الشفعة كالبيع لما فيها من معنى التملك من كل واحد
من الشريكين للاخر وفي معاني الآثار ان قيل لم اوجب
الشفعة على هذا الترتيب ولم يجعلها لهم جميعا
اذا عاهدوا وطلبوا قيل لان الشريك في البيع حليط
بينه وبين الطريق فله ما سبب الشفعة مثل ما مع
الشريك في الطريق وسبب احرار مع الشريك
في الطريق فكان اولى منه ومع الشريك في الطريق
شركة فيها وملازمة للمبيع ومع الجار ملازمة للمبيع
فقط فكان الشريك في الطريق اولى من الجار وفي شرح

مختصر القديري ولو سلم الشريك في المبيع الشفعة
 وجبت للشريك في الطريق فان سلمها وجبت للحجار
ويطلبها اي يطلب الشفيع الشفعة لانها حق ضعيف
 يبطل بالاعراض فلا بد فيه من الطلب بما يفهم من طلب
 الشفعة ولو كان ما فيها في الامع كطلبت الشفعة
 اذا طلبها او انا طلبها وهو اختيار الفقهاء في جعفر
 والفقهاء في البيت والشيخ الامام ابي بكر محمد
 ابن الفضل لان الاعتبار للمعني وقال بعضهم يقول
 اطلب الشفعة واخذها ولا يقول طلبتها واخذتها
 فان قال ذلك بطلت شفعته لان ذلك كذب كفى
 قلنا يذكر الحال عرفا كيف واشترى **في مجلس علم**
بالبيع يعلم بذلك عدم اعراضه عنه وهذا عند ابي
 حنيفة اذا اخبره رجلان او رجل وامرأتان او عدل
 وعندي يوسف ومحمد اذا خبره واحد حر كان او عبدا
 صيا كان او امرأة وهو نظير اختلافهم في عزل الوكيل
 وقوله في مجلس علمه بالبيع رواية تهتم عن محمد بن
 بشرط الطلب في مجلس العلم ان طلب فيه صح وان
 قام عنه قبله بطلت وبه اخذ الكرخي وفي ظاهر
 الرواية كما علم بالبيع من غير مهلة واختارها العامة
 سواء كان عنده احدا ولم يكن لقوله عليه السلام
 الشفعة كحل العقال رواه ابن ماجه في مسنده عن
 ابي عمر **وهو** اي طلب الشفيع في مجلس علمه **طلب**
مواثبة سمي به للدلالة على غاية التعجيل حتى كان
 الشفيع ثبت ويطلب روي عبد الرزاق في مصنفه
 عن مخرج انه قال انما الشفعة لمن وابيها ثم يشهد

الشفيع **على طلبه** قال القاضي حاتف اصدر منه طلب
 المواثبة يحتاج الى طلب الاشهاد وانما سمي سمي الثاني
 طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط بل يمكنه اثبات
 الطلب عند انكار الخصم وكيفيته هذا الطلب ان
 ينهض من مجلس علمه ويشهد على طلبه **او عند مشر**
 لتعلق الحق به **او عند ذي يد من باع** بان كان لم يسلم العقار
 الى المشتري لانه له حينئذ يد فكان حضا **او عند مشر**
 ولو لم يكن ذا يد لان الملك له ويقول الشفيع ان
 فلانا اشترى هذه الدار وانا شفيعها وكنت طلبت
 الشفعة وانا الان اطلبها فاشهدوا على ذلك
فان اضر الشفيع اي احدهما اي احدهما من الطرفين
بطلت الشفعة اما الطلب الاولي فلان مجرد الكو
 فيه ساعة دليل الاعراض ودليل الشيء كضرار
 واما طلب الثاني فلان مدته مقدرة بالتمكن منه
 نقيا للمقرر عن المشتري **يطلب** الشفيع **عند**
القاضي ويسمى طلب الحفومة وتأخره لا يبطل طلب
 الشفعة عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف
 وفي الهداية والكافي وعليه الفتوي **وتأخره**
 من غير عذر مرض او حبس وفي نسخة وتأخره شهد
تبطل عند محمد وهو قول زفر واختار الكرخي
وبه اي بقول محمد **ثبني اليروم** والمعني ان تصحیح
 صاحب الدهرية والمعني وقاضي في جامعه الصغير
 من تصحيح عندهما **فاذا اطلب** الشفيع عند القاضي
سأل القاضي الخصم عن ملكه الشفيع ما شفيع به
فان انكر الخصم انه ملكه كلف القاضي الشفيع باقامة

البيئته على ان ملكه وقال زفر وهو رواية عن ابي يوسف
 لا يكلف ذلك لان اليد دليل الملك فان عجز الشفع
 عن اقامة البيئته استخلف القاضي الخصم عند ابي
 يوسف انه ما يعلم ان الشفع ماله لما يطلبه به
 الشفعة وان **اقر الخصم بملك الشفع ما يشفع به**
او نكل الخصم عن الحلف على العلم على احد القولين
بانه اي الشفع **ما لك** اي ماله لما يشفع به **او برهن**
 الشفع على ملكه لما يشفع به ملكه لما يشفع به
 وصبيته **سأله** اي القاضي الخصم **عن الشفعة** انكر
 امر القاضي الشفع باقامة البيئته فان عجز الشفع
 عن البيئته استخلف الخصم ان كان المشتري بانه ما
 اشترى هذه الدار وان كان البايع بانه ما باعت
 هذه الدار وان **اقر الخصم به** اي بالشراء **او نكل عن**
الحلف او برهن الشفع على الشراء **فقي** القاضي لها
 اي للشفع **بها** اي بالشفعة لتبوتها وينبغي
 للقاضي قبل سؤال الخصم ان يسأل الشفع عما وضع
 الدار من مهرها ومحلها وحدودها لانه ادعى حقاً
 منها فصار كما لو ادعى ملك رقبته فاذا بين سأل
 اهل تنقي المشتري الدار ام لا لانه اذا لم يقبضها
 لا يصح دعواه على المشتري حتى يحضر البايع فاذا بين
 سأل عن سبب شفخته وحدود ما يشفع به
 لان الناس مختلفون فيه فلهذا دعواه بسبب عن
 صالح اوله محجوب بغيره فاذا بين سبباً صالحاً
 وانه محجوب بغيره سأل متى علم وكيف صنع حين
 علم لان الشفعة تبطل بسبب طول الزمان وبالا

ومما يدل

ومما يدل فاذا بين سأل عن طلب الاستهاد كيف كان وعند
 اشهد وهل كان الذي اشهد عنده اقرب من غيره فاذا
 بين ولم يخل شيء من الشروط تمت دعواه فيقال الخصم
 صبيته كما مر **فلهذا** اي اذا قضي القاضي بالشفعة
 لزم الشفع **اختصاصاً** **او نكل** من غير مهلة **وحيث** المشتري
الدار له اي لاهل الثمن حتى يدفعه الشفع اليه
ولا يسمع القاضي البيئته **على البايع** لو يعلم العقار الى
 المشتري **حتى يحضر المشتري** **ففسخ** القاضي البيع
بحضوره **ونفي** بالشفعة لان الملك للمشتري واليد
 للبايع والقاضي نفي بهما للشفع فلا بد من حضورها
 فيد بالبايع لان المشتري الذي سلم البايع اليه
 العقار اذا خاصه الشفع لا يشترط في سماع البيئته
 عليه حضور البايع لان حكم العقد في حق البايع
 قد انتهى بالتسليم الى المشتري وصار البايع كاجنبي
 اخر وفيه نأ البايع بكونه لم سلم العقار الى المشتري
 لان الذي سلم اليه لا يسمع القاضي البيئته عليه اصلاً
 ولا يكون حاضراً للشفع وفي قوله فيفسخ بحضوره
 إشارة الى علة اخرى وهي ان البيع اذا كان يفسخ
 في حق المشتري فلا بد من حضوره ليتبين بالفسخ
 عليه **والعهدة** اي ونفي به هذه الحقوق فواحدة
 الشفع بمخاصمة البايع **على البايع** فلهذا التسليم
 وضمان الثمن عند الدرك وقال القاضي العهدة
 على المشتري سواء اخذها من البايع او المشتري
 لان حقوق العقد عنده ترجع الى الملك **والشفيع**
 اذا قضي القاضي له بالشفعة ولم يكن راي المبيع

خيار الروية وله اذا وجد به عيبا خيار **العيب** فنورد
 ان شاء وان شرط **المشتري** للبائع **البرائة** من العيب
 لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء الاخرى انه من
 خيار الروية بروية المشتري ولا ماله من خيار العيب
 بشرط المشتري للبائع البرائة منه لانه لا يملك استقاط
 حق الشفيع **والقول للمشتري** اذا اختلف مع الشفيع
في الثمن لان الشفيع يدعي استحقاق العقار عليه
 عند نقد الاقل ويعوينكر والقول قول المنكر مع بينة
وبينة الشفيع اذا اقام كل منهما بينة على صحة
 قوله احق من **بينته** اي المشتري وهذا عند ابي حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف بينة المشتري احق لانها اكثر
 اثباتا فصارك بينة البائع اذا اختلف مع المشتري
 في قدر الثمن ولهما انه لا تنافي بين البينتين في حق
 الشفيع لاحتمال انه اشترى مرة بالاقل ومرة بالاكتر
 وللشفيع ان ياخذ بايهما شاء **ولو ادعى المشتري غنا**
وادعى بايحه غنا اقل منه اخذ الشفيع العقار بقوله
 اي بقول البائع **قبل القبض** اي قبض البائع الثمن لان
 الثمن ان كان كتمن قال البائع فظاهر وان كان كحا
 قال المشتري فقد حط البائع من الثمن والحط عن
 المشتري حط عن الشفيع فبذلك ما ادعاه البائع لكونه
 اقل مما قال المشتري لانه لو كان اكثر تخالفوا ونوادوا بهما
 نكل فظهر ان الثمن ما يقوله الاخر فباخذها الشفيع
 بذلك لان النكول بمنزلة الاقرار بما يدعي صاحبه
 وان حلف انسخ ادعاه العقد بينهما واخذ بها
 الشفيع بما قال البائع لان فسخ البيع لا يوجب بطلان

حق الشفيع كما لو رد عليه بعيب بقضا قاضي اخذ
 الشفيع العقار **نحو المشتري بدو** اي بعضه بعد
 قبض البائع الثمن **واخذ الشفيع في حط بعض الثمن**
 سواء كان الحط قبل اخذ الشفيع او بعده **او في**
زيادة اي زيادة المشتري الثمن **باللهما متعلق**
 باخذ وانما اخذ بينهما بالاقل لان الحط من الثمن
 والزيادة فيه يلحقان عندنا باصل العقد الا ان
 الزيادة لا تظهر في حق الشفيع لنقصه بها وتظهر
 في حق المشتري بولايته على نفسه **واخذ الشفيع**
في حط الكل بالكل لان الحط الكل لا يلحق باصل
 العقد اذ لو التحق به لكان هبة او بيعا بلا ثمن
 وهو فاسد ولا شفعة فيهما **واخذ الشفيع في الشراء**
بثمن شئ كبني او وري او عدي متفاوت **بثمنه**
 الباء الاولى متعلقة بالشراء والثانية ياخذ
 المقدر **واخذ الشفيع في الشراء بثمان خيرة** اي غير
 المثالي **بقيمة الثمن** لان الشرع جعل للشفيع ولا
 التملك على المشتري بمثل ما علك به والمالك نوعان
 كامل وهو ضرورة ومعني وقاصر وهو المثل مهني
 والمثالي من النوع الاول وغيره من النوع الثاني
 فبراعني في اخذ الشفعة ذلك كما في الاطلاق
ففي شراء عقار بغير اخذ كل من العقارين بالشفعة
بقيمة الاخر لان كل منهما ثمن للاخر وهو من ذوات
 القيمة **وفي غير** اخذ الشفيع في بيع عقار **بثمن**
موصول بحال كل من الجارين متعلق باخذ المقدر
او طلب الشفعة عطف على اخذ المقدر **في الحال**

ميز

بتخفيف اللام بميم الوقت **واخذ بعد الاجل** الذي
 وقع العقد عليه حتى لو لم يطلب شفيعته وهذا
 عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف احرأ
واخذ الشفيع في بنا المشتري وعرضه بالثمن ونيتها
اي البناء والفرش سفلو عين او كلف المشتري قلمها
 وعند ابي يوسف لا يكلفه ولكنه ان شا احض
 بالثمن وقية البناء والفرش مقلوعين وان شا
 تركه **وليبة شفعة الا في بيع اي سبيع وفي هبة**
بعوض مصاحبة بعوض فلا شفعة في دار تزوج
 الرجل عليها او خالع المرأة بها او استاجر بها دارا
 او غيرها او صانع بها عن دم عدا واعتق عليها
 عدا وقال الشافعي يجب فيها الشفعة لان كل منهما
 عقد معاوضة فثبتت الشفعة في العقار المملوك
 بسببه كالبيع ولنا انها متلكات بسبب لا يثبت فيها
 خيار الشرط فلا يجب فيها الشفعة كالقفل بالهبة
 المحضنة والوصية والميراث **ولا في شجر عطف**
 على ما قبله بالميت اي ولا شفعة في نكاح ولا خلع الا في
 العقود التي ليست ببيع ولا هبة بعوض **ولا في ثمر**
بمثلة بيع اي الشجر والتمر **فقد اي بدون**
 ارض فانها لو بيعت كانت الشفعة تنعالمها وكذا لا
 شفعة في بناء بيع وقد اوفيه الشفعة لو بيع
 مع ارض لان هذه الاشياء ثقيلة ولا شفعة في ثقلي
 لان الشفعة انما وجبت في العقار لرفع ضرر سوء
 الجوار على الدوام والمالك في الثقلي لا يدوم مثل دوايه
 في العقار كما اشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم

بينهما

اللهم

اللهم اي اعوذ بك من جوار السوء في دار الإقامة فان
 جوار البادية يتحول **ولا شفعة في البيع** لسبب البيع
 بخيار للبايع لان خياره يمنع خروج المبيع عن ملكه
الا بعد سقوط اي سقوط الخيار بان اسقطه البايع
 لان البايع من خروج المبيع عن ملكه قد زال فصار
 البيع كانه وقع لازما من الاصل فبذلك الخيار يكون
 للبايع كما هو الظاهر من البيع بخيار لان خياره
 المشتري يوجب الشفعة اما عند ابي يوسف
 ومحمد فلان المشتري صار مالكا واما عند ابي حنيفة
 فلم يخرج المبيع عن ملك البايع وحق الشفعة
 يعتمد انقطاع حق البايع لا بثوب المالك للمشتري
 حتى لو اقر البايع بالبيع وانكر المشتري يجب
 الشفعة **ولا شفعة في البيع** اي في عقار البيع
الفاقد اما قبل قبض المبيع فلم يقدروا على الملك
 البايع عنه واما بعد قبضه فلا احتمال للفسخ
 لان كل واحد من المتفاذين بسبيل من فسخه
 ان فسخه حق الشرع وفي اثبات الشفعة
 اسقاط حق فسخه وفي اسقاط حق فسخه
 تقرير فساده **الا بعد سقوط** بان يأخذ المشتري
 من اخر فان فيه الشفعة لان امتناع حق الشفعة
 انما كان لثبوت حق الفسخ وقد سقط فصار
 كالموكان في البيع خيار البايع فاسقطه **والشفعة**
في رد اي شيب رد عقار بخيار **سواء كان خيار**
 روية او شرط او عيب **الا في رد** بسبب **خيار**
عيب بالانقضاء فان الشفعة تثبت فيه خلافا

لرفد **والشفقة لمن باع** سواء كان وكيلًا أو أصيلاً
أخذه بالشفقة سعي في نقض ما تم به وهو الملك
المشتري وسعي المشتات في نقض ما تم به مردود
أوبع له أي ولا شفقة لما يبيع لأجله وهو الموكل
بالبيع لأن تمام البيع به إذا ولو لا توكيله البيع لأن
في ضمانه تقرير البيع فكان البائع بل الشفقة على
أي الشفيع شري **أو شري له** وأجاز لأن الشفقة
يبطل بإظهار الشفيع الرغبة في الشفوع ولا يبطل
بإظهار الرغبة فيه وفي الشراء إظهار الرغبة فيه
فلا يكون ابطلاً الشفقة وفي البيع إظهار الرغبة
عنه فيكون ابطلاً لها وفايدة ذلك أنه لو كان المشتري
والموكل بالشراء شريكاً في الدار ولها شريك آخر فلكل
منهما شفقة ولو كان فهو شريكاً والدار جاز فلا شفقة
لجار **ويبطلها** أي الشفقة **تسليمها بعد البيع** لأن البيع
أسقط حقه بعد تفرغه بسببه **لا قبله** أي لا يبطلها
الشفقة تسليمها قبل البيع لأنه أسقطها قبل وجود
سببها إن كان سببها البيع وقبل وجود شرطه إن كان
سببها انقضاء الاملاك والبيع شرطه وهو الصحيح
ويبطلها الصلح أي صلح الشفيع عن شفقة على
عوض **بطلان** أي بطلان الصلح لأنه أسقطها باقتضا
فيرد العوض لأنه أخذه بعين استحقاق لأن المال لا يثبت
الانقضاء ملكه وحق الشفقة ليس بملك بل حق
غلك فلا يصح الاعتياض عنه **ويبطلها موت الشفيع** بعد
البيع قبل الفسخ بالشفقة ولا ينتقل حق الأخذ
بالشفقة إلى وارثه وقال مالك والثاني ينتقل

لما جاز ذلك البيع أو من الدار أي ولا شفقة
لما جاز ذلك البيع أو من الدار أي ولا شفقة

لأنه حق ثبت لا رالة الصرر على المال فكان مورثاً وراثاً
أن حق الشفقة حق بملك وهو وصف قائم بالشفيع
فلا ينتقل إلى وارثه بعد موته فيدنا بفعل الفقهاء
بالشفقة لأن موت الشفيع لو كان بعد الفسخ قبل
نقد الثمن وقبض المبيع لا يبطل شفقته والبيع
لازم لو ارثه **المشتري** أي لا يبطل الشفقة موت
المشتري لأن المستحق باق وموت المستحق عليه
لم يتغير الاستحقاق بخلاف موت المستحق وهو الشفيع
لأن السبب الذي يأخذه به وهو ملكه زال بموته والنا
للوارث هو ازار وشركة حادثة بعد البيع فلا يثبت
به الشفقة **ويبطلها بيع** الشفيع **بالشفقة** بالأخبار
للبيع **قبل الفسخ** له بالشفقة لأن الاستحقاق بالحوار
أو بالشركة وقد زال قبل التملك فبدنا بعدم خيار
البائع لأن الشفيع لو باع ما يشفع به على أنه ما يجب أن يبطل
شفقته لأن ملكه لم يزل فوجد سبب الشفقة وهو
الانقضاء عليه **وتشفع** أي أخذ الشفيع بالشفقة
حصة أحد المشتري من بايع واحد من هذا الاخذ ليس
فيه ضرر التفرق لقيام الشفيع مقام المأخوذ حصة
والصحيح أن لا فرق بين قبل الفسخ وبعده **الأحد الباع**
أي ولا يأخذ الشفيع حصة أحد الباعين من مشتر
واحد بل إما أن يأخذ المفعوع كله أو يتركه كله لأن في
أخذ حصة أحد الباعة اضراراً بالمشتري بتفريق
الشفقة عليه **فإن سلم** أي إذا أجاز الشفيع بأن
المشتري زيد فسلم **شراً أو زيد فظهر شراً** غيرهما
أن الثمن العاقل **الشرا بثلث فظهر** أنه بأقل من ثلث قيمته

الف أو أكثر **لأنه** الشفعة أما إذا ظهر أن المشتري
 غير زيد فلتفاوت الناصر في الجار والشركة وأما
 إذا ظهر أن الثمن أقل أو أنه مثالي فلا فائدة تسليمه
 في كثرة الثمن لا يدل على تسليمه في قلة وتسلمه
 في أحد الجنسين لا يكون تسليمًا في الآخر إذ ربحًا
 يتقدر عليه ما سلم فيه ويسهل عليه الآخر
لا أن طهر أن الشراء **بقبي** **فيمتد** **المقد** **والأكثر** فإن
 شفعته فسقط لأنه إنما يأخذ القيمة بشفعته ذراهم
 أو دنانير ولو بلغه أن المشتري زيد قطعه ربه زيد
 وعمر وقلة أن يأخذ بضيب عمر ولأن التسليم لم
 يوجد في حقه ولو باعها الأذراع ما كانت
 الشفعة بطول الحد الذي يلبس استغنى الشفعة
 لا تقطع الجوار وهذه حيلة لا سقاط الشفعة
 وإن ابتاع منها ثم ابتاع بشفعتها يجب الشفعة
 في السهم الأول فقط لأن الشفعة جارية في المشتري
 في الثاني شريك لأنه حبيب المشتري الباقي لأن
 شريكا بشراء الجزء الأول واستحقاق الشفعة الجزء
 الأول لا يبطل شفعة المشتري في الجزء الثاني قبل
 الحفونة لكونه في ملكه بعد تسليم على الجوار
 وإن ابتاعها بثلثي غال ثم رفع ثوبًا على الثمن
 يؤخذ بالثلث لا بالثوب لأنه عقد آخر والثمن
 هو العوض عن الدار وهذه هيلة لتقليل الرجة
 في الشفعة وهي نعم الجوار والشركة **كتاب الشفعة**
 مoulنة قسم لثة قسم ومشرعاً **قبي** **الحق** **الشاع**
 وجوارها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة أمّا

الكتاب ولو جازاً فقوله تعالى فتمت بينهم بيعتهم
 وتصريحاً قوله تعالى وأعلموا أنما عنتم من شيء فإن
 الله همه الآية ولا يعلم الخمس من الأربعة أخماس
 إلا بالقيمة وقوله سبحانه وبينهم أن الما لشفعة
 بينهم الآية ولها ثوب ولكم ثوب يوم معلوم والمناز
 في الشرب فشفعة فيه وأما السنة فلا فائدة
 عليه وسلم قسم عتايح حنبل وعتايح أو طاس وعتاي
 بني الحمصطلق بمياهم وروى أبو داود والترمذي
 وأبو ماجة عن عبد الله بن محمد بن عتيك عن
 جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع قالت
 يا رسول الله إن سعد أهلك وتزك أيتيم
 وأخاه سعد أخوه يقتض ما تزك سعد وإنما تتك
 النساء علي أموالهن فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ادع إلى أخاه فما دفع قال ادفع إلى
 أيتيمه الثلثين وإلى امرأته الثمن **والد** ما بقي
 وأما الإجماع فلتوارث الأمة القسمة من غير كبير
 أحد من الأئمة ثم سبها طلب أحد الشرا لا انتفا
 ينصبه بالخصوص على الخاوص ويشمل عتاي
 الأفرار والمبادلة في المشتريات والقبليات لأن ما
 يجتمع لأحد هما بعقده كان له وبعضه كان لصاحبه
 فهو يأخذ عوفنا عما بقي من حقه في نصيب
 صاحبه فكان مبادلة وأفرار **وعلى** على المارة
فيها الأفرار أي غير عين حقه **في المثالي** وهو ككيلي
 والورثي والعددي المتقارب لعدم التفاوت
 بينا بعض كل هذه الأمور لأن ما يأخذ الشريك

مثل حقه صورة ومفني فامكن ان يجعل عين حقه كما في
 القرض وفضنا الدين **وغلب فيها المبادلة في غير الشاي**
 وهو الثياب والحيوان والحقا لوجود التفاوت بين
 ابياضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ عين حقه **في اخذ كل**
من الشركا حصته بقبيلة صاحب يعني شريكه وفي
 بعض النسخ بقبيلة الاخرثة اي في المثالي وهو يفتح
 المثلثة اسم اشارة للمكان ولو كانت النفس فيه مبادلة
 لم يؤخذ لعدم العلم برضا صاحبه لان رضا العاقدين
 شرط في المبادلة **لا فها** اي لا يأخذ احد من الشركا
 في غير المثالي حصته بقبيلة صاحبه ولو كانت النفس
 فيه افرادا كان له ذلك **وتدب نصيب قاسم** بين الناس
برزق من بيت المال ليقيم بينهم بلا اجر كاذ
 منفعته بايعود الى العامة فيكون كفاية من بيت
 المال كمنفعة الفقهاء والمقاتلة والخشيش **وان نصيب**
قاسم باجر على المتقاسمين لان النفع لهم والاول
 ارتقى بالناس وابتعد عن المهمة **وهو** اي الاجرا اذا
 مضى قاسم **باجر على عهد الروس** عند اي حبيفة
 وعلى قدر الانصاء عند اي يوسف وعمد والشاقي
 وهو رواية عما في حبيفة لانه مؤنة الملك فيقدر
 بقدرهم كاجرة الكيال والوزان وحضر البير المشرقة
 ونفقة المملوك المترك وهذا لان منفعة نصيب
 صاحب الكثير اكثر من منفعة صاحب القليل
 والموم بالغنى **ولا يجز حبيفة** ان الاجر مقابل بالتخير
 وانه لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر في
 القليل وقد يعكس الامر فتقدر اعباءه فينتقل

الحكم باصل التميز واجرة حفر البير الى ذلك اكثر من حبيفة
 بتقابلة ثقل التراب ونفقة المملوك لا بقا الملك وكافة
 صاحب الكثير الى ذلك اكثر من حاجة صاحب القليل
 واما اجرة الكيال والوزان فقال بعض المباح هو على
 الخلاف ان كان الكيل والوزن للنسبة لان الكيال
 والوزان عنزلة القاسم وان لم يكن لها بان اشتراكا
 مكيله او موزونا مجازفة اطلاقا او ارباغا وامر انسانا
 بكيله بصير الكل معلوم القدر فالاجر بقدر الانصاف
 لان الاجر في الكيل والوزن للعمل وهو لصاحب
 الكثير اكثر **وجيب كونه** اي القاسم **عدلا** دينا امينا
عالمنا بها اي بالنسبة لانه يعتمد على قوله وذا
 بالعدالة والامانة ولا بد من قدرته على النسبة
 وهو العلم بها **ولا يصح** قاسم **فاحد** اذا كان الامر على
 المتقاسمين لانه حكم بالزيادة على اجر مثله فينتظر
 به الناس **ولا يترك القاسم** لئلا يتواضعوا على مخالفة
 الاجر فيحصل الامر بالاناس بخلاف ما اذا لم يتركوا
 فان كل قاسم باوع حبيفة الى الاجر البير هذا
 من العوت يترخص الاجر **قسم بطلب عدم** حبرا على
 الامي **ان انتفع كل منهم بحصته** لان في النسبة
 تكيل المنفعة فكانت هنا لازما فيما يقبلها بعد
 طلب احدهم وقسم بطلب **دي الكثير** فقط **ان لم ينتفع**
الاجر اي والقليل **لعله حصة** كذا ذكر الحماة
 ووجهه لان صاحب الكثير ينتفع بنصيبه فاعتم
 طلبه وصاحب القليل غير منتفع بنصيبه
 لم يعتبر طلبه وتوضيح ان الاول يطلب من الثاني

ابا خمسة بالانتفاع بملكه ويمنع غيره من الانتفاع بملكه
 وهذا طلب انصاف لا تقتضي فلي القاني ان يجيبه
 الى ذلك ولا يعتبر بضر الاضرارته يريد ابا ينتفع
 بملك شركه وله ان يمنع غيره من الانتفاع بملكه واما
 الثاني فمنحت في طلب القسمة والقاضي بحسب
 المتعنت بالرد ونقد الانتفاع بنصيبه لقلته لا
 لمعي من جانب صاحب الكثير ثم العكس ولا اطلاق
 روايتان والاصح هو الاول كما في المسوط وغيره **ولم يقيم**
المشترك فيه بين المشتركين الا بطلبهم كلهم ان يقر كل
اي كل واحد منهم للقلة اي لقلته حصته لان الخبر
 على القسمة لتكيد المنفعة وفي هذه القسمة
 تقويتها وانما حازت لطلبهم لان الحق لهم وهم اعرف
 لثانهم وفي شرح الكثر لكت القاني لا يباشرون لك
 وان طلبوا منه لان القاني لا يتغل بما لا فائدة فيه ضررا
 واصناعه مال لا ذلك حرام ولا يمنعهم من ذلك لان
 القاني لا يمنع من اقدم على تلاف ماله **ولا ينقسم الجنان**
 من العروش **ولا الرقيق ولا الجواهر ولا الحمام** وفي مساه
 البير والرجي **الابوصام** اما الجنان فلانه لا اختلاف
 بينهما فلا يقع القسمة بينهما بغير ابل معاوضة وسيلها
 النزاهة دون جبر القاني واما الرقيق فقال ابو
 يوسف ومحمد ومالك والشافعي يقسم لاتحاد الجنس
 وكون التفاوت في القيمة وهو لا يمنع صحة القسمة
 كما في الابل والعنق ولذا يقسم الرقيق في القسمة بين
 الفاعين كساير الاموال ولا يبي حصة ان التفاوت
 في الرقيق اظهر منه في الاجناس المختلفة فانما قد يتفاوت

في المالية والرقيق يتفاوت تفاوتاً فاحشاً ثم قسمته
 الجبر لا يجري في الاجناس المختلفة فكذلك الرقيق وهذا
 لان حق الفاعين في المالية دون العيين حتي كان للامام
 بيعها وقسمته عتقها بينهم فكان المعتبر ايصال مقدار
 من المالية الى كل واحد واما شركة الملك فحق الشركاء
 في العيين والمالية وللإمام حق التميز بالقسمة على
 طريق المعادلة وليس له ولاية المعاوضة فاذا تعدد
 اعتبار المعادلة فهنا بطريق التميز لا يثبت للقاضي
 ولاية الاجبار على القسمة واما الجواهر فلان جهالة
 الجواهر فليس من جهالة الرقيق واما الحمام ونحوها
 من البير والرجي والحابط بين دارين فلان القسمة
 لتكيد المنفعة واذا لم يبق كل نصيب منتفعاً به
 بعد القسمة انتفاعاً مقصوداً لا يتحقق معنى القسمة
 فلا يقسم القاني بخلاف التراخي لا التزامهم الصرر
ورد سواء كانت في مصر او بمصرين وهو مبتدأ
مشتركة بفتح الراء صفتها **ودار** و**صيفة** **ودار** **وخانوة**
 عطف والخبر **قسم كل** اي كل واحدة **وجدها** ولم يجتمع
 نصيب احد مع في احدها اما الدار والصيفة والدار
 والخانوة فبالتقاني لاختلاف الجنس واما الدور فما
 ذكر قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقسم
 الدور بعضها في بعضها اذا كانت في مصر واحد وكانت
 القسمة غير التهم **وصحت** القسمة الدور المشتركة
 وما ذكر معها **بالقاضي** على جميع نصيب احد الشركاء
 في احدها لان في القسمة معنى المبادلة فيصح بالتراخي
 كساير المعاوضات **الا عند صغر احد** في احدها لان

فلا يصح الا بامر القاضي لان تصرف الصغير لا ينفذ ولا ولاية لهم عليه **وقسم نقلي** اي منقول في يده **وقسم يدعون** اي ايديهم يدعون اذ به بيدهم لان في القضية نظر الاحتياج الى الحفظ ولا مضمون على من وقع في يده **وقسم عقاري** اي ايديهم يدعون **شراؤه** في ظاهر الرواية **او ملكه مطلقا** بان لم يذكر واكيفية انتقاله اليهم في الاصح لان القضا بالقسمة فيه تقتصر عليهم ولا يتقدم الي غيرهم اذ لم يقرروا ان اصل الملك لغيرهم **وان اعوار** اي العقار الذي في ايديهم عن ريد مطلقا بان ذكروا مورثهم وهذا عند اي حنيفة وبالا يقسم القاضي العقار بينهم باقرارهم وتكتب ذلك في صك القسمة لانه في ايديهم واليد دليل الملك وقد اخرجوا بالارث من ابيهم والاصل في الاخبار احسب المصدق ولا منازع لهم فيما اخرجوا فثبت المحبر به فاذا سألوا القاضي ان يقسم بينهم ملكهم فعليه ان يجيبهم الي ذلك تمكين الكل واحد منهم من الانتفاع بنصيبه كما في المنقول الموروث والعقار المستثري والبيعة انما يكون على المنكر ولا منكر هنا ولا منازع لهم فلا يفيد البيعة ولكن يدكوا انقاضي في كتاب القضية انما وقعت منه باعتراضهم ليندكروا بنظر فيه ان حكم القضية يقتصر عليهم غير متقدم الي غيرهم حتى لا يكون ذلك قضا على شريك اخر لهم ولا على مالك لها ولا في حنيفة اذ الميث يصير مقتضيا عليه بقسمة القاضي وقولهم ليس بحجة عليه فلا بد من اقامة البيعة

لا يورث الصغير الذي ادعوا اياه
في يديهم اي يبيعوا البيعة على
مورثه وعدد ورثته ع

ثبت بها القضا على الميت ويصير بعضهم مدعيًا وبعض الآخر خصمًا له عن الميت **ولا يقسم العقار ان يرضوا الله عنهم** اي في ايديهم **حتى يرضوا الله عنهم** اي ملكهم لا قتال ان يكون في ايديهم وهو ملك لغيرهم ولا يقسم العقار باقرار الحاضرين **ان كانا جميعا وشيئ منه مع الوارث** **الطفل** **او مع الغائب** لان في هذه القضية قضا على الغائب او الصغير باخراج شي مما في يده من غير خصم حاضر عنه ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البيعة وعد في الصحيح ولو كان الحاضر كبير او صغير انصب القاضي على الصغير وصيا وقسم اذا اقيمت البيعة لان للقاضي ولاية نصب الوصي على الصغير ووصي الصغير قائم مقامه فكان الصغير بالغ حاضر وكيفية القسمة ان يصور القاسم ما يقسم على قرطاس ليتمكنه حفظه ويعدله اي بسويه على السهام بان ينظر الى اقل السهام فيجربه عليه حتى ان كان اقل ثلثا حمله اثلاثا وان كان سدا جعله اسدا سدا وبذره يفرق قدره ويقوم البناء ذريما يحتاج اليه ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب احدهم تعلق بنصيب الاخر ويلقب بالامضا بالاول والذي يليه بالثاني والذي يليه بالثالث وعلى هذا ثم يكتب اسمي الشركاء في بطاقة ويطوي كل بطاقة ويجعلها في قطعة من طين يدر يدكها بين كفيه حتى يصير مستديرا كالسندفة ثم يترع ثم يخرج اسمه واولاده السهم الاول ومن خرج

مها

ن

اسمه ثانيا فله الشَّهم الثاني **ولا تدخل** القاسم **الدراهم**
 التي ليست من التركة **في القسمة** لان القسمة من حقوق
 الشركة ولا شركة في الدَّراهم ولان الجنين المشتركين
 لا يقسمان فكيف يغير المشتركين **الا برضاهم** لما في
 القسمة من معنى المبادلة فيجوز دخول الدَّراهم فيها
 بالتراضي دون جبر القاضى وصورته دار بين جماعة
 ارادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بنا و اراد
 بعض الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم و اراد الاخر
 ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عرضه منها
 ولا يكلف الذي يقع البناء في نصيبه ان يرد باذنيه
 دراهم الا اذا تقدر حثيثا له ذلك لطلبهم هو
 القسمة منهم وعدم امكانها بدون الدَّراهم واختار
 محمد قسمة السفلى والعلو والسفل والعلو المحجري
 بالقيمة وبه يعني بقي يقوم كل واحد على حدة
 ويُقسم بالقيمة لانها صار كالجنيين فلا يمكن
 التقدير الا بالقيمة وفي رواية عن ابي حنيفة
 انه يجعل السفلى نصف العلو لما شاهد من عادة
 اهل الكوفة في تقصيل السفلى على العلو ويسوي
 ابو يوسف بينهما فيجعل ذراعا في منقعة السكى
 قلنا ان في بعض البلدان يكون قيمة العلو اكثر من
 قيمة السفلى كما بمكة ومصر وفي بعضها يكون بالعكس
 كما في الكوفة وفي كل موضع يكثر فيه البناء يختار العلو
 على السفلى وفي كل موضع يشتد البرد ويكثر الريح
 يختار السفلى على العلو وربما يختلف ذلك باختلاف
 الاوقات فلا يمكن اعتبار المعادلة الا بالقيمة **وان**

وقع في القسمة **مسبيل قسم** بكر فكون اي نصيبا وطريقة
 في قسم اخر لم يشترط في القسمة **صرف** عنه **ان يمكن** صرفه
 لا مكان تحقيق معنى القسمة وهو قطع الشركة وتكليف
 المنفعة من غير المصرة **الا** اي وان لم يمكن صرفه
 عنه **فست** القسمة واستوفيت على وجه يمكن
 لكل واحد ان يجعل لنفسه مسيلا وطريقا لانهما
 وقعت مختلفة لبقاء الاختلاط وعدم حصول
 المقصود بها **وان** اقر احدهم **بالاستيفاء** اي بانه استوفى
 في حصة **مدعى** ان بعض حصته **وقع في يد صاحبه**
عليها صدق في دعواه لكن **بالحيث** لان القسمة بعد
 تمامها عقد لازم فمدعى الفلظ فيها يدعى لنفسه حق
 فسخها بعد ما ظهر سبب لزومها فلا يقبل قوله
 الا بالبيعة فان لم يكن له بيعة يستخلف الشركاء
 لانهم لو اقرروا بذلك لزومهم فاذا انكروا حلفوا عليه
 رجا النكول منهم فمن حلف منهم لم يكن عليه سبيل
 ومن نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدعى وقسم ذلك
 بينهما على قدر نصيبهما لان التماثل كالمقروا فقرار المقر
 حجة عليه دون غيره **وشهاد قاسمين** الذين توليا
 القسمة على احد المقسوم عليهم انه استوفى نصيبه
حجة اية مقبولة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد لا يقبل وهو قول مالك والشافعي وابي
 يوسف اولا وسواء في ذلك قاسم القاضى وغيرهما
وستخت القسمة **ان استحق بعض مائة في الكل**
 اي كل الانصاف لانها لو بقيت لتضرر المستحق بتفرق
 ملكه في الانصاف **البعض** اي لا يفتح القسمة ان

استحق بعض شارب **من حصة احدى اهل بل يرجع** بنفسه
 في نصيب شريكه وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو
 يوسف يفسخ الفسخ وذكر ابو سليمان قول محمد مع
 ابي يوسف وذكره ابو حفص مع ابي يوسف حنيفة وهو
 الاصح واما استحقاق بعض معين فلا خلاف في عدم
 الفسخ **وهي الهبة** اي فسخ المنة او فسخ في معاينة
 بابل الهمة الغامضة الشهية او التهي كان اهداها
 يصح الدار مثلا لا انتفاع صاحبه او ينتهيا لا انتفاع
 بها اذا افرغ صاحبه وهي جائزة لما روي انه عليه
 السلام قسم في غزوة بدر كل بعيرين ثلاثة
 نفر وكانوا يبتاعون في الركوب والتهابوا عابي
 وصوره بها **سكني هذا بعضنا من دار وهذا بعضنا**
 منها وهو جائز باتفاق لان الفسخة على الوجه جائزة
 فكذا التهيبا يو عليه **وتهايو بي خدمة عبد هذا يوم**
وهذا يوم سكني بيت صغير هذا يوما وقد ائونا
 وهو جائز باتفاق ايضا لان التهيبا يوفد يكون من حيث
 الزمان وقد يكون من حيث المكان والاول متعين
 ثانيا وتهايو بي **عبد بن هذا** اي هذا السيد لم **هذا**
 العبد **والاخر ابي والسيد الاخر له العبد الاخر** وهو
 جائز عند ابي يوسف ومحمد لان الفسخة على هذا الوجه
 جائزة جبراً من القاضي وبالنزاهة فكذا الهبة وقيل
 لا يصح عند ابي حنيفة وهو مروي عنه لان الرقيق
 لا يجري فيه جبر القاضي على الفسخة عنده والاصح
 انها تقع عنده من القاضي لان منافع الرقيق من حديق
 الخدمة فلا يتفاوت بخلاف اعيان الرقيق فانها

يتفاوت

يتفاوت تفاوتاً فاحشاً ولو طلب اهداها الفسخة والامر
 الهبة تقسم واعلم ان التهيبا يوفد يكون في الدار الواحدة
 والدارين وفي العبد الواحد والعبدين وفي الدابة الواحدة
 والدائبين من حيث المنفعة او من حيث الاستغلال
 فان كان في علمه دار او دارين او خدمة عبد او عبيدين
 او سكني دار او دارين يصح اتفاقا وان كان في علة عبد
 او علة بفعل لا يصح اتفاقا وان كان في علة عبيدين
 او علة بفعلين او ركوب بفعل او بفعلين لا يصح عند
 ابي حنيفة خلافا لما قال ابو المحاسن فهدى بنتا
 عشرة مائة في ثمنها يصح الهبة اتفاقا وفي
 ثمنين لا يصح اتفاقا وفي اربعة خلافا لثاني وكذا لا يصح
 الهبة في ثمن شجر او ثمن غنم على ان ياخذ كل واحد منهم
 طائفة بثمرها او طائفة يرعاها ويستفاد بالبيان
 لانها يختص بالمنافع دون الاعيان فالضرورة يتحقق
 في المنافع لانه لا يمكن قسمتها بعد وجودها بسرعة
 ثانيا وانقضاءها وهدى اعيان باقية يمكن قسمتها
 فلم يتحقق الضرورة والحلية ان يبيع هبته في الاخر
 بشرط كلها بعد مضي توبته او يستفاد بالبيان بوزن
 معلوم استقرضنا نصيب صاحبه نعم فهو قرض
 المشاع لكنه جائز **كتاب الهبة هي** لغة مصدر
 حذوف الاول معوض عنه **قال** الثاني وامره وهب
 كالعدة والوعدة ومعناها ايصال ما ينفع مالا كان
 او غيره قال ثعالي وهب لنا من ذلك رهبة هب
 من ذلك وليا وشرعا **عليك عين** فخرج الاعارة والاقا
 لاننا عليك منفعة **بالعوض** فخرج البيع لانه غلكت

رة

عبي بعوضه ودليل مشروعيته قوله تعالى فان طعن لكم
 عن شي منه نفثا فكلوه هيبيا مرييا حبث اباح الاكل
 بالوصف الحميد وما رواه البخاري في صحيحه من حيث
 ابي هبيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لودعيت
 الي ذراع او كراع لاجبت ولو اهدى الي ذراع او كراع لقبلت
 وذراع اليد معروف والكراع بالضم مستدف الساق
 من البقر والغنم وما روي مالك في الموطا مرسل عن
 عطاء بن عبد الله الخراساني قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تضاعفوا يد صلب الفل ونفادوا
 نخا مؤا وتذهب السخنة والفل بالكر المعنى والحد
 والحقد والسخنة العداوة **ويجمع الهبة بوجهين وتحت**
وتحوها ما اعطيت واظمنتك هذا الطعام واعمرتك
 هذا الشيء وجعلته لك عمري وذلك لان النخل والعطية
 يتعملان للمالك بغير عوض قال عليه السلام اكل
 ولدك نخله مثل هذا قال لا فقال عليه السلام فاجبه
 رواه الستة عن النعمان بن بشير روي الجماعة الا البخاري
 من امر رجل عمري له ولعقبه فقد قطع قوله حقه منها
 وهي لمن امر ولعقبه **ويتم بالقبض في مجلسها ولو بلا**
اذن استخانا او بالقبض بعده اي بعد مجلسها وقال
 مالك يثبت المالك قبل القبض بجر الاجاب والقبول
 وبه قال ابو ثور والشافعي في القديم وعلى هذا الخلاف
 الصدقة ولنا وهو قول الشافعي في الجديد واكثر الفقهاء
 ما روي مالك في الموطا في كتاب القضاء عن ابي شريك
 عن عمرو عن عائشة انها قالت ان ابا بكر كان نخلها
 جدا اذا عسري ونفثا بالعالية فلما حضرته الوفاة قال

ما من الناس احد احب الي غني يهدي منك ولا امر علي
 فقرا منك واي كنت نخلتك هذا عشرين
 وتسعا فلو كنت حريته كان لك فاعما فهو اليوم مال
 وارث وانما لها اخواك واحتاك فانتموه علي كتاب
 الله وفي رواية با بنية اي كنت نخلتك نخل من
 حبيب واي اخاف ان اكوت اثرتك جدا دفعا لردتها
 والجداد يضم الجيم ويكسر ويجمع بين ما اقطع من الشيء
 وما روي عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن الخطاب
 انه قال لا نخل الا لمن حازه فقبضه وعن عمر بن عبد
 العزيز انه كتب ايمار رجل نخل من قد بلغ الحوز فلم يدفعه
 اليه فترك النخل باطلة واما ما في الهداية لقوله
 عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة فقير معروف
ويجمع الهبة في شاع يقسم اي يحتمل القسمة سواء
 وهبه من شريكه او من غيره قيد به لان المائة الذي
 لا يحتمل القسمة تقع هبته ثم كل شي يقسمه والجماع هو
 الصغير والثوب التبعيض ويوجب تقضانا في مائة
 لا يحتمل القسمة كعبد واحد ودية واحدة والبيت
 الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير وما ليس
 كذلك يحتملها وقال مالك والشافعي واحدا بجمع
 هبة المئاع سواء احتل القسمة او لا لقوله تعالى
 فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفوا الذي
 بينه عقدة النكاح فانه يقتضي بهومه ان المداق
 اذا كان عينا ينصف بالطلاق قبل الدخول ويندب
 كل واحد من الزوجين الى ترك الكل للاخر وذلك هبة
 المئاع ولما في صحيح البخاري من ان وفدها وزن لما حاز

وَيُطْلَبُونَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ
مَا عَنَتَهُ مِنْهُمْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ لِي وَلِيِّي عَبْدٌ
الْمَطْلَبُ مِنْهُ لَكُمْ وَهَذِهِ هَبْةٌ مَسَاعٍ وَأَجِيبْ عَنِ الْآيَةِ
بِأَنَّ الْعَفْوَ حَقِيقَةٌ فِي الدِّينِ دُونَ الْعَيْنِ وَاسْتِقْطَاطُ
الدِّينِ جَائِزٌ مَسَاعًا كَذَا وَغَيْرُ مَسَاعٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْتَاجٍ
إِلَى الْقَبْضِ وَفِي الْعَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُدَوَّبٌ إِلَى
الْعَفْوَ عِنْدَنَا وَلَكِنْ بَانَ يَهَبُ نَضِيبُهُ لِمَصْأَلِهِ
بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَنْجَعُ ذَلِكَ وَعَنْ جَدِّهِ
وَقَدْ هَوَّارَتْ بَانَ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَاعْتِمَادَنَا
فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى إِجْمَاعِ الْخُلَفَاءِ الرَّاسِخِينَ فَقَدْ رَوَيْنَا
عَمَّا فِي بَكْرٍ مَا مَرَّائِنَا وَعَنْ عِمْرَانَةَ قَالَ مَا بَالَ أَحَدُكُمْ
بِنَصْدَقِ عَلِيٍّ وَلَدَهُ بِصَدَقَةٍ لَا يَجُوزُهَا وَلَا يَقْسِمُهَا يَقُولُ
أَنَا أَنَا مَاتَ كَذَا لَهُ وَإِنْ مَاتَ هُوَ رَجَعَتْ إِلَيَّ وَإِيمَانُهُ
لَا يَنْصَدَقُ مِنْكُمْ رَهْلٌ عَلِيٍّ وَلَدَهُ بِصَدَقَةٍ لَمْ يَجُزْهَا
وَلَمْ يَقْسِمْهَا مَاتَ الْأَصَارُتُ أَرَأَيْتَ لَوْرَثَتَهُ وَهَكَذَا انْقَلَبَ
عَنْ عُمَامٍ وَعَنْ عَلِيٍّ بَانَ وَهَبَ ثَلَاثُ كَذَا أَوْ دَعَى كَذَا لَا
يَجُوزُ حَتَّى تَقْسِمَ **فَإِنْ قَسَمَ** كُلُّ قَبِيلٍ التَّسْلِيمَ **وَسَلَّمَ**
إِلَى الْجَزَاءِ الْمَوْصُوبِ **فَعَقْدُ** الْهَبَةِ لِأَنَّ تَمَامَ الْهَبَةِ بِالْقَبْضِ
وَعِنْدَهُ لَا يَبُوعُ وَالْمَوْثَرُ هُوَ الْبُيُوعُ عِنْدَ الْقَبْضِ لَا عِنْدَ
الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ وَهَبَ الْمَلِكُ وَسَلَّمَ النِّصْفَ لَا يَجُوزُ وَلَوْ وَهَبَ
النِّصْفَ ثُمَّ النِّصْفَ الْآخَرَ وَسَلَّمَ الْكُلَ جَائِزٌ **وَكَذَا** إِي وَكَهَبَةِ
الْمَسَاعِ فِي عَدَمِ الصَّحَّةِ **هَبَةُ** **لَيْسَ فِي صَرْعٍ** وَهَبَةُ **عَفْوَ** مِنْ
صَوْفٍ عَلَى ظَهْرِ عَنَتِهِمْ وَزَرْعٍ أَوْ تَحْلِي فِي أَرْضٍ وَعَثْرِي تَحْلِي فَالْمَا
لَا تَضَعُ لِأَنَّهُمَا مُتَّصِلَةٌ بِمَلِكِ الْوَاهِبِ انْقِطَاعُ خَلْقِهِ
فَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْمَسَاعِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ فَلَا يَتِمُّ الْهَبَةُ

فيها

53 فيها بدون الافراز والحجارة فان فصلت عن ملك الواهب
وقبضها الموصوب له تصح لانا امتناع الجواز لان اتصال
الموصوب بملك الواهب مع إمكان فصله عنه وقد
زال ذلك الاتصال **وَلَا يَصِحُّ** هَبَةُ **دَقِيقٌ فِي بَرِّهِ** **أَنْ طَحَى**
الْبَرِّ **وَسَلَّمَ** الدَّقِيقُ وَلَا يَصِحُّ فِي سَمْسَمٍ وَلَا سَمْنٍ فِي لَبَنٍ
وَإِنْ اسْتَخْرَجَ وَسَلَّمَ لَنَا الْمَوْصُوبَ مَدَّ وَمَ وَهُوَ لَيْسَ
بِحِلٍّ لِلْمَلِكِ خِلَافَ الْمَسَاعِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ لِأَنَّهُ
يَحِلُّ لِلتَّحْلِيكِ وَخِلَافَ اللَّبَنِ فِي الصَّرْعِ وَكَوْنُهُ لِأَنَّهُ
بِمَنْزِلَةِ الْمَسَاعِ وَامْتِنَاعُ الْجَوَازِ فِيهِ لَيْسَ لِكُونِهِ مَعْدُومًا
بَلْ لِدَوَالِهِ بِمَلِكِ الْوَاهِبِ وَطَلَا مَسْمُومَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ
الْمَسْلُومَتَيْنِ أَنَّ اللَّبَنَ وَكَوْنَهُ مَوْجُودٌ بِصُورَتِهِ عِنْدَ
الْعَقْدِ خِلَافَ الدَّقِيقِ فَإِنَّهُ أَيْضًا يَوْجُدُ بِالطَّحْنِ وَكَذَا
السَّمْنُ وَالتَّحْلِي وَلَا يَصِحُّ هَبَةُ الدِّينِ لِغَيْرِ الْمَدْيُونِ
لِعَدَمِ بَقْوَرِ الْقَبْضِ إِلَّا إِذَا أَمَرَهُ بِقَبْضِهِ لَهُ وَكَأَنَّهُ تَمَّ
بِقَبْضِهِ لِنَفْسِهِ فَيَصِحُّ لَوْجُودُ الْقَبْضِ وَفِي تَوَقُّفِ
هَبَةِ الدِّينِ لِلْمَدْيُونِ عَلَيَّ قَبُولِهِ فَإِنْ قَبِلَهُ امْتَنَعَ الرَّهْبُ **ع**
فِيهِ لِأَنَّهُ سَقَطَ عَنْهُ وَإِنْ قَالَ لَا أَقْبِلُهَا قَالَ الدِّينُ عَلَيْهِ
بِحَالِهِ وَأَمَّا الْإِبْرَارُ فَيَتِمُّ مِنْ غَيْرِ قَبُولِ وَلَكِنْ لِلْمَدْيُونِ
أَنْ يَرُدَّ قَبْلَ مَوْتِهِ وَعَنْ زُفْرَانَةَ سُورِي بِدِينِهَا وَقَالَ
يَتِمُّ الْهَبَةُ وَالْإِبْرَارُ قَبْلَ الْقَبُولِ وَلَوْ قَالَ إِنْ أَدَيْتَ
نَفَعْتُ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنَ النِّصْفِ الْبَاقِي كَانَ الْإِبْرَارُ بِاطْلَا
وَهَبْتُ **سَاسِتِدَا** مَقْبُوفٍ إِلَى مَا إِي شَيْءٍ أَوْ الشَّيْءِ الَّذِي
سَعَى الْمَوْصُوبِ صَفَةً مَا وَصَلَتْهَا بِغَيْرِ مَحْتَاجٍ إِلَى قَبْضِ
جَدِيدٍ لِأَنَّ الْمَوْصُوبَ حَبِيدٌ فِي يَدِ الْمَوْصُوبِ لَهُ
حَقِيقَتُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى قَبْضِ آخَرٍ **لِهَبَةِ** **الْأَب** أَيْ كَمَا كَانَ

بأنه هبة لشيء من نفسه العاقبة
لأنه لا يملكه ولا يملكه غيره
ولا يملكه غيره

ان هبة الاب **للطفل** تامة بالعقد ولا يحتاج الي قبض جديد
ولا فرق بينهما في يد مودوعة لان يد المودع بخلاف
ما اذا كان موهوتا او مفضوبا وكذا هبة الام لطفلها
اذا كان في عيالها والاب ميت ولا وصي له لان قبض الام
معتزلة قبض الاب لو كان حيا وكذا اكل من يقوله كالهم
والاخر لان هذا يخص نفع للطفل ولانه لما كان له تاديب
وتسليمه في صوفة كان له التصرف النافع فينفرد بتفليكه
وعملته بحرد الهبة اذا كان في يده كما في الاب **وقبضه**
سندا اي قبض الطفل ما وهب له **عاقلا** اي عيلا
حال **وقبض من يريه** قريبا كان او جنبيا وهو **معه**
اي والحال ان الطفل في حجر من يريه **وقبض الزوج**
ما وهب لزوجته الصغيرة **بعد الزفاف** بكسر الزاي
وهو الذهاب بنا الى بيت الزوج **معتبر** هذا خبر
المسند الذي هو قبضه وما عطف عليه وقد هم
من قال ان قبضه بحرور عطف على هبة الاب **في هبة**
الاحني متعلق بمعتبر **لها** اي للمرأة وفي نسخة له
اي للطفل وهو ظاهر وفي بعض النسخ لم يقع فيه
معتبر فيكون قبضه حين حرور بالعطف على هبة
الاب وفي هبة الاحني في محل النصب على الحالة من
قبضه حينئذ وقال الشافعي لا يصح خبر الصغير
لنفسه وان عاقلا وهو القياس لانه لا معتبر بعقله
قبل البلوغ لان العلاية عليه لا تزول عنه قبله ولذا
وهو وجه الاستحسان ان عدم اعتبار بعقله قبل
البلوغ للنظر له ووقع الضرر عنه وذلك فيما كان
منزردا بين النفع والضرر واما النفع المحض فيعتبر

عقله فيه ويحقق بالبالغ كما في كسبه للمباحات واما قبض
من يربي الطفل اذا وهب له احني فلان له عليه
يدا معتبرة الا تربي انه لا يتمكن احني اخر من نزع
منه فذلك ما يتحقق نفعاني حقه واما قبض الزوج
بعد الزفاف ما وهب احني لزوجته الصغيرة
فلا نه حينئذ له عليها ولاية لكونه يقولها ولانها
لما رقت اليه اقام الاب الزوج مقام نفسه في حفظها
وحفظ مالها وقبض الهبة من باب الحفظ ولكن
لا يتقدم ولاية الاب بهذا حتي لو قبض لها وصا ايضا
لقيلام ولايته **وصح هبة اثنين دار الواحد** اي
تصح واحد فاللام متعلقة بهبة وانما صح لهما
سماها جملة وهو قبضها جملة ولا يشوع في ذلك
وعكسه وهو هبة واحد دار الاثنين **لا** اي لا يصح
وهذا عند ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد
يصح **كتصدق عشرة** اي كما لا يصح كواحد ان هو
يتصدق بعشرة **على غنيين** **وصح** له التصديق بها
على فقيرين وهبتها لهما وهذا عند ابي حنيفة
في رواية الجامع الصغير وعندهما تصح على الغنيين
ايضا وبامر ابو يوسف بقسمة ما وهبه لابنه وبنته
انصافا للاثنتين كما امر به محمد لان تخصيص أحدهما
بهبة شيء مكروه والعدل الشوية وقد قال عليه
السلام لمن وهب لاحد ولديه دون الاخر لشيء في
عليه جور والعدل عند ابي يوسف ان يجعل لكل
واحد مثل الاخر وعند محمد ان يجعل الثلثين للابن
والثلث للبنت لان الشرع جعل ميراثها كذلك

فكان فهو العدل وله ان العدل هو التوبة لغة والإ
 بضاف من النصف فيصار إليه ولو قال جميع مالي أو ما
 املكه لغلات كان هذا هبة له **وَيَصِحُّ** لمن وهب هبة
 لاجنبي **الرجوع عنها براض او حكم قاض** لكن بكراهة
 وقال مالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه لا يصح
 الرجوع في الهبة الا للوالدين بما وهب لولده لهم ما روي
 اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حديث
 حسن عن ابن عباس وابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا يحل لرجل ان يعطي عطية او هبة
 هبة ويرجع فيها الا الوالد فيما يعطي لولده ومثل
 الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب
 يأكل فاذ استبع قاء ثم عاد في قتيه وما رواه الجماعة
 الا الترمذي من حديث ابي هريرة وابن عباس
 وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العايد
 في هبته كالعايد في قتيه وعنه ايضا العايد في هبته
 كالكلب يعود في قتيه ولائها عقد عليك فيلزم
 كالبيع وانما ثبت حق الرجوع للوالد لان اخراجه
 عن ملكه لم يتم لان الولد كسب الوالد ولنا ما روي
 ابن ماجة من حديث ابي هريرة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الرجل احق بهبته ما لم يثبت
 منها اي لم يعوض عنها واخرجه الدارقطني في
 وابا اي شية في مصنفه ورواه الحاكم في مستدركه
 من حديث ابي عمر قال صحیح على شرط الشيخين
 ورواه الطبراني في معجم من حديث ابن عباس ولقوله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وهب هبة فهو

احق

احق بهبته ما لم يثبت منها فان رجع في هبته فهو كالذي
 بقي ميا كل قتيه وما روي عبد الرزاق في مصنفه
 عن سفيان عن منصور عن ابراهيم قال قال عمر بن
 وهب هبة لذي رحم فليس له ان يرجع فيها ومن
 وهب لغير ذي رحم فله ان يرجع فيها الا ان يثاب
 منها واجيب عما روي بان المراد في الاستداد هو
 بالرجوع اي لا يفرده بالخذ لحاجته وسمى ذلك رجوعا
 باعتبار الظاهر وان لم يكن رجوعا في الحكم او المراد
 لا يحل له الرجوع ديانة ومروية لانه لا يحل له قضاء
 وحكومة كقوله عليه السلام لا يحل لرجل يؤمن بالله
 واليوم الآخر ان يبيت سباعا وجاره الى جنبه
 طاويا اي لا يليق ذلك ديانة وسروية وان كان جائزا
 قضاء وحكومة ولان التشبيه بالكل لا يستفاد
 الرجوع واستقداره لالحرمته ويؤيد ذلك ما في
 البخاري ان ابن عمر لما سأل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن شراء ومن حمل عليه في سبيل الله
 قال عليه السلام لا تنفعه ولا تقدر في صدقتك
 فان العايد في صدقة كالكلب يعود في قتيه فكالم
 يكن التشبيه بالكل موجبا لحرمة ابتياع ما
 تصدق به لم يكن التشبيه بالكل موجبا لحرمة
 الرجوع في الهبة وشرطنا بما صحت الرجوع تراعي ما
 او حكم القاض لان لو استردوها بغير ذلك كان
 غاصبا حتى لو فعلك في يده بضمن قيمتها المحسوب
 له **وَيَصِحُّ** اي الرجوع في الهبة ستة اشيا اهداها
زيادة هي بقية الموهوب **متصلا** كالغرس والبناء

في الارض الموهوبة **والتمس** المورد زيادة في قيمة الموهوب
 اذا لوجه الرجوع بدون الزيادة لعدم الانقصال وانما
 لان الرجوع اغايص للموهوب والزيادة ليست بموهوب
 فبعد بالزيادة لان الانقضاء يمنع وقيدها بالمنفعة لان
 المنفعة لا تمنع كما لو كانت الهبة امة فولدت عند
 الموهوب له من زوج والفجور لان الرجوع في الاصل دون
 الزيادة يمكن وقيدها بكونها في نفس الموهوب لانها
 لو كانت في قيمته كقرابة او كتابته وكحوها لا تمنع لانها
 حينئذ لرغبة الناس اذ العين بحالها **واما موت**
احدهما اي الواهب والموهوب له اما موت الموهوب
 له فلان الملك قد انتقل الي وارثه فكانه انتقل في حال
 حياته واما موت الموهوب الوهاب فلان وارثه لم يهب
 والرجوع انما هو للمواهب **واما لثما عوض اصيف اليها**
 اي الي الرقبة ولا بد ان يذكر لفظ يعلم الواهب منه ان ذلك
 عوض هبته كان يقول هذا عوض هبتيك او جزاها او بدلها
 او في مقابلتها ولو كان عوض **من اجبي** لانه لا سقوط حق
 الرجوع في الشرع فيصح من الاجنبي كبدل الخلع واما لو لم
 يصف العوض الي الهبة بانه هب للمواهب ميا كان
 ذلك هبة متبدا لا تقويضا كان لكل واحد منهما الرجوع
 وفي المبادىء سواء كان العوض قليلا او كثيرا حينئذ
 الهبة او من غير هبة او يكره في العوض شرابط
 الهبة من القبض والا فزاد ان يكون من غير مال
 الهبة خلافا لفراد ملك الموهوب له ثم في الهبة من
 القبض فالنحو كبر امواله ولنا ان الواهب ما قصد
 بهبته تحصل ذلك البعض منها لانه كان كماله بل

فقد اي عوض اخر وان حقه من الرجوع كان ثابتا في الكل
 فاذا وصل اليه بعضه لا يسقط حقه في الباقي **واما**
موتها اي الهبة **عن ملك الموهوب له** ببيع او هبة
 او وقف لان تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل
 الملك بتجدد السبب **واما سبب الزوجية** وقت الهبة
 لان هبة اهل الزوجين لاخر تحقق ما بينهما من الالق
 والمودة فكان المقصود منها الصلة وقد حصل فبذل
 بوقت الهبة لانه لو تزوجها بعد ما وهب لها كان له الرجوع
 ولو تزوجها بعد ما وهبت له كان لها الرجوع ولو وهبت
 لزوجته او وهبت له ثم ابانها لغيره ولا لها الرجوع **واما**
القرابة المحرمية لما روي الدارقطني والبيهقي في سننهما
 والحاكم في مستدركه وقال صحيح علي شرط البخاري ومسلم
 ولم يخرجاه عن عبد الله بن جعفر عن عبد الله بن ابي
 المبارك عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن بن سمره
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كانت الهبة
 لذي رحم محرم لم يرجع فيها وقال الامام رواه هذا الحديث
 كلهم ثقات ولان المقصود منها مع القريب المحرم صلة
 الدم لا نسي يستدعي قيام الرجوع فيه وعلقه بيا فيه
 ولو ادعي الموهوب له معلقا صدق بلا حلف لانه منكر
 لوجوب الرد عليه فاسبه المودع **واما بطلان** اي ضابط
 الامور السبعة التي يمنع الرجوع **هو** **وقوع** **بيع** **خرته**
 فالاول الزيادة والميم موت الواهب او الموهوب له
 والقبض العوض والخاء الخروج عن ملك الموهوب
 له والذاي الزوجية والفاق القرابة والمها الهلال الموهوب
 له **وهو** اي الرجوع في الهبة سواء كان بالفاحي او بالتواخي

والذي هو في الرجوع فطهرها ولا يرجع
 في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع

فتح من الاصل فيعود الملك القديم ولا يتنوط فيه قبض
الواهب ويصح في الشايح **لا يفتي** اي ليس الرجوع بهبة
متبدلة للواهب كما قال زفر اذا كان الرجوع تراخيها
وهي اي الهبة **بشرط العوض** هبة ابتداء بشرط فبعضها
ويبطل باليوع كالهبة بلا عوض **بيع انتفا** **فترد بالعيب**
والروية **ويثبت الشفعة** كالباع المحض وقال زفر ببيع
ابتداء وانتفاء وفي جامع الحزبي هذا اذا ذكر بكلمة تحلي
امالوك كجرف البان قال وفتنك هذا النوب بالف
درهم وقبله الاخر يكون بيعا ابتداء وانتفاء بخلاف
واذا استثنى لو اهب **المحمل** **وهي** اي الامتياز قال
هذه الامنة الاهلها هبة لك **صحت الهبة بينهما** وبطل
الاستثناء وعند احمد وابي ثور يصح الهبة في الام دون
الولد ولا يبطل الاستثناء لانه تبرع بالام دون الولد
فانتهى الفتق واستثنى المنفصل واجيب بان الحمل
كالجزء فلا يصح الهبة في الام بدونه بخلاف الولد المنفصل
وما ذكر من الفتق ممنوع عندنا **وان دبره** اي الحمل ثم
وهي اي الامنة لا اي لا تقع الهبة **وطع العمري** **وهي**
جعل داره له اي لاخر مدة عمره اي عمر الاخر بشرط ان يرد
الدار **اذا مات** ذلك الاخر وصورتها ان يقول اعزتك
داري هذه او هي لك عمري او ما عشت او مدة حياتك
او ما عشت فاذا مت فهي ريعي **وبطل الشرط** وهو
رد الدار اذا مات المهر وبهذا قال الشافعي في الجديد
واحمد وهو قول ابن عباس وابن عمر وروى عن علي
رضي الله عنه ومجاهد وطاوس والثوري وقال مالك والليث
والشافعي في القديم العمري بملكك المنافع دون العين

فيكون

فيكون المهر المكي فاذا مات ردت الي المهر لانها عارية
موقنة وان قاله ولعقبه كان سكتا لهم فاذا انقضوا
عادت الي المهر لان هذا عليك موقت وملكك العين
لا يتوقف ولنا في صحيح مسلم عن جابر قال انما العمري
التي اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول
عني لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانها
ترجع الي صاحبها قال مهران وكان الزهري يفتي به عن
ابن الاعراب لم يختلف العرب في العمري والرقبي انها
عليه ملك اربابها ومنافقها لما جعلت له ولنا ما روي
الشيخان عن ابي سلمة عن جابر ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقول العمري لما وهبته وفيها
عن ابي هريرة مرفوعا العمري حائرة وما روي سلم
عن ابي الزبير عن جابر قال اعزتك امرأة بالمدينة حايطة
لها ابنا لها ثم توفي وتوفيت بعده وترك والده وله اخوه
بنون للعمرة فقال ولد العمرة رجع الحايطة اليها وقال
بنو العمرة كان لابنيها صيانة وموته فاضتموا الي طارق
موي عثمان فدعا جابر فنشهد ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقي بالعمري لصاحبها ففقي بذلك
طارق ثم كتب الي عبد الملك فاحبزه بذلك واخبره
بشهادته جابر فقال عبد الله الملك صدق جابر فامني
جابر طارق ذلك الحايطة لبني العمري اليوم وما في صحيح
مسلم ايضا عن جابر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اسكوا عليكم اموالكم لا تنفذوها فانه
من امر عمري فانما للذي اهرقها حيا وميتا ولعقبه
وما في سنن ابي داود عن عروة عن جابر ان النبي

صلى الله عليه وسلم قال من اعمر عمرى فبى لم ولعقبه يرثها
من يوت من عقبه وفيها ايضا عن طارق المكي عن جابر
قال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة
من الانصار اعطاهما ابنها حديفة من نخل فماتت فقال
ابنها انما اعطيتها حيا ثم اوله اخوة فقال صلى الله
عليه وسلم هي لها حيا ثم اموتهما قال كنت تصدقت
بها عليها قال ذلك ابعد لك منها قال ابن القطان
اساده كلهم ثقات وطارق المكي هو قاضي مكة مولى
عثمان بن عفان ويعتقة قال ابو زرعة ورواه احمد
بسند كل رجاله ثقات وهو صدق شارح حديثنا
الثوري عن حميد بن قيس عن ابراهيم عن جابر ان رجلا
من الانصار اعطى مئة حديفة من نخل حيا ثم فماتت
وله اخوة فقالوا نحن فيه شرع سوا فاي فاختصموا
الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها بينهم
ميراثا واما قول الاعرابي انما عند العرب تخليك المنافع
ولا يضرون الشارع نقلها الي عليك الرقبة **ولا تصح**
الرقبة عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول مالك **وهي ان**
يقول شخص لا خوارق بترك هذه الدار وهي لك رقبتي
او هي لك حيا بك علي في ان مت قبلك فبى لك وان مت
قبلي فبى في وسعت بذلك لان كل واحد يرقب موت صاحبه
وقال ابو يوسف يصح وهو قول الشافعي واحمد لانها
يشكل على شرط رد الدار بعد الموت فيكون بمنزلة الهبة
ولما يثبت ابي داود عن جابر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم العربي حائزة لاهلها والرقبي
حائزة لاهلها وبها عن زيد بن ثابت قال قال رسول

58 الله صلى الله عليه وسلم ما اعمر شيئا فهو لم عمره محيا هو
ومماته لا ترقبوا فمن ارقت شيئا فهو سبيله وفي سنن النسا
ي عن ابن عباس سرفوعا من اعمر عمرى فبى لمن اعمرها جائزة
ومن ارقت رقبتي فبى لمن ارقتها جائزة وفي ابن
ماجة عن ابن عمر سرفوعا لا اعمرى ولا رقبتي فمن اعمر
شيئا او ارقت به فهو له صيانة ومماته ولنا انها تغلق
لتخليك بالخطر وهو موت المالك وذلك باطل
واذا لم يجمع عند ابي حنيفة ومحمد يكون عارية لان
هذا العقد يتضمن اطلاق الانتفاع وقد حكم الانتفاع
شارح الهداية لصحة قول ابي يوسف لما روي عن الاحباب
والصحة لا تصح الا بالقبض لانها تبرع كالهبة **ولا يصح في**
شايع يقسم لما روي الهبة **ولا عود فيها** لان المقصود بها
الثواب وقد حصل بخلاف الهبة فلا رجوع في الهبة
للفقير استحقا ناوي القياس يرجع لانه ملكه بطريق
بها الهبة وفي اسباب الملك الغني والفقير سواء كالباع
وعينه ووجه الاستحسان ان المقصود بها الثواب
دون العوض اذ لو كان قصده العوض لاختار للهبة
من يكون اقدر علي ادايه ولما اختار الفقير مع عجزه
عن ادايه عرفنا ان مقصوده الثواب وقد ناله
ولو تصدق علي غني لا يعود استحقا ناو القياس
يعود وبه قال بعض اصحابنا لان الصدقة في حق
الغني هبة لانها انما بقصد منها العوض دون الثواب
دون العوض ووجه الاستحسان ان لفظ الصدقة
محاييل عما يانه لم يقصد العوض ومراعات لفظه
اولي من مراعات حال التملك ثم المنصرف علي الغني

قد يكون قرينة يستحق بها الثواب لكونه غنيا بملك
بضاب ولد عيال كثيرة والناس يتصدقون على
مثل هذا البيل الثواب الا ترى ان عند استيائه الحاد
يتادي الواجب من الزكوة بالتصدق عليه ولا رجوع
فيه بالاتفاق وكذلك عند العلم بحاله لا يثبت له حق
الرجوع عليه ثم الصدقة فيما يقسم وكذا الهبة
على غيبين باطلة عند ابي حنيفة وقال الاجابة
وكذا الصدقة على فقيرين باطلة في رواية الاصل
على ابي حنيفة وفي رواية الجامع الصغير اذا تصدق
على محتاجين بمائة دراهم او وهبها لغيره جاز قيل
وهو الصحيح ولو تصدق على غيبين او وهبها
لهم لم يحز وقال ابو يوسف ومحمد يجوز كله **كتاب**
الاجابة هي لغة اسم للاجر من اجر يا جبريل الكبير الحليم
وضها وهو العوض قال تعالى لو شئت لخذت عليه
اجرا وسمى الثواب اجرا لانه سبحانه عوض العبد وشها
بيع نفع معلوم غير حرام كالغنا والنوح واعباد كالا
وفناء الثمرات **بعوض كذا** اي معلوم **دين** كالنفقة والمكيل
والموزون **او عجين** كالشباب والدواب ويشتري كونه
العوض معلوما لقوله عليه السلام من استاجر اجيرا
فليعلم اجره رواه محمد بن الحسن في الاثار عن ابي
حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن ابي سعيد وابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عنه
الزراق له فليست له اجر وفي لفظ فليبين لان الجهالة
في النفقة عليه وبالله تفتي الى المنازعة كجهالة الثمن
والثمن في البيع وهي جازية بالاتفاق وقوله تعالى فان

ارضنا لكم فانوهن اجورهن وقوله عايات تاجرني طماني
وعبار روي الشيخان من حديث ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وسلم احتجهم واعطى ثجما اجرهم ومن حديث
عائشة في الهجرة قالت استاجر رسول الله صلى
الله عليه وسلم وابوبكر رجلا من بني النبل هاردا
خريتا وهو علي دين كفار فريش فدفعنا اليه راحلتهم
ووعده عارثور بعد ثلاث بابل الحديث والحزيت
يكسر المعجمة وتشد يد الراية وتحتية ساكنه فمنااة
الماهر بالهداية ومن حديث ابي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجير قفلا ان يحف ه
عرقه رواه البخاري وابن ماجه ومحمد عقد الاحارة
عندنا المنافع وهو قول مالك واحمد والثر اصحاب الشافعي
وقال بعض اصحابه العين لانها الموجودة والعقد
يضاف اليها ولنا ان العقد عليه هو المستوفى بالبعد
وذلك المنافع لا الاعيان واصناف العقد الى العين
لانها محل المنفعة وعند مالك وهو مذهب الشافعي
واحمد يجعل المنافع المدومة موجودة حكما ضرورة
تصحح العقد ومن فروع كون المنافع كالا عيان عند
مالك والشافعي وعنده عندنا انه لو اجر ما استلم
بالثمن استاجر بصدق بالفضل عندنا ان اتخذ
الجنس في الاجرتين لانه ربح مالم يضمنه بملكه خبيثا
فيومر بالثمن ما بلغ **ويعلم النفع بذكر المدة** اي بيانها **وان**
طالت على المذهب لان المدة اذا كانت معلومة
كان قدر المنفعة معلوما اذا كانت المنفعة لا تتفاوت
كالدور للسكنى والاراضي للزراعة **لكن في الوقف**

الذي لم يشرط الوفاق مدة اجارته **لا تخرج** المدة الطويلة
عند من يخرج بل يخرج كمن لا يدعي المأجر الملك والمدة الطويلة
فرق ثلاث سنين وهو المختار وقيل يصح ولكن يرفع
الي الحاكم حتى يبطلها وبه يعني الفقهاء ابو الليث
والحنبل في قضايهم اكثر من ثلاث سنين ان ترفع الي
الحاكم يصحها واما لو شرط الوفاق مدة اتبع شرط
طالت المدة او قصرت **وبذكر العمل اي** ويعلم النفع بذكر
العمل نارة **كصنع الثوب** احرا واصفرا وخباطة قبا
او نحوها وعمل قدر معلوم مسافة معلومة اذا بين الثوب
ولو الصبغ وقدره وجنس الخباطة والمحمول اذا بذلك
تصير المنفعة معلومة **او بائنا مقارنة كنفذ هذا الطعام**
التي تخرج اي ذلك المقام لانه اذا راي ما ينقله وعلم الموضع
الذي ينتقل اليه كانت المنفعة معلومة فيصح
العقد **ولا تحب الاجرة اي** لا تملك **بالعقد سواء** كانت
عينا او دينا كذا ذكر محمد في الجامع وذكر في الاجارات ان
كانت عينا لا تملك بالعقد وان كانت دينا تملك به
وتكون بمنزلة الدين المرحل وعامة المأجر على ما في
الجامع وقال الشافعي واحد تملك بنفس العقد فيجب
تسليمها عند تسليم الدار والدابة الي المأجر **بل يملك**
الاجرة **بتمجيله اي** بتقدمها ودفعها اليه **او شرط**
اي شرط تمجيلها في العقد **واستغفار النفع تخفيفا للثوب**
او التمكن منه اي ما استغفار النفع او امانة للتمكن من
الشيء مقام ذلك الشيء فيجب الاجرة لدار قيمته ولم
يسكنها لان تسليم عين المنفعة لما تمكن اقيم تسليم
محلها مقامها اذا التمكن من الانتفاع تعبت به

60 **ويستقط** الاجرة **يا لغصب** من المأجر بقدر فوت
تمكنه حتى ان فات تمكنه في جميع المدة سقط جميع الاجرة
وان فات في بعضها سقط بحسابه لانه تسليم المحل
انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع
فاذا فات التمكن فات التسليم وانفسخ العقد بقدر
ذلك الفوات **ويستقط من الاجرة بقدره** ذكره صاحب
الهداية وذكر القاضي والقاضي محمد الدين في الفتاوى
ان الاجارة لا ينفسخ ولكن تستقط الاجرة ما دامت
في يد الغاصب وكذا اذا غرقت الارض قبل زرعها
وان اصطامه افة سماوية لزمه الاجر تاما في رواية
عن محمد لانه قد زرعها وقيل يلزمه اجرا ما مضى من
المدة فقط وبه يعني ان لم يتمكن من زرع مثله في الضرر
ثانيا ذكره قاضي خان وبه قال شيخ الاسلام المعروف
بخواجه زادة **وللموخر طلب الاجر للدار والارض لكل**
يوم لانه منفعة مفقودة الا ان يبين وقت الاستحقاق
في العقد فيكون بمنزلة التأجيل **وله طلب الاجر**
للدابة لكل مرحلة لانها كبر مقصود **وله طلب الاجر**
للقضارة والخباطة اذا تمت لان العمل في البعض
غير منتفع به فلا يستوجب به اجرا قال ابو حنيفة او لا
وهو قول زفر لا يجب شيء من الاجرة الا بعد استيفاء
جميع المنفعة سواء كان العقد على المدة كما في اجارة
الدار والارض او على قطع المسافة كما في كرى الدابة
الي مكة او على العمل كما في القضاة والخباطة والقب
فان كان حصه ما استوفي من العمل معلوما سواء عمل
في بيت المأجر او في بيته علي ما في التجديد والهداية

وبطله العقارة والحياط بعد انواع لو عمل في بيته ويتحقق
 خاصة ما خا ط لو عمل في بيت المتاجر عاي ما هو المشهور
 كمان المسوط وغيره فانه حينئذ كالدار والذابة **والموجر**
 طلب الاجر **المختار** بالضم ويجوز فتحه **بعد اخراجه من الثوب**
 لان تمامه بذلك **قوله الحرف** المختار **بعد ما اخرج** من الثوب
 من غير فعله **فله الاجر** لو هو د تمام العمل **قوله** اذا اختلف
فله اي قبل اخراجه من الثوب **لا** اي لا اجر له لعدم وجود
 تمام العمل وفي النهاية ان روايات الكتب من المسوط
 والديرة والمغني والجامع للمختار الاسلام وقاضي خان
 والتمرتاشي والموايد الظهيرية ان العامل في بيت
 المتاجر يستحق الاجر بقدر عمله حتى لو سرق الثوب
 فله من الاجر بقدر عمله لان كل جزء من العمل يجبر
 على ان صاحب الثوب بالفراغ منه وفي المحاسبة
 انه لا يستحق الاجر الا بالتمام **ولا غرم بينهما** اي في حالتي
 الاختراق بعد الاخراج وقبله على الاجير لانه لم يوجد
 منه جناية وهذا عند اي حنيفة وعندهما على الاجير
 الغرم لانه اجبر مشرك والعين في يده مصنوعة عندها
 هكذا حكى القذوري الخلاف في شرحه وفي شرح
 الوابي ولا ضمان عليه بالهلاك عند الكل ما عند
 اي حنيفة فلانه لم يهلك من عمله واما عندهما فلانه
 يهلك بعد التسليم والموجر طلب الاجر **للطبخ** للولية
بعد الفرق اي اخراج المرفقة من القذور الى القضاة
 فيدأ بالولية لانه لو استأجره لطبخ قدر خاص بعينه
 لا يكون الفرق عليه كذا في المحيط والايضاح والاصل
 في ذلك الفرق **والموجر طلب الاجر لضرب اللبن** بكسر

61 الموحدة **بعد اقامته** اي تسويته عند اي حنيفة وبعد
 تشريكه اي جعل بعضه على بعض عند هالان
 تشريكه من تمام عمله اذا يوفي الفساد قبله ولانه
 هو الذي يتولاه عادة والمفتاد كالمسروط ولا يحنيفة
 ان العمل قد تم بالاقامة والتشريح عمل زايد كالنقل
 الى موضع العمارة وثمره الخلاف يظهر فيما اذا فسد
 عطره ونحوه بعد ما اقامه فعنده يجب الاجر وعندهما
 لا يجب الا اذا كان شرهه **ويجب العين للاجير من فلف**
ملكة بها اي بالعين **كالصباغ** ومن له اثر فيها كالمصا
 لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق
 الخس لا بد بشئ فانه له كمال المبيع **قوله** فان خس فضاغ
فلا غرم عند اي حنيفة لانه غير متعلق بالخس
 وقد كان العين امانة في يده قبل الخس فتعفى
 امانة بعده **ولا اجر** له شأضته بتمتته لهلاك
 المعقود عليه قبل التسليم وعند اي يوسف ومحمد
 معصومة قبل الخس فله ابعده لكنه بالخيار ان
 شأضته بتمتته غير مسؤول ولا اجر له لان العمل
 لم يجبر مسلما اليه وان شأضته بتمتته معصولا
 وله الاجر لان المبيع صار مسلما اليه فقدر اوصول
 بتمتته اليه فصار كما لو صار مسلما اليه حنيفة
 بخلاف **الحال** بالجيم او المعلقة وكل صانع ليس له
 اثر بالعين **ولكن** اي ولاجير اطلق له **العمل** **ادبته**
غيره لان المستحق عمل في دمه فله ايعاوه بنفسه
 وبغيره فصار كما بفاد الدين **قوله** **تبديده** **قوله** قال
 له علي ان يعمل بيدك او بنفسك **قوله** **لا** اي لا يستعمل غيره

لان المعقود عليه عمل شخص بعينه فيحقق عليه
 كالمنفعة في محل بعينه **والاجر في ميعال** الضمير للمعام
 والبار متعلقة بجي وهو مجرور باضافة اجارة اليه
 واللام متعلقة بجذوف خبره مقدر وقوله **ان كان**
بعضهم وجا بمن يتي شرط مفترض بين الخبر ومبتداه
 وهو **اجره كتابه** والمجلة جواب الشرط يعني من اشترى
 رجلا ليذهب الى البصرة فيجيبه بالمال وهم معلومون
 فذهب فوجد بعضهم قد ماتوا فجاها من بقي فله
 اجره كتابه لان الاجر مضاف بل بجلتهم وقد اوتي
 الاجر بعض المعقود عليه فيحقق من العوض
 بقدره **وجا بالكتاب** مبتداه متعلق **او زاد** اي زيد باجر
 الخاران متعلقان بحامل **ان رده** اي الكتاب او الزاد
لموته اي لاجل موت زيد **لا يتي له جواب** الشرط
 والشرط وجوابه خبر المبتداه والمعنى ان من اشترى
 رجلا ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب
 اليها فوجده ميتا ولم يجده او وجده ولم يدفع اليه
 شيئا بل رده فلا اجره وعند رده الاجر لانه تغالبة
 الحمل للبصرة وقد دفع اليه وجب برده فلا يقطع
 بحيايته حتى من اجرتة ولهم ان المعقود عليه ثقتا
 فهو نقل الطعام الى البصرة وقد نفقته برده فمن
 اشترى رجلا ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة
 فجي بجوابه فذهب فوجده ميتا فرد الكتاب فلا اجر
 له وهذا عند اي حبيبة والي يوسف وقال محمد له
 اجر الداهب وهو قول مالك والشافعي وذكر القفي
 ابو الليث قول اي يوسف قول محمد لمحمد انه او في بعض

62
 المعقود عليه دون البعض فيحقق الاجر بقدر ما وني
 ولهما ان الاجر متقابل بنقل الكتاب اذ هو امر
 مقصود بين الناس او وسيلة الى المقصود وهو
 العلم بافيه فاذا رده فقد نفقته فيقطع الاجر
 واما لو وجد غاييا فنترك الكتاب هناك ليوصل
 اليه فله اجر الذخا ب اجماعا لانه الى ما في وسعه
 وفي المحيط وكذا الواشاجر رسول لا يبلغ رسالته
 الى فلان ببغداد فلم يجد فلانا وعاد فله الاجر يقطع
 المسافة لانه الذي في وسعة لا الاسماع **وصح استبحار**
دار او دكان او حانوت **بالا ذكر ما يعمل المتاجر فيه**
 والقياس ان لا يصح لان المقصود من اكرار والكران
 الانتفاع وهو قد يكون بالسكنى وقد يكون بوضع
 الامتعة فيبني ان لا يجوز ما لم يبين ما يعمل فيها
 كالاراضي للزراعة والبيات للسكنى ووجه الاستحسان
 ان العمل المتعارف فيهما السكنى والمتعارف
 كالشروط فيصرف العقد الى السكنى بخلاف
 الارض والبيات فانها تختلف باختلاف المزرع
 واللابس **وله** انه ليجوز في السكنى فيها **كل عمل**
 للاطلاق ككسر الحطب وعمل البيات لان السكنى
 لا يتم الا بذلك فيكون من قوايعها وفي المبسوط والفقير
 انما يكون له ربط الدواب اذا كان فيها موضع مقدر
 لذلك واما اذا لم يكن فليس له ذلك **سوى موهن**
البناء نحو الحولة والمقصورة والعلمن بالداية دون
 البدلان فيه صرنا ظاهرا فينفيد العقد بما وراره
 دلالة والحاصل ان كل عمل ينفذ البناء او يوهنه

ثمة لك لا يصير مستحقا له بطلاق العقد الا ان يشترط
وما يوهن من هو مستحق بطلاق العقد **لاستحباب ارض**
اي لا يصح استيجار ارض **دني يسمى بابرج** عنها لانها تاجر
للزراعة وغيرها وما يزرع فيها متفاوت في الضرر
ولا بد من التعيين لئلا يقع المنازعة **او يسمى ما يعمه**
اي يعم ما يزرع من الارض بان يذكر ان يزرع ما يشاء
فيها لانه اذا سمي ما يعمه ارتفعت الجهالة المفضية
الى المنازعة **وهي تكون** الارض **حاصلة عن الزراعة**
لانها لو كانت مشغولة بها لم يكن المقصود عليه مقدر
الاستيفاء منها **فان استأجرها** اي الارض للبنا
اول للفرس لان ذلك منفعة يقصد من الارض
فكان كاستيجارها للزراعة **واذا انقضت المدة**
اي مدة الاجارة **يستلمها** اي يلزم المستأجر ان يستلم
الارض اي ما لكمها فارغة من البنا والفرس بان يجبر
على قلعه لان تقدير المدة في الاجرة يقتضي لتقريب
عند انقضاءها وليس للبنا والفرس مدة معلومة
بشرط ان اليها فيكون كاستئجار القلع عند انقضاء
المدة عرفا ودلالة بخلاف لو انقضت المدة الاجارة
وفي الارض زرع لم يترك حيث يترك باجر المثل في يده
البيان يستحصل البلوغ الزرع غاية معلومة فكان
في التاخير باجر المثل مراعاة للحقين **الا ان يفهم**
الموهر قيمته اي قيمة البنا والفرس **مخلوقا** لان في
ذلك نظر المصالح **او يفهم** هو بالنصب عطف على يفهم
بلارضا المتأجر ان **يقض القلع الارض** لان فيه
دفع الضرر عن الموهر **والا** اي وان لم يقض القلع الارض

63 **فبرضاه** اي يفهمه الموهر برضا المتأجر **او برضى عطف**
على يفهم اي او الا ان يرضى الموهر **بتركه** اي ترك
البنا والفرس باجره او بغير اجره كانه ذلك **فيكون**
البنا والفرس بهذا اي المتأجر **الارض لهذا** وهو
الموهر وهو واضح **والرطوبة** بفتح فسكون القصب
وهي بالفرسية اسفست **كالشجرة** اي حكمها لانها
لا يعلم لانتهاءها غاية **وصف المتأجر الحصة**
بالزيادة على بالكم **ذكر من عقد** الاجارة يعني
من استأجر دابة ليحمل عليها مقدار معين من
نوع معين يحمل اكثر مما سمي فعطيت من ما زاد
ان اطاق دابة مسلمها ذلك الحمل لانها عطيت بما
هو ما دون فيه وبما هو ليس بما دون فيه فانقسم
عليها **ومن كل القيمة ان لم تطلق** دابة مثلوها
ذلك لعدم الاذن فيه اهلا لخروجه عن العادة
فقد يكون الاجارة على حمل لانها لو كانت على ركوب
شخص معين فاردف معه اخر فعطيت الدابة
ضمن نصف قيمتها سواء كان اهف او أثقل لان
تلك الدابة من الركوب لا ينشأ من الثقل اذ رب
ثقل بجس الركوب فلا يضر ثقله بالدابة وخفيف
لا يضره فيضربها وان ادعى لا يوزن فاعتبر
فيه العدد وهذا اذا كانت الدابة تقطع حمل
اثنين حتى لو كانت لا تطبق ذلك ضمن قيمتها
وان قيد الدابة براكب والثوب ليس لايسر معين
تخالف الى غيره ضمن القيمة ان تلت لتفاد وت
الناس في الركوب واللبس ومثله كل ما يختلف

ما يختلف باختلاف المتحمل ولا يعتبر التعيين
فيما لا يختلف بالمتحمل فلو شرط سكني واحد بعينه
في الدار جاز للمساكن جاز يمكن غيره فيها واليختلف
نحو الدابة يان يجوز بتمامها التي يقتضيه لتقف ولا
تجري او القرب بلا اذن صريح يوجب الضمان عند
اي حادثة كقولك الدابة المستفارة والعهد المتأجر
بالصريح وهما قيدان بغير المعتاد كما لك والثاني
وصح استيجار حمل الحمل وراكبين الي مكة المشرفة
مثلا وتعين الحمل المعتاد في عرف البلاد ويستحب
شاهدة اجمالا العمل لانه بعد من الجهالة وبه قال
مالك وشرط الثاني في المشاهدة وهو القياس لانه
مجهول فيودي الي المنازعة ولنا وهو الاستصحاب
ان المقصود هو الراكب وهو معلوم والحمل تابع وما
فيه من الجهالة تزول بالمصرف الي المعتاد وكذا اذا لم
يرأ القرائن وما يتعلق به وصح لزاد معلوم الي حكايات
معلوم ويجوز عوض ما نقص منه خلافا لبعض اصحاب
الثاني **فصل في قاي الاجارة شروط تفصيل البيع**
وهي الشروط التي لا يقتضيها العقد الذي وقفت
فيه لاما الاجارة في المنافع بمنزلة البيع في الاعيان
ولذا يقال ونفس الشروط التي لا تقتضيها الاجارة
تقتضيها وذلك كاشتراط مرتد الدار او اذ خال جذع
في سقفها ويقتضي ايضا جهالة المعقود عليه كما
تواستاجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها او اي شي يزرعها وكذا
جهالة المدة فيما يعلم المنفعة بها كالدور لا يستلزامها
جهالة قدر المنفعة وكذا جهالة الاجر لانه كالتن

في البيع وكذا اجماله من جنس منفعة المتاجر كاستيجار
دار للسكني بسكني دار اخرى وليس ثوب بليس ثوب
اخر وعند الشافعي يجوز لان المنافع كالاعيان عنده
ومبادلة العين بالعين بحسنه او بخلاف جنس محكي
عند المكاوثة ولنا ما حكى ان ابن سماعه كتب الي محمد
وقال لا يجوز اجارة سكني دار بسكني دار فكتب محمد
في جوابه انك اطلت الفكرة واصابتك الحره وحالت
الخبائي وكانت منك زلة اما علمت ان اجارة سكني
دار بسكني دار كبيع القوهي بالقوهي فانه
ان المعقود عليه ما يحدث من المنفعة واذا غير
موجود في الحال فاذا اخذ الجنس كان مكبادلة الشيء
بجنسه ثبته والجنس بانفراده بحوم الشا عندنا
بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان الثاني الجنس هو
المختلف ليس بحرام كما لو اسلم قوهيا في مروي فان
قيد عند اختلاف النوع ان لم يفسد لهذا المعني يفسد
لمعني اخر وهو ان بيع الدين بالدين حرام للثمن عن
الكافي بالكافي قبل الذي تضمنه الهاء والمعقود
عليه واقيم المحل مقام المنفعة وهو عين فيصير الاثر
بمنزلة الثمن فلا يكون غير العين بغير العين بل
يكون عين بدين فذلك جاز **فيجب اجر المثل لا يزداد**
عليه المسمى وقال زفر وسالك والثاني واحد في
الاجارة القابضة يجب اجر المثل بالغ ما تبلغ الا اذا لم
يسم الاجرا وصقل كله كتنجية ثوب ما او بفضه
كتنجية مائة درهم وثوب ما يجب الاجر بالغ
ما بالغ ولو استاجر حارا ابي ملكة ولم يسم ما يحمل عليه

فحمل الحمل المعتاد وبلغها ووجب المسمى لا اجر المثل كما قال
 زفر **وصح اجارة دار كل شهر يكذب بالبيان المدة** في شهر
واحد لتقدر العمل بالعموم **فقط** اي ولا يصح في غير الشهر
 الا ان يسمى جملة معلومة من الشهر فيصح فيها للعلم
 بالمدة وبه قال الشافعي في الاملاء واحمد واختاره الا
 الاصطخري واذا تم الشهر كان لكل واحد منهما فسخ
 الاجارة لانها العقد الصحيح . من غير حضر صاحبه
 علي قول ابي يوسف ويحضره علي قول ابي حنيفة
 ومحمد وقيل لا يفسخ الا بحضور صاحبه بالاتفاق وقال
 الشافعي في الامع الاجارة باطلة لان المدة مجهولة
 وقال مالك الاجارة صحيحة وكلما مضى شهر استحق
 الاجر لان المنافع مقدرة بتقدير الاجر فلا يحتاج الى ذكر
 المدة **وصحت ايضا في كل شهر يمكن في اوله** ولم يكن
 للموهر ان يخرجها الى ان يقتضي الابعذ ربه قال احمد
 لانه بهذا القدر من السكن صار معلوما فيتم العقد
 فيه فكان كالبيع بالمعاطاة والمراد باول الشهر اوله
 عرفا وهو الليلة الاولى من الشهر ويومها وهو ظاهر
 الرواية وبه يفتي **وان سمي اول المدة فذاك** اي فما
 سمي **ولها والا** اي وان لم يسمى اول المدة **فوقت العقد**
 هو اولها لان الاوقات لما تساوت بالنسبة الى ذلك
 العقد فعين الزمان الذي يعقبه **فان كان** انعقد
حين يصل اي يبصر الملاك بصيغة المجهول والمراد
 اليوم الاول من الشهر **اعتبر الاهلة** في شهور السنة
 كلها لانها هي الاصل في الشهور قال ثعلابي يالونك عن
 الاهلة فلهي موافقة للناس **والا** اي وان لم يكن العقد

حين يصل بان كان في اثنا الشهر **فالايام** اي فالمعتبر في شهور
 السنة كلها الايام وهذا عند ابي حنيفة وهو رواية
 عن ابي يوسف وقول للشافعي ورواية عن احمد وعند
 محمد وهو رواية عن ابي يوسف وقول للشافعي ورواية
 عن احمد الشهر الاول بالايام وويحمل من الشهر الاخير
 والباقي بالاهلة لان الاصل في اعتبار الشهور الاهلة
 والايام يعتبر اليها ضرورة الا ترى الى قوله عليه
 السلام صوموا الرويتة وافطروا الرويتة فان عمر عنكم
 فاحلوا عدة شعبان والضرورة في الاول من الشهر فيحمل
 من ايام الشهر الاخير ويعتبر بما بينهما با الاصل ولا ي
 حنيفة انه لما وجبت لهم الاول بالايام قبل ابتداء الثاني
 وجب تكميله من الثاني لانه متصل به فابتدى الثاني
 بالايام ضرورة وهكذا الى اخر المدة **كالعدة** اي كما يعتبر
 في العدة اذا كانت بالشهور الاهلة واذا كان ابتداء العدة
 حين يصل الملاك والايام اذا كان ابتداءها في اثنى
 الشهر **وصح اجارة الحمام والحمام** اما الحمام فلتعارف
 الناس وقد روي الحاكم في مستدركه عن عبد الله
 ابن مسعود انه قال مارة المسلمون حنا فهو عند
 الله حسى وما فيها من الجهالة ساقط لما كان الضرورة
 واما الحمام فممنع احمد اجارته لما اخرج مسلم عن ارفع بن
 خبيص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كتب
 الحمام حبيبك ولنا ما روي الشيخان عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم احتم ولعطي الحمام اجر مزارع البخاري
 في لفظه ولو كان حواما لم يعطه وفي لفظه ولو علم كراهته
 لم يعطه ولمسلم ولو كان سحنا لم يعطه وذلك انه كما لا يخفى

لاحد اكل الحرام لاجل له دفعه الي غيره ليا كاله وكره كسبه
 عثمان وابو هريرة والحسن والنفسي لما روينا ولما في سند
 احمد ان بحينة سال النبي صلى الله عليه وسلم عن
 كسب حجام له فتعاه فلم يزل يكلمه حتى قال اعلفه
 فاصحكه واطعمه رقيقك **وصح اجارة الظير اي للوضع**
باجر متعين والقياس ان لا يصح كاجارة البقرة او الكاة
 لشرب لبنها واجارة البستان لبا كل ثمره الا انها صحت
 لقوله تعالى فان ارضعت لكم فانتوهن اجور رهن والمراد
 بعد الطلاق وان ذلك قبل النبي صلى الله عليه وسلم
 فافترهم عليه والاجماع الامنة على ذلك وبطعامها
 وكسوتها ونها الوسط وهذا عند ابي حنيفة ومالك
 واحمد وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز وبه قال الشافعي
 لجهالة الاجرة **وللزوم** اي زوج الظير **وطرها** وهو قول
 الشافعي واحمد وقال مالك ليس له ذلك الا برضا
 المتاجر لانه قد ينقص اللبن وقد يقطعه بالحبيل
 ولما ان الوطى حق الزوج قبل عقد الاجارة فلا يتمكن
 المتاجر من انقطاعه ولا يسقط لامر شكوك فيه
لا في بيت المتاجر اي ليس لزوم الظير وطوها
 في بيت المتاجر ان بيته حقه فليس للزوج فعل
 ذلك فيه الا باذنه **وله** اي لزوم الطير سواء كان ممسك
 يشبه ان يكون امراته ظرا او لا **في تكاح ظاهرا** اي
 معلوم من غير الاقرار **فمنها** اي فتح الاجارة **ان**
لم ياذن الزوج **فيها** اي للظير في الاجارة لان الارض لا
 يفتح من مائها وفي ذلك اصرار جده فله ان يفتحها
 من التطوع **لان اقربت** الظير **بتكاح** لان عقد

الاجارة قد لزمها وقولها غير مقبول في حق المتاجر
ولا يهل للصبي اي اوليا به **فمنها** اي الاجارة **ان**
منعت الظير **او حبست** لان لبن المريض والحامل يصير
 الصغير **وعليها** اي الظير **عزل الصبي** وعزل ثيابه
 من البول والغائط وخوصها **واصلاح طعامه** ودهنه
 بالفتح للمعرف على ان الظاهر هي التي تتولج ذلك
 فصار كالمشروط والاصل ان الاجارة اذا وقعت على
 عمل ما كان من تنويع ذلك العمل ولم يشترط في الاجارة
 على الاجير فالمرجع فيه المرف **وعلى ابيه** اي الى الصبي
الاجير اي اجر الظير **وعنها** اي من ثيابه وطعامه
 وما يقبل وما يبدن به لانها من نفقته **فان**
الرضعت الصبي **يلبس** **شاة او غداة** بتثديد
 المعجمة اي ربنه بطعامه **ومنعت المدة** اي مدة
 الاجارة **فلا اجرها** وبه قال مالك والشافعي واحمد
ولم يبيع الاجارة **للمبيدات** في شرح الوافي والمذهب
 عندنا ان كل طائفة يختص بها المسلم فالاستحجار
 عليها باطل **كالاذان** والحق **والامانة** وتعليم القرآن
 وتعليم الفقه وهو من احمد وقول عطاء والضمك
 والزهري والحسن وابو سيرين وطاوس والنفسي
 والشافعي وقال مالك والشافعي واحمد في رواية
 يصح في كل ما لا يتعين على الاجير فعله كما لا يستحار
 لبناء المسجد حتى لو تعين الاقتناء والامانة على
 واحد لا يصح اجارته لانه عليه السلام زوج رجلا
 بامانة من القرآن واذا اجاز تعليم القرآن عوضا
 بباب المتاح جازي باب الاجارة ولان ابا سعيد

المخدري رقي بفاتحة الكتاب واخذ قطيعا من الغنم
 واقتسمه هو واصحابه بامر النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال عليه السلام ان اخذتم اخق ما اخذتم
 عليه اجر كتاب الله ولا نه يجوز اخذ الرزق عليه
 من بيت المال فيجوز اخذ الاجر عليه فانه بمنه
 ولانه قد يحتاج الى الاستنابة في الحج فمن وجب عليه
 وعجز عن فعله ولا يوجد متبرع به ولنا ما روي
 واسحاق ابن راهوية وابن ابي شيبة وعبد الرزاق
 من حديث عبد الرحمن بن سبل قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول اقروا القران
 ولا تأكلوا به ولا تحموا عنه ولا تغفلوا فيه ولا تستكروا
 به وما روي ابو داود وابن ماجه عن عبادة ابن
 الصامت قال علمت ناسا من اهل الصفة القران
 واهدي اليه رجل منهم قوسا فقلت لبيت عيال
 وارحمها في سبيل الله فالت النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك فقال ابادت ان بطوفك ابد
 طوقا من نار فاقبلها وفي رواية فقلت ما روي فيها
 يا رسول الله فقال حجرة بين كفتيك تغلر بها
 وتغلر بها وروي اصحاب السنن الاربعة بطرق
 مختلفة فلفظ ابي داود والسياتي عن عثمان ابي
 ابي العاص قال قلت يا رسول الله اجعلني امام
 قومي قال انت امامهم واخذ مودنا لا ياخذ علي
 اذ اية اجرا وروي الترمذي في جامعه منه الي
 الحسن بن عثمان بن العاص قال اذ اهرما عهد
 الي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخذ مودنا

لا يخذ علي اذ اية اجرا وحدث الترمذي ليس فيه تصريح
 بان التعليم صدق فلهذا رويها اياه بغير صدق
 الكرامة كما روي ابا طحانة ام سليم علي سلامه فان
 النكاح يجمع بدون ذكر المهر ومع ذلك يجب مهر المثل
 ويكون الباء مكان اللام اية لما عاك من القران اول
 المرأة وهبتها له باعنا بذلك ومعني قوله اخق ما
 اخذتم عليه اجر كتاب الله فقلت الجمالة ثم الرقية
 لان ذلك في كفاف جزاء الرقية ودائرة الجمالة
 اوسع من دائرة الاجارة ولهذا يجوز مع جمالة
 الممل والمدة دون الاجارة او ان الماهود منه
 قطيع الغنم كان كافرا غير مستامن فجاز اخذ ماله
 او ان اخق الضيف واجب ولم يضيفوا لهم او ان الرقية
 ليست بقرينة محنة فجاز اخذ الاجرة عليها او اما
 الرزق من بيت المال فيجوز لمن يتقدي تقعه
 لان بيت المال مخصص للمسلمين لمجرى مجرى الوقف
 عليهم بخلاف الاجرة واما الاستنابة عند الحج فللاسر
 ثواب الاتفاق وبه سقط الفرض عنه فيكون
 الاجرة للخدمة او لقطع المسافة وعلى تقدير
 ان الافعال يقع عن الامر لا يكون اجارة على
 الحج بل اتفاقا على التائب **ويفي اليوم بقمتها** اي الاجارة
 على الاذان والاقامة وتعليم القران لان المتقدمين
 انما مسقوا منها لرغبة الناس في زمانهم في فعلها
 احتسابا وروى بخارة فاعلمها بالاهل ان تلاشرط
 وفي هذا الزمان قد زال المعنيان ففي عدم
 حكمة الاجارة عليها فصيحتها ولا يبعد ان يختلف

الحكم باختلاف الأزمنة الاتري ان الشاكن يخرج من
الى الجماعات في زمنه عليه واي بكرحتي منعهم
عمر عن ذلك وفي الهداية وبعض ما نحن استقروا
الاستيجار علي تعليم القرآن اليوم وعليه الفتوي
وفي النهاية يعني بجواز الاستيجار علي تعليم الفقه
ايضا في زماننا وفي الجمع وقيل يعني بجوازه اي
الاستيجار علي التعلم والامامة والفقه وفي
الدينية والروضة عن بعض اصحابنا يجوز في
زماننا للامام والمؤذن والمعلم اخذه الاجرة **ولا يصح**
للمعاقبة كالفناء لقوله عليه السلام ان الفناء ثبت
التفان في القلب رواه ابو داود وكذا سائر الملاحي
كالحرث والاطيل لغير العز والماني ابي داود عن ابي نافع
قال سمع ابا عمر سمر ما را فوضع اصبعه في اذنيه ونا
عن الطريق وقال لي يا نافع هل سمع شيئا قال قلت
لا قال فرفع اصبعه ما اذنيه وقال كنت مع النبي صلى
الله عليه وسلم فسمع مثل هذا فضع مثل هذا
والنوح لقوله عليه السلام ليس منا من يهزرب
الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية رواه
التخاري وفيه ايضا عن ابي موسى ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يري من الصالحة والحالقة
والشاقة الصالح التي ترفع صوتها بالبكا والنوح
والحالقة التي تخلق راسها في المصيبة والشاقة
التي تشق ثوبها في تلك الحالة وذلك لان عقد
الاجارة يستحق به تسليم المعقود عليه شرعا
فلا يستحق علي اخذ ما يكون به عاصيا بل لا يصير

68 المعصية مضافة الى الشريعة **ولا يصح الاجارة** **لحب**
الغنى وهو تزده علي لانك لما رواه البخاري وابو
داود والتزدي والشاي عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن عب العتق وفي مسند احمد
نهى عن من عب الفحل **ولا يصح اجارة المساكين الا**
من الشريك علي لامع عند ابي حنيفة وهو قوله
زفر واحد سواء مما يقسم كالارض او كالعبد وقال
ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي يجوز من غير
الشريك ايضا ان يبين نصيبه والا فلا يصح علي
المصحيح وينتهي ان بينه ويجبر ان علي ذلك لان هذا
عقد معاوضة فيجوز في المساكين كالبيع وفي المسفني
والفتوي اليوم علي قولهما في اجارة المساكين والجملة
في جوازها علي قول الكل ان يرفع العقد الى قاض
بحكمه **ولا اجارة الرعي ببعض دققة** اي دقيق
ذلك المتاجر علي طحنه فان طحن فالدقيق كره
المطون وللطمان اجر المثل **ولا اجارة كوهها** من
الاجارات كاجارة الحمام لحد طعام بغير منه
فانه يجوز فان عمله فله مثله لا يجاوز الفقير اما
فكاد الاجارة فلما روي الدارقطني والبيهقي في
سندهما وابو يعلى الموصلي في مسنده عن ابي سعيد
الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن عب الفحل وعن فقير الطمان في الهداية
هو ان يتاجر ثورا يطحن له حنطة بفقير من
دقيقها واما وجوب اجر المثل فلانه سلم له المعقود
عليه واما انه لا يجاوز بالاجر المسمى فلان الاجارة

عافدت وجب الاقل من المسمى ومن اجر المثل لرضاه
بخط الزيادة ولا يصح الجمع في الاجارة **بين الوقت والعمل**
بدون حرف الطرف كما لو استاجر رجلا ليحمله عشرة
افقرة اليوم بدرهم وهذا عند ابي حنيفة وقال
يصح لان المعقود عليه العمل وذكر الوقت للاستعمال
لا لتقليق الحق به حتي لو فرغ منه في نصف النهار
كان له الاجر كاملا ولو لم يفرغه في اليوم كان عليه
عمله الى الغد ولا يبي حنيفة ان ذكر الوقت دليل
كونه معقودا عليه ونفع المتاجر في الثاني وقع
الاجير في الاول ولا ترجيح لاحدهما عاي الاخر
لان كل واحد منهما يقع معقودا عليه في باب
الاجارة ونحو المعقود عليه مجهولا جهالة
يقضي الى المنازعة بان يقول المتاجر اذا فرغ
الاجير من العمل في اثناء النهار منافعك في بقية
المدة حتي باعتبار تسجئة الوقف وانا استملك
ويقول الاجير اذا لم يفرغ من العمل عند مضي اليوم
قد انتهت العقد بانتهائها المدة والجهالة المعصية
الى المنازعة معسدة وانما قلنا بدون حرف الطرف
لانه روي عن ابي حنيفة انه قال اذا قال في اليوم
نصح الاجارة لان في النظر للمدة فكان المعقود
عليه العمل بخلاف اليوم فانه للمدة وقد سبق نظيره
في الطلاق واجارة مسلم يبيته لبيع فيه حرا رقه
حملها مكروه عند ابي حنيفة وفاسد عندهما
لان الحمل سب للمعصية فكانت معصية والعقد على
المعصية لا يصح وقد لعن النبي صلى الله عليه وسلم

عشرة في المحرم منهم حاملا وله ان العقد واقع على
الفعل وانه معلوم فيصح العقد فيه والمعصية
والحوام هو الشرب والبيع وهو متفصل عما وقع
عليه العقد فلم يوجب الفناء فيه بل الدراة
لان اللعن معلق به لم يفي حاوره كايبيع وقت الدار
فصل الاجير المثلث وهو من لا يجب عليه
ما يختص بواحد من الناس **لا يستحق الاجر الا بالعمل**
تجباطة هذه الثوب او صبغه لان المعقود عليه
هقيقة العمل واثره **وله ان يعمل للقائمة** اي لكل
احد لان منافعه غير مستحقة لواحد كالقضار وكوه
وذلك لان المعقود عليه اذا كان هو العمل او الوصف
الذي يحدث في العين يعلمه لا يعتنع عليه ان يتقبل
مثلة لك العمل لغيره لان ما استحقه اولا في حكم
الدين في ذمته ولهذا سمي مستركا لان له ان يعمل لمن
شاؤم تضر منافعه مستحقة لواحد **ولا يضمن مكا**
فذلك بما يده من غير تقدمه **وان شرط عليه الضمان**
والمعنى ان المتاع في يده امانة عند ابي حنيفة
لحصول القبض باذنه لمنفعة وهي امانة العمل
بينهما له فلا يكون مضمونة عليه كالمودع وبه اخذ
زفر والحسن ابن زياد واستحق والحرابي والثاقبي
في قول وهو القياس سوا هلك بامر يمكن التحرز
عنه كالسرقه والغصب او بامر لا يمكن التحرز عنه
كالحرقة الغالب والقارة الغالبة والمكافرة وقال
ابو يوسف ومحمد انه مضمون عليه ان هلك بامر
يمكن التحرز عنه لان عليا رضي الله عنه كان

يضمن المصاع والضابغ وقال لا يصلح للناس الا ذلك
 رواه البيهقي من طريق الشافعي وحكا في الهداية
 عمرا ايضا واقتار المتأخرون من أصحاب الصلح على
 النصف بطل حال واقتوا به عملا باقوال الصحابة
 والفقهاء بقدر الامكان نذا في جامع الفضولين
 وغيره **بل** يضمن ما تلف **بعملة** كتحريق الثوب من
 دق القصار وفساد المجهول من زلق الحامل او من
 انقطاع الحمل الذي يشتد به المكاري الحمل وغرق
 السفينة وامتنعها من يده الملاح او معالجته لان
 ذلك من جنابة يده وبه قال مالك واحمد والشافعي
 في قول وروي عن عمر وعابي وعبيد الله بن عتبة
 وتشرح والحسن والحكم وقال زفر والشافعي في قول
 لا يضمن وروي عن عطاء وطاوس بن لعرفة من
 ربح او صوح او صدم جيل وتلف ما فيها لا يضمن عند
 ابي حنيفة ويضمن عند صاحبيه بناء على ضمان الا
 خير المتزكة وعدمه **الا الاذي** فان الاجير
 لا يضمنه اذا عرق في السفينة من يد الملاح لها
 او سقط من الدابة بسوق المكاري او عطب بحجارة
 الحمام او وضده لان الاذي لا يضمن بالعقد بل
 بالجنابة **وان لم يتجاوز** الاجير في عمله فيه الموضع
المقتاد بقدر به لان كلام الحمام والقتاد يضمن
 الاذي اذا تجاوز في عمله الموضع المقتاد **والاجير**
الخاص يستحق الاجرة **بتسليم نفسه مدة** اي
 مدة العقد **وان لم يعمل** او عمل ونقص العمل **كالاجير**
 شهرا للخدمة **اول ربح الغنم** وقد يسمى اجير واحد

لانه لا يمكنه في تلك المدة ان يعمل لغير المتاجر لان
 العقد ورد على منافعه وذكر العمل لصرف المنفعة
 المستحقة الي تلك الجهة وفي الدخيرة لو استأجر
 يوما ليعمل في الصحراء فمطرت السماء بعد ما خرج
 الاجير الى الصحراء لا اجر له لان تسليم النفس في
 ذلك العمل لم يوجب له كان العذر وبه كان يفتي الحنابلة
 المرغيناني **ولا يضمن** الاجير الخاص **ما تلفك في يده** بالاجماع
او بعد المقتاد وهو قول مالك واحمد وظاهر
 مذهب الشافعي **وان ردد الاجير بغير يد المالك** بالرد
 بين نوعي عمل اويين دارين اويين ما فتنين
 او علمتين على دابة كان قال ان خطب هذا الثوب
 فاريا فبدرهم وان خطبته روميا فبدرهمين
 وان صبغته بلصفر فبدرهم وان صبغته
 برعفران فبدرهمين او قال ان سكت هذه الدار
 شهر **الخمسة** وان سكت الاخرى فبشهر
 او قال ان شربت على هذه الدابة الخ الكوفة فبكذا
 او الى البصرة فبكذا او قال ان حملت عليها الى
 كذا اقلنطارا من حديد فبكذا او من قطن فبكذا
بما عمل وكذا ان ردد بين ثلاثة وان ردد
 بين اربعة لم يصح والاصل بما ذكرك البيع وقال مالك
 والشافعي والثوري وابو ثور لا يصح العقد ويجب
 اجر المثل اذا عمل وهو القياس لانه عقد معاوضة
 لم يتعين فيه العوض ولا المعوض فلم يصح كما لو قال
 بعثتك هذا بربهم او هذا بدرهمين ووجه الاستحسان
 ان الاجارة يجب الاخر فيها بالعمل او عند العمل

ما يلزم من البذل معلوم فلا يبقى جهالة لا في
 المعقود عليه ولا في بدله بخلاف البيع فان السخن
 فيه يجب بنفس العقد فاذا لم يكن معلوماً في
 العقد يفسد **وان رد الاجر في عمله اليوم او غدا** كان قال
 ان خطته اليوم فبذلهم وان خطته غدا فنصف
 درهم فقال ابو حنيفة الشرط الاول جابر والثاني
 فاسد **فله** اي للاجر ما سمي ان عمل اليوم لصحة شرطه
وان اجر مثله ان عمل غدا فاسد شرطه **ولم تجاوز المسمى**
 لتزامنها عليه وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان
 جابران فله ما سمي في عمل اليوم ان عمل فيه **وما**
عمله سمي في عمل الغدا ان عمله في الغد وقال
 زفر الشرطان فاسدان وله اجر المثل في عمل اليوم ان
 عمله وفي عمل الغدا ان عمله في الغد وهو قول مالك
 والثاني واحد والثوري وابي ثور واستحق وهو
 القياس **ولا يسافر بعبد متاجر من مولاة للخدمة**
الا بشرط اي السفر في العقد او رضاها بعده لان
 خدمة السفر تنحل على زيادة مشقة فلا ينتظمها
 اطلاق الخدمة ولهذا جعل السفر عذراً في فسخ
 الاجارة فلا بد من اشتراطه كما كان الحداد والفقار
 في الدار ولو كان قربه فهلك ضمنه لمولاة لانه صار
 غامباً ولو رده الي مولاة سالماً لا اهرله عند ذاك
 خلافاً لما لك والثاني واحد لان الاجر والنفقات
 عندنا لا يجتمعان ثم الخدمة من السحر الي ان ينام
 الناس بعد العشاء عملاً بالعرف **فصل**
يفسخ الاجارة بعيب حدث او ظهر اخل بالنفع

كدر الدابة ومرض العبد للخدمة لان المعقود عليه
 في باب الاجارة هو المنافع وهي توجد شيئاً فنياً
 وقد من العيب يكون حادثاً قبل القبض بالنسبة الي
 المنافع الالئية فيوجب الخيار كما اذا حدث في المبيع
 قبل القبض **فلو انتفع المأجر بالعيب او ازيل العيب**
سقط خياره لانه بالانتفاع رضي بالعيب فيلزم منه
 جميع البذل كما في المبيع اما اذا لم يكن بخلافه كما لو
 سقط حايط من الدار لا يخل بالسكني لم يكن للمأجر
 الفسخ ويعبر منه ان العيب المفوت لنفس المتفعه
 تنسخ به الاجارة من باب اولى كخراب الدار وبه كان
 يفتي شمس الايمة السرخسي وشيخ الاسلام خواهر
 زاده وقال بعض الاصحاب يفسخ اجارة الدار
 بمجرد الخراب وهو قول مالك والثاني واحد
 لان المعقود عليه وهو المنافع المخصوصة فان
 قبل القبض فصارت كفوات المبيع قبل القبض وكون
 العبد المتاجر والاول اصح لان المنافع فانت على
 وجه يتصور عودها فاشبه اباة المبيع قبل القبض
 وقد روي هشام عن محمد انه لو استأجر بيتاً فانهدم
 فبناه الموجه واراد المتأجر ان يمتنع منه وهذا صحيح
 في انما لا تنسخ بمجرد الخراب واذا تهدمت الدار المتأجرة
 فانه يجوز له ان يفسخ الاجارة ويخرج منها وان كان
 الموصر غائباً فان بناها قبل الفسخ فحيا تقدم ويفسخ
 الاجارة **خيار الشرط وخيار الروية** خلافاً للثاني
 فيها **يفسخ** الاجارة **بالعذر وهو اي العذر لزوم**
ضرر لم يستحق بال عقد كسكون وجع ضرر استوجبه

اذا سكنه ونقطة المدة وليس
 له ان يمتنع من ذلك ولا ان يفسخ
 للمستأجر

شخص لقلبه ولحق دين الموهب لا يقضي ذلك الدين
 الا بمقتضى ما اجر من دار ودكان وسفر مستاجر عبد
 مستاجر للخدمة مطلقا اي غير مقيد بمكان او في المصر
 لان خدمة السفر اشق فلا يبتطلمها الخدمة المطلقة فضلا
 عن المقيد بالمصر وفي منع المستاجر من السفر ضرر لم يستحق
 بالفقء **وافلاس مستاجر دكان** يستجر فيه **وافلاس حياط**
 يشتري الثياب بخياطها وليبيعها **استاجر عبد بالبحر**
 له **فترك** فترك الخياط **عمله** لاجل افلاسه **وكذا** بالمداي
 ظهور راي **مكتري الدابة** يسافر عليها **من سفره**
 اي بدل سفره فمن يعني بدل كما في قوله تعالى ارضيت
 بالحياة الدنيا من الاخرة متعلقة ببدا وانما كان هذا
 عذرا لان المستاجر بها كان يسافر ليج فذهب وقته
 او لطلب غريمه فحضر او للتجارة فافتقر **بخلاف** **بدا المكاري**
 من سفره فانه ليس بعذر لا مكان ان يبعث الدواب
 مع اجيره **وبخلاف ترك حياط مستاجر عبد** **بخطط العمل**
 ذلك المستاجر **في الصرف** اي في صرف المنقود واللام
 الثانية متعلقة بترك وانما لم يكن هذا عذرا لامكان
 ان يخط الفلام في ناحية **وبخلاف بيع الموهب ما اجر فانه**
 ليس بعذر لا مكان استيفاء المستاجر للمنافع والعين
 على ملك المشتري كما يستوفونها والعين على ملك البائع
 في ظاهر الرواية لعدم منافاته لحقه وقبل بفسخه
 كالاجارة وانما الخيار للمشتري ان يفسخ البيع وان
 ساء خبر ابي انقضاء الاجارة ولحق المبيع وان اجاز المالك
 البيع يبطل اجارته فيما بقي من المدة لسقوط حقه
 في ضمن اجارته عقد ليس له بخلاف اجارته الاجارة

72 لان العقد وقع له لوقوعه على ملكه وانما الواجب ما اجره
 في مدة المتاجر ففسخ عقده ان سالا استحقاقه المنفعة
 دونته او اجاز واستحق الاجر لان عقده صار كعقد
 المقتوي لصيرورته اجنيا عن المنفعة في مدة
 المتاجر وقال الثاني لا يفسخ الاجارة بالعذر
 لان المنافع عنده بمنزلة الاعيان فكانت الاجارة
 كالبيع وهو يفسخ بالعيب لا بالعذر فكذا الاجارة
 وبه قال مالك واحمد وابو ثور ولنا ان العذر في الاجارة
 كالعيب في المبيع قبل القبض لان المعقود عليه وهي
 المنافع لا يصير مقبوضة الا بالاستيفاء والبيع يفسخ
 بالعيب الحاصل قبل القبض فيفسخ الاجارة بالعذر
 والجامع بينهما عجز العاقد عن المصير في موجب العقد
 لا بصير زايدهم يستحق بالعقد وفي الجامع الصغير
 وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنتقض وهذا
 يستلزم انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضي لانه بمنزلة
 العيب في المبيع قبل القبض فيفسخ العاقد بالفسخ
 وفي الزيادات ان الامر يرفع الى الحاكم ليفسخ الاجارة
 لانه فصل مجتهد فيه فيتوقف على قضاء القاضي
 كالرجوع في الهبة قال شمس الامة وهو الاصح ومنهم
 من قال اذا كان العذر ظاهرا تفسخت ولا يفسخها
 القاضي فان قاضي خان والمحجوبي وهو الاصح والعذر
 الظاهر مثل الاستيجار لقلع القصر فيمكن البيع
 او لطبخ الوليمة فيخالع المرأة **ويفسخ** **الاجارة بموت**
احد عاقدين **عقدها لنفسه** وبه قال الثوري والليث
 وقال مالك والشافعي واحمد وابو ثور واستحق لا يفسخ

ويقوم وارثه مقامه سواء مات احدهما او كلاهما لان
 المنافع عندهم كالايمان والعقد على العين لا يبطل
 بموت احد العاقدين فكذا العقد على المنافع وعندنا
 عقد الاجارة ينقذ ساعة ساعة بحسب حدوث
 المنفعة فاذا مات الموصي بطلت لان المستحق بالعقد
 المنافع التي تحدث على ملكه وقد مات ذلك بموته
 لان الدار ينتقل الي وارثه ومنفعتها تحدث على
 ملكه واذا مات المستاجر لوبقي العقد بعد موته
 ببقية على ان يخلفه الوارث فيه فيكون المنفعة
 المحررة مورثة وهي لا تورث **فان عقد احد**
العاقدين الاجارة لغيره فلا يفسخ الاجارة بموته
 بقاء المستحق عليه والمستحق متى لو مات المستحق
 له بطلت لما ذكرنا **كالوكيل بعقدها لموكله والوصي**
بعقدتها لمجورقة وتنوي الوقف بعقدها للوقف ولو
مات احد المتاجرين او الموصرين بطلت الاجارة
في نصيبه وبقيت في نصيب الاخر في ظاهر الرواية
وقال زفر وهور رواية عن ابي حنيفة تبطل في نصيب
الحيا ايضا لانها اجارة المساع ولما ان عدم الشيوع
شترط صحة العقد في الابتداء لا في الانتفاء ولو مات
المكاري في بعض الطريق فلهما اجران يركب الى المكان
الذي جعله غاية السرح حتى لو ماتت الدابة لم يضمنها
لوقوع الركوب بحكم الاجارة ولو استقبل المكاري في
الطريق لمصوم لم يمكن دفعهم وعلم انه ان لم يطرح الحمل
اخذوا الدابة والحمل فطرح الحمل وقد بدت لم يضمن لانه
لا بعد مقصرا في مثل هذا الحالة كما لا يضمن السراعي

لويج ماخاف مونه في المختار للفتوي **فلو قال المالك**
لغاصب داره فوجرها والا اي وان لم يفرغها فاجرتها
كل شهر كذا ففسكت ولم يفرغ يجب المسحي لان قوله والا
 فاجرتها كل شهر كذا ايجاب معلق على عدم التفريغ
 والاجارة يصح تغليفها بالشرط وتكون الغاصب
 مع عدم تفريقه رضا بذلك ايجاب وقبوله **لم ومح**
الاجارة وفسخها والمزارعة والمساواة والوكالة والكفالة
والمضاربة والقفنا والامارة والايصا والوصية
والطلاق والعنف والوقف مضافة الى ضمانات
مستقبل اما الاجارة فلا يملك المنافع وهي تحدث
ساعة وساعة فيكون مضافا وما ينسخها فتعتبر
بها واما المزارعة والمساقات فكل منهما اجارة واما
الوكالة والمضاربة فلا يملك من باب الاطلاق كالعقد
والوقف والطلاق واما الكفالة فلا يملك التزام المال
ابتداء فيجوز ائتمانها وتغليفها بالشرط كما لا بد
واما القفنا فلا يملك من باب الامارة وقد قال النبي صلى
الله عليه وسلم لما امر زيد بن حارثة في غزوة موته
ان قتل زيد فجعفر وان قتل جعفر فزيد بن ربيعة
واما الايصا والوصية فلا يملك ايضا توكيل بالتصرف بعد
الموت والوصية تملك بعد **لا البيع اي لا يصح امانة**
البيع الى ضمان مستقبل **اجارته عقد عقد العفوي**
وفسخه والقسمة والشركة والوصية والكاح والرجعة
والصالح على مال وبراء الدين لان هذه العشرة عليك
 للحال فلا يملك اي الاستقبال هذا ولا يضمن الاقيم
 لحفظ الخانات والسوق ما سوق منها في الصحيح لانه

يجرس الابواب اما الاموال فمحفوظة بالبيوت وهي في يد
ملاكها وهو قول الفقيه ابي جعفر وابي بكر البلخي وقال
غيرهما من المشايخ في حارس الوقف يضمن لانه بمنزلة
الاجير المترك ويضمن الخائن بقطع الخسفة مع الجلدة
نصف الدية ان مات لانه مات من سريانه جرح ما دون
فيه وهو قطع الجلدة وغير ما دون وهو الخسفة وان لم
يمتضن كل الدية لقطعه مالم يزد له وان قطع بعضها
ولم يميت فعليه حكومة عدل ولو شرط عليه وعلى المضاد
والجأ العمل بالسلم دون الثاري لا يصح الشرط ويلزم
الحال اذ حال الحمل الي البيت لانه من تمام العمل ولا يلزمه
الصعود الي السطح ونحوه الا بالشرط في العقد لكونه
امرا ايجابيا ويلزم موجر الدار فكل ما جمل تركه بالسكنى
كالعمارة واصلاح الميزاب وغلق الباب وسقفة
السطح والسلم ويلزمه اخراج ما يلى المخرج وهو موضع
قضاء الحاجة ولو كان امتلاوه من المتاجر لانه من جملة
منافع السكنى فان ابي لا يجبر علي فزاجه لان الانسان
لا يجبر علي ان يجعل ملكه فيما لا ينفع به ويجوز ان كانها
المخروج منها حينئذ لا خلا له بالانتفاع بها ولو اخرج
هو يكون متبرعا ولا يجب له من الاجران فقله بغير
اذن المالك وهذا اذا لم ير هذه العيوب وقت الاجارة
فان رآها حينئذ فلا خيار له لرضاه بالعيوب ولا يضمن
دلال رفع المتاع الي من يتبره لينظره فذهب به من
بين يديه ولم يظفر به للاذن له عادة بالدفع لمن يريد
الشري ولم يعسرني الحفظ حيث لا يلتهى عنه بغيره
وكذا لا يضمن اذا سرق ثمن المتاع منه وان عين المتاع

74 له مكان القبر ليحفر فيه فحفر في غيره لم يستحق عليه
شيئا لعدم اتيانه بما امر به وان لم يذكر مكانه ولا
وصفه انصرف اطلاقه الي مقبرة محلته والمقنات
من صفته في الصق والوسع واستحق الاجرا فافعل
كذلك لان المطلق ينصرف الي المتعارف الا اعم وادبه
اعلم **كتاب العارية هي** لغة بالتدديد ويحفظ
منسوبة الي العار لان طلبها عار وعيب عايات
اصل العار المور وشرعا **تليك نفع بالاعوض** فخرج
تليك العين كالبيع والهبة وتليك النفع بعوض
كالاجارة وقال الكرخي هي اجارة الانتفاع لتليك
المنفعة وهو قول الشافعي واحدا لان المتغير
لا يملك الاجارة من غيره ومن ملك شيئا ملك تليك
من غيره بعوض ولنا ان المتغير انما يملك الاجارة
لما فيها من الضرر بالغير لانه ملك المتغير المنافع
علي وجه يتكمن من الاسترداد مني مثا لو ملك حور
المتغير الاجارة لم يتمكن المغير من ذلك وهي شروعة
بالكتاب وهو قوله تعالى ويضمنون الماعون فانه
تعالى ذم علي منع الماعون الذي بعوضه اعارته
فيكون اعارته محمودة وبالنية وهي ما روي البخاري
عن ابن عباس قال كان فرع بالمدينة فاستعار النبي صبا
ادبه عليه وسلم فرسا من ابي طلحة يقال له المذوب
فركبه فلما رجع قال ما راينا من شيء وان وعدناه بحرا
ابي العز من سريانا كجريات البحر وبالاجماع فان الامة
اجمعت علي جوازها وانما اختلفوا في كونها مستحبة
وهو قول الاكثر واجبة وهو قول البعض **وتنصع**

باعتزتك لانه صريحها **او منحتك** ثوي هذا لان اصل
 المانع ان يعطي الرجل اخرنا قته او شاة ليسرب
 لبنها ثم يرد بها اذا فرغ فروعي منه اصل الوضع وحمل
 على العارية اذا لم يرد به الهبة **واصلحتك ارضي** لان الاطباء
 اذا اصابوا في ما لا يطعم كالارض يراون به اكل غلتها
 اطلاقا لا اسم المحل على الحال **وحملتك علي داني**
 هذه لان يقال في العرف حمل فلان فلانا على دانية
 اذا عاره اياها واذا اوهبه اياها فاذا نوي احدهما
 صحت نيته واذا لم ينو حمل على الادبي لئلا يلزم الاعلى
 بالشك **واخذ منك عيدي** لان هذا اذن في استخراجه
 وهو عارية **وداري لك سكاني** اي من جهة السكاني
 فداري مبتدأ اولك خبره وسكاني تمييز عن النسبة
 الي الخطاب لان قوله لك يحتمل ان يكون له رقبتهما
 وان يكون له منفعتها وقوله سكاني يحكم في المنفعة
 فهو معين للثاني بحكم التفسير فيكون عارية **وعري**
سكاني اي وداري لك عري سكاني فقال له امره
 الداراي قال له هي لك مدة عمرك والعري اسم
 منه فيغير معناه جعلت سكنها لك مدة عمرك
ويرجع المعبر مني ثاء سواء كانت العارية مطلقة
 او موقته لان النافع يحدث شيافيا وثبوت الملك
 بهذا حسب حدودها فالرجوع بالنسبة الي المنافع التي
 لم تحدث فيكون امتناعا عن تعليقها وله ولا به ذلك
ولا يضمن بلافقدان هلكك وبه قال مالك والثوري
 والاوزاعي وروي عن علي وابن مسعود والحسن والتميمي
 وعمر بن عبد العزيز وشريح وقال الشافعي ان هلكك

من الاستعمال المعتاد لا يضمن وان هلكك من غيره يضمن
 وهما اصل الخلاف ان العارية امانة مطلقا عندنا لا وقت
 استمالها فقط كما قاله الشافعي وهو قول ابن عباس
 وايه هزيمة وعطا واسحاق لقوله عليه السلام اذا امانة
 الى من ائتمك ولا تحن من هالك رواه الترمذي وقال
 حديث حسن غريب وقوله عليه السلام علي اليد
 ما اهدت حق نوديه رواه ابن ابي شيبة وماروي
 ابو داود والسياري عن صفوان بن امية ان النبي صلى
 الله عليه وسلم استعار منه رعا يوم حنين فقال
 اعضبا يا احمد قال بل عارية مصونة ولنا ما روى ابو
 داود والترمذي وقال حديث حسن عن ابي امامة
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لدارك
 الي ان قال العارية مؤداة والمخة مردودة وماني
 مصنف عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب قال العارية
 بمنزلة الوديعة لا ضمان فيها الا ان يتفدي وعنه
 علي بن ابي طالب صاحب العارية ضمان الحديثان اللذان
 رويهما ولا انما يقتضيان وجوب رد العين ولا كلام
 فيه وانما الكلام في وجوب ضمان الفئحة بعد هلاكها
 وما روي من حديث صفوان معارض بما روي احمد
 في مسنده والحاكم في مستدركه وسكت عليه وابن
 حبان عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم استعار من صفوان بياضية ادرعاوسلا
 في غزوة حنين فقال يا رسول الله اعارية مؤداة
 قال نعم عارية مؤداة ويجاب عنه بانه عليه السلام

اخذ دروع صفوان بغير رضاه ولذا قال ان غضبا يا محمد
 لانه صلى الله عليه وسلم كان محتاجا الى السلاح فكان
 الاخذ له حلالا ولكن بشرط الضمان كاحذ طعام الغير
 في حال الخصمة وقيل المراد ضمان الرد بدليل قوله
 عليه السلام اذا اتتكم رسالة فاعطهم ثلاثين بعيرا
 وثلاثين درعاً قال فقلت يا رسول الله اعارية
 منمونة او عارية موداة قال موداة رواه ابو داود
 والناجي وابنا حبان في صحيحه وقيل كان هذا
 منه عليه السلام اشتراطا للضمان عاي نفسه
 وعندنا المتغير لا يضمن بالشرط ولكن صفوان
 كان يومئذ حربيا ويجوز بين المسلم والحزبي من
 الشرايط ما لا يجوز بين المسلمين وقيل المتغير
 وان كان لا يضمن لكن يضمن بالشرط كالمودع عاي
 ما ذكره في المنتقى وقيل انما قال ذلك تطبيبا
 لقلب صفوان عاي ما روي انه هلك بعض تلك
 الدروع فقال صلى الله عليه وسلم ان شئت غشنا
 لك فقال لا فاني اليوم ارجع في الاسلام بما كنت
 يومئذ ولو كان الضمان واجبا لامره بالاستيفاء
 والابراء **ولا توجر** اعارية لانها غير لازمة وهي
 في الاصل والاعارة لازمة واجازها مالك وكذا
 لا تضمن العارية اتفاقا لان الرهن لازم وهي
 غير لازمة **فان اجرتها المتغير فطبت منه**
 المتغير المعير لانه منار غاصبا يتعديه **ولا يرجع**
 المتغير **عالي اهد** لانه ظهر انه اجر ملك نفسه اوضن
 المتغير **المساجر** لانه قبض ملكه بغير اذنه فكان

كالمساجر من الغاصب **ويرجع** المستاجر عليه **توجيه**
ان لم يعلم انه عارية لكن نه سفرورا من جهة توجيه
 دفعا لصدر الغرور عن نفسه واذا علم انه عارية
 فلم يرجع لان الموجه حينئذ لم يكن منه غرور وصار
 كالمساجر من الغاصب اذا كانت عالما بالنصب **وبعارة**
 من العارية **ما اختلف استعماله** باختلاف المستعمل
 كركوب الدابة وليس التوب **اولا** اي لم يختلف كالحمل
 عاي الدابة والاستخدام والسكنى **ان لم يبين المعير**
منتقيا وبه قال مالك والشافعي في وجه لان
 العارية عليك المنافع وقد صدرت مطلقا والمالك
 له ان يملك غيره والاصح في مذهب الشافعي وهو
 قول احمد انها لا تقاربنا عني ان الاعارة اباحة المنافع
 والمباح له ليس له ان يبيع لغيره **وبعارة** من العارية
ما لا يختلف استعماله **ان عين** المعير منتقيا لان
 التقييد بالمنتفع فيما لا يختلف استعماله لا يفيد
 لعدم التفاوت بخلاف ما يختلف استعماله لان
 المعير رضي بذلك المعين دون غيره **وكذا الموجه**
 يفتح الجيم اي حكمه حكم المعار ان لم يبين الموجه
 المنتفع فلا لمساجر ان يعيره سوا اختلف استعماله
 او لا وان عين لا يعير الا ما لا يختلف استعماله لان
 الاعارة عليك المنافع كالاعارة الا ان الاعارة بعوض
 والاعارة بلا عوض **من استعار دابة او مساجرها**
مطلقا اي من غير تعيين انتفاع او منتفع **بحمل** **وبعير**
 للحمل **ويركب** يفتح الباء والكاف **ويركب** يضم الباء
 وكسر الكاف عملا بالاطلاق **وليا فصل** من الحمل والركوب

او الاركاب **تقين** في الصحيح فليس له ان يفعل غيره
وضمن بغيره ان عطبت لان ما وقع او لا تقين مرادا
 بالعقد فصار كانه منصوص عليه **وان المثل المير الاستقا**
في الوقت متعلق باطلاق **وفيما تنوع** والقدر **تنوع** المستعير
تسا من انواع الانتفاع **اي وقت** شاعلا بالاطلاق
وان قيد المير الانتفاع بوقت كيوم او جمعة او مكان
 كطريق مكة او نوع منفعة او بها **ضمن** المستعير
بالخلاف الي شرط عملا بالتقييد **فقط** اي ولا يضمن
 بالخلاف الي خير ولا الي ساء لان الاذن بالشي
 اذن بما يوايه وبما هو خير منه كى استعار دابة
 ليحمل عليها قفيزا من هذه الخنطة فحملها قفيزا
 من خنطة اخرى او حمل مثل ذلك شعيرا وهذا
 استحقاق ويضمن قيا سالا انه مخالف فان عند
 اختلاف الحبس لا يعتبر المنفعة والمضرة الا ترى
 ان الوكيل بالبيع بالف درهم اذا باع بالف دينار
 لم يتفد ببعه ووجه الاستحقاق انه لا فائدة للمالك
 في تعيين الخنطة فان مقصوده رفع زيادة الضرر
 عن دابته ومثل كبل الخنطة من الشعر يكون
 اخف على الدابة **وكذا** تقييد **الاجارة** بنوع او قدر
 او وقت او مكان فان وافق المتاجر وخالف الي
 مثلا او الي خير لا يضمن وان خالف الي شريضا
 واختلفوا في ابداع المستعير فقال جماعة منهم الكرخي
 ليس له ذلك مستدلين بمقالة الجامع وهي ان
 المستعير ان بعث العارية الي صاحبها علي بذاجبي
 فهلك في يده يضمن المستعير العارية وليس ذلك

منه الا ابداعا قال البا ناني وهذا القول اصح لان
 الابداع تصرف في ملك الغير وهو العين بغير
 اذنه فصد اخلاف الاعارة فانما تصرف في المنفعة
 فصد او تسليم العين من ضروراته فان ترقاوا كرم
 عالي انه له ذلك منهم مباح العراق وابو الليث
 وابو بكر محمد بن الفضل وبرهان الائمة لان ابداع
 دون الاعارة لان العين ودبعة عند المستعير
 في العارية فاذا ملك الاعلي فاولي ان يملك الادني
 قال طهير الدين المرعيتان وعليه الفتوي وسنا
 الجامع بحالة علي ما اذا كانت العارية موقوفة
 فمضت مدتها ثم يترتها مع الاجنبي لانه باسائها
 بعد نفي العدة يصير متعديا حتي اذ هلك
 في يده فكذا اذ تركها في يد اجنبي **ورد** ما مبدا
 اي رد المستعير الدابة **الي صطبل مالكها**
 اي مربوط دابته **او مع عبده** اي عبد المستعير
او اجيره مسانفة **او مسانفة** او مع اجير ربها
 اي رب الدابة **او مع عبده** سواء كان يقوم على دابته
او لا يقوم عيني **تسليم** خبر المتد او القياس ان
 يضمن المستعير اذ ارد الدابة الي اصطبل مالكها
 فهلك او رد العبد المستعار الي دار ماله
 فهلك وصوف قول السانعي واحد لان الواجب
 عليه الرد الي المالك او نائبه ولم يوجد فيضمن
 كما في الوردية والمقصوب والمريضون فانه
 لا يبرأ فيها الا بالتسليم الي المالك دون الرد

إلى داره اتفاقا ووجه الاستحسان أنه أتى بالتسليم
 المتعارف لأن رد العواري إلى دور مالكيها متعارف
 كالة البيت والناس يحفظون ذوابهم في مراتبها
 وهو لو سلمها إلى مالكيها لردوها إلى أصحابها
 وقيل هذا في زمانهم وأما في زماننا فلا يبرأ إلا بالتسليم
 إلى يد صاحبها وأما عبد المستعير وأجير مائة
 أو مائة وثلاثة من عيال المستعير وله ردها بيد
 صاحب عياله كما للمودع لأن حفظ الودعة ٢٧ وأما
 الأجير بالمياومة فلا يعد من العيال وأما أجير
 لرب الدابة أو عبده فقياس قول السافعي أنه
 يضمن كما في الودعة ووجه مذهبنا وهو قول
 أحد أن مالك الدابة راض به عادة والأصل أن
 مونة الرد علي من وقع القبض له لأن الخواص بالرضا
 والرد واجب وقوله عليه السلام علي اليد ما أخذت
 حتى تؤديه فإذا ثبت هذا فصح هذه المسائل
كرد مستعار غير نفيس كفايس وغرباك وخوبها
إلى دار مالك فإنه يكون تسليمًا للمالك اتفاقا لأن
 الدار في يد مالكيها فكان الرد إليها رداً إلى المالك
 النفيس كالمصحف والجوهر فلا يسلم في العادة إلا إلى
 يد مالكه **وعارية التقدين والمكيل والموزون** والمعدود
 المتقارب إذا اطلقت الأمانة **فرض** ونسبها عارية
 مجاز لأن الأمانة تمليك المنافع ولا يمكن الانتفاع بهذه
 الأشياء إلا باستهلاك عيبتها فافتتحي أمارتها
 تخليتها وذلك بالهبة أو العرض والفرق أدناها
 فثبت وأما لو استعار دوابهم ليعاير بها ميزاناً أو

ليزني برهاده كاتافان ذلك إعاره لا قرض ويكون المنفعة
 المسماة **وصح إعاره الأرض للبناء والغرس** لأن كلامها
 منفعة معلومة عليك بالإجارة قبيلك بالإجارة بل أولى
 لأنها تبرع **ولي** للمعير **أن يرجع** بعد أن يفي المستعير
 أو غرس لأن عقد الإجارة غير لازم **ويكلف المعير**
المستعير قلعهما أي البناء والغرس لأنه ينتقل لرض
 بهما **رض** المعير للمستعير **ما نقص** لبناء والغرس
بالقلع بأن يقوم قايماً غير مقلوع لأن القلع غير
 مستحق قبل الوقت ذكره في شرح الكثر والمعني
 بكم تشتريان شرط قيامها إلى المدة المضروبة
 وفي العقد وري إذا كانت قيمتها وقت مضي المدة
 المضروبة عشرة دنانير مثلاً وحين قلعها ثمانية
 يرجع بدنانيرين وهي المبسوط بتملكهما إلا أن
 يرقهما المستعير ولا يضمنه قيمتهما قبله ذلك لأنه
 ملكه **أن وقتها** المعير الإجارة وقال زفر لا يضمن لأن
 التوقيت والاطلاق فيها سواء البطلان التاجيل
 في العواري ولنا أن المعير بالتوقيت غار للمستعير
 لأنه نقض على ترك الأرض في يده وقرار بنا حقه
 وغرسه فيها المدة التي سماها والمفروان يدفع
 الضرر عن نفسه بالرجوع على الغار **وكرة** للمعير
 أن كان **وقت الرجوع** عن الإجارة **قبله** أي قبل الوقت
 الذي وقتها به لأن فيه خلف الوعد فيد الضمان
 بالموقفة لأن المعير لا يضمن المستعير ثبات البناء
 أو الغرس إن لم يوقت لأن المستعير حينئذ مفتر
 لا مفروراً لأنه اعتمد الاطلاق في العقد وقال

مالك ليس له الرجوع متى شأله غير متعدي فيه
 فلا يكون لصاحب الأرض أن يأخذها ما لم يفرغها
 المستعير قلنا الأرض على ملك صاحبها والعارية
 لا تتعلق بها لزوم وقال ابن أبي ليلى البنا للمعير
 ويضمن قيمته مبنيا لصاحبه لأن دفع الضرر من
 الحائنين واجب وانما يتدفع بهدا قلنا صاحب
 الأرض لم يعرض بالتزام قيمة البناء ففي التزامه به
 ضرر عليه فلا يصار اليه بدون تحقق الضرورة
 ولا ضرورة بقنا لأن رفع البناء ومخير ملكها
 من الآخر ممكن **ولواعار أرضنا للزرع** لا يأخذ المعير
 الأرض **حق يحصل** للزرع وقت أوله لأن للزرع نهاية
 معلومة فيترك إليها باجر المثل مراعاة للحق
 فكان أولى من انتلج **واجر رد المستعار والمشتجر**
والمنصوب على المستعير والموجر والغاصب
 فما تقدم واحد سجام علم **كتاب الوديعه** هي
 لغة فصيحة بمعنى المفعولة مشتقة من الودع
 وهو التزك وقد جاء في الحديث لينتهين قوم
 عن ودعهم الجماعات أي عن تركها وقري قوله
 تعالى ما ودعك ربك وما قلى بتحقيق الدال
 ما تركك وما انفصلك وشرعا **أمانة تركت للحفظ**
 ما لا كان أو غيره بشرط أن يكون قابلا لاثبات
 اليد لتكن حفظه حتى لو اودع الابق المال الساقط
 في البحر لم يجمع وكون المودع مكلفا لوجوب الحفظ
 عليه وشرعية الإيداع بقوله تعالى إن الله يأمركم
 أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وأداء الأمانة لا يكون

الأبعدها لأن قبول الوديعه من باب الإعانة وهي
 مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
 وقوله عليه السلام الله في عون العبد ما دام في
 العبد في عون أهله **ومما هناك عارية** فلا يضمن
 أن هلك من غير فقد لما روي ابن ماجه في سننه
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ما اودع وديعه فلا ضمان عليه
 وقال مالك إذا سرق الوديعه من عند المودع ولم
 يبرق معها مال يضمن للمنهية قلنا هو متبرع
 في حفظها لصاحبها والتبرع لا يوجب ضمان على
 المتبرع لقوله عليه السلام ليس على المستودع غير
 المعنى الحائين والأغلال الحيانة **وله** أي للمودع **حفظها**
 أي الوديعه **بنفسه** وبما في عياله من زوجته وولده
 والدية وأجره الخاص الذي استأجره سلمه أو ثا
 والعبرة في هذا الباب للمساكنة لا بالمنفعة **وإن**
تعي عما حفظها بهم وقال الشافعي ليس للمودع
 أن يدفعها إلى من في عياله لأن مالكم أرضي بحفظه
 لا يحفظ غيره ولنا أن الواجب عليه أن يحفظها حفظ
 مال نفسه وهو يحفظه بعياله ولأن المودع لا يمكنه
 ملازمة بيته لحفظ الوديعه ولا استصحابها معه
 بما هو وجه فلم يكن له بد من حفظها بمن في عياله وفي
 الدخيرة الدفع إلى من في العيال انما يجوز إذا كان أمينا
 ولو دفعها المودع إلى أمين من أمانيه ليس في عياله
 يجوز وعليه الفتوى **والمودع السفر بها** أي بالوديعه
 وإن كان لها عمل لو مؤنه **عند عدم الهبة** من صاحب

الوديعه **وعدم الخوف** بان كان الطريق امنا لا يقصد فيه
اهد بسوء غالباً ولو فقدته يمكنه دفعه بنفسه او
يرفقته وقال ابو يوسف له السفر بها فيماله حمل
ان كانت المسافة قصيرة وان كانت طويلة فليس
له ذلك فيماله حمل ومونة وقال محمد ليس له السفر
بها فيماله حمل ومونة اذا الظاهر من حال صاحبها
لانه لا يرضى بها وضار كالوكيل بالبيع ليس له السفر
بالبيع وان سافر به فحق وقال الشافعي ليس
له ذلك مطلقاً لان المتعارف هو الحفظ في الامصار
دون المعارات والاسفار وقال مالك ليس له ذلك
اذا فئران يوردها علي صاحبها او وكيله او الحاكم
او امينه ولا يبي حنيقة انه امره بالحفظ من غير
تقييد فلا يتقيد بمكان دون مكان كما لا يتقيد
بزمان دون زمان فبعدم النهي وعدم الخوف
لان المودع ليس له السفر بالوديعه اذا امره ربه
عنه فلا خلاف بين العلماء **ولو حفظ المودع بغيرهم**
اي بغير نفسه وعياله **من** لانا المالك ربه بيده
لا يبد غيره والا يدي يختلف بالامانة **الا اذا خاف**
المودع علي الوديعه **الخوف** بان وقع حريق في داره
او خاف عليها الفرق بان كان في السفينة وصاحب
الزبح **موضعاً عند حارة** في خوف الفرق **او في**
نلك اخر في خوف الفرق نانه لا يضمن لان فعله هذا
يعين للحفظ وضار ما ذوناله دالة وفي النهاية
عن محمد ان المودع اذا دفع الوديعه الي وكيله وليس
بي عياله ودفع الي امين من امانيه من يتق بماله

ولي لا يضمن لانه حفظها مثل ما يحفظ ماله ولا يبي
عليه الاثر من ذلك ثم قال وعليه الفتوي وعزاه الي
الترمذي وهو الي الحلواني ثم قال وعن هذا لا يشرط
في التهمة الحفظ بالعيال بل قال ويلزم المودع اذا
قيل الوديعه حفظها علي وجه الذي يحفظ ماله
فان جسمها اي المودع الوديعه **بعد طلب ربه** حال كون
المودع **قادر على التمسك** او جدها ربه سواء اقرها
بعد الجود او لا فيدنا الجود بكونه مع رب الوديعه
لانه لو كان مع غيره بان قال له اجني اعمدك وديعه
لفلان فقال ليس لفلان عمدي وديعه لا يضمن
خلاف الرفر هو يقول الجود بسبب الضمان سواء
كان عند المالك او غيره كالاتلاف حقيقة وبنائه
ان الجود عند غير المالك من باب الحفظ لانه يقطع
طمع الظالمين عنها وبه قال مالك والشافعي
واحمد **او خلط** المودع الوديعه بماله **في** **غيره** كالخطة
بالخطة او يغير غير كالخطة بالسعير واخلط
المابع بغير جنه مع خلط الزيت بالسبج واسد
الخلط الي المودع لانها لو اختلفت بماله بغير
فعله كان شركاً لصاحبها باتفاق وسيذكر
المصنف هذا وقيد الخلط بعدم التميز لانه لو
خلطها وكان يميزها لخلطها بالوديعه الدرهم
البيض بالسود والدرهم بالدينار والجوز باللوز
لم يقطع حق المالك بالاتفاق لتمكنه من الوصول
الي عين ملكه بالاهواج **او نفدي** بليس النوب
والمودع **وركب** الدابة الموديعه **او حفظ** الوديعه

في دار ابراهيم ايج بالحفظ في غيرهما **وجعلها** بتثديد
 الهاء الاولى ايج لم يبين انها ودبغة **عند الموت** ضمن
 مثلها لوقيت ووقيتها لوقيت جواب الشرط
 الذي هو فان حبسها وما عطف عليه وحسبها
 بين المشاركة والتقيين **وانزال** المودع **التعدي**
 بان ترك ليس ثوب الودبغة او ركوب دابستها
قال صانه وقال الشافعي لا يزول وبه قال مالك
 في رواية واحد **فان اختلطت** الودبغة بمال المودع
بلا مثل كما لو انشق الكيس في صندوقه فاختلطت
 بدراهم **اشتركا** بقدر ملكيهما ولا يضمن المودع لعدم
 الصنع منه وهذه شركة املاك حتى لو هلك بعضها
 هلك من مالها ويقسم الباقي بينهما علي قدر ما كان
 لكل منهما **ولا يدع** المودع **الي احد المودعين** **نفسه**
 من الودبغة **بغيبته** **الاخر** ولو دفعه بغيبته يضمن
 وهذا عند ابي حنيفة وهو مروى عن علي كثر
 انه وجهه وفيه حكاية وهي ان رجلا دخلها ما
 واودعا عند الحامي الفا فخرج احدهما وطلبها منه
 واعطاه اباها وذهب ثم خرج الاخر فطالبه بها
 فبئس الحامي فذهب الي ابي حنيفة فقال له
 ابو حنيفة قل له كلاهما اودعنا في ولا اعطيك هي
 بحضر صاحبك فانقطع الرجل وترك الحامي وقال
 ابو يوسف وعبد ومالك والشافعي يدفع اليه فسطه
 ولا يضمن سوا ذلك من اذوات الامثال او سادات
 القيم عند بعض المشايخ والصحيح ان الاختلاط فيما
 هو من اذوات الامثال وفيما عداه كالسباب والدواب

والعبد ليس للمحاصر ان ياخذ نصيبه بانفاق **واحد**
المودعين **دفعها الي الاخر فيما لا يقسم** كالعبد والثوب
 والمجوان لان المالك رضي بيد كل منهما علي كلهما
 لانه اودعها مع علمه بانها لا يجتمعان الليل والنهار
 علي حفظها **ودفع** **فصلها فيما يقسم** لان المالك
 لما اودعها مع علمه انهما لا يقدران علي ترك اشتقا
 ويجتمعان في مكان واحد للحفظ كانا مينا بقسمتها
 وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والثابت
 بالدلالة كالثابت بالنقص **ومن دافع الكل الي الاخر**
 عند ابي حنيفة وقال لا يضمن دافع الكل الي الاخر
 فيما يحتل القسمة كما لا يضمن فيما لا يحتلها لان
 المالك رضي بما انتقمه **لا قابضة** اي لا يضمن عند ابي
 حنيفة قابض الكل لتفديده بالتقضي لانه مودع
 المودع ومودع قد ياتى الامكان الرجل علي ماله
 ولا ياتى عليه عياله المودع لا يضمن عنده **ولا اعتبار**
للنهي اي لنهي رب الودبغة المودع **عن الدفع الي من**
لا بد للمودع **من حفظه** كان قال لا تدفعها الي امرئ
 او احد ما عبالك فان هذا الشرط مفيد اذا ياتى
 الانسان الرجل علي ماله ولا ياتى عليه عياله الا انه
 انما يلزم مراعاته بحسب الامكان فاذا لم يكن الحفظ
 بدونه صار النهي عن الدفع اليه كالنهي عن الحفظ
 فكان منافضا لاصله فيبطل فلا يضمن اذا هلك
 اسحانا ويضمن في القياس لانه استحوذ من
 استحوذ منه ويؤيد وجه القياس قوله تعالى ولا
 تؤثروا السفهاء اموالكم والمراد النساء فاذا كان

لها

هو منهيها عن دفع مال نفسه الى امرائه فما ظنك في مال
غيره ووجه الاستحسان ما تقدم وانه اعلم **ولا** لنهي
عن الحفظ في بيت من تار لان البيتين في دار واحدة
ولا يختلفان في الحرز فصار الشرط غير مفيد فلا يعتبر
كما لو قال احفظها بيمينك دون يارك اوتي هذا
الصندوق في هذا البيت فحفظها في صندوق اخر
الا ان يكون به اي بذلك البيت الذي تاتي عنه **خلل ظالم**
فان النهي مغنر حينئذ وكذا انه انتهى عن الحفظ في
دار اخرى اعتبر التام في لو خالف ضمن **ولما ودع البو**
الوديعة عند من ليس في عياله **فهلك من ضا** المالك
الاول عند اي صيغة وعند صاحب ايتها بشاء
كما قال مالك والثاني **ولما ودع الغاصب** المعضوب
مهلك من المال **ابا** باقتافهم ثم مودع الغاصب
ان لم يعلم انه غاصب يرجع على الغاصب قولا واحدا وان
علم فكذا في الظاهر وحكي ابو السير انه لا يرجع اليه
اسا رخصت الامة ثم اعلم ان الابداع يكون بالاجاب
والقبول تارة كما ودعك هذا المال وقول الآخر
قبلت وبالدلالة اخرى كوضع المتاع عند الغير وهو
ساكت لانه بعد قبوله عرفا ولو وصفه عند جماعة
يدين له حاقظا اخرهم قبا ما وانصرفا ولا ضمان علي
من دفع ما عنده من الامانة الى سلطان جابر هده
على دفعه اليه يقطع يده او ضرب به خمسين سوطا لعدم
قدرته على دفعه فلم يكن مقصرا في حفظه والله
سبحانه اعلم **كتاب الغصب** هو لغة
اخذ الشيء ظلما وقهرا ما لا كان او غيره وتُدعى المعضوب

غصبا تشجبة للمفعول بالمصدّر ومشرعا **اخفصا**
متقوم محترم عليا بلا اذن مالك **يزيل يده** اي على
وجه يزيل ذلك الاخذ بد مالك المال عن المال
حتى كان استخدام العبد بغير اذن مالك وليس
الثوب والحمل على الدابة غصبا بالاتفاق لقصر يد
المالك عنها واثبات يده عليها دون الجلوس على
بساط غيره وفراشه بلا نقل عما حله فخرج بالاحذ
ما صار مع المعضوب بغير صنع الغاصب كما لو غصب
دابة فتبعها اصري فانه لا يصنعها وبالمال نحو
المبتدة والحروب بالتقوم الحروب بالاحترام حال الحربي
وبالعلن السرقة وبعد اذن المالك الدويقة
والعارية والمتاجر والموهوب وكونها وقوله
يزيل يده لما تقدم للاحتراز عن اخذ الفقار لعدم
تحقق ازالة اليد فيه لانها انما يكون بالنقل
والتحويل ولان الغصب عندنا ازالة اليد المحقة
عن العين باثبات اليد المبطللة او قصرها ومنعها
عنه وعند مالك والثاني اثبات اليد المبطللة
من غير شرط ازالة المحقة وقاعدة الخلاف في
زوايد المعضوب كالولد وعقرة النكاح والحق
والجمال فانها غير مقصوبة عندنا فلا يكون معصوبة
سواء كانت متصلة او منفصلة الا بالنقدية
عليها بالانقلاب او المنع بعد جلب المالك واما بدونها
فلا يكون معصوبة سواء كانت متصلة لعدم ازالتهما
وقصر يده عنها لا بتمام ثبوتها عليهما ومقصوبة
عنده فيكون معصوبة لا ثبات اليد المبطللة

وَلَا عَصَبٌ فِي الْعَقَارِ مَا تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّ الْعَصَبَ يَجَاءُ بِثَقُلِ
حَتَّى لَوْ تَقَلَّتْكَ الْعَقَارُ بِأَفْئَةٍ سَحَابِيَّةٍ أَوْ أَمْتَدَمَ بِنَادٍ
 الدَّارَ بِيَلٍ **فِي يَدِهِ** أَيُّ يَدَا خِذِهِ فَهَذَا مِنْ مَا لَكَ
لَا يَضُنُّ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِيَّيُوسُفَ وَقَالَ
 مُحَمَّدٌ فِي الْعَقَارِ الْغَضَبُ وَيَضُنُّ بِالْفَلَاكِ فِي يَدِهِ
 اخْذَهُ فَهَذَا عِنْدَ مَا لَكَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوْ لَا
 وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ لِأَنَّهُ اثْبَتَ يَدَهُ
 عَلَيْهِ وَجْهَ يَضُنُّ تَقْوِيَتِ يَدِ الْمَالِكِ عَنْهُ فَانْقَدَ
 ذَلِكَ سَبَبًا لِلضَّمَانِ كَمَا فِي الْمَقْذُوفِ وَلَا يَحْتَنِفُ
 أَنَّ الْغَضَبَ أَرْزَالَةُ الْيَدِ الْحَقَّةُ بِأَثْبَاتِ الْيَدِ الْمُبْطَلَةِ
 لِأَنَّ الْوَاحِدَ ضَمَانٌ جَبْرٌ يَتَعَدَّى التَّقْوِيَتِ وَأَرْزَالَةُ
 يَدِ الْمَالِكِ أَمَّا يَكُونُ بِالْثَقُلِ وَالْخَوِيلِ وَذَلِكَ لَا يَتَصَوَّرُ
 فِي الْعَقَارِ وَأَمَّا يَتَصَوَّرُ فِيهِ مَنَعَ الْمَالِكِ عَنْهُ وَمَنَعَ
 الْمَالِكُ يَصْرَفُ فِيهِ لَا فِي الْمَحَلِّ وَصَارَ كَمَا لَوْ بَعْدَ الْكُلِّ
 عَنْ مَوَاسِيهِ حَتَّى تَلْقَى لَدُنْكَ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مَنْ عَصَبَ سَبْرًا مِنْ أَرْضٍ طَوْفَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْغَضَبُ
 الْمَوْجِبُ لِلضَّمَانِ كَمَا طَلَّقَ لِقَطْعِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ الْحَرْفِيِّ
 حَدِيثُ مَرْبَاعٍ حَرَّ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ طَوْفَهُ مِنْ سَبْعِ
 أَرْضِينَ أَيُّ يَحْصِفُ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ فَيَصِيرُ التَّفَقُّةُ
 الْمُضْمُونَةُ مَوْجَعًا فِي عُنُقِهِ كَالطَّوْقِ وَيُؤَيِّدُ أَنَّهُ فِي رَوَايَةٍ
 لِلْبُخَارِيِّ حَصَفَ بِهِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ وَفِي مُسْتَدْرَأِ
 أَبِي شَيْبَةَ مَنْ عَصَبَ سَبْرًا مِنْ أَرْضٍ هَاءُ تَهْ اسْطَامَا
 فِي عُنُقِهِ وَالْاسْطَامُ كَالْحَلْقِ مِنَ الْحَدِيدِ وَقَبْلُ هُوَ أَنْ
 يَطْوِقَ حَلْقَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَيُّ يَكْلِفُهُ فَيَكُونُ مِنْ

طَوَّقَ التَّقْلِيدَ فَقَدْ أَوَّاحَدِيْتُ الْمَلِكُ كَوْرٌ هُوَ حَتَّى نَزَلَ ذَلِكَ
 فَأَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ يَبْنِي جُزْأً عَصَبَ الْعَقَارِ الْوَعِيدِ
 فِي الْعَقَبِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ الْقَضَانَ فِي الدُّنْيَا فَذَلِكَ وَ لَيْلِ
 عَلِيٍّ أَنَّ الْمَذْكُورَ جَمِيعَ جُزْأِيهِ وَلَوْ كَانَ الْقَضَانُ وَاجِبًا
 لَنُكَانَ الْأَوَّلِيُّ أَنْ يَبِينَهُ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ **أَمَّا مَا**
نَقَصَ الْعَقَارَ **بِفَعْلِهِ** أَوْ كُنَاهُ فِي الدَّارِ وَرَزَعِهِ
 فِي الْأَرْضِ **يَضُنُّ** عَنْهُمْ جَمِيعًا لِأَنَّهُ هَذَا اتِّلَافٌ
 وَالْعَقَارُ يَضُنُّ بِالْإِتْلَافِ اتِّفَاقًا كَمَا إِذَا تَقَلَّتْ تَرَابَهُ
 لِأَنَّهُ مَقْلٌ فِي الْعَيْنِ وَجَارٌ أَنْ لَا يَضُنُّ بِالْغَضَبِ
 وَيَضُنُّ بِالْإِتْلَافِ كَالْحَرْفِ **وَأَسْتَقْدَامُ السِّدِّ** وَالْحَمْلُ عَلَى
 الدَّابَّةِ **عَصَبَ لَا جُلُوسَهُ** أَيُّ لَيْسَ جُلُوسُ الْحَاجِلِ
 عَلَى السَّاطِ الَّذِي لِفَيْرِهِ عَصْبَالُهُ لِأَنَّهُ يَجْلُوسُهُ
 عَلَيْهِ لَمْ يَفْعَلْ فِيهِ شَيْءًا يَكُونُ بِهِ مَزِيلًا لَيْدِ حَالِهِ
 وَسَطِ السَّاطِ فَعَلَّ مَا لَكَ فَنَبَقِيَ يَدُهُ فِيهِ مَا بَقِيَ
 أَثَرُ فَعْلِهِ بِجَلَاوٍ اسْتِخْدَامُ الْعَبْدِ وَالْحَمْلُ عَلَى الدَّابَّةِ
 فَأَنَّه بِالْتَصْرِفِ فِيهِمَا اثْبَتَ يَدُهُ عَلَيْهِمَا وَذَلِكَ
 مُوجِبٌ لِقَضَرِ يَدِ مَا لَكَهَا عَنْهَا **وَحِكْمَةُ** الْغَضَبِ
الْأَثَمُ مَنْ عِلْمُ أَيُّ ذَلِكَ الْعَفْلُ عَصَبٌ وَأَقْدَمَ عَلَيْهِ
 بِإِهْمَاجِ الْأَمَةِ **وَرَدُ الْعَيْنِ** بِمَكَانِ غَضَبِهِ هَا لَوْ كَوْنُهَا
قَائِمَةً وَالْفَرْمُ هَا لَوْ كَوْنُهَا **هَالِكَةً** مَنْ عِلْمٌ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُ
 بِأَنَّ ظَنَّ أَنَّ الْمَاهُؤْذِمَ لَهُ أَوْ اسْتِزْيَ عَيْنًا فَاسْتَقْتِ
 لِأَنَّ هَذَا هَقُّ الْعَبْدِ وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ وَالْعَقْدِ
 بِالْإِهْمَاجِ أَمَّا رَدُّ الْعَيْنِ فَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَحِلُّ
 لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مَتَاعَ أَخِيهِ لَا عِبَا أَوْ جَارًا فَإِنْ أَخَذَهُ
 فَلْيَرْدِهِ إِلَيْهِ وَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْيَدِ مَا أَهَدَ

حتى تؤديه واما غريمه فلانه يقوم مقام عينه
عند العجز عنها فان تقضى من تقضه اعتبارا بالخروج
بالكل **ويجب** على الغاصب اذا عجز عن رد العين المقصوبة
بملاكها في يده بفعله او بفعل غيره **المثالي في المثالي**
كالكيل والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى
فمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتداه
عليكم وقال زفر وما لك عليه ضامن فبمقتضى **انقطع**
المثالي عند ابداء الناس بانتهاهما كالرطب ونحوه
فبمقتضى **يجب يوم يحنثون** عند اي حنيئة ومالك
وبعض اصحاب الشافعي وقال ابو يوسف يوم الغصب
وقال محمد يوم الانقطاع وفيه قال محمد وبعض اصحاب
الشافعي **وفي غير المثالي** **يجب قيمته يوم غصب** كالعددي
المتفاوت والنياب والدواب **قالت ادعي** الغاصب
المهلك **حي** لان المهلك يعارض والاقتل عدمه **حي**
يعلم انه اي المقصوب **لربيعي** **لظهر** **ثم نقض عليه بالبدل**
لان الحق متعلق بالعين وللناس اعراض في الاعيان
فلا يقبل فرق الغاصب في هلاكها حتى يحصل به
عليه ظن اما باقامة بيينة واما مضي مدة ومردت
ذلك موكولة الي ابي القاسم فاذا علم المهلك سقط
رد عينه ويلزم رد بدله وهذه المسألة تدل على ان الموجب
الاصلي رد العين **والقول فيه** اي في البدل **للغاصب**
مع عينه **انما يقم** المالك **محمدة على الزيادة** لان المالك
يدعي الزيادة في القيمة على الغاصب بلا حجة وهو
ينكرها والقول قول المتكسر مع بيينة ولو اقام القا
البيينة لا يقبل لانها تبقى الزيادة والبيينة على النفي

لا تقتل **فان ظهر المقصوب** **وقيته اكثر مما مضى الغاصب**
وقد ضمن الغاصب **بقوله** اي يقول نفسه مع بيينة
لحذه المالك ورد بدله بهذا التقدر لم يتم لانه كان ادعي
الزيادة وانما اخذ منها المقصوب وبقية مثل ما ضمنه
الضامن وكذا لو ظهر المقصوب وبقية مثل ما ضمنه
الغاصب او دونه على الاصح وقال الكرجي اخيار للمالك
في المثل والدون لانه توفر عليه بدل ملكه **مكالم وان**
ظهر المقصوب وبقية اكثر مما ضمن الغاصب **وقد ضمن**
الغاصب **لا بقوله** بل يقول المالك او بيينة اقامتها او ينكر
الغاصب عن العين **فهو للغاصب** ولا خيار للمالك لانه
رضي بالمبادلة فيه بهذا التقدر حيث ادعاه ولم يدع زيادة
عليه وبه قال مالك وقال الشافعي واحمله الخيار لعدم
رواى ملكه عندهما عنه ولقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن
تراض منكم فانه تعالى جعل كل مال الغير فسمي فسم
بالباطل وقسم بالتجارة الا ان تكون تجارة عن تراض
وهذا ليس بتجارة عن تراض فيكون الا بالباطل والمقضي
فيه ان الغصب عدوان محض لانه ليس فيه شبهة الاباحة
بوجه ما فلا يكون موجبا للملك ولنا ان المالك ملك بدل
المقصوب بحاله رقبته ويدافو جب ان يزول ملكه عن
المبدل الي ملك من وجب عليه البدل اذا كان المبدل محلا
للتقيد بين ملك الي ملك دفعا للضرر عنه وتحققا للبدل
كما في سائر المبادلات وانما لاية فيها بيان ان الاكل بالتجارة
عن تراض ما يزول ان يكون الجواز مقصور عليه فسم
معني التجارة مندرج معنا من وجه فان المالك معنا

يتمكن من ان يصبر حتى تظهر المبي فباخذها حين طاله
 بالقيمة مع علم ان من شرط انعدام ملكه في العين فقد صار
 راضيا بذلك لان من طلب شيئا لا يتوصل اليه الا بشرط
 كان راضيا بالشرط كما يكون راضيا بطلوبه **واذا امر الفاسب**
العبد المفضوب او امر الامين العبد **الامانة او ربح** الفاسب
 او الامين **بالنصرف فيهما** اي في المفضوب والامانة بان
 اشترى الفاسب او المودع بالثمن الفاسب او الوديعه امة
 فباعها بالعين **تصدق** المودع بالاجرة والدراج بالرجح عند
 ايه حذيفة ومحمد خلافا لابي يوسف **الا ان يكونا** اي
 المفضوب وامانة الدين ربح الفاسب والامين بالنصف
 فيهما **راهم او دنايهم** لم يشتر المفضل **اليهما** عند
 النصرف فيهما سواء اشار الى غيرها او لم يشتر اي شي
او اشار اليهما **ونقد غيرها** فانه يطيب له الرجح لان
 الدراهم والدنانير لا تتغيران بالامارة والامارة اذا
 كانت لا ينفيد التغير يتوي وجودها وعدمها بخلاف مالو
 اشار اليهما ونقد منهما لان الامارة تشارك بالتقدم من المار
 فيتحقق الخبز بخلاف ما لو كان عرضا وكوه لان العقد
 يتعلق بعينه حتى لو هلك قبل القبض يبطل البيع فيحقق
 الخبز وقال فخر الاسلام قال ما يجنا لا يطيب بكل حال
 وهو المختار ان يتناول مع المشتري قبل ان يضمن وبعد
 الضمان لا يطيب الرجح بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواب
 في الجامعين ومضاربة المبوط بقوله بتصدق بجميع الرجح
 وحاصله انه متى استفاد بالحرام ملكا من طريق الحقيقة
 وهي فيما يتعين او الشبهة وهي فيما لا يتعين يثبت الخبز
 ولا يثبت في الدراهم اذا استفاد بها الرجح الا الشبهة لانه

اذا اشار اليها لم يتعين الا في حكم جواز العقد لمعرفة القدر
 والمقد واذا انقد منها استفاد به سلامة المشتري واذا
 اشار فيها لا يتبين ولم يتقد المشتري فلما ان يصير
 عينها استفاد بالامارة جواز العقد لمعرفة القدر
 والمقد واذا انقد ولم يشتر استفاد سلامة المشتري
 فاما ان يصير عينها عوضا فلا يثبت انه لا يثبت الا
 الشبهة وقد استوت الوجوه في الشبهة فاستوت في
 الخبز **وان عصب وغير المفضوب** **فزال اسمه** اي اسم
 المفضوب **واعظم منافعه ضمنه** الفاسب **بلا وملكه**
بلا حل للامتناع به **فيل** **وايدله كدح شاة وطبخها**
 اي كمن عصب شاة فدجها وطبخها او حنطة فطبخها
 او رزعا **وجعل ضرر** اي وجعل غاسي **انا** **وحد يد**
 سيفا وقال مالك والشافعي لا يقطع حق المالك وبه
 قال احمد واويوسف في رد اية احوال عاية البيان
 استقبح ان يجي رجل مقدم الى كرحنطة لانسان
 فيطحنه ثم يحميه لابن له صغير ولا يكون لرب
 الطعام علي الدقيق سبيل قال واخالف ابي حنيفة
 في هذا واجعله بالخيار ان شاء ضمنه مثل حنطة
 ودفع اليه الدقيق وان شاء اخذ ذلك الدقيق ولم يضمنه
 شيئا وكذلك ان وهبه الفاسب او باعه او تصدق
 به فان ذلك باطل ولرب الطعام ان ياخذ به يضمنه
 وكذلك لو عصب لهما فساوه او طبخه فيد بتغير
 الفاسب للمفضوب لانه لو تغير بنفسه كان صار
 العبد ربيبا فان المالك بالخيار ان شاء اخذه وان شا
 ضمن الفاسب وفيه بزيوال الاسم لان من عصب

شاة ونجها لم يزل اسم الشاة عنها اذ يقال شاة مذبوضة
فالكها بالخيار وان شاة الفاصب قيمتها وتسلمها له
وان شاة ضمنه نقصانها لان قيمتها استهلاك من وجه
ذون وجه فيتحير للمالك وقيد باعظم المنافع لانه لو لم
يكن الزايد اعظمها كحرق الثوب فاحشا او بغيرا فان
ضمان المعصوب لا يتبين كما سيذكر المصم ثم القياس
وهو قول زفر ورواية الى الميث عن ابي حنيفة ان
للفاصب الانتفاع بهذا المعصوب قبل ابداء بدله لان
ملكه حدث بكسبه والمالك مبيع للتصرف ولهداكو
وهبه او باعه صح ووجه الاستحسان ما روي ابو داود في
سننه في اول البيوع عن عاصم بن كليب عن ابيه عن
رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم في جنازة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصي
الحافر اوسع من قبل رجليه اوسع من قبل راسه فلما رجع
استقبله داعي امرأة فجادعني بالطعام فوضع يده ووضع القوم
ايديهم فاكلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يبلوك لفترة
في قيمه قال في احد شاة اخذت بغير اذن اهلها فقالت المرأة
بارسول الله ابي ارسلت الي البقيع اشترى شاة فلم اجد
فارسلت الي جارتي قد اشترى شاة ان ارسلها اليي بقمها
فلم يوجد فارسلت الي امراته فارسلت بها الي فقال عليه
السلام اطعميه الاساري فافاد هذا الامر بالتصدق
زواج ملك المالك وحرمة الانتفاع للفاصب قبل
الارضاع ولان في اباحة الانتفاع قبل ارضاء المالك نقا
لباب الفاصب فيحرم جسم المادة العناد والله روف
بالعباد ونقاد بيعة وهبته مع الحرمة لقيام الملك

بحمة مخطورة كما في ملك الفاصد ولو ادري الفاصب
المالك البدل ابيع له التناول لان حق المالك صار موقوف
بالبدل نتحققت بينهما مبادلة بالتراضي وكذا الواجب له
لان حقه سقط بالبراءة وكذا الوصفه المالك او الحاكم
لوجود الرضا منه لان الحاكم لا يضمنه الا بعد طلبه فكان
راضيا به **بخلاف المحرم** الذهب والفضة فان جعلها
اناء او دنا يبر او دراهم لا يزيل ملكها عنهما **فمنها**
للمالك بلا شيء للفاصب عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
واحمد وقال ابو يوسف ومحمد يملكها الفاصب وعليه مثاقها
ويعتق الفاصب **ثوبا** خرقا فاحشا بان تقص ربيع
قيمته او ابطال عامة منفعة **وفوت بعض العين**
او بعض نفقة طرده المالك عليه اي علي الفاصب
واخذ قيمته لانه استهلكه من وجه **واخذه المالك وضمن**
الفاص **ما تنقصه** لانه لم يخرج عذ ان يكون صالحا لما كان
صالحا له وانما تكن النقصان في قيمته فيضمن الفاصب
ذلك النقصان **وفي الخرق البير** وهو ما لا يفوت به
شي من المنفعة وانما يحصل به نقصان في المالبية
لسبب الخوة **ضمن** الفاصب **ما تنقص** الثوب وكان
الثوب مالا لانه لان العين قايم من وجهه وانما دخله عيب
ومن يبيع في ارض غيره او عرس فيها **امر بالقلع والرد**
اي بقلع البناء والعرس ورد الارض لقوله عليه السلام
ليس لعرق ظالم حق رواه ابو داود والترمذي والناي
وصححه في المغرب بتقوين عرق اي الذي عرق
ظالم وهو الذي يفرس في الارض عرسا علي وجه
الاغتصاب ووصف العرق بالظلم الذي هو وصفه

صاحبه مجازا قال الاحمد وقد روي بالاضافة اي ليس
لمرق غاصبه ثبوت بل يؤمر بقلعه وفي الصحاح
العرق الظالم ان يجي الرجل الي ارض قد احيها غيره
فيفرض فيها او يزرع ليستوجب به الارض **ولما لك ان**
يضمن قيمته اي البناء او العرس قيمته بناء او شجر امر
بقلعه اي قيمة مستحق القلع لان حقه في المقلوع
بان يعتبر قيمة الارض بدون الشجر او البناء عشرة
دنانير مثلا ومع الشجر او البناء المستحق ثلعه خمسة
عشر دينارا فيضمن له خمسة دنانير **ان تقضى الارض**
به اي بالقلع او النقص لان في ذلك نظر المجانبين
ودفع الضرر عنهما بملكه صاحبها عليه بقيمة او
يامره برفعه ولا شيء له لينقص ارضه لرضاه به وان لم
ينقص به بخير صاحب الشجر بين قلعه ودفعه اليه
مما ذكرنا من قيمته ولو جلس على ثوب غيره فقام غير
عالم بجلوسه عليه فاشتق منه ضمن له ثوب فقضى
في ظاهر الرواية وقيل كله كما لو شقه بجذبه من يد
مالك **وان حرر غاصب الثوب** او صفره اولت غاصب
السويق السويق يسمى **ضمنه** مالك الثوب قيمة
ثوب **ابيض** ومالك السويق السويق ويسمى الثوب
المقصوب والسويق الملتوث للغاصب **واحد**
وعشر ما زاد الصبغ والسمي وقال الشافعي واحد
لما لك الثوب ان يملكه ويأمر الغاصب بازالة الصبغ
بالغسل بالنقد والممكن ويضمنه نقصان الثوب
ان انتقص بذلك لانه مقدر في الصبغ والخير
ممكن بخلاف السمي في السويق لتقدير الخبز ولنا

ان الصبغ مال متقوم كالثوب وغصب الغاصب لا يقطع
حرمة ماله فيجب صيانته ماله كما ما امكث وذا ابا يصال
معني مال احدهما اليه وايضا حق الاخر في عين
ماله كما قلناه والجواب في اللث كالجواب في الصبغ
الا ان السويق والسمي من ذوات الامثال والثوب
والصبغ من ذوات القيم ولو كان الثوب ينقص بالحرر
كان كانت قيمته بدونها ثلاثين درهما فصارت بها
عشرين فعن محمد بنظر الي الثوب يريد فيه الحرمة
فان كانت الزيادة خمسة ياخذ رب الثوب ثوبه
وخمسة دراهم من الغاصب لان صاحب الثوب استوجب
عليه نقصان قيمة ثوبه عشرة دراهم واستوجب
عليه الغاصب قيمة صبغه خمسة فالحمية نقصان
ويرجع عليه ما بقي وهو خمسة **وان سواد الغاصب**
الثوب ضمنه المالك قيمة ثوب **ابيض** **واحد**
ولاشي للغاصب في مقابلة صباغة عند ابي حنيفة
وعندهما التسويد كالخمر وهذا الطلاق مبني على
ان السواد عنده نقصان وعندهما زيادة وقيل
هذا اختلاف زمان فابو حنيفة اجاب على ما شاهد
في عصره من عادة بني امية وهو عدم لبس الثوب
السواد وهما اجابا على ما شاهد في عصرهما
من عادة بني العباس وفيه لبس السواد وقيل ان
كان المقصوب ثوبا ينقص السواد من قيمته
فالجواب ما قاله ابو حنيفة وان كان يريد السواد
في قيمته فالجواب ما قاله وهذا تفصيل حسن
لا ينبغي العدول عنه **وان باع** الغاصب **واعتق**

ثم ضمن القيمة نقد البيع لا الفتح وبه قال احمد في رواية
 لان الملك الناقص لا يكتفي بشيئ من الفتح وقال مالك
 والشافعي واحمد في رواية لا ينفذ بيعة ولا عتقه كقرا
 الفضولي واعتاق المشتري من غاصب عبد انا فذا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف باحارة المالك بيع الغاصب
 هكذا يرويه محمد عن ابي يوسف روايته عن ابي حنيفة
 كما ذكره قاضي خاف في شرحه وقال ابو سليمان وكنا سمعنا
 من ابي يوسف روايته عن ابي حنيفة انه لا ينفذ
 عتقه روجه الاستحسان ان هذا بيع فضولي هو
 فيكون موقفا فبا حارته ينفذ من حين الفتح فينفذ
 اعتاقه لمصادفة ملكه وكذا بتضمينه قيمته في رواية
 وخالفنا روافد ابطاله محمد اعتاق المشتري كالك
 والشافعي وهو القياس لان هذا عتق ترتب على عقد
 توقف لا يفورده لحق المالك فلا ينفذ بنفوذ الفقد
 كالوحرره الغاصب وضمنه **وزايد الغصب** اي المفضول
 حال كونها **منفصلة** كالسمن والجمالك **ومنفصلة** كالقار
 وعمر البستان **امانة** في يد الغاصب **لا تضمن الا بالثبوت**
 اي بتقدي الغاصب باثلا فله او يد بجه او كله او بيعه
 ونسليمه **او المنع** اي منع الغاصب **بعد الطلب** اي طلب
 المالك وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد روايد
 المفضول مضمونة **وحرر المسلم** مبتدأ **وختزيره**
 عطف سواء كان المثلث مسلما ودميا لا يضمنان لانها
 ليسا بمقتومين في حق المسلم قتله بالمسلم لان حرر الذي
 او ختزيره يضمن وهو قول مالك سواء كان المثلث
 دمييا او مسلما الا ان المسلم لا يضمن الخمر بمثلها لانه

لانه لا يملك تملكها بل يقيمتها وقال الشافعي واحمد لا
 يضمن حرر الذي ولا ختزيره سواء كان المثلث مسلما او
 دمييا **ومنافع الغصب** اي المفضول عطف **او لا يضمن**
 ختم المبتدأ والمعنى لا تكون منافعه مضمونة عندنا
 سواء استوفاهما بالسكنى والركوب مثلا او عطلمها
 بان امسكها مدة ولم يستعملها ثم ردها وهما الشافعي
 بضمها ولذا لك مالك ايضا وصوبه ابن الحاجب
 وقال ابن القاسم لا يضمن ان عطلمها وان استعمل واستعمل
 يضمن على المشهور عنه وروي الابي العبيد والدواب
 وروي لا يضمن مطلقا وحجتنا في ذلك حديث عمر
 وعليه رضي الله عنهما فانها حكم في ولد المعرور انه حر
 بالقيمة واجبا على المعرور رد الجارية مع عقرها
 ولم يوجب قيمة الخدمة مع علمهما ان المعرور كان
 يستخذمها ومع طلب المدعي لجميع حقه فلو كان ذلك
 واجبا له لما اصد السكوت في بيانه وبيان العقرها
 لا يكون بيانا لقيمة الخدمة لان المستوفي بالوطي في حكم
 جزء من العين وهذا يتقوم عند الشبهة بخلاف
 المنفعة والمعنى فيه ان المنفعة ليست بما يتقوم
 فلا يضمن بالاثلاف كالحمد والمينة واذا كان المفضول
 وقفا او مال يتيم او معدي للاستقلال يضمن في
 اختيار المتأخرين قالوه صونا لحقوق المنفعة
 والمساكين عن اطعام الجارين ولا بدع في اختلاف
 الاحكام باختلاف احوال الانام **بخلاف السكر** يفتحتين
 وهو الذي من ماء الدب اذا استند **وبخلاف المصف**
 وهو ما اذا ذهب نصفه بالطبخ من ماء العنب

وخلاف المعرف بكسر الميم وفتح الراء وهو الاله هو كالتنوير
 والمرار فانها تضمن بالانلاف عند اي حنيقة ويجوز
 بيعها وقال لا تضمن ويجوز بيعها وهو قول مالك
 واحد وعند الشافعي فيه تفصيل ثم قبل الخلاف في
 المدف والطبل الذين يصربان للهوا اما طبل الغزاة
 والدف الذي يباح صربه للفرس فانها يضمنان بالانلاف
 بلا خلاف لهما ان هذه الانيا مقدمة للموصية فيطبل
 تقومها كالحزوان ان اتمامها امر الشارع به لقوله عليه
 السلام من راي منكم منكرا فليغيره بيده وانكاره
 باليد اتمامها وهو لو تلفها بامر اولى الامر لا يضمن
 فبأمر الشارع اولى ولاي حنيقة انه ان تلف ما لا يتفق
 به من وجه سوى الله فلا يتطد قيمته لاجل الله
 كالأمة المغنية **فيجب قيمته** اي قيمة كل واحد من السكر
 والمصف والمعرف **لا للهو** كما في الحارثة المغنية
 والكنس الذطوح والحامة الطيارة والديك المقاتل
 فانما يجب قيمتها غير صالحة بهذه الامور وفي
 الجامع الصغير صدر الاسلام الفتوي في عدم
 الضمان على قولها لكثرة العناد بين الناس
 حتي ذكر صدر الشهيد ان البيت يقدم من اعتاد
 الفساق وانواع الفساد وانه لا باس بالهجوم على
 بيت المعنديين وباراقة القصير قبل ان يثبت
 على ان اعتاد الفسق **ومن حل قيد عبد** لغيره
او فتح قفص طاير لغيره **فذهب** ذلك العبد
 او الطائر عقيب لك القفل **لا يضمن** عند اي حنيقة
 واي يوسف وبه قال الشافعي في قول وقال في قول

اخر يضمن وهو قول مالك واحد وعن محمد يضمن في
 الطائر سواء طار من فوره او ملك ساعة ثم طار لان
 الطائر يجبول على النفاذ ولها انه توسط فعل فاعل
 مختار وهو العبد والطائر قيد نأ بالذهاب عقيب
 الفتح لانه لو ملك ساعة لم ذهب لا يضمن عندنا
 وعند الشافعي خلافا لمحمد في رواية ومالك واحد
ومن سبي برجل الى سلطان **بغير حق او قال مع حاكم**
 صفة انه **يعوم** على سبيل الافتراء **بعد ما اخذه**
 الحملة مقول قال واذا ضمير المصوب في انه عايد
 الى القول عنه المفهوم من الكلام **فقره** اي غرم
 ذلك الحاكم القول عنه **يضمن** ذلك الساعي او القابل
 زجراله وهذا عند محمد وعليه الفتوي وقال ابو
 حنيفة وابو يوسف لا يضمن لانه توسط فعل فاعل
 مختار وهو السلطان والحاكم والله سبحانه اعلم
كتاب الرهن هو لغة حبس الشيء اي شيء
 كالبايه سبه كان قال تعالى كل يقس عاكت
 رهينة وشرها **مال متقوم** **حقك** اخذه
منه اي استيف الحق من المرهون **كالدين** فانه يمكن
 اخذه من المرهون بان يباع بخلاف العين لان
 الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيلها من شيء
 اخر والاصل في شروعية الرهن قوله تعالى وان
 كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مفقوضة
 فداء للجهور بكسر الراء جمع رهن بفتحها كعباد
 وعبد وقرا ابن كثير وابو عمر قرهن بضم الراء والهاء

عليه انه جمع رهن كسقف في جمع سقفه او جمع رهان
ورهان جمع رهن وهذا امر بصيغة الخبر معطوف
على قوله فاكثروه او على قوله واشهدوا اذا ثابتم
وادنى ما ثبت بصيغة الامر الجوار وما اخرج
الشيخان عن الاسود عن عابطة ان النبي صلى الله
عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما الى رجل ورهنه
ورعاه من حديث وما اخرج الترمذي وقال حديث
حسن صحيح والناسي وابن ماجه عن عكرمة عن
ابن عباس قال قبض رسول الله صلى الله عليه
وسلم وان درعه مرهونة عند رجل من يهود علي
ثلاثين صاعا من شعير اخذه لعماله وما رواه
ابوداود وقال هو عندنا صحيح انه عليه السلام
قال لبني الدركم بشفقة اذا كان مرهونا
والظهير يركب بشفقة اذا كان مرهونا وعلى الذي
يجلب ويتركب الشفقة واجماع الامة فانهم من الذين
رمنه عليه السلام الى ان يرهون ويرتهون
من غير منكر ولا مخالفة ثم الرهن جاز في السفر
والخضر وحكي صاحب الكتاب عن محاهد
والصحاك انهما لم يجوزاه الا في السفر اخذ نظام
الاية ولنا ما اخرج البخاري في البيوع عن قتادة
عن انس انه قال ولقد رهن رسول الله صلى
الله عليه وسلم دينا له بالمدينة عند يهودي واخذ
سنة شعير لاهله ولان كل عقد جاز في السفر
جاز في الخضر اصله البيع وانما خص السفر في
الاية بالذكر لان الغالب ان الانسان لا يتكلم فيه

من الكتابة والاشهاد فيستوثق بالرهن بخلاف
الحضر **وينقد** اي الرهن **بإيجاب وقبول** لانه عقد
ثلا بد فيه منهما كغيره من العقود وعليه عامة
المشاخ وقيل الركن مجرد الايجاب والقبول شرط
واما القبض فقال اصحابنا شرط الجواز والجمهور
على انه اللزوم ولذا قال **ويذر** اي ويتم عقد الرهن
بالقبض وهو معنى قوله **ان سلم** المرتفعون ارى
المرتفعين فالصير في يلزم عما يدالي الرهن بمعنى
العقد المحض وي سلم عما يدالي اليه بمعنى المهرن
بعد ان كان بصيغة المجهول وان كان بصيغة
الفاعل فالصير فيه للرهن وقال مالك يلزم الرهن
بنفس العقد كالبيع ولنا انه نقاي وصف الرهن
بانه مقبوض والذكرة اذا وصفت عنه فيقتضي
الاية ان كل رهن شروع فهو بهذه الصفة ولان
المصدر اذا ذكر بحرف الفاء في موضع الجواز فيروى
به الامر كقوله نقاي فنضرب الرقاب فكانت
هذا امر بهذه الصفة فينتفي جواره بدونها
محذور اي مفسوخا واحترز به عن رهن الشارع
فانه لا يجوز عندنا خلافا لما لك والشافعي وسباني
مفرغا عن الراهن ومتاعه واحترز به عن المشقول
بأحدهما فلو رهن دارا وسلمها وهو امر متاعه
منها لا يلزم عقد الرهن حتى يملكها ثابتا
بعد خروجها ومتاعه عنها **غير** اي غير متصل
بغيره اتصال خلفه واحترز به عن رهن الضر
على الشجر دون الشجر لان المرهون اذا اتصل

بغير المرتضون اتصال خلقته صار كالمتاع **والثالثة**
 فتد اي تخلية الراهن بين المرهون والمرتهن
 في الرهن يرفع الموانع عن القبض **تسليم** للمرهون
 لان القبض في الرهن يحكم عقد مشروع فيكفي فيه
 التخلية كما في قبض المبيع في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
 واحد ان التسليم في المنقولات لا يكون الا بالتقل **وضن**
 المرتضون الرهن **بأقل من قيمته ومن الدين** من بينهما
 لبيان الاقل ولو قال بأقل من قيمته ومن الدين لكان افضل
 فتأمل فانه موضع الزال **فلو هلك وهما سواء سقط**
دينه لانه صار مستوفيا حكما وان كان قيمته اكثر من الدين
فالفضل على الدين امانة وفي ما لو كانت قيمته اقل من الدين
سقط من دينه بقدم لان الاستيفاء بقدر المال البتة
ودرج المرتضون بالفضل وعند الثاني واحد الرهن
 كله امانة في يد المرتضون لا يسقط شي من الدين بهلاكه
 لقوله عليه السلام في حديث رواه الدارقطني لا يعلق
 الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه
 وزاد ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وصححه
 واحزه ابوداود في مراسيله عن سعيد بن المسيب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقوله له غنمه وعليه
 غرمه من كلام سعيد نقله فله الزهري وقال هذا هو
 الصحيح وبويده ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابي
 المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق
 الرهن ممن رهنه وادعى الزهري ان معني لا يعلق الرهن بالجهة
 لا يصير الرهن مضمونا بالدين ومعني له غنمه للدارهين
 الرايد ومعني عليه غرمه اي على الراهن هلاكه وعند

91 مالك ان تلف بامر ظاهر كوت وصريق امانة والا وكذا ان
 كان الرهن من الاموال الطاهرة كالحوان والعقار يكون
 امانة لعدم النهمة عند دعوي المهلك غالبا وان كان
 من الاموال الباطنة كالنقدين والحلي والعروض يكون
 مضمونا بتمام قيمته للنهمة وقال زفر الرهن مضمونا
 بقيمته اي بتمامها مطلقا فلورهن ثوبا بقيمته عشرة
 بعشرة فهلك عند المرتضون سقط دينه وان كانت
 قيمة الثوب خمسة رجع المرتضون على الراهن بخمسة
 وان كانت قيمته خمسة عشر فالفضل امانة عندنا
 وعند زفر يرجع الراهن على المرتضون بخمسة له ما روي
 عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما عن علي
 انه قال الراهن والمرتهن يتراوان الفضل بينهما
 في الرهن وما روي البيهقي عن علي اذا كان الرهن افضل
 من القرض او كان القرض افضل من الرهن ثم هلك
 يردان الفضل ولنا ما اخرج البيهقي عن عمر انه قال
 في الرجل يرهن الرهن يضيع ان كان اقل مما فيه رد عليه
 تمام حقه وان كان اكثر منه وامين وما روي ابن ابي شيبة
 عن محمد بن الحنفية عن علي انه قال اذا كان الرهن اكثر
 مما رهنه فهلك فهو بما فيه لانه امين في الفضل واذا كان
 اقل مما رهن به فهلك رد الراهن الفضل وما روي
 ايضا عن عمر انه قال اذا كان الرهن اكثر مما رهن به فهو
 امين في الفضل واذا كان اقل رد عليه وما روي ايضا عن
 محمد بن الحنفية عن علي قال اذا كان الرهن اقل من الفضل
 وان كان اكثر فهو بما فيه وما روي ابوداود في مراسيله وابن
 ابي شيبة في مصنفه عن ابي المبارك عن مصعب ابن

ثابت قال سمعت عطاء بن رباح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخلو الرهن بغيره ولا يجوز ان يقال ذهب حنك في الحنك لان هذا مما لا يشك في روايته ايضا عن علي بن سهل الرمازي ثنا الوليد ثنا الاوزاعي عن عطاء بن الربيع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرهن بما فيه قال ابن القبطان مرسل صحيح وما في آثار الطحاوي بسند صحيح عن ابي الزناد قال ادرت من قتلها بنا الذين ينتهي الي اقوالهم منهم سعيد ابن المسيب وعروة بن الزبير واقاسم بن محمد وابو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبد الله بن سنان رسول من نظر ابيهم اهل فقه وصلاح وفضل يتركهم من اقاويلهم في ثمانية علي هذه الصفة انهم قالوا الرهن بما فيه اذ اهلك وعييت قيمته ويرفع ذلك منهم الثقة الي رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الرهن بما فيه ولم يفهم احد ما قوله عليه السلام لا يخلو الرهن بشي الا ضمان عن المرتهن وذكر الكرخي عن السلف كطاوس وابراهيم وغيرهما انهم اتفقوا ان المراد به لا يجس الرهن عند المرتهن احتسابا لا يمكن فكاه بان يصير مملوكا للمرتهن واجيب عما روي ان المراد بالزاد الذي اخذ به زقد التراد حالة البيع اي اذا باع المرتهن الرهن ببرد ما زاد عليه الدين فان كان الدين زائدا يرد الرهن وعن ابي يوسف ان معنى الحديث الذي رواه الدارقطني ان الفضل في قيمة الرهن لربه ولا يكون مضمونا ولا يخلو وان كان فيه نقصان رجع المرتهن بالفضل واما معنى لا يخلو الرهن فقال ابن الاثير يقال غلق الرهن يخلو

غلونا اذ اتي في يد المرتهن لا يقدر رهنه علي تحليته ومعنى قوله عليه السلام لا يخلو الرهن بما فيه انه لا يستحق المرتهن اذ لم يستفكه صاحبه وكان هذا من فضل الحامية ان الرهن اذ لم يود ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فابطله الشرع ذكره الرضوي **ويحفظ** المرتهن الرهن **كالودبعة** يحفظه بنفسه وزوجه وولده وخادمه علي ما تقدم **وان تقدي** المرتهن علي الرهن **فمن جميع قيمته** **المسب** فليبه رد ما راى علي الدين لان الزيادة علي قدر الدين امانة في يده والامانات تضمن بالتقدي **ولا يصح فيها** اي الرهن والودبعة **رها واجارة واعارة وايداع** اما الاجارة والاعارة فلان كلاهما المرتهن والمودع ليس له الانتفاع بالرهن والودبعة فليس له تملك غيرهما علي ذلك واما الرهن والودبعة فلان كلاهما الرهن والمودع رهن بيد المرتهن والمودع دون غيره **ولا يصح الموهب الاول** وهو الرهن لان المتاجر لا يملك عين الموهب فلا يملك تملك غيره بالاستيفاء منه **ولا يصح في المعار الاولان** وهما الرهن والاجارة لانها لا رفاة والامانة غير لائمة بل للمعير ان يرجع فيها متى شاء **ولا يبطل الرهن** **بغير** المرتهن شيئا من هذه الامور الاربعة التي ذكرناها لا قطع في الرهن والودبعة لانها تصرف من المرتهن والرهن لا يبطل بتصرفه **لكن يضمن** الرهن **كما مر** لمصالح التقدي فيه مما المرتهن **وجعل الخاتم في المختار** الجني او البصري **تقدي** لانه يستعمل كذلك عادة والمرتهن غير ماذون له في الاستعمال ولو كان متضمنا للحفظ اذ مضمنا دون مجرد الحفظ **وجعل الخاتم في اصع اخري** غير المختصر

حفظ من الرجل لا يلبس كذلك عادة فكان ذلك من
الحفظ دون الاستعمال والمراد بعدم الضمان فيما بعد
حفظا لا استعمالا لان لا يضمن ضمان الغصب لان
لا يضمن اصلا لان الرهن مضمون بالدين فيفقط بهلاكه
الاقل من قيمته ومن الدين ولو قال المشتري للبائع امك
هذا الثوب حتى او نيك الثمن يكون رهنا عندنا كما
يدينك او امسكه بما لك لان هذا كلام يودي معنى الرهن
وهو الحبس الدائم الى وقت الخكاك والعبرة في المفقود
للمعاني وان اختلفا المباني وجعله ابو يوسف زفر
امانة كما لك والشافعي لان قوله امك يحتمل الرهن
والابداع والابداع اقل الامرين فيحمل عليه بخلاف الوفاقين
لتقريب جهة الرهن حيث قابله الدين **واذا طلب** المرتهن
من الرهن **دينه امر** امر المرتهن **بأحضار رهنه** او لان
قبض الرهن قبض استيفا فلوامر الرهن بقض الدين
فبذل احضار المرتهن الرهن لربما هلك الرهن بعد ذلك
او كان هلاكا قبل ذلك فيصير مستوفيا دينه مرتين
الا اذا كان الرهن **وضع عند عدل** وغاب ذلك العدل
ولم يدرا بين هو او كان العدل اودع الرهن عند من في محله
وغاب العدل وطلب المرتهن دينه والذي عنده الرهن
يقول اودعني فلان ولا ادري لذهوفان الرهن حينئذ
يجبر على قضاء الدين ولا يكلف المرتهن بأحضار الرهن
ولا يوضر قضاء الدين الى احضاره ولا يتراخي قبض الدين
بسببه **فيسلم** الرهن للمرتن بعد احضار المرتهن
الرهن **كله** **دينه** ليتعين حقه كما تعين حق الرهن
بأحضار الرهن تحقيقا للمستوية **ثم** يسلم المرتهن

للرهن **رهنه** كما في المبيع والثمن فان البائع يحضر المبيع
ثم المشتري يسلم الثمن او لا **وكذا** يوم المرتن بأحضار
الرهن او لا **ان طلب** دينه **في غير بلد العقد ان لم**
يكن للرهن مونة حمل لان الامكنة فيها لامونه سواء
واما اذا كان له مونة فلم يكلف المرتن احضار الرهن
لان عين الرهن امانة عنده فلا يكون عليه الرد
بل يكون عليه التسليم بمعنى التخلية وليس الثقل
من بلدا الى بلد اخر من التسليم في شيء فصار ساقطا
عنه بحكم العقد فلا يصير عذرا في تأخير الدين ولكن
يخلف المرتن بانه ما هلك الرهن ان طلب الرهن
الخلف لانه غائب ويحتمل الهلاك فيبطل الدين
فاذا خلف اعطاه دينه ولا يلزم المرتن تحيين الرهن
من بيع الرهن لا بقاء الدين من ثمنه لان حكم الرهن
الحبس الدائم الى ان يقضيه دينه **وعليه** اي على المرتن
مونة حفظ اي حفظ الرهن كاجرة البيت الذي
فيه الرهن في ظاهر الرواية وكذا اجرة حافله
لان الامساك حقه والحفظ واجب عليه فيكون عليه
مونته وعلى الرهن **مونة تبقيته** بضم الميم وفتح الهمز
جمع مونة وذلك سواء كان في الرهن فضل او لم يكن
لان الرهن باق على ملكه فيكون ما يبقيه عليه مونة
ملكه كما في الودعة وهذا الكنفقة ما كله ومشربه
وكسوة الرقيق واجرة راعيه وسقي البستان وكري
الهر وتقيح خله وهداه وامثال ذلك حتى تجف
بعد الموت ودفنه **واما جعل الابق كراهه** **وعن مداواة**
الجرح ومعالجة المرض وفداء ارش جنابة الرهن

فهو **منقسم على المصنوع والامانة** فانه حصنة المصنوع
 فعلى المرتهن وما هو حصنة الامانة فعلى الراهن ونحو
 نحن ومالك تصرف الراهن في الرهن ولو كان بلا ضرر
 يحصل بينه ككفي الدار وركوب الدابة الا باذن المرتهن
 كما لا يجوز للمرتهن ان يتنقع به بدون اذنه اتفاقا ولجاز
 الشافعي انتفاع الراهن بالرهن ان لم يضرب المرتهن ولو
 اكل المرتهن غناه كاللبس والخمر والولد باذن من الراهن
 لم يسقط شيء من دين المرتهن لانه اتلفه باذن مالكه ويرجع
 بحصنة النخا ان تلف الاصل عنده فيقسم الدين على قيمة
 النخا الذي اكله وعائى قيمة الاصل فيما اصاب النخا منه
 اخذه المرتهن من الراهن لانه تلف على ملك الراهن
 بفعل المرتهن والعقل فصل بتسليم من قبله فصار
 كانه اخذه واتلفه فكان مصنونا عليه فيكون للمرتهن
 حصنة من الدين والله اعلم **فصل لا يباح رهن**
شئ سواء كان فيما يقسم او فيما لا يقسم وسواء رهنه
 الراهن من شريكه او غيره وسلم كله اليه وعند مالك
 والشافعي صحيح ولا يباح رهن **بئر على ثل دونه** اي
 دون الثلث **ولا رهن زرع ارض** او رهن **تخلها اي ثل**
 ارض **دونها اي** دون الارض لان المرهون متصل بما ي
 يرهون اتصال خلقه فكان بمنزلة المشاع وكذا لا يجوز
 رهن ارض دون تخلها او دون زرعها ولا رهن ثل دون
 ثلثه اذ لا يمكن قبض المرهون وعده فصار كالشئ
ولا يباح رهن الحر وحر وعمل اي المدين وام الولد والمكا
 لان موجب الرهن ثبوت بد الاستيفاء وهو لا يتصور
 من هذه الاعيان لقيام المانع **ولا يباح الرهن بالامانات**

كالودائع والمعارف ومال المضاربة ومال الشركة
 لان موجب الرهن ثبوت بد الاستيفاء للمرتهن وحق
 صاحب الامانة في العين مفقور عليه واستيفاء الدين
 في عين اخري غير ممكن وحاصله ان الرهن لا بد فيه
 من الثبات ليقع مصنونا ويتحقق استيفاء الدين منه
 ولا ضمان في الامانات **ولا المبيع في يد البايع** لانه ليس
 بمصنون بمثل ولا بقيمة ولكن يسقط بهلاكه الثمن الذي
 هو حق البايع ويسمي بهذا مصنونا لغيره **ولا الخصاص**
 سواء كان في نفس او في ماله ونها لنفذ الاستيفاء من
 الرهن **وصح الرهن بعين مصنونة عند الهلاك بالمثل**
 ان كانت مثليه **او بالقيمة** ان كانت قيمية ويسمي هذا
 مصنونا بنفسه وذلك كالمضروب والمهر وبذل الخلع
 والصالح عنادم العهد لان كل واحد من هذه الاشياء
 ان كان باقيا وجب تسليمه وان كاسها لكا وجب مثله
 او قيمته فكان الرهن بها رهنا عما هو مصنون فيصح
 عندنا وعند مالك ولم يجزه الشافعي الا بدين لازم
 لعدم امكان استيفاء العين من المرهون **وصح الرهن**
بالدين ولو موهود ايا رهن رهنا بقرضه كذا افعله
 بالرفع مبتدأ اي فهلاك الرهن وصفته **في يد المرتهن**
 قبل ان يقرضه **عليه** خبره اي على المرتهن **عما وعد به**
 ان كان مساويا لقيمة الرهن او اقله واما اذا كان اكثر
 فلا يكون مصنونا بالدين بل بالقيمة وصورته ان يقول
 رهنتك هذا لتقرضني الف درهم فقبض الواضع الرهن
 وبذلك في يده قبل ان يقرضه الفا فانه يهلك مصنونا
 على المرتهن حتي يجب عليه التسليم الالف الي الراهن

بمهلكه لان الموعود جعل هنا كالموجود باعتبار
الحاجة كان حاصله بعد القرض حكما اذا تظاهر ان الخلف
لا يجري في الوعد وكان مقصدا الى لوجود غالبا بخلاف
الرهن بالدرك وهو ان يأخذ المشتري من البائع
وهنا بالتمتع هو فاس استحقاق المبيع فانه باطل اذا تظاهر
ان البائع يبيع مال نفسه **وصح الرهن برأس مال المسلم**
الصرف والمسلم فيه خلافا لفرق ان هلك الرهن المذكور في
المجلس اي مجلس العقد **فقد اخذ** اي تم العقد واخذ
المرتهن الرهن المذكور يعني فصار المرتهن مستوفيا حقه
بملاك الرهن عنده وتم الصرف والسلم لوجود القبض
حكما وان اقرقا اي المتعاقدان في الصرف والسلم **قبل نقد**
اي قبل نقد رأس المال وتم الصرف **وقبل هلك** اي
هلك الرهن برأس المال وتم الصرف **بطلا** اي
المسلم والصرف لغوات القبض حقيقة او حكما واما الرهن
بالمسلم فيه لا يبطل ان اقرقا قبل النقد والهلاك **ويتم**
الرهن بقبض على شيء واما الرهن **وصفه** اي وضع الرهن
عنده اي العدل لتعلق حق الراهن وقال زفر
ابن ابي ليبي لا يتم **ولا اخذ لاحدهما** اي الراهن والمرتهن
سنة اي من العدل لتعلق حق الراهن في الحفظ بيده
وتعلق حق المرتهن به استيفاء ولا يملك احدهما
ابطال حق الآخر **وهلكه** اي هلاك الرهن **معه** اي
العدل **هلك رهن** فيهلك في ضمان المرتهن لان يد العدل
في حق المالبة بيد المرتهن والمالبة هي المصونة **فان وكل** الراهن
العدل او المرتهن **او غيره يبيعه** اي الرهون عند حلول
الدين **صح** التوكيل لانه وكل يبيع ماله والرهن شرع

وثيقة تجانب الاستيفاء والتوكيل يصير جانب الاستيفاء
او وثقا فكان التوكيل بالجواز **فان شرط الوكالة في عقد**
الرهن فليس للراهن ان يعزل الوكيل وان عزله **لم ينفك**
بالعدل سواء كان الوكيل العدل او المرتهن او غيرها لانه
لما شرط في ضمن العقد صار وصفا من اوصافه فيلزم
كأصله لان حكم النفع لا يفارق الاصل **ولم ينفك بموت**
احد رهن كان او مرتهنا لان التوكيل متى صار لازما
تبع للرهن ببقائه ببقائه ولا يبطل الاصل بموت رهن
فيبقى النفع في ضمنه **لا يموت الوكيل** والرهن علي
حالة فان التوكيل الواقع في عقد الرهن يبيع
الرهون يبطل ولا يقوم وارث الوكيل ولا وصيته
مقامه لان الموكل رضي براه الوكيل لا يراي غيره وبيعه
الوكيل والتوكيلية ورثة الراهن لا يفاء كما في حالة
حياة الراهن بغير محصر منه فان لم يكن للراهن
وصي مر القاجي يبيعه وايفاء الدين من ثمنه ينظر
لأجانبين **واذا حل الاجل والراهن او وارثه غائب**
واي الوكيل الذي وكله الراهن بالبيع في عقد الرهن
ان يبيعه **اجبر الوكيل على المبيع** للزوم التوكيل سواء
شرطاه في عقد الراهن او بعده وكيفية الاجبار ان
يحسبه القاض ايا ما يبيعه ولا يفسد البيع بهذا
الاجبار لانه اجبار لحق فكان كلا اجبار فان لم يجد
الحبس بالقاضي يبيع عليه **كوكيل بالخصومة غاب**
موكله وطلب المدعي الخصومة واياها الوكيل فانه
يجبر على الخصومة لان المدعي انما حالي سبيل الخصم
اعتمادا على وكيله وفي عدم خاصيته ابطال حقه والجامع

ان في امتناع الوكيل في كل من المسا لتين تقويت الحق
غايه صاحبه **واذا باع العدل الرهن فالثمن** وان كان
غير مقبوضه **رهن** لان الرهن لما خرج عن الرهينة
يصير ورثة المشتري انتقلت الرهينة اليه كسنة
فهلكه اي الرهن **كهلكه** اي الموهن في سقوط الدين به
لقيامه مقامه ويصح رهن الذهب والفضة وكذا المكمل
والموزون لانها محل للاستيفاء فيكون محلا للرهن
بالثمن فان رهنهت بجنسها هلكت بمثلها من الدين
وزنا والجودة ساقطة عندي خفيفة اذا تفاوتت
فيها اذ لا عبرة بالجودة في الاموال الربوية عند
المقابلة في جنسها فيصير مستوفيا لحقه باعتبار الوزن
دون الجودة وهما اعتباراها فيضمن القيمة من خلاف
جنسه ويكون رهنا مكانه لانه لو صار مستوفيا
لنقرر فلورهن ثلث فضة وزنه عشرة وقيمته
ثمانية بعشرة فهلك هو بالعشرة عندي خفيفة
اعتبارا للوزن وبه وقاب الدين وضعا المرتهن قيمته
ذهبا وجعله رهنا مكانه لانه لو صار مستوفيا
كل الدين باعتبار الوزن لبطل حق المرتهن في الجودة
فيستضربه ولو صار مستوفيا من دينه ثمانية بعشرة من
الوزن للقيمة لصار مستوفيا ثمانية بعشرة من
حيث الوزن فيكون رهنا لهذه الضرورة صرنا
الي الثمن من خلاف جنسه وقلنا بقض الاستيفاء
وفعل كانه لم يهلك ولانه كما يجب مراعاة حقه في الوزن
يجب مراعاة حقه في الجودة مهما امكن **فصل وقف**
بيع الراهن اي لزوم بيعه **رهنه** بغير اذن المرتهن

علي

علي جازته اذ لا يجوز بيع احد العاقلين بلا اذن صاحبه
اما المرتهن فلعدم ملكه واما الراهن فلنعلق حق
المرتهن بما يئنه فان **اجاز مرتهنه** البيع **او قضي** الرهن
دينه نقد البيع لان المقتضي لنفاذه موجود وهو
التصرف الصادر عن الاهل في المحل وعدم نفاذه
انما هو لنعلق حق المرتهن بالرهن لاستيفاء دينه
وقد زال ذلك باجازته واحذه دينه **و** اذا نقد البيع
باجازة المرتهن **صار عنه رهنا** وان لم يشترط ذلك علي
الصحيح **وان لم يجز** المرتهن بيع الراهن **ونسخ** لا يفسخ
البيع **في الاصح** بل يبقى موقفا حتى لو افتكه الراهن
كان للمشتري سبيل عليه اذ لم يفسخ وبقي موقفا
صرا لمشتري **اي فك الراهن** ليملكه المبيع لان المانع
علي شرف الزوال **او رفع الامر الي القاضي ليفسخ**
البيع بحكم الحرج عبد السلام لان ولاية الفسخ الي القاضي
وضع اي نقد **اعتاقه** اي اعتاق الراهن موسرا كان
او ميسرا **وتدبيره** رهنه **واستيلاده** رهنه وهو قول
للشافعي وعنه لا ينفذ الصئق مطلقا لانه تصرف
لا في حق المرتهن بالابطال فكان مردودا كالبيع ولما
تدبير الراهن العبد الرهن فيصح بالانفاق واذا صح
التدبير والاستيلاد خرج المذبر وام الولد عن الرهينة
لبطلان المحل لانه استيفاء الدين لا يطع منهما فان
فعلها اي الراهن الصئق والتدبير والاستيلاد حال
كونه **عنيا فغي دينه** اي دين المرتهن حال كونه **حال**
احدا المرتهن **الدين** لا قيمة الرهن اذ لا فائدة في اخذه
القيمة مع حلول الدين لانها من جنس الدين استيفاء

له وفي دينه الموجد اخذ المرتهن **فيمتته** اي قيمته الرهن
رهنا مكانه **الي** محل **اجله** اي الدين لان تصرف الراهن
وان صادف ملكه الا انه تقدي الي حق المرتهن فيجب
ضمانه بحقه اي كان ويكون رهنا مكانه دفعا للضرر
عن المرتهن فاذا اهل الدين اقتضاه المرتهن بحقه ان
كان من جنس دينه لان الغريم له ان يستوفي دينه
من مال الغريم ان ظفريه وهو من جنس حقه ورد
الفصل لانتها حكم الرهن بالاستيفاء **وان فلهما حال**
كونه **مفسرا في المقتضى** سعي العبد **في اقل من قيمته**
ومن الدين وفقه به الدين ان كان حالا ووضعه رهنا
عنده ان كان موقلا فاذا اهل الدين فقي به **فيرجع**
العبد عا دي **على سيده** حال كونه **غنيا** لانه سعي
من دين علي سيده بالرام الشرع له فكان مضطرا
في قضايه ومن فقي دين غيرم وهو مضطري فغنايم
يرجع عليه بما فقي عنه **وفي احثيه** اي احثي العتق
وهما سالتا التدبير والاستيلاء **وسعي** المدبر والمتول
اذا كان المولي مفسرا **في كل الدين** لان كسبها مملوك
للمولي فكان قادرا على اداء الدين به وهو لو كان
قادرا على اداء الدين على اهرام بقضائه منه فكذا
اذا كان قادرا عليه بكسبها بخلاف المقتضى حيث يبي
في الاقل من الدين **ومن القيمة** لان كسبه فالتصحر
فلا يجبر على ان يقضي به دين سيده ولكن لما
سلمت له ماله رقيقة وهي مقولة بحق المرتهن
لزمته السعاية في قدرها **ولا رجوع** من المدبر والمتول
عما يوديان قبل العتق على المولي بعد يكاره لانها

يوديان من كسبها وهو ملك المولي بخلاف المقتضى حيث
يرجع لانه يودي من ملك نفسه **وتلاقه** اي الواهب
رهنه بان استهلكه **كاعتاقه** اي الراهن العبد
الرهن حال كونه **غنيا** فان كان الدين حالا اخذ منه
وان كان موقلا اخذت قيمة الرهن وجعلت رهنا
مكانه الي حلول اجله لان الراهن ابطال حق حق
المرتهن من الوثيقة ولا يمكن استدراك حقه الا يجعل
قيمة الرهن رهنا مكانه **واجب** مبتدا **اصفته** **المفهم**
اي الرهن والجبر **صمنه** ابي الاحبي **مرتضيه** قدر قيمة
يوم الاطلاق **وهنا معه** اي عند المرتهن لانه احق
بعين الرهن حال قيامه فكذا بما قام مقامه حال
هلاكه **ورقن** مبتدا **اصفة** جملة **اعارة مرتضيه**
راهنة **وفمنه** الراهن او اعارة **احدهما** اي الراهن
والمرتهن **ياذن صاحبه** انا **اخر** وفمنه ذلك
الاخر **سقط ضمانه** خبر المبتدا وكذا **لظنهما** اي
الراهن والمرتهن اذا اعارا احدهما الرهن انا
اخر ان يرد **رهنا** كما كان لان لكل منهما به حقا
محترما **وان مات الراهن قبل دماي** الرهن الي المرتهن
فالمترتهن الحق بالرهن من باقى **عومابه** لان عقد
الرهن باقى في حكم الضمان حال الاعارة وكونه غير
مضمون على المرتهن حال الاعارة لا يدل على انه غير
مرهون في تلك الحالة فان ولد الرهن مرهون
وهو غير مضمون ومرتهن مبتدا **اصفة** جملة **اذن لم**
باستعمال رهنه وجملة **ان يهلك** اي الرهن **قبل عمله** او بعد
صمن خبر المبتدا اما قبل العمل فليقار يد المرتهن فيبقى

ضمانه واما بعد العمل فلا ارتجاع يد العارية بنحو ضمانه
وصار كالرهن الخالص عن الاذن بالاستعمال **وان**
هلك حال عمله لا يضمن لثبوت يد العارية بالاستعمال
وهي مخالفة ليد الضمان **وصح اعارة شيء لبرهني**
لان المال ك رهن بتعليق دين المستعير بحاله وهو يملك
تعلقه بذمته بالكفالة ولان الرهن للاستيفاء والمالك
ان ياذن للمستعير في ايفاء دينه **فان اطلق** المستعير
او قيد بقدر او جنس او مرتين او بلد **يجري** الرهن
عليه اي على الاطلاق في المطلق وعلى التقيد في
المقيد ففي الاطلاق للمستعير ان يرهن بالتقليد والكثير
بأي جنس كان لان الاطلاق واجب الاعتبار خصوصا
في الاعارة لان الجهالة فيها لا يفتي الى المنازعة وفي التقيد
بالقدر ليس للمستعير ان يرهن بأكثر مما سمي اذ رجا
لا يرضى المعير الا بآذن يكون ملكه محبوسا بما يتيسر
تضاروه عليه او على المستعير دون ما يتيسر عليه ما لا يملك
مما سمي اذ رجا يكون عرض المعير ان يصير المرتهن
عند الهلاك مستوفيا للاكثر ليرجع فهو على المستعير
بذلك وفي الاقل مما سمي يعوت ذلك العرض فيكون
مخالفا فيضمن الا اذا عين له اكثر من القيمة فرهنه
ما قل وهو مثل القيمة فانه لا يضمن لانه خالف في حيز
لان اما الاقل ايسر منا اذ او الاكثر وعرضه من الرجوع
عليه بالكثير حاصل لانه لا يرجع الا بقدر القيمة لان
الاستيفاء لم يقع الا به وفي التقيد بالجنس ليس
للمعير ان يرهن بجنس غيره اذ قد يتيسر على المعير
اذا رجا جنس دون جنس وكذا الوسطى له ان يرهن من رجا

بعينه

بعينه ليس له ان يرهن من غيره لان الناس متفاضلون
في الحفظ واذا امانة وكذا الوفاق ارضه بالكوفة
ليس له ان يرهنه بالبصرة لان الانسان قد يرضى
بان يكون ماله في بلد دون بلد لان الاماكن يتفاوت
في الحفظ **فان خالف** المستعير **وهلك** الرهن **ضمن**
المستعير القيمة اي قيمة الرهن لانه تصرف في ملك
غيره على وجه لم ياذن له فيه فصار عاصبا واذا ضمن
المستعير القيمة ثم عقد الرهن بعينه وبين المرتهن
لان المستعير ملكه باذن الضمان فتبين انه كان
رهنا ملكه نفسه وانما المعير ضمن المرتهن فلا يتم
عقد الرهن بين الراهن والمرتهن فيرجع المرتهن
على الراهن بما ضمن وبالدين اما بالدين فظاهر واما
بما ضمن فلان الراهن وربطه في ذلك وصار كمالو
مات القيد المرهون ثم استحق المرتهن **وان واقف**
المستعير المعير بان رهن المتعار فيما سمي للمعير وهلك
الرهن عند المرتهن **فقد ردين** اي فعلى المستعير
مقدار دين **او فاه نهدي** من المتعار فان كانت
قيمة الرهن مثل الدين او اكثر فقد استوفى المرتهن
منه كل الدين فيضمن المستعير للمعير مثل الدين في
الصورتين لان المستعير قضى دينه من مال المعير ومن
قضى دينه من مال غيره ضمن له قدر دينه ولا يضمن
المستعير القيمة وعلى الراهن المرتهن بقية دينه
وعليه للمعير قيمة الرهن لانه قضى قدرها من الدين
بحاله المعير وكذا ان اصاب الرهن عيب نقص قيمته
ذهب من الدين بحسابه ووجب على الراهن مثله

لانه ليس يضمن وان كانت قيمة
الرهن اقل من الدين ذهب من
الدين بقدر قيمة الرهن

للمعير ولا يمنع المرتفع اذا اقضي المعير دينه وفك رهنه
لان المعير محتاج الى ذلك لتخليص ملكه وقزع المعير
على الراهن بما ادى لانه فسخ دين الراهن مضطرا فلا يكون
متبرعا فبند بالمعير لان الاجنبي اذا اقضي الدين فلا مرتفع
ان يمنع لانه متبرع لانه ليس في تخليص ملكه **ولو هلك**
المستفاد مع الراهن اي عنده **اقبل رهنته او بعد فكه**
لا يضمن الراهن لانه لم يصربه قامضيا لدينه ولا شيء
منه بهذا الهلاك وقضاء الدين او شيء منه بقتلاكه
الرهن المستفاد هو الموجب لضمانه **وجناية الراهن**
على الرهن مضمونة لان الرهن يتعلق به حق الرهن
وتعلق حق غير المالك بالمال يجعل المالك كاجنبي
الا ترى ان تعلق حق الورثة بمال الميراث يمنع نفوذ
نصرفه فيما زاد على الثلث ثم المرتفع ان كان دينه
حالا لا يؤخذ الضمان بدينه ان كان من جنس حقه
وان كان دينه موجلا يجبه بالدين فاذا اهل هذه
بدينه ان كان من جنس حقه والا حبه حتى يستوفي
دينه **وجناية المرتفع على الرهن تسقط من دينه**
بقدرها لان جناية المرتفع على الرهن مضمونة
لان الرهن ملك مالكة وقد تعدي عليه المرتفع
فبضمه مالكة فيسقط من دينه قدر قيمة الجناية
بحكم عقد الرهن وما زاد عليه يضمنه بالاتلاف كالودع
اذا ائلف الوديعة **وجناية الرهن على ما ادى على**
الراهن والمرتفع اذا كانت موجبة للمال بان كانت
خطا في النفس او فيما دونه وجنابته **على مالها قدر**
وقال اجناية الرهن على المرتفع معتبرة وهو يذهب

ها

مالك والثاني واحد قيدنا الجناية بكونها موجبة
للمال لان الجناية المرحية للمقتضاض يستحق بها دين
ولم يولي من دم مملوكه كاجنبي اذ لم يدخل في ملكه
الا من حيث المالية واما جناية الرهن على مال
جناية الرهن على مال المرتفع فلا يعتبر بالاتفاق
ان كانت قيمته والدين متساويان اذ لا فائدة في اعتبار
لانه لا يملك بها العبد لاستيعابه بالدين وتملكه
بما هو الفائدة وان كانت قيمته اكثر من الدين
فمن اي حصة امنها يعتبر بقدر الامانة لان
ذلك الفضل ليس في ضمانه وعندها لا يعتبر
لان الفضل وان لم يكن مضمونا فحكم الرهن
فيه ثابت وهو الحبس بالدين فصار بمنزلة
المضمون واما جناية الرهن على بن الراهن
او ابن المرتفع فمعتبرة على الصحيح حتى يدفع
بما اوفى **وعلى الرهن** كعقده وليس وصوفيه
وعقده للرهن لانه متولد من ملكه وهو **رهن**
مع اصله لانه تبع له بخلاف الفلأ والكتب فانه
لا يكون رهنا له وعنده احد يكون رهنا معه
وعنده مالك الولد فقط وعند الثاني لا في الكل
لكن اذ هلك الثاني بيد المرتفع **بفكك لا شيء**
فلا يسقط به شيء من الدين لانه تبع لاصله والاتباع
لا يسقط بها ما يقابل اصلها لانها لا تدخل تحت
العقد على سبيل العقد لان اللفظ لا يتناولها
وان فلك الاصل وبقي هو ايج التملك فك
بفقط من الدين لان التملك يصير مقصودا بالاتفاق

وأبيع يقابله فسطما يقابل أصله إذا صار تقصوا
يقسم الدين على قيمته أي قيمة النماء **يوم الفكة**
 لأنه بالفكة صار مقصودا **وعلى قيمة الأصل يوم**
القبض لأن الرهن إنما يصير مقصودا بالقبض
 فيعتبر قيمته وقت اعتباره كما يعتبر قيمة النماء
 وقت اعتباره **وتسقط حصصة الأصل من الدين**
 لأنها تقابل الأصل ولو أدت الراهن للمرتهن
 في كل زوايد الرهن بأن قال مازاد فكله
 فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين
 لأنه أنلفه بأذن الراهن وأيا حقه والاباحة
 يجوز تطبيقها بالشرط بخلاف التملك **وتبدل**
الرهن بأن رهن عبدا يباوي الغا باللف
 حنثا عطي عبدا آخر قيمته الف كان الأول
والزيادة فيه أي في الرهن بأن رهن ثوبا
 بعشرة قيمته عشرة ثم زاد الرهن ثوبا
 آخر ليكون رهنا مع الأول بتلك العشرة **يصح**
والزيادة في الدين بأن رهن عبدا بالف ثم هرب
 للمرتهن على الرهن دين آخر يسرا واستقرض
 فحمله الرهن بالدين القديم رهنا به وبالحادث
لا أي لا يصح بل يكون كل الرهن بالدين السابق
 فقط أما تبدل الرهن فحاجبا اتفاقا وأما الزيادة
 فيجوز في الرهن عند أبي حنيفة وصاحبيه
 ولا يجوز في الدين عند أبي حنيفة ومحمد وهو
 القياس ويجوز عند أبي يوسف في الدين أيضا
 ثم إذا صحت الزيادة في الرهن وينبغي هذه زيادة

ففدية يقسم الدين على قيمته الأول يوم قبضه
 وعلى قيمة الزيادة يوم قبضها لأن كل واحد منهما
 له دخل في ضمان المرتن يوم قبضه فكان هو المقتر
ولو هلك الرهن في يد المرتن **بعد الإبراء** أي إبراء
 المرتن الراهن من الدين أو بعد ما وهب المرتن
 للراهن الدين من غير منع المرتن قيمته للراهن
 وهو القياس وأما لو منع المرتن بعد الإبراء أو الهبة
 ثم تلف في يده فصن قيمته اتفاقا لأنه بالمنع صار
 غاصبا **لا بعد القبض** أي لا يهلك الرهن بالاشي
 لو هلك في يد المرتن بعد استيفاء الدين من
 الراهن أو من منبرعه بل يهلك بالدين ويجب
 عليه المرتن رد ما قبض من الدين إلى من قبض منه
 وهو الراهن أو المنتزع **أو هلك بعد المصلح** أي صالح
 المرتن الراهن بالدين على عين أو هلك بعد
 اشترايه منه به عينا لأن هذا استيفاء **أو هلك**
 بعد أن أحال الراهن المرتن على غيره **بل يملك بالدين**
 لأن الحوالة لا يسقط الدين فيرد المرتن ما قبض
 بما ذاك كله ويملك الرهن بالدين **ويبطل الحوالة**
وكذا الوضوء فاعلى أن الدين ثم هلك الرهن هلك
الدين وقيل المصواب أنه لا يهلك مقصودا **كتاب**
المنهاج هي لغة مطلق الضم قال ثعالي وكفاح
 زكريا أي ضمها إلى نفسه ليربيها وقال عليه السلام
 أنا وكافل البيتيم كهاتين وفي رواية أنا وكافل البيتيم
 في الجنة هكذا وأشارنا صغيه رواه مسلم والناسي
 والنمذي عن سهل بن سعد الساعدي وشرا

ضم ذمة الكفيل الى ذمة المكفول في المطالبة لا كما قال
بعض المتأخرين وهو مذهب الشافعي انما ضم ذمة
الي ذمة في الدين بان يثبت الدين في ذمة الكفيل ولا
يسقط عنه ذمة المكفول مع بقائه لان التزام المطالبة
يثبتني على التزام اصل الدين فيثبت الدين في ذمة
الكفيل مع بقائه في ذمة المكفول ولا يتوفى الا
من احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب فان كل
واحد منهما ضامن القيمة وحق المالك في بقية واحدة
واختياره تضمن احدهما بترتيب براءة الاخر وقال
مالك الاصيل يبرأ على الدين بالكفالة كما في الحوالة
هو اي كون الكفالة ليست ضم ذمة الي ذمة في
الدين **الاصح** لان جعل الدين الواحد في حكم دينين
قلب الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الضرورة
ولا ضرورة هنا لان التوثيق يحصل بتعدد المطا
ثم ركن الكفالة الايجاب والقبول عند اي حقيقة
ومحمد بن قاتل ابو يوسف اهرا ومالك واحمد وهو
قول للشافعي يتم بالكفيل وحده وجد القول لم لا
واختلف على قول ابي يوسف فقيل نصح من
الكفيل موقوفة على اجارة الطالب وقيل
نافذة وللمطالب حق الرد فحكمها بثبوت المطالبة
على الكفيل مع الاصيل عند عامة الفقهاء وعنده
مالك واي ثور لا يطالب الصامن الا اذا تقدر
سحابة المصنوع وقال ابن ابي ليلى وابن شبرمة
وداود وابو ثور ينتقل الحق الي ذمة الكفيل فلا
يطلب الاصيل اصلا كما في الحوالة وشرعية

الكفالة ثابتة بالكتاب قال تعالى حكايه عن قبلنا
الا اني معرض للانكار ولما جاء به حمل بيروا انا به زعيم
اي كفيل وهي لغة اهل المدينة وبالسنة وهي ياروي
ابوداود والترمذي من حديث ابن عباس ان النبي
صلواته عليه وسلم قال العارية مودة والمحنة
مردودة والدين مفضي والزعيم غارم وبالإجماع
فاذا ائتمنت انتقلت على حوز القرض وانما ائتمنوا
في ذمة فيه **وهي اما كفالة بالنفس** وان فقدت
الكفالة بها وهي جائزة لاطلاق قوله عليه السلام
الزعيم غارم فانه يفيد مشروعية الكفالة يومها
وتنفذ الوكالة بالنفس تنفذت او كفلت **بنفس**
او بدنه او جده **او تامة اضافة الطلاق** والطلاق
اليه وهو ما عبر به عن البدن حقيقة لغوية كالنفس
والجسد او عرفية كالروح والراس والوجه والرقبة
على ما مر في الطلاق وينفذ جزئيا على كنهه
او ثلثه وجزئيه وجزء منه لان النفس الواحدة
يماحق الكفالة بها لا يتجزى اذا تحقق بكفالتهما
اهنارها واحضار جزئها التابع دون كلها
لا يمكن فصا ر ذكره كذكر كلها بخلاف اليد والرجل
لان لا يعبر بهما عن البدن ولهذا لا يقع الطلاق
والطلاق بها وقال الشافعي ينفذ الكفالة ايضا
بجزء لا يمكن فصله كالنفس والكبد وبه قال احمد
من رواية وقال مالك بكل عضو من البدن ولو قال
كفلت بعينه كانت كفالة بالنفس عنده وهو
وجه في مذهب الشافعي واحمد وكذا ينفذ

كفالة النفس **بضم ن** لانه موجب عقد الكفالة
اذ بها يصير الكفيل ضامنا للتسليم والعقد ينقصد
بموجبه كما يبيح بلفظ التخليك **او هو علي** لان كلمة علي
للا التزام فكانه قال انا ملتزم بتسليمه **او هو ابي** لان
ابي يصير ضامنا بعني علي قال عليه السلام من نزل ما لا
فلورثته ومن ترك كلاً فابنارواه الشيخان في
الفرايض ما حديث ابي هريرة ولا يبعد ان يكون
تقدير الحديث فابناروجه **وانا برزعي** لما تقدم
او قبيل لانه بمعنى الكفيل وسمى الكفيل كفالة بان ضام
يحفظ الحق كالكفيل ولا تنقصد الكفالة بان ضام
لمعرفة لان موجب الكفالة التزام التسليم وهو ضمن
المعرفة لا التسليم فصار كالتزامه دلالة عليه **ولا جبر**
عليها اي لا التزام للحاكم على الكفالة بالنفس **في حد**
ولا في قصاص بان يكون المكفول به نفس من عليه
حد او قصاص وهذا عند ابي حنيفة واحمد
والشافعي في قول وقال ابو يوسف ومحمد جبر عليها
في حد العذف وفي حد القصاص وهو قول مالك
والشافعي في المشهور لان الكفالة بالنفس شرعة
وتسليم النفس واجب على الاصيل في دعوى الحد
والقصاص فصحت الكفالة بها فيها كما في دعوى
اعمال بخلاف الحدود الخالصة لله تعالى لان الكفالة
شرعت وثيقة لنا كيلا يفوت حقنا وادبه
تعالى غني عما ذك وبخلاف نفس الحد والقصاص
لانه لا يكتفى استيفاؤه من الكفيل ولا في حنيفة
ان الكفالة للاستيفاء وسبني الحد والقصاص

عالي اذ لا يجبر المطلوب على الكفيل بينهما بخلاف
سائر الحقوق فانها لا تسقط بالشبهات فتبليغي
الاستيفاء بها قيد بالجبر لان المطلوب بحديث
الجبر فيه على اعطاء الكفيل بالنفس لانه محض
حق العبد ولهذا اثبتت بالشبهة وبالشهادة
على الشهادة ويخلف منه كالاموال وعن المرعئي
ليس الجبر معنا الجنى ولكن امره بالملازمة وليت
الملازمة المنع من الذهاب ولكن ان يذهب
الطالب مع المطلوب قيد ورفع ابقاء اركيلا
يتغيب فاذا انتهى الي باب الدار واراد الدخول
بيتادنه الطالب في الدخول فان ادخل يدخل
معه ويمكن معه حيث يسكن وان لم ياذن
له بحسب الطالب في باب داره ويمنع من الدخول
كيلا يتغيب بالخروج من موضع اخر **ويلزم** اي
الكفيل بالنفس **احضار المكفول** **بطل** وهو الذي
لم يبين وقت احضاره اذا طلب المكفول له احضاره
او احضار المكفول به في وقت عين احضاره **اذ طلب**
المكفول له احضاره وفيه هذا قيد في المسالتين
والحاصل ان المكفول به الذي لم يبين وقت
احضاره يلزم الكفيل احضاره في اي وقت طلب
المكفول له احضاره ان طلبه المكفول له في ذلك
الوقت او بعده كالدين الموجه اذ اطلبه صاحبه
عند حلول الاجل او بعده ولا يلزم الكفيل احضاره
ان طلبه المكفول له قبل الوقت الذي عينه
لانه لم يلتزم ذلك لكن لو سلم له يطلب او بدونه

قبل الوقت الذي عينه بري لان الاجد حق الكفيل
 فذلك اسقاطه **فان لم يحضره** اي الكفيل المكفول
 به في مآلتي الاطلاق والتفويض **حسبه الحاكم** لانه
 امتنع عما ايقا ما وحب عليه بالتزامه فصار ظاهرا
 لكف لا يحبه اول مرة لان الحبس عقوبة ظلم
 ولم يظهر ظلمه اذ لعله ما دري بماذا يدعي عليه فيمهل
 حتي يظهر مظلومه ولو غاب المكفول به ولم يعلم الكفيل
 مكانه لا يطالب به ان صدقه الطالب لانه عاجز فصار
 كالمديون اذا ثبت اعساره وفي الايضاح هذا يعني
 حسب الحاكم الكفيل ان لم يحضر المكفول به اذا لم
 يظهر عجزه اما اذا ظهر فلا معنى للحبس لانه
 لا مجال بينه وبين الكفيل فيلزمه ويطالب به ولا
 يجوز بينه وبين اشغاله كالمفلس اذا اخذ به
 القاضي ما الحبس **وبري** الكفيل من الكفالة بانقض
عوت من كفله لان الكفيل تبع للمكفول في سقوط
 ما عليه والذي على المكفول هنا حضوره وقد سقط
 عنه عوته فيسقط احضاره عن كفله وبهذا قال
 احمد وهو وجه في مذهب الشافعي والوجه
 الاخر وهو الاصح في مذهبه ان الكفيل يطالب
 باحضاره ما لم يدفن اذا اراد المكفول له قامة
 الشهادة على صورته ونقل يطالب بما عليه
 منه وجهان اصحهما لا يطالب به قال اصحابنا
 واهل الشافعي وشيخ وحماد وقال مالك والليث
 بلزمه ما عليه وبه قال بن مزيح من اصحاب
 الشافعي **وبري** الكفيل ايضا من الكفالة **بتسليمه**

اي تسليم

اي تسليم الكفيل من كفله الي المكفول له وتسلم
 من يقوم مقام الكفيل وهو وكيله ومن هو صغير
 عنه وهو رسول كسليم الكفيل لان تسليمهما
 كفله **حيث يمكنه** اي في مكان يمكن المكفول له
مخاصته اي خاصة المكفول به لانه بما التزمه
 وهو تسليم المكفول به في مكان يحصل فيه المقصود
 ولا حاجة الي ابقاء الكفالة لانه لا يلتزم تسليمه
 الامرة واحدة لوسيله في برية او سواد لم يبرأ
 لانه لا يقدر على المخاصمة فيها لعدم الحاكم ولو
 سلمه في السجن وقد حسب غير الطالب ما يبرأ
 الكفيل وقال مالك يبرأ وقال احمد ان كان في سجن
 القاضي الذي يرفع الحكم اليه يبرأ والا فلا وتوسله
 في مصر احد غير الذي عينه في الكفالة بري عند
 اي حليفة وبعض اصحاب احمد ولم يبرأ عند اي يوفي
 ومحمد بن قيس قال مالك والشافعي واحمد ثم التسليم
 يكون بالتخلية بينه وبين الطالب وذلك برفع
 الموانع ويقول له سلمت اليك حكم الكفالة حتى
 لو لم يقل ذلك لم يبرأ لان التسليم قد يكون بغير
 حكم الكفالة ولو سلم الكفيل المكفول فلا بد من
 ان يقول ذلك الا اذا سلمه بعد الطلب لدلالة
 الطلب على ان التسليم حكم الكفالة ولو سلم الكفيل
 المكفول به الي الطالب ما يبرأ ان يقبله بغير علي
 القبول ويبرأ فانما بالتخلية كالفاسد
 اذا اراد المقصود او قيمته والمديون اذا قضى
 الدين **وبري** ايضا من الكفالة **بتسليمه** اي للمكفول

به **نفسه** اي المكفول له **هنا** اي حيث يمكن المكفول
له مخاصمة المكفول بمحض قول المقصود ولا بد ان يقول
عند تسليم نفسه سلمت اليك بحكم الكفالة **لما**
قدمنا **وان شرط تسليمه عند التقاضي** اي للموصل بالمتنازعين
السابقين وانما يبري بالتليم عند غير القاضي
مع شرط التليم عنده لان المقصود وهو التليم
علي وجه يتمكن بالمكفول له من احضاره الي مجلس
الحكم قد وجد وقيل لا يبري في زماننا اذا شرط تسليمه
في مجلس القاضي فسلم في غير ما يمكن مخاصمته
فيه كالسوقي وهو قول زفرية يعني لان اكثر
الناس في زماننا يعينون المطلوب من الحضور
الي مجلس القاضي للقناد وغلبة الفساد فكان
التقييد بمجلس القاضي مفيد **وان كان المكفول له**
لم تبطل الكفالة **ولو وصية او وارثه** مطالبة
الكفيل بالمكفول به لان وصية قائم مقامه في
استيفاء حقوقه ووارثته خليفته فيها بخلاف
الكفيل بالنفس حيث تبطل الكفالة بموته
لان السلام منه لا يمكن ووارثه ووصيته لا يقومان
مقامه الا فيما له والكفالة عليه **وان كفيل نفسه عليه**
اي الكفيل **ان لم يواف به** اي بالمكفول نفسه الى المطالب
عند افعيل المال الذي علي المكفول **مع** هذا العقد
بما اشتمل عليه من كفالاتي النفس والمال وقال
مالك والسافعي لا يصح **قال لم يسلم** الكفيل المكفول
بنفسه الى المطالب **عند** مع قدرته **منه** الكفيل
المال لو هود الشرط **ولم يبرأ من كفالة** بالنفس

اذلا مضافة بين الكفالتين ولعقد الوكفيل بهما جميعا
صحت وقد صحت الكفالة بالنفس فلا يبرأ منها
الا بالموافاة بها ولم توجد **وان مات** او **حيث المكفول**
عنه اللام للعهد والمعهود هو المكفول بنفسه
الذي شرط كفيله انه لم يواف به غدا فليفه ما عليه
من المال **منه** الكفيل **المال** لتحقيق الشرط ويري
من الكفالة بالنفس لموت المكفول بنفسه **واما**
بالمال عطف على ما بالنفس **فتصح** الكفالة **وان**
يهمل المكفول به اذا صح فيقيد به احترازا عن بدل
الكتابة لانه ليس بدين صحيح لان الدين الصحيح
لا يسقط الا بالاحد او الابرار وبدل الكتابة يسقط
بغيرهما وهو عجز المكاتب او لثبوت في ذمة المكاتبة
مع المنافي لانه عبدا ما بقي عليه درهم والمولي لا
يستوجب علي عبده دين الا انه لحاجته الى الفسق
يثبت الدين فكان ثابتا في حقه لا في حق صحته
الكفالة وقال السافعي في الجديد والثوري والليث
وابن ابي ليلى وابن المنذر لا يصح ضمان المحضول
لان الضمان التزام مال فلا يصح اذا كان المال
محضولا كالخن في البيع ولنا قوله تعالى **ولكن**
جاء به حمل بغير واثابه زعيم وحمل البعير يختلف
 باختلاف البعير **عنه** كفتت **بال عليه** وهو لا يعلم
 كدله عليه **او عايد ركك في هذا البيع** وهو لا يعلم ما يركه
 فيه وهذه كفالة الدرك وهي جائزة بالاجماع
 والدرك التمسك بسكن ويجرك **او علق الكفالة** عطف
 على جهل المكفول به اية ويصح الكفالة بالمال

ان علقها الكفيل **بشرط ملايم** كوما بنت فلانا فغاي
 ثمنه **او ما ذاب** اي وجب وثبت مستعار من ذوب
 الشحم **لك عليه** اي على فلان فعلى **او عصبك فلا ذيل**
 قيد لفلان امارة الى ان المكفول عنه يجب ان يكون
 مفلوما لا فجهالة تمنع صحة الكفالة بخوما عصبك
 اهد فغاي وقيد الشرط بالملايم لان غيره لا يصح تعليق
 الكفالة به وفسروا الشروط الملايم بما يكون شرطا
 لوجوب الحق كان استحق المبيع او شرطا لامكان
 الاستيفاء كان قدم زيد وهو مكفول عنه او شرطا
 لتقدير الاستيفاء كان غاب عن البلد **وان علق الكفيل**
 الكفالة بمجرد **المشروط** اي شرط غير الموصى ملايم
فلا اي فلا يصح الكفالة ولا يجب المال ذكره قاضي
 خان وغيره **كان هبت الزبح** او ان جاء المطر او ان
 هبت زبد الدار ولو جعل الاجل في الكفالة الى عبور
 البحر وكوه لا يصح التاجيل ويصح الكفالة ويجب
 المال كما لا وعند الشافعي وامد لا تصح الكفالة ثم
 مذهب الشافعي ان تعليق الكفالة بالشرط
 لا يصح مطلقا لانه تعليق المال بالخطر ولنا الاجماع
 على صحة الكفالة بالدرك وهي مضافة الى سبب
 الوجوب بالاستحقاق وقوله تعالى ولمن جاء به
 حمل بعير وانا به زعيم حيث علق الكفالة بشرط
 مجي الصواع وشريعة من قبلنا اذا فخي الله تعالى
 علينا بلا انكار شريعة لنا ثم الكفالة بالنفس
 كالكفالة بالمال في جواز تعليقها بشرط ملايم
 وعدم جواز بشرط غير ملايم وجواز تاجيلها

الى اهل معلوم ومجهول جهالة بسيرة كالتاجيل الى
 العطا والى قدوم الحاج لا الى هبوب الزبح وكوه فان
 اهل اليه بطل الاجل دون الكفالة ولزم تسليم النفس
 في الحال **وان كفيل مالك عليه ضمي ما قامت به بيته** لان
 الثابت بالبينة كالثابت بالعيال **وان لم يضم** بيته
فا القول للكفيل في قدرنا اقربه لانه منكر للزيادة
 او القول قول المنكر مع عيینه لواقتر الاصيل باكثر
 مما اقتر الكفيل **صدق الاصيل في الزيادة على فلان** منكر
 له ولاية عليها **نقط** اي لا يصدق على الكفيل اذ لا ولاية
 له عليه **ناذا طالب الدين اهدما** اي الاصيل او الكفيل
وله اي للدين **مطالبة الاخر** لان الكفالة كما مر صرح
 ذمة الي ذمة في المطالبة وذلك يقتضي قيام المطالبة
 الاولى لا البرادة عنها الا اذا شرط البرادة عنها
 فان الكفالة حينئذ يكون حوالة اعتبار المعنى كما
 ان الحوالة بشرط ان لا يبرأ بها المحيل يكون كفالة
وتصح الكفالة عليه بعد اداية لانها تصرف من
 الكفيل في نفسه بالتزام ان يطالبه الدين ولا ضرر
 على الاصيل في ذلك **فان امر** الاصيل الكفيل بالكفالة
رجع الكفيل عليه بعد اداية ما ضمنه سواء ادى ما ضمنه
 او ادى خلافاه حتي لو كفل بالف جياذ وادي الف
 زيوفا برضا الطالب رجع بالجياذ ولو كفل بالف زيوفا
 وادي جياذ ابرجع بالزويوف اما رجوعه على الامر
 فلانه ادى دينه بامره فيرجع به عليه واما ما ضمنه
 فلان رجوعه بحكم الكفالة فكان بما وصل تخلفا
راد لوزم الكفيل بالمال من جهة الدين **لازم** الكفيل

بيانه
نفسه

باموال الاصل
ويلازم

اصيله حتى يخلصه **وان جسي الكفيل جبه** اي جسي الكفيل اصيله لان ما لم يمتد انما هو من جهة فيعامله عمله **وابراوه** اي ابراهيم الدين الاصيل **وتاجيله** اي تاخير الدين الدين عن الاصل **يسري الى الكفيل** لان الكفيل ليس عليه الا المطالبة وهي بيع للدين فتسقط بسقوط وتأخر تأخره **لا عكسه** اي ليس ابراهيم الكفيل او تأجيل عنه يسري الى الاصيل لان ما علي الكفيل فرع لما علي الاصيل وسقوط الفرع او تأجيله لا يوجب سقوط الاصيل او تأجيله **فان صالح الكفيل** الدين **عن الذي كاي** بري الاصيل لان الكفيل اضاف الصالح الى الالف التي علي الاصيل وبري الاصيل وبسري الكفيل ايضا لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل **رجع** الكفيل علي الاصيل **بها** اي بالمائة ان كفل بامره لانها انقدر الذي اوفاه ان صالح الكفيل عن الف **علي جسي اخر** رجع علي الاصيل **بالف** لان الصالح جسي اخر مباولة بالدين فيملك ومن قيمة ما دفع وان صالح الكفيل الدين **عن موجب الكفالة** لا يبر الاصيل لان هذا البراء الكفيل وهذه لان موجب الكفالة ليس الامطالبة الكفيل **ولا يجمع تعليق البراءة عنها** اي عن الكفالة **يشترط** لان في البراءة لا عنها معنى التحليل فلا يقبل التعليق **كسائر البراءات** **ولا** يصح الكفالة **بالحدود والنقصان** لان الكفالة انما يصح عما يجري البناء به في ايجابه والبناء لا يجري في العقوبات لان الغرض من شرعها زجر المفسدين عن الفساد وهو لا يتحقق اذا اقيم على غير الجاني **ولا يصح الكفالة بالمبيع** عن البائع لانه قبل

تبرع بالمال من الدين في بيعه
وقال ابن ابي عمير
تبرع بالمال من الدين في بيعه
وقال ابن ابي عمير

التف من مضمون بغيره وهو القن الا ترى انه لو قلنا لا يجب على البائع شي بل يفتح البيع والمضمون بغيره مضمون بوجه دون وجه فلا يصح الكفالة به لانك **بجلاء القن** نانه تصح الكفالة به عن المشتري لانه دين كسائر الديون **ولا يصح الكفالة بالمزهوة** لانه مضمون بغيره وهو الدين يسقط به اذا اهلك **والامانة** لانها غير مضمونة اصلا **كالوديعه والغارية والمنابر** **وبالامانة والمنظر** وعند اي يوسف ومحمد العيين في يد الاجير المشترك مضمونة فتصح الكفالة بها عندهما **ولا بالحل على دابة متاهم** للجمال **معيبة ولا بخدمة عبد كذا** اي متاجر للخدمة معين لان الكفيل عاجز عن تسليم العبد والدابة لكونها ملك غيره فيد بالتعيين اذ لو كانا غير معينين صححت الكفالة فيهما لان المستحق حينئذ الحمل على دابة وخدمة عبد وتقدر الكفيل على بغائه لك بان يحمل على دابة نفسه ويجزم بعبد نفسه **ولا يصح الكفالة عن** **جيت مفلس** اي لم يترك مالا ولا كفلا عنه وعليه دين سواء كان الكفيل اجنبيا او وارثا وهذا عند اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ومالك **والشافعي** واحد يصح لانه عليه السلام اي بخنارة انصاري فقال هل علي صاحبكم دين فقالوا نعم **درهمان** او ديناران فقال صلوا علي صاحبكم فقال ابو قتادة وهو علي وفي رواية هما علي بارسول الله فصاي عليه ولولم يصح الكفالة لما صلي عليه بعد ها ولا منها كفالة بدين واجب فتصح كما لو كانت

ها

في حياته ولان الدين لا ينفذ الا بالاجراء والابراء والاداء
تفاسخ سبب الرجوب وبالموت لم يتحقق شيء من
ذلك وهذا يؤخذ به في الاخرة ولا يبرأ كفيلا في حياته
بعوته ولو تبرع انسان بقضايه فصح ولا يبي حنيفه
ان الكفالة عند الميت المفلس كفالة بدين ساقط
والكفالة بدين ساقط باطله لان صحة الكفالة تبقى
قيام الدين بها حتى احكام الدين لا تحقق معنى الكفالة
التي هو قسم الذمة في المطالبة واعمال يبرأ بعوته كفيلا
في حياته لانه كان خلفه في الاستيفاء منه فجعل
الدين باقيا في حقه كما لو كان للميت مال وصح التبذير
بقضايه لان صحة غلبك المال لا تتعلق بوجود الدين
والحديث بخلاف ان يكون اقرارا بكفالة سابقة فان
لفظ الاقرار والاشارة في الكفالة سواء ولا عموم لحكاية
الفعل ويجعل ان يكون وعدا لكفالة وكان امتناعه
عليه السلام من الصلاة عليه ليظهر طريق فقضاء
ما عليه فلما ظهر بالوعد صلي عليه ولا يصح الكفالة
سواء كانت بالنفس او المال **بلا قول المطالب في المجلس**
اي مجلس العقد وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف يصح واختلف المباح علي قوله فغفل عنه
يصح بوصف التوقف حتي ان رضي به الطالب
بعد القيام من المجلس فقد وان لم يرض به بطل
وقيل بوصف التقاض ورضي الطالب ليس بشرط عنده
وهو الاصح الا ان المطالب حق الرد **الا** في مسألة واحدة
وهي **اذ اقبل** وارث **عن مورثي من** بان قال مريض
لوارثه تكفل عني بما علي من الدين لغرضي فتكفل

107 عنه **مع غيبة غرماء** وكان القياس علي قوله ان لا يصح
الكفالة في هذه المسألة ايضا لان الطالب غير حاضر
ولان الصحيح لو قال هذا الوارثه فضنه لم يصح فكذا
المريض ووجه الاستحسان ان هذا انما يصح بطريق
الوصية من المريض لوارثه بان يقضي دينه لا بطريق
الكفالة عنه ولهذا صح وان لم يسم المريض الدين ولا رب
الدين لان الجهالة لا تمنع صحة الوصية وقالوا انما يصح
اذا كان له مال ولو قال المريض لاهني تكفل عني بما
علي من الدين فتكفل عنه اختلف المشايخ فغفل
يصح وقيل يصح **ولا يصح الكفالة بالانكفالة** وهو
قول اكثر اصحابنا لعلم ومحمد بن احمد في رواية يصح **واللهدة**
بالجراي ولا يصح الكفالة باللهدة وصورتها ان يشتري
عبدا فيضمن له اخرج عهده وان لم يصح ذلك لان
اللهدة اسم يقع علي لضعك القديم وهو ملك البايع
وعلي العقد وعلي حقوقه وعلي الدرك وعلي
خير الشرط فبطلت كفالة للجهالة بخلاف الدرك
فان كفالة صحيحة بالاجماع لانه عبارة عما ضمان
الثمن عند استحقاق المبيع وهو امر معلوم مقدور
التسليم **والخلاص** اي ولا يصح الكفالة بالخلاف وهذا
عند ابي حنيفة وعندهما يصح وهذا الخلاف مبني
علي تفسيره فعندهما هو تخليص البايع ان قدر
عليه ورد عنه لم يقدر وهذا انما ان الدرك في المعنى
وعنده تخليص المبيع عن المستحق وتسليمه الي
المشتري والكفيل لا يقدر عني ذلك لان المستحق
لا يمكنه منه ولو كفل بتخليص المبيع او رد الثمن صح لانه

كفل بما يمكنه الوفاء به وهو تسليم المبيع ان اجاز المستحق
 ورد الثمن ان لم يجوز ولا يصح **صحة المضارب الثمن** اية عقد
 سلعة المضاربة لرب المال **ولا ضمان الوكيل بالبيع**
الثمن لو كلفه لان الضمان التزام المطالبة وهي للوكيل
 والمضارب لانها من حقوق البيع وصاحبها فدان له
 وحقوق البيع لا ترجع الا الي العاقد فلو صح ضمان منهما
 لكان كل منهما ضامنا لنفسه وانه لا يجوز **ولا يصح ضمان**
احد البايعين حصصه صاحبه من عني عبد مثلا **باعارة بصفة**
 لانه بضامنا شايعا بصير ضامنا لنفسه اذ هما من جنس
 يود به المشتري الا وهو مشترك بينهما وضمان انسان
 لنفسه باطل وبضامنا معينا بصير تاسما للدين قبل
 فنيته باطله لان القسمة انراز وصيازة بان بصير
 كحق كل واحد منهما في حيز على حدة ولا يتصور
 هذا الا في حسي والدين ليس بحسي قيد بصفة
 لانها لو باعاه صفتين بان سمي كل واحد منهما لنفسه
 ثم ضم من احدهما للاخر صح ضمانه اذ لا شركة بينهما
 لان نصيب كل واحد منهما ممتاز عن نصيب الاخر
وصح كفالة الخراج اية ضمانه كما في نسخة والمراد به
 الخراج الموقوف لحماية بعض شئ من الهداية لانه دين
 لازم يجبر به ويلزم لاهله ويجمع وجوب الزكاة
 ويطالب به اشد المطالبة فكان كسائر الديون
 بخلاف الزكاة حيث لا يبيع ضمانها وان كانت دينا
 مطالبا به لان الواجب فيها فعل هو عبادة والمال
 محل لاقامتها ولهذا لا يستوي من تركه من هي عليه
 بلا وصية كما يستوي سائر الديون صح كفالة

النوايب جمع نايبة وهي ما ينوب الانسان ويطالب
 به اما بحق كاهرة الحارس المشترك وكري النهر المشترك
 وما وظيفه الامام عند الحاجة الي تجهيز جيش
 لقتال المشتركين او الي فداء اساري المسلمين
 في وقت خلوص بيت المال وهذا النوع يصح الكفالة
 به باتفاق لانه مال مضمون واما بصير حق كالحجبات
 التي تؤخذ على غير ما ذكرنا وهذه لا يصح الكفالة
 بها عند صدر الاسلام البرذوي وفي مذهب مالك
 والشافعي واحده لان الكفالة التزام المطالبة
 بما في الاصيل شرعا ولا شيء من هذه على الاصيل
 كذلك ونفخ عند محمد الاسلام على البرذوي وشمس
 الامية وقاضي خات لانها في حق المطالبة فوق سائر
 الديون والقبلة في باب الكفالة للمطالبة لانها شرعت
 لالتزامها ولهذا قالوا من قام بتوزيع هذه النوايب
 على المسلمين بالقسمة يوجروا ان كان الاخذ ظاهرا
 وقالوا ان من قضي نايبة غيره بامرهم رجع عليه
 وان لم يشترط الرجوع كان قضي دين غيره بامرهم قال
 المم والفتوي على الصحة كما في الديون الصحيحة وقال
 الطرابلسي المذهب عدم صحتها **وصح كفالة القسمة**
 وهي حصص الواحد من النوايب **وان كان بغير حق** قيد
 للمساكين وانا صح ضمانها لان كل واحد مطالبة بنفسه
 محبوس به وقيل المراد بها النايبة الموظفة في كل شهر
 او نحوه وبالنوايب ما ينوب ما غير توظيف بل يلحق
 احيانا ويحتمل ان يقع ويحتمل ان لا يقع **ومال** مبتدأ
لا يجب على عبد وفيه بيقضه والخبر **حال علي من كفل**

به مطلقا اي من غير تشيئة خلل ولا تاجيل اما
لو كفل بذلك المال موجلا تاجيل في حقه لانه التزم المطا
موجلا فيلزمه كذلك وفيه عدم الرجوع على العبد
حتى يفتق لانه محل الاشياء بخلاف المال الذي يجب
على العبد في الحال كدين الاستهلاك عيانا ودين لزوم
بالتجارة بأذن المولى فان كفالة الكفيل به مطلقا
يصح ويكون على الكفيل به مطلقا في الحال بلا شبهة
ويطلب دعوى ضامن المالك ان الدار المبيعة ملكه لان كفالة
بالمالك وهو رد الثمن عند استحقاق المبيع تسليم
للمبيع وتصدق بانه ملك البايع فدعواه بعد ذلك
ان المبيع ملكه سفي في نقص ما تم من جهته فلا تنفع
ولهذا لو كان شقيقا يبطل بصوات الدرك في البيع
شقيقته **ويطلب دعوى شاهد** على البيع ان المبيع
ملكه وقد كان ذلك الشاهد **كتب شاهد بذلك على**
ملك كتب فيه باع ملكه او كتب فيه باعه وهو ملك
او باعه بيما بانانا فذا لان في شهادته بذلك اعترافا
بان الملك للبائع ودعواه المبيع بعد ذلك تنقض له
بخلاف دعوى شاهد ان المبيع ملكه وقد كان
كتب على ملك كتب فيه باع فلات ملكه **اشهد**
على اقرار العاقدين فان دعواه ان المبيع ملكه لا تبطل
لان هذه الشهادة ليس فيها اعتراف من الشاهد
بالمالك للبائع اذ المبيع قد يوجد من غير المالك ولو
امر المكفول عنه كفيله ان يعين عليه ثوبا ففعل
يكون الثوب للمكفيل والزرع عليه وتغير الحالة
ان المكفول عنه امر الكفيل ببيع العينة وهو

مكرره لاجنه من الاعراف عن مبرة الاقراض وقد قيل
ايان والعينة فانها لعينه وهو مخترع اكله الربوا
وقد قال عليه السلام اذا تبايعتم بالعينة وانفقتم
اذ تبايع البقرة للمتم وظهر عليكم عدوكم والمراد بالتبايع
اذ تبايع البقرة لاشتغال بالزراعة والاقبال عليها
وبالعينة ان ياتي المحتاج الي رجل يستقرض منه
عشرة دراهم مثلا فلا يرغب الرجل في الاقراض طمعا
في امكانية الفصل الذي لا يثاله بالقرض فيقول له
ايبيك هذا الثوب وقيمته عشرة باثني عشر ابي
اي اجل لتبيعه في السوق بعشرة فيحصل لي ربح
درهمين وسعيت عينة لان المقرض اعرض عن المقرض
الحي بيع العين فاذا ثبت هذا فيقول الشرا ببيع
للكفيل لانه لم يصرو كبل اعنه بالشراء لانه لم يقبل
تقين في ثوبا وانما قال يبين علي وهي كلمة فاما كلمة
توكيل ومضى الضمان فاما ان يقول المديون للمضامن
استريح ثوبا لتبيعه في السوق فيقضي بخمسة
الدين فان املاكك ان تبيعه بمثل ما انتعتة فيها
وتفهم وان لم يمكن ذلك الاجتران فدالة علي غير
ان هذا الضمان باطل لانه انما يبيع عما هو مضمون
علي غيره وخسران درهمين غير مضمون علي احد
فيبطل ضمانه كمن يقول لاخره بايع في هذا السوق
علي ان خسران بصيكت فاما ضمانه **كتاب**
الحواله هي لغة اسم من الاحالة واصل تركيبها
يدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل
الشي من محل الى محل قال قتابي لا يفتون عنها حولا

وَشَرَعًا **الاثبات دين علي** **أخر عدم ذلك الدين** اي مع
 ثفي بقايه **علي المحيل بعده** اي بعد ذلك الاثبات وقيل
 الحوالة نقل الدين من ذمته الى ذمته وهو الاظهر الاضطر
 والاصل فيها الاجماع وقوله عليه السلام مطل الغني ظلم
 ومن اهيل علي ملي اي ثقة غني فليحتل اي فليقبل الحو
 رواه احمد وابن ابي شيبة من حديث ابي هريرة ورواه
 الشيخان بلفظ واذا اتبع احدكم علي ملي فليتبع ورواه
 احمد عن ابن عمر ايضا ولفظه مطل الغني ظلم واذا احلت
 علي ملي فاتبعه وهذا الامر للزندق عند اكثر اهل العلم
 وعند احمد للوجوب **فهي** اي الحوالة **بشرط عدم برائة** اي
 براءة المحيل **كقالة** لان ذلك معنى الكفالة والعبرة بها
 دون المباني فله ان يطالب المحيل **وهذه** اي الكفالة
بشرط براءة الاصيل **حوالة** لان ذلك معنى الحوالة فليس له
 ان يطالب الاصيل **ويصح** الحوالة **بلا دين للمحتال على المحيل**
 فان قيل كيف يصح هذا والحوالة لا بد فيها من الدين
 لانه ما حوّد في تقريرها ولا يكون دين المحتال على المحال
 عليه لان الحوالة توجد بدونه كالحوالة بدراهم ودقيقة
 للمحيل عند المحال عليه فيكون دين المحتال على المحيل
 اجيب بانه يصح ان يكون المحتال وكيل رب الدين
 او رسوله ونحو ان يكون المحتال في كلام المضاف
 فقد راي بلا ذكر دين **ويصح** **بما** اي دين للمحتال
 علي المحيل بان يكون المحتال رب الدين او يذكر دين
 للمحتال علي المحيل وفي البناء يصح ويشترط في الحوالة
 به ان يكون ديناً وان يكون لازماً فلا يصح تبدل الكفا
 وما يجري مجراه لانه دين تسمية لا حقيقة واما

وجوب الدين علي المحيل قبل الحوالة فليس بشرط لصحة
 الحوالة **ويصح** الحوالة **برضاها** اي المحتال والمحيل **ورضي**
المحتال عليه سواء كان عليه دين للمحيل ام لا اما
 المحتال فلان الدين حقه والذمم متفاوتة فلا بد
 من رضاه واما المحتال عليه فلان الدين يلزمه فلا بد
 من التزامه والاصح في مذهب الشافعي ان لا حاجة
 اليه بل انه اذا كان المحتال به دين المحيل وهو قول مالك
 واحمد لان الحق للمحيل فله ان يستوفيه بنفسه وبغيره
 واما المحيل وهو المديون فيشترط رضاه لصحة الحوالة
 علي ما ذكره القدوري ولا يشترط لصحتها علي ما في الزيادة
 واما يشترط للرجوع عليه او لسقوط دينه علي المحتال
 عليه لان الحوالة فيها نفقة وهو سقوط ما عليه
 من الدين فصار كالمكفول عنه حيث يصح الكفالة
 بلا رضاه ووجه الاول وهو قول مالك والشافعي
 ان للمحيل انفا الحق من حيث شاء ولا يتعين
 عليه شيء من الجهات وفي صحة الحوالة بدون رضاه
 يتعين ذلك عليه قهراً **فيبر المحيل من الدين** اذا تقرر
 عقد الحوالة عند عامة العلماء وقال زفر لا يبر اعتبارا
 بالكفالة اذ كل واحد منهما عتق يوثق بحق المطالبة
 ولنا ان الاحكام الشرعية يثبت علي وفق المعاني
 اللغوية ومعنى الحوالة في اللغة النقل وهو ينسحب
 روال المنقول عن المحل المنقول منه فيكون مضافا
 الشرعي روال الدين عفا ذمته للمحيل وقيل المحيل
 مما المطالبة دون الدين **الا ان يتوي** علي رضى
 يسعي ان يجعل دين المحتال فلا يبر المحيل بتمام

عقد الحوالة وذلك **بموت المحتال عليه مفلسا** بان
 لم يترك مالا ولا ديناً على احد ولا كفيلة **وحلفه**
 اي بيمين المحتال عليه حال كونه **منكر الحوالة**
 حال كونه **لا يبينه عليهم** وفي نسخة ولا يبينه عليها
 للمحتال ولا للمجمل لان دين المحتال يتحقق بكل واحد
 من الموت والحلف المذكورين **وقال** اي اي يوسف
 وحده يتحقق التوي بموت المحتال عليه وحلفه
 المذكورين كما قال ابو حنيفة **وبان فلسه التام**
 اي حكمه بفلسه قبل موته فقد ما حبه لانه عجز عن
 اخذ منه بتفليس الحاكم وقطعه عن ملازمته عندهما
 فصار كعجزه عن استيفاء بالجور وموته مفلساً
 ولا يبين حنيفة ان الدين ثابت في ذمته وفقد
 الاستيفاء لا يوجب الرجوع الاتري انه لو فقد
 بغيبة المحتال عليه لا يرجع على المجمل لان المال
 عاد وراج فقد يصبح المرء فقيراً ويمسى غنياً
 وبالعكس وقال الشافعي لا يرجع المحتال على المجمل
 وان توي دين المحتال بموت او غيره وهو قول
 احمد والليث والي ثور وابن المنذر وعن احمد
 اذا كان المحتال عليه مفلساً ولم يعلم الطالب
 ذلك فله الرجوع الا ان يرضى بعد العلم به قال
 مالك لان الافلاس في المحتال عليه عيب فكان
 له الرجوع اهدي صورتي الحوالة **بشيئ منها** **وبدراهم**
 كما لو اشترى سعة فوجدها معيبة **ويجوز** الحوالة
بلا شيء للمجمل على المحتال عليه دين اوله **فما يده**
عنه ولا تقيد وهذا احدى صورتي الحوالة المطلقة

فها

والصورة الاهري ان يكون للمجمل على المحتال
 عليه دين اوله في يده عين ولا تقيد الحوالة بشي
 منها **وبدراهم الودبعة** عطف بلا شيء **ويبر** المحتال
 عليه **بفلا كها** اي هلاك دراهم الودبعة واستحقاقها
 لان الحوالة مفيدة بها وهو لم يلزم التسليم للامنها
 فلا يلزم التسليم من غيرها **والمقصود** اي وبالدرهم
 التي غصبها المحتال عليه من المجمل **ولم يبر** المحتال
 عليه **بفلا كها** اي المقصودة بل يبقى الحوالة م
 متعلقة بمثلها حقيقة او معني لان الحوالة اذا ه
 هلك المحتال به المقصوب يتعلق بمثله في المثلي
 وبقيته في القمي لان المقصوب اذا هلك بهلك
 الي خلف ونحو ان كان قايماً بقي فلا يبطل الحوالة
بفلا كها لا يبر المحتال عليه بخلاف الودبعة فامناً
 تهلك لا الي خلف لانها امانة وبالحوالة لم يخرج عن
 ذلك وهلاك الامانة لا يوجب انقضاء قيد عدم
 البراءة من المقصوبة بهلاكها لان المحتال عليه يبر
 باستحقاقها لامتانة وصلته الي مالها وقبول
 المقصوب الي ماله بوجب براءة غاصبه **وبدين**
عليه عطف على بدراهم **فلا يطالبه** اي المحتال
 عليه في هذه الحوالات المفيدة **الا المحتال** لا المجمل
 لان حق المحتال يتعلق بتلك الامور كالرهن
 فلو ملك المجمل المطالبة لبطل حق المحتال
 وهو لا يجوز **وفي المطلقة للمجمل الطلب ايضاً**
 اي كما انه للمحتال والظاهر في العبارة تقدم
 كلمة ايضاً ليكون جنب ما يتعلق به اعني المجمل

وانما يكون الطلب لان حق الحال لم يتعلق بعين ولا بد من
 بل بزيمة الحال عليه **ولا تبطل الحوالة باخذ المحل باغليه**
 اي عاي المختار عليه من الدين **او ما عنده** من الدين
 المودعة او المقصودة كما لا تبطل بجهلاكه **ويكرم**
السفينة بجمعه وعلوه وسكونه فانه وفتح فوقية في غير
 تقريب سفته اي شيء يحكم وفي الشرع **اقراض** **بستقوط**
خطر الطريق وسعي بها هذا القرض لا يحكم امره
 وصورته ان يدفع شخص الى شخص دراهم او دنانير
 فرضا ليدفعها اليه في بلد اخر ليستفيد المقرض
 بذلك الاقراض يستقوط خطر الطريق وانما هو كرهت
 لما روي الحارث ابن ابي اسامة في مسنده عن حفص
 ابن حرق عن سوار بن مصعب عن عمارة الحمداني
 قال سمعت عليا يقول قال رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم كل قرض جر منفعة فهو ربا وروي ابن
 ابي شيبة عن ابي خالد الاحمر عن حجاج عن عطاء
 قال كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة وفي الميسر
 وان لم يكن المنفعة مشروطة ولم يكن عرف غاي ذلك
 فلا بأس حتي لو قضاه اهود مما قبضه ولم يكن
 ذلك مشروطا ولا عرفا فلا بأس به **كتاب**
الوكالته هي لغة تفتح الواو وكسرهما الحفظ ومنه
 الكوكيل في اسم الله الحسني بمعنى الحافظ كما قال
 تعالى حسينا الله ونعم الوكيل ولذا قالوا اذا وكلتك
 بعالي انه يملك به الحفظ فقط ويعني الموكول اليه الام
 فمقتضاها التقويض والاعتقاد ومنه التوكيل قال
 تعالى توكلنا وعلي الله فليستوكل المتوكلون شرعا

112 **تقويض التصرف** في البيع والشرا وخوها من اسان
الي غيره واقامته فيه مقام نفسه وسر وعيبتها
 بالكتاب وهو قوله تعالى فكاي حكاية فابعدوا احدكم
 بورقكم هذه الي المدينة فان ما قضى الله تعالى علينا
 عن الامم الماضية من الاحكام بلا انكار يكون حكما
 لنا وبالسنة وهي ما روي الترمذي انه عليه السلام
 بعث مع حكيم بن حزام بدينار يشتري له به اضحية
 فاشترى بها دينار وباعها بدينارين فرجع واشترى
 اضحية بدينارين وها بدينار الي النبي صلى الله عليه
 وسلم فتصدق به النبي عليه السلام ودعاه
 ان يبارك له في تجارته وروي ابو داود والترمذي
 وابن ماجه واحمد مثل هذا وبعث ايضا عروة
 البارقي بدينار يشتري له اضحية او شاة فاشترى
 شاتين فباع احدهما بدينار فاقاه بشاة ودينار
 فدعاه في بيعه فكان لو اشترى ثوبا لزوج فيه
 وقد وكل عليه السلام بالتزويج عمر بن ابي سلمة كما
 رواه احمد والنسائي عوام سلمة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لما بعث اليها وخطبها قالت ليس احد من
 اوليائي شاهد فقال عليه السلام ليس احد من اوليائي
 شاهد ولا غائب يكره ذلك فقال لا ينهيا عما عرفتم
 فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات بمكة
 التسليم وله في العمر فزوجوه قال الحافظ كان لعمر
 من العمر ثلاث سنين يوم تزوجها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ومات عليه السلام وله في العمر
 سبع سنين وقد طعن ان عليا وكل عقيل وبعد ما اسن

عبد الله بن جعفر فقد روي البيهقي عن عبد الله
ابن جعفر قال كان علي يكره الحفوضة فكان اذا كانت
له حفوضة وكل فيها عتيل بن ابي طالب فلما كبر
عتيل وكلني وبالاجماع **ونشرطه** اي عقد الوكالة
والتفويض المذكور **ان يملكه** اي التصرف **الموكل**
بان يكون حرا بالغا او صا دوناً **وان يقبله** اي التفريق
الوكيل بان يعرف ان الشراجالب للمبيع وسالب
للمثمن ويعرف الغبن البير من الفاحش للكثير
وان يقصده الوكيل بان يقصد المصلح لا يقع
ذلك التصرف للموكل **وصحح** **توكيل الحر بالبيع او**
المادة **ون مثلها** لان الموكل مالك للتصرف والوكيل
اهله والمراد بالموذون الصبي العاقل الذي
اذن له الولي والعبد العاقل الذي اذن له المولي
وصحح عطف علي مثلها **عاقلا** لما يملكه **وعبد**
مجنون لان الصبي العاقل ينفذ تصرفه باذن
ولييه في ملك نفسه فينفذ تصرفه في ملك غيره
بتوكيله والعبد العاقل يملك التصرف عني
نفسه حتي صلح طلاقه واقراره بالحدود فيصح
تصرفه في حق غيره بتوكيله وقال الشافعي
لا يصح توكيله الصبي وله في العبد المجنون قولان
ونرجع الحقوق الي من كانها لانها لا تنفذ رجوعها اليها
لاضرار الصبي المتباعد من المضار واصرار سيد العبد
رجعت الي اقرب الناس الي هذا التصرف وهو الموكل
الا ان الحقوق تلزم العبد المجنون بعد الفتق لان
المنافع حق المولي وقد زال بالفتق ولا يلزم الصبي

تأليف السيد بنون حكمة والشيخ
صفي ليرى تصرف فيما وكل به من غير
تصديق او يقصده

بعد البلوغ لان الملغ حقه وحق الصبي لا يبطل بالبلوغ
بكل ما يعقده بنفسه الباء الاولى متعلقة بتوكيل
والثانية ببيع عقد عطف علي الاولى **وبالحفوضة**
في كل حق هذا كان او قصاصا او غيرها لان الموكل
يملك مباشرة ذلك بنفسه فيملك تفويضه الي
غيره **وبايضا** اي باعطا كل حق **واستيفاء** اي اخذ
كل حق **الا في حد** لثقف او سرقة **وقصاص** **بغيبه**
موكله عند المجلس فيدها لان التوكيل باستيفاء
في حضرة الموكل جائزا اتفاقا وقال مالك والثايع
واحمد يجوز التوكيل باستيفاء القصاص وحد
الثقف في غيبة الموكل لانه حق العبد ويجوز
استيفاءه في حضوره فكذا في غيبته ونساء
انما يسقطان بالشبهة وشبهة عفو الموكل
الغائب ممكنه اذا العفو مندوب اليه قال باقي
وان تقصوا اقرب للتقوي والعمرة بعموم اللفظ
وقال عز وجل من صدق به فهو كفارة له وحال
الغائب غير معلوم فلعله عفا والوكيل لا يتغير
بخلاف الحاضر فان حاله بعدم العفو معلوم
وقد يحتاج الي التوكيل لعدم هدايته الي الاستيفاء
اولان ثلثه لا يخلو ذلك بخلاف الاستيفاء في
غيبته الشهود لان رجوعهم نادر والاصل فيهم
الصدق فلا يكون احتمال رجوعهم في الغيبة شبهة
ويصح التوكيل باثبات الحد والقصاص عند
ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز ولا يصح
التوكيل باثبات حد الزنا وحد شرب الخمر

بها

اتفاقا ويترتب في التوكيل بالحضومة عند اي حنيقة
رضي الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مدة
السفر او امرأة محدرة وقال لا يشترط رضي الخصم
قبل الخلع في الصحة والصحة انه في الضرر وفي
شرح الوافي ان المتأخرين اختلفوا والفتوي ان
اتفاقها اعلم من الخصم النقص في ابا الوكيل كاعلم
من ذلك ويقبل التوكيل من الموكل وان علم من الموكل
القصد الى احضار الخصم بالتوكيل لا يقبل منه
التوكيل الا برضا الخصم وبموافقته في شئ من الائمة
السري **ويرجع الحقوق الى الوكيل** في عقد لا يحتاج
الوكيل فيه الى ذكر الموكل فيرجع الى الوكيل **في بيع**
وشراء واجارة وصلاح عن اقرار اذ يكفي ان يقول
الوكيل بعت واشترت واجرت وصاغت وقال
مالك والشافعي واحمد يرجع الحقوق الى الموكل **في**
الوكيل المبيع في الوكالة بالبيع **ويقتضيه** في الوكالة
بالشراء **وكذا** يقتضيه الوكيل **عن بيعه** في الوكالة
بالبيع **وعليه** اي على الوكيل بالشراء **عن مشتريه**
في الوكالة بالشراء **وخلصه في الاستحقاق وفي العيب**
وفي شفعة ما شري وهو في يده قيد به لان الوكيل
بالشراء بعد التسليم الى موكله لا يفعل بيا من ذلك
الا ما مرجه لا انتهاء حكم الوكالة بالتسليم **ونبت**
الملك للموكل ابتداء خلافا له وبذلك لا عن الوكيل باعتبار
التوكيل السابق لا اصاله **فلا يقتضي فريب** **ويجوز**
بطريق الوكالة لان الوكيل لم يملكه وكذا لا يفسد
نكاح منكوته اذا اشتراها لانه لم يملكها **والى الموكل**

اي وترجع الحقوق الى الموكل في كل عقد يحتاج الى الوكيل
فيه الى ذكر الموكل وذلك **في عقد نكاح وصلاح وفسخ**
عن النكاح ودم عمد وعنف على مال وكتابة وتصديق
وصحة واعارة وايداع ورهن واقرار لان الوكيل
في هذه العقود صغير محض والصغير حاك قول
غيره ومن حكي قول غيره لا يلزمه حكم ذلك القول
كمن حكي فتوى غيره فانه كما يكون قاذفا ومن حكي
كفر غيره فانه لا يكون كاذبا **ولا يطالب** بفتح اللام
وكيل زوج بالمهر ابا فيه وفيما بعده منقلبة بيطالب
ولا يطالب وكيلها اي وكيل المرأة بالنكاح بتسليمها
ولا وكيلها بالخلع **ببدل الخلع** لان ذلك من حقوق
النكاح والخلع والحقوق فيهما لا ترجع الى الوكيل
والمشتري مع الثمن من موكل بائعه لانه لهبني
من حقوق البيع وقال مالك والشافعي واحمد
لا ينفقه لان الحقوق ترجع في البيع عبدهم الى الموكل
فان دفع المشتري الثمن اليه اي موكل بائعه
صح ولم يطالب بكسر اللام الوكيل ثانيا لان
نفس الثمن المقبوض حق الموكل وقد وصل
اليه وفايدة في اخذه منه ثم دفعه الى الوكيل ليصرفه
اليه **فصل لا يبيع بيع الوكيل وشراؤه**
من ثرد شهادته له عند اي حنيقة وهي قول
الشافعي ووجه في مذهب احمد وقال ابو يوسف
ومحمد يبيع بعه بمثل القيمة وبالفين البسر لان في
حكم المثل الامن عبده ومكانته لان التوكيل مطلق
ولا ائمة اذا املالك متباينة والمنافع منقلبة

فصار البيع منهم كالببيع من اجنبي وصار الوكيل كالمضارب
 بخلاف العبد لان ما بيده مولاه وبخلاف المكاتب لان
 لمولاه حق في كسبه وبخلاف العتق الفاحش لان له
 في حكم المثل ولا في حبيفة ان مواضع الزم مستثناة
 من الوكالة والوكيل منهم في العقد مع مولاه لان كل
 واحد منهم ومن الوكيل ينتفع بحال الاخر عادة فكان
 مال كل واحد منهم كمال الوكيل فصار الوكيل بايعا
 او شاريا من نفسه بخلاف المضارب فانه كالمصرف
 بنفسه وعالي بهذا الخلاف الاجارة والصرف
 والسلم ونحوها ثم المراد من عدم جواز البيع لمولاه
 عند ابي حنيفة في مطلق الوكالة حتي لو قيد الوكالة
 بتعظيم المشيئة جاز بيع الوكيل منهم اتفاقا بخلاف
 البيع من نفسه او من ابن صغير له حيث لا يجوز
 وان قيد بتعظيم المشيئة لانه يؤدي الي تضاد الحكم
 بان يكون خاصا في العقب وخاصا في الذخيرة
 ولو باع الوكيل من مولاه بالكثير من القيمة يجوز له
 خلاف **وصح بيع الوكيل** بالبيع اذا لم يقيد **بما قلنا** **والعرض** اي وبالعرض **والمنبيبة** اي وبالاصل ولو
 كان اجلا غير متعارف كخمس سنة فهذا عند
 ابي حنيفة وقال لا يصح بالعقب البير دون الفا
 وبالدرهم والدنانير دون العروض وبالاصل
 المتعارف وقال مالك والشافعي واحمد يصح بتمن
 المثل وينفذ البلد حاله فان كانت النفوذ مختلفة
 يعتبر الاغلب **وصح** للوكيل **نصف ما وكل يبيعه**
 مطلقا اما اذا لم يكن في تفريقه ضرر كالحنطة

والشعر فباتفاق واما اذا كان في تفريقه ضرر كالعبد
 فعند ابي حنيفة خلافا لهما وهو قول الشافعي
 واحد **وصح احده** اي اخذ الوكيل **نصفنا** بالتمن
 او قبيله **بالتمن فلا يضمن ان ضاع** الرهن في يده
او توفي اي هلك **ملغيا للتفصيل** لان الهلاك في يده
 كهلاك في يد الموكل الا توفي ان الوكيل لو استوفى التمن
 حبيفة ومهلك في يده هلك علي الموكل **ويقيد شراء**
الوكيل بالشرا **عبد القيمة وزيادة** يتفاد فيها
 فلا يلزم الموكل ما شراه وكيله بزيادة علي القيمة
 لا يتقاي فيها وهي زيادة الفاحشة **وهي** اي الزيادة
 التي يتقاي فيها **ما قوض به مقوم** اي ما يدخل تحت
 تقويم المقومين عند اختلافهم قال شيخ الاسلام
 رحمه الله وقد اتخذه فيما لم يكن قيمة معلومة
 في البلد كالعبد والدواب فاما ماله قيمة معلومة
 كالخنزير والحم فان الوكيل اذا زاد لا يتفاد علي
 الموكل وان كانت الزيادة مالفلس وكوه لان ما
 يدخل تحت تقويم المقومين هو مما يحتاج فيه
 الي تقويمهم وهذا الاحتياج **ويوقف شراء نصف**
ما وكل بشرايه اي كله **ليالي شراء الباقي** فان شراء
 الباقي لزم النصف وان لم يشتره لم يلزم **وتورد بيع**
عالي وكيل بعيب متعلق برده السابق **رده** الوكيل
علي امره الا وكيل اقرب بعيب يحدث مثله في تلك
 المدة يعني ان من وكل رجلا ببيع شيء فباعه وسلم
 وقبض التمن او لم يقبضه فوجد المشتري به عيبا
 ان كان لا يحدث مثله في تلك المدة **وردة بعيب**

او ينكول او باقرار من الوكيل فان للوكيل ان يرد عا
 الامر وان كان يحد في مثله ورده ببيئة او بابا ويبي
 فذلك وان رده باقرار لم يرد عا في الامر **ولو رده ذلك**
 المبيع لان الاقرار حجة قاصرة فتظهر في حق المقر
 دون غيره وهو غير مضطر اليه ان يمكنه السكوت
 والنكول **ان باع الوكيل نسا** اي الي اجل **وقال قد**
اطلق الامر او قال لم يبين **فقال الامر تركه بنقد**
صدق الامر لان الامر مستفاد من جهته وقد يكون
 مطلقا وقد يكون مقيدا او لادالة عا في احدهما فكان
 القول قوله كما لو انكر اصل الوكالة وعن مالك ان
 كانت السلعة قايمة صدق الاسر وقال احمد القول
 للامر **وفي المضاربة** اذا قال رب المال امرك بالانقد
 وقال المضارب اطلقت او لم يبين شي يصدق **المضارب**
 لان الاصل في المضاربة للاطلاق والعقود والقول
 قول التمسك بالاصل **ولا يصح فصرف احد الوكيلين**
وحده لان الموكل راضي برأيهما لا يراي احدهما فاذا اتفقا
 احدهما بطل غرضه وهذا اذا وكلهما بكلام واحد
 حتي لو وكلهما عا في التفات جاز لاحدهما ان يفرده
 بالتصرف لانه رضي برأي كل واحد منهما على انفراد
 وقت توكيله بخلاف الوصيين اذا اوصي كل واحد
 منهما بكلام عا في حدة حيث لا يجوز لاحدهما ان
 ينفرد بالتصرف عا في الاصح لان حكم الوصية
 يثبت بالموت فعند مآرا وصيين وحكم الوكالة
 يثبت بالتوكيل فاذا كان كل منهما بعقد استبد
 كل منهما بالتصرف وفي الذخيرة لو باع احدهما والامر

حاضر يجوز ولو كان الاخر قايما فاجاز لم يجز عند
 ابي حنيفة **الا في خصومة ورد ودية وقضا دين**
وطلاق وعق لم يفوضا وقال زفر والشافعي
 واحمد لا يصح تصرف احد الوكيلين وحده في الخصومة
 فند الودية بالرد لان الوكيل يقبض الودية
 لو قبض احدهما بعير اذن صاحبه يقبض لان
 الموكل شرط اجتماعهما عا في القبض ولم يوجد فصار
 قايما بعير اذن المالك فان قيل ينبغي ان يقبض
 النصف لانه ما مور يقبض النصف احسب
 بانه ما مور يقبض النصف مع صاحبه لا بدون
 وقيد الطلاق والعق بائهما لم يفوضا لانهما
 اءا كما يفوض كالبيع **ولا يصح بيع عبد او مكاتب**
او ذي مال صغيره ولا شراؤه **بالب** لان المكاتب عبد
 ما بقي عليه درهم والعبد لاولاية له قال ثنالي
 ضرب الله مثلا عبدا محامو كالا بقدر روث عا في شيء
 والكافر لاولاية له عا في المسلم قال ثنالي ولن يجعل
 الله للمكافدين عا في المؤمنين سبيلا فند بالذمي
 لا للاختراز عن الخزي لانه في هذا الحكم مثله مثل
 عن المرتد لان ولايته عا في اولاده وامواله موقوفة
 فان اسلم جعل كانه لم يزل مسلما فند تصرفه
 وان مات او قتل عا في ردية تبطل التقرر حصة
 انقطاع الولاية **والامور شرا والطعام** يقع عا في
 الحنطة ودقيقها بناء على العرف والعادة وقيل
 يقع عا في البري **دراهم كثيرة** وهي عشرة فما فوقها
وعا في الخبز **دراهم قليلة** وهي الثلاثة **وعا في الدقيق**

في ذراهم متوسطة وهي بين الكثيرة والقليلة
وفي متخذ الولية يقع على الخبر وان كثرت الدراهم
 والفارق في ذلك العرف وقد اثن الاخوان وقال
 بعض شايخ ما وراه النهر الطعام في عرفنا ما
 يمكن اكله من غير ادم كاللحم المطبوخ او المسوي
 دون الخنطة وقد فيها قال المصدر الشهد
 وعليه الفنوي **وصح الامر بشراء حمار** وفرنس
 وبغل وشاة وثوب هروي وخوها لان الجنس صار
 معلوما بالسمية وانما الجحالة في الوصف وهي
 بسيرة وقد ثبت انه عليه السلام وكل بشرا
 شاة للاصحية **والامر بشراء داران ذكر مكنها**
ومحلهما لان الدار يختلف اختلافا فاحسا بحسب
 الاعراض والمرافق والجيران والمحال والبلدان
 فيتقدر الاستثال فان سمي الثمن والمحلة صارت
 معلومة عادة ويقوم الجحالة بسيرة **وبشراء**
شي علم جنسه من وجهه وذكر عن اوعين ذلك الشئ
نوعا اي من حقيقة النوع فلو وكله بشرا عبدا لبيع
 لانه يشمل انواعا ففحشت الجحالة فان سمي
 الثمن اوعين النوع كتركى وحشي صح التوكيل
لان فحشي اي لا يجمع الوكالة بشرا شي فحشي
جحالة جنسه وان ذكر الثمن **كالرقيق والثوب**
والدابة لان الثوب يتناول اجناسا شتى من
 الاطلس الى الكساي والدابة في اللغة اسم لما يد
 وفي العرف للفرس والحمار والبغل والرقيق
 يشمل الذكر والانثى وهما من بني ادم جنسان

مختلفان وتسمية الثمن لا يزيل صفته الجحالة اذ يوجد
 بما سمي واحد من كل جنس ولا يعرف مراد الامر
 والامر بما لا يقدر بالامور على الاستثال به باطل
 الا ان يفوض الموكل الامر الى راي الوكيل بان يقول
 له اشترني بالف ثيابا او دوابا او اي شيا ما او ما
 شئت او ما رايت او ادني شئ خضرك او ما خوجد
 او ما ينفق لان في النعميم دلالة على التقويض الى
 رايه **ومصدق الوكيل** شراء عبد بغير عينه **في شريته**
عبد الامر فوات وقال الامر بذكر شريته لنفسه ان
كان دفع الامر الثمن اي الوكيل لانه حينئذ اميت
 على الثمن وقد ادعي الخروج عن عهدة الامانة
 على الوجه الذي امر به فكان القول قوله ولا فرق
 بين العبد المعين وغير المعين فتتكره في المستثنى
 وقع اتفاقا **والا** اي وان لم يدفع الامر الثمن الى
 الوكيل فالامر بغير المصدق لان الوكيل يدعي الثمن
 على الموكل وهو منكر فيكون القول قوله والتقدير
 بالموت احراز عا اذا كان العبد حيا فانه ان كان
 غير معين وكان الثمن منقودا فالقول للوكيل
 اتفاقا لانه امين وان لم يكن منقودا فكذلك عند
 لانه يملك استنباف الشراء فلا يترتب في الاخبار
 عنه وعند اي حنيفة القول للموكل وان كان
 العبد معين فالقول للوكيل اجماعا سواء
 كان الثمن منقودا والا وفي الذخيرة ان قول الامين
 مقبى مع اليمين **وللوكيل حبس المبيع** الذي اسره **شرايه**
من امره ليقض عنه ان دفع الوكيل الثمن الى بايعه

وان لم يرفع وعند زفر ليس له حق الحبس اصلا لان يده
كيد الموكل حكما **فان هلك** في يد الوكيل **بعد الحبس**
سقط الثمن عند ابي حنيفة ومحمد قلت فتمتته
او كثرت وهو ضمان المبيع اذا هلك في يد البائع
وعند زفر يضمن ضمان العصب لانه صار غاصبا
حبس مالى ليس له حصة فيضمن جميع قيمته ان كان
قيما وعند ابي يوسف ضمان الرهن ان كان فيه
وفاء بالثمن يسقط الثمن وان لم يكن فيه وفاء يرجع
الوكيل بالفضل على الموكل لانه مضمون بالحبس
للاستيفاء كالرهن ولها ان الوكيل مع الموكل
كالبايع مع المشتري وقوله كالمبيع في يد البائع
يسقط الثمن فكذا هذا قيد الهلاك **بعد الحبس**
لانه قبل الحبس يفرر الثمن على الموكل **وليس للوكيل**
بشراء عين اي تعين **شراؤه لنفسه** حتي لو شرا
لنفسه فهو لموكله سواء نوي عند العقد الشراء
لنفسه او صرح بانه يشتري لنفسه **فان شرى الوكيل**
بخلاف جنس ثمن سمي او باكثر مما سمي **وقع الشراء**
اي للوكيل لانه خالف امر الامر فنقذ عليه الا ان
يتوهم وقت الشراء للامر او يضيفه الي مال الامر
ولو وكل بشراء عشرة ارطال ثم بدرهم فاشترى
به عشرين رطلا ما يباع منه عشرة بدرهم فله الموكل
النصف بخصة عند ابي حنيفة والزما الكل
بالدرهم ثم لك والشافعي لما روينا ان النبي صلى
الله عليه وسلم اعطى عروة الباري دينارا يشتري
به اضحية او شاة فاشترى ثانتين فباع احدهما

فاتاه بشاة ودينار فدعاه بالبركة في بيعه **فصل**
للكيل بالخصومة والتقاضي **القبض** سواء كانت
الخصومة في عين او دين وهو وجه في مذهب
الشافعي لان الوكيل بالشئ توكيل باتمام وانما
الخصومة والتقاضي بالقبض **وبقي الا ان خلافه**
وهو ان الوكيل بالخصومة ليس له القبض اذ في
بذلك الصدر الشهيد وكثير من ما يخ بالحق وهو
قول زفر ومالك والشافعي واحد لان من يوم
عاب الخصومة فلا يكون على المال لظهور الحيانة
في هذا الزمان **والوكيل بقبض الدين الخصومة** عند
ابي حنيفة والشافعي في قول واحد في رواية وقال
ابو يوسف ومحمد لا يكون حضا وهو رواية الحسن
عند ابي حنيفة والاصح من مذهب الشافعي وظاهر
الرواية عند احمد **لا بقبض العين** فان الوكيل بقبضها
ليس له الخصومة اتفاقا **وتقتصر يد الوكيل** اي الذي
وكل **بقبض العبد** مما هو في يده القيد فاليامتعلقة
بالوكيل **ونقل المرأة** وتقتصر يد الوكيل بنقل
المرأة **ان اقام الذي** في يد العبد **الحجة على البيع**
واقامة المرأة **الحجة على الطلاق** بان اقام الذي في
يد العبد بيئته على ان الموكل باع العبد منه
واقامة المرأة بيئته على ان الموكل طلقها **بلا**
ثبوتها اي ولا يثبت البيع والطلاق **وصح اقرار**
الوكيل الذي وكل بالخصومة **على موكله** سواء
كان وكيل للمدعي او للمدعي عليه **عند القاضي** يعلق
باقراره **عند اقراره** اي لا يصح اقرار الوكيل بالخصومة

عند غير القاضي وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال
 أبو يوسف يصح إقراره عند غير القاضي أيضا وقال
 زفر والشافعي وأحمد وابن أبي ليلى لا يصح في الرجوع
 وهو القياس لأنه أتى بصند ما أمر به **والموكل**
عزل وكيله عما الوكالة متى شأ لأن الوكالة عقد
 وله أن يسقطه ولو قال الموكل لو وكيله كلما غرتك
 فانت وكيل لي لا يملك عزله لأنه كلما غرتك تجددت
 الوكالة له وتبطل بعزله بقوله كلما وكلتك
 فانت معزول وقيل يملك عزله بأن يقول غرتك
 نحن جميع الوكالات فيصرف ذلك إلى المعلق والمجبر
 والصحيح أن يقول إذا أراد عزله وإن لا ينعقد
 الوكالة بعد العزل رجعت عما المعلقة وعزلتك
 عن المجزأة لأن ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه
 والوكالة منه بكل ما الرجوع عن المعلقة والعزل
 عن المجزأة صحيح **ورف** عزل الموكل وكيله **علي**
علمه فإذا لم يبلغه هو علي وكالته وتصرفه
 جائز ويشتري في مبلغه عند أبي حنيفة إذا لم يكن
 رسول الموكل أن يكون عدلا أو مستورين بخلافهما
 حيث اكتفيا بواحد وإن لم يكن عدلا كالرسول
 إليه فإنه لا يشترط فيه العدالة اتفاقا وقال
 الشافعي في الأصح ومالك في رواية وأحمد في رواية
 لا يتوقف عزل الوكيل على علمه لأن الموكل يعزل
 الوكيل مسقطا لحق نفسه فصار كالطلاق والعنا
 نة يجوز بدون علم المرأة والعبد ولنا أن في عزله
 بدون علمه استمراره لأنه ربما يتصرف بنا علمه وكيل

وينقد التثنية مخالفا للموكل أو يعلم المبيع فيه ضمة وكو
 عزل الوكيل نفسه بعين علم الموكل لا يعزل وعند
 الشافعي وأحمد ومالك في رواية يعزل وعند مالك
 أن كان في عزله ضرر على موكله لا يعزل بدون
 علمه **وتبطل** الوكالة التي ليست بلازمة **بموت أحدهما**
وهي بطلان مطلقا بكسر الهمزة استوعبا ما أطبق
 القيم السما إذا استوعبها **ولحاقه** أي ويلحق
 أحدهما **بالحرب مرتدا** فقد الجنون بالاطباق
 ليكون كالموت لأن قليله كالأغما وحده الجنون
 المطبق شهر عند أبي يوسف لأنه يسقط به الصوم
 وعنه أكثر من يوم وليلة لأنه يسقط به الصلوات
 الخمسة وعند محمد قول كامل وهو الصحيح
 لأن استمراره هو لا مع اختلاف فقوله آية استخكا
 ولأن ما دون الحول لا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون
 في معنى الموت والمراد بالحاقه مرتدا إذا حكم
 الحاكم به لأن الحاقه لا يثبت إلا بحكم الحاكم وحده
 تبطل الوكالة بانقضاءهم وأما قبل الحكم فهو قوفه
 عند أبي حنيفة لأن تصرفات المرتد عنده
 موقوفة فكذا وكالة فأن أسلم نفذت وإن قتل
 أو حتى بدار الحرب بطلت وناقذة عندهما لأن
 تصرفاته ناقذة فلا تبطل الوكالة إلا أن يموت
 أحدهما أو يقتل علي زوجه أو يحكم بالحققة فتدنا
 الوكالة بالتي ليست بلازمة لأن اللازمة المشروطة
 في عقد الرهن لا تبطل بهذا الأمر **ولذا** تبطل
 وكالة الوكيل **بغير موكل** حال كونه **مكاتبان**

وكل مكان وكيلهم عجز **وعجز** اي وكذا انتقل وكالة
 الوكيل بالجرعائي موكله حال كونه **مادونا** بان وكل
 مادون وكيله ثم جرعائي ذلك المادون وكيله
 وهذا ان الوكيل بالعقود والمضونات واما الوكيل
 بقضاء الدين او اقتضائه فلا ينصرف بعجز المالك
 ولا جرح المادون **وافتراق الشريكين** اي وكذا انتقل
 وكالة الوكيل بافتراق المتشاركين اذا وكلوا افعلا
 بنما هو من شركتهما **وان لم يعلم به** اي بما ذكر من العجز
 والجرح والافتراق **وكيلهم** لان بقاء الوكالة يعتمد
 قيام الامر وقد بطل بعجز الموكل والجرع عليه
 والافتراق فكان عذلا حكما بهذه الاشياء فلا ينوقف
 على العلم بها **وتصرف الموكل** بالجرع اي وكذا انتقل
 الوكالة لتصرف الموكل **فيما وكل به** تصرفا بعجز
 الوكيل عن الامتناع به مثل ان يوكل ببيع عبد
 ثم يبيعه او يدره او يكاتبه او يفتقه بنفسه وما
 لو وكل وكيله بطلاق امرأته فطلقها الموكل ثلاثا
 او واحدة وانقضت عدتها بطلت الوكالة بعجز
 الوكيل عن الامتناع ولو تزوجها الموكل بعد ذلك
 ليس للوكيل ان يطلقها وان كان للموكل ذلك لان
 تطبيقها حينئذ بسبب جديد وهو حاصل
 للموكل دون الوكيل **كتاب الشركة**
هي لغة الخلط ويطلق على عقد شركة وان لم
 يوجد فيه اختلاط التخصيص لان العقد سبب
 له **وشرا ضريان** اي نوعان **شركة ملك وهي ان**
ملك اثنان او اكثر **عينا** بارت او بشار وباسيلا

او بهمة او بصدقة او بوعبة او باختلاط مالهما بلا
 منع من احدهما او بضع منه خلطا بمنع معه التميز
 كالبر مع البر او بفسد كالبر مع الشخير **وكل من**
الشركين في هذه الشركة **كاجني ومال صاحبه**
 لا يجوز له ان يتصرف فيه الا باذنه ويجوز له ان
 يبيع نصيب نفسه من شريكه ومن غيره بغير
 اذن شريكه الا في صورة الخلط او الاختلاط فانه
 لا يجوز الا باذن شريكه **وشركة عقد وركنها** **الايجا**
والقبول بان يقول احدهما شاركك في كذا
 وكذا ويقول الاخر قبلت **وشروطها** اي شركة
 العقد **ان لا يعين لاحد منهما دراهم من الزرع** لان
 هذا التخصيص قد يقطع بان لا يبقى بعد ذلك الداهم
 ربح يشركان فيه قال ابن المنذر ولا خلاف فيه
 لاحد وشروعية الشركة بالكتاب وهو قوله تعالى
 فهم شركاء في الثلث وقوله سبحانه وان كثيرا
 من الخطا ينبغي بعضهم على بعض والخلط انشراكا
 وبالسنة وهي ما روي ابو داود في مسنده والحاكم
 في مستدركه وصححه عن ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انا ثالث الشريكين
 ما لم يحن احدهما صاحبه فاذا اختلفا خرجت من
 بينهما اي تبرأت عنهما وعن المعاونة معهما
 ويجمع الائمة على جوازها بالمعقول وهو انها
 طريق الفضل المشروع بقوله وانتقرا من فضل
 الله اي من رزقه وبالمعاملة مع خلقه **وهي اي**
شركة العقد اربعة اوجه الاول **مفاوضة** مشتقة

ب

يكن

من التفويض اذ كل واحد منهما يفيض التصرف الى صاحبه
على الاطلاق **وهي شركة متساوية بين مالاي** من جهة
المال والمراد ما لا يصلح لرأب مال الشركة كمال ذاهم
والدنا بغير خلاص العوض والعقار والديون حيث
لا يتنظر فيه التناوي ولا يعتبر التفاضل فيه
وحرية اي ومساوية الحرية فلا ينعقد المفاوضة
بين حر وعبد ولا بين عبيد لان العبد لا يملك
التصرف ولو قال تصرفنا بما في بيض النخيل
صوبة او زاد حكما اي عقلا كما في الوقاية لكان اقص
لان للمفاوضة لا ينعقد بين صغير وبالغ ولا بين
صغيرين وانما شرط الحرية والبلوغ ان الصبي
والعبد لا يملكان التكفيل لكونه نترعا ابتداء وهو
شرط في هذه الشركة **ودينا** اي من جهة الدين
وهو الملة فلا ينعقد المفاوضة بين مسلم وكافر
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
وينعقد بين الكتابي والمجوسي لان الكفر كله
ملة واحدة عندنا وقال مالك والشافعي واحمد
لا يجوز شركة المفاوضة وهو القياس لانها تقتضي
الوكالة بمجهول الجنس والكفالة بمجهول وكل
باقتراده ناسد ووجه الاستحسان ان الناس
تعاملوا بها ما عير نكرا كما لا جماع **ويتضمن** المفاوضة
الوكالة والكفالة لتحقيق الشركة في كل ما شراه
احدهما ويثبت المساواة بينهما في المطالبة بتمنه
ومشترى كل من شريكي المفاوضة **لصما** لان كل واحد
منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شراؤه كشرا

الاطعام اهله اي اهل كل **وكسوتهم** اي كسوة اهل كل
فانها يكون له خاصة وكذا استيجار كل ما يسكنه او ما
يركبه ليج او غيره وشراؤه اذ اماليا كله او امة بطلا
كل واحد منهما عالم حين العقد بحاجته نفسه
الي ذلك ولا يقصد انه شريكه فكان مستثنى
دلالة والاستثناء الثابت بالدلالة كالاستثناء الثاني
بالمقابلة وحكم طعام كل وكسوتهم حكم طعام اهله
وكسوتهم **وكلايين** **لزم احدهما بما يصح فيه الشركة**
كالشرا فخر من البيع والاستيجار **منه الاخر** لانه كفيله
واما ما لا يصح فيه الشركة كالجنابة والنكاح
ونفقة الزوجات والا قارب والصلح عند دم
عقد وكحومها فلا يضمنه الاخر لان كل واحد منهما لم يلتزم
الا دين التجارة وهذه الاية البيت من التجارة
وان ورث احدهما او وهب له او تصدق عليه
ما يصح فيه الشركة كمال ذاهم والدنا بغير الغلو
النافقة **وقبض** ذلك **صار** عقد المفاوضة
عنا لان المساواة فيما يصلح ليس مال الشركة
ابتداء وبقاء شرط في المفاوضة وقد فانت
بقا لعدم ثاركة الاخر له في باب الارض والهمة
لانه انما يشترك فيما يحصل بسبب التجارة او ما
يشبهها وليست المساواة شرط في العنان
فانقلب عقد المفاوضة اليها **وفي العرض والنفق**
اي وفي ارض احدهما للعرض والعقار وهبتهما
له **بقي** العقد **مفاوضة** ولم ينقلب عنا لان عدم
المساواة بينهما لا يمنع المفاوضة ابتداء فكذا بقا

والوجه الثاني من شركة العقد **عنان** بكسر اوله وهي
شركة في كل تجارة او في نوع من انواع التجارة
 ما هو من عند كذا اي عرض كانه عرض لهما
 شي فاشتركا فيه كما ذكره ابن السكيت او من عنان
 المرس او كل منهما جعل عنان التصرف في بعض
 ماله الى صاحبه كما قاله الكسائي والاصمعي اوله
 يجوز ان يتفاوتا في المال والذبح كما يتفاوت النساء
 في يد الراكب حالة الجحد والارحاء كما في المغرب
 والمبسوط **وتصح** شركة العنان **ببعض ماله** اي غير مال
 احد الشريكين **ويصح مع تساوي فضل** كما اخبرهما
 لان الحاجة قد تسمى الى ذلك مع اقتضاها لفظها
 المساواة في مال الشركة **وتصح مع تساوي ما بينهما**
مع تفاوت الذبح بينهما وعكسه وهو تساوي
 الذبح بينهما مع تفاوت ما بينهما وبه قال احد وقل
 زهد ومالك والشافعي لا يصح **ويصح مع كون احدهما**
اي احد المالكين ذراهم والاخر دنانير وقال زهر
 والشافعي لا يصح **ويصح بلا غلط** وبه قال مالك واحمد
 الا ان مالك اشترط ان يكون ايديهما عليه بان يجعل له
 في حاموت لهما او في يد وكيل لهما وقال زهر والشافعي
 لا يصح فان الخلط عند هما شرط وعندي قوله بلا غلط
 ان الخلط ليس بشرط عند فالان لا يجوز الخلط
 كما يوهه ظاهر العبارة وكل من شريكي العنان
مطالب بيمين شريفة اسم معقول من الشرايين
 كالمرمي من الرمي **لا غير** اي لا غير شريفة فلا يطالب
 بشري الاخر لان هذه الشركة لا يتضمن الكفالة

ثم يرجع على شريكه **بخصته** من الثمن ان اداه من
ماله اي من مال نفسه لانه وكيل بالشراء من جهة
 شريكه والوكيل بالشراء اذا نفذ الثمن من مال
 نفسه يرجع على الموكل اما لو كان الاداء من مال الشركة
 فلم يرجع على شريكه **ولا يصحان** اي المفاوضة والعنان
الا بالعتدين من الذهب والفضة المصرويين
والفلوس النافقة اي لرايحة لانها حينئذ اثان
 كالعتدين **والنبراي** وبالنبر وهو ذهب غير مصروب
والمنقورة وهي فضة غير مصروية **ان تمام**
الناس بينهما في طاهر المذهب وهو الاصح كما في
 الهداية بناء على انهما بمنزلة المروصين فلا يصلحان
 لرايس مال الشركة ومالك المضاربة وقيل يجوز لهما
 الشركة مطلقا لانهما خلقا متساويين فيصح الشركة
 بهما تنزيلا للتعامل بهما منزلة الصرب المخصوص
ويصح المفاوضة والعنان بالعرض **بعد ان باع كل**
من الشريكين نصف عرضه **ينصف عرضه الاخر**
 ان تساويا قيمة وان اختلفا بان يكون قيمة احدهما
 القاو قيمة الاخر العني يبيع صاحب الاقل ثلثي
 عرضه بثلث عرض الاخر فصار فيكون كل من
 العرضين مشتركا بينهما الاثنا والعقدان
 يصير العرض مشتركا بينهما او لا شركة ملل حتى
 لا يجوز لكل واحد منهما حينئذ ان يتصرف في ملك
 الاخر ثم يعقدان عقد الشركة مفاوضة وعنانا
 فيصير العرض راس مال شركة المفاوضة والعنان
 ويجوز لكل واحد منهما حينئذ ان يتصرف في نصيب

الآخر وهذه حيلة لمن اراد الشركة معاوضة وعنانا
 وهذا هو المختار تبعاً للمذوري وشيخ الاسلام
 وصاحب الذخيرة والمزني صاحب الشافعي
 وقال شمس الامة وصاحب الهداية الا انه لا يجوز
 عقد شركة لما تقدم ان العوض لا يصلح راس
 مال الشركة لبقاء جماله راس المال والرجح عند
 القسمة ولا يخفى صفة لما تبين من ذوال كل منهما
 ثم التقييد بالنصف وقع اتفاقاً على ما قدرنا وقيل
 لفسخ المعاوضة فان شرطها التساوي والاظهر
 ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال
 الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يصير المال
 بينهما نصفين **وهذا ان مالهما مبتدأ أي مال**
الشركة فبدأت بغير شي وفي بعض النسخ
 مالهما أي مال الشريكين الذي عقداه الشركة
 ويؤيده قوله **او مال احدهما قبل الشرا بفسدها**
 خبر المبتدأ **وهو أي هلاك مال احدهما على صاحب**
ان هلك قبل الخلط في يدهما فملك اما ان
فملك في يد صاحبه فملك فطاهر واما ان فلك
في يد الآخر فلا فانه امانة في يده لان كلاهما أمين
 في راس مال صاحبه **وهلاك مال احدهما بعد**
الخلط عليهما لانه لا يتميز جمل من مالهما **والكل من**
 شريكي معاوضة وعنان **ان يبيع أي يعطي**
 مال الشركة لمن يخبر فيه بغير شيء لان لكل
 ان يستعمل من يخبر حال الشركة من يحفظه باجر
 ثلاث يدفعه باجر فيغير شيء او ي **وان يودع**

أي يدفع مال الشركة وديعة لان للشريك ان يدفع مال
 الشركة لمن يحفظه باجر فلا بد يدفع لمن يحفظه بلا اجر
 وهو المودع **وان يضارب أي يدفع المال لمن**
 يخبر فيه جزء معلوم من الزرع لان المضارب يصير
 بالدفع اليه مودعاً وبالنصرف في المال وكيل وبالزرع اجير
 وللشريك ان يفعل من قال الشركة هذه الاشياء على
 الانفراد فلكل اعلى الاجتماع وهذا رواية الاصل وهو
 الاصح **وان يوكل من ينصرف في مال الشركة بالبيع**
 والشراء لان ذلك من عادة التجار والشركة منفقده
 وهذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك لان كل
 واحد منهما وكيل صاحبه وليس للوكيل ان يوكل غيره
 لان الموكل لما رضى برأيه دون رأي غيره **والحال في كل**
ما شركة المعاوضة والعتان في يده أي يد كل من
الشريكين امانة لانه فتعنه باذن صاحبه لا على وجه
 المبادلة والوديعة فكان كالوديعة حتى لا يصحته الا
 بالتعدي ويبيع المال الوضيعة وان شرط الفصل
 في الزرع لقول علي كرم الله وجهه الزرع على شرط
 والوضيعة على قدر المال **والموجه الثالث من اوجه**
الشركة شركة المضارب ويسمى شركة **التقيل** وشركة
الاعمال **وهي شركة حثا فانه يشترط الصفة بخاطين**
او تخلفها نحو خطاط وصانع ويتقيل العمل باجر بينهما حتى
 هذه الشركة ان شرطاً المساواة في العمل وفي المال
 المستفاد منه وهو الاجرة **وان شرط العمل بغير مال**
 المستفاد منه **اثلاثا** يجوز ان يكون قيمة عمل احدهما
 اكثر وهذا استحسان والقياس انه لا يجوز وهو

قول زفدلان الصمان بقدر العمل في الزيادة عليه زح
 مالم يضمن وقال الشافعي لا يصح شركة الصانع وهو
 احدي الروايتين عن زفد قال مالك وهو رواية عن
 زفد لا يجوز اشتراك في الصنعة ولا اشتراك منفعتهما
 في كائني **ولزم كل** من الشريكين **عمل قبله لحدتهما** لان
 كل واحد متقبل لنفسه اصاله ولو لشريكه وكاله **ويطلب**
اي كل الاخر الذي لم يتقبل **ويصح الدفع** اي دفع الامر
اليه اي الى الاخر **والكسب بينهما** على ما شرط
وان عمل احدهما اما الذي عمل وظاهره وانما الذي لم يعمل
 فله ان يضمنه العمل بالنقل وكان ضامنا له استحق
 الاجر بالضمن ولزم العمل **الوجه الرابع** من اوجه
 شركة العقد **شركة الوجه** **وعلى ان يشتركا** **بالا**
مال يشتريا وجههما **او يبيعا** **او يشارعا** يكون
 بينهما وتسمى بهما لانها انما يشترى بها من له وجه
 عند الناس وهي جائزة عندنا باعتبار ما هما من الوكالة
 بان توكيل كل واحد منهما صاحبه بالشرا او عاى ان يكون
 المشتري بينهما نصفين او ثلثا صحيح فكذا الشركة
 التي تتضمن هذه الوكالة **فيصح** شركة الوجه **مفاوضة**
 او انصاف على المفاوضة او اجعت بينهما شرطها **ومطلقا**
عنان لان العنان مفاد بين الناس والمطلق ينصرف
 الى المفناد المتعارف **وكل** منهما **وكيل للاخر** فيما يشتريه
 قبل الحاجة الى هذا لان هذه الشركة ايا مفاوضة
 في صورة واما عنان وقد تبين ان كلا منهما في ذلك وكيل
 الاخر وادا كانت مفاوضة كان كل منهما كفيل الاخر
 ايضا **فان شرطنا صنعة المشتري** بينهما **او مثالا**

124 **فالنزح كذلك** اي يكون بينهما مفاوضة في صورة مفاوضة
 المشتري ومثالا في صورة مثالا **المشتري** **ونشرط**
العمل في النزح باطل اي اذا شرط ان يكون حصصه زح احدهما
 زائدة على قدر ملكه فهذا الشرط باطل فان النزح يكون
 على قدر الملك في المشتري فكان الزايد عليه زح مالم يضمن
 وهو غير جائز وانما جاز في العنان ذلك باعتبار جواز
 زيادة العمل من احدهما وهذا الاعتبار انما يجوز اذا كان
 مال معلوم كما في المضاربة والعنان ومما ليس
 كذلك **ولا يصح الشركة في اخذ المباحات** كالاخطاب
 والاحتشاس والاصطياد والاستقاء واجتناء الثمار
 من الجبال والبراري واخذ جواهر المعادن واخذ الجص
 والملح من الموضع المباح والنقاط السهلة وكونها لان
 الشركة تتضمن الوكالة والتوكيل يملكه بالاحد بدون
 امر فلا يصح بائيا عنه وقال مالك واحد يصح لانهما
 شركة تتضمن الابدان لما روي ابو داود عن ابن مسعود
 انه قال انشركت انا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجد
 انا وعمار بشي وجاء سعد باسيرين فاشترك بعيننا
 النبي صلى الله عليه وسلم والجواب ان العنان في
 شركة بين الفاعلين فلا يصح اخذ نصيب احد بسبب
 الشركة فهنا وتشريك النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 وسلم بين ابن مسعود وصاحبيه في الاسيرين كتحمل
 ان يكون بازا نصيبهم من الغنيمة لا لفقد الشركة
 التي وقعت بينهم وقيل غنائم بدر كانت للنبي صلى
 الله عليه وسلم خاصة فله ان يدفعها الى من شاء
 فيجوز ان يكون دفع الاسيرين لهم لذلك **فخصت**

المبيعات اذ لم يجمع الشركة فيها **بما اخذها** لوجود سبب
الاستحقاق منه ونصفت **ان اخذها** لاستوائهما في
سبب الاستحقاق **وللمعين** خبر مقدم ان اشتركا في
الاختطاب منه على ان يقطع احدهما ويجمع الاخر **وصاف**
العدة ان اشتركا في الاستقاء على ان العمل من احدهما
والدابة والرواية من الاخر **اجرا المثل** المبتدأ **ولا يبرأ**
على نصف القيمة عند ابي يوسف لانه رضى به لرضاه
بنصف المسي كما لا يبرأ على المسي في الافارة الفاسد
خلافا لمحمد فانه قال لا يبرأ من اجرا المثل لان المسي مجهول
والرضي بالمحصل لغو فيسقط وقد استوفى منافعه بقصد
فاسد فيكون له اجر مثله بالتمام **والزوج في الشركة**
الفاسدة عامر قد ر المال وان شرط الفضل لان
البرج تبع للمال فيتقدر بقدره **وتبطل الشركة**
بالموت والجنون والحقايق بدار الحرب **تردد** لان
الشركة تقتضي الوكالة وهي تبطل بكل ما هذه
الامور واذا تبطل الوكالة تبطل الشركة **تقتضي**
الوكالة وهي تبطل اذا لا بد لها منها واستوان علم الشريك
عبوت صاحبه او لا **ولم يبرأ** **احدهما مال الاخر**
بلا اذنه لان كل واحد منهما ليس بنايب عن صاحبه
في الزكوة بل في التجارة وادارة الزكوة ليس منها **فان**
اذن كل لصاحبه بان يؤدي الزكوة عنه **فاديا واولا**
اي على التوالي **ضمن الثاني** للاول عند ابي حنيفة علم
بما دار الاول اولى وعندهما ان علم باذنا صاحبه
ضمن والا لا كذا اشار في كتاب الزكوة وفي الزيادات
عندهما لا يضمن علم باذنا شريكه ام لا وهو الصحيح

عندهما **وان ادبيا مع ضمن كل قسط غيره** علم او لم يعلم
عند ابي حنيفة وعندهما لا يضمن اذ لم يعلم وان لم
اعلم **كتاب المضاربة** هي لفلة مفاعلة من
المضرب في الارض بمعنى السير بينهما واضرون بغير
بينفون من فضل الله اي يسافرون للتجارة
وكونها سمي بها لان العامل فيها يسير في الارض
غالب الطلب الزرع ولان المضارب يستحق الزرع
لصفه وعمله فهو شريك في الزرع ورأس ماله المضرب
في الارض والتصرف واهل المدينة يسمون هكذا
العقد مضاربة من الفرض بمعنى القطع فصاحب
المال قطع قد راس ماله عن تصرفه اي تعامل بهذا
العقد فسمي به **وسرعنا عقد شركة في الزرع بمال**
من رجل وعمل من اخر وهي شريعة باطلاق الآية
لان سفر الانسان للتجارة قد يكون بمال نفسه
وقد يكون بماله غيره ولان من الناس من هو صاحب
مال ولا يهتدي اليه بالتصرف ومنهم من هو باعكس
فشرعت المضاربة لانتظام مصالح الناس وقد
بعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون
بها فافزهم عليها وبالسنة وهي ما روي ابن ماجة
مدفوعة ثلاث فيمن البركة البيع الجاهل والمفارقة
وخط البر بالسير للبيعت لا للبيع ويجعل الصحابة
وهو ما روي مالك في الخط ان عبدا لله وعبدا لله
ابني عمر بن الخطاب خرجا الي العراق فاعطاهما
ابو موسي الاسفري من مال الله علمان يتناعاه
متاعا وبيعا بالمدينة ويؤديان مال الامير

المؤمنين والزوج لهما فلما قدما المدينة زحافقال عمر بن
 الجيوش اسلفه كما اسلفكما فقال لا فقال ابنا امير
 المؤمنين ادبنا المال ورجعه فراجعهم عبيد الله وقال
 ما ينبغي بهذا يا امير المؤمنين لو هلك المال وتقص
 لفيما ه فقال لعمري بعض خدائيه لو جعلته قرضا
 فاحد عمر المال ونصف زوجة واعطاهما النصف
 وراي الميسوط والمعرفة للبيهقي ان عمر اعطى مال يتيم
 مقاربة وكان يعمل به في العراق وان عثمان اعطى
 مالا مقارضة وان ابن مسعود اعطى ريد بن خليدة
 مالا مقارضة وان العباس كان اذا دفع مالا مقاربة
 اشترط على صاحبه ان لا يسلك به حرا ولا ينزل
 به وادبا ولا يشترى به ذات كبد رطبة فان فعل
 فهو مضاف من فرفع الشرط ايجر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاحاروه لكن صفه البيهقي سنده
 وفيه وفي دارقطني بسند صحيح ان احكيم بن حزام
 صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
 دفع مالا مقاربة او مقارضة او معاينة اشترط
 مثل هذا وتتفقد المقاربة بقوله دفعت هذا
 المال اليك مقاربة او مقارضة او معاينة لانه
 صريحها او هذه واعمله علي ان لك نصف الزوج
 لانه بمعناه **وهي يداع او لا** ايج قبل عمله لان المضارب
 قبض المال باذن مالكه لا على جهة الجبلة ان
 يقتضيه والوثيقة وفي شرح الرضاوي والحيطة
 في ان يصير المال مضمونا على المضارب ان يقتض
 جميع المال من المضارب الا درهما واحدا وسيله

126 اليه ثم يعقد اشركة عنان علي ان يكون راس مال
 المنقوض درهما ورأس مال المستقرض جميع ما استقرضه
 علي ان يعمل اهيما والزوج بينهما ثم يعمل فيه بعد
 ذلك المستقرض خاصة فان هلك بيده فالتقرض
 عليه وان زوج فالزوج بينهما **وهي تركيز عند عمله**
 لانه لو لم يرد بالمره وللهذا يرجع بالحقة من العهدة
 عليه كالوكيل **وهي شركة** في الزوج **انما** ليحصله
 بالمال والعقد **وهي غصب** **انما** المضارب لوجود
 النندي منه علي مال غيره وبه قال مالك والثاني
 واحد واكثر اهل العلم وعن علي والحسن والزهرى
 انه لا ضمان علي من سورك في الزوج **وهي بصناعة**
ان شرط كل الزوج للمالك لان المضارب لما يطلب
 لعمله بدلا وعمله لا يتقوم الا بالشيء كان وكبلا متبرعا
 وهذا معنى الصناعة فكان لا ضمان **وهي فرض**
ان شرط كاله للمضارب لان المضارب لا يستحق الزوج
 كله الا اذا صار رأس المال ملكا له لان الزوج نزع
 المال فكان تملك المال مقتضى صفته لكن لفظ
 المقاربة يقتضي رده فكان فرضا لا ضمانا علي
 المعينين ولان الغرض ادبي من العينة فكان بالاغنيا
 اولى لكونه اقل ضررا وقال مالك هي في الصورتين
 مقاربة صحيحة لانه اذا شرط لاهدنهما كل الزوج
 فكان الاخر وهب له نصيبه واجب بان السبح
 حال العقد سدوم والعينة لا يصح عند عدم الموهوب
 وقال الثاني واحد اذا قال هذه مقاربة والزوج
 لي ولك ففقد المقاربة لانهما يقتضي ان يكون

الزح بينهما فاذا شرط اختصاصه باحدهما فسدت
كما لو شرط الزح كله في شركة الفعان واجيب بانه
لما ثبت حكم الابضاع او القرض انصرف الفقد اليه
وصار كانه قال هذه بضاعة او قرضا وهي **اجارة فاسدة**
ان فسدت لان الواجب له حينئذ في مقابلته عمله
اجرا للمثل كما لا جارة الفاسدة **فلا زح له** اي للمضارب
بل له **اجر مثل عمله سواء زح او لا** وبه قال الشافعي
واحمد في رواية لان الاجر يجب تسليم المنافع او العمل
وقد عهد العمل فيجب له اجر المثل وعنه اي يوسف
لا اجر له اذ لم يزح وبه قال مالك في رواية وبعض
اصحاب احمد اعتبرا بالمضاربة النخبة فانه اذا
لم يزح فيها لا يستحق شيئا والفاسد من العقود
ياخذ حكم صحيحه **ولا يتراد** في اجر العمل للمضارب
عليه شرط من الزح عند اي يوسف لانه رضى به
خلافا لمحمد فانه قال له اجر المثل ووزاره عليا
شرط ولا يضمن المال نهيا اي في المضاربة الفاسدة
بالهلاك كما لا يضمن في المضاربة الفاسدة
الصحيحة قال الطحاوي هذا قول ابي حنيفة خلافا
لهمما وقال ابو جعفر المصدد واني لا يضمن المال في
المضاربة الفاسدة عند الكل قال الاستيحياني وهو
الاصح لان المال في يد المضارب امانة سواء صح
المضاربة او فسدت لان ربه المال لما قصد ان
يكون المال عنده مضاربة قصد ان يكون امينا
وله ولاية ذلك **ولا يبيع المضاربة الا بماله يبيع**
به الشركة لانها عقد شركة في الزح فلا يصح

الا ما يبيع به الشركة وقد ساء ما يبيع به الشركة في كتابها
ولا يبيع المضاربة الا بتسليمه اي المال **في المضاربة** لان
يده على المال بامانة فلا يجوز للمضاربة الا بتسليمه
كالودعة **وشيوخ الزح** اي ولا يبيع المضاربة الا بشيوع
بينهما اي بين رب المال والمضارب لان عدم شيوعه
بينهما يان سميما منه لاحدهما وراهم او دنا يري يودي
الي قطع الشركة فيه علي تقدير ان لا يتراد علي المهي
وللمضارب في مطلقها وهو غير مقيد بما يتراد او
مكان لا يبيع بالنسيئة الا باذن رب المال او غيرها
ان يبيع بفقد ونسيئة لانها من صيغ التجار وقال
مالك والشافعي واحمد في رواية لا يبيع بالنسيئة الا
باذن رب المال **الا باجل هذه سنتين من النسيئة**
لم يمهده اي عند التجار لانهم للعدة في هذا الباب
وان يثني وان يوكل بهما اي بالبيع وهذا استثنى
من النسيئة والشراء وان **يساقروا** ان يبيعوا ولو كان
المبيع **رب المال** المراد بالابضاع هنا مجرد الاستعا
نفة المضارب لانه هو المتعارف من انه يكون المال
للمبيع والعمل من الاخر ولما صح استعانة المضارب
بالاجنبي فلان يصح استعانة رب المال وهو
اشفق عليه كان اولى **ولا يفسد المضاربة به** اي
بابضاع المضارب رب المال وقال زفر نفسد
وان يودع وان يرهن وان يرهن وان يرهن وان يرهن
وان يحن اي قبل الحوالة **بالثمن على الايسر والاعم**
لان هذا كله من صيغ التجار في تجارتهم والفقد مطلق
ولا يحصل المفقود منه وهو الزح لا بالتجارة فيتناول

كما هو من صيغ التجارة في تجارتهم وعما يي يوسف
 انه لا يباذره الا باذن ربه قال الشافعي واحد
 في رواية لان فيه تعريف المال للملك فلا ضرر
ولا يقرهن الا باذن لان الاقراض تبرع وليس
 من ضرورات التجارة فلا يملك المضارب وان قيل
 له العمل ببرايك كما لا يملك الحصبة والصدقة **ولا يبتدئ**
 لما في الاستدانة من شغل ذمة المالك **الا باذن** المالك
 لان المنع بحق المالك وله تركه ولا يضره الا باذن
 المالك او بالعمل ببرايك **ولا يخلطه** اي مال المضاربة **بماله**
الا به اي باذن المالك وفي نسخة باذنه اي صريحا
او بالعمل ببرايك لان شيئا من المضاربة والمخلط لا يتوقف
 عليه التجارة فلا يدخل في مطلق المضاربة ولكنه
 حصة يتميز بغيره في العقد عند وجود الدلالة
 على دعوته وقعوده عن مال او قوله العمل
 ببرايك **فلو قبل للمضارب هذا** اي العمل ببرايك فشرى
 المضارب شيئا **وقصر او حمل بماله** **تبرع** لان هذا
 استدانة على رب المال وهو لا يملكها بهذا المقال
بخلاف ما اذا صنع بماله **احمر** فانه يصير شريكا
 بما زاد الصبغ لانه مال قائم فاذا بيع الثوب كان
 للمضارب حصة الصبغ وكانت حصة الثوب
 ابيض على المضاربة **ولا يجاوز** المضارب **بلدا**
وسلعة وقتا **وشخصا** **عنده المالك** وخصل التفرق
 به وبه قال احمد وقال مالك والشافعي اذا شرط المالك
 ان لا يشرى الا من رجل بعينه او مسلعة بعينها
 او مالا يعم وجوده لا يباح المضاربة وانما قال بلدا لانه

لوعين سوا لا يتقيد به الا اذا صرح بالهي بان قال
 لا تحمل في غير هذا السوق لانه صرح بالحد **فان جازي**
 المضارب شيئا من ذلك **صحت** لانه صار غاصبا
 لمخالفة **ولدرجهم** لانه ملكه بالعمان **ولا يزوج** المضارب
عبدا او امة من مال المضاربة لانه ليس من عمل
 التجارة وعن ابي يوسف ان له يزوج الامة اذا يستفيد
 به المهر **ولا يشرى** المضارب **من يفتق** **عالي** **رب المال**
 لثراية او عين **ولو شرى** من يفتق على رب المال
فالمضارب اي فالمشري للمضارب **ولا يشرى من**
يفتق عليه اي على المضارب **ان كان ربح** في المال
 او ان كان ربح المضارب **ولو فعل** شرأ من يفتق
 عليه **صحت** لانه يصير شريا لنفسه فيصير
 بالنقد من مال المضاربة **وان لم يكن** في المال **ربح** لانه
 بان لم يكن في ثمة العقد المشتري زيادة على راس
 المال **صحي** شرأ المضارب من يفتق عليه للمضارب
 لانه لا ملك له فيه **ونفقة** **مضارب** **يستد** **مضارفا**
عمل بمصره صفته **في ماله** خبر المبتدأ **وفي سفره**
 عطف على في مصره اي ونفقة مضارب عمل
 في سفره **طعامه وشرابه** دون دوايه في ظاهر الرواية
 وروي الحسن عن ابي حنيفة ان ثمن الدوا في
 مال المضاربة وهذا كانت نفقة المرأة على الزوج
 او دواها في مالها **وكسوته واجرة خادمه وغسل**
ثيابه وركوبه بفتح الراء مركوبه ومقطوف على
 طعامه وطعامه وما عطف عليه بيان لنفقة
 المضارب في سفره **كرا وشرأ** **غيزان** **لنبيه** **الركوب**

اليه **وعلفه** اي علف ركوبه **في مالها** اي في مال المضاربة
 هذا خبر نفقة المضارب في سفره **بالمعروف** الشايع
 فبين التجار **وضعت النفقة** اي الزيادة على المرسوم
 وقال الشافعي فاحمد نفقته في السفر في مال
 نفسه **وما دون** مكانة سفره ان كان بحيث **يفقد**
واليه ولا يبييت باهله كالسفر فيكون نفقته
 ان عمل فيه في مال المضاربة لان خروجه لاجلها
 فصار كحوضها وان كان بحيث يفقد واليه
 ويبييت باهله كالحضر فيكون نفقته في مال نفسه
 لان أهل المصر يجرون في السوق ويبينون في
 منازلهم فان ربح المضارب **أخذ المالك** من الربح
ما انفق المضارب من رأس المال حتي يجه
ثم قسم الباقي لان رأس المال اصل والربح من
 محله ولا يسلم الفرع حتي يسلم الاصل ولان ما
 ذهب للنفقة بهالك والمالك في المضاربة
 يصرف الزرع **وان دفع** للمضارب المال الي غيره **فما**
بلا اذن من رب المال يضمن عند الدفع بل **ضمن**
عند العمل الثاني ربح او لم يربح وهذا قول ابن
 يوسف وعمر وهو ظاهر الرواية **وقيل** لا يضمن
 عند العمل الثاني بل يضمن **عند ربحه** وهو رواية
 الحسن عن ابي حنيفة وقال زفر يضمن عند
 الدفع عمل او لم يعمل وهو رواية عن ابي يوسف
 وقول مالك والشافعي واحد **وصح** عقد المضاربة
ان شرط لعبد المالك شيء من الربح **ليعمل مع**
المضارب بان شرط ان يكون تلك الربح للمالك

وذلك

وثلك لعبده وثلك للمضارب ثم اذا صحت المضاربة
 يكون للمحوي ما شرط للعبد ان لم يكن عليه دين وان
 كما عليه دين فهو للعمران وانما قال عبد المالك
 علي المال فيمنع صحة المضاربة وانما مع ان الحكم في عبد
 المضاربة كذلك عند شرط العمل دفعا لما يتوهم
 ان يد العبد للمحوي فلم يحصل التخلية بخلاف شرط
 العمل في المالك فانه يمنع التخلية لبقاء يد المالك
 علي المال فيمنع صحة المضاربة وانما قال ليعمل
 لانه اذا لم يشترط عمل العبد فالمشروط للعبد يكون
 للمحوي مطلقا لان العبد لم يشترط العمل له وليس
 رأس المال فيكون للمحوي وكره في الذخيرة **ويبطل**
 المضاربة **بموت احدكما** لانه توكيل وهو يبطل
 الوكيل او الموكل **فما المالك** بدار الحرب **مرتدا** لانه
 موت حكما ولذا يقسم ماله بين ورثته ويعتق
 مدبره وام ولده بقيد الخاق لان مجرد الارتداد لا
 يبطل تصرف المضارب عند ابي حنيفة بل
 بوقفه علي النفاذ بالاسلام او البطلان بالموت
 او القتل وقيد الخاق بالمالك لان خاق المضارب
 مرتدا لا يبطل المضاربة عندهم لانا تصرفات المرتد
 انما يتوقف عند ابي حنيفة للتوقف في اهلاكه
 ولا ملك للمضارب في مال المضاربة فنقبت المضاربة
 علي حالها **ولا ينفرد** المضارب اذا عزل رب المال
عني يعمل المضارب **بعزله** لانه وكيل من قبله
 وعزل الوكيل قصد ان يتوقف علي عمله لانه هي والا
 حكام المتعلقة بالامر والنهي لا يؤثر فيها النهي الا بعد

رنة

دليله او امر المشوع ونواهيته وهذا اذا كان العزل
 قصدا فلو كان العزل حكما كالموت فلا يشترط علم
 المضارب به كما في الوكالة **فلو علم** بعزله بعد ما صار
 مال المضاربة عرضا **فله بيع عرضها** لان حقه ثبت
 في الزرع وانما يظهر بالقسمة وقسمة الزرع على ان
 ينقض رأس المال اي يتحول عينا بعد ان كان متاعا
 كذا في القاموس **ثم لا يتصرف في ثمنه** بان لا يشتري
 به شيئا اخر **ولا في نقد ثمنه** بفتح النون وثبت
 المعجزة اي حصل من جنس رأس ماله لان التصرف
 في العرض ببيعه بعد العزل انما كان لضرورة
 ظهور الزرع ولا ضرورة هنا **ويحول** المضارب
 بعد العزل **فلا ف** اي خلاف جنس رأس المال
به اي بجنس رأس المال وبه قال الشافعي واحمد
ولو اختلفا من المضاربة **ومما مال الدين لزمه** اي المضارب
طلبه اي طلب الدين **ان كان زرع** لان المضارب
 كالاجير وحصة من الزرع كالاجرة وقد سلمت له بغير
 علمي تمام العمل **ولا** اي وان لم يكن زرع لا يلزمه طلب
 الدين لانه وكيل محض والوكيل يتبرع والمنزوع
 لا يجبر على تمام ما تبرع به **لكن يتكفل** المضارب
المال به اي بطلب الدين لان حقوق العقد
 تتعلق بالعاقبة وهو مصنف المضارب فلم يكن
 لرب المال المطالبة بالدين التي ينما عقده المضارب
 الا بتوكيل من المضارب فيؤمر المضارب بتوكيله
 كيلا يضيع حقه وقال مالك والشافعي واحمد
 يلزم المضارب طلب الدين لانه بعقد المضاربة

الترم ورأس المال على صفته فيلزمه ان ينضه
 كما لو كان في المال زرع **والبيع** اي الدلال **والسهم**
 بكسر السين الاولي المتوسط بين البايع والمشتري
 فارسي مقرب **يجوز ان عليه** اي على طلب الثمن
 لانها بيعتان باجرة عادة فكان ذلك بمنزلة
 الاجارة الصحيحة **وما هلك** من مال المضاربة
صرف الى الزرع اولا لان الزرع تابع لرأس المال لتصوره
 وجود رأس المال بدون الزرع بخلاف العكس
 فيصرف المالك اليه كما يصرف المالك من مال
 الزكاة الى العمودون المصاب لان العمودون تبع
 للمصاب **وان قال المالك عينت نوعا صدق**
المضارب مع تعيينه **ان يجد** التبيين بان قال
 ما سميت لي تجارة بعينها او قال عمت التجارة
 في انواع كلها او قال زفر صدق رب المال لان
 الاذن مستفاد منه كما في الوكالة ولنا ان الاصل
 في المضاربة العموم دون الخصوص وسبب
 الوكالة الخصوص دون العموم والقول قول
 الممتك بالاصل **وان ادعي** من المالك والمصا
نوعا صدق المالك مع تعيينه لانها اتفاقا على
 الخصوص والاذن مستفاد من صحة المالك
 واعتبار قول من يستفاد الاذن منه احق من غيره
 والبينة بينة المضارب لاحتياجه الى بقى الضمان
وكذا يصدق المالك مع تعيينه ان قال اكلت بجانحة
او دبعة وقال د واليد مضاربة لانه ينكر دعوي
 الزرع **او قال قرض** لانه ينكر دعوي التملك

كتاب المزارعة هي لغة مفاعلة من الزراعة
وهي الابانة لقوله تعالى انتم ترزقونه ونسبتها
الي غيره سبحانه مجاز من اشاء الفعل الي السب
وهو الحراثة وهي اثاره الارض للزراعة وما استتبت
بالبذر يسمى زرعاً ايضاً نسبية بالمصدر وانما عبر
عنها بالمفاعلة التي يقتضي الفعل من الجانبين
لان الاعانة على الفعل من اعطاء البذر والالة
بمثلة الفعل كالمضاربة ويسمى المزارعة محابرة
ايضاً من الخبرة وهي النصيب اوتى خير لانها
اول ما دفعت اليهم وشرعاً **عقدا لزوع ببعض**
الحاج منه ولا تخضع عند اي حنيقة فان وقعت
يجب على صاحب البذر اجر المثل للمقابل ولرب
الارض والقلة له لانها ثماء ملكه وانما لا يبيع عنده
لما اخرج به مسلم عن ثابت ابن الضحاك ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم هي عن المزارعة وامر
بالمواجزة وقال لا باس بها وما رواه ابن ابي شيبة
عن ثابت بن الحجاج عن زيد بن ثابت قال هي رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن المجاورة قلت وما
المجاورة قال ان تاخذ الارض بنصف او ثلث او ربع
ولقول ابن عمر كذا اخبر ولا تروي بذلك باسأحتي
زعيم رافع ابن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهي عنها نزل كفاحها من اجل ذلك وعن عطاء عند
جابر بن عبد الله هي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن المجاورة والمحاكلة والمزاينة قال عطاء فسرناها
جابر فقال ما المجاورة فالارض البيضا يدفعها الرجل

الي

الي لوجه فينتف فيها ثم ياخذ من الثمر والمحاكلة بيع
الزرع القائم بالحبة كبدلاً والمزاينة بيع الوطء في
التخل بالتمركيلة رواها مسلم وفي سنن ابي داود
ان رافع ابن خديج قال كنا نحمل بر علي عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم نذكر ان بعض عمومتهم
اتاه فقال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن امركان لنا نافعاً وطوبى لعمية آية ورسوله
انفع لنا وانفع قال قلنا وما ذلك قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من كانت له ارض فليزر
اوليوزرعها اياه ولا يكا ربهما بثلث ولا يبيع ولا
يطعام مسمي ولان المزارعة استيجار باحس
مجهول او معدوم وكل منهما مفسد ولا يها استيجار
ببعض ما يخرج من العمل فيكون في معنى فقير
الطمان وهو ان يساخر رصلا ليطحن له لير
حطة يفتقر من دقيقها واما ما اخذه النبي صلى
الله عليه وسلم من اقل خير فاما كان حراج
مقاسمة بطريق المان والصالح وذلك جابر بن عبد
الله عليه السلام لم يبين لهم المدة وقال ابو بكر
الرازي ومما يدل على ان ما شرط عليهم من نصف
التمر والزرع كان على وجه الجزية لانه لم يروى في
من الاحبار ان النبي صلى الله عليه وسلم
اخذ منهم الجزية الى ان مات ولا ابو بكر الى ان مات
والامر الي ان اصلاهم ولولم يكن ذلك جزية لاخذ
منهم الجزية حين تزلت اليه الجزية والحيلة عنده
ان يساخر رب التذروالعامل باجر معلوم الي مدة

ولو كانت مزارعة لا يبيها لان
المزارعة لا يجوز عند من غيرها
الا ببيان المدة جميع

معلومة فانه امضت المدة يقطيه بعض الخارج عما وجب
 له من الاجر في دمنه سواء حصل الخارج او لا فيجوز
 ذلك برضاهما كالدين اذا اعطي عنه خلاف حسنه
وهي المزارعة عند علماء لما اخرج به الجماعة الا انساب
 عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عامل اهل خيبر بشرطه ما يخرج منها من ثمر
 او زرع وفي لفظ لما افتتح خيبر سأل اليهود رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يقرهم فيها على ان
 يعملوا على نصف ما يخرج منها من الثمر والزرع
 فقال عليه السلام تقركم فيها على ذلك ما شئتم
 وفي لفظ لابي داود عن ابن عباس فلما كان حين
 يصوم التخل بعث اليهم عبد الله بن رواحه فحضر
 عليهم التخل وهو الذي سماه اهل المدينة الخرمي
 فقال في ذره كذا وكذا قالوا اكثرته علينا يا ابن رواحة
 قال فأتانا الي حذر التخل واعطيتكم نصف الذي
 قلت قالوا هذا الحق وبه تقوم السماء والارض
 قدر صينا ان نأخذ به بالذي قلت وفيه عرهاب
 فخرصها اربعين الف وسق ولما خبرهم اخذوا الثمر
 وعليهم عشرون الف وسق وعرض عمر بن الخطاب
 قال قلت لطاوس لو تركت الخبايرة فانهم يرمونها
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبنه هي عنها قال
 اي عمر وبيبي يا عمر رايتي اعطيهم واعينهم وان اعلمهم
 ابن عباس اخبرني ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يبنه عنها وانما قال لان يفتح احدكم اخاه خيبر له من
 ان نأخذ عليه حرجا معلوما شقق عليه وعزوة

ابن الزبير قال قال زيد بن ثابت يفتقر لرافع ابن
 خديج انا والله اعلم بالحديث منه اتاه رجلان قد
 اقتتلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان كان هذا شأنكم فلا تذكروا المزارع رواه ابو داود
 واما ما فيه من قوله عليه السلام من لم يذر الخبايرة
 فليؤد ثبحرب من امة ورسوله فمحمول على
 قول رافع كناه اكثر اهل العلم المدينة حقله وكان احدا
 بكري ارضه فيقول هذه المظنة لي وهذه لك
 فربما اخرجت ذره ولم يخرج ذره فيها من النبي صلى الله
 عليه وسلم متفق عليه كيف وقد قال ابو جعفر
 ما بالمدينة اهل بيت هجرة الا بر رعمون على الثلث
 والربع وزارع عاي وسعد بن مالك وعبد الله بن
 سعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة واب
 اي بكر والعمرو بن سيرين وعامل عمر الناس على
 انه ان جابهم بالند من عنده فله السطروان
 جاء وابالند رفلهم كذا رواه البخاري ولا نها عقد
 شركة بين المال والعمل فيجوز كما في المضاربة
 والجماع الحاجة لان صاحب الارض قد لا يقدر على
 العمل والتفاد رعاي العمل قد لا يجد الارض فتمست
 الحاجة الي المزارعة لينتظم مصالحهما ويحصل
 منفعتهما من الربح كما ان من له مال قد لا يقدر
 الي التجارة ومن يبتدي الي التجارة قد لا يكون
 له مال فتمست الحاجة الي المضاربة **وبه** اي ويقولها
 في المزارعة **بغني** الحاجة التناسل اليها ويعامل الناس
 بها والقياس يترك بالتعامل كما في الاستصناع وقد

اجازتها الخلفاء الراشدون وعدة من الايضار والمهاجرة
واما ما روي من النقص على النبي مولا فانهم كانوا
يشترطون فيها شيئا معلوما من الخارج لرب الارض
وهو مفسد للعقد كالمودع الغنم ويخونها الى من
يرعاها ويجذبونها بنصف الزايد التي يحدث منها
فلذا اتوا عنها ثم اعلم ان ابا حنيفة نزع مسابيل
المزارعة والمعاملة عما هو موصوفها لما علم الناس لايا
خذوت بقوله فيها كذا في المصنوع الحماد كية
والاظهر ان صحة المزارعة رواية عنه والمسابيل
متفرعة عليها الا انه اختار فسادها واخذ صاحب
برواية صحتها بشرط صلاحية الارض للمزارع لاذ للمقصود
وهو الربح لا يحصل بدونه **واعلية العاقدين** وهما رب
الارض والمزارع بان يكون كل واحد منهما حرا عاقلا
بالفا وعيدا او صبييا ما دونين وهذا الشرط لا يختص
بهذا العقد بل جميع العقود كذلك **وذكر المدة** لان
التقدير عاى منفعة رب المال الارض ان كان البذر
من جهة العامل وعلى منفعة العامل ان كان البذر
من جهة رب الارض والمنفعة هنا لا يعرف مقدارها
الا ببيان المدة فكانت معيار المنفعة ويشترط في
المدة ان لا يكون اقل مما يكن فيه الزراعة وان لا يكون
لا يعين الى مثلها احدهما غالبا وهو المختار للفتوي
على ما في الخزانة وعند محمد بن سلمة لا يشترط بيان
المدة ويتعالم يبين فيه المدة على سنة واحدة وفيه
اخذ الفقيه ابو الليث وفي الفتاوي المدسورة
الفتوي على ما قاله محمد بن سلمة **ورب البذر** اي

وذكره بشيئته لانه المستاجر **وذكر جنسه** اي جنس
البذر ليصير الاجر معلوما لانه منه **وذكر قسط الاخر**
وهو غير رب البذر لانه اجرة عمله او ارضه **والتخلية**
اي وبشرط التخلية **بين الارض والعامل** الخارج بين العاقدين
لتحقق المعنى المقصود من الزراعة وهو الشركة لانها
تتفقد اجارة في الابتداء او شركة في الانتهاء **فتفسد**
المزارعة **ان شرطنا بقاءه** اي بقاء شيوخ الحب
الخارج **كرفع البذر** اي رفع رب البذر البذر من الخارج
ثم قسمة الباقي **او رفع الخراج** من الارض الخراجية خراجا
موطنا **ثم قسمة** الباقي لجواز ان لا يخرج من الارض الا القدر
المرفوع فيدنا يكون الخراج موطنا لانه لو كان مقاسمة
كالربع او الخمس لا يفسد المزارعة كما لو شرط رفع العشر
وقسمة الباقي لان هذه الشرط لا يؤدي الى قطع الشركة
وكذا يفسد المزارعة **ان شرط التبن لعرب البذر**
ثم قسمة الحب لان هذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة
اذا لم يخرج الا التبن لان استحقاق صاحب البذر انما
هو بالشرط **وصح عقد المزارعة ان شرط التبن لرب**
البذر لان ذلك حكم عقد المزارعة **وان لم يتفرض**
للتبن لا يشترطهما الشركة فيما هو المقصود وهو
الحب والتبن لصاحب البذر لا يحتاج في اخذه الى
شوط لانه لما يذرم وقال شيخ يلخ التبن بينهما اعتبارا
للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للحب
والتبع يكون بشرط الاصل **لا يبيع المزارعة الا ان**
يكون الارض والبذر لاحد اي لواحد من العاقدين
والبقر والعمل الاخر لان البقرة آلة العمل **والا** ان يكون

الأرض لواحد والباقي لأخر إن صاحب البذر حينئذ يكون
 مستأجرا للعامل وحده باجرة معلومة من الخارج فيجوز **إذا**
أصبحت المزارعة فالخارج على الربط لصحة التزام **ولا سئل للعامل**
أن يخرج شي من الزرع لأن الزكاة إنما هي في الخارج فلا يمتنع
 غيره بخلاف ما إذا قصدت فإن الواجب حينئذ أجر المثل
ويجوز من أي أي امتنع **عن المصني** لأنها عقد اجارة وهو مجبر
 عليه من أي عن المصني فيه الأدب البذر لأنه مجبر بما يمكنه المصني
 في العقد البذر يلزمه وهو القابضة على الأرض ولا يدرك
 هل يخرج أم لا فلا يجبر عليه وصار كمن استأجر أجيرا لهدمه وداره
 ثم امتنع ولو امتنع المجبر أجبر على العمل لأن المزارعة بنقد
 اجارة والاجارة عقد لا يفسخ بالحد وعذرنا وهو يتحقق
 هنا من جهة رب البذر ومن جهة العامل **فإن في رب**
 البذر عن المصني في العقد والبذر من قبله **بعد ما كسب**
العامل الأرض أي قبلها للمحرث **يجب** عليه ريانة **أن يرضي** أي
 يرضي العامل بأن يعطيه أجر مثل عمله فإنه عرف في ذلك
 ولا يجب عليه قضاء لأن عمله إنما يتقوم بالعقد وقد قومه
 بجزء من الخارج وما خارج **وان فسدت المزارعة فالخارج**
للبدل لأنه من أملكه وللأخر أجر مثله من كل أراض **هـ**
ولا يراد في ما شرط أنه رضى بسقوط الزايد عليه ولهذا
 عند أبي حنيفة وإلى أن سق وقال — محم عليه أجر مثله
 بالخامس بل **ويبطل المزارعة بموت أحدهما** أي أحد العاقد
 إذا عقدها لنفسه اعتبارا بالاجارة سواء كان قبل
 الشروع في العمل أو بعده ولهذا على إطلاقه هو القياس
 وفي الاستحسان إذا مات أحدهما وكانت المدة ثلاث
 سنين مثلا وقد بنت الزرع في السنة الأولى يبقى عقد

الاجارة حتى يستخذه ذلك الزرع ثم يبطل في الباقي
 من السنين لا في ابقاء العقد مواعاة للحقين فيعمل
 العمل أو ورثته أي أن يحمده الزرع ويقدر على ما
 شرطاه **ويفسخ بدلين** لأحق رب الأرض **محوج** أي
ببعضها لأنها يفسخ بالاعداد وهذا عذر كما في
 الاجارة ويطالبه العامل إذا كسب الأرض أو حفر
 المنزلي لا المأخوذ إنما يقوم بالعقد وهو إنما يقوم
 بالخارج وإذا لم يكن خارج لم يجب شيء وهذا إذا لم يثبت
 الأرض وأما إذا ثبت فلا يباع الأرض في الدين حتى
 يستخذه لأن في بيعها قبل ذلك إبطال حق المزارع
 وفي تأخير بيعها حتى يستخذه الزرع تأخر حقه
 القرضا وتأخيرها صوت من الإبطال **فإن مضت المدة**
المشروطة في الزراعة ولم يدرك الزرع فعلى العامل
لصاحب الأرض أجر مثل نصيبه من الأرض حتى يدرك
الزرع ويستخذه فلا يجوز لرب الأرض أن يأخذ
 الزرع بغير المأفنة من امتزار المزارعة فاما إذا أراد
 المزارع أن يأخذ مبقلا فلرب الأرض أن يقلعه
 ويكون بينهما أو يعطيه قيمة نصيبه أو يتفق على
 الزرع ويرجع بما يتفق في حصة المزارع كما في الهدا
ونفقة الزرع أي بقدر الحوص **كأجر الحصاد**
وكحوه من الرمان والدياس والقدرية لأن عقد
 المزارعة يوجب على العامل عملا يحتاج إليه أي أشغال
 الزرع وهذه الأشياء بعد انتهاءه وهو حينئذ مال
 مشترك بينهما فيجب عليهما على قدر ملكهما **فإن شرط**
أجر الحصاد وكحوه العامل عند أبي يوسف وبه يفتي

وبعد اختيار ما يشرح بالبحر قال شمس الأئمة وهو الأصح في ديارنا
يعني لتعامل الناس بما كذا في المعداية وفسد في
ظاهر الرواية وهو القياس وهذا بخلاف إمامنا شرط
على جرب الملك الأرض فإنه مفيد بالاتفاق لعدم
العرف وكذا إذا شرط الحد إذا دعاي العامل أو الحصاد
عائ غير العامل لا يجوز بالاتفاق لعدم التعامل وعن
صغير ابن يحيى ومحمد بن مسلمة أن هذا كله يكون
على العامل شرطاً لا يحكم العرف قال شمس الأئمة
الشرعي هذا أيضاً هو الصحيح في ديارنا كذا في
فتاوي قاضي خان **فصل المساقات** ثمة متاعلة
من السقي وسرعاً **دفع الشجر إلى من يصلحه بحل**
معلوم تنابع كما في المزارعة **من غرم** أي ما هو المفقود
منه في تناول الرطوبة والقوة والزعفران وغيرها
ومما أطلق الشجر دفع لما ذهب إليه الشافعي من أن
المساقات مخصوصة بالتخيل والكروم لأن حوائرها
بالأطراف وأما ورد في التخل والكرم ولنا أن حوائرها
للمحاجة وهي تغم الكل ولا في الأصل في المفروض
التفصيل لأنها على أصله وتسمى أيضاً المعاملة
بقلة أهل المدينة **وهي كالمزارعة** في أنها
قاسدة عند أبي حنيفة وجائزة عندهما وهو
قول أبي إبي ليلى والفتوي على قولها وشروطها
عندها شروط المزارعة **الأنها** إذا امتنع أحدهما
عن الحضي يجبر لأنه لا ضرر عليه في المحضي بخلاف
المزارعة حيث لا يجبر صاحب البذر وإنما تنفع
بلادة **كر المدة** استخسانا ويقع على أول ثم يجتمع

135 لأن لا أدراك الثمر وتنا معلوماً قبل ما يتفاوت إذا لم
تنبئ المدة لأن تناول العقد أول ثمرة متيقن وفيما وراءه
شك فلا يثبت **وإذا رآك مزارعاً رطبة** منبداً خبره
كأدراك الثمر فيصبح المساقات عليه بلا ذكر المدة
ويقع على أول رطوبة يخرج لأن له نهاية معلومة
بخلاف الزرع لأن ابتداءه يختلف خريفاً وشتاءً
وربيعاً والانتها مبني على الابتداء فيفرض الجملة
وذكر محمد يتيقن أنه لا يخرج الثمر منها بنفسها
بعدها **فللعامل أجر المثل** لأن الخطأ يبين في المدة
المسماة فيفسد العقد كما لو علم ذلك في الابتداء
وأما إذا لم يخرج شيء أصلاً فلم يفسد العقد بل وقع
صحيحاً ولا شيء لواحد منهما على صاحبه لأن عدم
خروج الثمر أصلاً لا فتنها وية فلم يبين الخطأ في المدة
ولا يبيع المساقات إلا أدرك الثمر وقت العقد
وقصار بحيث لا يزيد في العمل ويصح أن لم يكن
كذلك **كالمرارعة** فإنها لا تقع إن أدرك الزرع
واستخمد ويصح قبل ذلك لأن العامل إنما يستحق
بظهور أثر عمله ولا أثر لعملية بعد أدراك الثمر
أو الزرع **وإن بات أحدهما والثمر في أو مضت**
مدتها والخر في وهو يكسر الثوب وتحتته ساكنه
بعد هزم وقد يدغم أي غير نصيح **يقوم العامل**
عليه أو وارثه إلى أن ينتهي الثمر كما في المزارعة
يعني إذا كاد الثمر غير مدرك فإن مات رب الأرض
فللعامل أن يقوم عليه كما كان قبله إلى أن يدرك
الثمر ولو كره ورثة رب الأرض فيبقى العقد

دفنا للصنوع عنه وان مات العامل فلورثة ان يقوموا
 عليه ولو كره رب الارض اذ ليه النظر من الجانبيين
ولا يفسخ المساقات الا بعد زلاتها اجارة والاجارة
 بفسخ بالعدو وكون العامل مفعلا لا يقدر على
 العمل او يكون العامل سارقا يخاف منه على نفسه
سفعه اي سفع رب الاصول او عثرة عدو حين
 مبتداه الذي هو كون العامل **ودفع فضا** مبتداه
 مضاف والفضاء بقاء فمجيئة ارض بفسخا غير
 معزوبه **لغرس** اي لغرس محافي شجرة
 والمعنى لغرس ذلك الاخر فيها **شجر مكنون**
الارض والشجر بينهما اي بين رب الارض والنا
 نصفين **لا يفسخ** لاشتراط العامل الشراكة فيما
 كان موجودا قبلها لا بعمله وهو الارض فيفسد
للعامل قيمة عرسه واجر عمله اي اجر مثل
 عمله فيما عمل اما قيمة الغرس فلتقدر رده بعينه
 لا بفضا له بالارض وقد عرسه برضاه واما اجر
 مثل عمله لانه طلب عوضا عن عمله ولم يسلم
 له ذلك فيجب اضر المثل وانما ما ذكره الشارع
 تبعا للمات في التعليل من انه في معنى فقير
 الطحان اذ هو استجار ببعض ثا يخرج من عمله
 وهو نصف الاستجار فتوقف فيه بان مطلق
 المعاملة في معنى فقير الطحان وخوشت
 على خلاف القياس بالحديث وهذا اذا كان
 الغرس للعامل فان كان الغرس لرب الارض
 فعليه اجر مثل فقط وانما قال والارض والشجر

بينهما

بينهما لانه لو شرط ان يكون الشجر والشر بهما جاز ذكره
 في تناوبه قاضي خان **كتاب احيا الموات** هو اي الموات
ارض بلا نفع لا تقطع ما فيها اي ارض لا يزرع الايمان النهار
 او الامار وكفه من غلبه الماء عليها او كونها سبخة
 او نازلة او تقدر زرعها لكثرة الشجر والحج والرمل
 فيها وسميت بذلك بسببها لحيوان المبيت
 في عدم الانتفاع به **ولا يعرف مالها** عطف على بلا
 نفع وفي بعض النسخ لا يعرف بلا او فهو صفة
 ثابته لارض اي غير مملوكة مسلم ولا ذي وعدم
 معرفة مالها اثبات لا يكون لها مال في الاسلام
 وهو حقيقة الموات واما بان يكون ثما مال
 فيها ولا يعرف فليس هذا حقيقة الموات
 وانما حكمه حكم الموات حيث يتصرف فيه الامام
 كما يتصرف في الموات فلو ظهر المالك بعد ذلك
 اخذها وضمت له من زرعها ان نقصت بالزراعة
 والا فلا شيء عليه وهو المختار للفتوي **بعينه**
من العامر واحد بعد ثما ان يكون حيث **لا يسمع**
فيها صوت من افضا اي اقصى العامر ومعتها
 وهذا عند ابي يوسف لان الظاهر ان ما يكون قريبا
 من العامر يقطع ارتفاع اهله عنه فيدارا بحكمه
 بالاحياء على البعد وعند محمد يشترط في الموات
 انقطاع الارتفاق حقيقة وان كان الموات
 قريبا من العامر واعتقد شمس الامة السرخسي
 على قول ابي يوسف **من احياه** اي عمره **ملكه**
 مسلما كان او ذميا لانها لا يختلفان في سبب الملك

ان اذن له الامام في احياءه حتى لو احياءه بغير اذن
 الامام لا يملكه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يملكه
 من احياءه اذن له الامام او لم ياذن وبه قال
 مالك والشافعي لما اخرجهم الترمذي وقال حديث
 حسن صحيح عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال من احيى ارضا مبينة فهي له
 ولغيره عليه السلام من اعمرو ارضا لم يمت لا احد
 فهو احق بها رواه البخاري من حديث عائشة
 ولفظ ابي يعلى عنها من احيى ارضا مبينة فهي له
 وليس لعرق ظالم حق وهكذا رواه ابو داود
 والترمذي والنسائي من حديث سعيد بن زيد
 وفي رواية الطبراني عن فضالة بن عبيد قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الارض
 ارض الله والعباد عباد الله من احيى ارضا
 مواتا فهي له ولانه مال مباح سبقت يده اليه
 فملكه كما في الخطب والصييد ولا في حنيفة
 ما روي الطبراني من حديث معاذ ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ليس للحرا الاما
 طابت نفس اماره كبه ولا ما يتعلق به حق
 جماعة المسلمين لا يختص به واحد دون واحد
 الا باذن الامام اصله الرزق من بيت المال
 والقباس على الخطب والصييد ليس بتمام لان
 الامام لا يملك ان يامر واحد دون واحد بالخطب
 والصييد لكن الحديث فيه ضعف وعكسي
 تقدير صحته فانه لا دلالة للاعم على الاخص ولو

تركها

137 ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قبل الثاني احق
 بها لان الاول ملك استغلا لها دون رقبتهما
 والاصح ان الاول احق بها لانه ملك رقبتهما بالاحياء
 فلا يخرج عن ملكه بتركها **ومن حجارضا** اي وضع
 حرا او شيئا للاعلام بان فقد احياءها ما خود من
 الحجر يفتح الجيم لان الثالب ان يكون ذلك بالاحجار
 او يسكون الجيم بمعنى المنع **ولم يعمرها ثلاث حج** بكسر
 الحاء اي سنين **ودفعها الامام الى غيره** لان الدفع للاول
 انما كان ليعمرها فيحصل المنفعة للمسلمين
 من العسرا والخراج فاذا لم يعمرها بدفعها للامام الى
 غيره لم يحصل ذلك والتفدي بثلاث حج لما روي مسلم
 في كتاب الخراج عن الحسن بن عمار عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب قال قال عمر رضي الله عنه من احيى
 ارضا مبينة فهي له وليس للبحر حق بعد ثلاث
 سنين وروي حميد بن زنجويه والنسائي في كتاب
 الاموال عن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه
 وسلم اقطع ناسا من جهينة ارضا ففعلوها فاحدثوا
 قوم اهدون فاحبثوها فاحصرونها الاولون الى عمر
 ابن الخطاب فقال لو كانت قطيعة مني او من ابي
 بكر لم اردوها ولكن من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقال من كان له ارض ففعلوها ثلاث سنين
 لا يعمرها ففعلوها غيره فهو احق بها **ومن حفر بيرا**
في موات **بالاذن** من الامام عند ابي حنيفة وبغير
 الاذن ايضا عندهما **فله حريمها** اي ما حولها **للحق**
 وهي التي يزرع منها الماء باليد **والناضح** وهي التي

يتزوج الماء منها بالبحر **اربعون ذراعاً من كل جانب في**
الاصح احتزبه عما قول بعضهم اربعون ذراعاً
 من الجوانب الاربعة من كل جانب عشرة وقال ابو
 يوسف ومحمد ان كان البير للعطن فخرجها اربعون
 ذراعاً وان كان للناضح فستون ذراعاً لما اخرج
 ابن ماجه في سننه من حديث عبد الله بن مقلد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صفر
 بيرا فله اربعون ذراعاً عطناً لما شئت **وللعين**
حماية كذالك اي من كل جانب على الاصح وهو
 قول الذهري وقيل حماية من الجوانب الاربعة
 من كل جانب حماية وخمسة وعشرون ذراعاً وفي
 بعض نسخ الذهري حريم العين ثلاثماية
 ذراع وعلمها عقد الاقطع وهو قول سعيد
 ابن المسيب **وله منع غيره** اي غير حافر البير والقي
 من الحفر فيه اي فيما ذكر من الحريم البير وحريم
 العين **فان حفر غيره في منتهاه** اي منتهى حريم
 الاول باذن الامام عندهم شتم عندها او بلا اذن
 عندها **نله** اي فله الذي حفر المنتهى **الحريم** من
 الحفر الذي حفره **ثلاث جوانب** دون الجانب
 الذي يلي ملك الاول لسبق ملكه فيه ولو ذهب
 ما الاول الي الثاني فلا شيء عليه لانه غير مقول
 في فعله فغار كمن بني حائوتاً غيره فكذا الاول
 بسببه **وللقناة** وهي تجري الماء تحت الارض
حريم تقدر ما يصلحها ولم يقدر بشي يمكن قطه
ولا حريم للنهر عند اي حنيفة لاي موات ولا في

غيره الابينة اي حجة شرعية او دلالة عرفية
 قال ابو يوسف ومحمد له مساة بمشي عليها ويلقي
 عليها طينة وبه قال مالك والشافعي في الجامع
 الصغير انه رجل اي مساة وارض لاخر خلف
 المساة وليس لاحدهما عليها غرس ولا طين
 ملقي لصاحب النهر وتنازعاه في لصاحب الارض
 عند اي حنيفة وقال للصاحب الشجر خمسة
 اذرع من كل جانب النهر حريم له ملقي طينه
 وغير ذلك وهذا يكلف الخلاف في هذه المسالة
 هنا وحريم الشجر خمسة اذرع من كل جانب
 لما في اي داود عن اي سعيد الخدري قال اختصر
 الي النبي صلى الله عليه وسلم رجلان في حريم
 نخلة فامرهما بزرعت فوجدت سبعة اذرع وفي
 رواية فوجدت خمسة اذرع ففقي بذلك وبني فلفظ
 له فقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريم
 النخلة طول عسيها ورواه الطحاوي في تارخه
 ولفظه اختصر رجلان الي النبي صلى الله عليه
 وسلم في نخلة وقطع منها جريدة ثم ذرع بها النخلة
 فاذا فيها خمسة اذرع فجعلها حريمها وفي
 مسند ركة الحاكم عن عباد بن الصامت ان النبي
 صلى الله عليه وسلم فقي في النخلة اذ حريمها مبلغ
 جريدتها **فصل الشرب** بكسر الشين
 المعجمة هو نصيب الماء اي نصيب من الماء بالاهانة
 يعني من خوخا ثم حديد وهذا مفاهاة اللغوي
 واما الشرعي فهو الانتفاع بالمسقى للمزارع او

او الدواب ومنه قوله تعالى لها شرب ولكم شرب
 يوم معلوم وخصه المصنف بالموقع الاول ولذا قال
والشفقة شرب بني ادم بضم الشين **والبحايم**
 يقال هم اهل الشفقة اي الذين لهم حق الشرب
 يشفاهم **ولكل** اي لكل احد من بني ادم **حقها**
 اي حق الشفقة وحق **سقي الدواب** اي اذا كانت
 له دابة **ان لم ينف** **تخريب النهر** اما لو حيف تخريبه
 بالدواب لكثرتها فلم يكن لهم حق سقيها لان
 اصل الحق له على الخصوص واما اثباته لبقير
 من ضرورة ولا معنى لاثباته على وجه يقتصر صاحبه
 اذ به تنطل منفقته **في كل عالم** **يجزينا** سواء في
 ذلك الانهار الكبار والصفار والابار اما لانها في
 العظام كدجلة والفرات والنيل وسبحون
 وجيكون فلا نهارا ليس لاحد منها يد على الخصوص
 واما الانهار مملوكة والابار والحياض فلا نهارا لم توضع
 فلا حراز والمباح لا يملك الا به فقار فيها كالصيد
 اذا يكتسب من ارض انسان حيث لا يملك الا بالاحد
 ولكل احد في الانهار **حق الشرب** بكسر المجهمة
 بان يجف منها نهر الى ارضه **ونصب الرعي** لان الانتفاع
 بالانهار كالانتفاع بالشمس والقمر لا يمنع منه على
 ابي وجه كان والانهار المطام مباحة الاصل ان
 نهر الماء يمنع من غيره **الا اذا اضر بالعامّة** لان دفع
 الضرر عنهم واجب وذلك بان يكون ميل الماء الى
 الارض التي تنسقي اراضي الرعي التي ينصب ويكثر
 خافة النهر فتفرق الاراضي والقري **او حض النهر**

بصفة الجهول اي اقتص **بغير** اي بغير من يريد
 ان ينصب عليه رعي ويبقى به ارضا **اي دخل في**
المقام حين قسم الامام لان الماء مني دخل في المقام
 انقطعت الشركة في الشرب وكوه عنه من لم
 يدخل في قسمة اذ لو بقيت لم يكن مختصا والاصل
 والاصل في هذا الباب ما اخرج ابن ماجة في
 سننه عن ابن عباس والطبراني في معجمه عن ابن
 عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 المسامون شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار
 ورواه ابو داود ايضا وزاد ابن ماجة وعنه حرام
 ما ليس بحرد وبالكلا الحشيش الذي ينبت به
 بنفسه غير من ان يزرعه احدا ويبسقم وان
 كان في ارض غيره وبالنار الانتضائة والاسطلا
 اي الاستد فاء والايقاد من لهيبها في الصحراء
 لا الخمر لانه ملكه والمراد بالشركة كثرة اياها
 لا شركة ملك وما روي ابو يوسف في كتاب
 الخراج قال حدثنا المعالي بن كثير عن مكحول ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا
 كلالا ولا مولا نار فانه مناع للمعويين وقوت رعي نسخته
 وقوة للمستضعفين والمعويين المسافرون
 كذا قال ابن عباس وقتادة وجاهد والضحاك
 في قوله تعالى ومناعا للمعويين **وكري نهر** **بملك**
 اي حفره من **بيت المال** لان ذلك لمصلحة
 عامة المسلمين وبيت المال الخراجي مدد لصالحهم
فان لم يكن فيه اي في بيت المال **شي** يكفيه ومن جملة

بين المال ما في ايدي الملوك والوزراء والوراثة من الاب
الذهب والفضة وفي خلوف نسائهم من الجواهر
وحوها **فما بال العامة** كربه يجبرهم الامام على ذلك
لان في تركه ضرر وفل ما يتفق العامة على المصالح
باختيارهم الا ان الامام يخرج له من بطيقته ويحيل
مؤنته على المباشر الذي لا يطبقونه بانفسهم كما
تجبر الجيوش **وكري** **نهر ملك علي اهله** لان مؤنته
لهم على الخصوص فيكون مؤنته عليهم لان
الفرس بالعتق ومن ابي منهم اجبر وقيل لا يجبر الا اذا
كان مشتركاً اراد احد شركائه والا فلا معنى للاخبار
مع ترك حقهم بالاختيار **من اعلاه** خبر بان لكري
نهر ملك لبيان كيفية كربه اي من اوله لامن
اسفله **ومن جاوز** اي الكري **من ارضه** هكذا
في النسخ بزيادة من وزياتها وان صحت بعد
الشروط على قول ابي علي الفارسي الا ان مجرورها
يشترط ان يكون نكرة وهو هنا مؤنة وكان
حقها ان يقول ومن جاوز ارضه ولا يبعد
ان يقال بالانصاف فالتقدم ومن تفدي
من ارضه **بري** من الكري وهذا عند ابي حنيفة
والفتوي عليه ذكره قاضي خان وقال هو عليهم
جميعاً من اول النهر الى اخره بحصص الشرب
والارضين وتوضيحه ان الشركاء في النهر اذا
كانوا عشرة فعند ابي حنيفة مؤنة الكري
عليهم جميعاً من اول النهر اعشار الى ان يجاوز
ارض احدهم فحينئذ يكون مؤنة الكري على

140 الباقين انتاعاً الى ان يجاوز ارضه اهرب ثم يكون
على الباقين اثماً فاوعاى هذا النقصان الى اخر
النهر وعندها المؤنة عليهم اعشاراً من اول النهار
الى اخره لان كل واحد يتنفع بالاستقلال كما يتنفع
بالاعلى لا حياً جده الى تشييد ما فضل من الماء
فانه اذا سد ذلك فاض على ارضه فيفسد
زرعه فيتبين ان كل واحد يتنفع بالنهر من اوله
الى اخره فاذا استووا في العتق استووا في العتق
ومع دعوي الشرب **بلا ارض** استخانا والقياس
ان لا يصح **ولو اختص قوم في شرب بينهم قسم**
بقدر اراضيهم لان المقصود من الشرب
الاستقاء في الارض فيبتدر بقدرها **ومنع**
الاعلى من سكر النهر اي سده على الاسفل
حتى يشرب حصته **وان لم يشرب الاعلى بدونه**
اي بدون السكر لما فيه من ابطال حق
الاسفل مدة السكر **الابرناهم** اي برضا
شركائهم على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب
بحصته او على ان يسكر كل واحد منهم في
نوبته لان الحق لهم وقد رخصوا بتركة **ومنع كل**
مهمداي من الشركاء في النهر **من نصيب** **ويخذه**
من شق نهر ونصب دالية وجسر **الاي ملكه**
بان يكون بطن النهر وحاقتاه له وللآخر التيل
لان ذلك تصرف في ملك نفسه **حيث لا يضر**
بالنهر من كسر خفته **ولا جالها** من تغييره
عن سفته الذي كان يجري عليه **وعن التغير**

اي ومنع كل من الشركاء عن التقيير **بما كان قد ديمًا**
 لأن شرا لا شور محدثا متأكدا ورد **والشرب يورث**
ويوصي بالانتقاء ولا يبيع بلا ارض الا عند شائع
 فانهم اجازوا بيع الشرب يوما او يومين لان اهل
 باح تقاملوا على ذلك حاجتهم اليه **وكذا الاجارة**
والهبة والصدقة اي وكما لا يبيع الشرب الا تبعا
 للارض لا يوجر ولا يوصي ولا يتصدق به الا تبعا
 للارض اما للمجهالة او للغرر او لانه ليس بمالك
 متقوم او لعدم الملك فيه للحال او لعدم امكان
 تسليمه **ومن سقي ارضه من شرب غير مبيح** لانه ان لم يشرب
 غيره باستعماله لارضه وهذا اختيار فخر الاسلام
 وقال الامام المعروف بجواهر زادة لا يضمن لان
 ليس بمالك متقوم **لا** اي لا يضمن **من سقي ارضه**
او شجره فنزلت ارضه جاره او سال من ما بها في
 ارضه جاره ففترقت لانه متسبب غير معتد
 لانه لو ان ليللا ارضه وبسقيها والمتسبب انما يضمن
 اذا اتعدى وفعله في ارضه ليس بتعد كما لو اوقد
 نار في داره فاحرق في دار جاره فانه ان لو قد مثل
 العادة لا يضمن وان اوقد بخلافها يضمن الا ترى
 ان من سقى بيرا في ارضه لا يضمن ما عطف فيها
 ومن سقى بيرا في الطريق يضمن قالوا وهذا
 اذا سقى ارضه سقيا معتادا اياها سقاها قد رما
 بحمله عادة واما اذا سقاها سقيا لا بحمله فانه
 يضمن وكان الشيخ الامام اسمعيل يقول
 انما يضمن بالسقي المعتاد اذا كان حقا فيه فان سقي

141 ارضه في نوبته مقدار حصته واما اذا سقاها في
 نوبته او نوبته وزيادته على حقه وحصته فانه
 يضمن لوجود التفدي في السبب **كتاب**
الوقف هو لغة الحبس ويقال للموقوف تسمية
 المفعول بالمصدر ويجمع على اوقاف كوقفت واوقاف
 ولا يقال اوقفه الا في لغة زدية وشريحية
العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية
 وهذا عند ابي حنيفة **وعندهما هو حبس للعين**
على ملك الله تعالى وقيل الفتوى على قولهما
فلا يزول ملك المالك عند ابي حنيفة قيل اصل
 هذا ان الوقف لا يجوز عنده وهو المذكور في
 الاصل وقيل يجوز عنده ولا يلزم بمنزلة العارية
 فنورث ويرجع عنه ويباع **الا ان يحكم به حاكم**
 ولاه الامام فانه حينئذ يزول ملك الواقف
 عنه لفرضنا به في امر يجتهد فيه وصورة الحكم
 ان يعلم الواقف وقفه الى المتولي ثم يريد ان يرجع
 بعلة عدم اللزوم فيختصمان الى القاضي فيقضي
 باللزوم **والا في مسجد به** **واقر بطريقه** اي
 بيرية عند غيره بتعيينه **واذن للناس بالصلوة**
فيه اي اذا ناعما **وصلى فيه واحد** فانه ايضا
 يزول ملكه عنه لانه فعله خالصا لله تعالى
 بشرط الافراز لانه لا يخلص لله الا به والاذن
 بالصلوة لان التسليم لا بد منه عند ابي حنيفة
 ومحمد وهو في المسجد بذلك لانه في كل شيء تحبسه
 والكتفي بصلوة الواحد **وعند محمد تسليم** اي الواقف

إلى المتولي وتبضه أي قبض المتولي **شرط** في زوال
 ملك الواقف عنه لأنه تقرب إلى الله بعين ملكه
 فيتوقف جوارحه على التسليم كالصدقة بالعين
وعند أبي يوسف يزول ملك الواقف **بفسخ التولية** وهو
 قوله الشافعي وأكثر أهل العلم لأنه إسقاط للملك
 كالاعتاق ويقولون في يوسف ومحمد ملك الواقف
 يزول لا إلى مالك بل يرجع إلى مالك الأملاك وخالف
 الأفلاك وبه قال عامة الفقهاء وهو الأصح من
 مذهب الشافعي وأحمد وللشافعي قول وهو
 رواية عما حدث أنه ينتقل إلى ملكه الواقف عليه
 إن كان أهلاً للملك لا منناع السابية وقال مالك
 لا يزول الوقف عن ملك الواقف لكن لا يباع ولا
 يورث يورث ولا يورث وهو قول آخر للشافعي
 والأصل في جوارحه وما رواه محمد بن الحسن في الآثار
 وأصحاب السنة في سنتهم عن نافع عن ابن عمر
 قال أصاب عمر بن الخطاب في النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال أصبت أرضاً لم أصب مالا قط
 أنفس منه فكيف تأمرني به قال إن ثبتت حيث
 أصابها وتصدقته بما فتقدت بها عمر أنه لا يباع
 أصلاً ولا يورث في الفقراء والقريب والزقاة
 وفي سبيل الله والضيعة لأجناد علي من ولدها أن
 يأكل منها بالمعروف أو يعطى منه صدقة غير
 ممنولة به وفي لفظ غير متائل مالا وفي بعض طرق
 البخاري فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدق
 بأصل لا يباع ولا يورث ولكن ينفق

ثمرة فتصدق به عمر وفي الإسقاط ما حدث به 142
 الحضاف عن محمد بن عمر الواقفي قال قتل خير بن
 علي رأس اثنين وثلاثين شهراً من مهاجر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وأوصى أن أصيب
 بالموال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتبضعها عليه السلام وتصدق بها وهي سبعة
 هو ألبالمد بنية الأعراف وقيل الأعراف والمنا
 والدلالة والمبيد والبرقة وحسنه ومثله
 أم إبراهيم سمعت بها لنزول أم إبراهيم فيها
 وما حدث عنه أيضاً أن أبا بكر وعثمان وعلياً
 وجهاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 وأرواحهم حبسوا على نحو ما حبس عمر رضي الله
 عنهم فكان هذا إجماعاً فعلياً منهم على صحة
 لزومه قال في المبسوط وقد استبعد محمد قول
 أبي حنيفة في الكتاب لهذا وسماه تحكما على
 الناس من غير حجة فقال ما أخذ الناس بقوله
 أبي حنيفة وأصحابه لا يتركهم التحكم فكيف
 يعلدون ولو حاز على الناس فإذا كانوا هم
 الذين يتحكمون على الناس بغير أثر ولا قياس
 لم يقلدوا هذه الأشياء فكيف يعلدون ولو حاز
 التقليد كان من مضي قيل أبي حنيفة مثل
 الحسن البصري وأبراهيم النخعي أجري
 أن يقلدوا ولم يجد علي ما قال قيل وبسبب
 ذلك انقطع خاطرة فلم يتمكن من تقريب
 سائل الوقف هي خاصة في المحرور

فبئة

واستكثر ما يحابه من سائر الوقف كالحضاف وهما ل
 والله اعلم بالحالة ولا يهين ما اخرجها الدار قطن
 في سنة في الفرائض عن عكرمة عن ابن عباس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حبس في الفرائض
 الله وفي نسخة عن فدايض الله ابي لاما لجبر
 بعد موت مالك عن القسمة بين ورثته ورواه
 ابا ابي شيبه عن علي موقوفنا قال ابن ابي شيبه
 في مصنفه عن شريح انه قال جاء محمد ببيع الحبس
 انما عرفت ذلك **فصح عنده** ابي محمد ابي يوسف
وقف المشاع وبه قال مالك والشافعي لان القسمة
 من تمام القبض والقبض عنده ليس بشرط
 فكذا انتمت ولم يصح عند محمد لان الاصل القبض
 ما يتم به وهذا الخلاف فيما يجتمعه القسمة واماما
 لا يجتمعا كالحمام فان وقفه يجوز مع الشيوع
 كالعينة والصدقة الا في المسجد والمقبرة فانه
 لا يتم مع الشيوع مطلقا بالاتفاق لان بقا الشركة
 بينهما يمنع للخلوص به تعالى وفي الذخيرة شيخ
 شيخ اخذوا يقول ابي يوسف وفي وقعة المشاع
 ومشيخ بخاري اخذوا يقول محمد **ومع عنده** ابي
جعل الفللة ابي غلة الوقف كلها او بعضها لنفسه
 لان المقصود من الوقف القرية وفي صرف
 الفللة الى نفسه ذلك فقد ورد ان نفقة الحراء
 على نفسه صدقة ولا يصح على قيايس قول محمد
 وهو قول مالك والشافعي واختاره هلال في
 فتاوي قاضي خان ذكر الصذر الشهيد ان الفتوى

143 علي قول ابي يوسف نزعيا للناس في الوقف
 انتهى وهو قول احمد وابنا ابي ليلى وابن شبرمة
 والزهرى وابن شريح من اصحاب الشافعي
 وبه اخذ شيخ يلح ويؤيده انه اذا بني حائوتا
 او سقاية او جعل ارضه مقبرة وشروط ان
 ينزل في الخان او يشرب من السقاية او يدفن
 في المقبرة فانه جابر اتفاقا **وفصح** عن الوقف
 جعل **الولاية** على الوقف **لنفسه** باتفاقهما
 لان الشرط الواقف معتبر فراعى كالنهي الا ان
 عند محمد يسلم ثم يكون له الولاية لان التسليم
 شرط عنده ولو لم يشترط الواقف الولاية
 لهدمها له عند ابي يوسف وقال محمد لا يكون
 له بل للقاضي لانه لا تركه الشرط في ابتداء الوقف
 خرج الامر من يده وصار اجنبيا ولا يوجب
 ان المتولي انما يستفيد الولاية من حقيقة بشرط
 ويستحيل ان لا يكون له ولاية وعينه يستفيد
 الولاية منه ولانه اقرب الناس الى الوقف فيكون
 اولى بولاية كذا اتخذ مسجدا فانه اولى بعمارته
 ولو شرط الولاية لنفسه وكان غير ما سوت على
 الوقف فلا تقاضي ان ينزع منه من يده نظر الفقهاء
 كاله ان يخرج الوصي نظرا للضعف **وفصح** عند
 ابي يوسف **شرط** اي شرط الواقف **اي يستدل**
 اي بالوقف ارضا اخرى اذا شاء ويكون وقف
 مكانه والقياس ان لا يصح الوقف ولا الشرط وهو قول
 الشافعي واحمد لانه شرط منقضي الوقف فكان

ابطال له ووجه الاستحسان ان فيه تحويل الوقف
الي ما يكون خيرا منه او مثله فكان تقرير الوقف
لا ابطال له واختاره الحنفية وهلال وتوباعه بين
فاهن لا يصح في قول ابي يوسف وهلال وعند محمد
واما للبصرة وهو وجه على اهل ان الشرط باطل
والوقف حايث لان هذا شرط يمنع من زوال المالك
قربه الي الله تعالى ويحكم الوقف بدونه فكان فاسد
كما شرط ان يصلي في المسجد قوم دون قوم فان
الشرط باطل ووقف المسجد صحيح واما اذا لم يشترط
الوقف لا يملك القاضي العالم العامل اذ ان مصلحة
بيلا ينصرف الي اوقات المسلمين حوزة السوء
كما هو الحال على فقهاء زماننا وفي شرح الوقاية
لامنا فاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عند
ابي يوسف فانه يجوز الاستبدال في الوقف من غير
شرط اذا ضعف عن الربيع وخي لا نقى فقد شاهدنا
في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يخص **ومع** عند
ابي يوسف **ترك ذكر مصرف موبد** بان ذكر جهة ينقطع
وبه قال مالك والشافعي ويقول احمد في رواية **نالا**
انقطع مصرف الي الفقراء وبه قال مالك واحمد في رواية
والشافعي في قول وله قول اخر بصرف الي اقارب
الوقف المحتاجين وهو رواية عن احمد وعند احمد
يوضع في بيت المال وقال ابو حنيفة ومحمد لا يصح
الوقف حتي يذكر مصرفا موبدا وقيل التابيد شرط
بالاتفاق الا ان ابا يوسف لا يشترط ذكر التابيد
لان لفظه الوقف والصدقة منبئة عنه ومحمد

144 يشترط لان الوقف صدقة بالمنفعة او بالفعة وذلك
قد يكون موقفا وقد يكون موبدا فمطلعه لا ينصرف
الي الموبد وفي المحيط لو قال ارضي صدقة موقوفة
او محررة او محبوسة ولم يذكر التابيد صح الوقف عند
الكل **ومع عند محمد وقف منقول فيه تعامل كالمصدق**
ومع من كتب العلم وغيرها كالقاس والقدر والمشار
والقدر والنجارة ونحوها وما يحتاج اليه من الاواني
في غسل الموتى والكراع والسلاح وعليه الفتوى وهو
قول المشايخ ومنهم من يسمي الية المرحلي واما وقف
السلاح والكراع فيجوز اتفاقا لما في زكوة الصحيحين
عن ابي هريرة قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم
ما ينضم عمر بن الخطاب عني الصدقة فمنع من جميل
وخالد والعباس فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما ينضم ابن جميل الا ان كان فقيرا فاغناه الله
واما خالد فانكم بطلتمون خالد افقد احبس اذراعه
واعنده في سبيل الله واما العباس عم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومثلهما ثم قال اما شعرت ان عم الرجل من
ابيه والمراد بالكراع الخيل ويدخل في حكمه الابل لكل لان
العرب تجاهد عليها ويحبال عليها بالسلاح وروي انه
اجتمع في خلافة عمر بن الخطاب فدرس مكتوب على قنادها
حبس في سبيل الله وعند ابي حنيفة لا يصح وعند
ابي يوسف يصح تبعا للفقار كالبقير والعبير الاكره
فيه وسائر الة الحراثة وفي الكراع والسلاح لا يصح
ان شرط صحة الوقف التابيد ولا تابد في المنقول
ولا في يوسف ان النص ورد في الكراع والسلاح فينقصر

عليه ولما كان القياس قد يترك بالتفاضل كما في الاستماع
 لان التفاضل اقوي من القياس فانه ينزلة الاحصاء
 واكثر نفعا لامصار علي قول محمد وفي الفينة عن
 المحيط البرهاني وقف سارية دينار علي سرة المونة
 ببيع ويدفع الذهب اليه ان مصادرة لتسفلها
 وبصرف الرجح **ولا يملك الوقف** اذا صح لا بحاسه وان كان
 علي اولاد الواقف لان الموقوف عليه لاحق له في
 العين بل في العلة **ولا يملك** بقوله عليه السلام لعمر
 نضدق باصلها لا ببيعها ولا يوهب وكذا لا يرهز لعدم
 امكان استيفاء الدين منه ولا يباع لعدم جواز تملك
 منفعة محانا **لكن يجوز فسخه المئاع** بين الملاك
عند ابي يوسف ومالك والشافعي واحد اذا طلب
 الشريك الفسخة وقال ابو حنيفة لا يجوز الفسخة
 وبينها بئوت قيدنا بالمال اذ لا يجوز فسخة الوقف
 بين مصارفه باتفاق الاصحاب **ويبدأ ما ارتفع**
الوقف بعمارة ان وقف علي الفقراء شرط الواقف
 اولم يشترط لان قصد الواقف صرف العلة علي التاميد
 ولا يتأخر ذلك الا بعمارة الوقف والفقراء ليس لهم
 شيء حتي يعمروا به وافزب اموالهم غلة الوقف
 فيعمرنها **وان وقف علي سبي** **واخر للمفقروا** اي
 العمارة **في حاله** اي ساك ذلك المعين لانه يمكن مطالبة
 ويكون العمارة بقدر ما يفي الموقوف علي الصفة التي
 وقف عليها **ان امتنع العيني او كان فقيرا اجر** اي
 الوقف **الحاكم** لذلك المعين او لغيره بقدر عمارة الوقف
 علي الصفة التي وقفها الواقف ولا يزا وعلي ذلك الا بعمارة

ذلك

ذلك المبي وكذا ان كان وقف علي الفقراء لا يزيد علي ذلك
 في الامع **وعمره باجرته ثم رده** الي حاكمه **اي مصرفه** لان في
 ذلك رعاية لحق الواقف وصق للموقوف عليه ولا يجبر
 الممنوع علي العمارة لما فيها من اتلاف ماله **ونقصه** بكم
 التون اي منقصه **بصرف الي عمارة** ان احتاج او يدرى
لوقت الحاجة اليها اي الي العمارة وفي بعض النسخ
 اليه اي الي التقض **وان تقدر صرفه** اي التقض
اليها اي الي العمارة **بيع** التقض **وصرف ثمنه**
اليها اقامة للبذل مقام المبدل **ولا يقسم التقض**
ولا ثمنه بين مصارفه اي مصارف الوقف وهم المستحقون
 له لانه جزء من العين ولاحق للموقوف عليهم فيها ولما احتقروا
 في المنفعة والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم
 وكذا لا يباع بعض الوقف لعمارة باقية في الامع لخروجه
 بل اجزائه عن قابلية الملك وقيل يجوز لعود الثمن اليهم
 مقام ما ابيع منه اليه ولا يقيد ابو يوسف المسجد
 ملكا لباينه او وارثه بخراب ما حوله والاستيفاء
 عنه لانه استقام منه فلا يعود الي ملك وخالفه محمد
 وحكم بعوده الي يابته او الي ورثته لانه عينه لسوع
 نزيه وقد انقطعت وصار كحصير المسجد اذا استفي
 عنه الا ان ابا يوسف يقول في الحصري انه ينقل الي مسجد
 اخر علي الصحيح من مذهبنا او يبيعها القيم لاهل
 المسجد ويجوز توسعة المسجد من الطريق عند
 ضيقه وسعة الطريق وكذا عكسه لان كل منهما للمسلمين
 وكذا توسعته من وقفه عند الحاجة باذن القاضي
 ومن ملك الغير ايضا بقيمته ولو كرمها عند الحاجة

البايان يفيق عالم الناس دفعا للضرر لعام ويجير الخاص
بالقوة هذا وان شرط الواقف لاجارته مدة لا يزداد عليها
والا فاختار الا يزيد في الدور على سقته وفي الاراضي على
ثلاث سنين ولا يوجر الا باجر المثل ولا يتقضى الاجارة
ان زادت الاجرة في المدة بكثرة الرعنة بخلاف غلو السعي
ولا يوجر الموهب متوليا كان او قاصيا ويضمن منافع
بالغصب في المختار وكذا منافع مال الاطفال والمقد
للاستقلال وهو اختيار المتأخرين دفعا للمفسدين
عن ضرر المستضعفين ويجوز الشهادة بالسامع
والشهرة لاثبات الوقف المتقام في الاصح كما لا يسمع شرط
وجهته بالسامع في الصحيح **كتاب الكراهية**
بتخفيف الباء اي المكروهات وهي اعم مما ان يكون كراهة
تحريرا او تنزيها وقد يذكر فيه المباح لدفع توهم كونه
مكروها ويذكر القرض ليعلم ان تركه حرام ولقبحه
القدوري بالخطر والاباحة ولقبحه بعضهم بكاب الزهد
والورع **ما كره** اي كل مكروه تحريما **حرام عند عدم**
يتلفظ به اي بالحرام بل عدل عنه اي لفظ المكروه
عدم القاطع الدال على حرمة فهو يسمى ما ثبت حرمة
بدليل قطعي حراما وما ثبت بدليل غير قطعي من غير
احاد او قول صحابي او غير ذلك مكروها فنسبة
المكروه الى الحرام كمسبة الواجب الى الفرض وهذا في
كراهية التحريم اما كراهية التنزيه فهي في مقابلة
السنة **وعندهما** اي في حبيبة واي يوسف ما كره
ليس حرام بل **اي الحرام اقرب** وهذا في المكروه التحريمي
واما التنزيهي فالى الحله اقرب اتفاقا **الاكل** **فرض** وكذا

146 الشرب لقوله تعالى كلوا واشربوا شربا ان يكون فلا
لقوله كلوا من طيبات ما رزقناكم **ان دفع الاكل** **فلا كره**
حتى لو جوع نفسه ريامنه حتى مات او امتنع عن اكل
الميتة حال الخصمة حتى مات مات عاصيا **وما جوز**
عليه اي لغير الواجب او السنة بالزيادة على قدر
الدهق وما دون السبع **ان امكنه** **من مملاته قاعا**
وان مكنه **من صوم** فرضا ونفلا **فيها ومباح** **الى السبع**
ليريد قوته في التصرفات الدينية واما الزيادة
بقوة الطاعة والعبادة فتستحب وقد اغرب القيني
في شرح حكمة الملوك حيث قال ومباح وهو اي السبع
بينه ان يتقوى به على العبادة قال وهذا القسم
لا اجر فيه ولا وزير ولكن يحاسب فيه حيا يبيح
ولو كان من حل لقوله تعالى ثم لنزلن يوسف
النجم **وحرام فوقه** اي فوق السبع لصروته واسرافه
المستوع بقوله لا تصرفوا ولما في شعب الايمان عن
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان
يشترى غلاما فالتفت بين يديه ثم افاض كل العلم فاكتر
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كثرة الاكل
شوم وامر برده ولقوله عليه السلام ان اكثر الناس
سعي في الدنيا طولهم جوعا يوم القيامة رواه ابن ماجة
الاقتصد قوة صوم القديان بالكل اول الليل واخره
زيادة على السبع **اولا** **بشيء** **صيفه** فيمنع عن الاكل
لاجله فيل وكذا يجوز الاكل فوق السبع نظريا لحاطر
مضيق ثم التنعم بانواع الفاكهة مباح لقوله تعالى
كلوا من طيبات ما رزقناكم اي مسئلة انه ونزل الموازية

عليه افضل لظاهر قوله تعالى اذ هبتم طيبا منكم
 في صياقكم الدنيا واستمتعتم بها وقد اعرّب صاحب
 تحفة الملوك وشارحه العيني في هذا المجلد ما يدل
 لا يطاق ما ذكره من دلائل منها قوله والجمع بين
 انواع للاطعمة حرام لان ذلك اسراف وهو حرام لقوله
 تعالى ولا تشرفوا انه لا يجب المرفق ومثاقوله
 وكذا وضع الخبز على المائدة اضغاث ما يحتاج اليه
 الاكلون فانما اسراف فيكون حراما ومثاقوله وكذا
 رفع الخبز على الخوان حرام لما روي عن قتادة عن ابي
 قال ما علمت النبي عليه السلام اكل في سكر قط ولا خبز
 له مرفق ولا اكل على خوان ومثاقوله وكذا وضع
 الخبز تحت القفصة كسقيهم حرام لان ذلك استحقاقا
 وقد امرنا بتكريمه وكذا مسح الامساغ والسكين بالخبز
 ووضع الملح عليه واكل وجهه خاصة ولا يجزي غرابته
 لان امثال ذلك خلاف الاولى وغايبته انه يكون كراهة
 تنزيه ولما كونه محرما او كراهة تحريم فلا دلالة فيما
 ذكره فتأمل فانه موضع زلل **وحل** عند ابي حنيفة
استعمال المقتض اي الموضع بالقفنة وكذا المقتضب
 وهو المسدود بما حال كون المستعمل **تقي** اي مجتنب
 موضع **القفنة** ينتقي في الشرب موضع الغم قليل وموضع
 اليد في الاخذ وينتقي في السرير والسرير والكرسي موضع
 الجلوس وكذا اذا جعل ذلك في فضل السيف والسكين
 او فضتهما ولم يضع يده في موضع الذهب والقفنة وكذا
 المقتض من الحمام والركاب وكذا الثوب فيه كتابة
 يدعّب او قفنة لا يكره عند ابي حنيفة لان موضع التقي

147 تابع لغيره فلا يكره وصار كالجنة المكفوفة بالحريز والثوب
 المعلم بالحريز والقص المسمر بمسار الذهب والعمامة
 المعلمة بالذهب وقال ابو يوسف يكره ذلك لان من
 استعمل اناء كان مستغلا لكل جزء منه فبكره المصنّب
 مع ابقا موضع القفنة كما يكره مع استعمال موضعها
 وقول محمد يروي مع ابي حنيفة ويروي مع ابي يوسف
 وعلي هذا الخلاف اذا جعل ذلك في السقف او في المسجد
 وقيل حلقة المراقب من الذهب او القفنة او جعل
 المصنّف مدحبا او مفضضا وهذا كله اذا كان يخلص
 منه شيء واما الذي يخلص منه شيء كالمسحوق فلا بأس به
 اجماعا لانه مستهلك فلا عبرة ببقا لونه **والاحجار** اي
 وقيل استعمال الاحجار الثمينة للاباحة العامة في قوله
 تعالى هو الذي خلق لكم مما في الارض حبيفا وقوله تعالى
 قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده **لا الذهب**
 اي لا يحل استعمال الحلي الذهب **والقفنة للرجال** لما اخرج
 الجماعة الا البخاري من حديث عبد الله بن حنبل
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التثقيب بالذهب
 واخرج الترمذي والنسائي عن ابي موسى الاسدي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حرم لباس الحرير
 والذهب علي ذكور امتي واحل لائهم **الاقامة** بالجرع علي
 البدل **وسنطقة** **وعلية** **سيف** **نها** اي من الموضحة
 اما الخاتم فلما اخرج الجماعة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة له فنهى حبيبي وثقت
 به محمد رسول الله وفي لفظ ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا ان يكتب الي بعض الاعاجم فقبل له انهم

لا يفترون كتاباً الا بخاتم فأتخذ حاتم من فضة وفتن
فيه محمد رسول الله فكان في يده حتى قبض وفي يد
ابي بكر حتى قبض وفي يد عمر حتى قبض وفي يد عثمان
حتى سقطه منه في بئر اريس فاسرها فترخت فلم
يقدر عليه والعبارة للحلقة لان قوام الخاتم بها دون
الفص ويجعل الرجل في لحيه الفص الي باطن الكف
تخلو المرأة لانه للسترين في حقها ويسحب للقاضي
والسلطان وكورها عن محتاج الي الختم والا فقل يفرغ
تركه واما المنطقة فلما في عيون الاثر لابي الفتح
البحري ويقال له ابي سيد الناس ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان له منطقة من ارجل ميسور ابي
مفسور تلك حلقها وارجلها وظهرها فقة والابن
الذي في راس المنطقة وكورها واما السيف فلما
اخرجه ابو داود والترمذي والنسائي عن انس قال
كانت قبضة سيف رسول الله صلى الله عليه
وسلم من فضة وفي لفظ للنسائي كان نعل سيف رسول
الله صلى الله عليه وسلم من فضة وقبضة سيفه
وما بين ذلك حلق من فضة وفي لفظ كان حلقه سيف
رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة واخرج
الطبراني في معجمه عن مرزوق الحنظلي انه سئل
سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الفقار
وكانت له قبضة من فضة وحلق من فضة
والقبضة بالثاق موحدة ثم يا حنيفة عم ماملة على رة
سفينة ما على طرف من فضة السيف من فضة اوهدي
واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن جعفر ابن محمد قال

رايت

148 رايت سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعنته
من فضة ونقله من فضة وبين ذلك حلق من فضة
وهو عند هؤلاء يعني بني العباس واخرج البيهقي عن
عثمان ابي موسى عن نافع عن ابي عمارة انه نقل سيف
عمر يوم قتل عثمان فكان حالي قلت كم كانت حلبة
قال اربعة اية فبدا الذهب والفضة بالحلي لانه اجل
للرجال ولا للنساء استعمل ابنة الذهب والفضة
بالاكل والشرب وغيرهما كما استعمل الحلقة من احدهما
والا كتحال بديل او من سحلة من احدهما والادقان يدها
في اناس احدها للمؤمن النبي وفي رواية ام سلمة ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في ابنة
الفضة انما يجرح في بطنه فارجعهم رواه الشيخان
ومعني بجر جريرد وفي رواية لمسلم من شرب في انا
ذهب او فضة وفي اخري له الذي ياكل ويشرب
في ابنة الذهب والفضة وفي الكتب الستة من رواية
عبد الرحمن بن ابي ليلى قال استسقى حذيفة فقاه
بحوسي في انا فضة فقال ابي سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول لا تلبوا الحرير ولا الديباج ولا
تسربوا في ابنة الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها
فانها لهم في الدنيا ولهم في الاخرة وكذا يحرم كل استعمال
كالاكل للفضة والفضة والا كتحال بميلها واذا المكله
للراة والدواة من الفضة وما شبه ذلك من الاستعمال
وروي عن علي كرم الله وجهه صنعت طعاما فدعوته
عليه السلام فجاء فرأى في البيت نقعا ويرفع رواه
ابن ماجة لان اجابة الدعوة سنة وروية المنكر بدعة

وَحَلَّ سَعَارُ ذَهَبٍ يَا خَاتَمَ أَي فِي ثَقَبِ فَضَّةٍ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ
فَصَارَ كَالْعَلَمِ فِي التَّوْبِيخِ وَحُزْرٌ مَحْدُودٌ السُّنِّي الْفَخْرُ خَافَ
سَقُوطَهَا بِالذَّهَبِ كَالْفَضَّةِ وَكَانَ خَافَ الْإِنْفَ مِنَ الزَّهَبِ
وَعَمَلُهَا الْجَوَازُ وَعَدَمُهَا أَمَّا الْجَوَازُ فَلَمَّا فِي السُّنَنِ سَوِيًّا
سَاجِدَةً عَنْ عَبْدِ الرَّهْمَنِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَنَّ جَدَّهُ عَرَفَةَ ابْنَ
سَعْدٍ أَصِيبَ الْفَقْرَ يَوْمَ الْكَلَابِ فَاتَّخَذَ انْقَاسًا وَرَقًا
فَاتَّخَذَ عَلَيْهِ قَامِرَةً النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّخَذَ
انْقَاسًا مِنْ ذَهَبٍ وَيَوْمَ مَعْجَمِ الطَّبْرَايِي بِسَكَّةٍ إِلَى طَبَّاسٍ
أَبَا عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ أَبَاهُ سَقَطَتْ ثَنِيَّةٌ
فَامَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَشُدَّهَا بِذَهَبٍ
وَمِنْ مَعْجَمِ الْفَخْرَانَةِ لِأَبِي مَافِعٍ بِسَكَّةٍ إِلَى طَبَّاسٍ بْنِ عُرْوَةَ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
قَالَ أَنْدَقْتُ ثَنِيَّتِي يَوْمَ أَحَدٍ فَامَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَّخِذَ ثَنِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَأَمَّا عَدَمُهَا
عَنْهَا فَلَا تِلْكَ الْأَصْلُ فِيهِ التَّخْرِيمُ وَالْإِبَاحَةُ لِلضَّرُورَةِ
وَقَدْ أَنْدَقْتُ بِالْفَضَّةِ وَهِيَ الْأَدْنَى مِنْ ذَهَبٍ
عَلَى التَّخْرِيمِ وَالضَّرُورَةِ لَمْ يَنْدَفِعْ فِي الْإِنْفِ وَنَهَيْتُ
أَنْتَ كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الشَّرَاحِ وَفِيهِ أَنْ يَضَعَهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ أَنْ يَتَّخِذَ الثَّنِيَّةَ مِنْ ذَهَبٍ بِأَيِّ عَمَلٍ ذَلِكَ
فَالْمَعْتَمَدُ أَنْ يُقَالَ مِمَّا يَنْدَفِعُ الضَّرُورَةُ بِالْفَضَّةِ
تَلَا يَجُوزُ بِالذَّهَبِ اعْتِبَارًا بِاللَّاحِقِ حَيْثُ جُوزَ خَاتَمُ
الْفَضَّةِ دُونَ خَاتَمِ الذَّهَبِ وَاللَّهُ سَجَانُكُمْ أَعْلَمُ
وَلَا يَتَّخِذُ أَي لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ أَنْ يَتَّخِذَ **مَجْدِيدًا**
وَصَفْرًا أَي خَاسِيًا أَصْفَرًا أَوْ خَرَجًا بَوْدًا وَدَوْدًا وَالتَّوْبِيخُ
وَالنَّاسِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرَجْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ خَابَرْتُ

رَجُلًا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ
فَقَالَ مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ
خَاتَمٌ مِنْ شَيْءٍ فَقَالَ مَا لِي أَحَدٌ مِنْكَ زَجَّ الْأَصْنَافَ فَقَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي شَيْءٌ أَتَّخِذُهُ فَقَالَ أَتَّخِذُهُ مِنْ وَرَقٍ
وَلَا تَقْعُدْ شَيْئًا لِأَرَادَ التَّوْبِيخَ قَبْلَ التَّغْلِيمِ ثُمَّ جَاءَهُ
وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَّةَ
أَهْلِ الْجَنَّةِ أَي فِي الْجَنَّةِ وَقَالَ صَفْرٌ عَرُوضٌ شَيْءٌ أَنْتَ بِي
وَالشَّيْءُ مَحْرُكَةٌ وَبِكُورِ الْخَاسِ الْأَصْفَرُ وَحَجَرٌ كَالْيَسْبِ
الْمَشْهُورِ بِالْيَسْبِ وَيُقَالُ لَهُ الْبُلُورُ وَاعْلَمْ أَنَّهُ وَقَعَ
فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَلَا يَتَّخِذُ إِلَّا بِالْفَضَّةِ قَالَ شَيْءٌ
الْأَيَّةُ السَّرْحِي فِي شَرْحِهِ وَلَفْظُهُ هَذَا اللَّفْظُ
يَبِينُ بِطَرِيقِ الْحَضَرِ كَرِهَ بَعْضُ سَائِحِنَا التَّخْتُمَ بِالْيَسْبِ
وَالْأَمْرُ أَنَّهُ لَا يَأْسُ بِذَلِكَ وَأَنْ مَرَادَهُ كَرَاهَةُ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ
وَالْحَدِيدِ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ الْأُصُولُ أَمَّا الْيَسْبُ وَخَوْرُهُ فَلَا
يَأْسُ بِالْخْتَمِ بِهِ كَالْعَقِيقِ فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
تَخْتَمَ بِالْعَقِيقِ ثُمَّ اللَّيْسُ مِنَ الْحَلَالِ فَرَضَ
أَيْضًا الْقَوْلُ سَبْحَانَهُ حَذَرًا مِنْكُمْ عَمَلُ كُلِّ مَسْجِدٍ لِأَنَّهُ
لَا يَقْدَرُ عَلَى إِدَاءِ الصَّلَاةِ إِلَّا بِشَرِّ الْمَوْرَةِ وَلَا أَنَّهُ يَجِبُ
عَلَيْهِ سِتْرُ عَوْرَتِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَلَا أَنْ خَلْقَتَهُ لَا يَحْتَمِلُ
الْحَرَّ وَالْبَرْدَ فَيَجْتَازُ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ بِالْكِسْوَةِ فَصَارَ تَنْظِيرُ
الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَيَتَّخِذُ سِتْرَ غَيْرِ الْمَوْرَةِ لِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ اللَّهَ يَجِبُ أَنْ يُرَى أَثَرُ ثَمَنِهِ عَلَى عَمَلِهِ
وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ **وَالْيَسْبُ الرَّجُلُ الْأَفْزَرُ أَرَبَّةُ أَصَابِعٍ**
عَرَضًا فَإِنَّهُ هَلَالٌ لِمَا أَهْرَجَهُ سَلَمٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الشَّجَوِيِّ
عَنْ سُوَيْدِ بْنِ حَفْصَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

هَب

خطب بالجابية فقال هي رسول الله صلى الله عليه
وسلم لبس الحرب بالاموضع اصبعين او ثلاث او
اربع وما في صحيح مسلم عن ابي عبد الله بن ابي عمر
مولى اسمائيل بن ابي بكر انما اخرجت لها طيابا لينة
كسروا لينة لها لينة ديباج وخرجها مكنوفا
بالديباج فقالت كانت هذه عند عابثة فلا قبضت
اخذتها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها
مكثن بفسلها للمرضى يستشفى بها وروي محمد بن
الانبار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان عمر
ابن الخطاب بعث جيشا فتفتح الله عليهم
وامسا جوا غنائم كثيرة فلما اقبلوه وبلغ عمراتهم
تدريوا اخرج بالناس ليستقبلهم فلما بلغهم
خروج عمر بالناس لبسوا امامهم من الحرير والديباج
فلما راهم عمر غضب فاعرض عنهم فلما راوا غضب
عمر القومها ثم اقبلوا بقتد روث فقالوا انما لبسناها
ليزيك بما افاد الله علينا قال فسرى ذلك عن عمر
رخص في العلم الا اصبع او اصبعين والثلاث والاربع
قال محمد بن وهب ناخذ وهو قول ابي حنيفة وكذا
الثوب المنسوج بالذهب لا يكره اذا كان قد عرض
اربع اصابع ولعل الحكمة في حوازه هذا القدر القليل
من اللبس والاستعمال ليعلم العبد به لما اعد الله
له في الآخرة من لذته فرغب فيما يكون سببا لتحقيقه
والنكته من الحرير والقبة منه لا يحل للرجال لانه
استعمال تام ويستحب لبس الثياب الجميلة
للجمل والترين واظهار رغبة الله بقوله تعالى قل

حرم رغبة الله الاية ولقوله سبحانه انزلنا عليكم
لباسا يوارى سواكم وريثا وهو لباس الزينة
ولقوله عليه السلام ان الله يحب ان يركب انثى
نعمته عاي عبد رواه الترمذي وقد روي ان ابا
حنيفة ارتدى بردا قيمته اربعمائة دينار
واما اذا لبس لبس الزينة للتفاخر واظهار
التكاثر فهو حرام لبس فيه كلام **ويؤسده**
اي يجوز ان يجعل الحرير وسادة اي تحته **وبفرش**
وبستره بابه عند ابي حنيفة وقال لا يكره للمهاجر
ولانه من ربي المترفين ونعمته المنعمين من
الكفار والفجار وقد ذهبهم الله سبحانه بقوله
ادخبتهم طياتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم
بها وبقولها قال غالك والشافعي وهو الصحيح
لما في صحيح البخاري عن ابن ابي ليبي عن ابي حنيفة
قال بنا نا النبي صلى الله عليه وسلم ان يكره
في ائنة الذهب والفضة وان ناكل منها وعن
لبس الحرير والديباج وان يجلس عليها ولا ي
حنيفة ما اخرج ابن سعد في الطبقات
في ترجمة ابن عباس عن راشد مولى لبني عامر
قال رايت علي فراشي ابن عباس مرفقة حرير
وما اخرج عن مودن بني وداعة قال دخلت
علي بن عباس وهو منكى علي مرفقه حرير
وسعيد بن جبير عند رجلية وهو يقول انظر
كيف تحذني عني فانك حفظت عني كثيرا
وبليس الرجل **ما سدا** بهم اوله وهو قوله **ابنهم**

ت

بكر الهمزة والراء وفتح السين الهمزة الحزير **والحمزة**
بضم لامه اي عرصة **عابره** اي غير ابريسم من طرس
وكتان وصوف ويستوي فيه الحرب وغيره لما روي
عبد الرزاق في مصنفه عن وهب بن كيسان انه
قال رايت ستة من اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم الحز سعد بن ابي وقاص وابن عمر وجابر
ابن عبد الله وابو سعيد وابو هريرة وانس بن مالك
والخز هو للسدي بالحزير ولما في سائق ابي داود عن
حصيف عن عكرمة عن ابن عباس قال انما نهي الله
النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المضمت
من الحزير فاما العلم من الحزير ويسد الثوب فلا بأس
به ولان الثوب اذا يصير ثوبا بالسيج وهو يتم
باللحمة فكانت هي المقبرة دون السدي قال ابو
يوسف لا اري بأسا بحشو الخالق لان الثوب ملبوس
والحشو غير ملبوس **ويلبس عكسه** وهو بالحمة
ابرسم وسداه غيره **في حيز فقط** اي ولا يلبس
في غيرها واما الخاقص فلا يلبس في الحرب عند ابي
حنيفة ريبس عندها وهو قول مالك والشافعي
لانه ادفع للسلح واصيب للعدو ولا في حنيفة
ان المصوم الناهية عن لبسه لم يفصل بين حال
وحال ودفع السلح والهيئة يحصلان بالخلوط
الدي الحز حيز واما في كامل ابن عدي عن الحكم و
ما اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال رخص
رسول الله صلى الله عليه وسلم في لباس الحزير
عند القتال فقد اعلمه عبد الحق بغيري من رواية

151 وقال انه ضعيف عندهم بل متروك وفي طبقات ابن
سعد بسنده الى الحسن قال كان المسلمون يلبسون
الحزير في الحرب انتهف وهو عاي تقدير صحة قابل
للتأويل كما لا يخفى **وكره الباس الصبي ذهباً او حيرا**
لان الصبي مما لا يجوز له في الشرع اذ اكبر ليالف
ذلك الا ترى انما غنعه من شرب الخمر وتأخذ به
بالصوم والصلاة خلافا لما لك والشافعي لعدم كونه
مخاطبا **وينظر الرجل من الرجل** وتنظر المرأة من المرأة
ومن الرجل الاجنبي اذا امنت الشهوة **سوي ما بين**
السرة والركبة اما نظر الرجل من الرجل فيما عداهما
فان السرة ليست بعورة لما روي احمد في مسنده
وابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه عن ابن عوف
عن عمر بن اسحاق قال كنت امشي مع الحسن بن عاي
في بعض طرق المدينة فلقينا ابو هريرة فقال للحسن
اكشف لي عن بطنك جعلت فداك حتى افعل
حيث رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل
قال فكشف عن بطنه فتقبل سرته ولما كانت من
العورة لما كشفها الحسن ولا قبلها ابو هريرة وما
نحت السرة الى الركبة عورة لما في شروط الصلاة
واما نظر المرأة من المرأة فلو جود المجانسة بين
المرأتين وانعدام الشهوة غالباً من الطرفين كما
في نظر الرجل من الرجل اذا لم يكن امرد احسنا ولا
ينظر اليه بغير الشهوة وما نظرهما من الرجل
فان الرجل يعمل شغلته بخردا غالبا فلم يجز
لها النظر اليه لصناف الامل على الناس وفي كتاب

الحديث من الاصل ان نظر المرأة الى الرجل الاجنبي بمنزلة
نظر الرجل الى محارمه فلا يجوز ان ينظر لها الى البطن
والظهر لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ وعالي
الرواية الاولى يجوز وهو الاصح ولو نظرت المرأة
الى ما يجوز لها النظر منه وبقي قلبها شهوة او في البر
رأىها انها تشتهي او شكت ذلك استحب لها ان
تقصر بصرها بخلاف الرجل اذ انظر من المرأة الى ما
يجوز له النظر منها وهو الوجه والكف فانه يقصر
بصره حتى يخوف الشهوة لقوله عليه السلام
كتب الله علي ابن ادم بفضيه من الزنى يدرك ذلك
لا محالة فالعيناك زناهما انظر الحديث رواه مسلم
ومن محرمه اي وينظر الرجل من محرمه وهي ما لا يجوز
المناخلة بينه وبينها على التابيد بسبب او بسبب
من رمناع او مصاهرة بنكاح او سفاح **ومن امة غيره**
فما كانت او مدبرة او مكاتبة او ام ولد **اي ما ورا الظاهر**
والبطن والفخذ اي ما عدا هذه الاشياء اما المحرم فلقوله
تعالى ولا يبدى ربيتهن الا بقولتهن الآية والمراد
وانه اعلم مواضع ربيتهن وما عدا البطن والظهر
والفخذ مواضع الربيته وقد قال علي وابن عباس
الربيته هي لكل والحاقه رواه الطبراني والبيهقي
فالمراد بهما موضعها وهو الوجه والكف وفي رواية
عنه الا ما ظهر منها قال الوجه والكتف وهكذا
عائشة واما امة غيره فلان الامة تحرم لحوايج نواها
وتخدم اميا فها وهي في ثياب مهنتها ففما رآها
خارج البيت في حق الاجانب كحالة المرأة داخله في

حق محارم الاقارب فلا يحل النظر الي بطنها وفرجها
خلافا لقوله محمد بن مقاتل انه يباح ما دون السرة
الى الركبة وحجته قول ابن عباس من اراد ان يثري
حاربه فليتنظر اليها الاموضع المأزور ولتفاسد اهل
الحرمين واما الخلوة بها والسفر بها فقبل بباح
كما في المحارم واليه مال شمس الائمة السرخسي
لانا المولى قد يحتاج ان يبعثها في حاجة الى بلدة
اخرى ولا يجد محرما يرافقها وقيل لا يباح لعدم
الضرورة واليه مال الحكم الشريفي لقوله عليه السلام
لا يبين رجل عند امرأة الا ان يكون ناكحا او ذارحم
اي محرم رواه مسلم وقوله عليه السلام لا يخلو
رجل بامرأة فان الشيطان ثالثهما رواه ابن حبان
في صحيحه وقد ذكر ابو بكر الرازي في احكام القرآن عن
ابن مسعود ونجاشد والحسن وابن سيرين وسعيد بن
المسيب انهم باولوا قوله او ما ملكت ايمانهم على الاما
تلت ويؤيده الاجماع عليه في قوله الاعلى اروا جهم
او ما ملكت ايمانهم وينظر **الرجل من الاجنبية** ومن
السيدة **الى الوجه والكفين** لانها تحتاج الى ابدان ذلك
لحاجتها الى الاشارة واي الاخذ والاعطاء وموانع
الضرورة مستثناة من قواعد الشرع والقدم كالوجه
في رواية الحسن كما ذكره الطحاوي لانها يحتاج الى ابدان
قدمها اذا شئت حافية او مستغلة وقد لا تجد حفا
في كل وقت واما ما ذكره في المهداية عن علي من نظر
الي محاسن امرأة اجنبية عن شهوة صب الله في عينيه
الا نك يوم القيامة فالمعروف من هذا الحديث

من استمع الي حديث قوم وهم له كارهوت صب في اذنه
الانك يوم القيامة وهو حديث صحيح رواه البخاري
وشروط في حل النظر الامن عن الشهوة فانه لم يؤمن
لم يجد النظر احترازاً عن الوقوع في الحرام **الا عند الضرورة**
كالنفساء والشهادة اية ادايها بالضرورة ايجاباً حقوق
الناس وقيدنا بادايها لان النظر لثملها الايباح مع
الشهوة على الاصح لانه يوجد من لا تنتهي فلا ضرورة
والاعند ارادة النكاح لاطلاق ما اخرج به السائي
والترمذي وقال حشش عند المغيرة بن شعبة انه
خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر
اليها فانه اجري ان يودم بينكما اي ان تدوم المودة
بينكما وقد روي من طريق واحد مسلم عن ابي حازم
عن ابي هريرة قال خطب رجل امرأة من الانصار
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب
فانظر اليها فان في اعين في الانصار ريباً ولان المقصود
اقامة السنة لا قضاء الشهوة **والاعند الشراي**
شراء الامه لانه في معنى ارادة النكاح **والاعند المداواة**
بتدبير الحاجة **وينظر الرجل الطبيب الى موضع المرض**
بتدبير الضرورة وصار كمنظر الخافض والختانين
الى موضع الحفص والختان ويجوز للرجل النظر
الى موضع الاحتقان من الرجل عند الضرورة لانه
مداواة **والخصي ونحوه** من المحبوب **كالفعل** الخالص
في حكم النظر لانهم ذكور حقيقية ويقول عائشة ه
الخصما مثله فلا يبيع ما كان حراماً قبله ذكره في المبوط
وقيل بعواشد الناس جماً فانه لا تقترأ الله بالانزال

وكذا الجبوب لانه قد يسحق فينزل وان كان مجبوراً
قد هفت مآرده فقد رخص بعض ساجناني حقه
الاقتلاط بالساج لوقوع الامن من الفتنة وقد قال
تغاي او التابيين غير اولى الاربعة من الرجال فقيل
هو المحبوب الذي جفا مآره والاصح انه لايجل له
ذلك لغرض الموضوع وكذا المختك في الروي من
الافعال لانه كغيره من الرجال بل هو من الشاق
ينبغي عن النساء فاما اذا كان في اعضابه ليس وفي
لسانه فكسر ولا يشتهي النساء ولا يكون مختكاً
في الروي من الافعال فقد رخص بعض ساجناني
في ترك مثله مع النساء وهو اهدأ ويل قوله تغاي
او التابيين وقيل المراد الابله الذي لا يدري ما
يصنع بالنساء اماناً هنته بطنه والاصح ان يقول انه
من المتكاتب وقوله قل للمؤمنين يعضوا من
ابصارهم محكم فناخذ بالمحكم ونقول كل من كان من
الرجال لايجل لهما ان يدي موضع الزينة الباطنة
بين يديه ولايجل له ان ينظر اليها الا ان يكون صغيراً
محبباً لابي يه لقوله تغاي او الطفل الذين
لم يظهر واعلي عورات النساء كذا ذكره بعض
علمائنا والافضل ان لايس من المتكاتب ولو اختلف
في معناه فان ما الكرا الى اشتراط عدم الشهوة
كما هو مخصوص عليه في قوله سبحانه غير اولى الاربعة
من الرجال او الطفل الذين لم يظهر على عورات
النساء ولا يبعد ان يكون الموصول بغتاً للرجال
والاطفال وانه اعلم بالاهوال **واي** اي وينظر

الرجل ولو شهوة إلى كل **أعضاء** **يحل بينهما الوطء**
وهي زوجته وامته لأن ما فوق النظم من المسيس
والفتيات يباح له فالنظر اوتي ولقوله تعالى والذين
لهن زوجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايماهم
فانهم غير ملومين ولما في سنن الاربعة عن ابي بصير
ابن حكيم عن ابيه عن جده معاوية بن حيدة
قلت يا رسول الله عورائنا ما نأتي منها وما نذر
قال احفظ عورتك الا من زوجتك او ما ملكت
بيمينك قال قلت يا رسول الله لو كان القوم بعضهم
في بعض قال ان استطعت ان لا يرى بها احد فلا
يرى بها قال قلت يا رسول الله اذا كان احدنا قاليا
قال الله احق ان يبسختي من الناس وحسن الترمذي
ورواه الحاكم وصححه اسادة وفي معجم الطبراني بسنده
الى سعيد بن مسعود الكندي قال اني عثمان ابن
ابن مطلقون رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اني اسختي ان يري اهل عوري
قال ولم وقد جعلك الله لهم وجعلكم الله لهم لك قال
اكره ذلك قال فانهم يرونه مني واراها منهم قال
انت يا رسول الله قال انا قال فمن بعدك اذا يا رسول
الله فلما ادبر عثمان قال صلى الله عليه وسلم ان
ابن مطلقون لحي سير واما حديث عائشة انه
ما راي فرج ولا رايته فرجه كما رواه الترمذي في
السمائل نقله من حفا بصريا وكان ابن عمر يقول
الاولي ان ينظر لبيكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة
وروي ابا عدي عن ابن عباس مرفوعا انه يورث

154 العمي وصنعف واما قول صاحب الهداية لان ذلك
يعني النظر في العذرة يورث النيات لورود الاثر
فغير معروف ولقطة البخاري في كتابه المفرد في
الادب فاحرجت له اسما وجبة من طبالسة عليها
لينة شبر من ديباج وان فرجها مكفوفان به فقا
هذه حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يلبسها للوفد والجمعة وروي عن عمر انه عليه السلام
نهى عمار بن الحمير الكذا ورفع لنا رسول الله
السبابة والوسلي وضمها رواه احمد والشيخات
وفي معنى العلم الحرير المسوج بالذهب ويجرم لينة
الحرير والديباج وهي قطعة منها يعمل في جلب
القميص او الحبة **وما حل نظرم حل منه** لتحقيق الحاجة
الى ذلك في المحالطة مع قلة الشهوة في المحارم وهذا
في غير نظر المرأة من الاجنبي ونظر الرجل من الاجنبية
حتى لا يجوز للرجل من وجه الاجنبية ولا كغيرها
ويجوز له من ما ينظر اليها ولا يخلو بها ولا يبا مس
بالمساهرة منها من محارمة الا اذا خاف عليها او على
نفسه الشهوة فانه حينئذ لا يمسها ولا ينظر اليها
ولا يخلو بها ولا يمس بالمساهرة بها فان احتاجت الى
الاركان والاثقال ولم يمكنها الركوب بنفسها فلا بأس
بان يمس من وراء ثيابها وباجد ظهرها ويطنها
دون ما تحتها ان اس الشهوة وان خافها عليها
او على نفسه او ظن او شك احتجب ذلك بجهده
واما عبد الراق فكل اجنبي عندنا وجعل ما لك
والشافعي نظره اليها كنظر الرجل الى ذوات محارمة

لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهم ولا يجوز ان يحمل على الامار
لانهم دخلوا في قوله او نسائهم قلنا المراد بالنس
الايام المتاكيد والمبالغة لما في مصنف ابن ابي شيبة
عن سعيد ابن المسيب انه قال لا يفرونكم الايماء
عني به والامار ولم يبين به العبيد وعن الحسن
الاشكره ان يدخل المملوك على مولاه بغير اذنهما ولا
يكبره الرتبة وهي خيط يربط في الاصبع او الخاتم ليذكر
به الحاجة لانه من عادة العرب قال الشاعر

شعر

اذ لم يكن حاجتنا في نفوسكم • فليس يفتن عنك عند التمام
وقد روي ابو يعلى الموصلي عن سالم بن عبد الاعلى
عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا استفق من الحاجة ان ينسأها ربط في اصبعه
خيطا لينكرها الا ان في سنده ضعف ويجوز ان يعزل
عن امراته باذنهما وعن امته بدونه اما الاول فلما في
سنن ابي ماجة عن عمر ابن الخطاب ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن ان يعزل عن الحرة الا باذنها
واما الثاني فلما في صحيح مسلم عن جابر قال جاء رجل من
الاصفار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
ان بي حارية املون عليها وانا اكره ان تحمل فقال اغزل
ان شئت فانه سياتيها ما قد رلها فلبث الرضيل
ثم اتاه فقال ان الحارية قد حملت قال قد احببتك انها
سياتيها ما قد رلها والاوليان لا ينظر كل منهما الى عورة
صاحبه وكان ابا عمر يقول الاوليان ينظر الى مزج
امراته حال الوقاع ليكون ابلغ في تحصيل اللذة قلت

والطبايع مختلفة **واذا حدثت ملك امه بئرا** او
هبة او ارم او وصية او غيرها **ولو بكرا** او صغيرة
او مشربة من لابطاها بان استواها من محرمها
او من امرأة او من مال صبي حرم وطبها ودواعيه
من اللبس وغيره **حتى يستري بحبضة بعد الغيض**
يفي تخيض ويشهر في ذات شهر لا بأس او صفر
وبوضع الحمل في الحامل لما اخرجها يودا ودو الحاكم وقال
صحيح علي شرط مسلم عن ابي سعيد الخدري ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأ او طاس
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تخيض
مجنة وفي لفظ لابي داود لاجل لامري يوم من
يانه واليوم الاخر يسقي ما زرع غيره ولاجل
لامري يوم من يانه واليوم الاخر ان يقع علي امرأة
من النبي حتى يستريها وي مصنف بن ابي شيبة
عن علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان توطأ الحمل حتى تضع او الحامل
حتى يستريها بحبضة وحرم دواعي الوطأ في
الطهار لانها قد يقع في اليه وما يفني الى الحرام حرام
بحديث الراعي حول الحمي وانما حمل اندواعي في
الحيض والصوم قد عتد الى شهر فيبدي الى العروج
كذا قالوه والاولي ان يقال انه استفيد من الاحاد
الواردة منها **ورخص حيلة اسقاط** اي الاستبراء
اعلم عدم وطأ بايمها هذا الطهر اعلم ان ابا يوسف
رخص الحيلة وخالفه محمد وكرهه لان الفوارس من
الاحكام الشرعية ليس من اخلاق المؤمنين فيكره

له اكتاب سبب التوار ولاي يوسف ان هذا منع عن
رجوب الاستبراء ودفع لثبوتة فلا يكره الحيلة في اتمام
حالا يكره في اسقاط الرجوا واحد المتابع بقول ابي
يوسف ان علم المشتري عدم وطى البايع لها في ذلك
الظاهر ويقول محمد ان علم وطى البايع لها فيه وعرض ابي
يوسف ان اذا ثبت بغيره رخصتها من ماء البايع
فليس عليه استبراء قلنا ان هذا حكم الاستبراء
والحكم يتعلق بالعدة لا بالحكمة لمطونها تبيير اللبا
وهي اي الحيلة ان لم يكن ختم حرة ان ينجسها اي تزوجها
قبل الشراء ثم يبيتر بها كذا في المصداية وشرط بعضهم
ان يقتضها قبل الشراء وقبل تزوجها ويطيها
ثم يبيتر بها **وان كانت ختم حرة ان ينجسها اي**
يزوجها البايع قبل الشراء او المشتري قبل القبض
لا ضرر يفي به او يترط ان يكون امرها بيده **ثم يبيتر**
المشتري ان كان الانكاح قبل الشراء **او يقتضي** المشتري
ان كان بعد الشراء قبل القبض **ثم يطلق** ذلك الروح
او مرا امرها بيده ومن الحيلة ان يبيتر بها ويقتضها
فيكاتبها ثم يفتح العقد برضاها لان يفقد الكتاب
خرقت عليه ثم يعجزها صارت كالطلقة قبل الدخول
وهذه سهل الوصول **وما فعل بشهوة الهدي دواعي**
الوطى وهي القبله والمسى والنظر الى العرج بامنيه
حال كونها **لا ينجسها ان كان حرم عليه وطوها**
بدواعيه حتى يحرم احداهما بقلبك كلها او بعضها
او باكاحها كاحا صحيحا او اعتاقها كلها او بعضها
لان الجمع بين الاختين المملوكتين لا يجوز وطيا الاطلاق

قوله تنافي وان تحموا بين الاختين لان المراد الجمع بينهما
وطيا وعقد الا انه معطوف على المحرمات وطيا وعقدا
ولا يبارض هذا قوله تنافي الا ما ملكت ايمانكم لان
الرجوع للمحرم ولانه استناد من المحرمات من
النساء والمراد بها المسبيات وكذا لا يجوز الجمع بينهما
في الدواعي لان النص مطلق فيتناولها اولان الداعي
الى الوطى بمنزلة في التحريم ويستحب لما اراد بيع
امته الموطوءة ان يبيترها لاحتمال ان يكون علقته
منه ولا يبيتر بها المشتري فينبه النسب واوجه
نالك صونا لما به **وكره** للرجل **تقبيل الرجل** في فمه او يده
او شي منه **وعناته في ازار واحد** ولو للاشهوة عند ابي
حنيفة ومحمد وعندي ابي يوسف لا بأس بذلك عند عدم
الشهوة لما اخرجهم الحاكم في المستدرک وقال اساده
صحيح لا غبار عليه من حديث ابي عمر قال وجبه
رسول الله صلى الله عليه وسلم جعفر بن ابي طالب
الى بلاد الحبشة فلما قدم منها اعتنقه النبي صلى
الله عليه وسلم وقبل بين عينيه فصارت المصافحة
وتقبيل يد العالم والسلطان القادر للترك
اما المصافحة فلقوله عليه السلام ان المؤمن اذا التقى
المؤمن فسلم عليه واخذ بيده تناسرت خطاياهما
كما يتناثر ورق الشجر رواه الطبراني في معجمه
الاوسط وقوله عليه السلام ما من مسلمين يلتقيان
فتيمنا فتات الا غفر لهما قبل ان يفترقا رواه ابو داود
والترمذي واما قول صاحب الهداية عنه عليه
السلام ما مضى في اخاه المسلم وهو كيدته تناسرت

دَنُوبِهِ فَقَوْلُهُ حَوْكُ يَدِهِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَأَمَّا التَّقْيِيلُ
فَلَقَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو كُنَّا فِي سُرِيَّةٍ مِنْ سُرَايَا رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَنُونا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَتَلَنَا يَدُهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَلَقَوْلُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلُوا
يَدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَلَهُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ
وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَمَّا مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ حَدِيثَ
مَعْصُومٍ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَتَلَ التَّخْرِيمَ فَقَبِيرٌ ظَاهِرٌ
بِدَلِيلِنَا إِنْ بَحِثَ قَبْوَانُ الْمَانِعَةِ لِلْعَادِمِ مِنَ السَّفَرِ
وَأَنَّهُ اعْلَمَ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
نَهَى عَنِ الْمَكَامَةِ وَعَنِ الْمَكَامَةِ وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ
وَيَكْرَهُ أَنْ يَقْبَلَ فِي الرَّجُلِ أَوْ يَدِهِ أَوْ يَدَايِهِ أَوْ يَدَايِهِ
وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْنُ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا بَأْسَ بِالتَّقْيِيلِ وَالتَّعَاقُفِ
وَقَالُوا الْخُلَافَ فَمَا أَذْأَلُمُ بَكْنِ عَلَيْهِمَا غَيْرَ الْأَزَارِ وَمَا
إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِمَا قُبُصٌ أَوْ جِبَةٌ فَلَا بَأْسَ بِالْإِجْمَاعِ وَهُوَ
الَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو مَسْعُودٍ الْخَافِرُ دِي ثُمَّ لَا بَأْسَ بِتَقْيِيلِ
يَدِ الْعَالِمِ وَالسُّلْطَانِ الْعَادِلِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ هـ
وَلَا تَقْيِيلُ يَدِ الْإِبْرِينِ وَالشَّيْخِ وَالرَّجُلِ وَمَا يَقْتُلُ
الْجَهْلُ مَا تَقْيِيلُ يَدِ نَفْسِهِ إِذَا لَقِيَ غَيْرَهُ فَمَكْرُوهٌ
وَمَا يَقْعَلُونَ مِنْ تَقْيِيلِ الْأَرْضِ بِيَدِي السُّلْطَانِ
أَوِ الْمَنَاجِخِ مُحَرَّمَ وَالْفَاعِلُ وَالرَّاجِي بِهِ أَثَمٌ لَهُ بِشَبِّهِ
عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَذَكَرَ صَدْرُ الشَّهِيدِ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِهَذَا
السَّجُودَ لِأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ التَّحِيَّةَ فَفَهْمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ
لِلتَّقْيِيلِ كَفَرَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّرْحِيُّ وَلَهَا مَا رَوَى أَبِي

إِبْنِ شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي مَصْنُفَيْهِمَا مَا حَدَّثَ عَامَرُ
الْحَجَرِيُّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا رُكَّانَةَ وَفِي سَلْخَةٍ صَحِيحَةٍ أَنَّ
أَبَا رُجَيْحَةَ ضَاحِكًا لِبَنِي صُلَاحٍ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَاهُ
سَمِعُونُ بِالْمَهْمَلَةِ أَوِ الْمُهْجَةِ قَالَ كَأَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ مَكَامَةٍ أَوْ مَكَامَةٍ الْمَرَاةِ
الْمَرَاةِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ وَعَنْ مَكَامَةٍ أَوْ مَكَامَةٍ الرَّجُلِ
الرَّجُلِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ قَالَ أَبُو عَبْدِ الْقَاسِمِ ابْنُ
سَلَامٍ وَالْمَكَامَةُ أَنْ يَلْتَمِسَ الرَّجُلُ فَاهُ ضَاحِكُهُ وَالْمَكَامَةُ
أَنْ يُضَاجِعَ الرَّجُلُ ضَاحِكُهُ بِمَثُوبٍ وَاحِدٍ وَفِي سُنَنِ
التِّرْمِذِيِّ عَدَا شَرِّ قَالَ رَجُلٌ يَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ
مُنَابِلِي أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَوْ خَتَنَهُ قَالَ لَا قَالُ
أَفَلَا تَرْمِيهِ وَيَقْبَلُهُ قَالَ لَا قَالَ فَيَأْخُذُ يَدَهُ وَيَضَافُهُ
قَالَ نَعَمْ وَيَكُنِ الْجَمْعُ بَابُ نَهْيِ التَّقْيِيلِ مَحْمُولٌ عَلَى تَقْيِيلِ
الْفَهْمِ وَنَهْيِ الْعِنَاقِ عَلَى غَيْرِ الْقَادِمِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا كَانَ
بِأَرْأَرٍ وَاحِدًا أَمَّا الْأَخْنَا لِلْسُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ فَمَكْرُوهٌ
فَيُجْرَمُ بِتَقْيِيلِ الْأَرْضِ بِيَدِي الْعَالِمِ أَوِ الشَّيْخِ
أَوِ السُّلْطَانِ لِلتَّحِيَّةِ وَأَمَّا السَّجُودُ مُحَرَّمٌ وَأَقْلَفُ
يَكُونُ كَمَا وَكَّرَهُ **بَيْعُ الْعُذْرَةِ خَالِصَةٌ وَصَحَّ بَيْعُهَا**
مَخْلُوطَةٌ بِعَنْزِلَةِ رَيْتِ خَالِطَةِ خَاسَةِ وَجَازَ الْإِسْتِقَاعُ
بِهَذِهِ أَيِ بِالْمَخْلُوطَةِ لَا أَلِ الْعَادَةِ لَمْ يَجْرِ بِالْإِسْتِقَاعِ جَا
الْعُذْرَةِ وَجَرَتْ بِالْمَخْلُوطَةِ وَفِي شَرْحِ الْكَثَرِ وَالصَّحِيحِ
عَمَّا إِلَى حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِسْتِقَاعَ بِالْعَدَمِ الْخَالِصَةِ حَاجِزٌ
وَصَحَّ بَيْعُ الرَّقِيقِينَ لِأَنَّهُ يَنْتَفَعُ وَيُدْهَرُ لَوْ قُتِلَ
الْحَاجَةُ فَانَّهُ يَلْقَى فِي الْأَرْضِ لَا سَكَنًا وَلَا زَرْعًا وَحَبَارَ
عَصَا الْبَهَائِيَّةِ لِأَنَّهُ صَلَّيَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لص

صحي بكتيبي موجهين اي خصيين ولان حملها
يطلب به **لا لادمي** اي ولا يجوز حصلا لادمي
لانه تثليل به وهو حرام **وانرا الحبر على الخيل**
لان النبي صلى الله عليه وسلم ركب البقرة وهي
انرا الحبر على الخيل ولو كان هذا الفعل حراما
لما ركبها لما في ركوبها من فتح باب كذا ذكره وفيه
بحث اذا يلزم من ركوبها جواز انرا فقدر روي
ابوداود والنسائي عن عائشة قال اهديت لرَسُول
الله صلى الله عليه وسلم بقرة فركبها فنقلت
لوجهلنا الحبر على الخيل فكانت لنا مثل هذه
فقال رَسُول الله صلى الله عليه وسلم انما
يفعل ذلك الذين لا يفهمون ولعل علماءنا علموه
على كراهة التنزيه وجوزوه **وحاز سقر الامة**
وام الولد لا محرم لان الاحاب مع الاماء بينهما يرجع
الى النظر والمس بمتزلة المحارم فكما يجوز للمرأة
ان تافرع المحرم تكلد اجوز للامة ان تنافر
مع الاجنبي وام الولد امة فقيام الملك فيها وان
امتنع ببعضها وكذا الحكامة لانها مملوكة رغبة
وقد تقدم اختلاؤا المباح في اختيارهم وفي النهاية
مقربا الي شيخ الاسلام هذا في زمانهم لعقبة اهل
الصلاح واما في زماننا فلا لعقبة اهل الفساد **وبع**
بيع العصير من مستحله حراما لغوم قوله تعالى
واحل الله البيع ولان المعصية لا تقام بعينه باقيا
على حاله بل بعد تغيره وصيرورته امرا احر
مختارا عند العصير بالاسم والخاصة بخلاف بيع

السلام في ايام الفتنة بان المعصية تقام بعينه
كذا ذكره وينبغي ان يكون مكررها لكونه سببا
لتحصيل المعصية وقوله تعالى وتفاوتوا على
البر والتتوي ولا تفاوتوا على الاشر والعداوات
ولما منعه مالك والثاني ويجرم على المسلم
اخذ دينه من عن حرمها مسلم لادني لان بيع
المسلم الحبر باطل لافقية الحبر في حق المسلمين
فلم ينفذ البيع واذا لم ينفذ لم يجب الثمن
فلم يملكه فلا يحل لربه الدين ائذه واما بيع
الدمي في الحبر فصحيح لانها مال في حقه فذلك
الثمن فيصح ائذه **وكره استخدام الخفي** لان
في استخدام حثا على هذا المنع المحرام **وكره**
افراض يقال ثيا باخذ منه مائسا لانه اذا ملكه
الدراهم فقد افرضه اياه وقد شرط ان ياخذ
منه ما يريد حاله الاول في ذلك تقع فيصير
في معنى الفرض الذي جرت نفعاً وهو مشتق عنه
وان اودعه اياه ثم اخذ منه مائسا مضمنا لا يكره
وكره اللبس بالثرا ماعا والشطوخ وفيه خلاف
ياي **وكره الغنا** وهي محدودة يعني التقني بالانعام
الموسيقية وكحوتها **وكل تهوي** لعب شغل عند
الفرض اما الرد فلما اخرجوا احد وسلم وابو
داود عن سليمان بن بريدة عن ابيه عن بريدة
قال قال رَسُول الله صلى الله عليه وسلم من
لعب بالرد شير فكا عما صبح يله في لحم خنزير
ودمه وليس فيه ذكر الشطوخ الذي ذكره في

المهادية وروي مالك واحد وابا ماجة بلفظ من
لعب بالنرد فقد عجل الله ورَسُوله واما الشرح
فلما اخرج العقبلي في ضعفايه عن ابي هريرة
قال مرد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم بلفظ
بالشطرنج فقال ما هذه الكوبة الخرافة عنها من
الله من يلعب بها والكوبة النرد ولما رواه ابن حبان
في ضعفايه وعن واثلة بن الاسقع عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل في كل يوم تلقا
وستين نظره لا ينظر منها الى صاحب الساعة
يعني الشطرنج واما الفتا فلقوله فتا جبر من الناس
من يتتري فهو الحديث وسر بالمفاتيح وقد
كنت في هذه المسألة رسالة مستقلة واستعمال
الملاهي محرمة بالاتفاق وطبل الفتاة والرق
في العرس مستثناة للاذنين فيهما شرعا وسئل
ابو يوسف ايكراه الدق في غير العرس يضربه
المرأة للصبى في غير فسق قال لا فاما الذي يجي
منه الفاحشة كالتفاني الكرهه واما اللهو
فلما اخرج الحاكم في المستدرک وقال حديث
صحيح علي بن سوط مسلم عن ابي هريرة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال كل شيء من لهو الدنيا
باطل الا ثلاثة انتفاك بقوسك وبادبيك
تركك وملاعبتك اهلك فان من الخف وفيه
دلالة على ان الشطرنج لعب باطل فما يدل عليه
صفة الخسر في لهو الخف واما في اللب
بالشطرنج اذا لم يكن قمار ولا اخلاص لشي من

الواحيات اذ فيه تشديد الخواطر وتذكير الامهات
قال سهل ابن محمد الصعلوكي ربي اصحاب الشا
اذا سلمت اليدي من الحشرات والصلوة من الشبان
واللسان من الحمديان فهو ادب بين الخلدان ولو
الترسنة ردت شهادته وفي المجتبى قول الشافعي
رواية عن ابي يوسف ولنا انه لهو بصد صاحبه عن
ذكر الله وعن الصلاة غالباً فيكون حراماً كالخمر
والميسر ولانه في معنى النرد والاربعة عشر ثم ان
قامر لم ينفذ عد الله وان لم يقامر به وكان سنا ولا
ولم يصد به ذلك عن الصلاة لا يسقط ولم ير ابو حنيفة
بالسلام عليهم باسا بشفاهم عما هم وكره تحقير
لهم ويؤيدهما ما روي ان علياً رضي الله عنه مر
يقوم يلعبون بالشطرنج فلم يسلم عليهم فقبله في
ذلك قال كيف اسلم علي قوم يعكفون علي اصنام لهم
ذكره العيني وكره كراهة تحريم **احتكار قوة البشر**
والبرهاني كالخنطرة والشعر والنين **في بلد يضرباهله**
لما اخرج مسلم عن معمر بن عبد الله القدوري ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا يحتكر الا خاطي اي يذنب
واخرج ابن ماجة في سننه وابو يعقوب الموصلي في مسنده
عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الخالي مرزوق والمحتكر مملقون اما
لو لم يضربهم بان كان المصركبير لا يكره لانه حابس
ملكه من غير اضار غيره وقال ابو يوسف كل ما اضار
بالعامة فهو احتكار وذكر كاذباً او دناءة او دراههم
ثم اذا فصرحت المدة لا يكون حبساً لقوت احتكار القم

المصر بخلاف ما اذا طالب لتحقته وحد المدة
الطويلة اربعون يوما لما اخرجهم احمد وابناي
شبية والبزار والحاكم في المستدرک عما ابن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احتكر
طعاما اربعين ليلة فقد بري من الله وبري الله
منه وايمان اهل عرصنة بان فيهم امرجايع فقد بري
منهم ذمة الله وقيل المصروفة للمعاقبة في الدنيا
بان امره القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت
اهله سنة فان لم يفعل بعزرو ببيع القاضي بنفسه
عندهم فهو المحجج واما الاكثر فيحصل وان قضت
لاغله ارضه اي لا يكره احتكار الشخص غلة ارضه
ينبغي ان يقيد بما لم يرد على نفقة سنة **ولا جلوبه**
من بلد اخر وهذا عند اي حنفية وقال ابو يوسف
يكره ان يجس ما جلبه من بلد اخر لاطلاق ما روي
وكره تنعيم الحاكم لما اخرجهم ابو داود وابن ماجه والترمذي
وقال حديث حسن صحيح من حديث انس قال
قال الناس يا رسول الله غلة السعيرينا فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو السعير
القابض الباسط الرازق واي الارحوان الغني الله
وليس احد منكم يطالبني بمطالة من دم ولا مال
وان الثمن حق الملاك فلا ينبغي للامام ان يتفرغ
عليهم في حقهم **الا اذا غدي الارباب** اي ارباب السلع
عن القيمة نقديا **ناصا** بان باعوا بضعف القيمة
وعجز السلطان عن صيانة حقوق المسلمين
الا بالتسفير فانه يسعر لما فيه من دفع الضرر

العام ولكن بمشورة اهل الراي ثم اذا سعى الحاكم وباع
رجل بالكثر ما سعى به حار عند اي حنفية مطلقا
لانه لا يري الحجر على الحروفي ابطال بيعه نوع حجر عليه
وعند بعضا يجوز اذا لم يكن الشئ على قوم بعينهم
لانه لا يكون حجر ابل فتوي فانها لا يريان الحجر
على مجهولين ومن باع بما سوره الاساءة مع لانه غير
مكره على البيع كذا في الهداية وفي المحيط وتشرح
المختار ان البائع اذا كان يخاف اذا نقص ان يضره
الامام لاجل المشتري ذلك لانه في معنى المكره
والحيلة ان يقول المشتري له يعني بما تحب وبي
شي باعه محل ولو خاف الاصاح على اهل مصره
الملاك اخذ الطعام من المحنكرين وفرقه فاذا
وجد وارد وامثله وليس هذا من الحجر بل من دفع
المصر كما في حال المحنكة وكذا يحرم تلقي الجلب
في بلد يضر باهله لقوله عليه السلام لا تتلقوا
الركبان ولا يبيع حاصروا دارواه الشبان وفي لفظ
مسلم لا تلقوا الجلب فن تلقاه فاشتراه فانه
سده السوق فهو بالخيار **وقيل قول فرد كيف**
ساكان اي عدلا كان او فاسقا مسلما كان او كافرا
هو كان او عبدا ذكر اكان او انثى **في المعاملات**
كالوكالات والمضاربات والاذن في التجارات
لانه يكثر ويودها بين الناس والعدل عزيزا
لوهود فلو شرط فيها امر ازيد الاذي الى الحرج
فان قال كافر خرب بيت اللحم من مسلم او كفاي حمل
اكله وان قال **من تجوسي حرم بخلاف ما اذا قال**

هَذِهِ لَحْلَالٌ أَوْ حَرَامٌ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ **وَشَرْطُ الْعَدْلِ**
فِي الدِّبَاجِ كَالْخَبَرِ عِنْدَ خَاسَةِ الْمَاءِ وَعَنْ حِلِّ الطَّعَامِ
 وَحَرَمَتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِوَعْدِهَا كَثْرَةُ وَقُوعِ الْمَعَامِلَاتِ
 فَيُشَرْطُ فِيهَا الْإِسْلَامَ وَالْعَدَالَهَ تَقْبُلُ الْخَبَرَ الْعَدْلُ
 بِخَاسَةِ الْمَاءِ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ وَفِي الْكَافِرِ
 يَتَوَضَّأُ بِهِ لِلتَّهْمَةِ **وَفِي الْفَاسِقِ وَالْمُسَوِّرِ خَبَرِي** فَإِنْ كَانَ
 أَكْبَرَ رَأْيِهِ أَنَّهُ صَادِقٌ يَتَّخِذُ وَلَمْ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَّخِذُ لِنَزْحِ
 جَانِبِ الْكُذْبِ بِالْخَبَرِ وَالْأَهْوَى أَنْ يَرِيقَ الْمَاءَ ثُمَّ يَتَّخِذُ
 وَإِنْ كَانَ أَكْبَرَ رَأْيِهِ أَنَّهُ كَاذِبٌ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَّخِذُ لِنَزْحِ
 جَانِبِ الْكُذْبِ بِالْخَبَرِ وَلَوْ أَخْبَرَهَا ثِقَةً أَنَّهُ زَوْجُهَا
 الْغَائِبِ مَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا أَوْ أَخْبَرَهَا غَيْرَ ثِقَةٍ
 وَمَعَهُ كِتَابٌ بَطْلَامُهَا وَلَمْ تَذَرَّ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ خَرَّتْ
 فَتَزَّجَّ عِنْدَهَا صَدَقَةٌ حَازَ الْأَعْتَادَ وَالتَّزْوَاجَ وَلَوْ أَخْبَرَهَا
 أَنْ أُصِلَ نِكَاحُهَا كَانَتْ فَاسِدًا أَوْ زَوْجُهَا كَانَتْ خَاطِئًا مِنْ
 الرِّضَاعِ لَمْ يَسْمَعْهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِقَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً
 لِأَنَّهُ هَذَا الْفَصْلُ أَخْبَرَهَا بِخَبَرٍ سَتَرَ وَقَدْ ذَمَّهَا
 الْحُكْمُ بِجَلَالِهِ وَفِي الْأَوَّلِ أَخْبَرَهَا بِخَبَرٍ حَقٌّ وَهُوَ أَمْرٌ
 بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَجُلٍ فَلَمَّا أَنْ يَفْقَهُ ذَلِكَ الْخَبَرَ وَتَزَوَّجَ
 وَيَقْبَلُ قَوْلَ النَّبِيِّ وَالْقَيْنِ فِي الْمَهْدِيَةِ وَالْأَذْنِ لَهُ
 فِي التَّجَارَةِ لِأَنَّ الْمَهْدِيَّاتِ تَبْعَتْ عَلَى يَدِهِ لِعَادَةٍ
 فَلَوْلَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُمْ لَا دِيَّ إِلَى الْحَرْجِ وَالْعَبْدُ بِحِجَابِ
 فِي الْأَسْوَاقِ وَالْأَمْصَارِ الْمُهَيَّجَةِ وَلَا يَمْلِكُهُ اسْتِخْضَارُ
 الشُّهُودِ إِلَى تِلْكَ الْمَوَاضِعِ فَلَوْلَمْ يَقْبَلْ فِي الْأَذْنِ لِحَرْجِ
 النَّاسِ فِي الْمَعَامِلَةِ مَعَ الْعَبِيدِ **وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ بِهَذَا**
الْكِتَابِ مَا يَلِ شَيْءٌ مِمَّا يَنْبَغِي هَذَا الْبَابَ فَقَدْ

تَلَا عَلَمًا وَنَا الْإِبَاسَ بِتَقْصِيرِ الْمُصَحِّفِ وَتَقْطَعُهُ وَتَكْلَهُ
 فِي رِمَانِنَا وَاصِلِ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ التَّقْصِيرَ وَالتَّقْطِيعَ
 الْمُصَحِّفَ لِقَوْلِ ابْنِ سَعْدٍ جَرَّدَ الْقُرْآنَ لَا يَلْحَقُوا
 بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَلَهُ مَعْنِيَانِ أَحَدُهُمَا
 جَرَّدُوهُ فِي النَّدَاوَةِ وَلَا تَخْلَصُوا بِهِ غَيْرَهُ وَنَا يَتَّخِذُ جَرْدَهُ
 فِي الْخَطِّ مِنَ التَّقْصِيرِ وَالتَّقْطِيعِ ثُمَّ فِي رِمَانِنَا لَا يَدُ لِمَا يَدُ
 لِلنَّاسِ مِنَ الدَّلَالَةِ فَبِالْتَّقْصِيرِ حَقَّقَ الْإِبَاسَ وَبِالْتَّقْطِيعِ
 حَقَّقَ التَّقْصِيرَ وَبِالْشَّكْلِ يَحْفَظُ الْأَعْرَابُ فَيَكُونُ
 بِنَعْمَةٍ كَحَسَنَةٍ وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ سَعْدٍ مَا رَوَاهُ
 الْمُسْلِمُونَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ وَجُوزٌ تَحْلِيتهُ لِمَا
 فِيهَا مِنْ تَقْطِيعِهِ وَكَذَا انْقَسَى الْمَسْجِدُ وَتَرْبِيئُهُ عَادَ طَرِ
 قُ الدُّعْبِ وَكُتِبَ لَكِنْ مِنْ عِلَّةٍ وَقَفَّهَ حَتَّى لَوْ فَعَلَ مِنْهَا
 مَنْ ثُمَّ هُوَ قَرِيبَةٌ فِي الْأَصَحِّ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْطِيعِ بَيْتِ اللَّهِ
 وَلِظَاهِرِ قَوْلِهِ أَعْنَى يَحْمِلُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْنٍ بِأَنَّهُ
 وَقَبْلَ مَكْرُوهٍ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُبْتَدَعَةِ وَيَكْرَهُ فِي الْمَسْجِدِ
 عَمَلُ الدُّنْيَا كَخِيَاطَةِ وَكُنَابَةِ بِأَجْزَمٍ لِمَا وَرَدَ أَنَّ الْمَسَاحِدَ
 أَعْنَى بَنِيَتْ لِلْعِلَّةِ الْأَلْضَرُّورَةِ بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا
 غَيْرَهُ وَكَانَ قُوَّةً مِنْ صَنْعِهِ وَلَا يَكْرَهُ عِنْدَنَا دُخُولُ
 الذِّمِّيِّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَكَرِهَهُ لِلنَّاسِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 أَعْنَى الْمُشْرُكُونَ خَسَ فَلَا تَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ
 عَامِهِمْ هَذَا وَأُولَئِكَ الْكَافِرُ لَا يَجْلُو عَنْ جُنَابَةِ وَاجِبٍ بِأَنَّهُ
 يَحْمُولُ عَلَى مَنْعِهِمْ أَنْ يَدْخُلُوهُ طَائِفِينَ عَرَاةَ
 أَوْ مُسْتَوَلِينَ وَعَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ مُتَعَلِّينَ وَبِأَنَّ النِّجَاسَ
 مَحْمُولَةٌ عَلَى حَبِثٍ عَقَائِدِهِمْ وَكَرِهَ مَا لَكَ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ
 اِعْتِبَارًا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِمُحُورِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْخَاسَةُ

وبنما في سنن أبي داود عند عثمان ابدا في العاصي
 ان وقد نقيف لما قد سوا عاي النبي صلى الله عليه
 وسلم انزلهم المسجد ليكون ارق لقلوبهم فاستنظروا
 عليه ان لا يجشروا ولا يمشروا ولا يجسروا فقال صلى
 الله عليه وسلم ان لا تحشروا ولا تفسروا ولا تحيروا
 ربي ليس فيه ركوع والتخبيبة بالجيم والموحدة وضع
 الدين علي الركبتين وفي مراسيله عبد الحسن ان وقد
 نقيف انوار رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرها
 لهم قبة في موضع المسجد لينظروا الي صلاة المسلمين
 فقبل له بارشول الله انزلهم في المسجد وهم شركون
 قال ان الارض لا يتجس ما بين ادم وحجرم بيع اراضي مكة
 عند ابي حنيفة خلافا لهما ولا يحرم بيع انبيتهما اتفاقا
 لان ابننا ملك لما بناه الانبياء ان لو بيني وبين المساجد اوني
 الوقف صار البناء له وحجازه بيعه ولا يكره عبادة الذي
 لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين
 ولم يخرجوا من دياركم ان تبرؤ لهم ولما في صحيح البخاري
 عن اسن قال كان غلام يخدم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فمريض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم
 يقوده ففقد عند راسه فقال له اسلم فنظر الي ابيه
 وهو عنده فقال اطلع ابا القاسم فاسلم فخرج النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي
 انقذه من النار واخلفوا في عبادة القاسم والمبتدع
 والاصح انه لا بأس بهذا انه سلم قبل ويحرم قوله في الدعاء
 اسئلك عتق العز من عرشك وقد روي بتقدم
 الثاني علي العبي فلا يجوز اتفاقا لاستحالة معناه علي

د

الله سبحانه وتعالى وروي بعكسه فكذا يحرم لانه تؤهم
 تعلق العز بالعرش والعرش حادث وما يتعلق
 به يكون حادثا والله سبحانه متعال عن تعلق عه بالحا
 فان عزه كبريم كذا انه وسائر صفاته وعما في يوسف انه لا
 بأس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث قيل ويحرم ان يقول
 في دعائه بحق فلان نبيا كان او وليا او بحق البيت او
 المشعر الحرام لانه لا حق للمخلوق علي الله لكن قد يقال
 انه لا حق لهم وهو با من اصله لكن الله سبحانه جعل
 لهم حقا فضله او براد بالحق الحرمه والعظمة فيكون
 من باب الوسيلة وقد قال تعالى وانفقوا اليه الوسيلة
 وقد عد من اداب الدعاء التوسل بالانبياء والاولياء
 علي ما في الحميين وجاز في رواية اللهم اني اسئلك
 بحق السائيلين بك وبحق محمد النبي صلى الله عليه وسلم اخرج
 اسرا ولا تطرأ الحديث ولا يكره فتول هدية العبد
 التاجر لما روي من طرق فضة اسلام سلمان ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قبل هديته والكل منها بخلاف
 هدية التقدين والكتاب علي يده لعدم ورود نص
 وعرف ذلك فبقي علي اصل القياس في المنع وكسره
 الداية في عتق العبد وهي طوق من حديد مسمر عسار
 عظيم يمنع من ان يحرك راسه وهو معتاد بين اذلة
 لانه عتوبة اهل النار فيكره كالا حرق بها وحل قيده
 وهو سنة المسلمين في السفهاء واهل الدعارة فلا
 فلا يكره في العبد تحزا عن ابانة وصيانة لاله وحلة
 الحقنة للتد اوي لما في سنن الاربعة عن اسامة
 ابا شريك قال اثبت النبي صلى الله عليه وسلم

طعام

واصحابه كانوا على رؤسهم الطير فالتفتهم فقالت فجاء
 الاعرابي من ههنا ومن ههنا فقالوا يا رسول الله
 انت ذاوي فقال نذوا ووافات احداه لم يفتح داء الا وضع
 له دواء غير المحرم ولحقها احدى من هذه فافات احداه لم
 يتول داء الا اترك له دواء الا الموت قالوا يا رسول الله
 فما افضل ما اعطى العبد قال خلق حسن ولا يجوز
 استعمال المحرم في الحقة وغيرها كالخمر وكحولها لان
 النذوي بالمحرم حرام ثم النذوي بالحلال جائز ثم
 ترك المعالجة فمات لم يمت عاصيا لانه ليس منكرا ان
 ينتهي في ترك المعالجة اهلاك النفس اذ ربما يصح
 من غير معالجة وربما لا ينفع المعالجة ويجب على راي
 منكر ان ينتهي عنه ان قدر عليه ولو يفعل مثله
 لانه يجب عليه ترك المنكر والتمسك به فاذ ترك اهداها
 لا سقط عنه الا حر وبنهي الامام من اظهر الفسق في داره
 فاذ لم يكن حبه او صربه ساطعا او ازججه منها ردها
 له ورجع رعا ارتكاب الفواحش وحرم على المعني
 والناجحة اخذ المال المشروط على الفنا والنوح لانه اجر
 على معصية بخلاف غير المشروط فانه تبرع لكنه بكره لانه
 وسيله الى فعله ولا بأس بدخوله الحمام للرجل والمرأة
 اذا اترروا وغض البصر لقوله عليه السلام انها تنفتح
 لكم ارض العجم وسجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات
 فلا يدخلها الرجال الا بالازر وامسحوها بالساء الامريفة
 او قفا رواه ابو داود وغيره وكره غرض الا غرض
 في الحمام لانه فعل المنزفين الا تنقب وكحوه من الاوجاع
 فان فيه منفعة وتخفيفا وكره الجلوس على القبور

لقوله عليه السلام لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها
 وقوله لان يجلس احدكم على حجرة فتحرق ثيابه حتى
 تحلص الى جداره خبره من ان يجلس على قبره ويكره
 الاشارة الى الهلاك عند رويته لان من عادة
 الجاهلية كانوا يفعلونه بغليها له اما اذا اشار اليه
 ليريه صاحبه فلا بأس به ولا بأس باستفاط حمل لحد
 يمشي من شئ من خلقه لانه منفعة بعد ولا حكم بها الا انه
 مكروه لغير ضرورة ويقطع علم ميت اعترض في
 بطن حامل حيف عليها الموت منه اذ لم يخرج الا به
 لانه ليس للميت حرمة بالنسبة الى الحي واما اذا غرض
 الولد في بطن الحامل وقت الولادة وصف على الحامل
 ولم يملك اهراجد الولد الا بقطعه بان تدخل القابلة
 يدها الى داخل الفرج فتقطع به بالة وكحولها لان
 موتها موهوم فبا من موهوم لا يجوز اتلاق ادمي حي
 محقق ويشق من جانب الايسر بطن من ماتت
 فاضطرب الولد فيه وعالت حياته ولرب علة الطن
 لما قدمنا وقد فعل ابو حنيفة ذلك وعاش الولد
 وكذا يشق بطن من ابتلع ردة غيره ومات مغلسا
 لانه حق صاحب الدرة مقدم على احترام بطن من
 مات جانيا وقيل لا يشق لامكان الوصول اليه بعد
 تنسجه ودفع بانه يلزم تاجير حقه وقد لا يعثر
 اليه ولود فنت الحامل وقد ايتى على الولد سبعة
 اشهر وكان يتحرك في بطنها فرويت في الحام انها يقول
 ولدت لا يمشي لان الطاهر موته ذكره العيني ولا
 بأس بتقب اذن الصغيرة لانه للرابعة فصار كالحثان

ويجوز الفصادة والحجامة عند الحاجة وربما يجب لما صح
 ان النبي صلى الله عليه وسلم احججهم والفصادة مثلاً
 ولا سيما للتداوي وهو ما ذوت فيه شرعا ويجب على كل
 مكلف تعلم ما يحتاج اليه لامة الترابيع والواجبات
 والمعرفة العقد الصحيح من غيره في المعاملات والحلال
 من الحرام من المأكلة كولات والمثروبات لقوله عليه
 عليه السلام طلب العلم بديعة على كل مسلم وواضع
 العلم عند غير اهله لمقلد الخنزير الخوهر واللؤلؤ
 والذهب رواه ابن ماجة وقوله تعلموا الفرائض والتم
 وعلموا الناس فابي مقبوض رواه الترمذي وبكره
 نقله للباحثات والمماراة وطلب المال والخاء لقوله
 عليه السلام ما طلب العلم ليحاري به العلماء او ليعاري
 به السفهاء او يصرفه به وجوه الناس اليها ضله الله
 النار رواه الترمذي وابن ماجة وقوله عليه السلام
 من تعلم علما مما يبتغي به وجه الله لا يتعلمه الا ليحب
 به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة
 يعني ربحها رواه ابو داود وقد ورد ان ربحها يتم
 قدر حمالة عام ويجب على العالم التعليم الى حد
 التفهيم لقوله عليه السلام من سئل عن علم علمه
 ثم كتمه اجم يوم القيامة بلحاج من فار رواه الترمذي
 وانما يلزمه التفهيم لانه يدونه لا يوجد التعليم ويحب
 تعلم علم يكون وسيلة الى معرفة الكتاب والسنة
 وبياح علم لا يضر ولا ينفع كالتوازيخ والاشعار والاساء
 وجرم علم السحر والمنطق والكلام والهيئة والحجج
 الا قدر ما يبرق به الوقت والقبلة ويجب الكسب

164 من الحلال بقدر كفاية نفسه وعياله وفصادة دينه
 لقوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم اي بالتجارة
 وما اخرجنا لكم من الارض بالزراعة ولقوله عليه
 السلام ان اطلب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من
 كسبكم رواه ابن ماجة وقوله صلى الله عليه
 وسلم طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة رواه
 البيهقي في شعب الايمان ولقوله عليه السلام
 ان اعظم الذنوب عند الله ان يلقاه بها عبد بعد
 الكيايوا الذي ربي الله عنها ان يموت رجل وعليه
 دين لا يدع له قضاء رواه ابو داود وبسبب الريادة
 لمواساة الفقراء وحجارة الاقرباء فانه افضل من
 التحاي للعبادة لتكون منفعة متعلية ولقوله
 عليه السلام الساعي على الارملة والمساكين كالجاهد
 في سبيل الله وكالذي يقوم الليل ويقوم النهار رواه
 ابن ماجة وفي رواية له الصدقة على المسكين صدقة
 وعلى ذي الفزاة اثنتان صلة وصدقة وبياح للجهل
 والتعم حتى يبيى النبيات ويقتش الحيطان ويشتري
 السراي والفلماث لقوله تعالى قل من حرم زينة
 الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق ولقوله
 عليه السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح ويكره للتفاخر
 والتكاثر ولو كان من حل لقوله تعالى الحكم التكاثر
 هي زينة المقابر ولقوله عليه السلام التجار يجتروا
 تجارا الا من اتقى وبر وصدق رواه الترمذي وعبره
 وقال حديث حسن صحيح وفعل كسب الجهاد لنا
 ورد في فضله من الكتاب والسنة ولان فيه اعلا كلمة الله

فَصَدَّقَ الْكُتُبُ مُضْلَمَاتُ التَّجَارَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّاجِرُ
 الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالْمُصَدِّقِينَ وَالشَّهَدَاءِ
 وَالصَّالِحِينَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطَنِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَشُعْرَبُ
 الزَّرَّاعَةُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا مِنْ مَسْلَمٍ يَفْرُسَ عَرَسًا
 أَوْ يَزْرِعَ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَبِيعًا أَوْ إِنْسَانًا أَوْ بَهِيمَةً إِلَّا كَانَ
 لَهُ فِيهِ صَدَقَةٌ رَوَاهُ النَّجَّارِيُّ وَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى الزَّرَّاعَةَ
 عَلَى التَّجَارَةِ لِأَنَّهَا أَعْمُ نَفْعٍ وَمَعْنَى أَنَّ الْكُتَابَةَ أَفْضَلُ مِنْهَا
 لِأَنَّهَا عَلَى الْعِلْمِ وَالنَّفْعِ الْمُنْفَعِ وَالصَّدَقَةُ الْحَارِثُ
 ثُمَّ الصَّنَاعَةُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعْمًا
 قَطُّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ وَأَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ
 كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ رَوَاهُ النَّجَّارِيُّ وَيَلْزُمُ الْعَاجِزُ عَلَى
 الْكُتُبِ سُؤَالُهُ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّهُ كَسَبَ مِثْلَهُ فَإِنْ عَجَزَ
 عَنْ السُّؤَالِ وَاسْتَدْرَجُوهُ وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ عِلْمِهِ أَنْ
 يَطْعِمَهُ أَوْ يَدُلَّ عَلَيْهِ مِنْ بَطْنِهِ عَارِوِيًّا مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ وَإِنَّمَا أَهْلُ عَرَصَةٍ بَابٌ فِيهِمْ أَمْرٌ جَابِعٌ فَقَدْ بَرِئَ
 مِنْهُمْ دُمْنُ اللَّهِ إِحْزَانُهُ أَحَدٌ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا
 وَبِكُرْهِ اعْطَا السَّائِلَ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَخَطَّ رِقَابُ
 النَّاسِ وَلَمْ يَمْسُ بِبِي يَدِي الْمُصَلِّينَ فِي الْقَوْلِ الْمُجْتَازِ فَقَدْ
 رَوَى عَنْهُمْ كَانُوا يَسِيلُونَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى رَوَى أَنَّ عَبْدًا نَضِدَ بِحَاكِهِ
 فِي الصَّلَاةِ فَمَدَّه اللَّهُ تَعَالَى آفًا وَلَبِثَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يَفْعَلُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ
 وَهُمْ رَاكِعُونَ وَأَمَّا إِذَا تَخَطَّى رِقَابَهُمْ أَوْ نَفَذِي أَمَّا مِنْهُمْ
 فَكَلَرَهُ لِأَنَّهُ اعَانَةُ عَلَى أَدْبِ النَّاسِ حَتَّى فِيلَ فَلَسَ يَكْفُرُ
 سَعُونَ فَلَسًا ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ جَرَمُ النَّسِيجِ وَالتَّكْبِيرِ

وَالصَّلَاةُ عَالِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَمَلٍ مُحَرَّمٍ كَمَا
 إِذَا سَبَّحَ أَوْ كَبَّرَ أَوْ قَلَّلَ أَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 فِي مَجْلِسٍ لِلْفَقِّ وَاللَّهُوِ فَهُوَ حَرَامٌ بِإِثْمٍ فِيهِ وَكَذَلِكَ النَّاجِرُ
 إِذَا فَتَحَ مَتَاعَهُ لِشَتْرِيهِ وَسَبَّحَ أَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ وَارَادَ
 بِذَلِكَ أَعْلَامَ الْمُشْتَرِيِّ جَوَازٌ مَتَاعُهُ وَكَذَا الْفَقَّاعِي
 يَقُولُ عِنْدَ فَتْحِ كَوْزِ الْعُقَاةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ يَقُولُ
 صَلَّى عَالِي النَّبِيِّ وَحَوَّه ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ عَنَّا وَيَرْغَبُ
 الْمُشْتَرِينَ هُنَاكَ كَذَا فِي شَرْحِ خُفَّةِ الْمُلُوكِ لِلْعَبَّاسِيِّ
 وَمِنْ هُنَا يَفْهَمُ أَنَّ بِالْأَوَّلِيِّ جَرَمٌ ذَكَرَ اللَّهُ أَوْ النَّبِيَّ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ مَعَ الرِّبَابِ كَمَا هُوَ ثَابِتٌ الْأَعْرَابِ أَوْ مَعَ الرِّمَاقِ
 بِمَا هُوَ شَعَارُ الْمَشَارَةِ مِنْ شَحَادَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ فِي الْمَوْقِ
 وَأَبْوَابِ أَرْبَابِ التَّجَارَةِ ثُمَّ تَأْتِي وَيَجِبُ مِنْهُ الصَّدَقَةُ
 الَّذِينَ يَدْعُونَ الْوَحْدَ وَالْحَبِيبَةَ عَنْ رَفْعِ الصُّوْتِ
 وَتَرْيِيقِ الثِّيَابِ عِنْدَ سَمَاعِ الْقَنَاءِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ
 عِنْدَ سَمَاعِ الْقُرْآنِ الْبِدْعُ وَاسْتَنْهَرَتْ فِيهِ طَائِفَةٌ تَحَلَّوْا
 بِحُلِيِّ الْعُلَمَاءِ وَيَزِيوُ ابْنِي الصِّلَحَاءِ وَالْحَالُ أَنَّ قُلُوبَهُمْ
 تَمْلِكُهُ مِنَ الشَّهَوَاتِ الْكَاسِدَةِ وَالْأَهْوَاءِ الْفَاسِدَةِ فَالْعَبَّاسِيُّ
 مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ حُبَّ اللَّهِ وَيُجَالِسُونَ سُنَّةَ رَسُولِهِ
 فَيَصِفُّونَ بِأَيْدِيهِمْ وَيَطْرِبُونَ بِأَرْجُلِهِمْ وَيَصِفُّونَ
 بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَنْظُرُونَ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَيَتَحَرَّكُونَ
 بِحَرَكَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي أَبْدَانِهِمْ وَالْأَرْبَابُ تَتَوَكَّنُ مِنْ أَشْدَاقِهِمْ
 حَتَّى يَنْتَهِي الْحَقُّ مِنَ الْعَامَةِ يَفْتَقِدُونَ وَهُمْ وَيَلْزَمُونَ
 وَيَقْبِضُونَ وَهُمْ وَيَعْطُونَ وَيَسْبُحُونَ أَنْفُسَهُمْ الْبَرْصُ
 وَيَفْتَقِدُونَ عَلَيْهِمْ رَاعَاذُ اللَّهِ مِنْ شَرِّهِمْ وَشَرِّ مَا لَهُمْ
 وَلَا يَجْلُ قَبُولُ قَدَرِيَّةٍ أَمْرًا الْجَوْرَ وَتَأْيِيدَ الظُّلْمِ إِلَّا إِذَا أَعْلَمَ

وَمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي هَذَا الرَّيَاسَةِ أَشْهَرُ مِنْهُ الْفَقُّ وَالْطَّبَقُ فِيهِ
 رَوَاهُ ج

ان اكثر ما لهم خلال بان كان صاحب تجارة او زراعة
 فلا بأس به لان اموال الناس لا يجلوا عن قليل حرام
 فالمعتبر الغالب وكذا طعامهم وهذا بالنسبة الى الغنى
 واما الفقراء فله ان يأخذ وامر اموال الامراء لان غائب
 اموالهم بيت المال ابي الاعشى ومصرفه الفقراء ولهذا
 طريق التقوي والاهوطا متناعه للتقوي في تحفة
 الملوك رجل يتردد الى القلعة ليدفع شرهم عنه فان
 كان متغنيا او مقتدي به لا يجل له ذلك لان دفع شرهم
 عنه ممكن بغير التردد لان فيه اهانة للعلم واهله
 وان كان غير مقتدي فلا بأس بتردده اليهم ليدفع
 شرهم عنه فان كان واما اذا تردد لاجل ان يصيب
 منهم فلا يجوز لقوله عليه السلام ان انا سامنا مني
 يستفقهون في الدين ويفزون القرآن ويقولون
 نأفي الامراء فنصيب من دنياهم ونعترهم بدنيا
 ولا يكون ذلك كما لا يجني من الفتاد الا الشوك
 كذلك لا يجني من فزهم الا الخطايا وانه من حاجة
 والفتاد بفتح القاف والتا ثالث الحروف ضرب
 من العفانة وهي جمع عصاة وهي شجر من شجر الشوك
 ليس فيه غير الشوك فكان ابن عباس وابنا عمر
 يقبلان هدية المختار وكان ابو ذر وابو الدرداء
 لا يجوز ان ذلك حتى روي ان اميرا اهدي الى ابو ذر
 مائة دينار فقال هذا هدي لكل مسلم مثل نقدا
 فقبلوا فردها وقال كلا انها طي نواحة للشوي ولا
 يبعد ان يحمل اخذ ابي عباس وعمر علي بنية تقريته
 علي الفقراء وامنهم بيلكون انهم لو لم يأخذوه لاعطي

166 الاعشى اوله يعطى لاحد شي من الاشياء فلهذه وجه
 وجهه وان كان الامتناع عن اخذها اوجه لانه ابد من
 الريبة واستد علي الطالم في مقام الافقانة ونيسين
 نفس السارب وتقليم الاظفار وتنقف الابط وحلق
 الصانة فانها من الفطرة وسنن الخليل عليه السلام
 الوارد فيها قوله تعالى واذا نبلي ابراهيم ربه بكلمات
 فاعمن وقد فعلها نبينا صلى الله عليه وسلم وامر
 بها في حديث قص الطفر وتنقف الابط وحلق
 العانة يوم الخميس والفسل والطيب واللبناني
 يوم الجمعة رواه الديلمي عن علي قال الطحاوي في
 شرح الآثار قص السارب قصم وهو ياخذ
 منه حتى ينتقص عن الطرف الاعلى من الشفة
 العليا واجاز بعضهم حلقه عليه السلام لم يحفظ عنه
 انه اغفوا السارب واعفوا اللحي وسر الاظفار
 بالاستعمال ودفع بانه ورد قضاو السارب واعفوا
 اللحي كما رواه احمد عن ابي هريرة رضي الله عنه
 وهو تفسير للاخفا ولانه عليه السلام لم يحفظ عنه
 انه حلق ساربه بل قد ورد قضاو السارب مع
 الشفاء رواه الطبراني عن الحكم بن عمر وحسن
 تركه فضة مع بقا اظفاره في الجهاد ليكون اهيب
 في عيون العدو والاطفار سلاح عند الاحتياج به
 وسن الختان للرجال وهو من الفطرة وعدم كرمه
 للنساء لحصول الكرامة لهم به عند ازواجهن
 وقد رفته سبع سنين وهو مختار ابي الليث اوشع
 او عشر وقيل بما يعطى المداو بالبلوع وبترك لورلك

شبيها بالمختون او اسلم كبيرا او احيى عليه منه وان
تركه اهل بلد قوتلوا عليه لانه من شعائر الاسلام
فصار كالاذان وجوز المسابقة بالخيول والبغال والحمير
والابل والافدام والرمي بالنبل والاصل فيه حديث
ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبق
الا في حلف او نضل او حافر رواه احمد والاربعة والمراد
بالحلف الابل وبالنضل الرمي وحافر الفرس والبغال
والخمار قال الخطابي الرواية الصحيحة فتح الموحدة
وهو ما يجعل من المال رهنا على المسابقة وبالكون
مصدر سبقته اسبقه وعن ابي هريرة ايضا قال
كانت المسابقة بين اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الخيل والركاب والارجل وعقل
الجمل من احد الجانبين بان يقول احدهما لصاحبه
ان سبقتي فلك كذا وان سبقتك فلا شيء لي او
يتخلف ثالث لاسبقهما بان يقول من سبق
منكم اذفت اليه دينارا وحرم الجمل من الجانبين
لانه يصير قرارا الا ان يوجد حائل بينهما ويكون
فرسه كفوا لفرسهما ويترط انه ان سبقهما
اخذ منهما الجمل وان سقاه لاشي لهما عليه
لخروجه حينئذ عند الفار ويلحق بالمسابقة
يجعل طالبان مختلفا في مسالة ورجعا الى الشيع
ليفصل بينهما فيها لانه لما حارب الاقراس لمعني
يرجع الى الجهاد ويجوز هنا البحث على الاجتهاد
في طلب العلم لان الدين كما يقوم بالجهاد يقوم بالعلم
والاجتهاد ثم ربي السهم له فضائل كثيرة لقوله

167 نفالي واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ورد بغيرها عنه
عليه السلام الا ان القوة التي ثلاث مرات وقد ورد
ان الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صائفة
يحتسب في صنفته الخير والراي به والمحمد رواه ابن
ماجة وفي رواية له من ربي العدو وبسهم فبلغ سهمه
العدو اصاب او اخطا فعدل رغبة وفي رواية له ايضا
من تعلم الرمي بخر تركه فقد عصي واما الجوز الذي
يلعب الصبيان يوم العيد فينوك كل لان ابدع كان
يتفري الجوز بصبيان وهم يلعبون به ثم يكمله
فهم كذا ذكره العيني ثم قال اذا لم يقامر وانتهى وهذا
صورته ليس فيه ثمار متعارف كما لا يخفى والافلا
يحل له من المالكين فكيف من الصبيان مع كون
اكثرهم غير مالكيين وكذا حكم البيض الذي يلعبون
به في العيد ويخبره ويقترب الدابة على النقادون
النقاد لان النقاد يكون من نواك الركاب
الراكب اللحام والنقاد من نواك خلق الدابة فتؤدب
عليه ولما في كامل ابن عدي عن ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال اضربوا الدواب غاي
النقاد ولا تضربوها على العشار وركض الدابة
وتحسها كما يفعل الدلائون مكروه وكذا اذا كان
بطريق اللهو لانه تغذيب للحيوان بلا غرض صحيح
خلاف الفرار من العدو والكرار عليه ويستحب القيلولة
في شدة الحر لانه وقت استئثار الشياطين وتذود
فيلوا فان الشياطين لا يقبل ويكره ليس الاحر
والعصفري لما في سنن ابي داود والترمذي عن عبد

الله بن عمرو بن العاص قال صلى الله عليه وسلم ثوبان احمران
 فلم علي النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه السلام
 وفي سنن ابي داود عنه ايضا قال راى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وعلي ثوب مصبوغ بعصفر
 مورد افتاك ما هذا ففرقت ماكره فا نطقت بامرته
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما صنعت بثوبك
 قلت احرقته قال افلا كسوته بعضنا هلك فانه
 لا بأس به للنساء وفي صحيح مسلم عنه ايضا قال راى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ثوبين
 معصفرين فقالان هذه ثياب الكفر فلا تلبسها
 وفي رواية قلت اغسلهما قال بل احرقهما فحفظا
 مخالفة في الهاء لما تقدم وروي ابو داود والترمذي
 عن عاي انه عليه السلام نهى عن لبس المعصفر
 واما لبس الاحضر فنسب لقول ابي رمية رايت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثوبان
 احضران احمرجه ابو داود والترمذي والناسي هـ
 وللنسي وعليه برقان احضران وندب لبس
 البياض او السواد لقوله عليه السلام ان احسن
 ما زرتهم الله في قبوركم وما جدكم البياض رواه ابن
 ماجه وفي رواية للترمذي والناسي البسوا من ثيابكم
 البياض فانها اطهر واطيب وكفتوا فيها امواتكم
 واما لبس السواد فجاء بن لقول سعيد بن ابي وقاص
 رايت رجلا علي بغلة بيضا علي راسه عمامة سوداء
 وقال كسا بها عليه السلام رواه ابو داود وقال
 عمر وابو امية كاي انظر الساعة الي رسول الله صلى

الله عليه وسلم علي المنبر وعليه عمامة سوداء قد ارجى
 طرفها بين كتفيه احمرجه الناسي وابو ماجه وقد دخل
 النبي صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح وهو متعمم
 بعمامة سوداء رواه الترمذي في شيايله ولا ينبغي
 ان يطاهر بين جبين او اكثر في الشاء اذا اكتفى
 بدون ذلك لانه فيط المحتاجين وطريق المنجبرين
 من المنكرين وندب ارسال العمامة بين الكتفين
 قدر شبر وقيل الي وسط الظهر وقيل الي موضع
 الجلوس والاصل فيه قوله عليه السلام عليكم
 بالعمائم فانها سيما الملائكة وارجو انها خلف ظهركم
 رواه البيهقي في شفاء اليمان وقوله عليه السلام
 فرق ثيابي بين المشركين والعمائم علي القلائد
 رواه الترمذي وقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا اعتم سد عمامته بين كتفيه رواه
 الترمذي وقال حديث حسن غريب وعنه عبد
 الرحمن بن عوف قال عمي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فسد لها بين يدي ومن خلقي رواه ابو
 داود ويكره الترجيع بقراءة القرآن واستماعه لانه
 نسيه بفعل الفسقة وقيل لا بأس به اذا لم يخرج
 الحرف عن حده والمدعى قد رده لما ورد ربيوا القرآن
 باصواتكم رواه احمد وجماعة وصححه الحاكم عن البراء
 وزاد الحاكم في رواية عنه فان الصوت الحسن يزيد
 القرآن حسنا وفي رواية ربيوا اصواتكم بالقرآن
 وكده رفع الصوت عند قراءة القرآن وعند الخبارة
 وحين الرخف علي العدو وحين الوعط لانه يذهب

الهيبية والخشوع ويجرم قيام التالى للقران وكذا
 الراوي للحديث للمدخل عليه لان فيه نوع اعادة
 له باعوانه عنه واقباله على من ليس عليه
 حق الا لا تاذن الذي علمه او لا يبهى لها عليه
 من حق الاكرام وريادة الاحرام والقراءة عند الموت
 مكرهه عند ابي حنيفة ويجوز عند محمد لقوله
 عليه السلام اقرؤا يس على موتاكم رواه ابو داود
 ويجرم الغيبة والنميمة والكذب الا الجديدة في
 الحرب لقوله عليه السلام الحرب هدعة وللصلح
 بين اثنين ولا رضا اهل له لانه من باب من اصلاح
 ذات البين قال تعالى لا خير في كثير من نجواهم
 الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس
 ووروى الكذاب الذي يصالح بين الناس او
 يقول خيرا قال ابن شهاب ولم اسمع برحمن
 في شيء مما يقول الناس كذب الا في ثلاث للحرب
 فالاصلاح بين الناس وحديث المرأة زوجها رواه
 مسلم ولرفع الظالم عن ظلمه لانه يهي عن المنكر
 واحذ علي بن ابي طالب وبكره التفرقة بالكذب
 لانه كذب في الظاهر الا عند الضرورة كالكل
 يعني امس جوابا لمن دعاه الى الاكل لانه صادق
 في قتله ولا غيبة لفاسق تعلق ولا غير معين
 ولا الظالم يودي الناس بقوله او فعله ولا يات
 الشاعي به الى السلطان ليرجوه بل ثياب
 عليه لانه من باب الهوى عن المنكر والمنع عن
 الظلم والحاصل ان الكلام اما مستحب كالاذكار واما

حرام كالكذب والغيبة والنميمة واما مباح كضروبات
 الانسان من قوله ثم واقعد وكذا ذلك واما ما لا يمين
 فتزكك مستحب لقوله عليه السلام ان من حسن اسلام
 المرء تزكك ما لا يمينه واقتلعه هل يكتب المباح فتبلى
 لا اصل القول بن عباس ان الملايكة لا يكتب الا ما كان
 فيه امر او وزر او قيل يكتب ذلك لظاهر قوله
 تعالى ما يلغظ من قول الا لدية قريب عتيد فقيل
 يكتب ذلك عليه ثم ينسخ مني فويل عليه
 باللعن المحفوظ كلا اثنين وخمسين ما كان فيه
 حرا خيرا وشريفا وما لم يكن كذلك حتى لقوله
 تعالى يحو الله ما يك او يثبت وعنده ام الكتاب
 ولقوله ما كنا نستخ ما كنتم تعملون وقيل يكتب
 وينسخ يوم القيامة لانه يوم الحساب والجزاء
 اما بالنواب او بالعقاب وايضا اعلم بالصواب
 وينبغي الحاق النيران ان يجتمع في ثلاثة ايام
 او في اسبوع او في شهر او في اربعين فان نيات
 القران من الكباير وينقدم الثواب العالم علي
 الشيخ العابد الجاهل لقوله تعالى نزل به لتتوي
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله يرفع
 الله الذين اسما منكم والذين اوتوا العلم رجا
 وقوله عليه السلام فضل العالم علي العابد
 كفضل علي اذ ناكم رواه الترمذي عن ابي امامة
 وقوله فضل حملة القران علي من لم يحمله كفضل
 الخالق علي الخلق رواه الديلمي عن ابي عباس
 وبين السلام وجوابه نرضى كفاية لقوله تعالى

ب

ت

وَاِذَا احْبَبْتُمْ بَخِيَّةً فُحْيُوا بِأَجْسَنِ سَهَا وَرَدَّ وَهَآ
 وَثَوَابُ هَذِهِ السَّنَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْقَرْضِ الَّذِي
 هُوَ حَوَابُهَا لَهَا سَبَبٌ لَهُ وَلَدَلَا لَنَّهُ عَلَى التَّوَاضُّعِ لِقَوْلِهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبَادِي بِالسَّلَامِ بَرِيٌّ مِنَ الْكِبَرِ كَذَا
 فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ وَلَا يَسْلَمُ وَقْتُ الْخُطْبَةِ وَالْبَلَاوَةِ
 لِيَلَا يَجْلُ بِالْأَسْمَاعِ وَكَوْنُ الْقَاضِي فِي الْحَكْمَةِ هَالِ
 كَوْنُهُ بِحُكْمٍ تَهْبِيَةٍ وَاحْتِسَابًا وَمِنْ أَجْرِيهِ الدِّسَمُ وَجِبَ
 الرَّدُّ إِلَى الْعَالِي الْقَاضِي وَالْمُخْطِيبُ لِأَنَّهُ وَجُوبُهُ عَلَى مَنْ
 يَسْتَسْلِمُ السَّلَامَ عَلَيْهِ وَكَذَا الْإِجْبَابُ عَلَى مَنْ جَلَسَ
 يَنْفَعُهُ تِلَا مَذَنَّةً أَوْ يَقْدِرُ بِهِمُ الْفَرَاتُ لِأَنَّهُ إِذَا جَلَسَ
 عَلَى الْعُلِيِّمِ لَا يَرُدُّهُ التَّسْلِيمُ وَيَسْلُمُ الرَّكَّابُ عَلَى
 الدَّاجِلِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْلُمُ الرَّكَّابُ عَلَى
 الْمَاشِي وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَيَسْلُمُ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ مَرَّ عَلَى سَوَةِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِنَ رَوَاهُ الْأَمَامُ
 أَحَدٌ وَجِبَّ الَّذِي إِذَا سَلَّمَ يَقُولُهُ وَعَلَيْكَ مَا فِي
 الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ قَالَ رَسُوكَ أَنَّهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْيَهُودُ فَأَمَّا
 يَقُولُ أَحَدُهُم السَّامُ عَلَيْكَ فَقُولُوا وَعَلَيْكَ
 وَلَا تَبْدُوهُ بِالسَّلَامِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَبْدُوا
 الْيَهُودَ فَأَمَّا يَقُولُ وَلَا التَّصَارِي بِالسَّلَامِ
 فَإِذَا الْقِيْتُمْ أَحَدُهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاصْطَرِدْهُ إِلَى أَصْفَةِ
 رَوَاهُ سَلَّمَ وَجِبَّ كَفَايَةً تَشْمِيتُ الْعَاطِشَ الْحَامِدَ
 بِمِرْحَمَتِكَ اللَّهُ لَا هَادِيكَ وَرَدَّتْ بِذَلِكَ وَإِنْ تَكْرَرُ
 مِنْهُ فِي مَجْلِسٍ يَسْتَجِبُ إِلَى الثَّلَاثِ وَلَوْ زَادَ يَقُولُ

عفاك الله لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن
 زاد الرجل تركوم وتحببه هو يقول بهدينا ه
 ويهديكم الله ويصالح بالكم ويغفر الله لنا ولكم
 على ما ورد في الخبر **كتاب الاشربة** هي جمع
 شراب وهو لغة ما يشرب وهذا ما يشرب ه
 وبكر **حرم الخمر** لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 انما الخمر والميسر والابصاب والارلام رجس الاية
 ولاجماع الامة ولجميع الاخبار وهي كثيرة منها
 ما في الصحيحين عن انس بن مالك قال كنت
 سائرا في القرم يوم حرمت الخمر في بيت ابي طلحة
 وما شرابهم الا القضيخ البر والتمر فاذا انما
 ينادي فقال لي ابو طلحة اخرج فانظر فخرجت
 فاذا انما ينادي الان الخمر قد حرمت قال فخرجت
 في سلك المدينة فقال لي ابو طلحة اخرج فاهرب
 فخرجت فصرقتها وفي صحيح مسلم عن عبد الرحمن
 ابن علفة قال سألت ابا عبد الله عن بيع
 الخمر فقال كان لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم مديق من ثقيف او من ادوس فلقنه يوم
 الفتح براوية حمز يهديها الله فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يا فلان اما علمت
 ان الله حرمها فانا قبل الرجل على علامه فقال
 اذهب فبيعها فقال صلى الله عليه وسلم
 يا فلان بماذا امرته قال امرته ان يبيعها فقال
 ان الذي حرم شرابها حرم بيعها فامر بها
 فافترعت في البطحاء **وهي** اي الخمر هو التي بكر

فها

النون في اوله ويهمل في آخره وقد يدغم من ما يعلى
واشتد فذق بالزبد وان قلست
 الحمر بان كانت قطرة فاد حرمها غير معللة بالسكر
 ولا موقوفة عليه وبعض المعتزلة انكر حرمة عينها
 ونعم ان السكر حرام اذ به يحصل دفع العداوة
 والبغضاء والصدقة كراية وذلك باطل مخالف
 للكتاب والسنة وإجماع الامة فكانا كرايتهم
 وهذا لان الله تعالى سماها رجسا وهو اسم المحرام
 القبيح عينا بلا شبهة ولم يثنى اياها يوسف ومحمد
 الفذق بالزبد وهو قول مالك والثاني وهو الاظهر
 لان اللذة المطربة والنوة المكرة تحصل بالاستداد
 وهو المؤثر في ابتاع العداوة والصدقة كراية ط
 والفذق بالزبد صفاء لا تاثر له في السكر واليه حجة
 ان الفلاني بداية الشدة وفذق الزبد كما لها اذ به
 يقهر انصافي عما الكدر واحكام الحمر قطعية ماخذ
 واكفار المستحل وحرمة البيع فيناط بالكمال وقيل
 يؤخذ بحرمة الشرب بحر الاستداد احتياطا فيسفي
 ان يؤخذ في الحد والتكفير بفذق الزبد احتياطا
كالطلاق أي كما حرم الطلاق **وهو بكسر** الاول **ماعب**
طبخ فذهب اقل من ثلثيه كذا في الهداية وفي المحيط
 الطلاء اسم للثلث وهو ما عنب طبخ حتى ذهب
 ثلثاه وبقي ثلثه وصار سكارا وفي الصحاح مثل
 المحيط لكن ما غير ذلك الاسكار ويدخل في تفسير
 المصنف المصنف وهو ما طبخ من ماء القنب في
 ذهب بضعفه الا ان يقال مراد المصنف ما ذهب اقل

من ثلثيه واكثر من بضعه فلا يدخل لكن المراد لا يدفع
 الايراد ثم كل ذلك عندنا حرام اذا علا واشتد وقدر
 بالزبد وان لم يفدق فهو على الخلاف لانه رقيق ملذ
 طرب يدعو قليلا الى كثيره فلهذا حرم شره دفعا
 للفساد المتعلق به بالخمر واما الباق فاسم لذهاب
 مادون النصف واظهر الروايتين عن ابي حنيفة
 انه معتزلة المصنف في حكم البيع والحد وعنه في رواية
 اخرى انه الحق ذلك بالخمر في انه لا يجوز بيعه كذا في
 المبسوط **وعلقا** أي الخمر والطلا **نجاسة** أي
 من جهة النجاسة **وحرر نقيع القمري** السكر
 بنخنتين ونقيع الزبيب بنيتين ثلثية التي
اداعلا كل واحد منهما **واشتد** وعند ابي حنيفة
 واذا فذق بالزبد وقال شريك يا عبد الله انكر
 حلال لقوله تعالى ومن عورات الخيل والاعناب
 تتخذون منه سكرا وررقا حسانا ذكره في موضع
 المنة وهي لا يتحقق بالمحرم فاوجب ابا حنيفة ولسا
 اجماع الصحابة على حرمة ذلك وقد قال النبي صلى
 الله عليه وسلم الخمر من هاتين الشجرتين والنص
 محمول على ما قبل التحريم فيكون منوها وهو
 مذهب الشافعي والحنفي وفي مصنف ابي حنيفة
 عن ابراهيم قال قال عبد الله السكر خمر وفيه عيا
 سعيد بن جبير عن ابي عرفة عن ابي بكر قال
 الخمر وقيل السكر البعيد وهو عصير العذب
 والزبيب والتمر اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه ثم ترك
 حتى اشتد وهو ملال عند ابي حنيفة الى حد

السكر ويخرج بهذه الآية ويجعل السكر المذكور في الآية
 على هذا وعن الشيخ أبي منصور لما تروى معناه
 يتخذون من الخلال الخالق ما هو هوام كقولهم تعالى
 قل لا رايتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلهم منه حراما
 وحلالا واما نفع الزبيب فحرام عندنا خلافا
 لله وراي **وحُرْمَةُ الخمر اقوي** لانها قطعنة **فكفر**
مستحلهما فقط اي ولا يلزم مستحل واحد من الثلاثة
 الاضلاع حرمة اجتهادية وحدها رايها ولو قطرة
 ولا يجد شارب واحد من الثلاثة الاخر حتى
 يسكر **وقل المثلث العيني** وهو ما طبخ من ما السب
 حتى ذهب ثلثاه مستدال انه لقلقه لا يحصل
 يشرب قليله انفسا ولا يدعوا قليله الى كثيره
 بخلاف الخمر قال البخاري وراي عمر وابي عبيدة
 ومعاذ شرب الطلاء على الثلث وروي الشاه
 شربه عن ابي حنيفة وقال ابو داود سالت احمد
 عن شرب الطلاء اذا ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فقال
 لا بأس به قلت انهم يقولون انه يسكر قال
 لو كان يسكر لما احله عمر في الميسوط عن داود بن
 ابي هند قال قلت لسعيد بن المسيب الطلاء
 الذي كان يامر عمر بالحاذة الناس وبيعتهم منه
 كيف كان قال كان يطبخ العصير حتى يذهب
 ثلثاه ويبقى ثلثه وقال الاوراعي المصنف والبادق
 مباح وهو قول بعض اصحاب الظواهر وبعض
 المعتزلة **ومل تبين الخمر والزبيب مطبوخا** او في
 طبخة بان طبخ حتى تصبح **وان امتداد شرب**

مالم يسكره لا نية له وطرب بل نية تقولا روي
 ان رجلا شرب سبيدا من غر فسكر فضر به الحد
 فقال اما شربت من فترت بك فقال له عمر انا
 جلدناك بسكرك وانا رجلا شرب من اداوه
 على سبيدا اصفين فسكر فضر به الحد ثمانين
 ولما في آثار محمد بن الحسن اخبرنا ابو حنيفة
 عن سليمان بن السبياني عن ابي زياد انه افطر
 عند عبد الله ابن عمر فسقاه شرابا فكانه
 احذ منه فلما اصبح عدا اليه فقال ما هذا الشراب
 ما كنت افطري ابي منوي فقال ابن عمر ما زدتك
 على حجة وزبيب ولقول علي طاف النبي صلى
 الله عليه وسلم بين الصفا والمروة اسوعا
 ثم اسداني حايط من حيطان مكة فقال هل
 من شربة فاني بقتب من سبيد فذاقه فقطب
 ورده اليه فقام رجل من آل حاطب فقال يا رسول
 الله هذا شراب اهل مكة قال قضى عليه الماء ثم شرب
 ثم قال حرمت الخمر بعينها والسكر من كل رواه
 العقيلي عن محمد بن النرات واعلم به ورواه
 ايضا عن عبد الرحمن بن بشر العطفاني
 عن علي قال سالت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عما الا شربة عام حجة الوداع فقال
 حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب قال
 وثم عبد الرحمن هذا محمول في الرواية
 والنسب واما يروي عن ابن عباس من قوله
 ورواه الشامي موقوفا عليه من طرق **وحمل**

الخليطان وهو ان يجمع التمر والزبيب او الرطب
والبر ويطحخ اذني طاحنة ويترك الى ان يفلي ويشد
فان قيل اخرج سلم عن ابي هريره قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الزبيب والتمر والبر والتمر
وقال نبذ كل واحد منهما على حدته احبب بانه محمول
على شدة العيش توسعة على الناس روي هذا
محمد بن الامار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم
قال لا بأس بنبيذ خليط التمر والزبيب واعاكره
شدة العيش في الرمي الاول كما كره القسطن والحم
وكما كره الاقتران فلما اذا وسع الله على المسلمين
فلا بأس به وحرمة ما لك والثامن لما قدمنا وما في
الكتب المستنقعة عن جابر عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه نهى ان ينبيذ الزبيب والتمر جميعاً ونهى
ان ينبيذ البر والرطب جميعاً وبينها ايضا سري
الترمذي عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه ان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن خليط الزبيب
والتمر عن خليط البر والتمر وعن خليط الرطب
والتمر وقال ان نبذ كل واحد على حدة وفي مسلم عن
الحذري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يخلط بر او تمر او زبيباً بتمر او زبيباً بتمر
وقال من شرب منكم النبيذ فليكره زبيباً فرداً او تمر
او بر فرداً او لنا ما قدمنا وما في كامل با عدي عن ام
سليم وابي طاحنة ايها كائنا ثمران بنبيذ الزبيب
والبر يخلطان فليل له يا ابا طاحنة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال انما نهى عن الخلط

173 في ذلك الزمان كما نهى عن الاقتران وفي سنن ابي داود
عن صفية بنت عتبة قالت دخلت مع نسوة من
عبد القيس على عاتكة فبالتاها عن التمر والزبيب
فقلت كنت اخذ فتنة من تمر وفتنة من زبيب
فالتفتت في انفا فمرسه ثم اسقيه النبي صلى الله
عليه وسلم وكل **نبيذ الفسل والتمين والبر**
والشعير والذرة وسابرا المحبوب **وان لم يطبخ بلا فيه هو**
لهو وطرب بل للنفوي لما روي مسلم وغيره ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال الحرام من كل اثنين الشجرتين
الخلعة والعنب وفي لفظ مسلم الكرمة والخلعة والمراد
بيان الحكم لان الحرام حقيقة في ماء العنب ولم يشترط
في نبيذ الفسل وما عطف عليه الطبخ لان قليله
لا يدعوا الى كثيره ثم حل ذلك قول ابي حنيفة
واي يوسف فلا يجد شارب وان كرمه ولا يقع
طلاقة كالتايم وذاهب العقل بالبخ وبلبل الرماك
وهو بكر الرأ جمع الرمكة وهي الفرس الانثى
وقال محمد وهو قول مالك والثاني كل ما اسكر
كثيره حرم قليله من اي نوع كان وجد السكران
منه ويقع طلاقه كما في سائر الاثرية المحرمة
والفتوي في زماننا على قول محمد حتى يحد من سكر
من الاثنية المتخذة من الحبوب او الفسل والتمين
او اللب لان الفساك يجهفون عليها ويقصدون
التهوئ بها والسكر بها وما في صحيح مسلم من قوله
عليه السلام كل سكر حرام وكل سكر حرام وفيه
وفي مسند احمد وصحيح ابن حبان عن عكراب بن عمرو

بارضهم كل مسكر حرام وكل خمر حرام ولما في سلم عن جابر
ان رجلا قدم من اليمن فقال النبي صلى الله عليه وسلم
عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال له الخمر
فقال النبي صلى الله عليه وسلم او مسكر هو قال
نعم كان كل مسكر حرام ان علي الله عهد ان يشرب
المسكران يسقيه من طينة الخبال وفي الصحيحين
عن عاتكة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن التبع وهو نبيذ العسل فقال كل شراب
اسكره حرام وفي سنن ابي داود وابن ماجة
والترمذي عن الثقات بما يشير قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان من الخمر خمر
وان من السمير خمر ومن الدبيب خمر ومن العسل
خمر وبي سنن النسائي وابن ماجة ما حديث عمر
وابن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما اسكر كثيره فقليله حرام
وهكذا رواه الدارقطني عن علي بن مرفوعا وفي سنن
ابي داود والترمذي عن عاتكة انها سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام وما
اسكر العرق من لوز الكف منه حرام وفي لفظ للترمذي
فالحسوة منه حرام ولما ذكر لابن المبارك حديث ابن
مسعود في كل مسكر حرام هي الثمرة التي اسكرتك
قال الحديث بالهل وفي المبسوط ولان المثلث بعد ما
استند حمر لان الخمر انما هي بهذا الاسم لما مرته العقل
وذلك موجود في كبر الاشربة المسكرة وقد سماه
رسول الله صلى الله عليه وسلم خمر ولو سماه احد من

اهل

اهل اللغة خمر لان يستدل بقوله عاتكة ثبات هذا
الاسم فاذا سماه صاحب الشرع وهو اقصى العرب
اولي وابو حنيفة وابو يوسف اوجبا الحد بالسكر من
الاشربة المذكورة في الصحيح عنهما لما روينا عن عمر
وعاتكة ولقطع مادة فاسد لا رمة للسكر منها **وحل**
الخمر ولو بعلاج من التاخذ او يلج منها ليصير خلا لا
طلاق ما اخرج به الجماعة الا البخاري من حديث جابر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
الا دام الخمر وقال مالك والشافعي لا يحل تحليل الخمر
ولا الخمر الحاصل منه لما اخرج به سلم قال سئل النبي صلى
الله عليه وسلم عن الخمر ان اتخذ خلا قال لا واخرج
ابن عدي عن ابن ابي طلحة قال النبي صلى الله
عليه وسلم عن ابن ابي عمير قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم لا وان الصحابة اراقوها حين نزلت
آية التحريم ولو جاز التحليل لئله عليه السلام
عليه كما بينه اهل الشاة الميمنة علي بن ماجة
وفي سنن احمد عن ابن عمر قال امرني رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان ابيته عدي قال فابنته بها فخرج
باصحابه الى اسواق المدينة ومهازقها فالحرف في
ما كان من ذلك الرقاق بضرته ثم اعطاهمها وامر
اصحابه ان يعموا بي ويصاويوني وامرني ان افي الا
سواق كلها فلا احد فيها راق خمر الا شققته فقلت
فلم اترك في اسواقها رقا الا شققته واجاب الطحاوي
بان ذلك تحول علي التخليط والتشديد بدليل انه
ورد في بعض طرقه الامر بكسر الدنان فيما روى الدارقطني

و الطبراني في معجمه و بدليل ما روي احمد في مسنده عن
 عمران النبي صلى الله عليه وسلم شق زقاق الخمر
 بيده في اسواق المدينة وهذا صريح في التغليب
 لان فيه اتلاف مال الغير اذ قد كان يمكن ارفقه الدنانير
 والزقاق و تطهيرها ولكن قصد باثلافها التثدي
 ليكون المبلغ في الردع قلت ويرويه ما رواه البيهقي
 كما تقدم عن احمد وفيه فقال الناس ان هذا في
 الزقاق منفعة بارسول الله قال اجل ولكن انما افل
 ذلك غضبا لله لما ثبت من سخطه و في مسنده
 يعلى الموصلي عن جابر بن عبد الله قال كان رجل
 يحمل الخمر من حبيرا الى المدينة فيبيعها من المسلمين
 يحمل منها مال فقدم فلقينه رجل من المسلمين
 فقال ان الخمر قد حرمت فوضعتها حيث انتهت علي تل
 وسجهاها باكسة ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله بلغني ان الخمر قد حرمت
 قال اجل قال فهل لي ان اردتها علي من اتبعها
 منه قال لا قال فاهدتها الي من بكأني منها قال
 لا قال فان فيها ليتا في حجرى قال اذ اننا مال
 البحريين فانتا نقوض انبئناك من ما لهم ثم يادي
 بالمدينة فقال رجل يا رسول الله الاوعية يستف
 بها قال محلوها وكتبها فانصبت حتى استقرت
 في بطن الوادي ومن ادلتنا ما روي في سنن الدار
 قطني عن فرج بن فضالة عن جابر بن سعيد
 عن عمرة عن ام سلمة انها كانت لها ثاة تحتلها
 فققدتها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما فعلت

الثاة قال افلا انتقم يا هاهنا فقلنا انها مبيته
 فقال ضاي الله عليه وسلم ان دباغها يحمل كما جعل خل
 الخمر الا انه قال تقرد به بن فضالة وهو ضعيف يروي
 عن يحيى بن سعيد احاديث لا يتابع عليها و في المعرفة
 للبيهقي عن المغيرة بن زياد عن ابي الزبير عن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير خل لكم
 خل حمركم ثم قال تقرد به المغيرة عن ابي الزبير
 وليس بالقوي قال وضح وهو محمول علي ما اذا تخلل
 بنفسه وكذا ايضا حديث فرج بن فضالة قلت
 ولا يخفى هذا الحمد و في المبسوط و مجتبا ما روي انه
 صلى الله عليه وسلم قال ايما اقباب دبع فقد ظهر
 فيعملها ثم اذا صارت خلا يطهر ما يوذ بها
 من الاثا و اما اعلاه وهو الذي انتقص منه الخمر
 فقلد يطهر ثوبا و قيل لا يطهر لانه تنجس باصابة
 الخمر ولم يوجد ما يوجب طهارته فبقي خبا و لا
 تخل هذه الاشربة الاربعة بالطبخ بعد اشتدادها
 لانه لا في عينا حراما فلا يفيد الحل فيه كطبخ لحم
 الخنزير وهذا لانه ليس للنار تأثير في اثبات
 الحل و ثباتا ثبوت منع ثبوت صفة الحرمة فيه ثم
 بيع غير الخمر من هذه الاشربة جابر عند ابي حنيفة
 و مصنونة بالاتلاف لانها شراب مختلف في اباحتها
 بين العلماء فيجوز كالمثلث وهذا لانه ليس من ضرور
 حرمة التناول فلا يجوز بيعها كالخمر **وحل الانتباه**
في الدباء وهو القزع **والحنتم** وهو الحرة الخضر
والخرقة وهي المطاي بالزفت وكذا النقيير وهو المنقور

من الحطب لما روي الجماعة من حديث بريدة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن الظروف
 فان طرفا لاجل ثيابا ولا جرمه وكل مسكر حرام وفي رواية
 كنت نهيتكم عن الاسرية الا في ظروف الادم تأثروا
 في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا وفي لفظ لمسلم
 كنت نهيتكم عن الظروف والظروف لا تأخذ شيئا
 عن ثلاث وانما امركم بحسن ولا حرمه وكل مسكر حرام
 وفي سنن أبي داود عن بريدة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهيتكم عن ثلاث وانما امركم
 بهن نهيتكم عن زيارة القبور تزورونها فان
 زيارتها تذكرة ونهيتكم عن تحميم الاضاحي ان تأكلوها
 بعد ثلاث فكلوا واستخدموا بها في اسفاركم **وحرم**
ردوي الحذر ان فيه اجزاء فكان حراما **حراما**
والاستطابة لانه انتفاع به والانتفاع بالجنس
 حرام **ولا يجد شاربه بلاسكر** لان وجوب الحد
 للزهر والراجر انما بشرع فيما غلب الطباع اليه
 ولا غلب الطباع الي شرب الدرري بل تغافه وتفر
 عنه فاسبه غير المحرم من الاسرية التي لا حد فيها
 الا بالسكر وبكره الاحتقان بالخير واقتطاعها في
 الاحليل لانه انتفاع بالجنس المحرم **كتاب**
الذبايح حرم ذبيحة لم تترك لقوله تعالى حرمت عليكم
 الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به
 والمخنقة والموفودة والمنزدية والنطيحة وما
 اكل البع الا ما ذكيتم اي ادركتم ذبحها والمراد
 بالذبيحة ما من شأنها ان يذبح ليبتاود حرمة ما

الاسرية ان تشربوا الا في ظروف الادم
 تأثروا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا
 او نهيتكم عن ثلاث

176 ليس يذبح كالمنزدية والنطيحة ونحوهما وحرمت
 عضو قطع من الحيوان ولجميع السمك والجراد **ودكاة**
المنزوية **تجمع ابي كان من البدن ودكاة والاختيار**
زعم بين الملق والمبة اي الصد رعا روي انه عليه
 السلام بعث مناديا ينادي في جامع صهي الا ان الزكاة
 في الخلق رواه الدارقطني **وعروقه** اي عروق الذبح
الحلقوم وهو مجري النفس سواء كان الذبح في
 وسطه او في اعلاه او في اسفله بيدان يكون فيه
 حتى لو ذبح اعلى من الحلقوم او اسفل منه يحرم لانه
 ذبح سائلة في غير المذبح ذكره في الواقعات وفي بعض
 الفتاوي ما يخالف ذلك وهو انه سيل عن ذبح سائلة
 ثقبنت عقدة الحلقوم فقال يجوز اكلها سواء بقيت
 العقدة مما يلي الراس او مما يلي الصدر **والجري** يفتح
 الميم وكسر الداء وهو مجري الطعام والمشروبات
 وهو راس المعدة والكرش اللازم بالحلقوم **والودجان**
 وهو مجري الدم وفي الهداية الحلقوم مجري العلف
 والمري مجري النفس وهو موافق لما في مبسوطه
 شيخ الاسلام حواصر زادة وهو المري عرق اصفر
 هو مجري النفس ولما في الكشاف الحلقوم يدخل
 الطعام والشراب والاول اصح وقد ذكره القدوري
 في شرح مختصر الكرخي ويؤيده قوله تعالى فلولوا
 اذا بلغت الحلقوم ولما في ديوان الادب وهو المري
 الذي يدخل فيه الطعام والشراب ونحوه في
 المغرب وانما كانت عروق الذبح هذه الاربعة
 لان قطع الودجين لانها الدم والحلقوم والمري هـ

للتجليل عليه وحل الذبح **بقطع اي ثلاث منها** عند
 اي صنفة وهو قول اي يوسف اولا ثم رجع اليه
 لا بد من قطع الحلقوم والمري واحد الوجهين وعند
 محمد انه لا بد من قطع اكثر كل واحد من الاربعة وهو
 رواية عن اي صنفة لان كل فرد منها اصل بنفسه
 لا يفتصل له عن غيره وقد ورد الامر بقطعه ولاي
 يوسف ان المقصود من قطع الودجين انهما الدم
 يمتد الى الصلب فينوب احدهما عن الآخر ولاي صنفة
 ان الاكثر يقوم مقام الكل في كثير من الاحكام
 وحصل باي ثلاث منها انما رالدم كذا ذكره
 وفيه ان اكثر الشيء يقوم مقام الكل لا اكثر الاشياء
 وهذا يتبين ان الاظهر قول محمد ثم المعتمد ان
 الذبح الاختياري يتبين بين الحلقوم واللسنة
 وهي المخرجت العقد على ما صرح به في ذبايح
 الذخيرة ان الذبح اذا وقع اعالي من الحلقوم لا
 يحل وكذا اي قناوي اهل سمرقند لانه ذبح في غير
 المذبح والاصل في ذلك قول عمرو بن عباس الزكوة
 في الخلق واللبنة رواه عبد الرزاق في مصنفه
 وفي سنن الدارقطني عن سعيد بن سلام
 القطار ثنا عبد الله بن بديل بن ورقا الخزازي
 عابي حمل ورق يصح في حجاج مني الا ان الزكوة
 في الخلق واللبنة ثم قال وسعيد بن سلام اجمع
 تحتك بالبوائل منزوك وقال في التنقيح هذا
 اسناد ضعيف عمرة وسعيد بن سلام اجمع الامة
 على ترك الاحتجاج وكذا به ابن غير وقال البخاري

177 يذكر بوضع الحديث اذا عرفت هذا **فلم يخبر الذبح فوق**
العقدة اي عقدة الحلقوم بان يكون الذبح بينهما
 وبين الراس ولا تحت العقدة بان يكون الذبح
 بينهما وبين اللبنة لانه لو لم يحصل حينئذ قطع
 واحد من الحلقوم والمري والاصحاب واشرطوا
 قطع اكثر الاربعة فلا بد عندهم من قطع الحلقوم
 او المري وقال مالك لا بد من قطع الاربعة **وتبيل**
بحور سواء بقيت العقدة ما ياتي الراس او ما ياتي
 الصدر وشرط في الذبح ان يكون حلا لا خارج الحرم
 في حق الصيد **وحل** الذبح **بكل ثابته حدة** ولو كان
 تبطة تكبر اللام وهي فتر القصب او سروه وهي
 الحجا لما في سنن اي داود والنسائي عن عدي بن
 حاتم قلت يا رسول الله ارايت احدا يصيب صدا
 وليس معه سكين اذ يذبح بالمررة وسقفة القصاة
 قال امره الدم بما شئت واذكر اسم الله وفي رواية
 لمسلم افرون الاوداج بما شئت واذكر اسم الله عليه
 وفي مصنف ابن اي شعبة عن رافع بن خديج
 قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الذبح باللبطة قال كل ما فري الاوداج الاسن
 وظفرا وهذا معنى قوله **الاسن وظفرا** **باعتين**
 وقال الشافعي لا يجوز بهما الذبح سواء كانتا باعنتين
 او غير باعنتين لما رواه الستة عن عباد بن رفاع
 ابن رافع بن خديج عما حده انه قيل يا رسول الله
 انما يكون في المفاري وليس معنا حدي ان الذبح
 بالقصب فقال ما اهر الدم وذكر اسم الله عليه

فكل ليس الطفر والسن اما الطفر فمدي الحبسة
واما السن فعظم اهزجوه واما الطفر فمدي الحبسة
مختصرا ومطولا وفي رواية فكلوا ما لم يكن سنا او طفر
او سنا حدثكم عن ذلك اما السن فعظم واما الطفر
فمدي الحبسة قال ابن القطان في كتابه هذا حديث
برواية مسلم من حديث سفيان بن الثوري عن رافع
ابن خديج قال كنا الحديث قال والشك في قوله
اما السن فهل هو من كلام النبي او لا فقد رواه ابو
داود عن ابي الاحوص عن سميد بن مسروق والد
سفيان عن عبادة بن رفاع بن رافع عن ابيه
عن جده رافع بن خديج قال انبت النبي صلى
الله عليه وسلم فقلت له يا رسول الله انما لي
العدو عند اوليى عندنا مدي فندخ بالمرورة وشقة
العصا فقال عليه السلام ما انهر الدم وذكر
اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا او طفر قال
رافع صاحبكم عن ذلك اما السن فعظم واما
الطفر فمدي الحبسة قال هذا كما تروي فيه بيان
قوله اما السن من كلام رافع وليس في حديث
مسلم نص ان قوله اما السن من كلام النبي عليه
السلام بنينه ابو الاحوص من قول رافع لا تخجل
فيه قال وليس لاحد ان يقول احط ابو الاحوص
الا كان لاحد ان يقول احط مخالفه لانه ثقة كذا
في التخرج باختصار والاصل انه عليه السلام
ثم يفصل بين القام وغيره فدل على عدم جواز
الذبح بهما مطلقا ولنا ما اخرج البخاري ايضا عن

كعب بن مالك ان جارية كانت لهم ترضي بسلع فابعت
شاة من عندها موتا فكسرت حجرا فذبحتها فقال
لاهلها لا تاكلوا حتي اتي النبي صلى الله عليه وسلم
فاسيله او حتي ارسل اليه فاتي النبي صلى الله
عليه وسلم او تمت اليه فامر النبي صلى الله عليه
وسلم بالكلها واذا اصباح الحيلة للذبح معني الحرج
فكذا الطفر والسن المتزوعان بخلاف غير المتزوع
فانه يوجب الموت بالتقلع مع الحدة فتصير الذبيحة
في معني المستخففة نعم يكره الذبح بالمتزوع لما فيه
من زيادة الضرر بالحيوان كما لو ذبح بشعره كليله
وهديث عمادة يحمل على الفاحشين توفيقا بين
الاحاديث ولان الحبسة يحدون اسانهم ويقتلون
اطفارهم يقاتلون بالخدس والعصى **وكرة الخنع**
وهو يثون فمخمة فمخلة ان يبلغ بالسكين الخناخ
وهو جضم الثوث والكسر والفتح عرق ابيض
في جوف عظم الرقبة لما اخرج الطبراني والبيهقي
عن ابي عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن بيع الذبيحة ان تقرس قبل ان يموت وفي
عريب الحديث القرس ان يذبح الشاة فتتجمع
وقيل معني الخنع ان يحد راسه حتي يظهر منه
وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكت اضطرابه
وكذا لا مكروه لما فيه من زيادة تغذيب الحيوان
وقد نهينا عنه **وكرة الساع قبل ان يبرد وكل تغذيب**
بلا فائدة كقطع الرأس وجرا بريد ذبحه الي المذبح ثم
الكرامة في هذه المعني زيادة الاثم قبل الذبح او بعده

فلا يوجب التحريم بل يوجب التفرية لما اخرجهم الجماعة
عن ائساد بن اوس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم
فاصلوا القتلة واذا اذبحتم فاخسروا الذبحة ولا تتركوا
احدكم شفرته وليرح ذبيحته وعالي في الحديث
يعني الي وعالي مقدرة وفيه اي كتب عليكم يعني
اوجب واخرج الحاكم في المستدرک وقال صحيح
علي شرط الشيخين عن ابي عباس ان رجلا
اصبح شاة يريد ان يذبحها وهرجيد شفرته
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان تريد ان تبيتها
موتتين هلا احدثت شفرتك قبل ان تفعلها
والشفرة هي السكين العظيم وفي سنن ابن ماجه
عن ابي عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم امر ان تحذف الشفار وان توارى عن البهائم
وقال اذا ذبح احدكم فليخضري ليسرع **وشرط**
كون الذابح مسلما لقوله تعالى اما ذكيتكم **او كتابيا**
ولو كان الكتابي حرييا لقوله تعالى وطعام الذبح
او ثوا الكتاب حل لكم والمراد من كاهم لا طلاق قوله
تعالى اما ذكيتكم لان طلق الطعام غير المذكي
بحل من اي كافر كان بالاجماع ويشترط ان لا يذكر
الكتابي عند الذبح غير الله حتي لو ذكر المسيح
او عزير لاجل ذبيحته **او** ولو كان الذابح **امراة**
تقدم **او مجنونا** اذ لا يشترط التكليف بغير الاسلام
في حقه **او صبيا** بقوله تعالى ما يرث الله من
الصلاة والصوم وكوهما من العبادات والمعاملات

ويضبط الذبيحة والتسمية **او اقل** **او اخر** ولو
كتابيا لا طلاق ما تلونا من قوله اما ذكيتكم ايها
المؤمنون ولا تتركوا المحضون والآخر من اي من عذر
الناسي فاقبضت الملة مقام التسمية في حق النسي
ففي حق المحضون والآخر من اولى **لا من لا كتاب**
له اي وشرط ان لا يكون الذابح غير كتابي مجوسا
او وثنيا اما المجوسي فلما اخرج عبد الرزاق
وابن ابي شيبة في تصغيرهما عن علي ان النبي
صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوسي فخرج يعرف
عليه السلام فممن اسلم قبل منه ومن لم يسلم
مذبذب عليه الجزية غير ما في سائرهم ولا اكل
ذبايحهم واما الموثني فلانه مثل المجوسي في عدم
نحوي التوحيد **وامرئ** لانه لاملة له اذ لا يفرع
ما تنقل اليه ولهذا يجوز نكاحه بخلاف اليهودي
اذ انتصر والنصراني اذا انفود والمجوسي اذا انتصر
او تهود فانه يفرع علي ما انتقل اليه عندنا
فيعتبر ما هو عليه عند الذبح ولو تخلى اليهودي
او النصراني لاجل ذكائه لانه لا يفرع علي ذلك ويشترط
بالسجدة في زكاة الاحتيازان فيقصد انما للذبيحة
ولو سمي وتحرر من النية حلت لانه اني بالسجدة
وظاهر حاله انما للذبيحة فتتق عنها ولو سمي
لا يتعد العفل كسائر الافعال لاجل الذبيحة
ويشترط ان يسمى حالة الذبح لقوله تعالى
نادكروا اسم الله عليها صواف وهذه الحالة حالة
الذبح وحالة الذبح احتها فيكون مثل هذا الحكم

لها وان يدبح عقب التسمية قبل ان يتبدل المجلس
 فلو سمي واشتغل بعمل اخر من كلام قليل او شرب
 ماء او اكل لقمة او تحديق شفرة ثم دبح اجل الذبيحة
 وان كان يعمل كثيرا لا يحل لان بي ايقاع الذبح متصلا
 بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما شيء حرما
 فاقسم المجلس مقام الاضغاث ولاكل ذبيحة الحرم
 الصيد لان فعله فيه غير مشروع وذبيحته غير
 الصيد بوجوه لان فعله مشروع وما ذبح من الصيد
 في الحرم حرام ولو ذبحه حلال لانه منهي عنه
 فلا يكون مشروعاً وكذا الحرم لو صيد صلب خارج
 الحرم ثم ادخل فيه فذبح حلالا للثأفي **ولان تارك**
تجنته عمل ملما كان او ثأبيا ربه قال مالك
 وقال الثأفي يحل منزلة التسمية عدلا لما عنده
 سنة ولما رواه الدارقطني عن مروان بن سالم
 عن الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سعة
 عن ابي هريرة قال قال رجل النبي صلى الله
 عليه وسلم الرجل منا يدبح ويبني ان يبني الله
 قال اسم الله على كل مسلم وفي لفظ علي قم كل مسلم
 قلنا مروان بن سالم ضعيف ضعفه الدارقطني
 وابن قطان وابن عدي واحمد والناسي على ما في
 المحيط واما ما رواه ابو داود في المراسيل عن عبد
 الله بن داود عن ثور بن يزيد عن الصلت عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم
 حلال ذكر اسم الله او لم يذكر فقد قال ابن القطان
 فيه مع الارسل ان الصلت السدوسي لا يعرف

180
 له قال ولا يعرف بفريقه الحديث ولا روي عنه غير
 ثور بن يزيد وبن اطلاق قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم
 يذكر اسم الله عليه وانه لفق اي وان الذي لم يذكر
 اسم الله عليه حرام لان الفسق هو الخروج عن
 المطاعة وان خطلق النهي يقتضي التحريم وما
 اخرجنا صاحب الكتب الستة عن عدي بن حاتم
 قال قلت يا رسول الله اني ارسل كلبا جدي معه كلبا
 اخر لا ادري ايها اذنه قال لا تأكل فانك انما سميت
 على كلبك ولهم رسم على الكلب الاخر ووجه الدلالة
 انه علل الحرمة بترك التسمية **عدا وان نبي التسمية**
صح لان النيات مرفوعة الحكم عن الامة بقوله عليه
 السلام رفع عما امتي الخطا والسيئات ولانني اعتبره
 حرما لان الانسان كثير النيات والخرج مرفوع في
 الشرع وفي المسألة خلاف مالك مستدلا بظاهر
 قوله عليه السلام لعدي اذا رميت سهمك فاذكر
 اسم الله عليه وقوله ايضا اذا ارسلت كلبك وسميت
 فاخذ فقتل فكل اذ لا فصل فيه فتقيد الحرمة
 بحالة العهد زيادة على النص فيجري مجرى النسخ
 وقد سبق الجواب عنه ووقت التسمية في غير
 الصيد عند الذبح لقوله تعالى واذكروا اسم الله
 عليها صواف وهي حالة الخروج في الصيد عند الرمي
 او ارسال الجارح لان التكليف بحسب الوسع وفي
 الخلاصة ولو ذبح ولم يظهر الهاتفي بسم الله انه قصد
 ذكر اسم الله يحل وان لم يقصد او قصد تركه الحاء
 لا يحل ولو ذبح المتيقنة او الموقودة وهي مصروبة

بخوضه او حرا والمتردية التي تردت من علوا وفي
 بيرا والنطحة التي سقطها الحري او التي سقطت اليه
 بطنها وفيها حياة ضحية حلت في ظاهرها رواية ويجل
 وبجة علم حياتها قبل الذبح وان لم يتحرك ولم يخرج منها
 دم لان سبق الحياة فزينة عليا ان الموت حصل بالدعوة
 وان لم يعلم سبق حياتها فلا بد من وجود احدتها وهو
 المدركة او خروج الدم ليعلم بقاء الحياة عند الزكاة
 وهو دم المسفوح لقوله تعالى او دما مسفوحا وكره
 ان يوكله من الشاة الحياء وهي الرعم والخصية والفدة
 والمثانة وهي موضع البول والمرارة وهي التي ينشأ
 المرة لما في سنن البيهقي وعنده انه عليه السلام كان
 يكره من الشاة اذا دبحت سقا الدم والمرارة والذكر
 والانتبين والحياء والدفدة والمثانة **وحرم** المذبح
ان عطف عا باسم الله غيره موصولا به علي سبيل الشراكة
 والحكم بالميتة لصورة الشريك **بسم الله واسم**
فلان او باسم الله وفلان او باسم الله ومحمد لانه اهل
 به لغير الله لان العطف للشريك بين المعطوف
 والمعطوف عليه ولا يعتبر بالاعراب لان كلام الناس
 اليوم لا يجري عليه وفي النوازل سبيل ابو نصر عن
 رجل ذبح شاة فقال بسم الله واسم فلان قال سمعت
 محمدا بن سكرة قال سمعت ابراهيم بن يوسف يقول
 نصير ميتة وقال محمد بن نصير لا نصير ميتة اذ لو صار
 لصارت الرجل كافرا انتهى ولا يخفى انه لا ملازمة لان
 عدم التكفير اعانق لعدم اعتقاده الشراكة والحكم
 بالميتة لصورة الشريك فراجع الحكم في كل منهما الي

الاهوط في بابه **وكره ان وصل ولم يعطف نحوه باسم**
الله اللهم تقبل من فلان لان الشراكة لو توحيد
 فلم يكن الذبح لغير الله بالبحرم ولكن يكره لوجود التران
 في الصورة فينبزه لكحال الاحباط وفي النوازل
 وتوقا بسم الله ومحمد رسول الله بالتحقق لا يحال
 ونال بعضهم هذا اذا كان يعرف الخور والوجه ان لا
 يعتبر بالاعراب بل يحرم مطلقا بالمعطف لان كلام الناس
 اليوم لا يجري عليه واما اذا قال بسم الله ومحمد رسول
 بالرفع او بالنصب فيكره واذا قال بسم الله ومحمد
 رسول الله بالجر فيجوز المذبح لانه اهل به لغير
 الله وقد قال تعالى وما اهل به لغير الله ويقول ابن
 مسعود جرد والشمية **وقال** **فصل صورة**
رسمي كالنداء قبل الامتناع والدعاء قبل التسمية
 او بعد الذبح لعدم التران اصلا بان يقول اللهم
 تقبل من فلان كما روي انه عليه السلام كان اذا اراد
 ان يذبح اضحية قال اللهم هذا منك ولك ان صلاحي
 ونسكي الي وانا من المسلمين بسم الله واسم اكبر
 واخرج الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح عن
 ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
 ضحي اشترى كبشين اسكبين اقرنين فاذا خطب
 وصلى ذبح احدا الكبشين بنفسه بالمدينة وفي نسخة
 بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن امي حنيفة فمن
 شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ فشهد لي بالامر
 نذحي وقال اللهم هذا عن محمد وال محمد ثم يظن بها
 الساكنين وبأكله واهله منها فمكتنا فدكتات

اسمه الموم والموتة ليس احد من بني هاشم بجنه واللبث
 الامام هو الاعين الذي فيه بيان وسواد ثم الشرح هو
 الذكر الخالص حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي والقبلي
 به لا يحل الذبيحة لانه رعاء وتوقال سبحان الله اولم
 الله يريد به التسمية حلت وذكر الخلواني انه يستحب
 ان يقول بسم الله الله اكبر لان ذكر الوالي ويقطع نوا
 التسمية يعني فور رعا اولى واما ما في الهداية نقول
 ابي مسعود جروا التسمية فالمعروف عنه جردوا
 القرآن **ونذرب بحر الابل** وهو قطع المروق في اسفل
 العنق عند الصدر لانه فيها ايسر لان المروق بحمة
 في البحر **وكره نحرها** لانه خلاف السنة واما حصل
 في مضمون المقصود وهو تسيل الدم والتعجيل **والنحر**
والنعم عكسه نذرب ذبحهما لان الذبح فيهما ايسر وكره
 نحوها لانه خلاف السنة لانه صلى الله عليه وسلم
 نحو الابل وذبح البقر والنعم وقد قال قتابي فضل ترك
 واخر ابي الخزور وقال ان الله بامركم ان تذبحوا بقرة وقدينا
 بذبح عظيم ابي مذبح وهو كبش سبعين وكذا كره المذبح
 من التقاوبه قال الثاني وحكم مالك بحرمة
 العكس السابق وفيه القفا مخالفة المذبح ومار
 ما جرح في غير محل الذبح ولنا ما رويناه من قوله عليه
 السلام ما اكل من الدم وذكر اسم الله عليه نكلمه وان
 المقصود تسيل الدم وهو حاصل **وكيف الخوخ في نفسه**
نوحش او سقط في بئر ولم يعلين ذبحه ولاخره وقال
 مالك لا يحل ذكاة الاضطراري الوجهين لان ذلك
 نادر ولا عبرة للنادر في الاحكام قلنا لو وقع لا بد من

اعتباره

اعتباره كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ان لها وايدكا وايد
 الوضئ فاذا غلبكم منها شي فافعلوا به هكذا قاله
 في يعبرند فرمائه رجل بينهم **لا في صيد استانسر**
 لان ذكاة الاضطراري انما يصار اليها عند الضرورة ذكاة
 الاختيار والعجز متحقق في الاول دون الثاني **وليعجل**
 ابي ويجرم **جنين ميت وجد في بطن امه** سواء اشعر
 او لم يشعر وهذا عند ابي حنيفة وزفر والحسن
 ابي زياد وهو قول ابراهيم والحكم بن عبينه لقوله
 تعالي والمتخلفة وتنبؤه عليه السلام لعدي بها حاتم
 اذا وقعت ربنتك في الماء فلا تأكل فانك لا تدري ان
 الماء قتله او سملك فقد حرم الاكل عند وقوع
 الشك في سب زقوق الروح وذلك موجود في الجنين
 فانه لا يدري انه مات بذبح الام او باحناس بنفسه
 وبالي يوجب يوسف ومحمد اذا تغرخلته حل وانه قال الثاني
 لما اخرجهم ايوذاود وابنا ساجه والترمذي وقال حديث
 حسن عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال زكوة الجنين ذكاة امه وهذا لفظ الترمذي
 ولفظ ابي داود قال قلنا يا رسول الله نكح الناقة
 ونذبح البقرة او الشاة في بطنها الجنين انلقيناه فاكله
 فقال كلوه ان سبتم فان ذكاة امه ذكاة امه ورواه
 الدارقطني في سننه من حديث علي وابن مسعود
 وابن عباس وزاد شعره ولم يشعر واسنده الحاكم
 في المستدرک باللفظ الاول من حديث ابي عمر واي
 ايوب واي نصيرة واسنده البزار من حديث ابي
 امامة واي الدوراء واجيب بان معنى الحديث ذكاة

مذي

اسمه والتسمية بهذا الطريق كثير ومنه قوله تعالى وفيه
 عرضها السموات والارض وقيل علي هذا انه روي
 ذكاة امه بالنصب اي يذكي ذكاة مثل ذكاة امه والتحقق
 ان هذا التاويل انا يصح في الرواية بالنصب اذا كان
 المنزوع حرف الكاف كقوله تعالى وهي تمر السحاب
 ويحمل الباء ايضا لكان ان جعلناه انكاف لم يحمل الحقي
 وان جعلناه الباء يحمل ومثي اجتمع الموجب للحمل
 والموجب للحرمه بفعل الموجب للحرمه وعمل ابراهيم
 التخي فقال ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين ونسب
 الكلام عليه في المبسوط وزبدة كلام اي حنيفة ان الله
 حرم الميتة وشروط التذكية بقوله الاما ذكيتهم فيحرم
 الجنب الميت يتصل الكتاب وما روي لا يعارض الدليل
 القطعي في فصل الخطاي وفيه انه عليه السلام بين
 للكلام فان قيل لو لم يحمل اكله بذكاة امه لما حمل ذبح
 امه لان في ذبحها امناعة وقد نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن امناعة المال اجيب بان موته ليس بمنقح
 بل يبرحي اذ راكه حيا فيذبح فلا يحرم ذبح امه ويكره
 ذبح الحامل المقرب وهي التي قربت ولادتها لان في ذلك
 ترك الحرم ولا يحمل **دو ناب او ذو غلب سابع بيان**
 لذي ناب او طير بيان لذي غلب لما اخرجته هدي وسلم
 وابو داود وابو ماجه وغيرهم عن ابن عباس قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من الباع
 وعن اكل كل ذي غلب من الطير والفقرة الاولى اخرجها
 الجماعة عن ابي ثعلبة وفي رواية سلم كل ذي ناب من
 الباع حرام والسبع كل يخطف مشتب جاري عادي

العادة فذ والناب من السباع الاسد والذئب والخر
 والفهد والراعي والضب والكلب والسنور البري والاهل
 وذو الغلب من الطير الصقر والباري والسنور
 والنفاب والناهي والموشى الحرمه الا اذا هو
 طور لا يكون بالناب وطورا يكون بالمخالب او الخنثى
 وقد يكون خنثى وقد يكون عارضا كما في الحلالة
 ومثي الحرم تكريم بني ادم لبلا يتفدي شي من هذه
 الاوصاف الذبيحة النظم بالاكل ولا يحمل **المشراة**
 والمعوام والزنايم واليربوع والفتقد وغيرها لانها
 من الخنايت وقال تعالى ويحرم عليهم الخنايت لان
 الطباع السليم تتجنبها **والحرم الاقلية ولا البعا**
اتفاقا ولا يحمل الجبل عند اب حنيفة اي يكره
 اكله لما اخرجته ابي داود والناسي وابو ماجه عن
 ابن الوليد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن لحوم الجبل والبقال والحمر بها فقط ابن ماجه
 وابو داود في داود قال غزوت مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فانت اليهود فلكوا ان الناس
 قد اشرعوا الي خطايرهم فقال الا لا يحمل اسواق
 المعاهد من الاحقها وحرام عليكم الحمر الاقلية
 وفيها وبها فيها وكل ذي ناب من الباع وكل ذي
 غلب من الطير ورواه الواقدي في الفاري مثل
 اب داود ثم قال ثبت عندنا ان خالد لم يشهد
 حبيب واسلم قبل الفتح هو وعمر وبن العاص وعثمان
 ابن ابي طلحة اول يوم من صفر سنة ثمان وقال ابو
 يوسف ومحمد لا بأس باكل الجبل لما اخرجته البخاري في

ب
 والتغلب

غزوة جبير ومسلم في الذبايح عن جابر بن عبد الله
 قال أي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 حير عن الحوم الحير الأهلبة وأذن في حوم الخيل وريضة
 للتخاري ورضي من حوم الخيل وعورض حديث خالد
 وأجيب بأن حديث جابر صحيح وحديث خالد فيه
 كلام ولحم الخيل مكروه بخبري رواية أبي حنيفة فإن
 قوله في الجامع الصغير الكره لحم الخيل يدل على أنه
 كراهة تحريمية روي عن أبي يوسف قال لا يبيح حنيفة
 إذا قلت في شيء الكرهة فمأربك فيه قال التحريم
 وبما ظاهر الرواية مكروه تنزيهاً وبه قال وهو
 الصحيح لما قلناه ولما في الصحيح عن أسامة بن أبي
 بكر قالت تحريمنا على محمد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نرسافاً كلناه وفي رواية كلنا لحم
 فرس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم ينكره ويقول جابر بن عبد الله أنهم ذكوا يوم حير
 الحير والبغال والخيل فنهاهم النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الحير والبغال ولم ينههم عن الخيل
 رواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط
 مسلم ولم يجزهاه وأما ما احتج في المبسوط وغيره
 بقوله تعالى والبغال والخيول لنزكبوها وريثة فقال
 قد من الله تعالى بحباده عما جعل لهم من منفعة الركوب
 والريثة والخيل ولو كان مأكولاً لكان الأولى بيان
 منفعة الأكل لأنها أعظم المنافع وبه بقاء النفوس
 ولا يليق بذكر الحكيم ترك أعظم وجوه المنفعة وذكر
 ما دون ذلك في مقام المنفعة لا تزي أنه تعالى في الأنعام

ذكر الأكل بقوله ومنها ما كلون انتهى فلا دليل فيه إلا
 يلزم من تفليل الفعل بما يقصد منه غالباً أن يقصد
 غيره أصلاً ويدل عليه أن الآية مكية وعامة المفسرين
 والمحدثين على أن الحمر الأهلية حُرمت عام حير
ولا الضبع وهو قول سعيد بن المسيب والثوري
 لأنه ذو ناب ولما في سنن الترمذي عن ابن جبر قال
 سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل
 الضبع فقال لا يأكل الضبع أحد فيه حير ورواه ابن
 ماجة ولفظه ومن يأكل الضبع وحل عند الشافعي
 وأحمد وإسحاق لما في سنن الترمذي وابن ماجة
 والساج عن عبد الرحمن بن أبي عمار قال سألت
 جابر عن الضبع أصيد هي قال نعم قلت أكلها قال
 نعم أي سمعته من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال نعم ورواه الحاكم في مستدرکه عن جابر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الضبع صيد
 فإذا أصابه المحرم فقيه كبش من ويوكل وقال
 حديث صحيح ولم يجزهاه وقال مالك يكره أكلها
 والمكروه عنده ما اشترى بالكل ولا يقطع بتحريمه **والببر**
 لأنه من الحشرات وفيه خلاف الشافعي وأحمد ولنا ما
 روي أحمد وإسحاق بن راهوية وأبو يعلى الموصلي
 عن عبد الله بن يزيد السعدي قال سألت سعيد
 بن المسيب أن تأمر من قومي بأكلون الضبع فقال
 أن أكلها لا يحل وكان عنده شيخ أبيي الراس واللحية
 فقال ذلك الشيخ يا عبد الله إلا احذر كما سمعت
 أبا الدرداء يقول فيه قلت نعم قال سمعت أبا الدرداء

يقول في رسول الله صلى الله عليه وسلم عذرا لكل
كل ذي خلق ونبوة ونجدة وكل ذي باب من الباع
فقال سيد صوق والجنتمة يشد يد المثلثة المفتوحة كل
حيوان ينصب ويرمي ليقتل الا انما يكثر في الطير
والارانب والشاء ذلك مما يجثم الارض اي يلوثها
ويلتزم بها وجنوم الطير عترة بركة الابل ولا
يحل الغراب الا يقع الذي يا كل الجيف لانه يأكلها
من اركسباع الطير وما غراب الزرع فخلال كما
سباني ولا يحل حيوان مائي لقوله تعالى ويجرم
عليهم الخبايا وما سوي السمك حيث فقد
اخرج ابوداود والنسائي عن عبد الرحمن بن
عثمان الفرشي ان طيبا سأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الضفدع يجعلها في الدوا
فهي عن قتلة ورواه احمد واسحاق وابوداود والطا
في مسانيدهم والحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد
قال المذري فيه دليل على تحريم اكل الضفدع لان
البي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتله ونهى
عن قتل الحيوان اما الحرمته كالاربي واما التحريم
اكله كالضفدع والضفدع وليس يحترم فكان النهي
منصرفا الى اكله يسوي سمك لم يطف من طغي
يطفوا اذا علا وفي الجامع الصغير ان وجد السمك
ميتا على وجه الماء فبطنه من فوق لم يؤكل لانه
طاف وان كان ظهرا من فوق اكل لانه ليس بطاف
اي لم يعمل على الماء فيدبه لان السمك الطافي
يكره اكله عندنا لما اخرج ابوداود وابن ماجة

من حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما اكل البحر اوجز رغبة فكلوه ومما فيه
وطفا فلا تاكلوه وهو حبة علي ماله والثاني في
اباحها الطافي وجوز جيم نراي فرأي الكنف وفي
رواية فحسرو هو معناه وروي ابن ابي شيبه واحد
وابن ماجة في كتاب الاطعمة من حديث ابن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكلت لنا
ميتان وومان اما الميتان فالسمك والجراد واما الومان
فالكبد والطحال واطلق مالك والثافي في حل حيوان
البحر وقيل عند الشافعي اذا اكل مثله في البر حل والا
فلا كالكلب والحداد وفي الخبر بر الجوي قولان في
مذهب مالك لهما على اطلاق الحل قوله تعالى احل لكم
صيد البحر وطعامه من غير فصل وقوله عليه السلام
هو الطهور وماوه الحل ميتته ومافي الصحيحين عن
جابر قال دعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
واسر علينا ابا عبيدة نتلقى غير القريش وروى جابر
ما غزاهم تجد لنا غيره فكان ابو عبيدة يعطينا من
تمر فكلنا منها فما يرض الصغير ثم شرب عليه
من الماء فتكفينا الى الليل وناضرب بعصينا
الحيط ثم نله بالما فتاكله قال فانطلقنا على كحل
البحر فالتقي لنا البحر دابة يقال لها القير قال ابو
عبيد ميتة ثم قال لا نحن رسل رسل الله وفي
سبل الله وقد اضطررتم فكلوا قال فانما علمه
شهرنا ونحن ثلثة حتى سمنا ولقد كنا نتعرف
الدهن من وقت عينه بالقلال واخذ ابو عبيدة

عبد الزان في مضغها كراهة اكل
الطافي عن جابر بن عبد الله وعلى ابن عابد
وان الميت والى الشافعي والشافعي والشافعي
والتحريم في كل حيوان من الميت والماء
والتحريم في كل حيوان من الميت والماء
والتحريم في كل حيوان من الميت والماء
والتحريم في كل حيوان من الميت والماء

ثلاثة رجال فاقدتهم في وقت عيبه واخذ ضلعاً من
اضلاعه فاقامه ثم رجع اعظم بعير من افراس
تحتها وتزودنا من لحمه وسابق فلما قد منا المدينية
اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا
ذلك له فقال هو رزق اخرج الله لكم فهل علم
من لحمه شي فتطعمونا قال فلا تسلنا الي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاكله والوسائق جمع
الوشقة وهي اللحم يعلو اعلاوه ثم يقدد ويحمل
في الاسفار وهو ابقى قد يدايكوب ورناما قد منا
من الحديث المفصل وان المراد الطعام البحر
المالح المفقد من السمك ومبيته بالقطة ليكون
ميتة مضافاً الى البحر لاسمات فيه وهذا السمك
بلاذكاة كالجراد لما في مصنف عبد الرزاق اخبرنا
سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي
قال الحيات والجراد ذكي كله واخرج عن عمر الحوت
ذكي كله والجراد ذكي كله وعن ابي هاشم الايلي
عن زيد بن اسلم عن ابي عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال كل دابة من دواب البر والبحر
ليس لها دم ينفق فليس لها زكاة وعن احمد في
الجواد اذا قتل البرد لم يוכל ما يخص مذهب مالك
ان قطعت راسه والا فلا **وحل غراب الزرع** لانه
ياكل الحب دون الخفيف وليس من سباع الطير
والعقري بفتح العين **معه** اي مع الزكاة
وهذا عند ابي حنيفة لانه ياكل الحب والخفيف
فاسببه الدجاج وقال ابو يوسف بكرة لان غالب

186
ماكول الخجاسة ويجوز الصب والتعليب خلافاً لما لك
والشافعي فيها اما الصب فلما في الصحيحين عن خالد
بن الوليد انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم علي مبعوثه وهي حالته فوجد عندها صباً
مخوذاً فاهوي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بيده الي الصب فقالت امارة من السوء الحضوره
اخبرت رسول الله بما قد منت فكن هو الصب
بارسول الله فرفع يده فقال حاله احرام الصب
بارسول الله قال لا ولكن لم يكن بارص قوي فاجدي
اعاقه فاجتر رثته فاكلته ورسول الله صلى الله
عليه وسلم ينظرونم ينهي وفيها ايضا عند ابن
عمر قال كان ناس من اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فذهبوا باكلون من اكلهم فتادهم
امرأة من بفق اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
انه لحم صنب فامسكوا فقال عليه السلام كلوا واطعموا
فانه هلال او قال لا بأس به ولكنه ليس من طعامي
واما التعليب فكانه ملحق بالبيع عندهما ولنا اطلاق
ماروين في اول الفصل من نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن اكل كل ذي ناب من السبع وما في سبب
ابي داود عن عبد الرحمن بن شبيب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحم الصب **وحل الارنب**
عندنا وسائر الامة لما في البخاري عند ابن مالك
قال انجفا ارنبا يمر الظهران فسعي القوم فقلبوا
نادركتها فاهذتها فانبت بها طحاة فذبحها وبعث بوزنها
وقال يتخذها الي رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقبله قلت واكل منه قال واكل منه وفي سنن
 النساى عن ابي هريرة قال جاء اعرابي الى النبي صلى
 الله عليه وسلم ياكل وامر القوم ان ياكلوا وراى
 لفظ وقال يا رب قد شواها موصفا بين يديه
 فامسك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
 ياكل وامر القوم ان ياكلوا وراى لفظ وقال لو اشتها
 اكلتها ونحم الفرس مكرهه عند ابي حنيفة وكراهة
 كدامنه لانه للحقاد الله وفي اكله قلته وقال مباح
 كسابر الائمة وفي قاضي خات ان لبنه بكرة كالحمة وفي
 شرح الكثرلين ارمكة هلال بالاجماع ويجوز شرب
 لبن الاثني لان اللبن يتولد من اللحم فقار مثله ويجوز
 شرب بول الابل وقد اعد ابي حنيفة وعبد ابي
 يوسف يجوز للتداوى وعبد محمد يباح مطلقا قال
 مالك وكرم اكل لحم الابل والبقر الحلاله لانها يتغير
 وكذا شرب لبنها لانه يتولد من لحمها وفي المنتقى
 الحلاله هي التي تغيرت وتنتف فوجدتها راحة
 خبيثة واما الحاجة المحلات فلا يحرم اكلها
 لانها لا يتغير كذا ذكره بعضهم فان حبس الحلاله
 في مكان وعلفت حلت وكان ابو حنيفة لا يوقت
 نجسها ويقول بجبي حتى تطيب ويذهب نثرها
 وهو قولها كذا في التمهة وقيل بقدر ربا الابل ياربى
 يوما وفي البقر عشرين وفي الشاة عشرة ايام
 والذباية ثلثة ايام ولو وقع ما نكر من السكر
 والدرهم من حجر هل فاحذره غيره حلاله لانه مباح
 والمباح لمن سبق بده اليه الا ان يكون الاول قد تقيا

له او ضمنه الي نفسه لانه بذلك يملكه ثم التفتية هل
 هي جائزة فعن محمد حازت اذا كان اذن فيها مباحها
 فقد صح انه عليه السلام يحرم يوم الفرج حنة البقر
 وقال من شاة فليقطع ويحرم اكل الثراب والطين
 لورود الهوى ولانه يورث الاصفرار ووجه المئانة
 وبين للنساء خضاب اليد والرجل ويجرم علي
 الرجال وكذا يحرم ان يخصب ايدي المصبات وارجلهم
 والباسي بخضاب الراس واللحية بالحناء والوسمة
 للرجال والنساء لقوله عليه السلام ان احسن
 ما غيرتم به الشيب الحناء والكنم رواه ابن ماجة
 واذا ردت تفصيل المحرمات والمباحات من الحيوان
 فليك بكتابنا المسمى بصحة الانسان في صحة
 الحيوان والله المستعان في كل مكان وزمان **كتاب**
الصحية هي لغة ما يضيئ به وشرعا شاة بدخ
يوم الاضحى من نرد اي شخص واحد وبقرة اربع
منه اي من نرد اي تسبعة والقياس ان لا يجوز الاغني
 فزاد الا اراقة واحدة وهي القرية الا ان تركنا
 لما اخرج به الجماعة الا البخاري عا حابر قال حونا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدبية
 البدنة عن سعة والبقرة عن سعة واغا قال
 في سعة ان كلاما يجوز عن ستة واقل لانه
 اذا حاز عن سعة فمادونه اولى ولا يجوز عن
 ثمانية اخذ بالقياس فيما لا ينفذ فيه كذا اخرج
 الترمذي وقال قد ثبت حسن عزيب والناسي
 واحد وابن حبان في صحيحه عن ابن عباس قال كفا مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره فحضره النبي
 فاشتركنا في البقرة سنة وفي الجوز عشرة **ان لم**
يكن لغرد منهم اقل من سبع فبينه لانه لو كان احدهم
 اقل من سبع لا يجوز عند الكل لا بعدام القرية في البقرة
ويقيم اللحم بينهم وزنا لانه موزون عرفا **لا جرافا**
 اذ لا يتحقق التساوي ويدخل فيه شايمة الربوا **الا**
اذا ضم معه الكارعة او جلده ليكون في كل جانب
 شيء من اللحم وشي من الكارعة او يكون في كل جانب
 شيء من اللحم وبعض الحلد او يكون في جانب لحم من
 والا كارعة وفي اخراج جلد وانما يجوز اذا كان كذلك
 صرفا لكل جنس الى خلافه **وصح اشتراك سنة في**
بقرة سنوية لاصحجية بان اشترى شخص بقرة
 يريد ان يضي بها عوف نفسه ثم اشترى فيها بقرة
 سنة وقال قد لا يصح وهو القياس لان اعدادها
 للقرية يمنع عن بيعها عتولا ووجه الاستحسان انه
 قد يجد بقرة يشترى بها ولا يجد شركا وقت الشراء
 فكانت الحاجة ماسة الى ذلك دفعا للحرج **ودا اي**
الاشتراك قبل الشراء احب ليكون بعد عن
 الخلاف وعن صورة الرجوع في القرية وعن ان
 حبيبة انه يكره الاشتراك بعد الشراء واعلم ان
 الاصحجية واجبة عندنا على كل حر مسلم مقيم مكر
 فخر يوم النحر وتلويبه وقال لا سنة في رواية كمالك
 والشافعي بقوله عليه السلام من اصاب هلال
 ذي الحجة منكم واداد ان يضي فليمسكه عن شعره
 واطفأه رواه الجماعة الا البخاري والتعليق بالارادة

ينافي الوجوب ولقوله عليه السلام ثلاث هن علي
 مواضي وهي لكم تطوع الوتر والنحر وصلوة الصبح
 رواه احمد في مسنده والحاكم في مستدركه وسكت عنه
 ولنا اطلاق قوله تعالى واخر ابي الاصحجية والامر للوجوب
 وقوله عليه السلام من اصاب له سعة ولم يضيح فلا
 يقرب من صلاة ناره رواه احمد وابدا اي شيء والحاكم
 وقال صحيح الاسناد ولم يحضها وما في السنن الاربعة
 عن ابن عوف عن ابي ربيعة ثنا محنف بن سليم
 قال كنا وفوقنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعرفات فقال يا ايها الناس علي كل اهل بيت في كل
 عام اصحجية وعتيرة اندرون ما العتيرة وهي التي
 يقول الناس انما رحيمه انقضى والعتيرة مشوخة
 فالاصحجية باقية علي وجوبها فيدح عن نفسه شاة
 او سبع بدنه ولا بدح عن طفله انما يدر في طاهر
 الرواية ولا يجب عن طفله العتي من ماله في اصح
 ما يعني به كما في شرح الوافي وقال بعض شائخنا
 علي الادب او الوحي ان يدح من ماله عند ابي حنيفة
 ومعني قوله **ويضي الادب او الوحي من مال طفل**
 وفي الهداية انه الامح **فيما كل الطفل منه وما ينبغي**
بيد لبا يمتنع بعيبه كالحف والثوب لا يمتنع
 باستهلاكه كالخنز وكوه **واول وقتها بعد صلاة**
العبدان ذبح في مصر لما رواه البخاري من ان
 عليه السلام قال من ذبح قبل الصلاة فليعد ومن
 ذبح بعد الصلاة فقد تم مسكه وما اخرجها الشخان
 عبد البر ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ان اول ما نبد في يومنا هذا ان نصلي ثم
نرجع فنحرق من ذلك فقد اصاب سنتنا ومن ذبح قبل
فاغناه لحم قدمه لاهله ليس من النكاح في شيء وفي
سنة ابي داود فقام ابو بردة بن نيار فقال يا رسول
الله لقد نكحت قبل ان اخرج اليك لصلاة وعرفت
اليوم يوم اكل وشرب فتحللت واطعمت اهلي
وجبرائي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
تلك شاة لحم فقال ان عندي عناقا جذ عا
وهي خير من شاتي لحم فهل يجزي عني فقال ادبحها
ولم يصلح لغيرك كذا في اللواصب وفي السهمي اخرج
الشيخان عن البراء بن عازب قال صلى خالي ابو بردة
قبل الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم تلك شاة لحم فقال يا رسول الله ان عندي
جذعة من المعرف فقال خي بها ولا تصالح لغيرك في
صحة قبل الصلاة فاعاد ذبح لنفسه ومن ذبح بعد
الصلاة فقد عم نكحه واصاب سنة المسلمين
وبعد طلوع فجر يوم النحر ان يذبح في غير
مصره والمقبر في ذلك مكان الاضحية حتي لو
كانت في السواد والمضي في المصر يجوز وقت
النحر ولو كانت في المصر والمضي في السواد لا يجوز
الا بعد الصلاة لانها تسقط بالتحلل قبل مضي
ايام النحر كالزكاة بسقط بهلاك المصاب
فيعتبر فيها مكان المحل وهو المال لا مكان الفاعل
كالزكاة بخلاف صدقة الفطر حيث يعتبر فيها
مكان الفاعل لانها تتعلق به في الذمة **واخر قيل**

عروب اليوم الثالث من ايام النحر لما روي مالك
في الموطا عن نافع عن ابي عمر انه كان يقول الاضحية
يومان بعد يوم الاضحية وقال مالك وبلغني ان علي
ابا اي طالب كان يقول مثل ذلك فان لم يصل
الامام فبح هو والناس بعد الزوال وعند السافعي
اذا مضى من الوقت مقدار ما يجزي فيه صلاة العيد
عادة جازت الاضحية بعد ذلك لانهم لو صلوا
جازت الاضحية فلا يتغير ذلك بتأخير الامام
الصلاة كما لو زالت الشمس قلنا الواجب مراعاة
الترتيب المقصود وما بقي وقت الصلاة فمراعات
الترتيب ممكن بخلاف ما بعد الزوال فقد خرج
وقت صلاة العيد بزوال الشمس في هذا اليوم
فلم يعد يجوز الاضحية بعده **واعني الاضحية** اي اخر
وقت النحر **للفقير وصدقة الغني والولادة والموت**
فان كان انسان غنيا في اول الوقت فقتر في اخره
لا يجب عليه وان كان فقيرا في اوله غنيا في اخره
يجب عليه وان ولد في اليوم الاخر يجب وان
مات فيه لا يجب كما اعتبرا اخر وقت الصلاة في حق
الحق والظهور واخر وقت المسح على الخفين في حق
السفر والاقامة **وكره الذبح في الليل** لان مال القلط
ويقضي النذر انه يقضي بهذه الشاة اذا لم يباح
حتي مضت ايام النحر ويقضي **فقير شرى الاضحية**
ولم يصح حتي مضت الايام **بتصدقها حبة الباء**
لتعلق بقضي **ويقضي النبي** اذا مضت الايام
بتصدق فقيرها سوي **شرى** اي الاضحية **اولا وان**

تفويت قبل مجاعها للذبح وهي لغتي بدلها بغيرها
لعدم اجرائها عنه بخلاف الفقير فانه ليس عليه
اضحية وانما لزمته بالتزامه في هذا المحل بعينه
ولهذا لو هلك لم يلزمه شيء **ومنع الجذع من الضأ**
وهو عند الفقهاء مائة له سنة اشهر **والثني فصاعدا**
من غيره لما اخرج سلم عن جابر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تذبحوا الائمة الا
ان يبر عليكم فتذبحوا ذعة من الضان وهو
ابي النبي **ابن هول من الضان والمزوان حولين**
من البقر وابن خمس من الابل ويدخل في البقر الحامس
لانه من جنسه **ويذبح في الاضحية الثولاء** وهي الجنوة
والجماء وهي التي لا قرن لها لان القرن لا يتعلق بها
مقصود **والخفي** لان لحمه اطيب ولما روي ابو داود
وابن ماجه عن حديث جابر واحد من حديث
عائشة وابي هريرة وابي ذافع وابي الدرداء ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ذبح يوم النحر كبشين
اقربين احدهما موهوبين وروي موهبين قال
ابن المنذر ابي مزيعة الاثنيتين قاله ابو موسى
الاصمعياني وقال الجوهري الوها بالسر والمد
عرف الاثنيتين وقال ابن الاثير منهم من يرويه
بغيرهم فيكون ومن وصيته وجبا ويذبح الجرباء
ان كانت سمينة ولم يتلف جلد ها لانه لا يجل
بالمقصود **والعجفاء** اي لا يذبح في الاضحية عجفاء
ولا عرجا حيث لا تمشي الى المنك اي المذبح لما
اخرجه اصحاب السنن الاربعة ومالك في الموطاء

من حديث البراء بن عازب قال قام بينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا يجزي في الضحايا
العوراء والبيوت عورطا والمريضة البين مرضها
والعرجاء البين ضلعها والكبيرة التي لا تنقي
عشاة فوقية مضمومة فتون ساكنة ففاف
مكسورة اي بلغ بها العجز الى حد لا يكون في عظامها
نقي اي مخ وقال مالك والنزدي عرض الكبيرة
العجفاء **ولانما ذهب اكثر ثلث اذنها او عينها**
او ليتها او ذنبها وهذا عند ابي حنيفة وروى عنه
الاربعة والثلث وقال ابو يوسف ومحمد اذا بقي اكثر
من النصف اجزاه اعتبارا بالحقيقة وهو اختيار
ابي الليث وفي كون النصف ما صار واثبات عنهما
واذا مات احد سبعة امشركوا في بقرة او بغير
للاضحية **وقال ورثته اذ جوفها عنه وعلم صحه**
والقياس ان لا يصح وهو رواية عن ابي يوسف
كبقرة اي كما يجمع بقرة **عن اضحية ومنفعة**
وقرأت لا تخاد المقصود وهو القرية وان اختلفت
جهاتها **وان كان اقدم** اي احد السبعة **كافرا او ربيا**
للحم اي لا يصح عن احد لان الكافر ليس من اهل
القرية وفقد اللحم بينا فيها واذا لم يقع البعض
قرية لم يقع الكل اذا اراقة لا يتجزي في حق القرية
وبالكل المضي منها اي من اضحيته **ويؤكل اي**
يطعم الاغنياء والفقراء **ويهب** من بيتا لما روي
سلم عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم باهل المدينة لا تأكلوا

حُومِ الْأَصْحَى فَوْقَ ثَلَاثٍ فَتُكْوَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَمْ يَأْكُلُوا وَخَسَمُوا وَخَسَمُوا فَتَقَالَ
 كَلُوا وَأَطْعَمُوا وَاحْتَسَبُوا وَأَدَّخَرُوا وَرَوَى الْبُخَارِيُّ
 عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ صَحِيَ مِنْكُمْ فَلْيَبْطِئْ بِعَدَائِلِهِ وَكَفَى
 بَيْتَهُ مِنْهُ شَيْءٌ فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْخَفِيفُ قَالَ الْوَلِيُّ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ نَفَعَلْنَا كَمَا نَفَعْنَا الْعَامَ الْمَاضِيَ قَالَ كَلُوا وَأَطْعَمُوا
 وَأَدَّخَرُوا فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بَانْتِثَارًا مِنْ جَهْدِ مَارَدٍ
 أَنْ تَغِيثُوا فِيهِ وَلَئِنْ لَمْ يَأْكُلُوا كُلُّ الْمَطْعَمِ مِنْهَا وَهُوَ
 غَنِيٌّ حَازَ أَنْ يَأْكُلَ الْفَقِيرُ **وَنَدَبُ التَّصَدُّقِ بِطَلْقِهَا**
 لِأَنَّ الْجِهَاتِ ثَلَاثَةٌ الْأَكْلُ وَالْإِدَّارُ وَالْإِطْعَامُ لَمَّا ذُكِرَ
 مِنَ الْأَحَادِيثِ فَأَنْقَسَمَتِ الْأَصْحَابُ عَلَيْهَا ثَلَاثًا
 وَالْإِطْعَامُ التَّصَدُّقُ لِمَا فِي رِوَايَةِ تَصَدَّقُوا بِذَلِكَ
 أَطْعَمُوا وَلَقَوْلُهُ نَفَائِي وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرِضَ وَالْبَاقِ
 السَّائِلَ يَقَالُ قَنَعَ قَنَعًا كَنَعَ إِذَا سَأَلَ وَخَضَعَ وَنَقَعَ
 قَنَاعَةً كَفَرَحَ إِذَا ارْضَى بِمَا عِنْدَهُ وَبِمَا يُعْطَى مِنْ غَيْرِ
 سُؤَالٍ وَالْمُعْتَرِضُ الْمُعْتَرِضُ بِغَيْرِ السُّؤَالِ أَوِ الْمُرَادُ
 بِالْقَانِعِ الدَّرَاحِيُّ وَبِالْمُعْتَرِضِ الْمُعْتَرِضُ بِالسُّؤَالِ وَهُوَ الْأَمْرُ
وَنَدَبُ تَرْكِهِ أَيِ تَرْكِ التَّصَدُّقِ بِطَلْقِهِ **لَيْسَ** أَيِ لِمَا
عِيَالٌ تَوْسِعَةً عَلَيْهِمْ هَذَا كَلَهُ فِي الْأَصْحَابِ ذَلِيلٌ
 وَالْوَاجِبُ بِغَيْرِ التَّذَرُّعِ وَأَمَّا الْوَاجِبُ بِالتَّذَرُّعِ فَلَيْسَ
 لِمَصَاحِبِهَا أَنْ يَأْكُلَ شَيْءًا مِنْهَا وَلَا أَنْ يُطْعَمَ الْأَعْيَانُ
 سَوَاءٌ كَانَ النَّادِرُ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا لِأَنَّ سَبِيلَهَا التَّصَدُّقُ
 وَلَيْسَ لِمَنْ تَصَدَّقَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ صَدَقَتِهِ وَلَا أَنْ يُطْعَمَ
 غَنِيًّا **وَنَدَبُ الْمُصْحَى الذَّخِيرُ بِهِ أَنْ أَحْسَنَ** الذَّخِيرُ لَأَنَّهُ

قُرْبَةٌ

قُرْبَةٌ وَالْأَوَّلِي فِي الْقُرْبِ الَّتِي تَقْبَلُ الْبَيِّنَاتُ أَنْ يَتَوَلَّاهَا
 مَصَاحِبُهَا بِنَفْسِهِ وَفَدَخَرَ الْبَيْتَ صَيَّيَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 ثَلَاثًا وَبَسْتَيْنِ بَدَنَةً بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ
 عَدُوْسِي عَمْرَهُ الْكَرِيمُ **وَالْأَيُّ** وَأَنْ لَمْ يَحْسُنِ الذَّخِيرُ
 بِيَدِهِ **أَمْرٌ غَيْرُهُ** بِذِكْرِهَا وَبَيِّنِي أَنْ يَشْهَدَ هَا بِنَفْسِهِ
 لِمَا رَوَى الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ وَالْفَرُّو
 فِي مَعْجَمِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُرَيْثٍ أَنَّ الْبَيْتَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِفَاطِمَةَ قُومِي إِلَى أَصْحَابِكَ فَاشْهَدِي
 أَنَّهُ يُغْفَرُ لَكَ عَمَلُكَ وَأَنْ تَطْرُقَ مِنْ دَمْعَةٍ كُلِّ دَمْعَةٍ
 عَمَلَتَهُ وَقُومِي إِلَى صِلَائِي وَسُكِّي وَحَبَّاي وَمَعَائِي
 اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أَمْرُهُ
 وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا
 لَكَ وَلِأَهْلِ بَيْتِكَ خَاصَّةً أَمْرٌ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً فَقَالَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ عَامَّةً وَفِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
 الْخَدْرِيِّ قَبْلَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لِفَاطِمَةَ قُومِي إِلَى أَصْحَابِكَ فَاشْهَدِي هَذَا أَنْ لَكَ بِأَوَّلِ
 قَطْرَةٍ يَقْطُرُ مِنْ دَمْعَةٍ أَنْ يَغْفَرَ لَكَ مَا سَلَفَ مِنْ
 ذُنُوبِكَ فَقَالَتْ يَا طَهْمَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا لَنَا أَهْلُ
 الْبَيْتِ خَاصَّةً أَوْ لَنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً قَالَ لَا بَلْ لَنَا
 وَلِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً **وَكِرَهُ ذِكْرُ الْكِتَابِ** الْأَصْحَابِ لِأَنَّ
 ذِكْرَهَا قُرْبَةٌ وَالْكِتَابُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا لَكِنْ لَوَاقِعُهُ
 مَصَاحِبُهَا فَذِكْرُهَا لَأَنَّهُ سَرَاهُ الرِّكَاءُ **وَيَتَصَدَّقُ**
عَلَيْهَا لِأَنَّهُ جَزَاءُ مِنْهَا **وَيَعْلَمُ اللَّهُ** سَيَتَمَعَّلُ فِي
 الْبَيْتِ **وَيَعْلَمُ اللَّهُ** عَابِتٌ بِهَا قِيَامًا كَالنَّطْعِ وَالْجَرَابِ
 وَالْقُرْبَالِ لِأَنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ بِهَا غَيْرُ مُحْرَمٍ وَلَئِنْ جُوزَ الْإِسْتِغْنَاءُ

هَـ

باللحم فكذلك الجلد **او يبدل** بما ينتفع به باقيا لان البدل
حكم البدل فقد بقوله باقيا لانه لا يبدل بما ينتفع
به مستهلا كالحل والملاح والابرار غير اعتبارا بالبيع
بالدرهم والمهي انما يصرف على قصد الخول **فان**
بيع الجلد **بغير ذلك** اي غير ما ينتفع به باقيا
يصدق بثمنه لان الثروة انتقلت الى بدله واللحم
عنزلة الجلد في الصحيح واما ما رواه الحاكم وقال
صحيح الاسناد ولم يجرها في تفسير سورة الحج
الحج الاعرج عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من باع جلد احمية له وكذا رواه البيهقي
في سننه فيفيد كراهة البيع لانه جاز لقيام الملك
والقدرة على التسليم **ولو غلط اثنان وبيع كل منهما**
شاة صاحبه صحيح عنهما **بلا عزم** عليهما خلافا
لزفر وهو القياس لانه ذبح شاة غيره بغير امره وفيما
كل منهما شاة الاخر عنده ووجه الاستحسان نفي
للاحمية والادون حاصل دلالة بجري العادة بالاشارة
بالغير في امور الذبح واذا صح الذبح عنهما ياخذ كل منهما
احميته ان كانت باقية ولا يضمن الاخر لانه عنزلة
وكيله ويجل كل منهما صاحبه ان كان كل منهما اكل
ما ذبحه الا ان صاحبهما لواطمه الكل حار وان كان
عنينا فكذا اذا اهلله منه وان شاة كان لكل منهما
ان يضمن صاحبه قيمة لحم ثم يصدق بتلك القيمة
لانها بدل عن لحم احميته فصار كما لو باع احميته
فانه يجب عليه ان يصدق بالثمن وهذا لان الذبيحة
لما وقعت عن مالك كان اللحم له **وبصح** النضحية **شاة**

النضحية وضعت فحتمها ولم يبيع عند زفر وهو قول الامة
الثلاثة لانه حين ضحكى بهام يكن مالها ولما ان
ملكها عند اداء الضمان شئت الى النضحية السابق
فكانت النضحية واردة على ملكه **لا الوديق** اي لا يبيع
النضحية بشاة الودمية لانها لا تضمر ملكه الا بعد
الدخ فكانت النضحية في غير ملكه **وضمنها** اي شاة
الفص والودمية لحصول التذكية منه بالدخ
وضمنها بالقيمة وكذا الانتفاع بلين الاحمية
وجز صوفها قبل الذبح لانه اعد لها للقرية بجميع
اجزائها فلا ينبغي ان يصرف شيئا منها الى حاجة
نفسه لانه في معنى الرجوع عن الصدقة بخلاف ما
يقول الذبح لاما القرية اقيمت بالذبح والانتفاع بعد
اقامة القرية مطلقا لا كل **كتاب الصيد**
مصدر بمعنى الاصطباذ ويطلق على المصيد تسمية
للمنعول بالصيد والاصطباذ هلال في غير
الحرم ولبعض المحرم والمصيد يجد ان كان اكله لا يقره
تقاني واذا اهللتم فاصطادوا والامر للاباحة وقوله
تقاني اهل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللبيارة
وحرم عليكم صيد البر ما دسمتم حرما **يجل صيد كل ذي**
ناب وذي مخلب اي يجل الاصطباذ بكل منهما لقوة
تقاني بيا لونه ما اذا اهللتم قل لكم الطيبات
وما علمتم عطف على الطيبات على ان ما موصولة
اي كواهل من الجوارح مكليات تلعنونهن مما علمكم
الله فكلوا مما مسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه فقوله
وما علمتم عطف على الطيبات على ان ما موصولة

اي واهل لكم صيد ما علمتم او ما شرطتم وحوامها فكلوا
 والحوارح الكواكب من سباع السمايم والطير كالكلب
 والتميل والصر والقطاب والصفر والباري والموكلب
 مودب الجوارح ومضربها لصاحبها ولا يصحها لذلك بما
 علم من الحيل وطرق الثايب واشفاقه من الكلب لان
 ذلك الثرما يكون في الكلاب اولان السبع يسمى كلبا
 واستثنى الحثري فان الاصطبياد لا يجوز بالاجماع
 لخاسته عنه **بشرط علمها** اي علم ذي الثايب وذي
 الخلب باخذ الصيد لقوله تعالى وما علمتم ولقوله
 عليه السلام ان علمه ما صدقت بملكك المعلم فذكرت
 اسم الله عليه فكل وما صدقت بملكك غير المعلم فادركت
 دكانه فكل رواه احمد والبخاري **وشرط جرحها** اي
 موضع كان لتحقيق الزكاة الاضطرابية وليتوافق اصل
 المعنى القوي من الجراحة في الجوارح وان كان تغل الجرح
 اي معنى الكلب ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالهار
 وعن ابي حنيفة واي يوسى انه لا بشرط وهو قول
 الشعبي لا اطلاق لقوله تعالى فكلوا مما امسكه عليكم
 من غير قيد بالجرح وقيل هذا رجوع من ان ياول الجوارح
 بالكواكب كما قال تعالى ويعلم ما جرحتم بالهار اي
 كسبتم وثما ان لها تاولا اخر وهو ان يكون حارها
 مباحا ومجلبه ويمكن حمله عليها في شرط ان يكون
 من الكواكب التي تخرج ليحمل بالجرح يتبين والاصل
 عند اهل التاويل ان اللفظ اذا كان له تاولان مختلفان
 وامكن الجمع بينهما بفك جمعهما كما في قوله تعالى ان
 ابراهيم كان امة فاستأمنه حنيفا وقيل يرتقي به سلم

وقيل

رية

وقيل حلفا وقيل حاجا فيقول بحجمها خلاف المشترك
 ووجه الظاهر ايضا ان المفسود افرج الدم المشفوم
 وهو الجرح عادة فاقم الجرح مقامه كما في الزكاة الاحتيا
 والري بالسهم ولانه لو لم تجرحه صار موقودة وهي
 محرومة بالنسب وبشرط **ارسال مسلم او كتابي** لان
 ذال الغاب والمجلب بمنزلة اله الذبح ولا يحصل بمجرد
 الالة بل باستعمالها وذلك فيها بالارسال والكتابي
 اهل للزكاة الاختيارية فيكون اهلا للاضطرابية
 بخلاف المجوسي والوثني والمرند **سميا** اي حال
 كون المسلم او الكتابي سميا عند الارسال فتنزوك
 السمجة عامد الايجل وناسي الجمل لما بيناه في
 الذبايح لقوله تعالى واذكروا اسم الله عليه ولقوله
 عليه السلام لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك
 فاذا كوا اسم الله تعالى فان امسك عليك فادركته
 حيا فاذبحه وان ادركته قد قتل ولم يأكل باكل منه
 فكله فان اخذه الكلب ذكاة رواه احمد والشيخان **على**
ممتنع اي ممتنع متعلق بالارسال واحترز به عن الارسال
 على غير الممتنع بقوايه او كناهيه فلو اخذ الكلب
 وكوه صيدا قد قيد في شبك او سقطت في بئر او
 احبته احرم على تجرد جرحه اياه لانه خرج بهذه
 العوارض عن الامتناع **متوخشا** احترازه عن
 المستثنى **يوكل** لان الكلام فيما يجمل اكله بالصيد
 فلا بد ان يكون مما يوكل **بشرط ان لا يترك المعلم**
ما لا يجلب صيده ويقوكل غير معلم او كلب مجوسي
 او كلب لم يرسل للصيد او كلب ارسل وترك السمجة

عليه محمد لما اخرج اصحاب الكتب الستة عما عدي
 ابن ابي حاتم قال قلت لارسول الله ابي ارسل كلب
 فاحده معه كلبا اخر لا اذري ايها احذه فقال لا تأكل
 فاما سكت علي نفسه وفي يقط قلت لارسول الله
 ابي ارسل الكلاب المعلمة فيمكن علي واذا كواسم
 الله قال اذا ارسلت كلبك المعلم وذكوت اسم الله
 فكل ما اسكت عليك قلت وان قد ما لم يسركه كلب
 ليس معه وفي رواية لاحد والشيخين اذا ارسلت
 كلبك فاذا كراسم الله عليه فان وجدت مع كلبك
 كلبا غيره وقد قتل قلاتا كل فانك لا تدري ايها قتله
 ولانه اجتمع الاباحة والحريم فقلت الحريم وبشرط
ان لا تطول وقفتها اي توقف ما ارسل بعد الارسال
 لانه اذا طال وقوفه **بعد الارسال** لم يكن اصطبيا ده
 مضافا الي الارسال **ويعلم** اي يعرف المعلم بالصيد
 في نحو كلب والبار ينزك **اكل الكلب ثلاث مرات**
ورجوع الباري بدعاية عند اي حنيفة ومحمد لان علامة
 التعلم ترك ما هو سالف عادة والباري متوحش
 متفر فكانت الاحابة علامة تعلمه ولو عمرة والكلب
 الوف لا ينزك الاكل عادة فكان علامة تعلمه ترك اكله
 وانما قدر ثلاث مرات لانه ربما ينزك الاكل لطيفة
 فقد رآه مدة من ريت للاختيار كما في مدة الجوار وعند
 اي حنيفة لا يثبت التعلم الا بان يغلب علي الظن
 انه تعلم الحكم ولا يقدر شي لان المقادير تعرف بالنهي
 لا بالاجتهاد ولا يصح فيفوض الي راي المبتدائي به
 ورواية الحسن عنه كقولهما **ان اكل الكلب بعد**

فان سكت علي كلبك ولم
 علي كلب اخر ولم يقط اذا
 كلبا فحده فحده فحده فحده
 وان الغلبة قلاتا كل م

بعد تركه ثلاثا بين جهله عند ما ولا يؤكل ما قد
صادق قبل اكله **وبقي في ملكه** اي ملك ما لكه من
 الصايد وغيره سواء يكن محررا كان في الفارة
 بعد وهذا بالاتفاق او كان محررا وهذا عند اي حنيفة
 واما عندهما فيبوك لان الاكل لا يدل علي الجهل فيما تقدم لان
 الحرفة تنس بخلاف المحرر لانه صيد من وجه لعدم امرار
 حرره احنيا طاولا اي حنيفة ان اكل الكلب علامة
 لجهل من لا يتدبر لان الحرفة لا ينس اصلها فاذا اكل بين
 الله انما كان للسمع لا للتعليم ولو شرب الكلب من دم الصيد
 ولم ياكل منه حل لانه ممسك عليه وهذا غاية علمه حيث
 شربه ما لا يصلح لصاحبه وامسك عليها يصلح **ولا**
يؤكل ما يصيد الكلب **حيث يتعلم** فاذا ترك ثلاثا لا يؤكل
 الاكل الاول ولا الثاني اتفاقا ولا الثالث عندهما خلافا
 اي حنيفة داما ان اكل الباري وكوه منه فلا يحرم اتفاقا
 لما روي ابا عباس في الباري يقتل الصيد ويأكل منه
 قال **كل وشرط الحبل مستل بالري** اي اتحاد وهو متعلق
 بالحبل والخبر **التسمية** وهذا عند مالك وفيه قال مالك
 وذلك لان الري كالدبح يكون السهم اله ونقوله عليه
 السلام لعدي اذا رميت سهمك فاذا كراسم الله عليه
 فان وهته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ماء رواه
 الشيخان وزاد مسلم فانك لا تدري الماء قتله او سهمك
والجرح اي وشرط حله به الجراحة ليحقق معنى التركة
لان لا يفقد عن طلبة ان غاب الصيد حال كونه **مستحالا**
سهمه لما روي ما اي شبهه يا مصنفه والطيراني
 ويحجه عن ابي رزين عن النبي صلى الله عليه وسلم

الاول

قا

في الصيد يتواري عن صاحبه قال لعل هوام الارض
 تقتله وروي عبد الرزاق نحوه عن عائشة مرفوعا
 بلغنا ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم بطير
 قد اصابه بالامس وهو ميت فقال يا رسول الله
 عرفت فيه سهمي وقد رميته بالامس فقال لو اعلم
 ان سهمك قتله املكه ولكن لا ادري وهوام الارض كثيرة
 وروي سفيان بن عيينة عن ابي داود عن الشعبي انه اعز ابيا اهدى
 الى النبي صلى الله عليه وسلم طيرا فقال من اين
 اصبته فقال قال وميته فطلبته فاعجزني حتى اركني
 الم فرجعت فلما اصبحت اتفقت اثره فوجدته
 في غار وهذا مشقفي فبما عرفه قال بات عنك
 ليلة فله امن ان يكون هامة اعانتك عليه فلا
 حرج في فيه هذا ولكنه يخالفه صريح ما في صحيح مسلم
 واحمد وابي داود والنسائي عن ابي ثعلبة الخشني
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يدرك صيده
 بعد ثلاث قال كله ما لم يلق ولذا ما في صحيح البخاري
 ومسلم والنسائي عن عدي بن حاتم وان رميت سهمك
 فاذا كواسم الله فان غاب عنك يوما ولم يجد فيه فكل
 ان شئت وان وجدته غريقا في الماء فلا يأكل فانك
 لا تدري الما قتله او سهمك وفي مسلم عنه ايضا انه قال
 النبي صلى الله عليه وسلم يرمى احدنا بالصيد فيقتل
 اثره اليومين والثلاث ثم يجده ميتا وفيه سهمه
 قال يا كل ان شئت فاستن الثور في النسي عنه
 ايضا قال قلت يا رسول الله انا اهل صيد وانا
 اهدنا بوجي الصيد فيقتل عنه الليلة والليلتين

فيتبع الاثر ويجده ميتا قال اذا وجدت السهم فيه ولو
 تجد اثر غيره وعلمت ان سهمك قتله فكله ولا تملك ان
 الصريح مقدم على الظاهر في الاستدلال اللهم الا ان
 يقال ان الظاهر خاطر وهو مقدم على المبيح **فان ادركه**
الميرسل والراي حيا ذكاة لانه قد رجلي الاصل قبل حصول
 المقصود بالبدل لان المقصود هو الاباحة ولا يثبت قبل
 موته **فان تركها اي الذكاة عند احرم** لانه مبني لان الواجب
 فيه الذكاة الاختيارية ولم يفعل وهذا اذا علم من ذبحه
 ولم يذبحه او لم يتمكن وفيه من الحياة فوق ما في المذبح
 في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة راي يوسف انه يحل
 وهو قول الشافعي لان ذكاة الاضطرار بدل على ذكاة
 الاختيار وما لم يقدر على الاصل لا يسقط حكم البدل
 وهذا لم يقدر على الاصل فصار كما لم يذبح اذا وجد الماء
 وبينه وبينه سبع اوعده واما اذا لم يتمكن من ذبحه وكان
 بينه من الحياة بقدر ما في المذبح بان لم يبق الاضطرار
 فاضطراب المذبح فانه يحل اتفاقا لان هذا القدر من
 الحياة لا يعتبر فكان ميتا حكما واذا كان ميتا حكما
 لا يكون محلا للذبح قال الصدر الشهيد ان هذا اوافق
 وقيل هو قولهما وعند ابي حنيفة لا تحل الا اذا كان
 ميتا على ان الحياة الحقيقية معتبرة عنده غير معتبرة
 عندهما وقال بعض اصحابنا ان لم يتمكن لفقد الالة
 لم يוכל اتفاقا لان النفقة من قبله حيث لم يحمل
 الالة الذكاة معه وان لم يتمكن لصيق الوقت لم يترك عندنا
 وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل كل سحبا ما
 لان لم يقدر على الاصل بصيق الوقت فيقتل ذكاة

الاصططار موجهة للجل وبالاستحسان اخذ الامام فخر
الدين قاضيه فان ولما انه بالوقوف في يده لم يبق صيدا
فلم يثبت حكم ذكاة الاصططار فيه وصار كالحواشي
الكلب ولم يجره كالحرم الصيد **اذا قتل مدراطي**
وهو السهم الذي لا رعي له بحرضه متعلق بقتل واما
حرم لما روي اصحاب الكتب الستة عدا علي بن عامر
قال قلت بارسلول الله ابي ابي بالمعراج الصيد فاصيد
اذا اصاب بحدة فكل واذا اصاب بموضعه فقتل فلا تأكل
فانه وفيه **اقتله بندقه ثقيلة ذات حدة** لان البندقه
يكسر ولا يجره فكانت كالسراقة ولانه عليه السلام نهى
عن الحدف وقال انها لا تصيد ولكنها تكسر السن وثقفا
العبى رواه احمد والشيخان فبند بالتقيلة انها لو
كانت خفيفة فان حدة لم يجره لثبوت الموت
بالجرع والاصيل ففان حصل بالجرع يثبوت بؤكل وان
حصل بالتقل او شك فيه لا يؤكل فيه حتما واحتمالا
او ابي فوقع الصيد في ما دونه على سطح على الارض
لا احتمال انه مات بغير الرمي اذ كل من الماء والسقوط
من علوه ملك اما الماء فلما روي من قوله عليه السلام
الا ان يجده قد وقع في ماء واما التزدي قل قوله تعالى
والتردية اما لو وقع على الارض ابتداء اكل استحسانا
لانه لا يمكن الاحتراز عنه اذ في اعتباره سد باب
الاصططاد **وتجوز الزجر** وهو الاعراض بالصياح عليه
والا تجوز اظهار زيادة الطلب **يما** انقلت الخارج
يرسل فان الزجر عند عدم الارسال اقيم مقامه
الارسال لان انزجاره عقيب زجره قيل على طاعته

فان لم يرسل الكلب احد وزجره سلم فانزجر فاحذ
الصيد مل ولوزجره مجوسي فانزجر فاحذ الصيد
حرم **ولما جنتها** اي الارسال والزجر من **سلم ومجوسي**
او حرم او مرئدا ونا رك الشريعة عدا **باعتبار الارسال**
لان الفعل يرفع بما توفه او شله بما هو دونه والزجر
دون الارسال لكونه بنا عليه **وان اخذ** المرسل غير
ما ارسل اليه حل لانه لا يملك ثقله على وجه باخذ
ما عينه لانه فقط اعتباره **كصيد** اي كل صيد
رمي فقطع عضو منه لو هو الجرح **لا العضو** اي لا يجل
العضو لانه ميتة لما اخرج ابو داود والترمذي وقال
حديث حسن عداي واقد النبي عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال ما قطع من البهيمة وهي
حية فهو ميتة زاد الترمذي قال وقدم النبي صلى
الله عليه وسلم المدينة وهم يحبون اسمه الا نبل
ويقطعون اليات القم فقال صلى الله عليه
وسلم ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت وفي
المستدرک عداي سعيد الخدري ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل عن قطع اليات القم وجب
اسمته الا نبل فقال ما قطع من حي فهو ميت وقال
حديث صحيح علي بن شريط الشحين ولم يخرجاه **فان**
قطعت الصيد ثلاثا واكثره مع عظم او قطع نصف
راسه او اكثر او قذ اي شق **ببصفتي الملك** لان الملك
منه بم الصورة الثلاثة صورة لاحكامه لا يتوهم
بقاء الحياة فيه وصار كالحواشي راسه في الذكاة الاختيارية
وذلك ان فيه من الحياة بقدر المذبوح ولهذا الوقع في

الماء وبه هذا القرار من الحياة وتزوي من اجل اوسط
لا يحرم **وترى صيدا فرما اهرقتل من الاول وهم**
لا احتمال موته بالرمي الثاني وهو يبي بذكاة له لوجود
المقدرة على الذكاة الاختيارية **وضن الثاني له** ايج الاول
فيمنه تجروا ان كان الاول مختنه بان اهرجه على غير
الامتناع لانه ائلف صيده اعملوكا الاول لانه ملكه بالرمي
المختن وقيمة التلغ يعتبر يوم الاتلاف فيلزمه
فتمته ناقضا بالمرض او الجرح **والا** اي وان لم يتختنه
الاول **فالثاني** ايجي بالصيد للثاني لانه هو المصايد له
وهو صيد بعد وقد قال صلي الله عليه وسلم الصيد
لمن اخذ لاملن اثاره رواه ابا حمدة في التذكرة من حديث
ايجي هويرة **وحل** لانه ذكاة ذكاة اضطرارية وهو حينئذ
مما يدكي به **ويضاد** **ما يوكل لحمه وما لا يوكل** لاطلاق الآية
ولان الصيد ما لا يوكل بسبب الانتفاع بجلده او شعره
او ريشه او لاستدفاع شره وكل ذلك مشروع **كتاب**
اللقبط واللقطة والابق اللقطة فبقيل بمعنى
مفعول من لقطه اذا رفعه من الارض وعرفا غلب
على الصبي المنبوذ لانه يجد وان يلقط وشرعا
مولوه في طهرهم اهله خوفا من القبلة او فرارا
من ثمة الرية سمي بما يول اليه او بما هو مشرف
عليه كقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه
ومضيعة اثم ومحرزه عائم لما في احواره من احبا النفس
وفي احواله من النسيب لعلها وقد قال تعالى
كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس
او ساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومما احباها

تلقطها بالارض
او ثمة تجروها
فانه يضمن قيمته
او ثمة تجروها
فانه يضمن قيمته

نكاحا احبا الناس جميعا وكذا **ارفعه** ايج اللقطة
احب من تركه اذ لم يخف هلاكه بان كان في مصر
في رفته من الترحم وفي تركه من عدمه **وان خيف**
هلاكه بان كان في مفاره او بيرا ومسعة **يجب**
صيانة له عن الهلاك وجوبه فرض كفاية لقوله
تعالى ونفوا وبنوا على البر والتقوى لخصول المقصود
بالبعث وقال مالك والشافعي واحد رفته ان لم
يخف هلاكه فوصا كفاية لقوله تعالى ونفوا وبنوا
على البر والتقوى وان خيف فرض عين كس راي
العمي بيع في البير فانه يفترض عليه حفظه من
الوقوع كذا ذكره وفيه ان هذا اذا كان هناك
شخص واحد فقط اذ فانه يصير فرض عين
عليه اجماعا واما اذا كان جماعة فلا شك انه فرق
كفاية ان خيف هلاكه او لا **فالجواب** **كاللقطة** فان
رفعها احب من تركها ان لم يخف ضايعها او من
نفسه عليها وواجب ان خاف ضايعها ومكروه ان
خاف من نفسه عليها وقال بعض التابعين يحل
رفعها والا فضل تركها وبه قال احمد وعنه الشافعي
اذ لم يات على غيرها وجب رفعها لقوله تعالى والمؤمنون
بغيرهم اوليا بعضهم واذا كان المؤمن ولي المؤمن وجب
عليه حفظ ماله وقال مالك ان كانت شيئا له بال
ترفعه احب لان فيه حفظ ماله المسلم فكانت اولى
من تضييعه **وهو** ايج اللقطة **هرا** **البحر** **رقة**
لان الاصل في بيع ادم الحرية ولقضاء على رضى
الله عنه في اللقطة انه حر وقد هذه الآية وشرو

بفتح بحسب دواعيهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين
 رواه البيهقي **ونفقته وجنابته في بيت المال وأركه**
له أي يوضع فيه أسرار الأرض والأرض فلان الخراج بالثمان
 وأما النفقة فلما روي مالك في الموطأ في كتاب الأوقاف
 عن ابن شهاب الزهري عن سفيان ابن عيينة رجل
 من بني سليم أنه وجد نبوذا في ركن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال فجنبت به إلى عمر فقال ما حملك
 على أخذ هذه النجاسة قال وجدتها ضابغة فأخذتها
 فقال له عوفيه يا أمير المؤمنين أنه رجل صالح قال
 أكدك قال نعم فقال عمر أذهب به فهو حر وعليها
 نفقته وفي المغرب عوفيه الذي بعينه ويبيته
 معرفة وفي رواية عبد الرزاق فقال له عني الفور
 أبو سار وهو مثل مصروب لما يكون باطنه خلاف
 ظاهره وأول من تكلم به الزبائيل الملكة حين رأت
 الصادق بهذا الرجل وقد أخبرت أن فيها الأسوال
 فلما أصبت بذلك النكاح شعرا هذا أكرم فصار
 كلامها مثلاً وكانت عمر طعن أن هذا الرجل جازأ البه
 بولده يزعم أنه لا يخطب لستوي منه نفقته فلم هذا
 ذكر هذا المثل **ولا يوحذ من أخذه** إلا بأذنه بسبق
 يده ولو دفعه إلى غيره ليس له أن يسترده منه لأن
 ربحه باسقاط حقه **وبيت شبه** استخفافا
شاذ عديم ولو كان مدعيه رجلا ليس أحدهما الملتقط
 ولا سبقت دعوته **أو عن يصف منهما علامة** لأن
 الظاهر شاهد له وأما ثبت نسبه من اثنين استو
 في دعوى نافية فقولاه وعندنا يثبت النسب من

اثنين في باب الاستيلاء إذا استويا في الحجة وأما لو كان
 أحدهما الملتقط أو سبقت دعوته وكان أو جملتهم
 الملتقط باليد وسابق الدعوة بثبوت حقه في يده
 لا سارع له فيه إلا إذا أقام الآخر العينة لأنها أقوى
 وقال الشافعي وأحمد يعتبر قوله القافة إذا ادعاه اثنان
 ولم يبين أحق بهما ووصف أحدهما علامة أو لم يصف
 أو بينا وتعارضوا وإن اشتبها عما في القافة بفتح وولر
 الحق القافة بهما حق بهما عند أحمد ولو ادعاه امرأتان
 ببيت منهما عند أبي حنيفة رحمه الله كالرجلين
 وعندهما لا يثبت لأن ثبوت النسب من المرأة متعلق
 بحقيقة الولادة وولادته منهما حال **أو** كان مدعيه
عبدا لأن في ثبوت نسبه له نفقا **وكان** لأن المملوك
 قد تملك له الحق ولذا فيكون نفقا لامة **أو** كان مدعيه
ذميا وكان مسلما **ليركن في مقرهم** أي مقداهم
 الذمة بأن وجد في قرية من قرى المسلمين أو في مسجد
 أما إذا وجد في مقرهم بأن وجد في قرية أو في بيعة
 أو كسبة كان ذميا وفي المبسوط ولو وجد مسلم
 في مكان المسلمين ولم يدعه أحدكم بالإسلام وبه
 قال مالك وأحمد والشافعي ولو وجد كافرا في مكان
 أهل الكفر حكم بكفره حقا لا يضاف عليه إذا مات
 ولو وجد كافرا في مكان المسلمين أو مسلم في مكان الكفار
 ففي كتاب اللقيط العبرة للمكان في الفضلين لبقه
 ولأن المسلم لا يضع ولده في البيعة والكافر لا يضع ولده
 في المسجد وفي رواية ابن جماعة عن محمد العبرة للواجد
 لقوة اليد وفي رواية الاعتناء للإسلام نظر للصغير

اول الذي كمال اختلاط مرقا بموتاهم في الحرب وفي الميوط
 ان اسلم الروايات اعتبارا لاسلام لانه تعالى ولا يعلو
وما شهد اي ربط من المال **عليه** اي على اللقيط او
 على دابة هو عليها **له** اي للقيط اعتبارا لظواهر
 في دفع دعوي الغير وللبعد في الملك واصلة القبيص
 الذي عليه **صرف اليد** اي الى مصالح اللقيط بامر
 القاضي لانه مال ضائع والقاضي ولاية صرف مثله اليه
 وقيل بغير اذن القاضي لانه للقيط ظاهرا فان دفنت
 يد الغير عنه فيبغى المال ضائعا فيصرف في مصالحه
 على انه له اول بيت المال اوله لانه للقيط ظاهرا وله
 ولاية الانفاق وشراء ما لا بد منه كالطعام والكسوة
 ولان الظاهر ان واصفه اعا وضع ذلك المال لمقه
 لينفق عليه منه والبناء على الظاهر جازما لم يظهر
 خلافا وهو صدق في نفقته مثله عليه لانه امين
 خبر عما هو محتفل ويكر وجوب انصاف عليه فيقبل
 قوله فيه كمن دفع مالا الى انسان وامره ان ينفق على
 عياله فانه يقبل قوله في نفقته مثلهم **وللملئقطة**
قبض بيمينه وصدقته لانه دفع كحق له **ونسلم في**
هرة اي جناحة لانه من باب تاديبه لان من استغل بغير
 ولا يتقبل بالفساد **لا انكاه** اي ليس للملئقطة
 انكاح اللقيط ذكر اكان او انثى لانعدام سبب الولاية
 من القرابة والملك والسلطنة **ولا تصرف ماله**
 لما قدمنا **ولا اخبارته** في الامع ويصح صلح الامام على
 ذمة بالدية لانه تقع للمسلمين لا عفوه لانه ابطال حق
 سلم ويمنعه ابو يوسف من استيفاء القصاص لان

استيفاءه لوليه وهو محمول واجاز له استيفاءه
 لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له والولي
 اذا كان مجهولا لا يكون وليا لانه لا ينتفع به مع جهالة
 فالتحقق وجوده بعده **والملئقطة** بضم اللام وفتح
 القاف وتبكي المال الملقوط **امانة** سواء كانت
 في الحل والحرم وسواء كانت سناعا او هبة وتذب
 رفعها الميثاق من فقه الامانة وهو قول علماء بينا
 وقاعة الفقهاء لانه لو تركها لايامن ان فضل اليها يد
 فابينة فيكتمها عن مالها ولا يملكتم الاداء الامانة في
 ريعها والقرام اداء الامانة تعرض عنزلة الموثوقة قال
 تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الي اهلها وامثال
 الامر سبب تلك الاجر والمثمنه يؤولون لا يجد
 له ان يرفعها لانه اخذ مال الغير بغير اذن صاحبه
 وذلك حرام شرعا وبعض المتقدمين من الائمة
 التابعين كما يقولون بل له ان يرفعها والتمرك
 افضل لان صاحبها انما يطلبها في الموضع الذي
 سقطت منه اذا فقدتها فاذا تركها وهدتها
 صاحبها فيه ولانه لا يامن على نفسه ايطيع فيها
 بعد رفعها فكان معرضا نفسه للفتنة ولنا
 نعم لئلا الحكم بعلية الظن ولا فضل مراعات
 الطرفين **ان يشهد** الاخذ **على اخذه** انه اخذه
لبرده على ربه ذكر الصبر باعتبار اللهود شتم
 اخذه باعتبار اللقطة رعاية لمناقاة تارة ومبناها
 اخري وهذا نوع فقتن في القبارة وانما كانت
 امانته لان اخذها على هذا الوجه ما دون فيه شرعا

فلا يكون مضمونة بشرط الاشهاد لما روي اسحاق بن ابراهيم
 بن سنده عن عياض بن عمار ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لمن اصاب نقطة فليست له
 فاعده ثم لا يكثر وليعرفها سنة فان جاء صاحبها
 والامهومات انه يوقيه من بيتا قالوا ويكفي في
 الاشهاد ان يقول من سمع قوله ينشد لفظة قد لوه
 علي **والا** اي وان لم يشهد وادعي انه اخذها
 للرد **مضى** عند ابي حنيفة ومحمد **انما الاخذ**
 للمود وقال ابو يوسف لا يضمن لان صاحبها يفي
 سب الضمان وهو يكره فان القول قوله كما
 في الغصب وهو قوي مالك والشافعي واحمد
 لان الاشهاد غير واجب عندهم بل مستحب وحاصل
 ان الاشهاد شرط الامانة عند ابي حنيفة ومحمد
 ويكتفي ابو يوسف ليكون امانة بقصد ردها
 الي مالكها كما في مالك والشافعي وهو ذوا يفتي محمد
 والقول قوله في ذلك بيمينه ولها انة اقرب سب
 الضمان وهو اخذ مال الغير بغير اذنه وادعي ما
 يبريه وهو الاخذ لما لك فلا يصدق كمن اخذ
 مال الغير وهلك في يده ثم ادعي ان صاحبه
 اودعه اياه حيث لا يصدق الاتاحة وفي الحائية
 وهذا الاختلاف مما اذا امكنه الاشهاد واما اذا لم
 يمكنه عند الرفع او حاق انه لو شهد باخذه لضم
 اليه عند القدر **مضى** على الاشهاد منه ظالم فترك
 الاشهاد فلا يضمن بالاتفاق لان ترك الاشهاد
 لا يدل على انه اخذه لنفسه الا عند القدرة على

الاشهاد قيد بخود المالك لانه لو صدقه لا يضمن بالاتفاق
 لانه قصد بعة حجة عليه كالبيعة ولو اشهد عند
 الاخذ وعرفها ثم ردها لا يضمن بالاتفاق كذا قاله
 الشارح والعمد ان في طاهر الرواية وتوضيحه
 انه اذا عاد النقطة الى موضعها الذي وجدها فيه
 بعد ما اخذها ليعرفها بري من ضمانها لو هلك
 او استهلكها رجل قبل ان يصل اليها صاحبها
 لان اخذها لم يكن سببا لوصول الضمان عليه وكذلك
 ردها الي مكانها اذا تدبها ليعرف صفاتها حتى
 اذا سمع انسا يطلبها وله عليها وقد ياخذها
 ردها الي مالكها ثم يحسن في نفسه عجزا او طمعا
 فردها الي مكانها فلهذا لا يضمن سببا وان الضمان
 على من ملكها وفي مختصر المحاكم ولا كذلك ان ردها
 بعد ما حوّلها يضمن لانه بالخويل التزم حفظها
 وبإلزام صار مضاعفا لها ولا كذلك قبل الخويل
 بخلاف ما اذا لم يشهد حيث لم يبر من الضمان اتفاقا
 لان الظاهر انه اخذها لنفسه فلا يبر بغير الرد
 على صاحبها **وعرف** **يا يبغي** على سبيل الوجوب **في مكان**
وجدت بان نأدي ان وجدت لفظة لا ادري مالكها
 فليات مالكها وليصفها لاردها عليه **وعرف**
 ايضا **في الجاسع** لان ذلك اقرب اليه الوصول الي
 صاحبها **مدة لا يطلب** **بعد** **ها** وهو يختلف باختلاف
 النقطة في قيمتها **وعرف** **ما لا يبقى** **ان بخاف**
ساد **ثم تصدق** لان في التصديق بها عرضا
 اجلا وهو الثواب في العقبي او عاجلا وهو الضمان

ق

في الدنيا وروى محمد بن علي حنيفة ان كانت اقل من
 عشرة دراهم عرفها اياما علي حسب ما يري وان كان
 عشرة فصاعدا عرفها حولا وروى الحسن بن علي
 حنيفة انه يعرف المائتين فما فوقها حولا اعتبرا
 بالزكوة ويعرف العشرة فما فوقها شهرا وما دونها
 الي ثلاثة دراهم اياما او شهرا ويعرف الثلاثة
 الي دراهم خمسة او ثلاثة والدرهم يوما والفلس
 بالنظرينة وبيرة وقد روي محمد بن الاصل مرة الثوب
 ما حول من غير تفصيل بين الكثير والقليل وهو
 قول مالك والشافعي واحمد لما روي الشيخان عن
 زيد بن خالد الجهني قال قال رجل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عرف اللقطة فقال عرفها
 سنة ثم اعرف عفاصها ووكاها ثم استبقها فان
 جاء صاحبها فادها اليه والفقاص الوعاء الذي
 يكون فيه النقطة من حلد او خرقة وخوها والوكا
 الذي يثدي به الكيس وغيره والصحيح ان
 من هذه التقادير ليس يلزم وان تعويض التقدير
 الجدي الاخذ لا طلاق حديث سلم عن ابي بن كعب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في اللقطة
 عرفها فان جاء احد بغيرك بعدها ووكاها
 واعطها اياها والا فاستمتع بها وبيرواية ولا فهي كيل
 مالك واهرجه عن زيد بن خالد ايضا وفيه فان
 جاء صاحبها فعرف عفاصها وعدها ووكاها
 واعطها اياها والا فهي لك وان النبي صلى الله عليه
 وسلم قد زاد علي السنة ونقص منها ما الزيادة

لما في الصحيحين من حديث ابي بن كعب انه وجد
 صرة فيها مائة دينار فاتي بها النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال له عرفها حولا فعرفها فلم يجد من يعرفها
 ثم اتاه فقال عرفها حولا فعرفها فلم يجد من يعرفها
 فقال له اعرف عددها الحديث واما الثقفان فلما
 في مصنف عبد الرزاق وغيره عن سعيد الخدري
 ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه وجد ديناراً
 في السوق فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 عرفه ثلاثة ايام فلم يجد من يعرفه فرجع الي النبي
 صلى الله عليه وسلم فاحبره فقال شاك بك قال
 بناعه علي وابتاع منه ثلاثة دراهم شعيراه
 وثلاثة دراهم عرا وفضي ثلاثة دراهم
 وابتاع بدرهم لحا وبدرهم زيتا وكان الدينار واحد
 عشرة درهما فلما كان بعد ذلك جاء صاحبه فعرفه
 فقال علي فدا برني رسول الله فانطلق صاحب
 الدينار الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكر ذلك له فقال لعلي رده اليه فقال قد اكلته
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم للرجل اذا جاءنا شيء
 ادبناه اليك ورواه ابو داود ولم يذكر فيه ثلاثة ايام
 فعلم ان التقدير بالسنة ليس بعلة لارحة في كل
 شيء وانما يعرف مدة بنوهم ان صاحبها يطلبها
 و ذلك يختلف باختلاف المال وكثرته واما ورد من
 التقيد بالسنة فلعله لكون اللقطة الميول
 عنها كانت تقتضي ذلك اولان الغالب في اللقطة
 ان يكون كذلك ولو كانت اللقطة شيئا يعلم ان

صاحبه لا يطلبه كالمواهب ونشر الرمان القاه ابا حنيفة
حاز الانتفاع به من غير تقريف ولكنه يبقى على ملك
مالك لان القليلك من المجهول لا يصح وملكه المبيع
لا يزول بالاباحة قال شيخ الاسلام ولو كانت
متفرقة فجمعها الاخذ ليس للمالك اخذها بعد
جمعها لانها بصير ملكا له وكذا الجواب في النقاط
السائل بعد الحصاد وبه كان يفتي صدر الشهيد
فان حاز بها بعد التصديق بها ان حاز الجار التصديق
بها ولو بعد ذلك لان التصديق لم يحصل باذنه
فمتوقف على اجازته والمالك يثبت للفقير فيها
قبل الاجارة فلا يتوقف الاجارة فيها على قيام المحل
ولا فرق بين ان يتصدق بامر القاضى او بغير امره
على الصحيح **او من الاخذ** اي اخذ النقطة لانه
سلم ما لغيره بغيره بغير اذنه الا انه باباحة من جهة
الشرع وهذا لا ينافي الضمان حقا للعبث كما في تأويل
مالك لغير حال الخصومة وان كان من الفقير ان كانت
النقطة هلكت في يده لانه فنض ماله بغير اذنه
ولا يرجع الفقير الى الملتقط بالحقة من الضمان
كما لا يرجع الملتقط على الفقير وان كانت قايمة اخذها
لانها عين ماله وبه قال مالك والثوري والحنبل
ابا صانع وقال مالك في واحد اذ لم يجرى بها ماله
التقريف ملكها الملتقط حكم المقرض وصارت
كسائر ماله عنها كان الملتقط او فقير المالك حديث
سلم السابق عن ابي بن كعب في رواية والافهي كسبل
مالك ولما اضرجه البراري مسده والدارقطني

202 في سنة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال لا تحل اللقطة
من النقطة شيئا فليعرفه سنة فان حاز صاحبه
فليرده اليه وان لم يأت فليصدق به فان حاز فليخبر
بين الاخر وبين الذي له **وما اتفق** الملتقط على النقطة
وكذا حكم اللقطة **بلا اذن الحاكم** تبرع بفضوره ولا يثبت
عنا ذمة المالك وصار كما لو قضى دين غيره بغير امر
وبادئ اي الحاكم **دين علي بن رباح** لان الحاكم ولاية في
مال الغائب نظرا له وقد يكون النظر في الاتفاق
واخر القاضى اي شياله **منفعة** من البهائم والاتفق
عليها من اجرتها لان في ذلك ابقاء للمعين على ملك
المالك من غير الزام الدين عليه كالابق اي كما ان
الابق يفعل به ذلك **وما لا منفعة له** او القاضى بالاتفاق
عليه ان كان الاتفاق اصلح وجعل النفقة ديناً على
مالك لان القاضى نصب ناظر المصالح الناس وفي هذا
نظر لجانب المالك بابقاء عين ماله وجانب الملتقط
بالرجوع **والا** اي وان لم يكن الاتفاق اصلح بان كانت
النفقة يستغرق قيمة اللقطة **باع** القاضى اللقطة
وامر يحفظ عنها ابقاء لها معنى عند تقدير ابقائها
صورة قالوا وانما ياذن بالاتفاق يومين او ثلاثة
على قدر ما يرى رجاء ان يظهر ماله كما فان لم يظهر
امري بهما لانه لا نظري بالاتفاق مدة مدبرة **والمنفق**
عنه لاخذ النفقة لانها حبيبت بنفقة فصار
المالك كأنه استغاد الملك من جهته فاشبه المبيع
فان هلك اللقطة بعد ان حبس **سقطت** النفقة

التي حبت لاجلها لانها يصير بالحس كالثمن **فان بين**
مدعها اي اللقطة **اي علامتها** كان سعي لورايم والديان
 وعددها وكما **حل الدفع** اي جاز دفعها اليه **والحجب**
 الدفع **بالاجبة** وهو قول الشافعي وقال مالك واحمد
 وداود وابو المنذر يجب الدفع بالقلامة لقوله عليه
 السلام في الحديث السابق فان جاء احد بجزء بعدد
 ووعايتها فاعطها ايها ولغا انه مدع وعلي المدعي البينة
 والعلامة لان ذلك على انما له اذ قد يقف الانسان على
 علامة في مال صد بغيره ولا يقف على علامة في مال نفسه
 والامر في قوله عليه السلام فاعطها ايها الايامه ولو
 دفعها بالعلامة ياخذ من صاحبها كقبلة بالاخلاف
 لاحتمال ان يحج غيره ويقيم البينة انما له فيضمنه ولا
 يمكنه الرجوع على الذي اخذها فحقابه ولو دفعها بالعلامة
 فما اضر واقام ببينة انما له فان كانت قايعة اخذها وان
 كانت ماله ضمن ايها التقديرها بالدفع والاحذروا
 الملتقط على الاخذ ولا يرجع الاخذ على احد **ويستنع**
الملتقط بها حال كونه **فقيرا والا** اي وان لم يكن الملتقط
 فقيرا **تصدق بها ولو على اصله وفرعه وعمره** لمحصل
 المقتضود بالكل وهو التصديق على المحتاج ولو الملتقط
 العبد شيئا بغير اذن مولاه يجوز عتقنا وعند مالك
 واحمد والشافعي في قوله فان اقلقه طول يوم بقضاء
 الدين او بالبيع سواء اقلقه قبل التعريف او بعده
 وبه قال احمد والشافعي في وجهه وعند مالك ان اقلقه
 قبل التعريف بوجوه المولي بالدفع او الفداء وان اقلقه
 بعد التعريف بطالب العبد بعد الفتح لان الشرع

اذنله

203 اذنله في الانتفاع فكان ضمانا بخمسه فلا يظهر في حق
 المولي ويلتقط ابل ويقر وغنم وحوها وجوبا ان خاف
 ضياعها على مالكها من يد خائفة او لكونها في مضيق
 والاند بالمالي الصحيحين عن ابي هريرة قال لما فتح الله
 على رسول الله مكة قام في الناس محمد الله وانثى عليه
 ثم قال ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها
 رسول الله والمومنين وانما لم يخل احد كان قبلي وانها
 اهلكت في ساعة من نهار وانما لم يخل احد بعدي فلا
 ينفر صيدها ولا يختلي شؤونها ولاجل ساقطها
 الامتداد الحديث وفي الكتب الستة عن زيد بن خالد
 الجهني قال جاز رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 عند اللقطة فقال اعرف عفاصها ووجابها ثم عرفها
 سنة فانها صاحبها والانسانك بما قال ففدالة
 الغنم قال هي لك او لاهيك او للذبيب قال ففدالة
 الابل قال مالك ولها معهما سقاوها وهذا هو ما ترد
 الماء وترعى الشجرة فذرها حتى يلقاها ريدا ولقد اخرج
 مالك من التقاط الابل في الصحرا وحمله ساخنا
 على سنام يحف منها من يد خائفة بديل قوله
 حتى يلقاها ريدا ويجل اخذ التفاح والكثيري من
 الامنار التجارية بين البسانيين لان هذا مما يفسد
 لو ترك وكذا اخذ ما يبقى من الثمار الواقعة تحت الاشجار
 في غير الامصار على القول المختار لانه يعلم ان مالكه
 لا يطلبه عادة ولو سبب صيده او دابته فحضر الحفا
 فاحدها غيره واصلحها بافداها وعلفها وسقاها
 حتى صارت حايضت فباعها فان قال عند السبي جعلها

ر

لما اخذ غالبى له اذ ياخذها منه لانا القليلك ثم المعلوم
صحيح والربادة تمنع من الرجوع والالم بصيل ذلك في ازار
له اخذها لما قد من عدم حوازا القليلك من المجهول
ولو اخذ بقله ووجد غيره مكانه لا يملكه لعدم تملكه
سما لك فقد اسم فاعل من ابق وحقه قوله وبصير
كالقطة في الحكم لاحتمال ان يكون بغير من اخذه **ونذب**
اخذ الابق وهو المملوك الذي فوسى ماله فقصدا
اسم فاعل من ابق ومنه قوله تعالى اذ ابق الى الفلك
المسحوق **من فوجي عليه** اي فذر علي اخذه وحفظه
الى ان يوصله الى سيد ملاقيه من احياء ماله وينفعه
ولا خلاف في ذلك بين العلماء **وترك الغنال** وهو
المملوك الذي صلا الطريق الى منزل مولاه **قبل احب**
وقبل يندب اخذه كالابق ووجه الاول وهو الترق
ان الغنال لا يبرح مكانه فخذ ماله ولا كذلك
الابق ثم اخذ الابق ياتي به الى السلطان لانه لا يقدر
على حفظه بنفسه عادة بخلاف اللقط واللقطة
وهذا اختيار الرخصي وقال الحلواني الابق الى
السلطان بحبه تقرير له في اباقة واذا وقع الغنال
اليه لا يحبه لعدم ما يوجبه وان الابق لا يومن عليه
الابق ثانيا بخلاف الغنال ولهذا لا يوجبه ان كان
له منفعة وينفق عليه ما يبيت المال دينا على
ماله واذا طالت المدة ولم ينج صاحبه بلعه وحفظ
عنه وفي الميسوط لو حبس السلطان الابق فجاء
واحد واقام بجنته انه له بحلف بانه ما يعنه ولا
وهبته ثم يدفعه اليه لانه يحتمل انه بلعه او اصابه

204 ولا يعرف اليهود ذلك قلت وينبغي ان يجلفه بانه ما
اعتنقه لوجود احتمال غنقه ولو دفعه باقرار العبد
بلا بينة ياخذ كفيلا ويجوز الدفع باقراره لان العبد
في يد نفسه فيعتبر اقراره كمالو ادعي الحوية **ولراده**
اي الابق **من مدة سفر** وهي ثلاثة ايام فصاعدا
اربعون درهما ولو كان ام ولد او مديرا في حياة
المولي لانها مملوكا له بخلاف المكاتب لانه احق بمكاسر
وبخلافها بعد حياة المولي لان ام الولد يعتق بموته
فيكون حرة ولا جعل في رد الحر وكذا المدبر ان خرج
من الثلث وكذا ان لم يخرج عندهما لانه حر عليه
دين لان الفتق لا يجزي عندهما كانت عند ابي
حنيفة ولا جعل في المكاتب **وان لم يعد بها** اي لم يعدك
الابق الاربعين بان كانت قيمته اقل منهما وهذا عند
ابي يوسف وقال محمد يقضي له بقيمته الادرهما ليسلم
لمالك في تحقيقا للفايدة وهو رواية عن ابي حنيفة
ولا يي يوشح انه ورد التقدير فلا ينقص عنها **ان اشهد**
انه اخذ للرد فتمسك به لان الاشهاد شرط في اخذ الابق
على اخذ عند ابي حنيفة ومحمد كما في اللقطة وعند
ابي يوسف ومالك والشافعي واحمد ليس بشرط ثم
القياس ان لا يثبى لراة الا بشرط بان يقول كل من رد علي
ابق فله كذا او هو قول الشافعي والبخاري وبعض اصحاب
احمد لان الرد بان يقول كل من رد علي ابق تبرع بمنافعه
في رد علي سيده وهو لو تبرع بمنافعه في رد غيره
من اعيان ماله او رد الغنال لا يستوجب الاجر الا
بالشرط وكذا وهذا قال مالك له اجر مثله بقدر نفعه

ان كان من شأنه طلب الاباق وان لم يكن فله نفقته عليه
وعن احمد ان رده من المصرف له عشرة دراهم وان رده من
خارج سوا رده من مدة سفره ولا فله اربعون درهما
ولما ان القحابة قد انفقوا على الجمل وان اختلفوا في
مقداره فان محمد روي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
عن سعيد ابن المرزبان عن ابي عمر والشيابي قال
كنت ناعدا عند ابن مسعود فجا رجل فقال ان فلانا
قدم باباق من الغنوم فقال الغنوم لقد اصاب اجر قال
عبد الله وجعل ان شا من كل راس اربعين درهما
وروي عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري
عنا ابي رباح عن ابي عمر والشيابي قال اصبحت علما
ابا بالنيين فذكرت ذلك لابن مسعود فقال الاجر
والقيمة فقلت هذا الاجر في القيمة قال اربعون
درهما من كل راس واخرج بن ابي شيبة في مصنفه عن
قادة وايي هاشم بن عمر فقييما جعل الابق بأربعين
درهما وروي ايضا عن وكيع عن سفيان عن ابي اسحاق
قال اعطيت الجمل من معاوية اربعين درهما وروي
ايضا عن سعيد بن المسيب ان عمر جعل في جعل الابق
دينارا او اثني عشر درهما وروي ايضا عن علي انه
جعل الابق دينارا او اثني عشر درهما وروي هو وعبد
الرزاق عن عمر بن دينار ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقييما في العبد الابق يؤخذ خارج الحرم
بدينارا وعشرة دراهم والمفهوم من خارج الحرم
في المتبادر القرب لا قدر مسيرة سفر عنه ولقد روي
عنا عمر بن دينار ان اخذه في المصرف له عشرة وان اخذه

خارج المصرف له اربعون وامله اعتبر الحرم كالمكان
لواحد على ابن المروي عن ابن مسعود اقوي من الكل
فدعناه وانما يؤخذ بالافل اذا سوي الاكثر في القوة
وفي المسوط ولان الراد يحتاج الى معالجة وموته في رده
ولما يرغب الناس في الترام ذلك حسبة فقييما الجمل
له فزعيب له في رده واظهار الشكر من المردود اليه
لان الراد اليه ثم ان الشافعي استحسن برأيه
في هذا المسألة من وجه فقال لو ان المولي خاطب
فوما فقال من ردمكم عبيدي فله كذا فردة احدكم
استوجب ذلك المسمى وهذا في باب القياس لان
العقد مع المجهول لا ينفقد وبدون القول كذلك
ولا شك ان الاستحسان الثابت بانفاق الصحابة
غير من الاستحسان الثابت بزيادة الشريعة فامت
بفتواهم الى هذا الدهر وليس لاحد ان يظن بهم الا
احسن الوجوه ولكنه بحر محقق لا يقطع كل ساج
ولا يصيبه كل طالب **وما اقل منه** ونراد الا بق من اقل
مدة سفر **بقسطه** اعتبارا بالافل بالاكثرا **فان ابق**
من رده او مات عنده **لم يضمن** لانه امانة في يده وهذا
اذا شهد **فان لم يشهد فلا شيء له** من الجمل لان ترك
الشهاد امانة انه اخذه لنفسه عند ابي حنيفة
ومحمد **ومن ان ابق منه** لان ليس بامانة في يده **كتاب**
المفقود هو لفظة مفقود من فقدت الشيء غاب عني
وشرعا غاب **لم يدركه** اي موضع ولا حياة ولا موته
مع حديث اهله في طلبه **وحكمه انه في حق نفسه**
استحبابا للحال **فلا تتكح عرسه** ولا يفرق بينه وبينها

لان النكاح حقه وهو حي في حق نفسه والتفريق
 بالابلاء لدفع الظلم ولا ظلم من المفقود **ولا يقسم ماله**
 لانه حي في حق نفسه فكذا في ماله لانه قسعه **ولا يبيع**
اخبارته لان الاستصحاب يصلح لابقاء ما كان وقد ائتمنه
ويقيم القاضي من يفيق حقه ويحفظ ماله لاني القاضي
 نصب ناظر الكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه
 الصفة بل اقوي وبما نصب الحافظ ماله نظره فصار
 كالصبي والمجنون **ويبيع ما يجاف فاداه** لانه لما فقد
 حفظه له بمورثته كان النظر له في حفظه بمعناه وهو
 عنه اماما لا يجاف فاداه فلا يبيعه لان القاضي لا ولاية
 له على الغائب الا في حفظ ماله **ويفيق عاي ولده**
وابريه وعمره لان الاصل ان كل من يستحق النفقة
 في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي يفيق عليه
 من ماله عند عيبته لان القضاء حينئذ يكون لاعائه
 وكلمن لا يستحقها في حضرته الا بالقضاء لا يفيق
 عليه في عيبته لان النفقة حينئذ بالقضاء وهو
 على الغائب ممنوع عن الاول الولدان والاولاد الصغار
 والاثاث الكبار والذكور الزممي الكبار ومن الثاني
 الاخ والاحت والعم والعمة والحال والحالة واذ لم يكن
 للمفقود مال وطلبت زوجته من القاضي ان يفيق
 لها بالنفقة عليه كان ابو حنيفة يقول يجيبها
 الي ذلك وهو قول ابراهيم ثم رجع الي قول شرح
 وقال لا يجيبها اليه ووجه قوله الاول حديث هند
 ووجه قوله الاخر ان نفقة الزوجة لا يصير ديناً
 الا بقضاء القاضي وليس له ان يوجه القاضي القضاة

علي الغائب وهذا اذا كان النكاح معلوماً له وان ارادت
 اثباته بالبينة لم يسمعها القاضي عندنا خلافاً لروى
ميت في حق غيره فلا يورث من غيره لان ابقاء حيا
 باستصحاب الحال وفي توريثه من غيره اثبات ماله
 يكن والاستصحاب لا يصلح لذلك وما كان قوله فلا
 يورث ظاهره في التوريث اصلاً فصرح بقوله
اي يوقف قسطه من مال مورثه الي تسعين سنة
 مديوم ولد علي المقتي به لان الغائب في زماننا عدم
 الحياة الي التسعين الانادرا والنادر لا عبرة به وروى
 الحسن عن ابي حنيفة مائة وعشرين سنة وعن
 ابي يوسف مائة سنة وظاهر الرواية التقدير
 بموت الاقران بما يملكه والمختار ان ذلك مفوض
 الي رأي الامام اذ يختلف باختلاف الاستحسان فان
 الملك العظيم اذا انقطع خبره تغلب على الفلن في
 مدة انه مات لاسيما اذا دخل في مهلكة واقتصر
 مالك على اربعة اعوام واحصى بما رواه في الموطا على
 يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر ابي
 الخطاب رضي الله عنه قال ايما امرأة فقدت زوجها
 فلم تدري اي هوانها تنتظر اربع سنين ثم تقدر اربعة
 اشهر ثم تحدد ورواه عبد الرزاق في مصنفه وزاد هر
 وشك ان ابدا لها قلنا نرضيها اربع سنين كان قول
 عمر في الاستدراك ثم رجع الي قوله علي انها امرأة ابتليت
 فلتصبر حتي بابيتها موت او طلاق رواه عبد
 الرزاق وقال ايضاً اخبرنا ابن جريح قال بلغني ان
 ابا سعيد وافق علياً علي انها تنتظر ابد او روي

ابا اي شية عن اية قلابه وجابر بن زيد والشعبي
والنخعي كلهم قالوا بسى لها ان تتزوج حتى يتبين
موتها **فان ظهر المفقود حيا فله ذلك** القسط الموقوف
له **وبعد ما** اي بعد التسعين سنة **بحكم موته** في
حق ماله **يوم تمت المدة** لان هذا موت حكمي والحكم
معتبر بالحقيقي **فنقذ عرسه للموت** من ذلك
الوقت **ويقسم ماله بين من يرثه الان** اي في ذلك
الوقت كانه مات فيه مقابله **وبحكم موته في حق**
مال غيره من حين فقد لانه ثبت في حق غيره في ذلك
الوقت حكما فكانه مات فيه عيانا **فرد ما وقت له**
اي للمفقود **الذي يرث الغير عند موته** اي موت
ذلك الغير والله سبحانه اعلم **كتاب القضاء**
هو لغة النزاع عن الامر منه قوله تعالى فضي
الامر وشربا الزام الحكومات وفصل الخصومات
وقطع المنازعات وهو فرض كفاية بالاجماع فادلم
يصالح للقضاة الا واحد اثنين عليه **اهله اهل**
الشهادة اي يشترط فيه بغير ضابطه القضاة
ان يكون من اهل الشهادة يعني هو اكلها سلا
وذلك لان ولاية القضاة كالفرع لولاية الشهادة
اذ حكم القضاة يثبت على حكم الشهادة **ويصحان**
اي الشهادة والقضاة **من الناسق** لان العدالة
بينهما شرط الاولوية لان السلف اجازوا حكم من
تغلب من الامر اوجاروا لو صحت لما فعلوا ذلك
وفي وسط الفرائض اجتمع هذه الشرايط من
الاجتهاد والعدالة وغيرها متقدري عصارنا

مجلو المصدر عن المجتهد والعدل فالوجه تنفيذه
فقضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا
فاستقل **لكن ينبغي انه لا يقبل** الناسق القضاة **ولا يقبل**
اذا شهد لان الناسق لا يؤمن لقلة مبالاة بواسطه
نفسه **ولو فسق القاضي العدل** باخذ الرشوة او بغيره
كالذي وشرب الخمر **يعزل** اي يستحق العزل
في ظاهره والمدحوب وعليه شايخ بخاري وسمرقند
ومعني يستحق العزل انه يجب على السلطان
عزله **وتنزل بغيره** بمجرد الفسق ولا يصح نقضه
بعد ذلك كما لا يقبل شهادته وهو قول مالك
والشافعي واحمد واختاره الكرجي والعلوي وعلي
الرازي صاحب ابي يوسف وهو اختيار حسن
لعدم ايمان الناسق على حقوق الناس **ومن اخذه**
اي القضاة **بالرشوة لا يصير قاضيا** وكذا لا ينفذ
قضاة القاضي في الامر الذي اخذ الرشوة لاجله قال
القاضي محمد الدين اجمروا انه اذا ارتضى لا ينفذ قضاؤه
كذا في الكافي وفي ادب القاضي للمصدر الشاهد
ان الرشوة على اربعة اوجه منها ما هو حرام للاخذ
والمعطي وهو الرشوة في تقلد القضاة فانه لا يصير
قاضيا ومنها ما ياخذ به القاضي على القضاة وهو حرام
من الجانبين ايضا ولا ينفذ قضاؤه ولو كان بحق
ومنها ما دفعها الخوف على نفسه او ماله وهذه
حرام على الاخذ دون الدافع ومنها ما دفعها لغيره
فانه عند السلطان وهذه تحل للدافع لا للاخذ
والاجتهاد شرط الاولوية عند ناي الاصح وهو

ظاهراً والرواية لا شرط الصحة لما روي ان النبي صلى
الله عليه وسلم قلد علياً فقنا اليمن حيث لم يبلغ
حد الاجتهاد فقد روي ايود او ودا علي قال
بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الي اليمن
تاضياً فقلت نزلني والي حديث السن ولا أعلم
لي بالقضا فقال ان الله سيهدي قلبك ويثبت
لسانك فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضي
حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانه احري
ان يبين لك القضا قال فما زلت قاضياً ما شككت
بي قضاء بعد خلافاً لما لك والسافعي واحد وهو
نص محمد بن الاصل ان القلدة لا يجوز ان يكون قاضياً
لانه ما مور بالقضا بالحق ولا امر بلا قدر ولا قدرة
بلا علم ولنا ان المفضوود من القضا وهو ايمان
الحق الي مستحقه يحصل بفتوي غيره والمراد
بالعلم بنى ما يقطع بصوابه بل ما يفتنه المجتهد
فانه لا قطع في مسائل الفقه غالباً فاذا قضى
بقول مجتهد فقد قضى بذلك العلم وهو المطلوب
ولكن اذا وجد في الرغبة عدل عالم لا يحل تولية
من ليس كذلك بل لا يصح تولية الجاهل الفاسق
في رواية النوادر عند اجتناب الثلاثة كسائر
اقوال اصحاب المذاهب واختارها الطحاوي
لقوله عليه السلام من استعمل رجلاً اعيا عصاة
وفي ذلك التعصبة من هو ارضى عنه منه فقد خاف
الله ورسوله وجماعة المسلمين رواه الحاكم
ما حديث ابو عباس واخرجه الطبراني عن

ابو عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من تولي من امر المسلمين شياً فاستعمل عليهم
رجلاً وهو يعلم ان فيهم من هو اوتي بذلك واعلم منه
بغتاب الله ومينة رسول الله فقد خان الله ورسوله
وجماعة المسلمين واصح ما قيل في هذا المجتهد ان
يكون قد حوِيَ علم الكتاب ووجوه مسائله
وعلم السنة بطوقها وموتها ووجوه مسائلها
وكذا علم الآثار المنقولة عن الصحابة وما اجمعوا
عليه وما اختلفوا فيه يكون عالماً بالقياس وعرف
الناس **ولا يطلب القضا** لا بقلبه ولا بلسانه
الا اذا لم يكن غيره يصاح للقضا فانه يفترون عليه
مبانه حقوق المسلمين كصلاة الجمعة اذا غنى
واحد لا فامها يفترون عليه وقال بعض اصحاب
الشافعي ان كان حاملاً لذر ولو ولي القضا لا شهر
وانتفع الناس بعلمه اذ لم يكن له كفاية ولو ولي
صار مكفياً ما بين المال يستحب له الطلب
والاصل في ذلك ما اخرج البخاري عنه عليه
السلام انه قال يا عبد الرحمن يا شمر لا يزال
الامارة فانك ان اديتها عن كالة وكلت اليها
وان اديتها عن غير كالة اعتت عليها واخرج
ابوداود والنسائي وابن ماجه عن انس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال
القضا وكل الي نفسه ومواخير عليه ترك اليه
ملك يبدده زاناً وكل الي نفسه لانه اعتد على
علمه وورعه بخلاف ما اكرهه فانه اغنصم بالملك

وحفظه وقيل بحرم الدهول فيه الا ان يكره عليه
لقوله عليه السلام من جعل علي الفضا فقد دح
بغير سكين رواه اصحاب السنن من حديث ابي
هرويرة وحسن الترمذي ورواه بن ساجدة عدي
في الكامل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم من استقضى فقد دح بغير سكين وفي صحيح
مسلم عن ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال له يا ابا ذر اني اهاب لك ما اهاب لنفسي لانك
علي اثنين ولا تولي ما لا يتيم **راغا يدخل في الفضا**
ست ينق عدله اي يعتمد عدل نفسه صيانة للحقوق
العباد والابرار العالم عموما والامان من تجاوز علي
نفسه المحر عنه والاباس علي نفسه الظلم فيكره
له الدهول في الفضا ورواه لان عليا لما استخ
قاصيا قال ما صلاح الامر قال الورع قال ما فساد
قال الطمع فقال حق لك ان تقضي وحسن عمرانه قال
اذا كان في القاجي حسن فقال فقد كمل وان كان
فيه اربع ولم يكن واحدة فغيبه وصمة وان كان فيه
ثلاث ولم يكن فيه اثنتان فغيبه وضمان وقيل
وما هي يا امير المؤمنين قال علم بما كان قبله وهو
المارة الجبابرة في حق المجتهد وقال ترهقة عن
الطبع وعلم عما الخضم واستحقاق الامة من الناس
يفجب لا ينبغي للقاجي فيما يفصل من الفضا ان
يخاف الامة من الناس فانه اذا اخافها يتفذر
عليه الفضا بالحق وهذا لانه لا بد ان ينصرف احد
الخصمين من مجلسه كائنا بلوم القاجي مع احداهما

علي ما كان منه فانه تفكر القاجي واستقل بالتعريض
عن الامة بتقدير عليه فصل الفضا ولعله مقتضى
من قوله تعالى يجاهدون في سبيل الله ولا جناح
لهم لاي قتل ومع هذا استحب ان يتفذر للمقتضى
عليه وبين له وجهه ففناؤه لديه وان الحكم
في الشرع يقتضي الفضا عليه صيانة لغيره
من شبهة الجور اليه قال وشاوره ابي الربي
ربيه دليل علي ان القاجي وان كان عالما ينبغي له
ان لا يدع شاوره العلماء وقال تعالى وشاورهم
في الامر وقال عز وجل وامرهم شورى بينهم
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر
الناس مشورة لا صحابة وكان عمر يستشير
الصحابة مع كمال وقته حتى كان اذا رفعت
اليه حادثة قال ادعوا الي عليا ادعوا الي زيد
ابن ثابت ادعوا الي ابي بن كعب وكان يستشيرهم
ثم يفصل بما انفقوا عليه وفي سنن ابي داود
عنايب برودة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الفضا ثلاثة اشناد في النار وولد
في الجنة رجل عرف الحق فقضى به فهو في الجنة
ورجل عرف الحق ولم يقض به وجار في الحكم
وهو في النار ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس
علي حصل فهو في النار وفي صحيح ابي حنيفة
عنايب ثالثة قالت سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول يدعي بالقاجي العدل يوم
القيامة فيلقي من شدة الحيات ما ينجي انه

لم يقض بين اثنين في عثرة واخرج المحاكم عن ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ولي
 عثرة فحكم بينهم بما اهبوا او كرهوا اجبي به يوم
 القيامة مغلولة يده الي عنقه فان حكم بما اتزل
 الله وارتنى في حكمه وقاض فيه الى عبيده ثم روي
 به في جهنم ولهذا اجتنبه ابو حنيفة وصبر
 على المنزب والسحق حتى مات فيه وقال البحر
 حقيق والسفينة وثيق والخلع عالم فقال ابو
 حنيفة كافي بك قاضيا وقد اجتنبه كثير من
 السلف وفيد محمد بن الحسن نيفا وثلاثين يوما
 ليتقلده وقال مكحول لو خبرت بين ضرب
 عنقي وبين القضا لا اخترت ضرب عنقي رواه
 الناي عنه هذا ويصح تقلده ولو من السلطان
 الجابر او اهل البغي لان بعض الصحابة تقلده
 من معارضة بعد ما اظهر الخلاف مع علي وكان
 الحق مع علي في ثوبته والتابعين تقلدوه من
 الحجاج وكان جابر قللا الحسن في حقه لوجاه
 كلامه خبيثاتها وحينئذ لم يلبسهاهم ولكن انما
 يجوز التقلد من السلطان الجابر اذا امكنه من
 القضا بحق واما اذا لم يكن فلا لان المقصود لا يحصل
 بالتقلد منه ويصح تولية المرأة عدنا وابطالها
 مالك والثاني لان المرأة ناقصة العقل لا
 اهلا الخصومة مع الرجال في محامل الحكومة وقد قال
 عليه السلام لا يباع قوم ولو امرهم امرأة رواه
 البخاري والجواب ان ما ذكره غاية ما يعيد منع

فقال ابو حنيفة
 في قوله
 عثرة

ان تتقضي وعدم حله والكلام فيما لو وليت
 والمقلد بذلك او حكمها خصان فتقت قضا
 موافقا لدين الله اكان ينفذ ام لا لم ينتهض
 الدليل على نفيه بعد موافقته ما اتزل الله
 الا ان يثبت شرعا سلب اهليتها وليس في
 الشرع سوي تقضات عقلها ومعلوم انه لم يصل
 المحد سلب ولايتها بالكلية الا ترى انها تصلح
 شاهدة وناظر في الاوقاف ووصية علي الناي
 مع ان عقل بعض النساء اقوي من عقول كثير
 من الرجال ويؤارب القاضي للمصدر الشهيد
 للسلطان ان يعزل القاضي بربية ويغير ربية
 اما بربية فظاهر واما بغير ربية فلما روي عن
 ابي حنيفة ان القاضي لا ينزل على القضا الا
 هؤلاء لانه متى اشتغل بالقضا اكثر من سنة
 سي العلم وتزال الشافعي واحدا يجوز عزله
 بخلافه قال مالك لشكوى اهل ولوعزله بغير
 خلاف منه لا يعزل فان كان احرصا لم افضل منه
 جاز عزله وان كان دونه او مثله فان كانت
 لتكبين فتنة او لمصلحة امرى جاز عزله
 والقضاة والولاة لا يعزلون بموت السلطان
 بلا خلاف ولو عزل القاضي نفسه يعزل
ومن قلد القضاة قال اي طلب **ديوان قاض**
قبلة وهو الخرابط التي فيها نسخ السجلات
 وغيرها من الصدوك والمحاضر وضبط الاوصيا
 والقيم في اموال الوقف وتقدير النفقات وهذا

لان القاضي يكتب نسختين احدهما في يده الخصم
 والاخرى يكون في يد القاضي لا رجا يحتاج اليها
 لمعي المعاني وما في يد الخصم لا يوس عليه من الزيادة
 والنقص ينبعث القاضي عدلين او عدلا واحدا ينفق
 دعوان القاضي الممزول بحضرته او بحضرة امينة
ولا يعمل القاضي المقولي في المجوسي المنكر بقول الممزول
 بل بالبيعة فان لم يكن بيعة نأدي من له حق فلا ان
 ولم يحضر مجلس القضا فان لم يحضر احد علي شبل
 واخذ منه نفلا وانما لا يعمل بقول الممزول
 لان قوله حينئذ شهادة وشهادة الفرد ليست
 حجة لاسيما اذا كانت علي فعل نفسه **وكذا في غلة الوقت**
الوقوف والود بقة لا يعمل بقول الممزول ان ودية
 فلان دفعها الي هذا الرجل وهو منكربل يعمل بالبيعة
الا اذا اقر واليد بالسلم منه اي بالاخذ من الممزول
 لان اذا اقر بان اليد كانت للممزول ولو كان
 ولو كان المال في يد الممزول يقبل اقراره فيه
 فكذا اذا كان في يد مودعه لان يد المودع كيد المودع
ونقص القاضي مال البيعة وكذا مال القاضي لان
 اقراره مصلحة للبيعة وكونه وهي بقا ماله
 محفوظا ويكتب الصك بذكر الحق فيد بالقاضي
 لان العوي لا يفرض مال البيعة لعجزه عن الاستحالة
 فربما يجد المستقرض ولا يجد شهودا يوافقونه
 علي اداء الشهادة ولو وجد فلا كل بيعة نقد
 ولا كل قاض يعدل وفي المجتوبين يد القاذون فكان
 اصرار بالصغار بهذا الاعتبار وكذا الادب في الظاهر

الروايتين ولو اهدى الاب مال الابن فرضا لنفسه قالوا
 يجوز وروي الحسن عداي حبيفة انه لا يجوز ويجوز
 للقاضي ان يحكم بعلمه عندنا كما يحكم بعلمه بعد ثبوت
 البيعة وهو قول للشافعي ورواية عن مالك واحمد
 وقال الشافعي في قول مالك واحمد في طاهر مذهب
 لا يحكم لانه منحصر في الحكم بعلمه كالحكم لولده ولوراي
 شافعي ان يولد الفقهاء او في غير مصره الذي
 هو قاضيه لا يحكم عداي حبيفة ومالك ويحكم
 عند ابي يوسف ومحمد واثنا عشر في قول واحمد
 في رواية لان العلم حاصل له كعلمه في حال قضائه
 او في مصره ولا في حبيفة انه علم بشهادة لاعلم
 نقضا فلا يعتبر موجبا الا بلفظ الشهادة والقدر
والجامع الذي في وسط البلد **ولي** من داره
جلوسه الظاهر وهو الجلوس الذي يأتي الناس
 منه لقطع الحفومات كبلاتيه مكانه علي الزيادة
 او بعض المقامين في البلد وانما اصل ان جلوسه
 للحكم في اشهر الاماكن وجامع الناس بلا حاجب
 ولا ثواب افضل ولو جلس في اي مكان كان حاز
 وقال الشافعي يكون الجلوس في المسجد للقضا ولا
 بمصره المكة وهو جنس والحائض وهي ممنوعة
 من دخولها ولتا ان النبي صلى الله عليه وسلم فتن
 في المسجد الجامع وكذا الصحابة والتابعون كما في
 الصحيحين عن سهل بن سعد في قصة اللعان ان
 رجلا قال يا رسول الله اريد رجلا وهد مع امراته
 رجلا ايان قال قتلا عني المسجد واثنا عشر

ولما اخرجته الجماعة الا الترمذي عن كعب بن مالك
 انه تقاضى بها ابي حنيفة ديناً كان له عليه في
 المسجد فارتفعت اصواتهما حتى سمعها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج
 اليهما حتى كشف سجف حجرته فنادى يا كعب
 قال لبيك يا رسول الله فاشار بيده ان تضع
 السطر من دينك قال كعب فدفعت يا رسول
 الله قال قم فاقتضه والسجف بفتح السين وكسر
 السين وفي البخاري ولا عن عمر عند منبر النبي
 صلى الله عليه وسلم وقفى شريح والسجفي
 ويحيى بن يعمر في المسجد وقفى مروان عن زيد
 ابي ثابت باليمن عند المنبر واخرج بيا سعد في
 الطبقات في ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه دأى
 ابا بكر بن محمد بن عمر بن حزم بفتح في المسجد عند
 المنبر وكان غاي القضا بالمدينة في ولاية عمر بن عبد
 الله عند المنبر واخرج ايضا عن سعيد بن سالم
 ابي مائة قال رايت سعد بن ابراهيم عن عبد الرحمن
 ابي عوف يقضي في المسجد وكان قد ولي قضاء المدينة
 واما استدلال صاحب الهداية بقوله عليه
 السلام انما يثبت المساجد لرايه والحكم بقوله
 والحكم غير معروف واما المحفوظ في سلم في حديث
 انس وبول الاعرابي في المسجد قال انس ثم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم تقاضاه فقال ان هذه هي
 المساجد لا تضاع شيء من هذا البول والقذر اما
 هي لذكر الله عز وجل والعبادة وقراءة القرآن ولان

القضا عبارة فيجوز ان اقامتها في المسجد كالعصاة
 ونجاسة المشرک في اعتقاده فلا يمنع من دخوله
 والحائض يخرجها بما يخرج القاضي اليها وتتبع
 ما يفصل بينهما وبين خصمها كما اذا كانت
 الخصومة في دابة ويستحب ان يقصد به اهل العلم
 ويجلسهم قريبا من صدر المشورة وكذا اهل العدل
 للشهادة اجلة ف الاعوان فان بعدهم اوفي لحصول
 الحقيقة ولا يقضي في حال شغل قلبه شيء فلا يقضي
 وهو غضبان او فزعان او جابح او عطشان او مغموم
 او غسان او خائف من الم من حرا او بردان وينبغي
 ان يتخذ مترجما ثقة ليبين له ما لا يعرفه من لسان
 الخصم لانه عليه السلام امر زيد ابي ثابت ان يعلم
 العبرانية وكان يترجم لرسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم عن كان يتكلم بين يديه بذلك اللفظة
 وكذا يتخذ كاتباً أميناً عدلاً صالحاً ورعاً **ولا يقبل**
 القاضي من اهل **قديس** وهو ما يعطى لاجل المحبة
الاسمي وهم محرم لانه من صلة الرحم **او لا**
له اعتاد منها دانه قبل القضاء لقوله عليه
 السلام تعادوا تحابوا **قدرا عفو** من ذلك المذنب
 حتى لو زاد عليه لا يقبل الزيادة **انه الم يكن لها اي**
 لذي الرحم المحرم ولان اعتاد الاعداء للقاضي قبل
 القضا **خصومة** حتى لو كان لاهدهما خصومة لا يقبل
 هدية القاضي ما دامت الخصومة لانها حينئذ لاجل
 القضا يتكوى من الرشوة **ولا يحضر** القاضي
دعوة لاهد ولو كان صاحبها ذارهم محرم من القاضي

الادعوة عامة لتحقق التهمة في الخاصة وانتقابه
في العامة وفي الكفاية لو كان صاحب الدعوة حتما
لا يحضر القاضي دعوته ولو كانت عامة والخاصة
هي التي لو علم صاحبها ان القاضي لا يحضرها الا فيمنها
وقبل ما كانت لغير عرس او حفاا والعامة خلافتها
واها زلة محد حقور دعوة قزيبه الخاصة كالعادة
وعبادته المدي وشهادة الجايزا اذ لم يكن لهم ولا عليهم
دعوي وابو حنيفة وابو يوسف منعاه منها لمكان
التهمة **ويسوي** القاضي بين الخصمين **جلست** بين يدي
غير منزيعين ولا مقعنين ولا محتبيين ركون بينهما
ويتن القاضي قد رد راعين ولا يفقد اهدهما من الجانب
اليمين والاهزم من الجانب اليسار لان جانب اليمين
افضل والقلب اليه اسيل وحكم بالحق ولكنه يفعل
ذلك مع الشريف والضعيف والآب والابن والخلية
والرعية واذا سوي بينهما وحكم بالحق ولكنه يجد
في قلبه الميل الى اهدهما فلا يأس به لان ذلك لا قدرا
له عليه تما في القسم بين الساي **واقبالا** اي توجهها
والانتفا تا لقوله عليه السلام من ابتلي بالقضاء بيني
المسلمين فليأوي بينهم في المحاسن والآثارة
والنظر ولا يرفع صوته على اهد الخصمين اكثر من
الاهر رواه اسحاق بن راهوية في سنده من حديث
ام سلمة واخرجه الدارقطني عنها عن النبي صلى
الله عليه وسلم من ابتلي بالقضاء بين المسلمين
فليعدل بينهم في لحظة وآثارة ومفقه وروي
عن عمر انه كتب الى ابي موسى عبد الله بن قيس الأشعري

اذ اس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلك حتى
لا يطع شريف في حيفك ولا يياس ضعيف في عدلك
ولا يبار واحد هما اي لا يكله سرا **ولا يضيفه** اي لا يبيع
القاضي لاهد هما ضافة قيد بالاهد لانه لو سار حقا
معا او امانتهما معا لا يأس كذا قاله السارح وفي جوار
سارتهما معا نظر طاهر اذ لا يخلو عن تهمة وزبينة
لكل منهما **ولا يفيحك** مع اهد هما **ولا ينج** **سوف** بل
ولا معها لان كل منهما يدعيب ساحة الفقهاء **ولا**
يشير اليه لانه بذلك يجتري الخصم له به **ولا يلفته**
جنته لان فيه تهمة وكسر القلب الاخرورجا ادي
الى تركه همة **ولا يلقن** القاضي **الشهادة بقوله**
تشهد بكذا او كذا لان فيه اعانة اهد الخصمين
واستحسنه ابو يوسف **فيما لا تهمة** فيه لان الشاهد
قد يهاب مجلس القاضي فيحضر فكان في تلقين
الشاهد اميا للحق **ويجس** القاضي **الخصم مرة**
راها مصلحة ليدلهم ما له ان كان يخفيه وقيل
شهدوا وهو اختيار الطحاوي لان ما راد في حكم الاهل
وبادونه في حكم العاجل وقيل شهرين وقيل ثلاثة
وقيل اربعة الى ستة اشهر روايات عن ابي حنيفة
والصحيح نافي المتن لان من الاستخاص من يكره
حبه في زمان طويل ابتر من اعطاه عليه من
مال قليل وصفة الحبس ان يكون في موضع ليس فيه
فراش ولا وطاء ولا يدخل عليه اهد يأس به ولا
يجري جماعة ولا الجمعة ولا جنازة ولو اعطي كفيلة ولا
لموته قريب الا اذ لم يوجد من يحضره ولو سرفه مرفعا

اصنافه لا يخرج ان كان له من خدمته ولو احتاج الى الجماع
 من دقوله امراته او جاريتها عليه ان كان في السج
 موضع سفره لان افتضاء شهوة الفرج كافتضاء
 شهوة البطن وقيل يبيع لان الوطى من وصول الخواج
 والحس ثابت بالكتاب وهو قوله تعالى او ينفوا من
 الارض والمراد بالنفي الحس وبالسنة فانه حسي
 عليه السلام وجهلا في ثقة رواه ابو داود ورواه الترمذ
 والنسائي ثم خلا عنه ونحوه في عهد عليه السلام
 وعهد ابي بكر سجن واما كان في السج فهو منع
 حسي في المسجد او الدليل بالرفق حتى اشترى
 عمردا بملكه باربعة الاف درهم فآخذه حبسا وقيل
 بل لم يكن في زمن عمر ولا عثمان الجري من علي فبي سجا
 وسماه نافعا فانتقلت الناس منه فبي امر وسماه سجا
بطلب ولي الحق حبه لانه حسي لا جلاله فلا بد من
 طلبه **ان امتنع المديون المقر عن الايفاء** بعد ما امر
 القاضي له بالاداء **او ثبت الحق ببينة فيما لزمه** متعلق
 بيجس **بفقد متعلق يلزم كالعقالة** لان التزامه
 المال باختباره دليل على بكاره ظاهرا اذا لم اقل
 لا يلزم ما لا يقدر على ادائه **او بدل مال** عطف على
 بفقد اي وبما لزمه بدل مال حصل له كمن المبيع
 وبذل الفرض لان دقوله المال في يده مثبت لتمامه
وفي نفقة عريسه المقدرة لانه بالامتناع عن الاتفاق
 عليها صار عليها ظاهرا **وفي نفقة ولده** لانها لاهيا
لا في دينه اي لا يحس الدال في دين عليه لان الحس
 عقوبة فلا يقع من الولد علي والده اكرامه والجد

والجدة وان علوا كالحود والقصاص الا اذا ابي من
 الاتفاق عليه طفلا وكذا اكل من وجبت عليه نفقة
 من صدا وحقة لانها ينسحب في الوقت فلم يحس
 عليها نفقة بخلاف سائر الديون **وفي غيرها** اي
 غير هذه الاكيا كخمان المتلفات وارثي الحيات
 ونفقة الاقارب **لا** اي لا يحس القاضي الخصم **اذا ادعى**
فقر لعدم وجود اماره نذ لم علي غناه **الا اذا قامت**
بينة من الدعي بفسده اي بفسد فقر الخصم وهو غناه
 ولو قال بفسده لكاننا ظهر في مدعاه والمعنى حينئذ
 يحس بقدر ما يري لانه تدعي الفقر وهو منك
 بالاصل اذ الادعي حسي بوللائك له فكان القول
 له ما لم يكد به الظاهر كما في مال دم بفقد او بدل
 مال او لان الفقر اصل والغني عارف فاحتج
 الي اثباته ثم بعد ذلك قال القاضي حيران واهل
 الحيرة به عن حاله احيا ط الاحمال فان شهد
 شاهدان عنده انه قادر علي قضاء الدين ابد
 حبه وان لم يظهر له ماله بان قالوا انه ضيق
 الحال اطلق لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة
 الى ميسرة ولو راي ان يسال عنه قبل مضي مدة الجري
 كان له ذلك واما السؤال قبل الحس وقبول بينة
 الاعسار فمن عهد يقبل وبه افني عهد ابن الفضل
 واسماعيل بن حماد ابنا اي حديقة وهو قول الشافعي
 والاكثر انما لا يقبل قبل الحس وهو قول مالك
 وهو الاصح بان بينة الاعسار بينة علي النفي فلا
 يقبل حتي يتأيد بموید وبعدم مضي المدة بايدت اذا ط

انه لو كان له مال لم يحتفل صيق السجى ومرواته ولو
طلب المديون عبي المدعى انه ما يعلم انه مفسر خلف
فان تحلا طلقه ولو قبل الحبس وان خلف حبه
ولغيره الملازمته بعد هروجه من الحبس واخذ
فضل كسبه عند ابي حنيفة لعدم تحقق الفضا
بالا فلاس عنده اذ المال علم وراجح لان وقوف اليهود
على عسرته ما حبط الظاهر فيصالح لرفع الحبس
عن المديون لا لابطال الحق القديم في الملازمة ونفاه
مما ملازمته واخذ فضل كسبه لان الفضا بالافلاس
يصح عندهما فتثبت القسرة فتجب النظر الى ان
يقوم بينة انه اكتب ما لا يفي بدينه كله او ببقية
لخصم يومر بحبه ويقدم بينة البار على بينة
الفكار لا بما ثبت اسرا عارضنا **واذا ائشروا على خصم**
خافه حكم القاضى لو هوود الحجة وكنت به اي بحكمه **وهو**
اي هذا المكتوب **السجل وان شهدوا على غائب** لا اي بحكم
القاضى لان الفضا على الغائب لا يجوز وكذا الغائب عن
الا ان يكون له وكيل عنه او وصي ولو من جملة القاضى
وهو مالك والشافعي الفضا عليه لقوله عليه
السلام البينة على المدعى واليمين على من انكر فاشهد
خصم الخصم زيادة عليه بلا دليل ولنا قوله عليه
السلام لعلي حين استقصاه على ابي ابي لا يثق
لاحد الخصمين بشي حتى نسمع كلامه الاخر فانك
اذا سمعت كلام الاخر علمت كيف يقضي رواه احمد
وابوداود وغيرهما وفي نفوذ الفضا على الغائب
روايات ذكر الشئس الائمة وشيخ الاسلام انه

ينفذ

ينفذ وغيرهما من المباح قالوا لا ينفذ **بل يكتب**
كتابا حكما ليحكم القاضى المكتوب اليه
وهذا الكتاب هو نقل الشهادة في الحقيقة لان
القاضى الكاتب لم يحكم بالشهادة وانما نقلها الى المكتوب
اليه ليحكم بها ولهذا يحكم المكتوب اليه برأيه وان
خالف رأي الكاتب بخلاف السجل فانه ليس لاحد
ان يخالفه ولا ان يفتقن حكمه اذ كان في فضل مجتهد
فيه او منقضى عليه **الا في حد وفود** فلا يكتب فيه ما
كتابا حكما وقال مالك واحمد يكتب فيهما لان الاعتماد
على الشهود ولان في كتاب القاضى ثبة وهما لا
يثبتان معها وفي ظاهر الرواية ان كتاب القاضى
لا يقبل في المنقولات لانها يحتاج الى الاشارة اليها
عند الدعوى والشهادة بخلاف العقار وغيره من
الحقوق لانها تعرف بالوصف وعن محمد انه يقبل في جميع
ما ينقل وعليه الفتوى وعمل المتأخرين وبه قال
مالك واحمد والشافعي وفي قول **ليقرأ** القاضى الكتاب
على الشهود الذي ينقلون الكتاب الى القاضى
المكتوب اليه ويشهدون لديه ان هذا كتاب فلان
القاضى او يعلمهم عاينه لانهم يشهدون عند الناحي
ولا شهادة بدون العلم وهي باحد هذين الطريقين
ويتم عندهم اي يحضرهم كيلا يتوهم تغيير وهذا
شرط عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي واحمد ومالك في
رواية **وسيلة اليهم** علي قول ابي حنيفة ومحمد والشافعي
المدعي علي قول شمس الائمة وهو المختار للفتوى
وعند ابي يوسف يكتب ان يشهد به ان هذا كتابه وختمه

وبع قال ما لك في رواية **وعنه ان الختم ليس بشرط**
 فسهل في ذلك لما اتي بالقبض واختار شمس الامة
 السرخسي وما قاله ابو حنيفة ومحمد اوطي **نظم**
القاضي المكتوب اليه لا يقبله الا بحضور الخصم
والبينة اي والا بالبينة عند اي حنيفة ومحمد علي
 انه كتاب فلا ن فراءة علينا وحقه وسلمه لبلال يكون
 الكتاب زورا وقال ابو يوسف بقبيل لقاضي المكتوب
 اليه بلا بينة ولك لا يعمل به الا بالبينة **فيستخذ**
القاضي ويعزرا علي الخصم ويلزمه ما فيه اذا ثبتت
 عدالة الشهود عنده بان كان القاضي الاول كتب
 عدالته او كان المكتوب اليه يعرفهم بالعدالة
 او سألوا يعرفهم من الثقات فركاهم **ان بقي الكاتب**
فامينا فبده لان الكتاب يبطل بموت الكاتب وعزله
 ويكون له بقي اهلا للقضا بان جن او ارتد او قذف
 محدا وعي قبل وصول الكتاب الي الثاني او بعد
 وصوله له قبل ان يقرأه وقال ابو يوسف واحمد لا يطل
ولا يعمل به اي بالكتاب **ههنا** اي غير المكتوب اليه
 وان مات المكتوب اليه او عزل بل تبطل **الا اذا كتب**
بعد اسمه اي اسم المكتوب اليه **والكل من يعمل اليه**
من قضاة المسلمين وقال الشافعي واحمد يعمل به وان لم
 يكتب ذلك **وعند اي يوسف ان كتب هذا** اي في كل
 من يعمل اليه من قضاة المسلمين **ابتدأ بان كتب**
 ما فله من فلان الي كل من يعمل اليه من قضاة المسلمين
 وحكامهم **يقبل** وفيه قال الشافعي واحمد واستحسنه
 كثير من المشايخ تنصبا للامر علي الناس وقال ابو حنيفة

216 لا يقبل اخذ ابا الاصباط **وان مات الخصم بينت الكتاب**
علي وارثه لقباه مقامه **والمرأة تقضي لانها من اصل**
 الشهادة فيكون من اهلا للقضا او كل من ماس باب الولاية
 وقوله عليه السلام لا يباع قوم ولو امرهم امرأة يدك
 علي نقصان حال ذلك القوم **علي عدم جواز توليتها**
 وقد سبق بحقيقة **الاي حد وقود** لعدم جواز شهادتها
 فيها **ولا يستخلف قاض قاصلا** فله القضا دون ان
 يقلده لغيره ولان الامام رضي بقضائه دون غيره **ولا يوكل**
وكيل وكيل الا ان الموكل اماره بمصرفه دون غيره **الامن**
فمن اليد ذلك اي الا القاضي المقوض اليه الاستخلاف
 والوكيل المقوض اليه التوكيل بخلاف المأمور باقامة
 الجمعة فانه يجوز له الاستخلاف فيها وان لم يقوض اليه
 ذلك لانه لما قوض اليه الجمعة مع علمه ان القوارض المانعة
 ما اقامتها قد تعتبر به ولا يمكن انتظار اذن الامام
 الاعظم لصحة الوقت كان الاذن باقامتها اذنا بالاستخلاف
 فيها **دلالة في المقوض اليه الاستخلاف والتوكيل نائية**
لا يعمرك بعزله وموته موكلا في شرح الوفاية اما قال
 موكلا لان في الوكالة ينصرف الوكيل بموت موكله فاراد
 ان يصرح بان الوكيل مهيأ لا ينصرف بموته لانه في
 الحقيقة ليس نائية بل هو نائية الاصل اما في القضا
 فان النائب لا ينصرف بموت المنوب محض الموكل بالفكر
 للاشياء ولا استياء في باب القضا فلم يدكره
بل هو نائب الاصل لانه في التوكيل ينصرف بموت
 الاصل وفي القضا لا ينصرف وقال الشافعي واحمد
 اذا عزل القاضي المقوض اليه نائبه بغير موكل لانه كوكيله

اي

والموكل بملك عزله وكيله ولنا انه لما صح الاستخلاف
 من جهة الامام كان نائباً عنه الامام فلا يملك الموقوف
 اليه عزله الا ان يقول الامام وله ما شئت واستبدل
 ما شئت **وفي غيره** اي غير الموقوف **نائبه ان فعل نايبه**
عنده اي بحضرته **واجاز هو** ما فعل نايبه في غيبته
او كان الموكل الاول **قد ركن في الركن** اما اذا فعل
 بحضوره ففعله ينتقل اليه واما اذا اجاز ففعله فلان
 صار كانه فعله واما اذا فعل بالثمن الذي قد ركن الاول
 فالحصول المقصود باستعمال رايه في تقدير الثمن **وا**
عمل براك يوكل الوكيل لاطلاق التفريع الى رايه
والفناء اي قضاء القاضي في جتهده فيه **على خلاف**
مذهبه اي رايه نائباً او عامداً **لا ينفذ** عند اي يوسف
 ومحمد وبه قال مالك والشافعي واحمد وعليه الفتوي
 لانه زاعم فساد قضايه بنواخذة بزعمه وقال ابو
 حنيفة ان كان نائباً ينفذ وان كان عامداً فعنه روايات
 ووجه النفاذ انه ليس خطأ ييقين ان كل جتهده لا يقع
 بصواب اجتهاده وبه كان يعني الصدر الشريف
 والمرعيني وفي الذخيرة الخلاف في نفاذ القضاء
 وقيل في حل الاندาม عليه وقل بعض المحققين والوجه
 في هذا الروايات ان يعني بقولهما لان التارك لمذهبه
 عمداً لا بفعله الاهوى باطل لا قصد جميل واما الثاني
 فلان المقلد ما قلده الا بحكم مذهب لا مذهب غيره
 وهذا كله في القاضي المجتهد واما المقلد فاما ولاء بحكم
 مذهب اي حنيفة مثلاً فلا يملك المخالفة فيكون
 معزلاً بالنسبة الى ذلك الحكم **وعلى نفيه** اي القضاء

عالي وفاق راي القاضي **يجعل المختلف فيه محققاً عليهم** لان
 الخلاف الموقوف قبل الفضا يرتفع به كما يرتفع باجماع
 العلماء عالي قول بعد اطلاقهم عالي قولين في العصر الذي
 قبله **ان عرض علي** فاصى **اخر عظيم** سوا كان عالي رايه
 او عالي خلافه لان الفضا سوا لا في جتهده اذ فيه يتفقد
 ولا يتحقق باجتهاد اخر لان اجتهاد الثاني كاجتهاد
 الاول وقد ترجح الاول بانضال في القضاء لا يتحقق
 بمادونه وشرطه ان يكون القاضي عالماً باختلاف
 العلماني لوقفي في فصل جتهده فيه وهو لا يعلم بذلك
 لا يجوز فقناوه عند عامتهم ولا يحميه الثاني كذا في
 النهاية عن المحيط وقال شمس الائمة انه ظاهر الرواية
الاينما خالف الكتاب اي ظاهره **والسنة المشهورة**
 اي ما قارب المتواتره **اولا اجماع** اي اتفاق الائمة فانه
 لا ينفذ فقناوه ولا ينفذ فاصداً اخر له لانه يكون حكماً
 بلا دليل فيكون باطلاً ولا يعود بالتنفيذ صحيحاً فخالفة
 الكتاب كالحكم بحل منزوك التسمية عمداً ومخالفة
 السنة المشهورة كالحكم بحل المطلقة ثلاثاً بحر وعقد
 الروح الثاني ومخالفة الاجماع كالحكم ببطلان قضاء القاضي
 في المجتهدين والمراد بالاجماع ما ليس فيه خلاف يسند
 الي دليل شرعي وعدم سواد ذلك القضاء الشاهد ويعين
 وبصحة تكاح المنفعة وبعدم وقوع الطلاق الثلاث
 جملة وتقدم وقوع الطلاق على حبلي او صايهي او قبل
 الدفول وبيع ام الولد مع هذا القيل عند محمد خلافاً
 لها **وان كان بنفس القضاء مختلفاً فيه** مثل القضاء
 على الغائب وقضاء المحذور في القذف بعد التوبة

وقضنا الماسق قبل التوبة **ببصير مجمعا عليه بامضاء**
 قاضي **احمر** لان محل الخلاف لم يوجد قبل القضا بل وجد
 بعده فلا بد من قضا **احمر** للترجيح **والقضا بحرمة**
اوحد يتقدم ظاهرا وباطنا اي عند الله **ولو شهداه**
زور وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف اولا وقال
 محمد وابو يوسف **احمر** لما لك **والقاضي** واحد لا يتقدم
 بالزور الا ظاهرا وعليه الفتوى كما لو كان الشهود
 عبيدا او محذودين في قذف او كفار او مشهود له يعلم
 بحكمه دون القاضي او كما لو قضى القاضي بنكاح الرجل
 غاي امراته منكوحة او معتدة لغيره وكما في الاملاك
 المرسلة **اذا اذاعه سبب متين** فبدية لان القضا
 محل وصحة في المدعي بلا سبب لا يتقدم الا ظاهرا
 بالاتفاق ثم معنى النفاذ ظاهرا اذا سلم المرأة نفسها
 له بقوله القاضي سلمى نفسك فانه زوجهك والنفاذ
 باطنا ان يجعل له وطوقها وجعلها التمكن بنما بينهما
 وبين الله تعالى وانا ان القضا لقطع المنازعة وقد
 عرفت نفوذ القضا بمثل ذلك في السرع الا ترى ان
 التفريق باللعان يتقدم باطنا واحدهما كانه يتقدم
 وكذا اذا اختلفا المتبايعان ونخا القاضى في القاضي
 بينهما البيع فينفذ القاضي باطنا حتى يجل للبايع
 وصو الجارية المبيعة فكذلك في باقي الفسوخ والنفوذ
 واما العبد والكفار والمحدودون في القذف فيمكن
 الوقف عليهم بخلاف الشهود الزور وعدم النفاذ
 في الحكم بنكاح منكوحة الغير او معتدة لفوات شرط
 الحكم لا لزور الشهود اذ شرط الحكم ان يكون في محل باطل

له ومنكوحة الغير ومعتدة ليست بمحل للنكاح وانما امر
 يتقدم باطنا في المدعي بلا سبب لان في اسباب الملك
 تراهما اذ الملك تارة يثبت بالشراء وتارة بالارث
 وعبرة ولي المدعي بسبب معين كالبيع والشراء
 والامارة والنكاح والاقالة والفرقة بطلافا وعبرة
 وفي الخصبة والنفقة روايتان اصح ابو حنيفة عاروي
 ان رجلا ادعى علي امرأة نكاحا بين يدي علي كرم
 الله وجهه واقام شاهدين فقطى علي بالنكاح بينهما
 فتالت المرأة ان لم يكن بديا امير المؤمنين فزواني
 منه فانه لا نكاح بيننا فقال علي شاهداك زوهاك
 فقد طلبت منه ان يعفها عن الزني بان يعقد
 النكاح بينهما فلم يجبهما اليه لك ولولم يتعقد العقد
 بينهما بقضائه لما امتنع من تحديده عند طلبها
 ورغبة الزوج فيها وانما لم يجبهما لذلك ليرجيح قول
 الشهود علي قولها وانها بها بالكذب اذ مثله لا يقضي
 الا بشهود عدول ولهم قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم
 بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من
 اموال الناس بالاثم والانتهم فكلون فقد هي الله
 تعالى عند الكلام في الغير بالباطل محتاجكم الخاكم
 فهو تنصيص علي انه وان قضى القاضي له بالشراء
 بشهادة الزور لا يجعل له تناوته ويكون ذلك منه
 اكلا بالباطل وقول النبي صلى الله عليه وسلم
 انما انا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون
 الحق بحجة من بعضي فاقضي له علي نحو ما سمع منه
 فمن قضيت له بشي من حق اخيه فلا ياخذ به فاما اقطع

له قطعة مما رمتفق عليه **ولا يقيم القاضي على الغائب** لما سبق **الاحضرة تأييده حقيقة** وهو وكيله او نائبه **شرا كوصي القاضي او نائبه حكما** **اما كان ما يدعي على الغائب** لا محالة اي يتعين **سببا لما يدعي على الخصم** كما لو ادعي عينا في يد غيره انه اشترها من فلان الغائب واقام البينة على ذلك اليد بعد انكاره ونفي به ثم حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره واما احتمال البينة كما اذا قال لامرأة ان زوجك الغائب وكلني بان احملا اليه فاقامت بينة انه طلقها ثلاثا فانه لا يقض بالطلاق عليه الغائب لانه يحتمل ان يكون وكيله بالحمل بعده وان وكيله بالحمل قبله فلما كان سببا من وجه دون وجه يقضي بقصر يد الوكيل ولا يقضي بالطلاق كذا في الفصول الثمانية **لا** يكون الحاضر نائبا عن الغائب **ان كان** ما يدعي على الغائب **شرطا** لما يدعي على الحاضر كما لو قال رجل لامرأة ان طلق فلان امرأته فانه طالق ثم برعت المرأة على ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب لا يقبل منها ولا يحكم بوقوع الطلاق عند عامة المشايخ بخلاف ما لو قال اذا دخل فلان الدار فانت طالق وبرعت على دخول فلان وهو غائب حيث يقبل ويحكم بوقوع الطلاق لأن هذا ليس بقضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال حق له وافتي بعض المتأخرين بقبول البينة ووقوع الطلاق في المسألة الاولى منهم في الاسلام لان ذلك كما يتوقع على السيد يتوقع على الشرط والاصح خلافه وبه كان يعني المرغباني وقال الشافعي يجوز الحكم على الغائب عن البلد وعن مجلس الحكم اذا كان مسترا في البلد قول واحد وبه قال مالك واحمد والشافعي في الغائب عن مجلس الحكم غير مستر في البلد قولان اصحهما انه لا يحكم بدون حضوره والثاني انه يحكم عليه

لزمه ودلجة وظهور الحق ولنا اننا انفقنا لقطع المنازعة ولا منازعة بدون الانكار ولم يوجد واما قوله عليه السلام لمهدام ابي سفيان خذي مني ما لك فيك وولدك بالمعروف فلم يكن فقدا عليا في سفيان بل كان فتوي لها **وصح غلبت الخصم** لقوله تعالى فابعدوا احكاما من اهلها وحكما من اهلها واعلم النبي صلى الله عليه وسلم بتحكيم سعد بن معاذ في بني قريظة بسبي ذرارهم وقتل مقاتلتهم كما في الصحيح ولما قال ابو سريح يا رسول الله ان قومي اذا اختلفوا في شيء فانووني حكمت بينهم فرضي عني الربيعان فقال صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا رواه الساجي وروي انه كان بين عمر وابي بكر عيب منازعة في ثعل فحكما بينهما زيد بن ثابت فاتباه فخرج زيد وقال لعمر بعد بعثتني فانتبتك يا امير المؤمنين فقال عمر في بيته يوتي الحكم فدخل بيته فالتقى لعمر وسادة فقال عمر هذا اول جورك وكانت البينة علي عمر فقال زيد لا لي لو اعفيت امير المؤمنين فقال عمر عمن لزمته فقال لا لي يعني امير المؤمنين ونقد قولان لهما ولاية علي نفسها ففتح حكيمهما **من صلاح قاضيا** لان المحكم بينهما بمنزلة القاضي في شرط فيه ما يشرط في القاضي ويشرط في نفوذ حكمه لانه لا ولاية له على دمه لا يملك ان اباحته ولا يصح ختمها والحدود بمنزلة الدم ولزم ما حكمه اذا حكم بالبينة والافرار او النكول او النكول لانه صدق ولايه شرعية عليهما ثم بالسر لا يبطل حكم القاضي **واخباره** أي

ان يكون في غير صدق

رَفَعَ احْبَارَ الْحَكَمِ **بِأَقْرَارِهِمْ** بِأَن يَقُولَ إِنَّكَ أَقْرَرْتَ
 عِنْدِي بِكَذَا ذَكَرَهُ فِي الْحِزَانَةِ **وَبَعْدَ الْعَشَاءِ** بِأَن
 يَقُولَ قَامَ عَلَيْكَ بَيْتُهُ لِحُذَاكَ كَذَا وَغَدَلُوا عِنْدِي
 وَقَدْ حَكَمْتَ عَلَيْكَ بِهِ لِهَذَا وَإِنَّمَا يُلْزَمُ مَا أَحْبَارُهُ بِذَلِكَ
حَالِ وَلَا يَتَّهَمُ قَالَ أَحْبَارُهُ حَالًا وَلَا يَتَّهَمُ قَائِمًا بِمَقَامِهِ
 شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ لَا يَتَّهَمُ بَيْتًا وَكَذَلِكَ لَا يَتَّهَمُ بِهِ لِهَذَا
 تَدْعِيهِ مَهَابَةُ مُبْضَعِ الْقَفْضَانِ أَمَّا الْوَاحِدُ خَيْرٌ بِذَلِكَ
 حَالًا عَزْلُهُ فَلَا يَصْدُقُ لَانْتِفَاعًا بِالْوَلَايَةِ **وَبِكُلِّ**
شَيْءٍ أَيِ مِنَ الْحَاكِمِينَ **أَنْ يَرْجِعَ** عَنْ تَحْكِيمِهِ **قَبْلَ حَكْمِهِ**
 أَيِ حَكْمِ الْحَكَمِ لِأَنَّهُ مُقْلَدٌ مِنْ جِهَتِهِمَا فَكَانَ لَوْ أَنَّ
 عَزْلَهُ قِيلَ بِأَن يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَنَّ الْمُقْلَدَ مِنْ جِهَةٍ
 الْأَمَامِ لَهُ أَنْ يَعْزِلَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ **فَإِنْ**
رَفَعَ حُكْمَهُ إِلَى قَاضٍ أَوْضَاهُ أَنْ وَافَقَ مِنْ هَبِهِ أَوْ لَا
 قَائِدَةً فِي تَقْضِيهِ ثُمَّ أَمْرًا أَمَّا لَوْ خَالَفَهُ فَلَمْ يَحْضَرْ
 أَنْ يَخَالَفَ حُكْمَ الْقَاضِي أَوْ خَالَفَ مِنْ هَبِهِ قَائِدًا
 وَرَفَعَ إِلَيْهِ حَبِيبٌ بِمُضْنَةٍ وَجَوَابًا لَأَنَّ الْقَاضِي الْمُوَافِقَ
 مِنْ جِهَةِ الْأَمَامِ لَهُ وَلَا يَتَّهَمُ عَلَى النَّاسِ فَكَانَ قَضَاؤُهُ
 حُجَّةً عَلَى الْكُلِّ خِلَافَ الْمُوَافِقِ مِنَ الْحَصِينِ قَائِدًا لِأَوَّلِهِ
 لَهُ عَلَى غَيْرِهِمَا قَائِدَةً أَمَّا الْقَاضِي حَكْمُ الْمَرَاتِقِ
 لِمُدْهَبِهِ أَنْ لَا يَكُونُ لِقَاضٍ أَوْضَاهُ بَرِيٍّ خِلَافَهُ
 تَقْضِيهِ أَوْ رَفَعَ إِلَيْهِ لَأَنَّ أَمْرًا بِهِ يَمْثُلُهُ قَضَائِهِ
 أَيْدِيًا **وَلَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ** دَوْلِيَةً وَتَحْكِيمًا **وَلَا الشَّهَادَةُ**
لِمَنْ بَيْنَهُمَا وَلَا دَاوُودِيَّةٌ لِلزَّهْمَةِ وَأَمَّا لَوْ كَانَ الْقَفْضَانُ
 وَالشَّهَادَةُ عَلَيْهِمْ صَحَّاحًا لِمَنْ الزَّهْمَةُ **وَكُلُّ الْإِبْهَامِ**
بَلَا عِلْمِ الْمَوْصِي لَا التَّوَكِيلَ بِالْعِلْمِ الرَّكِيْلَ فَلَوْ بَاعَ الْوَصِي

220
 شَاءَ التَّوَكِيلَ قَبْلَ عِلْمِهِ صَحَّ يَبْعُهُ وَلَوْ تَصَرَّفَ الْوَكِيلُ فِيهَا
 وَكُلُّ مَنْ قَبْلَ عِلْمِهِ لَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ **وَنَشْرُطُ** عِنْدَ أَبِي هَنِيفَةَ
خَيْرَ عَدْلٍ أَوْ سَتُورِينَ جَعَلَ الْوَكِيلَ وَعِلْمُ السَّيِّدِ خَلْفَهُ
عَبْدَهُ وَعِلْمُ الشَّفِيعِ بِالْبَيْعِ وَعِلْمُ الْبَكْرِ بِالنِّكَاحِ وَعِلْمُ
السُّلَمِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ **لَمْ يَهَاجِرْ بِالشَّرَائِعِ** وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
 وَمُحَمَّدُ لَا يَشْتَرُطُ إِلَّا الْخَمِيْنُ وَالْأَصَحُّ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّذِي لَمْ
 يَهَاجِرْ أَنْ يَقْبَلَ خَيْرًا لِقَاسِقٍ حَتَّى تَحْبُ عَلَيْهِ
 الْأَحْكَامُ بِخَيْرِهِ لِأَنَّ الْمُخْبِرَ لَهُ سَبْلُ رِسُولٍ وَسَبْلُ
 الرِّسُولِ لَا يَشْتَرُطُ الْعَدَالَةَ لِحَاثِي رِسُولِ الْوَكِيلِ إِلَى
 الْبَكْرِ بِالنِّكَاحِ **لَا لَعَدَّةِ التَّوَكِيلِ** أَيِ لَا يَشْتَرُطُ خَيْرَ
 عَدْلٍ أَوْ سَتُورِينَ لَصَحَّةِ التَّوَكِيلِ حَتَّى لَوْ أَعْلَمَ
 الْوَكِيلُ وَاحِدًا غَيْرَ عَدْلٍ صَحَّ تَوَكُّلُهُ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَاسِقَاتِ
 وَلَيْسَ فِيهِ الزَّامُ فَلَا يَشْتَرُطُ فِيهِ إِلَّا الْخَمِيْنُ **وَقَبْلَ**
قَوْلِ قَاضٍ عَالَمٍ عَدْلٍ فَتَقْبِلُ بِهَذَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ سَبَبِ
 الْقَفْضَانِ لَأَنَّ عَدْلًا لَمْ يَنْفَعْهُ مِنَ الْمُبْدِلِ إِلَى الرِّشْوَةِ وَعَلَى
 مَنَعَهُ مِنَ الْفُلْطِ فِي الْحَكْمِ **وَهَاجِلٌ** عَطَفَ عَلَى عَالَمٍ أَيِ وَقَبْلَ
 قَوْلِ قَاضٍ حَاجِلٍ **أَنْ يَبْنَ سَبَبُهُ** عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ
 بِأَن قَالَ فِي الزَّيِّ بِالْأَقْرَارِ اسْتَفْسَرَتْ الْمَقْرَحَاتُ مَقْصُودُ
 الْمَعْرُوفِ فِيهِ وَحَكَمْتَ بِرُجْعِهِ وَقَالَ فِي السَّرْفَةِ تَبَيَّنَ
 بِالْحُجَّةِ عِنْدِي أَنَّهُ نَصَابٌ بِمَا حَرَزَ لَا شَهَادَةَ فِيهِ لِأَنَّ
 عَدْلًا لَمْ يَنْفَعْهُ مِنَ الْحَيَاةِ وَتَقْبِيلُهُ السَّبَبَ الشَّرْعِيَّ مِنَ
 الْفُلْطِ فَإِنْ قَبِلَ قَوْلَهُمَا يَجْعَلُ وَفَقَ لَهَا مِنْ قَتْلٍ وَقَطْعِ
 وَغَيْرِهَا **لَا يَقْبَلُ** قَوْلَ غَيْرِهَا وَهُوَ الْعِلْمُ الْقَاسِقُ
 وَالْحَاجِلُ الْقَاسِقُ لِنَهْمَةِ الْخَطَا لِلْحَقَالَةِ وَنَهْمَةِ
 الْحَيَاةِ لِعَدْلِ الْعَدَالَةِ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَعْمُ مَخْتَارٌ

اي منصور الكاثيري وفي الجامع الصغير لم يقيد بعلم
 ولا بعدالة وهو ظاهر الرواية لان طاعة ابي الامرواثة
 وفي تصديق القاضي العدل لان قوله يحتمل الغلط والخطا
 طاعته ثم رجع محمد عن هذا وقال لا يؤخذ بقوله الا ان
 يعاين الحجة او يشهد بذلك القاضي العدل لان قوله يحتمل
 الغلط والخطا والتدارك غير ممكن وحرمة النفس
 عظيمة والحدود شديدة بالشبهة واستحسن المسايخ
 هذه الرواية لقياد الحجة في الكثر القضا ولا بأس
 برزق القاضي لانه عليه السلام عام فتح مكة لما اسلم
 عناب ابن اسيد استعمله علي بن مكنة حين حروجه الى
 حنين فاقام للناس بالبحر تلك السنة وهي سنة ثمان وثم
 بركة عناب امير علي بن مكنة حتى قبض رستول الله صلى
 الله عليه وسلم واقوه ايو بكر عليها فلم يزل عليها الى ان مات
 وكان وفاته فيما ذكره الواقدي يوم مات ابو بكر الصديق
 رضي الله عنه قاله تاني يوم واحد وروي عنه عرو
 ابن عوف قال سمعت عناب بن اسيد يقول وهو
 يحط بصدقه اظهره الى الكعبة يخلف ما اصبني
 علي بن ابي طالب بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاثني عشر كسوة مما مولاي كسان وقد ذكر الاصحاب
 انه عليه السلام فرض ثياب بن اسيد اربعين اوقية
 في السنة والاروقية اربعون درهما وثلاثون اوقية مال
 رزقة ولم يلبس يومئذ الدواوي ولا بيت المال قال الدواوي
 وصعب بن زميل عمر فقيل انما رزقه من الفمى مما افاد الله
 فقيل من المال الذي اهد من نصاري بحران ومن الجزية
 التي اهد من مجوسي بخر وقيل ان رسول الله صلى

221 الله عليه وسلم فرض له كل يوم درهما وكان شريح اخذ
 على الفقهاء اجرا **كتاب الشهادة هي لغة**
 اخباري عن شاهدة وعيانت لاعني تخمين وحسبان هـ
 وشوعا **اخبار ربح للعير** اي اخبار صدق باثبات حق لغير
 المحبر **علي بن ابي حمزة** ربه عن الاقرار فانه اخبار ربح لغير
 المحبر علي بن المحبر وسبها في حق التحمل المشاهدة والسمع
 وفي حق الادار طلب المدعي وركنها استعمال لفظ الشهادة
 بلفظ الشهادة لان الموضوع وردت بهذه اللفظ فيقيد
 بما وتكون عند القاضي لان المقصود منها القضاة بها
 وشروطها كثيرة منها ان يكونه حيا غافلا بالفاصل
 غدا لا اجتناب الكبار وعدم الاضرار علي الصغار لقوله
 تلج من ترضون من الشهدا والمرضى هو العدل وقوله
 واشهدوا لي تعدل منكم وحكمها وصوب الحكم علي القاضي
 بما ثبت بها وفي المبسوط والقياس ياي كون الشهادة
 حجة ملزمة لانها خبر يحتمل الصدق والكذب والمحتمل
 لا يكون حجة الا ان بهذا القياس ترك بالمقصود والاماع
وطلب المدعي لقوله تعالى ولا ياب الشهادة اذ
 ما دعوا وقوله ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه
 وماتان الايتان وان كانتا نصبتا عن الاثبات والكتمان الا ان
 التهم عن الشيء امر بصدقه اذا كانت له صدق واحد وانما
 القلب بالاثم لانه ربي الاعضا والمصلحة التما اذا
 ضلحت صلاح الجسد كله واذا فسدت ففسد الجسد
 كله كما ورد في الصحيح لم اذ الشهادة انما يجب اذا كان
 الشاهد قريبا من مجلس القضا او بعيد بحال لو اقر
 مجلس الحكم وشهد بكنه الرجوع الي اصله في يومه

لا انه لا ضرر عليه حينئذ في اعموره وقال تعالى ولا يقار
 كات ولا تصد وفي المحتجب يحمل الشهادة فرمى على الكتاب
 كاه امدا والافتناع عن حقوق الناس وعلى هذا كتاب
 الكايت لقوله تعالى ولا ياب كات فكتب كما علم الله
 فليكتب الا انه يجوز اخذ الامرة على الكتاب لا يجوز على
 الشهادة بيمين يمين عليه اذا وها باجماع الفقهاء ويمين
 لم يمين عليه ايضا عندنا وبنه قال الشافعي في قوله وقال
 في اخر يجوز لعدم تقييده عليه **وسترها** اي الشهادة
في الحدود افضل ما اقلها رها لما في المحتجب من حديث
 ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ستر
 ستر في الله في الدنيا والاخرة الحديث ولانه عليه السلام
 نقى المقرب بالزنى والمقرب بالزينة لداية الحد عنه فانه قيل
 هذا معارض بقوله تعالى ولا تكفوا الشهادة وتقييد المطلق
 من الكتاب لا يجوز جبر الواحد واجب بان الآية محمولة
 على الشهادة في حقوق العباد بدليل ساقها وهي اية
 المعاقبة وبالاجماع وقوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع
 الفاحشة الآية وانما اختصت بذلك الحدود لانها حق الله
 تعالى وهو غيب عن كل شيء كبريه لطيف لعباده بخلاف غيرها
 فانه حق القيد وهو يحتاج **ويقول** الشاهد
في السرقة اخذ احبا لحق المروقة **لاسرقة** محاطة
 على السر لا الشهادة بالمال واجبة ان طلب المدعي والسر
 في الحدود افضل وفي قوله اخذ مراعات الامرين **ونصاها**
 اي الشهادة **للرجل اربعة رجال** فلا يقبل فيه شهادة
 النساء لقوله تعالى لولا جها واعليه باربعة شهداء وقوله
 ثم يا ايها اربعة شهداء وقوله واللاقي ياتين الناحية

222 من اياكم فاستشهدوا عليه من اربعة منكم لا يدخل على العدد
 الا اذا كان معذور مذكور عن عطا وحماد لو شهد ثلاثة
 رجال وامراتان في الرافق قبلوا الاطلاق قوله تعالى اربعة
 منكم ولنا ما روي عن ابي شيبه في مصنفه عن حفص
 عن حجاج عن الزهري انه قال مات مصنف السنة من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين
 من بعده انه لا يجوز شهادة النساء في الحدود والحاصل
 ان الله سبحانه يجب الشتر على عباده ولا يرعى
 باشاعة الفاحشة ولهذا جعل الشبهة الى بعده
 الفاحشة في الاحاديث موصيه للحد وفي الانواع موصيه
 للحد بخلاف ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
 نصاها **للقود وباني الحدود** **والاولاد** **وعيوب**
 واستشهدوا وشهيد من رجالكم مع ثار وبناعه
 الزهري وقال الحسن البصري لا يقبل في القتل
 الا اربعة كما لري ونصاها **للبكارة والولادة** **وعيوب**
النساء **بما لا يطلع عليه الرجال** والاصل في ذلك قوله تعالى
 ولا يحل لهن ان يكفن ما خلق الله في ارحامهن وقال
 الشافعي بي شرط الاربع وهو قول عطا لان كل امرئين
 مقام رجل واحد والحجة شهادة رجلين لرجل واحد
 وقال مالك بي شرط اثنتان وهو قول الثوري لانه لما
 سقط اعتبار الذكورة بقي العدد معتبرا ولنا ما رواه
 مجاهد وسعيد بن المسيب وابن جبير وعطا وطاوس
 عنه عليه السلام انه قال شهادة النساء جائزة فيما
 لا يستطيع الرجال النظر اليه وما روي عبد الرزاق
 في مصنفه عن ابي جريح وعن الزهري انه قال

مَصَّة السَّيِّئَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَفِيهَا يَطْلَعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ
 مِنْ وَلَادَاتِ النِّسَاءِ وَغَيْرِهِنَّ وَرُوحَةُ الدَّلَالَةِ أَنَّ النِّسَاءَ
 جَمِيعَهُنَّ بِاللَّامِ مِنْ غَيْرِ عَهْدٍ فَيَكُونُ لِلْحَنِي فَيَصْدُقُ بِالْأَمَلِ
 كَمَا فِي قَوْلِهِ فَعَلِي لَا يَحْدُثُ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ قَبِيلَتَا وَلِالْأَمَلِ
 وَمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي جَبِي عَنِ
 اسْحَاقَ عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجَازَ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ
 فِي الْإِسْتِهْلَالِ إِي صِيَاحِ الصَّبِيِّ عِنْدَ الْوِلَادَةِ وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ
 النِّسَاءِ عَلَى اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي حَقِّ
 الْأَرْثِ وَتَقْبَلُ فِي حَقِّ الْقِتْلَةِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَبَعْدُ يَقْبَلُ
 فِي حَقِّ الْأَرْثِ أَيْضًا وَبِهِ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ لِحَدِيثٍ
 عَلَى رِضَى أَبِيهِ عَنْهُ أَنَّهُ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ فِي الْإِسْتِهْلَالِ
 وَبَعْضُهَا بِالْغَيْرِهَا أَيْ لَغَيْرِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأُمُورِ الَّتِي
 تَقْدَمُ نَصْلُهَا وَهِيَ الْحَقُوقُ **وَرَجُلَانِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ**
 سَوَاءٌ كَانَ الْحَقُّ مَالًا أَوْ غَيْرَ مَالٍ كَالنِّكَاحِ وَالْإِطْلَاقِ وَ
 وَالْوَكَالَةِ وَالْوَصْفِ وَالْعِتَاقِ وَالرَّجْعَةِ وَالنِّسْبِ وَقَالَ
 مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ فِي رِوَايَةٍ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ
 النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ وَتَقَابِعِهَا كَالْأَجَارِ
 وَالْمُغَالَةِ وَالْأَجَلِ وَشُرُوطِ الْخِيَارِ وَذَلِكَ لِلنِّكَاحِ
 وَخَوِّهِ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ عِنْدَنَا وَمَنْعُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ
 أَنْ يَغْنَاهُ بِحَصْرِهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَبِنَا مَا رَوَى أَنَّ
 عُمَرَ وَعَلِيًّا أَجَازَا شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي النِّكَاحِ وَالنِّسْبِ
وَشَرَطُ لِلْمَلِكِ الْعَدَالَةُ وَفِي الدَّخِيرَةِ وَاحِدٌ مَا قِيلَ
 فِي تَقْرِيرِهَا مَا تَقْبَلُ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَهَوَانُ يَكُونُ
 تَحْتِيبًا عَنْ الْكِبَارِ وَلَا يَكُونُ مَصْرًا عَلَى الصَّغِيرِ فَيَكُونُ
 صَلَاحُهُ أَكْثَرُ مِنْ فَوَادِهِ وَصَوَابُهُ أَكْثَرُ مِنْ خَطَايَاهِ

وَأَمَّا شُرُوطُ الْعَدَالَةِ لِقَوْلِهِ تَقَابِعِهَا وَاسْتَهْدُوا دَوِي عَدْلٍ
 مِنْكُمْ **وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ** لَوْ قَالَ الشَّاهِدُ أَعْلَمُ أَوْ اتَّبَقَ
 لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْوَارِدَةَ فِيهَا لَمْ تَرُدْ
 إِلَّا بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ مِنَ الْإِسْتِهْلَالِ قَالَ تَقَابِعِهَا وَاقْبُوا
 الشَّهَادَةَ لَهُ وَقَالَ وَاسْتَهْدُوا إِذَا تَابَعْتُمْ وَقَالَ
 وَاسْتَهْدُوا وَاسْتَهْدُوا مِنْ رَجَالِكُمْ **وَيَسْأَلُ النَّاسُ**
عَنْ حَالِ الشَّاهِدِ عِنْدَهُمَا أَيْ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ
 وَمُحَمَّدٍ **مُطْلَقًا** أَيْ فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ وَالْمَدَاغِي سَوَاءٌ
 لَمْ يَكُنْ خَصْمٌ أَوْ لَمْ يَطْعَمْ **وَبِهِ يَفِي** لِكثْرَةِ الْفَسَادِ فِي
 هَذِهِ الرِّيَاسَاتِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَهَوِّ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ
 وَقَالَ مَالِكٌ يَجِبُ عَلَيْهِ السُّوَالُ إِذَا سَأَلَكَ وَذَلِكَ
 الْخَصْمُ إِلَّا أَنْ يَتَرَبَّعَا لَهَا لَا الْقَضَاءُ سَبِي عَلَى
 الْحُجَّةِ وَهِيَ شَهَادَةُ الْعَدُولِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
 يَقْتَضِي الْحَاكِمُ إِلَى ظَاهِرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمَلِكِ وَالنَّاسِ
 عِنْدَهُ هَتَّى يَطْعَمَ الْخَصْمُ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقَضَايَا لَهَا
 بَيِّنَاتٌ بِالشَّهَادَةِ وَخَطَاطٌ لَأَسْقَاطِهَا فَيَسْتَقْفِي فِي
 كُلِّ مِمَّا أَنْبَدَا مِنْ غَيْرِ طَعْنٍ مِنْ خَصْمٍ رَجُلًا أَوْ نِسْطًا
 وَمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُوعِهِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ
 شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ عَدُولٌ بَعْضُهُمْ
 عَلَى بَعْضٍ إِلَّا مَحْدُودًا أَيْ قُدْرَةً وَفِي نَسْخَةِ الْأَفِي
 تَرْبِيَةٍ وَسُئِلَهُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا مِنْ
 صَاحِبِ الشَّرْعِ وَخَلِيفَتِهِ أَقْوَى مِنْ تَقْدِيرِ الْمَرْكَبِ
 وَقَبْلَ هَذَا اخْتِلَافٌ عَصْرُ رِيَاسَاتٍ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ
 كَانَ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثِ وَقَدْ شَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

الله عليه وسلم لاهله بالخبر والصلاحي حيث قال
 خبر القرون فزنيتم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم
 وابو يوسف ومحمد كما تباعدوا وقد تغير احوال الناس
 وكثرت الحيات والكذب في الشهادة ان كما اظهر
 عنهم صلي الله عليه وسلم يفتشوا كذب فيهم
وكفي السؤال سئرا في زماننا خروا عن الفطنة
 وكفيتهم ان يبيع القاضي مع العدل المسورة وهي
 رقة فيها اسم الشاهد ونسبه وعليقته وسجده
 الذي يصلي فيه وكله وسوقه ان كان سويقا
 ينال حيرانه واصدقائه فمن عرفه بالعدالة ملك
 تحت اسمه في كتاب القاضي انه عدل حابر الشهادة
 وما عرفه بالفسق لا يذكر حاله احثرا راعى الهتك
 بل يقول الله اعلم الا اذا عدله غيره وفاقا ان حكم
 القاضي لشهادته محبب بصر حاله وسلام
 يعرف حاله بكتبه انه مسور وبرو المعدل المسورة
 الى القاضي سرا وتركه الدلائل ان يجمع القاضي بين
 المذكي وبين الشهود في مجلس القضاة قال المذكي
 عن الشهود بحضرتهم اقولوا وعدول حقاير الشهادة
 لتركهم او خربهم وفيه نفي شبهة فعدل غيرهم
 وكأنت التزكية في عهد رسول الله صلي الله عليه
 وسلم وامحابه علامة لان المعدل كان لا يتوفي عن
 الجرح ولا يخاف من المدعي ولا من الشهود لانهم كانوا
 متفادين للحق ولا يفتلون بالاذي لو جرحهم ووقع
 الاتقاء بتزكية السائر زمانا وتركتم تزكية
 العلانية لانها بلا رقة اذ الشهود والمدعي يتبادلون

الحاج بالاذي والاضرار به **والاثبات احوط في التزكية**
 اي تزكية السرا في تزكية العلانية فالمدد شرط
 باجماع لان معنى الشهادة فيها ابين فاما يختص
 بمجلس القضاة **وفي ترجمة الشاهد** ان برهنة المترجم
 عن الشاهد **وفي الرسالة** انه رسول القاضي الي
 المذكي ويجوز الواحد عند الي حنيقة واني يوسف
 ودية قال مالك واحمد في رواية وعند محمد
 والساجي يشترط في التزكية ما يشترط في الشهادة
 من العدة ووصف الذكورة حتي يشترط في تزكية
 شهود المذكي اربعة ذكور في غير من الحدود
 والتفاسير رعلان **ولا يشترط الا الشهادة**
على الشهادة فانما لا يجوز الا ان يشهد عليه فممن
 راي القضاة والنهب او القتل والجرح والسرقة
 او سماع الاقرار بحال او منفعة او البيع او الاحارة
 او الزكاح او الهبة او حكم قاضي حازله ان يشهد
 وان لم يشهد عليه لانه علم بما هو موجب بنفسه عما
 واذا مطلقا لا اذ قال القاضي الان شهد بالحق وهم
 يعلمون واذا سمع شاهد يشهد بشي لم تجز له ان
 يشهد على شهادته الا ان يشهد **ولا يشهد من**
اي خطه ولم يذكر شهادته لان الخط يشبه الخط
 وكذا الايروحي راو وحيد خطه او خط غيره انه قراء
 علي فلان او سمع كذا حتي يتذكر الرواية وهذا عند
 اي حنيقة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز لكل ان يعمل
 بالخطوبه يعني لان الظاهر انه خطه والعمل بالظاهر
 واجب وعن اي يوسف يجوز للراوي دون الشاهد

هـ

نا

والأشهاد بالتساع لان الشهادة لا يجوز عن علم
 والتساع لا يفيد الا في السبب والموت والنكاح
 والدخول بزوجه **ولا ينفق القاضى** اذا اضره بذلك
 من يتق به المستحق **انا وان هذا وقف على كذا** فانه
 يشهد بالتساع لا على شروطه فانه لا يشهد بالتساع
 على شرائط الوقف وعليه الفروع وفي المجتبى والممار
 انها تقبل على شرائط الوقف ايضا وكان القياس ان
 لا يجوز الشهادة بالتساع في المكابل المذكورة ووجه
 الاستحسان ان هذه الامور يختص بمعاينة اربابها
 خواص من الناس ويتعلق بها احكام خلاف البيع وكونه
 فيها بالتساع لتعطلت احكامها بخلاف البيع وكونه
 وقال مالك والشافعي واحد لا يقبل الشهادة بالتساع
 من الدخول لانه مما يعتان كما في الشهادة على الزنى قلنا
 الذي فاحشة ولا يختال في اثباتها بخلاف الدخول **اذا**
اضرر بلفظ الشهادة رقبته او رجل وامراته عدول
 هذا شرط لجواز شهادة الشاهد بالتساع في المسائل
 المذكورة وانما شرط فيه ذلك ليحصل له نوع علم وهو
 اقل نصاب يفيد العلم الذي يبنى عليه الحكم في
 المعاملات **ويشهد راي حالي** مجلس القضاة
 مطلق او فيه راي يدخل عليه الخصوم انه قاض وراي
رجل وامراه يسكنان بيتا ويقيمهما ارباب الارواح
انها عرسه وراي شئ سوي الرقيق في يد متصرف
كملك انه ملكه وانما قال سوي الرقيق لان الادب له
 يد على نفسه فيدفع بدعيه وصحي اذ ادعى انه صرا لاصل
 فالقول له ناليد لا يعتبر فيه وكذا لا يعتبر فيه المتصرف

وهو الاستخدام لان الحر قد يخدم غيره هذا اذا كان الرقيق
 بالفاو صغيرا يعبر عنه نفسه اما اذا كان صغيرا لا يعبر
 عنه نفسه فهو كالابنة والمتاع وتبدل اليد بالتصرف كالملا
 ليحقق دليل الملك بالاتفاق فان الحضاف قال دليل
 الملك اليد مع التصرف وهو قول مالك والشافعي
 وابن حنبل الحنبل لان اليد يتنوع الى ملك وبياعة
 وضمان لنا ان اليد اقوى مما يستدل به على الملك
 وهي مرجع الدلائل في اسباب الملك كلها فيكتفى بها
 والمذهب عندنا عدم شرط التصرف لجواز الشهادة
 لذي اليد عن ابي يوسف ويهور رواية عن محمد انه
 يشترط مع ما ذكر ان يقع في قلبه انه له ليحصل له
 نوع علم لان الشهادة بلا علم لا يجوز لقوله عليه السلام
 اذا علمت مثل الشمس فاشهد والا فلا ولذا قيل
 لوراي ذرة مخبية في يد كناس او كتابا في يدها هل
 وليس في ابايه من هو اقل لذلك لا يستعمرانه يشهد
 له واجيب بان اليد اقوى اسباب ظن الملك ولهذا
 يعفى القاضي به لاجلها **لكن** ينبغي للشاهد ان يطلق
 في اذ الشهادة ولا يقول انما بالتساع **حي ان قال**
شهادتي بالتساع او يحكم اليد بطلت لانه قد اقر
 بانه شهد بغير علم ولان القاضي انما يلزم بالشهادة
 اذا كانت عن عقبات او عن اطلاق لا عن اتفاق المشاهدة
 فيعمل عليها اما اذا كانت عن تسامع او روية في جدد
 فانما لا تزيد علمه فلا يجوز له ان يحكم بها **ومن شهد**
انه حضر دقة فلان او صاي عليه قلت شهادة
 لانه شهد عن علم **وبعد عيان** حتى لو فسر للقاضي قبل

مقدّم فصل تقبل الشهادة من اهل الاهواء
 وهو جمع هوي يعني ميلان النفس الي من يستلذ
 به الطبع من غير داعية الشرع قال تعالى افرايت
 من اتخذ الهه هواه وقال ومن اضل ممن اتبع
 هواه يغير هدي من الله سمو بذلك لمقاتلعتهم
 انفسهم ومخالفتهم اهل السنة والجماعة واعاقبت
 شهادتهم لان فقهم من حيث الاعتقاد وما
 اوقفهم فيه الا التحقق والعلوي الدين والفاسق
 اغا نرد شهادته لضعفه الكذب وقتل قال
 عليه السلام لا شهادة لمنهم والفسق من حيث
 الاعتقاد لا يدل على الكذب **الا الخطا بية** وهم
 قوم من الروافض ينسبون الي ابن الخطاب
 محمد بن وهب الاجدع يستحيزون ان يشهدوا
 للمدعي اذا حلف انه محق ويقولون المسلم لا يحلف
 كاذبا فباعثناهم هذا امكنك الشهادة في شهادتهم
 وقيل لانهم يعتقدون ان من ادعى من غير شيء
 عليه يجب ان يشهد له بقبيلتهم وفي شرح الاقطع
 انهم قوم ينسبون الي الخطاب رجل خرج بالكوفة
 وجار عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله ابن
 عباس وكان يزعم ان عليا اله الاكبر وجعفر الصادق
 اله الاصغر وكان اظهر الدعوة الي جعفر فقتلوا
 منه ودعا عليه فقتل هو واصحابه قتله عيسى
 وصلبه بالكنايس واما غيرهم منهم من يكفر
 بالذنب كالحراج ومنهم من يخرج المذنب عن الايمان
 كمن تناول يد حله في الكفر كالمعتزلة وذلك يكون

226 افوي اجتنابا عن الكذب حذرا عن الخروج عن
 الدين كما تناول المثلث او متزوك التسمية عمدا
 اباضته فانه لا يصير مردود الشهادة وبشرط في
 الذهيرة ان يكون هوي لا يكفر به صاحبه كالمجنية
 وهي النهاية اصول اهل الهوي ستة الحبر والقدور
 والرفق والحزب والتشييه والمقطيل وكل واحد
 ينقسم الي اثني عشر فرقة وقال مالك لا يقبل
 شهادة احد اهل الاهواء لانه اعطى وجوده الفسق
 وقال احمد لا يقبل شهادة ثلاثة من اهل الاهواء
 القدارية والجهمية والرافضة **ويقيل من الذي**
علي مثله اي علي دمي اخروا ان تخالف املة كالتهود
 والتتصرو من الذي **علي المستاس** وقال مالك
 والثاني لا يقبل لان الله تعالى قال واشهدوا
 ذوي عدل منكم وقال من تزصون من الشهد او الكا
 لير بعدل ولا عرجي ولا منا فقار كما ترد حيث
 لا يقبل شهادته علي مثله ولا علي غيره ولنا ما
 اخرجه ابن ماجه في سنه عن مجاهد عن الشعبي
 عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم علي بعض واذا قيل
 الذي عندنا انما ذالملة قيل عندنا اختلافا اذ لا
 قائل بالفصل الا ان محال فيه مقال وماني سنن
 ابي داود بهذا الاسناد جاء اليهود برجل وامرأة منهم
 زنيا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 اينوني باعلم رجلين منكم فانوه بابني صوريا
 تشدوها الله كيف تجده ان اسر هذين في التورية

قالوا لا نجد فيها اذ اشهد اربعة منهم انهم راوا ذكره في فرجها
 كما قيل في المحكمة رجاء قال فما عندكم ان ترجوها قالوا
 ذهب سلطاننا فذكر هذا القتل فذكر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالمشهور فجا اربعة فشهدوا وانهم
 راوا ذكره في فرجها كما قيل في المحكمة وامر النبي صلى
 الله عليه وسلم برجمهما واسد الطحاوي الى الشعبي
 عن هابر وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال ابثوني
 باربعة منكم يشهدون **ويقبل من المستامن**
عائى مثله فقدم لانه لا ولاية له عائى الذي لان الذي
 اعلاها الامنة لانه من اهل دارنا فاقبل شهادته
 عليه **ان كانا من دار** واما لو كانا من دارى كالترك
 والرومي لا يقبل لان اختلاف الدار يقطع الولاية
 ولهذا لا يتوارثان **ويقبل من عدو سب الدين** لان
 معاداة من ديانته يبدل على عدالة **ويقبل من اخفى**
الكبار ولم يصر عائى الصفاير وعلب صوابه على خطا
 وصلاه على فاده اذ العدل من كان كذلك على ما
 نقل عن ابي يوسف والحاصل ان ارتكاب الكبائر يوجب
 سقوط العدالة وارتكاب الصغيرة لا يوجب سقوطها
 لان ارتكاب الكبيرة يدل على تماوت مرتكبيها في الدين
 الا ان يصير والمتهاون لا يمنع من شهادة الزور وارتكاب
 الصغيرة لا يدل على التهاون في الدين الا ان يصير
 عليها لان الصغير يصير بالاصرار عليها كبيرة كذا في
 الذخيرة **ويقبل من الاثلف** وهو الذي لم يخش لان
 ذلك لا يخلف بالعدالة وهذا اذا كان عن عذر وهو
 الكسر وخون العلال واما اذا كان من غير عذر فان

شهادته لا يقبل لانه مستحق بالختان ومع الاستحقاق
 به لا يكون عدلا ثم الختان للذكور واجب عند الشافعي
 وامر **د** وعندنا وعند مالك سنة وهو قول الشافعي
 ولم يقدر ابو حنيفة مدته بشي لان التقدير لم يرد في
 الكتاب ولا في السنة وطريق بفرقة الشافعي والشافعي
 وقد رها المتأخرون بسبع سنين الى عشر وقيل
 اليوم السابع من ولادته وبعد السابع ان احمل الصبي
 ذلك وعن بعض اصحاب الشافعي لا يخفى حتى يصير ابن
 عشر **ويقبل من الخصى** ما روي ابناى شيه سنا
 تمنعه عن ابن عليه عن ابن عوف بن شيرين
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادته علقمة
 الخصى عائى ابن مطفوف وبى حلية ابي نعيم سنا
 اسماعيل بن مسلم عن ابي المنوكال بن الحارود عن
 ابيه انه شهد على قدامة انه شرب الخمر فقال عمر
 هل معك شاهد اخر قال لا قال يا حارود ما اراك
 الا حلوذا قال يشرب خنتك الخمر ولعلنا
 فقال علقمة الخصى لعمر اخبر بشهادة الخصى قال
 وما بال الخصى لا تقبل شهادته قال فاني اشهد
 ابى ربيعة فيقضيها فقال عمر ما قاءها حتى شرها
 فاقامه ثم جلده كذا رواه الشارح مرسل لا روي
 غيره عن عمر موقوفنا ولانه قطع منه عضو ظمى
 كما لو قطع يده **ويقبل من ولد الزنى** لان فسق
 الوالد من لا يوجب فسق الولد كل فرها واما حديث
 ولد الزنى شر الابلثة فباطل لا اصل له وعائى
 تقدر بثبوتة يحتمل علي غالب حاله وقال مالك

لا تقبل شهادته في الزكي للتمتع لانه يجب ان يكون
غير مثله واجيب بان العدل لا يجب ذلك والكلام
فيه **وتقبل من العمال** اي عمال السلطان وهم
الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج والجزية والصدقة
لقوله تعالى والعاملون عليها ولان بعض الصغار
كانوا عمالا لان العمل ليس بفسق وانما الفسق الظلم
وقيل هم الامراء في شرع الوافي هذا في زمانهم لاني
الغالب عليهم القيلاع واما في زماننا فلا تقبل شهادة
العمال لقلية ظلمهم وتقبل شهادة الانسان
لاحنيه وعنه وابويه رضاعا وامراة ابيه وابيه
وزوج بنته واصل امراته ووزعها لان الامالك
بينهم مشيرة والابادي بخبرة **لا من اعجب** اي لا
تقبل لشهادة من اعجب وقال زفر وهو رواية عن
ابي حنيفة يقبل فيما يجري فيه التسامع وبه
قال مالك والثاني واحد ولذا ابو يوسف وهو
قول الشعبي والحن البصري وسعيد بن جبير
والثوري لان الحاجة في ذلك الى السماع ولا يخلل
من الاعجب في ذلك واما شهادته في الحدود والقصاص
فلا تقبل بالاجماع وبمسيوط ولا يجوز شهادة
الآخرين لان الاداء يختص بلفظ الشهادة وهي لا
تخفى منه وقال الثاني في الاصح تقبل اذا
كان له اشارة مفهومة **ولا من مملوك** لان الشهادة
من باب الولاية وهو لا يلي علي نفسه ناوي ان
لا يليه علي غيره **ولا من محدود في قذف وان تاب**
اي ظهر توبته او كذب نفسه في قذفه وقال مالك

والثاني واحد يقبل لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة ابتداء اوليك هم الناسقون الا الذين تابوا
فان الاستثناء اذا تعقب جملا بعضها معطوف على بعض
ينصرف الى الكل كقول القائل امراته طالق وعنده
هو وعليه الحجة الا ان يدخل الدار فان الاستثناء ينصرف
الي جميع ما تقدم وقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة
اذا معطوف على قوله فاحلدهم والمعطف دلالة ان
يكون رد الشهادة من احد واحد لا يرتفع بالتوبة
والاستثناء الاستثنائي الاية تعقب جملا بعضها
معطوف على بعض لانه يعقب جملة اوليك هم
الناسقون وهي جملة مستأنفة لان ما قبلها امر
اي فلم يكن عطفها عليه بخلاف المثال فان الجملة
كلها فيه انكاسية معطوفة فيوقوف كل واحد على اخرها
حتى اذا وجد المميز تغير الكل وقال ابن عباس توبته
فيما بينه وبين الله فاما نحن فلا تقبل شهادته
وعن ابراهيم وشريح مثله **لا من حد في كفره فاسلم**
فان شهادته تقبل بعد الاسلام **ولا من عدو سب**
الذي لانه لا يؤمن بالقول علي عدوه **ولا من سيد لعدوه**
تساكان او مدبرا او ام ولد **ومكاتبه** لان شهادة لنفسه
من وجه **ولا لشريك من من شريكه فيما يشتركانه**
لانما شهادته له من وجه قيد بما يشتركانه لانما يقبل
في غيره لانتفاء التهمة وكان حقه ان يقول واحد
الذو حين للاخر كما لاصل لفرعه وبالعكس وان
بعد الماء اخرجيه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق عن
شريح انه قال لا يجوز شهادة الابن لابييه ولا الاب

لا ينفك ولا المرأة لزومها ولا الزوج لامرأته ولا الشريك لشريكه
 في الشيء بينهما لكن في غيره ولا الاجير لمن استأجره
 ولا العبد لسيدته وروى ابن ابي شيبة عن سفيان
 وابراهيم مثله وقد استدل الحنفية وهو ابو بكر الرازي
 الذي شهد له اكاير المساج انه كبير في العلم فقال ثنا
 صالح بن زريق وكان ثقة قال ثنا سفيان بن معاوية
 القزازي عن يزيد بن زباد الساجي عن الزهري عن
 عروة عن عابسة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يجوز شهادة الدال ولد له ولا الولد لوالديه ولا
 المرأة لزومها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدته ولا
 السيد لعبده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره
 قيل المراد بالاجير التليذ الخاص الذي بعد ضرر رآه
 ضرر نفسه وهو معنى قوله عليه السلام ولا القانع
 باهل البيت الحديث وقيل الساجي شهادة احد
 الزوجين للاخر لانه ليس بينهما بعضية والزوجية
 قد يكون سببا للتناقص والعداوة وقد يكون سببا
 للميل والمحبة مربي نظير الاهوة او دونهما فانما يحتمل القطع
 والاهوة لا يحتمل والجواب ان التقليل في معرض
 النفس غير مقبول ولا من **مخنت** وهو المتشبه بالناس
 في لبن الكلام ونكسر الاعضا **فعل الودي** وهو عكس
 اثر حال منه وامان لم يفعل الودي فتقبل شهادته
ولا من نايحه ولا من **مقبية** لان رفع المرأة صورتها
 حرام وفي الذخيرة ولم يرد بالنايحة التي تنوح في
 مصيبتها بل التي تنوح في مصيبة غيرها لانها لا يؤمن
 ان ترتكب شهادة الزور لاجل المال فكان حق المات

229 ان يقيد هما باجرة ولا من **مد من الشرب** من الخمر والسكر
 وغيرهما من المحرمات **عالي الله** وانما شرط الادمان وهو
 المدامنة ليكون ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر
 سيرا ولا يظهر ذلك منه لا تقطع عدالة وان كان
 شربا كثيرا وانما تقطع عدالته اذا كان يظهر ذلك منه
 او يجمع وهو مسكران يلعب به الصبيان فانه لا يجتزأ
 عنه الكذب عادة كذا في الحاشية وشرح الرازي والقصاب
 في النهاية عن الذخيرة ان المراد به الامان في
 النية فان يشرب ومن بينه ان يشرب بعد ذلك اذا
 وقته والحاصل ان المراد به من شرب ولم يتب فانه
 ناسق ومحاميل عليه وقولهم ولا يقبل شهادة من
 يجلس في مجالس العجور والشرب وان لم يشرب
 لانه يشبه بهم ولم يجتزأ من ان يظهر عليه ما يظهر
 عليهم فلا يجتزأ عن شهادة الزور ثم قيد الله و
 احتراز اعني من شرب لوصف القمعة في حلقه **ولا من**
يلعب بالطيور كما في سنن ابي داود عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا يتبع
 هامة فقال شيطان يتبع شيطانه **او الطنبور**
 لانه من اللهو المحظور وفي قوله يلعب ايما الى انه
 لو اخذ طيور في بيته للاستئناس لا يكون مستغفرا
 للشهادة لان اتحاد الحمام في البيوت للاستئناس
 سباح **او من تقني للناس** لانه يجتمع الناس على اللهو
 واللعب فلا يجتمع عادة من ايتان المحارم والكذب
 اسالو كان لازالة الوهشة عن نفسه من غير ان
 يسمع غيره ولا يأس به عاين الصحيح ثم انشاد الشعر

ان كان فيه وعقد وحكمة فجايز بالانفاق وان كان فيه
ذكر امرأة غير معينة او معينة وهي ميتة فلا باس
به وفي المعينة الحية بكراهة **او من يرتكب ما جحد**
لانه فاسق لا يؤمن من الكذب والزور وقد قال
تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا
والامر بالعرف ينجع العمل بالشهادة **او من يدخل**
الحمام بلا ازار لانه يرتكب محرما وهو كشف العورة
او من ياكل الربا او من يقياس بالثرد او الشطرنج
او من يموت الصلاة **بما** لان ذلك كله حرام وشرط
محمد في الاصل ان يكون الكل الربوا مستهرا به لا ان
الانسان قلما خلوا عن مباشرة عقد فاسد وذلك
ربوا بخلاف المال البتيم حيث لا يشرط فيه ذلك
لان التخرجه عنه ممكن ثم اللعب بالثرد يجرم فقط
الشهادة لما روي ابو داود عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال من لعب بالثرد شبر فقد عصى ابا القاسم
واللعب بالشطرنج يسقطها اذا اقترب بالادمان
او بالغمار او بغيره الصلاة او بكثرة الحلف واما اذا لم
يقترب به شيء من هذه الامور فانه عند مالك وانما
يباح مع الكراهة وعندنا وعند احمد يجرم فكان حق
الماتن ان يقول او يلعب بالثرد او يقياس بالشطرنج
او من يتولى على الطريق او من ياكل فيه لانه اذا كان
لا يستحي عن مثل ذلك لا يستحي عن الكذب فيتهم
في الشهادة **او من يظهر سب السلف** وهم الفقهاء
والتابعون ومن اقتفى أثرهم في الدين **ولا تقبل الشهادة**
على جرح مجرد وهو اي الجرح المجرد **ما يفتق الشاهد**

ولم

ولم يوجد حقا للشرع او للعبد مثل قواي الشاهد
فاسق او اكل ريبا او شارب خمر او زان او قاتل نفس
او شاهد زورا **وانه** اي للمدعي **سأجرهم** اي الشهود
او انهم اقروا انهم شهدوا بالزور وانهم اقروا ان المدعي
سطل في هذه المدعى وانهم اقروا ان الشهادة بهم
على المدعي عليه بما هذه الحالة لان الشهادة انما تقبل
على ما لا يدخل تحت حكم القاضي وفيما وسعه الزامه
ومجرد الفسق ليس لذلك لان الفاسق يرتفع فقه
بالثبوت ولعله تاب في مجلسه او قبله فلا يتحقق الازام
لانها اشاعة الفاحشة من غير ضرورة واشاعة
الفاحشة فسق لقوله تعالى ان الذين يحبون ان
تتبع الفاحشة في الذين امنوا لهم عذاب اليم
ان قيل فيها ضرورة وهي منع الظالم عن الظلم
اجيب بانه لا ضرورة فيها لامكان اصداره القاضي
سراحتي برود شهادتهما **وقبل الشهادة على اقرار**
المدعي بفسقهم لانهم ما اظهروا الفاحشة بل
شهدوا على اظهرا غيرهم فلا يوجب ذلك فسقهم
وتقبل على انهم عبيد لان فيها اثبات حق الرق
او على انهم عا ربوا ضرر ولم يتقادم لانهم الحسد
اما التقادم لا يقبل لعدم الحسد **او على انهم قدف**
بفتح المعجمة جمع فاذق وهذا اذا كان المقدوف يدعي
القدف لتعلق لحدبهم **او على انهم شركاء المدعي** لانهم
او على انهم شركاء المدعي حق الشركة او على انه اعطاهم
الاجر لها اي للشهادة **من مال** الذي كان في يده
وطلب استرداده لانه حرم في ذلك **او على اني دفعت**

اليهم كذا من المال **كيداً يشهد** **واعلى** وقد شهدوا
وطالهم بريد ذلك المال لانهم اخصام في ذلك **وشرط**
في قبول الشهادة **موافقة الشهاداة الدعوي** وهذا
في حقور العباد لان الشهادة في حقوق الله واجبة
عليه كل واحد فكان كل واحد منهما خصماً في اثباتها وحقوق
العبد يتوقف على حطالبة او مطالبة من يقوم مقامه
ولو ادعى داراً او شراً فشهد اهلك مطلقاً لا تقبل
لانها شهدا بكثرهما ادعى لانه ادعى ملكاً عادياً وشهد
بملك قد يم لان الملك المطلق يثبت من الاصل حتى يثبت
المدعى به الروايد ولو ادعى ملكاً مطلقاً وشهد اهلك
بسبب معين يقبل لانهم شهدوا باقل مما ادعاه فلم
يخالف شهادتها الدعوي بخلاف الاول **كما تنفق الثا**
اوجه ما شرط اتفاقهما **لفظاً ومعنى عند اي حسيقة**
واكتفيا بالمعنى كما ذكره والسافعي **تتردى في الف واليمين**
اي في شهاداة احد الشاهدين بالف والاخر باليمين
وتقبل عند اي وجه ومحمد علي الاقل اذا كان المدعى
يدعى الاكثر ويدينه قال السافعي في وجه واحد في رواية انهما
اتفقا على الف وتقر واحد منهما بالزيادة يثبت ما اتفقا
عليه دون ما على كل واحد منهما تقر به احدهما ولا ي
حسنة انهما اختلفا بلفظين غير مترادفين فاختلفا
معنى وحصل على كل واحد منهما شاهد واحد الا نرى
انه لو شهد احدهما بانه قال لامرأته انت خلية وشهد
الاخر بانه قال لها انت بريئة لا يثبت شيء وان اتفقا
المعنى وفي النهاية ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ
ليس دون المعنى تقبل بخلاف يشهد احدهما بالنكاح

231 على المعينة والاخر على العينة لان اللفظ ليس بمحمود
في الشهاد بل المقصود ما صار اللفظ علماً فاذا اوردت
للموافقة في ذلك لا يصح للمخالفة فيما سواها وكذا اذا
شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج **ويثبت في الف**
الف ومائة الاقل عند دعوي الاكثر لاتفاق الشاهد
على الاقل لفظاً ومعنى لان المائة عطف على الالف واللفظ
يفتر الاول ولان المعطوف غير المعطوف عليه فكان
لمنتين والفاء كلمة واحدة فان قيل لو ادعى المعين
وشهد ابا الف تقبل اتفاقاً مع ان شرط صحة التقينا
الموافقة بين الشهادة والدعوي ولم يوجد احيب
بان الاتفاق في اللفظ بين الدعوي والشهادة ليس
بشرط على حسب الاتفاق بما اللفظ بين شهادتي
الشاهد بين **ان قصد المدعى المال لا العقد** اما لو
قصد العقد فالشهادة باطلة لان العقد يختلف
 باختلاف الثمن فكان هناك عقدان لم يتم انصاب
الشهادة على واحد منهما فان ادعى الشراء مثلاً فشهد
احدهما على الشراء بالف والاخر بالف ومائة لا يثبت
الشراء لاختلاف الشهود به ولا فرق بين ان يدعى المدعى
الاقل والاكثر **فتقبل** شهادة احدهما بالف والاخر
بالف وحسب ماية **في عتق بقال وصلح عاقرود ورهي**
وصلح ان ادعى من ساه المال بان ادعى في العتق
لمولي في الصلح وليا مقتول وفي الرقعة المرتضى
في الطلوع الزويج لان قصد كل منهما الى المال فكان
كدعوى الدين فتقبل بكون المدعى من له المال لانه لو
كان الاخر وهو العبد في العتق والاتفاق في الصلح

والأربع في الرخص والمرأة في الخلع كان المقصد في إثبات
العقد فكانت الشهادة باطلة **والأجارة بيع في أول المدة**
وهو ما يقصد فيه إلى إثبات العقد سواء كان المدعي المجرم
أو المتاجر وسواء كانت الدعوى بأقل أو بأكثر مما
قال بعد هذا أي بعد المدة فثبت ما اتفق عليه الشاهد
وهو الأقل ما لو كان المدعي هو الآخر فلا بد له من حاجة تبيِّن
إلى إثبات العقد ولما أُرْكَان المتاجر فلان ذلك منه
لغيره بما له الأجرة فيجب عليه ما اعترف به من غير حاجة
إلى اتفاق الشاهد بينه واختلفا فلهما وهذا إذا كان المدعي مدعي
الأكثر وإن كان مدعي الأقل لا تقبل شهادة من شهد بالأكثر
لأن المدعي يكذب **وتثبت النكاح بالقبول** أي بأقل المال
سواء ادعى الزوج أو المرأة عند أبي حنيفة خلافا لما حاكم
والشافعي فإن عندهما يبطل الشهادة ولا يبقى شيء لأن
الحاجة في إثبات العقد والنكاح بالقبول غير النكاح بالمال وهو
ولا يبي حنيفة أن المال في النكاح تابع للأصل منه وهو
الحاصل والأزد واج والمالك ومن حكم البيع أن لا يغير الأصل
فيبقى العقد سالما عند الاختلاف فيلزم ويتبع بالأصل
مما وقع فيه الاختلاف وهو المال كما في الدين ويستوي فيه
أن يكون المدعي الزوج أو المرأة ثم الأصل أن المشهود أن كان
قولا كالبيع فاختلاف الشاهدين بالمكان أو بالزمان لا يمنع
الشهادة لأن القول مما يبعد وإن كان المشهود فعل
كالعصب والقتل والجرح أو قولا والأصل فيه شرط كالنكاح
فإنه قول وخمسة الشاهدين مثل فاختلاف الشاهدين
بالمكان أو المكان يمنعها **ولزم الجرح** أي أن يجرح الشاهد
في دعوى **الأرض** المبرأة إلى المدعي **بقوله** في الشهادة

232 لمن ادعى شيئا في يد غيره أنه مبرأ منه من أبيه مات **ونزكه**
ميراثه أو مات ودام ملكه وقت الموت لثبوت الانتقال
منه **أو مات ودام يده** لأن اليد المجهولة عند الموت
تتقلب بيد حاكم بواسطة الضمان إذا مات مجهلا لنزكه
الحفظ والمضمون بملكه الضمان ولأن الظاهر من حال
ما حضرت الموت أن يبيع ما كان عنده من الوارثين والفقير
فأدلى بيمينه فأنظره أنه ملكه **فإن قال** الشاهد في دعوى
الأرض كان **أبيه أو دمه أو أمارته** أو جرم أو رهنة أو غصب
منه **من يده جاز بالأجر** لأن إثبات يمين يقوم مقامه
فيثبت عن إثبات الملك وقت الموت فالتقي به عند ذكر
الجرح **وتقبل الشهادة على شهادة الإهدود وقود**
وقال مالك تقبل فيما كل الحقوق وبه قال الشافعي في الأصل
لأن الفروج عدول تقبلوا شهادة الأصول فالحكم بشهادة
الأصول وصار الفروج كالنرجسان ولما ان القياس أن لا يجوز
الشهادة على الشهادة لأن الأضداد إذا أولتها إلا أنه يمكن
بها شبهة النقضات والرباوة وإنما جردناها استخفافا
لحاجة الناس وإنما لا يجوز فيما جرد ولا قود لأنها تنذران بالشبهة
فيما الشهادة على الشهادة شبهة مما صحت اليد لينة
وأما رعا مالك والشافعي فيهما نظر الحق العبد **وشرط**
لها أي للشهادة على الشهادة فعد حضور الأصل
عزت أو مرض لا يستطيع معه الحضور إلى مجلس القضاء
أو سفر مسيرة ثلاثة أيام فمصلحة أن جوازها للحاجة
وهي عند عجز الأصل وهو يتحقق بهذه الأشياء وعن
أبي يوسف أنه إن كان في مكان لو غدا الأداة الشهادة
لا يستطيع أن يثبت في أهله صحح الاستهاد لحي الحنفية

العباد ودفعاً للمخرج عما الشاهد لان في بيوتته عند
 غير اهله حرجاً في حقه وبه قال الشافعي في قول
 ولهم في رواية واحذ به ابو الليث وكثير من المتأخرين
 وذكره محمد في السير الكبير وفي الذخيرة عن محمد انه
 يجوز كيف ما كان حتى لو كان الاصل في رواية المسجد
 والفرع في رواية اخرى من ذلك المسجد تقتل بشرط
شهادة عدد رجلين او رجل وامرأتين **عند كل اصل**
 لما روي عبد الرزاق في مصنفه عن علي انه قال لا يجوز
 على شهادة الحبث الا رجلان ولفظ المحدث عني على
 لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين وما
 روي في اي شبهة في مصنفه عن الشعبي انه قال
 لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى تكونا اثنتين
لا اي لا يشترط **تقارب فرعي هذا** الاصل وفرعي **ذلك**
 الاصل حتى لو شهد احد الامسليين على شهادته
 شاهدين وشهد بهما الاخر بعينهما على شهادته
 حاز وقال الشافعي في وجه لا يجوز الا اربع على كل اصل
 شاهدان ولا يكفي شهادة فرد على شهادة اصل
 وشهادة فرد اخر على شهادة الاصل الاخر الاعلى
 قول الحسن البصري وعثمان البني وابي اي ليثي
 والعمري **ويقول الاصل** في شهادة كل اصل الفرع
اشهد على شهادتي **اشهد بكذا** لان الفرع كالقاي
 عن الاصل فلا بد من التخييل والتوكيل له ومن يشهد
 الاصل عنده ثم يشهد عند القاضي لينقله الي مجلس
 القضاء ويقول الفرع في اداء الشهادة عند الحاكم
اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته بكذا وقال في

233 **اشهد على شهادتي بذلك** لانه لا بد من ذكر شهادته
 وذكر شهادته الاصل وذكر التخييل وهو يحصل بهذا
 وفيه خمس شهادات **وصح تعديل الفرع** اي تركبة
 الشاهد الفرع **الاصل** وتعديل **احد الشاهدين الآخر**
 بان شهد شاهدان في واقعة فترك احدهما الاخر
 لانه من اهل التركيبة فكانت تركبته كتركيبة غيره
وانكار الاصل تبطل شهادة الفرع لان التخييل شرط
 وهو لم يجز لتعارض بين خبر الفرع وخبر
 الاصل **من انرا انه شهد زوراً** او شهد بقتل رجل
 او موته ثم جاء ذلك الرجل حياً **شهر** في الاسواق **ولم**
يعزر يضرب ولا يحبس عند اي حليفة وعذر بالقرآن
 والحسن عند ابي يوسف وعبد الباقي العلماء عاي فذرماً
 يراه القاضي حتى يظهر بئونه ثم المشهور لعلام الناس
 حتى لا يفتقدوا شهادته بعد ذلك والتعذر لا يركاب
 كبيرة فشهادة الزور من اعظم الكبائر فاشهدت
 المسرك بانه تعالى في قوله سبحانه فاجتنبوا
 الدخيل من الاوثان واجتنبوا قول الزور وفيه
 اشارة الى عظم حرمة المسلم بقوله جعل الله شهادة
 عليه بالزور والشهادة على ذاته بالزور والحاصل
 ان شاهد الزور يعذر بالاتفاق سواء اتفق القضاة
 بشهادته او لم يتفصل لانه ارتكب كبيرة اتفق ضررها
 بالمسلمين وليس فيها حد فقد روي عن رجل له الام
 انهم اختلفوا في كيفية تقريره فقال ابو حنيفة
 بن شهيرة فقط وقال غيره يضربه وحبسه لما روي
 ابي اي شبة في مصنفه عن ابي خالد عن حجاج عن

مكحول عن الوليد بن ابي مالك ان عمرا بن الخطاب
 رضي الله عنه كتب ابي عماله بالشام بي شاهد الزور
 بصرب اربعين سوطا وبسجهم وجهه وجعلت راسه
 ويطال سجنه ومعني سجم بالجم الممثلة والمجعة بسود
 من الاسجهم وهو الاسود وهذا الاثر دليل على اثبات
 الصرب ونفي قول ابي حنيفة الا انها لا يقولان
 بالتسجيم ومحمد لا يقول بتبليغ التعذير الى اربعين
 ولا ابي حنيفة ما روي محمد بن ابي اثار عن ابي ابي الهيثم
 عن احدثه عن شرح انه كان اذا شهد زور
 فان كان من اهل السوق قال للرئيسول قل لهم ان
 شربكم يقرؤكم السلام ويقول لكم انا وجدنا قد
 شاهد زور فاحذروه وان كان من العرب ارسل
 الي مسجد قومهم اجمع ما كانوا فقال للرئيسول مثل ما
 قال في المرة الاولى فاما فيل ابو حنيفة لا يري تقليد
 التابعي اصيب بانه لم يذكر فعل شرح مستدلا به وانما
 ذكره ببيان لم يشهد بهذا القول بل سبغه اليه غيره
 او استلذه انما هو بخوارزمي الصحابة الذين فعل شرح
 فانه كان قاضي في زمن عمر وعلي ومثل هذا التفسير
 لا يخفى على الذين كان هو في زمنهم واسا حديث محمد
 بن حنبل عن علي بن ابي طالب قال غلطت او نسيت
 او اخطأت او رقت شهادته لثقة او مخالفة
 بين الدعوي والشهادة او بين الشهادتين لا يعذر
 والرجال والنساء واهل الدمة في حكم شهادة الزور
 فسقه وقد زال وقد رجعهم مرة ذلك لستة
 اشهر وبعضهم بسنة لان عني الزمان بتغير حال الناس

لان الذي حمله عليه
 ان كان قاضي فليقل
 ذلك وشاهد الزور
 هو الذي يقرؤكم السلام

والله المتعان ولا يصح ان ينفوض الى رأي القاضي وان
 كان عدلا او مستورا لا تقبل شهادته ابدان عدالة
 لا يعتمد وزوي الفقيه ابو جعفر عن ابي يوسف
 انها تقبل وجه يعني **فصل لا رجوع عنها**
 اي لا يصح الرجوع عن الشهادة **الا عند قاضي** اي
 قاض كان لان الرجوع عن الشهادة فسخ لها بختص
 بما افتضت به وهو كونها عند قاض كفسخ البيع
 حيث يشترط فيه ما يشترط في البيع من قيام المبيع
 ورضي المتبايعين وان الرجوع عن الشهادة نوبة
 عما ارتكب من قول في مجلس القضا فليكن نوبته
 بالرجوع كذلك هكذا اي الهداية والكافي اخذوا من
 المسوط ويوجد ما ورد من انه عليه السلام قال
 اذا حدثت ذنبا فاحدث الله توبة السر بالسر
 والعلانية بالعلانية **فان رجعا عنها قبل الحكم سقطت**
 لان الحق انما يثبت بالقضا والقاضي لا يفي بكلام
 متناقض **فلم يضمن** لانها لم تبدل شيئا على المدعي
 ولا على المدعي عليه **وان رجعا عنها بعد** اي بعد
 الحكم **لم يفسخ** الحكم لان اخر كلامهم وفي الدلالة على قصد
 مثل اوله وقد ترجح الاول بانضال القضا به **وهنا**
ما اختلفا للمشهود عليه **هنا** اي بشهادتهما لاقرار
 على انفسهم بسبب القضا والتناقض يمنع الاقرار
اذا قضى المدعي **مدعى** دينا كان او عينا لان الانلاف
 يتحقق بقض المدعي مال المدعي عليه وفي ذلك لا
 يتفاوت الحكم بين العيين والدين **والعبارة للباقي**
لا الدراج اذ لو اذ لك لو حيب القضا مع بقاء من

ف
 هم

يقوم الحق بشهادته بان بقي لصاب **فان رجع اخذ**
ثلاثة شهد واجتري وقضى القاضي به وقتضه المدعي
لم يقم لان شهادة الشاهدين يكفي لثبوت الحق
 وبه قال الثاني في غير الزني والكلام فيه قصار
 الحق مستخفها وقال احمد يقم ثلثا الحق وبه
 قال الثاني في قول ومالك في رواية **فان رجع اخر**
منها اي الرابع او الاول والراجع ثانيا **نصف** لانه بقي من
 الثلاثة واحد بقي بنفايه نصف الحق **وان شهد**
رجل وعشرة نسوة شر رجعا فعلى الرجل سدس
عند ابي حنيفة وعلى النسوة خمسة اسداس وبه
 قال مالك والثاني واحد **ونصف** عندهما وعلى
 النسوة النصف الاخر وبه قال ابو العباس من
 اصحاب الثاني لان النسوة وان كثرت يقم مقام
 رجل واحد ولما لا تقبل شهادتهن الا اذا شهد
 معهن رجل فكان الثابت بشهادتهن نصف
 المال وبشهادة الرجل النصف الاخر وذلك لقوله
 عليه السلام في نقصان عقل النساء عدلت اثنتان
 بشهادة رجل **وان رجس** اي النسوة العشرة فقط
 اي ولم يرجع الرجل فعليه **نصف** من الحق اتفاقا
 لانه بقي من يفتي به نصف الحق وهو الرجل وبه
 قال الثاني في قول وقال احمد والثاني في قول
 اخر عليهن خمسة اسداس بناء على ان العبرة
 للراجع وكذلك ان رجع الرجل وحده عليه نصف
 الحق لبقاء ما يقوم بالنصف **ومن الفرع ان رجع**
هو الاصل عند ابي حنيفة واي يوسف لان التقنا

وقع بشهادة الفرع كانوا مباشرين والاصول
 منسبين واذا اجتمع المباشرون والمنسبين كان القنان
 على المباشرون وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شا
 من الاصول وان شاء من الفرع لان القنان
 وقع بشهادة الفرع من حيث ان القاضي عاين
 شهادتهم وبشهادة الاصول من حيث ان الفرع
 يابسون عنهم وناقلون لشهادتهم بامرهم تستخير
 في تعيين اي الفريقين شا والجهتان متعايرتان
 لان شهادة الاصول على اصل الحق وشهادة الفرع
 على شهادة الاصول فلا يجمع بينهما في التبيين بل
 جعل كل فريق كالمفرد ولو رجع شهود الاصل بان
 قالوا احد تشهد الفرع على شهادتنا او شهدناهم
 وغلطنا لا يضمنون وقال محمد يضمن شهود الاصل
ومن المكي اذا رجع عند ابي حنيفة وقال لا يضمن
الشاهد الاحصان اي لا يضمن شاهد واحد وجود
 الشرط **اذا رجعوا** اي شاهد البمين شهود الاحصان
 واذا رجعوا وتوفوا قول الثاني ورواية عن احمد
 سواء رجعوا مع الشهود او وحدهم وقال زفر
 واحد والثاني في قول ومالك في رواية يضمنون
 لان الزني صار موقفا للرجم بقولهم فكان
 في تعمي علة العلة ولنا ان الاحصان شرط محض
 لا يضاف الحكم اليه كما يقرر في الاصول **ومن**
شاهد البمين اي التعليل **لا الشرط** اي لا يضمن
 شاهد وجود الشرط **اذا رجعوا** اي شاهد البمين
 وشاهد وجود الشرط فلو شهد بالتعليل العتق

أو الطلاق قبل الدخول بشرطه وشهد لقران بوجود
 الشرط ففقي القاضي ثم رجعوا اليهم ضمن شهود اليهم
 اليهم فبينة العبد وكسفت المهر لا شهود وجود
 الشرط وقال زفر يضمنون لان التلث حصل لشهادة
 الغريبيين جميعا ولو رجع شهود الشرط وحدهم
 بان كالت اليهم ثابتة بالاقرار ضمنوا بحال عند
 واليه بعض المشايخ واليه مال نحو الاسلام والصحيح
 ان شهود الشرط لا يضمنون بحال واليه مال سحر
 الائمة السرخسي والله اعلم ولو رجعوا بعد ما شهدوا
 بقصاص ضمنوا الدية وان قالوا نقصدنا الكذب
 ولا يقبض منهم عندنا وبه قال وحكم الشافعي
 بالقصاص ومعه اشهد المالكين قالوا نفمدا
 وصاروا كالمكروه لان كل واحد قاتل نسبيا ولما ان
 القصاص جزاء مباشرة الفعل ولم يوجد منهم
 مباشرة لانها بفعل الوي بخلاف المكر لان المكر
 صار الة للمكر فاضيف فعله اليه لان اختياره
 فاسد واختيار المكر صحيح علي انه ان لم يقطع
 النسبة بالكلية اقل من ان يورث النسبة وهي
 مانعة للنفوذ بخلاف الدية لان المال يثبت مع
 الشهادة والله اعلم **كتاب الاقرار**
وهو لغة افعال من اقر الشيء ثبت وشروعا
اخبار بحق الاقر عليه فخرجت الشهادة فانها اخبار
 بحق الاقر علي غيره والدعوي فانها اخبار بحق
 لنفسه علي اخر **وحكمه** اي الاقرار **ظهور المفزبة**
 اي لزوم عاي المقر ما اخذ به لوقوعه دليل علي صدق

المخبر به قال الله تعالى كوني قوا بين بالقسط شهد
 الله ولو علي انفسكم والشهادة علي نفسه هو
 الاقرار وقال عز وجل بل الانسان علي نفسه بغي
 اي شاهدة بالحق وقد رحم النبي صلي الله عليه
 وسلم باقراره علي نفسه بالزني **انثاوه** لان
 الاقرار احب اليه وجود المفزبة والاحب اظهرها
 به لا يجادده له **فمع الاقرار بالزني للمسلم** ولو كان الاقرار
 انثاا لما قلح لان المسلم لا يبيع له غلبك الخمر
لا بطلاق اي لا يبيع الاقرار بطلاق **وعتق مكرها** ولو
 كان انثاا لمع لان طلاق المكره واعتاقه واقفات
 عندنا وانما خص الطلاق والعتاق بالذكر مع ان كل
 اقرار مع الاكره غير صحيح لانه اراد ان يبين ان الاقرار
 لان الحق قد ليس بانثاا فلو اقر حر **مكلف بحق**
فمع ولو كان الحق **مجهولا** لان جهالة المقر لا يمنع صحة
 الاقرار لان الحق قد يلزمه مجهولا بان ائلف مالا لا
 يدري قيمته او خرج جوازة لا يدري ارشها او بقي
 عليه بقية حساب لا يعرف قدرها وهو محتاج
 لبراءة ذمته بالايقا وبلارضاء بخلاف جهالة علي الله
 لاخذ هديج بالمقر له سواء تقاضت بان قال علي
 الف درهم لو اهدى الناس او لم يتقاضى علي الف
 بان قال علي الف لاخذ هديج لان المجهول لا يصلح
 مستحقا اذ لا يمكن الجبر علي البيان من غير تعيين
 المدعي ولو كان المقر عليه مجهولا بان قال لك
 علواخذ الف درهم لا يبيع اتفاقا لان المقضي عليه
 مجهول ذكره في النهاية فيبطل لحوال المراد صحة الاقرار

لمكانة الاقرار

مطلقا والعبد المحجور عليه بتأخير اقاربه بالمال
الى ما بعد الفتح وعن اهل ان اقاربه العبد بالحد
والفحصان فيما دون النفس يصح وبالفحصان
في النفس يتبع به بعد الفتح وبه قال زفر والمري
وداود وبنا حبر الطبري لانه به يستقط حق سيده
فاسبه الاقار يقتل الخطا وفيد بالملك لان اقار
المجنون والمجنونة والصبي الفاقل لا يصح لانعدام
املية الالتزام والنايم والعمي عليه كالمجنون لعدم
التمييز واقار السكران من يخرج يلزم الاثما بفعل
الرجوع كالحود والخالصة به تعالي والسكران كان
بطريق بيع كالشرب مكرها لا يلزم من اقاربه شي
ولزمه اي المقر بيا انه اي المحجور حتى لو امتنع
عن البيان اجبر عليه **بما له قيمة** لانه اخبر باقاربه
عن الوهب في ذمته وبما لا قيمة له لا يجب فيها فكان
رجوعا **والقول** لم اي للمقر مع بمينه ان اقار المدعي
له اكثر منه لان المقر هو المنكر ولا يصدق المقدر في اقل
من درهم **في على مال** لانه لا بعد ما لا عرفا ولا في اقل
من النصاب اي نصاب الزكوة **في مال عظيم**
مواهب او فنية لان النصاب مال عظيم حتى اعتبر
صاحبه غنيا في الشرع ووجب عليه موائاه الفقير
وقال الشافعي واحمد يقتل بغيره بالقليل والكثير
ولا في اقل من خمسة وعشرين **في على مال عظيم من**
الابل لانها ادي نصاب منها يجب فيه من جنه
ولا في اقل من ثلث النصاب **قيمة في على مال عظيم**
من كذا سيرا الى مال غير مال الزكوة ولزمه في دارهم

ثلاثة لانه اقل الجمع الصحيح فصا رتبنا به والرايد
عليه مشكوك فيه **ولزمه دراهم كثيرة عشر** عند
اي حنيفة ومائتان عندهما لان صاحب النصاب
ملك حصتي وحب عليه موائاة غيره بخلاف ما روي
ولا في حنيفة ان العشرة اقوى ما يذكر بلفظ الجمع الا في
انه يقال عشرة دراهم ثريقال احد عشر درهما
فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه **ولزمه**
في كذا درهم واحد عشر لان هذه كذا منهم ودرهما ثني
له **ولزمه في كذا كذا احد عشر** في كذا او كذا احد
وعشرون لان هذه الكلمات بمنزلة فيجب حملها
على نظيرها من المفسر واقل عدد ربي يذكر ان مو غير
حرف عطف بينهما احد عشر وحرف عطف احد
وعشرون **ولو ثلث بلاوا** **واحد عشر** لانه لا نظير له
فلا يزداد على الاول ومع **واو** **واحدة** **وعشرون**
لانه اقل ثلاثة اعداد بين كل اثنين منها حرف عطف
والا **وبع** **زير الف** لانه اقل اربعة اعداد بين كل اثنين
منها حرف عطف **وعلي وقلي** **اقرار يدين** لان كلمة
علي للوجوب وكلمة قيل للبيان يقال قيل فلان
عند فلان اي ضمن وانما يكون للمال واجبا ومضمونا
اذا كان دينا في الذمة **وصدق** من قال علي او قلي
ان وصل به قوله وهو ودقة لانه محتمل مجازا
لان المحفظ واجب على المودع فيجوز تغييره به
متصلا **وان فصل لا** اي لا يصدق لانه يقرر حكمه
بالسكوحة فلا يجوز تغييره بعد ذلك كما ير المعيرات
في الاستاء والشرط **وعند ي اوسي** **وحوه** كفي بيبي

ومن كيسي وفي صدوقي امانة لان ذلك اقرار يكون
 الشئ بيده وذلك يتنوع الي مصروف و امانة ثبتت
 اقلها وهو الامة **وقوله المدعي الالف اثباتا** تثديد
 التما امرض الاتزان افتعال من الورث **او قضيتكها**
وخرها كما تنقدها او جلي بدا او فعد فاقبضها
اقرار لان الهما كناية عن المذكور في الدعوي في
 جميع ذلك فصار كانه اعاد المدعي وهو الالف فيكون
 اقرار بها واما لو لم يكن فيها صغير لا يكون اقرارا
 لانه لا دليل على انصرافها الي المال المذكور فيكون
 كلاما مبدا فلا يلزمه شئ وقال الشافعي واحد
 في اقراره وانتقد انه ليس باقرار ربه قال بعض
 اصحاب مالك لانه يحتمل الاقرار ويحتمل الاستعارة
 والمانعة في الجود فلا يكون اقرارا **وقوله**
ماية ودرهم او ماية وكوبان يفسر الماينة
وللف اثواب يلزم به في الاول ماية كلها **واهم**
 وفي الثاني ماية كلها **ثياب** وقوله **ماية وثوب او**
ماية وكوبان يفسر الماينة والقياس ان يرجع
 بم تفسير الماينة اليه في الحل لان المقطوف غير المظن
 عليه فلا يكون مفسر له استعماله فاستقلوا
 فثبت الماينة علي ايهما كما في عطف الثوب
 عليها وجه الاستحسان ان الدرهم يكثر استعماله
 فاستقلوا تكراره واكتفوا بذكر مرة وكذا كل ما
 يكثر استعماله ويثبت في الذمة من المكيل والمزون
 واما لزوم ماية ثوب في ماية وثلاثة اثواب لان
 الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف الي الجمع

ولزم

238 ولزم تفسير الماينة في ماية وثوب او ثوبان لان
 الثوب لا يحال ولا يوزن ولا يكثر استعماله فثبت علي
 الاصل وتوافر سهمهم من دار فهو سدس عند ابي
 حنيفة واصل المسالة في الوصايا اذا اوصي له سهم
 من ماله ينفرد عند ابي السدس احدا فيقول
 ابي مسعود واحق بترك اباي من تعويجه وجهامة
 من اهل اللقمة ان السهم هو السدس وامل بالبيان
 لان السهم يتناول القليل والكثير فان سهمها من
 سهمين يكون النصف ومن العشرة يكون عسرا
 فهو الجزء والنصيب سواء ولو اقر بشرك في عبد
 يوجب ابو يوسف الشطر لان الشرك المنكر عبارة
 عن النصيب قال تعالى ام لهم شرك في السموات وقال
 وتالهم فيها من شرك اي من نصيب وان لفظ
 لان الشركة يقتضي المساواة قال تعالى فان كانوا
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ووجب عند البيان ولو اقر
 بخمسة في خمسة وعيني الحصة لزمه عشرة لانه بين انه
 استعمال في جمعي واو العطف وفيه تثديد عليه فيصح
 بيانه وادعي الحساب او جيبا خمسة لخمسة وعشرون
 بقار للمحنة كما قال زفر وهو قول الحسن او العادة
 حاكمة بان هذه العبارة يراد بها خمسة وعشرون
 فصار للمحنة والمشر من عبارتان احدهما وصفية
 والاخرى عرفية فيلزمه باحدهما ما يلزمه بالاخرى
 لكننا نقول ان كتاب المصروف في المصروفات لا في
 الموزونات مع ان عمل المصروف في كثير الاجزاء لاني زيادة
 المال وخمسة دراهم وزنا وان كثرت احوالها لا يصح

اكثر من خمسة وفي المبسوط يلزمه علي قول زفر عشرة لان
 في معنى مع قال تعالي فادخلي في عبادي فيحمل علي هذا
 نصحا لكلامه فلنا في الطرف حسنة والدرهم
 لا يكون طرفا للدرهم وحمله بمعني مع حجاز والمجاز
 قد يكون بمعني مع وقد يكون بمعني علي قال تعالي ولا
 ولاء مسلمينكم في جدوع النخل وليس لاحدهما اولى
 من الاخر فيبقى المعنى حقيقة كلامه فيلزمه عشرة
 باول كلامه ويكلفوا اخره ولو اقرب بين لزمه وان قال
 كنت كاذبا في الاقرار لانه رجوع فلا يصح لتعلق حق
 المقول به وبزي ابو يوسف تحليف المقول علي ان
 المقول بك كاذبا فيما اقر لك به وكنست بمبطل ما
 تدعيه وبمعني بجزايات العادة بين الناس انهم يكتنون
 صك الاقرار ثم يأخذون الحال **والاقرار بدالة**
اصطبل وهو بيت الدواب **يلزمها** اي الدابة **فقد**
 اي ولا يلزم الاصطبل وقد اعمد اي حسنة واي
 يوسف لان غير المتكول لا يصح بالعصب عندهما وعلي
 قياس قول محمد انه يصح يلزم الدابة والاصطبل
وسيف اي والاقرار بسيف **يلزم حفة** اي عمدة
 الشيف **وحمايله** وهي جمع حمالة بكسر الحاء وهي العلامة
 وانما يلزم ذلك لان السيف اسم يطلق علي مجموع
 النصل والحق والحمالة **ومح اقراره** اي الرجل **بالحمل**
 بان اقر بحمل جارية او نساء لرجل لان هذا الاقرار
 له وجه صحيح وهو ان يكون اوصى به رجل ومات
 واقر وارثه بان هذا الحمل لفلان فيحمل عليه وان
 بين السب وهذا باتفاق وقال الشافعي في قول

نقله المؤيد عند ان اطلق لا يصح وفي قول يصح وهو الامح
 وقال احمد وقال مالك يصح ان يتفق بوجود الحمل عند
 الاقرار **فله** اي واقراره لا يحمل **ان بين** المترسبا **صالحا**
 بان قال اوصي له بم فلان او مات ابوه ونزله ميراثا وهو
 قيد لك اقراره وانما قيد به لانه ان بين فيه سببا غير
 صالح بان قال باعني او اقرصني لا يصح الاقرار وان لم
 بين سببا لم يصح عند اي يوسف وقيل ابو حنيفة
 معه وبه قال الشافعي في قول عند محمد وبه قال
 مالك واحمد والشافعي في الاصح لان هذا الاقرار صدر
 عن اهله فيجب اعماله وتحمل علي السبب الصالح فيصح
 الكلام العاقل ولا يحرث حسنة ان الاقرار المتفق يتصور
 الي الكامل وهو الاقرار بسبب التجارة وهو البيع ونحوه
 يضار كانه فسر به **فان ولدت** ام الحمل المقول **لاقل من**
نصف حوله ما وقت الاقرار **فله** اي فالحمل **ما اقر له به**
 لانه كان موجودا وقت الاقرار بيقين **وان اقر بشرط**
الخيار بان اقر لرجل بالف قرض او عصب او ود بصفة
 او عارية قايمة او ستملكه علي انه بالخيار ثلاثة اشياء
في الاقرار لوجود الصيغة الملزمة وهي قوله علي
 ونحوه **وتبطل شرطه** لان الاقرار اخبار ولا مدخل للخيار
 في الاخبار لان الخبر ان صدق فهو واجب العمل به اختاره
 ولم يختره وان كان كاذبا فهو واجب الرد فلا يتغير به
 باختياره وبعدم اختياره وانما ثابته في العقود
 لثبوتها بصفة العقد وبخبره بين فسخه
 لامضا به كذا في العناية وهذا اذا كان المقدم لا يقبل
 الخيار كما في الصور المذكورة واما اذا كان يقبل كما اذا اقر

انه باع واشترى شيئا فاجابه بالخيار ثلاثة ايام او اقل
فانه يصح الاقرار والخيار جميعا **واستثناء كيلي ووزني**
سواء راحهم بان قال له علي الف درهم لا تقبض والا دينار
هو قيمة ابي بطريق القيمة فيلزمه الف درهم القيمة هو
القبض او الدينار وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد وزفر واحد لا يصح الا الاستثناء اخراج ماله
الاستثناء لكان داخل وهذا لا ينصون في خلاف الخبر
ولا يبي حنيفة ان الكيلي والوزني جنس دراهم في المني
جنا حقا من حيث انها جئبت في الذمة فلا لا وموطا
ويجوز استقراضها واذا كانت في المعنى جنا حاز
استثناءها منها قيد بالكيلي والوزني لانه لا يصح في
غيرها باتفاق الاصحاب وهو قول احمد وقال الشافعي
يصح وبه قال مالك فعندنا لو قال علي ساية درهم
الا ثوب لا يصح الاستثناء بما فوق وبه قال مالك وفي
قول بلغون تفسيره ويجب ان يبين ثوبا لا يستغرق
قمتة المائة **لا اي لا يصح استثناء النبايع** من المتبوع
كالبناء من الدار بان اقربدار واستثنى بناءها
والفهر من الخاتم بان اقربدار واستثنى قصه **والثقل**
من البتان بان اقربدار استثنى راسه خلة وقال
مالك والشافعي واحمد يصح لانه اخراج ما تناوله اللط
معنى مضار كما لو قال اقلتمها او ربها او بينانها
ولنا ان الاستثناء اخراج ما يتناول صدر الكلام نصا
وصدر الكلام انما يتناول هذه الاشياء تنوعا بخلاف
البيت فان الدار يتناول نصا اذا الدار تشمل البيت
ولهذا الواضح البيت في بيع الدار سقطت همت

من الثمن ويبطل اقراره وصلى به ان شاء الله فلو قال
لزيد علي الف درهم ان شاء الله لم يلزمه شي لان التعليق
بمشيئة الله ابطال عند محمد فيبطل قبل انفق
بالحكم وعند ابي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه
فكان اعدا ما من الاصل **ودبي صحته** مبتدأ مضاف
مطلقا اي سوا علم بسببه وهو بمعاينة الشهود
سواء اقرارا او **ودين مرضه** مرض الموت **بسبب**
فيه اي في المرض كالنفقة وعن الادوية وعلم السبب
بلا اقرار كما لا يستقرض من مرضه بمعاينة الشهود
او الشراء او الاستعجار او التزوج **سواء** اي مستويان
في الرتبة فلا يقدم احد هما علي الاخر في الاستيفاء من
التركة وهو خير المستد او ما عطف عليه **وقد ما علي**
ما اقربه في مرضه ولم يعلم الا بالاقرار وبه قال الخنفي
والثوري **وقدم الكل علي الارث وان** شمل الكل
ماله وقال الشافعي ربي الصحة المرض الذي لا يعلم
الا بالاقرار سواء وبه قال مالك والحرثي والتميمي
من اصحاب احمد لا سواء سببها وهو الاقرار المصاد
عنى صقل ودين وحل للوجوب وهو الذمة القابلة
للمقوق ولنا ان الاقرار لا يقترضا اذا كان فيه تهمة
ابطال حق الغير وفي اقرار المريض بما ليس من
التبرعات كالبيع والتمكك والاتلاف تهمة تلقى
دين الصحة بماله بخلاف المعروف السبب بمعاينة
الشهود فانه لا تهمة فيه **والبيع** للمريض **ان يخص**
غريبا من غرك الصحة او المرض **بقضاء دينه**
لان ذلك فيه ابطال حق الباقي الا ان يكون ذلك

الذي ثلثني اشترائه بمثل قيمته او يكون قرضا لزماء
 في مرضه بالسيئة لان هذا ليس بايثار ولا ابطال للحق
 لانه حصل بمثل ما نئد وصف القرمان متعلق بمعي التركة
 لا بالعتورة فاذا حصل له مثله معي لم يعد ذلك تقويتا
 وعند مالك والثاني في قول ويصح في الاصح من
 منعجه لانه اظهر حق ثابت لترجح جانب الصدق
 فيه نصار كما لا قرار لاجني ويوارث اخر وبو ديمة
 ستهلكه للوارث وقال مالك يصح اذا لم يتهم ويطلب
 اذا لم يتم كن له بنت وابنا غير ما قرنته ولنا ما اخرج
 الدارقطني في سته عن جعفر بن محمد عن ابيه عن
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وريث
 لوارث ولا اقرار له بدين وما روي انه عليه السلام
 قال في خطبته عام حجة الوداع ان الله اعطى كل ذي
 حق حقه فلا وصية لوارث ولا اقرار بالدين تكن قال
 شمس الامية في المبسوط ان هذه زيادة سادة غير
 مشهورة وانما المشهور قول ابن عمر اذا اقر الرجل
 بدين في مرضه لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط
 ذلك بحاله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان يصدق
 الوارث وبه اخذ علماء وانا فان قول الواحد من فقهاء
 الصحابة عندنا مقدم على القياس ولانا في اقراره
 ايثار بعض الورثة بحاله بعد ما تعلق حق جميعهم
 به ولا يجوز لما فيه من ابطال حق البقية كالوصية
 فيد بالوارث لانا اقراره للاجنبي بجمع وان شمل
 المال **الا ان يصدق البقية** اي بغية الورثة لانت
 عدم الصحة كان محققهم فاذا صدقوا فقد اقروا ابتداء

هذا ما لا ينفك عنه
 اقراره لوارثه
 في قول مالك
 لا يورث

241 عليهم **فيبطل** الاقرار **ان ادعي بوثقة** اي بقوة الاجني
بعده اي بعد الاقرار له ويثبت النسب وبه قال احمد
 والثاني في قول **الا ان ينجح** اي لا يبطل الاقرار لاجنيته
 ان نكحها بعد اقراره لها وبه قال احمد في الاصح والثاني
 في القديم ومالك وقال الثاني في الجديد واحد في رواية
 يبطل لان اعتبار كون الوارث وارثا حال الموت لا حال
 الاقرار كالوصية ولنا وهو الفرق ان البينة تستدعي
 وقت العلوق فيبين انه اقر لابنه فلا يصح والزوجية
 يقتصر على زمان التزوج فكان اقراره لاجنية وبه
 الارث عند الدين المقر به في المرض لقوله تعالى من
 بعد وصية يوصي بها او دين ولا قضاء الدين من الخراج
 الاصطية لان به رفع الحائل بينه وبين الحقة للعلية وهو
 الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ عن الحاجة ولهذا
 يقدم تجهيزه وتكفينه وتدفينه **ولو اقر المريمي**
او غيره ببينة غلام حصل نسبه ويولد مثله
اي مثلا لفلان مثله اي لمثل المقر **ومدقه الفلام**
ثبت نسبه وقال مالك ان استيقن الناس انه
 ليس ولده لا يثبت كما اذا كان الفلام سديا والرجل
 فارسا ولنا ان النسب يحتاج لاثباته فيثبت اذا امكن
 وفي هذه الصورة يمكن قيد مجهول النسب لان معرفته
 يمنع ثبوته من غير وبكرته يولد مثله لمثله لئلا يكون
 ملكا ياتي الظاهر ويصدق الفلام لان المال في غلام
 يبرع عن نفسه فيكون بما يدفعه فلا يقبل اقرار
 غيره عليه واما اذا كان صغيرا لا يبرع عن نفسه فلا
 يعتبر قصد بقره كذا في الكافي والهداية وغيرها واذ ثبت

عليهم

فيه شارك الورثة في الميراث لان ذلك من ضرورات
ثبوت النسب **وشرط تصديق الزوج** مراعاة او معذرة
وشهادته قابلية في اقرارها اي المرأة بالولد لان اقرار المرأة
لا يقبل على الزوج فلا بد من تصديقه وقول القابلة
حجة في تعيين الولد والنسب بحيث بالميراث **ولرائز**
نسب من غير ولاد اي ابوة او بنوة كانت اقربا او عم
لا يجمع الا بالبنية لان فيه حمل النسب على الغير **وبرز**
الامع وارث معروف قريب او بعيد فانه اولى بالميراث
من المقر لانما لم يثبت نسبه منه لم يراهم الوارث
المعروف النسب وان لم يكن له وارث استحق المقر
له ميراثه لان المقر ولاية التصرف في مال نفسه
عند عدم الوارث الا يرى ان له ان يوصي بجميع ماله
فكذاله ان يجعله لهذا المقر له **ومن اقرباؤه**
ميت شاركه في الارث بلا نسب اي ولا يثبت الامة
بالبنية والاشراك في الماله وله ولاية عليه بحيث
ولو اقر احد ابني ميت له على شخص اخر دين
فهذه الجملة صفة ميت **يقضي ابيه نصفه** اي نصف
الدين **فلا شيء له** اي للابن المقر **والنصف للاخر**
ودفعوا لابن المقر لان الاقرار باستيفاء الميت الدين
اقرار بالدين على الميت لان المقبوض غير الدين فيكون
مضمونا على القابض ديننا في دمنه فيتقاضا فاذ ادين
احوه لا يصدق عليه وينفذ في حقه حاصلة فوجب
على الميت النصف على رعم والدين مقدم على الميراث
وقد استغرق بضيبة فلا يأخذ منه شيئا وصار
كما لو اقر على الميت بدين اخر وكذبه احوه وجمع اقراره
بالدين لاهني وانا استغرق ماله لما روي محمد بن

الاصل عما بينا عمرانه قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين
لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله ولا يبره
له مخالف وعلمنا وانا والسائق حملوا الطلق وهو وجع
الولادة كمرض الموت في حق الاحكام لان الموت يندر
في غير حالة الطلق ويوجد فيها كثير من الحكم يبيح
عليه ما كثر لا على ما نذر لاما بعد ستة اشهر من
حين الحمل كما قال مالك واحب الخبان ولادتها متوقعة
ساعة فساعة وهي تدعوت بها فتوطن بنفسها
على الهلاك وتبادر في ما يبادر اليه المريض واذا صيف
الموت على المسلول وهو المريض مرض السيل اي
الدق ونحوه من الامراض التي تطول ويعتاد الانسان
بها كانت هيته ونحوها من ثلث ماله لكونه مريضا
كتاب الدعوى هي لغة بمعنى الدعا قال
تعالى دعواهم فيها سبحانه اللهم واحذر دعواهم ان الحمد
لله رب العالمين وشرعا اضافة الشيء الى نفسه حال
المنازعة تعالى ما قال شيخ الاسلام والمحجوب ويقال
ادعنا زيد على عمرو فزيد المدعي وعمرو المدعى عليه والمال
المدعى والمدعى به خطأ والمصدر الادعاء انتفاذ من
دعاه والدعوى على فاعلي اسم منه والفقه المتأنيث
ولا تتون بقاء دعوى باطله او صحة وجمعها
معاوي بفتح الواو ولا غير كفتوي وفتاوي كذا في
الكافي وشرط صحتها مجلس الفقهاء فلا يجمع في غيره
حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه وهما وجوب
رد الجواب على المدعى عليه وقال المص **احبار** من الشيوخ
حق له على غيره فاحترز بقوله له عن الشهاد

وتحريم فيما لا لام

فانها اخبار بحق الاخر عاين غيره ويقول له عاين غيره عن الآثار
فانه انما اقر بحق الاخر عاين نفسه ولما كان معرفة الفرق
بين المدعي والمدعى عليه من اهم ما يحتاج الى معرفته في هذا
الكتاب عرفها بقوله **والمدعي من لا يجبر عاين المحضومة**
اذا تركها والمدعي عليه من يجبر عليها اذ اتركها وقيل
المدعي من لا يستحق الاجرة كالحاج والمدعي عليه من يستحق
بقوله من غير حجة كصاحب اليد وقيل المدعي من يلقى
غير الظاهر والمدعي عليه من يتمسك بالظاهر **وهي** اي
الدعوى **انما يصح بذكر شيء علم حقه** اي حتى المدعي
بان يقاتل حقة مثلا **وقدر** بان يقال كذا كبله لا
فأية الدعوى الا لزام بواسطة الاسناد ولا يتحقق
الاسناد ولا الالزام في المحضوم وفي شرح الوفاية
فهذا في دعوى العين فان العين ان كانت حاضرة يكفي
الاشارة بان هذا ملك لي وان كانت غائبة يجب ان
يصفها وبذكر قيمتها انتهى وقيل لا يشترط ذكر القيمة
والية ماد القاضي فخر الدين وصاحب الذخيرة وكذا
ذكره في عامة الكتب انه يسمع دعواه بدون القيمة
لان الانسان ربما يعرف قيمة ملكه فلو كلف بيانها انقص
به **وانه في يد المدعي عليه** هذا عطف على ذكر الشيء وانما
شرط ذلك في الدعوى لان المدعي عليه لا يكون حقه
الا اذا كان العين في يده **وفي المنقول** **يزيد بغير حق**
اذ الشيء قد يكون في يد غير المالك بحق كما لو اقر في يد
المؤمن والمبيع في يد البائع لاجل الثمن وفي شرح الوقاية
وهذه العلة تشمل العقار ايضا فلا ادري ما وجه
تخصيص المنقول بهذا الحكم ووجهه بعض بوجوه

وردها غيرهم **وفي العقار لا يثبت اليد الا بحجة او علم** 243
القاضي ولا يثبت بغيرها فانه في يد المدعي عليه بخلاف
المنقول فانه يثبت بذلك والفرق بينهما ان اليد في
العقار غير مشاهدة ولعله في يد غيره وانفق على
ذلك ليكون لهما دريعة الجأخذ بحكم الحاكم فشرط
الحجة او علم القاضي لتتفقد القيمة واليد في المنقول معاينة
فلا حاجة الى شرط ذلك وفيه ان العلة مشتركة والمعاينة
متميزة فلا يظهر وجه الفرق هناك **وا** **المطالبة عطف**
على انه في يد المدعي عليه او على ما عطف عليه وعلى ما
عطف وانما كان ذكر المطالبة لا بد منه في صحة الدعوى
ان المطالبة حقه فلا بد من طلبه واحضاره عطف على
ذكر شيء وانما ترفع باحضار المدعي **ان امكن لبيير اليه**
المدعي والشاهد والخالف لان العلم باقفي ما يمكن شرط
وذلك بالاشارة فيما يمكن احضاره وذكر قيمته ان تغذر
احضاره بان كان هالك او غائبا لبيير المدعي معلوما
لان الشيء يعلم بقيمته لانه مشهورة **وذكر الحدود**
الاربعة وبه قال في كمالك والثاني لان التفريق
لا يتم الا بها **والثلاثة** عندنا لان للاكثر حكم الكل **في**
العقار فانه يعرف بحدوده وقد تغذر تغريفا بالاشارة
لتغذر تغذله الي مجلس الحكم **وذكر اسم المحايها** لبيير
عن غيرهم **الى الحد** لان تمام التفريق به وهذا ان لم يكن
مشهورا وانما ان كان مشهورا فلا يلزم ذكر الحد لمصوب
للمفتود **واذا صححت الدعوى** **سال القاضي الخصم**
وهو المدعي عليه **عنهما** اي عن الدعوى التي ادعاهما
ليكتشف وجه الحكم فيها لان الفضا بالبيينة يخالف

بينة

الفضاء بالاموار **فان امر الخصم وانكر وساك** القاضي المدعي
البينة بان قال له الك بينة **واقام البينة قفي** القاضي
عليه لوجود الحجة المألومة للمؤمنين في الوجهين
روي اصحاب الكتب السنة عن الاسعة بن قيس قال
كان بيني وبين رجل من اليهود ارض فجدني فقدمت
الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي عليه السلام
الك بينة قلت لا فقال لليهودي اختلف قلت يا رسول
الله اذ اختلفت وبذبح ساج فانزل الله ان الذي
يشتركون به هذا الله وابعائهم ثمننا قليلا الآية **واسلم**
يقتر البينة خلفه القاضي **ان طلبه** اي الخلف خصما
لان البينة حقه فلا بد من طلبه **فان عكله مرة** بان
قال لا اختلف او سكت بلا افة من طرئين او خريش **وقفي**
القاضي بالنكول **مع** ان النكول ول علي كونه مقرا اذ
لو كان ذلك لاقدم علي البين اذ ار للواجب ودفعها للضرر
عما فيه لان البين واجبة عليه لقوله عليه السلام
البين عاي المدعي عليه **وقفي وعرض البين** علي المدعي
عليه **ثلاثا** يقول في كل مرة اي اعرض عليك البين
فان اختلفت ولا قضيت عليك **ثم القضا** بعد ذلك
احوط عما فيه من المبالغة في الانذار وهو نظر اهل مال
المزنة ثلاثة ايام في انه سخط فقرر البين هو
منه او القضا وعطف عليه وهو طحير المستد
وبعد اعلم الجمهور وقيل عند اي حنيفة حتى يقرر
نذب وعنها انه حتم ثم القابل بعد الدعوي عليه
لا اقر ولا انكر حتى عند اي حنيفة حتى يقرر
وينكر اذ لا تخلف مع قول لا انكر لقوله عليه السلام

واليمين علي المنكر وما لا يخلف كمالك والسامعي لان قوله
لما تقارضا وتساقطتا صار كالتسكت وفي المحيني بشرط
ان يكون القضا عاي فور النكول عند بوقضي
المشاخ وقال الحنفيا لا بشرط حتى لو استعمله بعد
القرض يوما او يومين او ثلاثا فلا بأس به وهو قول
مالك والشافعي واحمد وفي القضا لوك كان
الاستخلاف عند غير القاضي كان المدعي علي دعوته
لان المقترعين قاطعة للخصم من وهو البين عند القاضي
والفتوي علي سماع البينة بعد بين الخصم وانما يأخذ
بذلك بفعل عمر رضي الله عنه فانه جور يقول بينة
المدعي بعد خلف المدعي عليه ويقول شرع البين
القاهرة امقا بالرد من البينة العادلة **وان ارد البين**
علي مدعي وان نكل خصمه وقال مالك والشافعي لا يقضي
بالنكول بل يرد البين عاي المدعي لان النكول يحمل
الشرع عن البين الكاذبة والنزاع عن الصادقة
كما فعله عثمان وخمدا ان يكون لانتباه الحاح
ومع هذا الاحتمال لا يكون حجة ويمين المدعي دليل
الظهور كما كانت بين المدعي عليه فيبصار اليها ولذا
ما في الصحيحين عن ابي عباس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لو يعطي الناس بدعواهم
لا دعي رجال اموال قوم ودماهم تكن البينة علي
المدعي واليمين علي المدعي عليه وفي رواية واليمين
علي من انكر ومن رواية البينة علي من عمر ولفظ
المدعي عليه اوي باليمين الا ان يقوم عليه البينة
فلا وجه الدلالة انه صلى الله عليه وسلم قسم والفتنة

تتأني الشركة فدل على ان حبس الايمان في جانب المدعي
عليه ولا يعين في جانب المدعي والالف واللام لا يستقران
الحسن من جعل بعض الايمان حجة للمدعي فقد خالف
هذا الحديث الذي تلقته بالقبول فحي صار في غير
التواتر وقد ادعي بعض اهل الأصول انه يخالف لقول
نعماني واستشهد واستشهد بن من رجالكم الابنة فيكون مردوا
وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن سالم ان بن عمر باع
علائله ثيابا لثيابة وروى فوجد المثنوي عينا فخاصه
ابن عثمان فقال له عثمان فقال له عثمان ان جلفا انك
بعته بالبوازة قاي ان جلفا فالزمها وروي عن ابن
ابن مديك عن ابن عباس انه امره ان يستخلف امرأة
فان ان تخلف فالزمها وروي ايضا عن الحارث قال تكل
رجل عند شريح عن الهمي فقضي شريح عليه
فقال الرجل انا احلف فقال شريح قد مضى قضاي
وبين عاي هذا امتناع القضاء بشاهد وتبين وقال
مالك واحد بقضي بها لما روي مسلم عن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقي بشاهد
وتبين واجيب بانه منقطع تاتي الترمذي في علله
الكبير سالت محمد اعم هذا الحديث فقال ان عمر
ابن دينار لم يسمعه من ابن عباس ولو سلم فمثل هذا
العبارة لا يفيد العموم لان الحجة في المحكي لا في المحكي
او المحكي قد يكون خاصا **ولا يخلف** عند ابن خنيفة
في **مكاح** بان ادعي رجل على امرأة انه تزوجها وانكرت
او بالعكس **ولا في راجعة** بان ادعي بعد الطلاق
وانقضا المدة انه راجع فيها وانكرت او بالعكس

ولا في بفتح الفاء فسكون باء فمزاي رجوع
البار بان ادعي رجل على امرأة بعد مدة الايلاء انه
فاز اليها في المدة وانكرت او بالعكس **ولا في استيلاء**
بان ادعت امته على مولاهما ام ولد له وهذا انه
منها وانكر المولي ولا ينبت في العكس لان المولي اذا
ادعي امها ام ولد له يثبت الاستيلاء بانذاره ولا
يلتفت الي انكارها **ولا في رق** بان ادعي رجل على
مجهول انه عبده او ادعي المجهول ذلك **ولا في**
نسب كان ادعي رجل على امرأته ولده **ولا في ولا**
بان ادعي رجل اهوانه له عليه ولا اعتناق او مولا
او العكس **ولا في حد** بان ادعي على امرأته بوجوب
الحد وانكر **ولا في امان** بان ادعت امرأة على زوجها
انه قد قها بما يوجب اللعان وانكر وقال ابو يوسف
ومحمد يخلف في ذلك الا في الحد واللعان وقال الشافعي
خلف في حد القذف والغضاض ولا يخلف في باقي
الحدود وقال مالك واحمد لا يجري التخالف فيما لا
يثبت الا بالشاهدين وفي جامع قاضي قات والرافعات
والفصول الفتوي على قولهم ما وهو اختيار آخر
الاسلام قبل وهو اختيار المناهري **الا اذا ادعي**
في المكاح **والنسب** **لا كهر** **ونفقة** **وارث** فانه
يخلف اتفاقا **وخلف الشارق** **وقعت ان تكل** **ولم**
يقطع لان موجب فعله بيان اهدهما الفمان وهو
يجب مع الشهادة فيجب بالنكول وبانبيها القطع وهو
لا يجب مع الشهادة ولا يجب بالنكول **وخلف الزوج**
اذا ادعت المرأة طلاقا لان مفنودها الحال هو

والاستخلاف يجري في المال بالاتفاق فيثبت ان لكل نصف
المهر اذا دعت الطلاق قبل الدخول او كله اذا دعت
الطلاق بعد الدخول **وكذا يحلف منكر القود فان تكلم في**
النفس حبس حتى يقرأ او يحلف ولا يقتضيه منه وانه
قال له تال مالك والشافعي واهمدي رواية يقتضيه
منه بعد حلف المدعي **وفيما ذروها اي ذوب النفس**
يقتضيه وانه قال مالك والشافعي بعد حلف المدعي واهمدي
في رواية وقال ابو يوسف ومحمد يجب عليه الارسال في
النفس وفيما ذروها **وان قال المدعي لي بينة حاضرة فطلب**
حلف الخصم لا يحلف عندي حنيفة وقال ابو يوسف
يحلف ومحمد اي حنيفة في رواية وقال ابو يوسف في اقمي
وهذا الخلاف اذا كانت البينة حاضرة في المصر غائبة
عن مجلس الحكم حتى لو كانت غائبة عن المصر يحلف
بالاتفاق او كانت في مجلس الحكم لا يحلف اتفاقا **ويكفل**
اي يقيم كفيلا بنفسه ثلاثة ايام كفيلا يقيم نفسه
فيضيع حق المدعي والقياس ان لا يكفل قبل اقامة
البينة لعدم تعلق حق المدعي حينئذ وهو مذهب
الشافعي والتقدير بثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة
وهو الصحيح وعن ابي يوسف التقدير بما بين مجلس
القاضي امالون قال ليس في بينة او شهود غيب لا يجبر
الخصم على اقامة المكفل لان الغائب كالحالك والاستحالة
في الحال ممكن ولو تالك لا بينة في عليه ولا شهادة ثم اقام
المدعي البينة او شهد الشاهد فثبت في الاصح لا مكان
التوفيق بان كان شهود لا يعلم بهم او تذكرهم بعد ما نسبهم
او يذكر الشاهد وقبل لا يقبل الظاهر اتفاقا ولو باع

246 عقارا وقريبه حاصر يعلم البيع ثم ادعاه لا يسمع دعواه
لانه يسكوته او لا يضار بمصدقا على صحة البيع ويدعواه
ثانيا بصير متناقضا **فان ابي** انخصم ان يقيم كفيلا بنفسه
لازمة المدعي ابي دارمعه حيث سار كفيلا يقيم فيذهب
حقه **ولازم الغريب قدر مجلس الحكم** اي الى ان يقوم
القاضي من مجلسه **ولا يكفل الغريب الا الى اخر المجلس**
لان اخذ الكفيل منه وفي الملازمة له اكثر من مجلس
القاضي اضرار به بالمنع عن سفره **والحلف باسمه تعالى لا**
بالطلاق والعتق لما في الصحيحين من حديث
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان حائفا
للحلف باسمه اولبصت وبما رواية ابي داود وغيره انه
عليه السلام قال ان اسمه ينهاكم ان تحلفوا باياكم فمن
كان حائفا للحلف باسمه اولبصت **فان ابي الخصم** اي الد
وبالغ قبل **صح** للحلف **بما في زمانا** لقلة مبالاة الناس
باليمين بالله تعالى وكثرت الامتناع عن الحلف بالطلاق والعتاق
لكن ان فكل لا يقتضي عليه بالنكول لانه امتنع عما هو مري
عنه شرعا ولو قضي عليه بالنكول لا ينفذ ولو طلب
المدعي عليه تحليف الشاهد او المدعي انه لا يعلم ان الشاهد
كاذب لا يجيبه القاضي لانا ما موروث بالكرام الشهود
والمدعي لا يجب عليه اليمين لاسيما اذا اقام بينة **ويحفظ**
اليمين **بصغاته تعالى** مثل والله الذي لا اله الا هو
عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر
ما يعلم من العلانية ما افلا هذا عليك ولا فذلك هذا
المال الذي ادعاه وهو كذا ولا شيء منه ويزيد على هذا
التقليط ان ساء وله ان يقتضيه منه ويجترز عن عطف

بعض الاسماء على بعض لئلا يتكرر عليه بهذا النكول لان
المقتضود الحلف بالله تعالى وقد حُفِّل **لا بالزمان** اي لا
يغلط اليمين بالزمان كبعد العصر ويوم ويوم الجمعة
و**الحكام** كمنبر النبي صلى الله عليه وسلم والحجر الاسود وبه
قال احد وقال انشأ في في قول يستحب التخليط بالزمان
وبالمكان وبه قال مالك فيما ليس به مال ولا القصد منه
المال لقوله عليه السلام لا يحلف احد عند يدي هذا على
يمين الله ولو على سواك احضر الاتيو اذ مقفده من
النار او وجبت له النار ورواها مالك وابوداود ولنا قوله
عليه السلام اليمين على من انكرنا لتخصيص بالمكان والرجاء
لزوارة عليه **وحلف اليهودي بالله الذي انزل**
النورا على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل
على عيسى لما روي ابو داود عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لليهود انشدكم بالله الذي انزل
النورا على موسى ما تحذون في التوراة على من زني والان
اليهودي يعتقد نبوة موسى والنصارى نبوة عيسى هو
فيغلط على كل واحد منهما بذكر المنزل على يمينه **وحلف**
المجوسي بالله الذي خلق النار لانه يظن انها فيجوز تذكرها
ذكر محمد في الاصل كما في الهداية وذكر الحنفية انه لا يحلف
المجوسي الا بالله وهو اختيار بعض المشايخ لان في ذكر النار
مع اسم الله تعالى تعظيما لسانها وما ينبغي ان تعظم خلافا
الكتابين فان كتب الله مقطعة **وحلف الوثني بالله** لان
الفرقة باسرها يقولون به تعالى قال عز وجل ولين سألهم
ما خلقهم ليقولن الله **ولا يحلف احد منهم في معادهم**
لان فيه تعظيمها ولان القاصي لا يحضرها لانه ممنوع

247 وهو لما **وحلف على ما حصل** عند ابي حنيفة ومحمد في البيع
والنكاح والطلاق والقضب **بحو بالله ما بينكما بيع قائم او نكاح**
قائم في الحال او ما هي باين منك الان او ما يجب عليك رده
الان **لا على السب** اي لا يحلف على المسب كما قال ابو يوسف
بان يقول في البيع **بأنه ما بعته وكوه** بان يقول في النكاح
بأنه ما نكحت وفي الطلاق **بأنه ما طلقت** وفي القضب
بأنه ما عصبت **الا ان ينصر المدعي فيحلف على السب**
باتفاق كدعوي شفعة **بالحوار فانه** اي المدعي عليه رجاء
حلف على مذهب الشافعي انه لا يجب الشفعة بالحوار
فيصدق بيمينه فيكون في تحليفه على الحاصل ترك
النظر في حايث المدعي وكذا يحلف على السب باتفاق
في سب لا يتكرر كعبد مسلم يدعي عتقه على مولاه وفي
الامة الكافرة **والعبد الكافر اذا ادعى احدها**
العتق على مولاه وانكر يحلف **على الحاصل** لان الرق
يتكرر في الامة بالسبي بعد الردة والالتحاق بدار الحرب
وفي العبد الكافر بالسبي بعد نفق المهر والالتحاق
بدار الحرب ولا يتكرر في العبد المسلم اذا لا يقبل منه في
الارتداد بعد السبي الا الاسلام او القتل **وحلف على**
العلم ما ورت شيئا فدعاه اخر ولا يحلف على الثبات
لان الوارث لا يعلم بما فعل المورث **وحلف على الثبات**
ان وحب له شيء او استراه فدعاه اخر لان الشراء
وقبول الهبة سبب لبثوث الملك بالاختيار ولو لم
يعلم ان العبيد ملك البايع او الواهب لما باشر الشراء باختياره
ولا قبل الهبة بخلاف الملك في الارث فانه ثبت للوارث
جبرا ولا علم له بحاله ملك الوارث والاصل في ذلك

ان البهي ان كانت علي فعل البهي فهي علي العلم وان كانت
علي فعل النفس فهي علي الثبات **وهو فناء الخلف والصالح**
منه وليس له ان يتخلفه بعد ذلك لانه سقط حقه من
البهي باخذ يد لها حق الفداء والصالح لانه لو اشتري بيمينه
منه لاصح وله ان يتخلفه لان الشراء عطف عقد فذلك
الماله والبهي ليس بماله وقد روي عن عثمان انه ادعى
عليه اربعون درهما فاعطى ثانيا واقتدي بيمينه ولم يحلف
وعما حذيفة انه اقتدي بيمينه بماله ولانه لو حلف بيمينه في
القبيل والقال فان الناس بين مصدق ومكذب فاذا اقتدي
بيمينه فقد صان عرفه وهو حسن وروي عن عبد الرزاق
في مصنفه عن معمر قال سئل الزهري عن الرجل يقع عليه
البهي فيريد ان يقتدي منه بيمينه فقال كانوا يفعلون
ذلك وقد اقتدي عبيد السهام وكان من القحابة بيمينه
بعضة الالف وكان ذلك في اماره مروان والصحابة بالمدينة
كثيرون ومن طفر بحسن حقه اخذه بلا استئذان
واحكم ناص لان الديون يقضي بامانها فكانه عين حقه
ولو طفر بخلاف حسنه ولا ياخذ عهده بالابادون او حكم
فاصل لا اختلافها حقيقة واجارته مائة والساحي
الاتحادها في حسن المالبة **فصل** ايجي في الخالف
كما في نسخة **ولو اختلفا في قدر الثمن** بان ادعى البايع اكثر
عما اعترف به المشتري **او اختلفا في قدر المبيع** بان اعترف
البايع بقدر منه والدعي المشتري اكثر من ذلك القدر
حكم لما برهن لانه نورد دعواه بالبينة **وان برهن** اي اقام
كل واحد منهما بيمينه علي ما ادعاه **فلم يستدرك** لان
البينة للاثبات ولا معارضة في قدر ما اتفقا عليه ولا في

248 الزيادة لان البينة علي الاقل وان نقت الزيادة لكن الشهادة
علي النفي غير مسموعة وزيادة الثقة مقبولة كما انها
حجة في الرواية **وان اختلفا فيما ابي في قدر الثمن** وقد ر
المبيع **حجة البايع في الثمن** او في **حجة المشتري في المبيع**
او في نظر الى زيادة الاثبات اما لو كان الاختلاف في
في حسن الثمن بان قال البايع بعثتك هذه الجارية بعبدك
وقال المشتري انما اشتريتها منك بمائة دينار واقاما
البينة لزوم المشتري المبيع بالعبد فيقبل بينة البايع
دون المشتري لان حق المشتري في الجارية ثابت
باتفاقهما وانما الاختلاف في حق البايع وبينته تثبت الحق
لنفسه في العبد وبينه المشتري تنفي ذلك والبينة
للاثبات دون النفي **وان عجز** اي انصور فلا تثبت حجة
اقامة البينة قبل الممتري فيما اذا كان الاختلاف في قدر
الثمن اما ان ترضي بالثمن الذي ادعاه البايع والافسخا
المبيع وقيل للبايع فيما اذا كان الاختلاف في قدر المبيع لما ان
تسلم ما ادعاه المشتري من الفداء والافسخا المبيع وانما
يقال لهما ذلك لان المقصود قطع المنازعة وهذا طريق
ذيه اذ ربما لا يرضان بالنسخ فاذا علماه يتفقان **فان**
رضي كل بزيادة يدعيها الاخر فذلك هو المطلوب **والا** اي
واذا لم يرض كل بزيادة يدعيها الاخر **فخالف** اي حلف كل
واحد منهما علي دعوي الاخر بان يحلف البايع بانه
ما باعه بما ادعاه المشتري ويحلف المشتري بانه ما
اشتراه بما ادعاه البايع والمضي فيه ان البهي يجب
علي المنكر وهو الثاني فيحلف علي هيئة النفي اشعارا
بان الحلف وجب عليه لا نكارة وانما وصح علي البايع والمشتري

جميعاً لأن كل منهما منكراً لا خلاف أن كان في قدر الثمن
وقدر المبيع فيكون كل منهما منكراً ظاهراً وإن كان في أحدهما
فواحد منهما يدعي زيادة البدل والآخر ينكره والمنكر
منهما يدعي وجوب التسليم البدل على صاحبه عند
تسليمه المبدل والآخر ينكره فعلاً زائداً وبين منكرين
وخلف المشتري أولاً وهو قول محمد وإبي يوسف أخيراً وإمام
عنا إبي حنيفة وقول زفر والشافعي في وجه أن المشتري
استدعاهما أنكاراً لأنه يطالب أولاً بالثمن فينكر فيكون بادياً
بالإنكار ولا أنكاراً للبائع مبني على إنكاره وقال أبو يوسف
لولا بيد البائع البائع وهو قول مالك وأحمد والشافعي
في الأصح لما أخرج أصحاب السنن الأربعة أن عبد الله
بن مسعود باع الأسعت بن قيس رقبة الخمس بقسري
الف درهم فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم فقال أما
أخذتهم بعشرة آلاف فقال عبد الله إن شئت حدثت
بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
سمعته يقول إذا اختلف المتبايعان بأن المندري
بينهما بينة فلقول ما يقول رب السلعة أو يبتار
كان واجباً بأن المندري قال قد روي هذا الحديث
من طريق ابن مسعود وكلها لا يثبت وقال ابن الجوزي
في التحقيق لأما حديث هذا الباب فيه ضعف ودفع
هذه الجواب بأن صاحب التفتيح قال والذي
يظهر أن حديث ابن مسعود يجمع طرقه له أصل
بل حديث حسن ينجح به لكن في لفظه اختلاف
وبدل على هذا التعالكا أخرج في الموطأ قلت وكذا
ذكره محمد في موطأه **ونسخ الشافعي** المبيع بينهما يطلب

أحدهما وقيل يفسخ بنفس المتعاقب وهو الأصح من مذهب
الشافعي **ومن كل منهما لزومه دعوى الآخر** يعني بقضائه
اتفاقاً لأنه ينكوله صار مقدماً أو بآلاف لم يبق دعواه معاً
لدعوى الآخر فلم يبق القول بثبوت دعوى الآخر **ولا**
تخالف في الأجل ولا في شرط الخيار ولا في قبض
بعض الثمن ولا في قدر الأجل ولا في قدر الشرط ولا في
شرط الوفاء ولا في شرط الضمان وعلق المنكر لما ثبتت
هذه الأشياء لم يرضى والقول لمنكر المعارض مع يمينه
وبه قال أحمد وقال زفر ومالك والشافعي يتخالفان
ولا تخالف إذا اختلفا في قدر الثمن وهو دين **بند**
هلاك المبيع في يد المشتري عند إبي حنيفة وإبي
يوسف **وخلف المشتري** وبه قال مالك في رواية
وأحمد في رواية وعند محمد يتخالفان ويفسخ المبيع
على قيمة الهلاك وهو قول الشافعي وبه قال مالك
في رواية وأحمد في رواية لقوله عليه السلام إذا
اختلف المتبايعان تخلفاً وتزاداً وهذا النص مطلق
وإن يقيد بحال قيام السلعة بقضية التزاد أو
المراد به تزاد العوضين لا تزاد العقد لأنه لا يتصور
ذلك إلا في حنيفة وإبي يوسف قوله صلى الله عليه وسلم
وسلم إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تخلفاً
وتزاداً وقوله والسلعة قائمة مذکور على وجه الشرط
والمطلق مجمل على المقيد إذا ورد إبي حنيفة وأحمد
وحكم واحد وعلى هذا الخلاف إذا أخرج المبيع عوضاً
المشتري يبيع أو غيره أو صار بحاله لا يمكن رده بدو
رضاه هذا إذا كان الثمن ديناً كان دراهم

او دنا يتر او مكبلا او موزونا موصوفا في الذمة فان
 كان عينا بان كان البيع مقايضة يتخالفان اتفاقا
 لان المبيع قائم لان كل واحد من الموصفين مبيع من وجه
 ويضمن من وجه وذلك كاف لصحة التخالف كما هو
 كاف لصحة الاقالة **ولا يتخالف اذا اختلفا بعد**
هلاك بعضه اي بمعنى المبيع بعد قبض الجميع عند
 اي حصة كما لو يبيع عديدين صفقة واحدة ثم
 هلك احدهما عند المشتري بعد قبضها وقال
 ابو يوسف يتخالفان في القاييم ويفسخ العقد
 فيه والقول قول المشتري في قيمة المالك وقال
 محمد يتخالفان عليهما ويفسخ العقد بهما ويرد
 القاييم وقيمة القاييم المالك لان هلاك كل السلفة
 لا يمنع التخالف عنده فملاك بعضها اولى ولا يجزى
 حقيقة ان التخالف لا يمكن في القاييم الاعلى اعتبار
 حصته من الثمن فلا بد من القسمة على قيمتهما والقيمة
 تفرق بالحزب والظن فيؤدي الى التخالف مع الجهل
 وذا لا يجوز **الا ان يرضى البائع بترك حصة المالك**
 فيتخالفان لان الثمن حينئذ يكون كله عقابله
 القاييم ويخرج المالك عن العقد ويجوز ان كان
 العقد وقع على القاييم **ولو اختلفا في بدل الاجارة**
 وهو الاجرة او اختلفا في المنفعة قبل استيفائها
تخالفنا ونزاد **انما في البيع والمنفعة في الاجارة كالبيع**
والبدل منها كالثمن فان وقع الاختلاف في البدل
 بديي يمين المستاجر لانه ساكر لوجوب الاجرة
 وان وقع في المنفعة بديي يمين الموهر لانه منكر

ان امتناع التخالف
 للمالك فيقدر
 فندره ولا يجزى

لوجوب المنفعة واما نكل لزمه دعوي صاحبه واهما
 اقام البيينة قبلت ولو اقامها بيينة للموهرا وحيات
 كان الاختلاف في الاجرة وبيينة المتاجر او حيات كان الا
 خلافا في المنافع وان كان الاختلاف فيها قبلت بيينة
 كل واحد منهما فيما يدعيه **وبعد قبضها اي المنفعة لا اي**
 لا يتخالفان لان فائدة التخالف الفسخ والمنافع المستوفاة
 لا يمكن فسخ العقد فيها فكان القول قول المتاجر
 مع يمينه لانه هو المستحق عليه **وبعد قبض بعضها**
تخالفنا ونسخت الاجارة **فما بقي والقول للمتاجر**
فما بقي لان عقد الاجارة يفقد ساعة فساعة
 فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتدأ العقد
 عليه بخلاف البيع فانه يفقد دفعة واحدة فاذا فقد
 في البعض نفذ في الكل **وان اختلف الزوجان في**
شئ البت فلها ان تخرج المرأة ما صلح لها كالدرع والحرير
 والمحفة لان الظاهر يشاهد لها الا ان يكون الرجل
 من يبيع ما يصلح للنساء فلا يكون لها الثفارض الظا
وله اي للزوج ما صلح له كالعمامة والقوس والدرع
 والمنطقة لان الشاهد يشهد له الا ان كانت المرأة
 من تبيع ما يصلح للرجال او ما صلح **لها** كالاسنة
 والعرس والمنفعة والرفيق والعقار والمواسي والنفود
 لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوي
 لصاحب اليد بخلاف ما يجتمع بها لانه يعارضه وهو
 اقوي من اليد ولا فرق بينهما اذا كان الاختلاف في
 حال قيام النكاح او بعد الفراق **وان مات احدهما**
 واختلفت ورثته مع الاخر **فالكل** وهو ما يصلح

هرين

للرجال والنساء **للحي** سواء كان الرجل أو المرأة لأن
 البدن له دون الميت وهذا عند أبي حنيفة وقال
 أبو يوسف للمرأة ما يحضره مثلها والباقي للزوج
 مع عيبيه ولو رثته بعد موته لأن الظاهر أن المرأة
 تأتي بالجهاز وهو أقوى من ظاهر الزوج والباقي
 لا معارض لظاهره والطلاق والموت سواء لقيام
 الورثة مقام مورثهم وقال محمد للرجل أو لورثته
 وقسم زفر بين الرجل والمرأة فيما صالح لهما وحكم في
 الباقي مثل أبي حنيفة وعنه أن المتاح كله بينهما
 نصفان وهو قول مالك والثاني لا يستويان في
 الدعوى في اليد وقال ابن أبي ليلى الكل للرجل ولها
 ثياب بدنها وقال الحسن البصري الكل لها وله
 ثياب بدنه ولعل وجه نظرها أن يكون الحمل للرجل
 أو المرأة **وإن كان أحدهما عبدا** فكانت أو ماذونته في
 التجارة **فالكل للمحرر في الحياة** أي صباها لانه لا يد الحر
 أقوى فانه يد ملك بخلاف يد العبد **والحي** منها
بعد الموت أي موت أحدهما لانه لا يد للميت فقلت
 يد الحي عن المعارض **وسقط دعوى الملك المطلق** أي
 اندثقت حضومة مدعيه في العيب القابضة **أن يرضى**
ذو اليد أن المدعي يفتح العين ودبقة وعارية أو رهن
أو موصرا أو موقوف من زيد وبه قال مالك وأحمد
 والثاني في الاظهر وقال ابن سيرين لا يسقط وبه
 قال الثاني أيضا لانه فقد اثبات الملك للغايب لعدم
 الخصم عنه وسقوط الدعوى وهو دافع الحضومة
 بناء عليه ولذا انه اثبت بعينه أن العيب وصلت اليه

من يد الغايب وإن يده ليست بدحضومة فصار كماله
 أو المدعي بذلك أو اثبت ذواليد اقتراده في قيدنا يكون
 العين قابعة في يد المدعي عليه لانه لو كانت هائلة لا
 يدفع الحضومة بهذه الدعاوي وقيد بالودبقة وهو
 وافوا ثمالا انه لو برهن على انه سبيع من الغايب لم يدفع
 الحضومة لانه لما راعى ان يده يد ملك اعترف بكون
 فصما وتسمى هذه المسألة بخمسة كتاب الدعوى
 لان فيها خمس صور من دعوى الودبقة والعارية
 وغيرها وقيد بدعوى الملك المطلق لانه لو قال
 غيبته مني وقال ذواليد او دعوتة فلان وبرهن
 لا يمكنه الخروج عن دعوى بالاحالة على غيره
رخصة الخارج اليد في الملك المطلق أحق وأولى من
حجة ذي اليد وبه قال أحمد وقال مالك والثاني
 حجة ذي اليد أحق لا عنصا رعا باليد ولنا ان البينة
 شرعت للاثبات وبينة الخارج اثباتا لانه لا
 ملك له على المدعي بوجه وذو اليد له ملك عليه
 باليد فكان بينته اقلا اثباتا من بينة الخارج فثبت
 بالمطلق لاستواهما في المقيد بالسبب وقد ات
 وقتا او لم يوقتا باتفاق **وان وقتا أحدهما فقط فعند**
 أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف وهو رواية عن
 أبي حنيفة حجة ذي اليد الموقنة أولى من حجة
 الخارج التي لم يوقت لان من وقت أولى من لم يوقت
 كما في دعوى الشراء اذا ارخت احدي البنتين ولم
 تورخ الاخرى **ولو برهن خارجان** على عيب في يد
 غيرهما كل يزعم انما له ولم يذكر سبب الملك ولا تاركه

نفي لهما بذلك المذبحي **نصفين** لعدم اولوية احدهما
على الاخر وقال مالك في رواية والثاني في القدم واحد
من رواية تشاقت البيتان لانهما تفرقتا ولا ترجيح
لاحد منهما فصار قالا لا دليلين اذا عارضهما ما عبر به
وعن الثاني يفرع بينهما لما روي الطبراني في معجمه
الاوسط ما حديث سعد بن المسيب عن ابي هريرة ان
رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحاز
كل واحد منهما شهود عدول في عدة واحدة فسأهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم اقتض
بينهما ورواه عبد الرزاق في مصنفه ثم سئل اولنا
ما روي ابي ابي شيبه في مصنفه عن ابي الاحوص
عن سماك بن ميمون بن طرفة ان رجلين ادعيا بعيرا
فاقام كل واحد منهما البينة انه له فنفي النبي صلى
الله عليه وسلم به بينهما واما احوده ابو داود في
سننه واحمد في مسنده والحاكم في مستدركه وقال صحيح
علي شرط الشيخين وقال المنذري رجال اساده
كلهم ثقات عاظم عن قتادة عن سعيد بن ابي
بردة عن ابي عمارة عن ابي موسى الاشعري ان رجلين
ادعيا بعيرا علي عهد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث
كل واحد منهما شاهدين فقتله النبي صلى الله عليه
وسلم بينهما نصفين وحديث الفرعة كان في الابتداء
ثم نسخ بين ذلك النسخا وفي **ولو برهن خارجا في نكاح**
بان ادعى كل واحد نكاح امرأة واقام عليه بيينة **سقط** ولم
يقض بواحدة من البينتين لتقدرا العمل بها لان المحل
لا يقبل الاستنواك **وهي** اي المرأة **لأن صدقته** لان النكاح

ما حكم فيه بنصا دق رويين قيد بالخارجين لان اليد
على المرأة بالدخول بها او بنقلها دليل على سبق العقد
عليها وهذا الم تخرج البيتان **فان ارضا فاسابق نازحا**
أحق بالمرأة لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاشرة
وان اقررت المرأة بالزوجة **لما لا حجة له فهي له** لتضادهما
على النكاح وهو يثبت بنصا دق الزوجين عليه **وان**
برهن الاخر اي الذميمة تقر له **نفي له** لان البينة اقوي
من الاقرار **وان برهن احد هما** علي امرأة انما زوجية
ونفي له ثم **برهن الاخر لم يقض له** لان القضية الاول قد
ضغ فلا ينقض بما هو مثله فضلا عما هو دونه لانضاب
البرهان الاول بالفقهاء والثاني **الا اذا ثبت سبقه**
اي سبق الاخر بان وقت شهوده سابقا لانه ظهر
لخطا في الاول بيقين **فما لم يقض بحجة الخارج اليد على**
ذي اليد ظهر نكاحه بنقلها الي بيته او بالدخول
بها لان ذلك فيه دلالة على سبق عقده عليها **الا اذا**
ثبت سبقه اي سبق الخارج لان النسخ فوق الدلالة
فلا يعتبر معه **وان برهننا علي شرادني ما ذي يد**
فلكل نصفه نصف اي بنصف الثمن وترك اي ترك
النصف واخذ كل الثمن لاستنواكهما في السبب وتقدر
الفقهاء كل واحد منهما وبقية قال مالك في رواية
والثاني في فوق وقال في قول اخر يفرع به قال احمد
في رواية وعن الثاني ايقتا بسقط البيتين ويرجع
الي البايع فان صدق احدهما سلم ذلك الشيء له **ولو ترك**
احدهما المبيع واقترا الفسخ **بعد ما قضي له** باخذ
نصفه او تركه **لم يباخذ الاخر كله** لان القاي لما قضي

بالمبيع بينهما يضمن فضاؤه فسخ العقد في كل واحد منهما
في النصف فلا يعود اليه الا بتخدد العقد قيد بيد
القضنا لانه لو ترك تبطل القضا باخذ الجميع لان بيعته
اثبت انه اشترى الكل وانما يرجع الي النصف لضرر
القضنا ولم يوجد **الشرا الحق براهبة** قبض **ومن**
صدقه مع قبض **ومن رهن مع قبض** يعني اذا ادعى واحد
شرا من شخص واحد وراهبة وقبضا او صدقه وقبضا
اورهنا وقبضا من ذلك الشخص واقام كل منهما بينة
وتنازع بينهما فالشرا اولى لكونه معاوضة من الجانيين
يثبت به الملك في العوض والعوض والبيعتان شرح
بكثرة الاثبات **والشرا والمهر سوا** يعني اذا ادعى واحد
شرا بشي من اضرادعت امراة اخه تزوجها عليه فليس
احدهما احق به من الاخر ويقضي بينهما وهذا عند ابي
يوسف وقال محمد الشرا اولى وعلى الزوج قيمة ذلك الشي
وكذا العصب والود بعة سوا حتى لو كان عين في يد رجل
فاقام رجلان عليه البينة احدهما بالعصب والاخر
بالود بعة يقضي لها بينهما نصفين لان الود بعة والاف
اثنين فلهما سوا لان كل واحد من البيعتين لا يوجب
الا الظن وبه قال احمد والساني في الجديد ومالك في
المشهور وقال الاوراعي يرجح وهو قول الساني في القديم
ومالك في رواية لان القلب اليهم اميل وعن مالك ايضا
يرجح بزيادة العدالة **ولو ادعى احدهما رجس نصف داره**
والاخر كلها فالربع للاول عند ابي حنيفة **وقالا الثلث**
للاول والباقي للثاني على القولين لهما ان مدعي الكل
يدعي النصفين والاخر يدعي النصف الواحد وليس لشي

253 واحد ثلاثة اضاف فيقسم بينهما اثلاثا على قدره
خفصها وهذا طريق القول ولا يبي حنيفة ان مدعي الكل
لا يبارعه احد في النصف فسلم له نصف من غير منازعتها
في النصف الاخر فيكون بينهما وهذا طريق المدارعة
وان كانت الدار مضمرة اي في ايديهما فهي كلها للمدعي
وهو مدعي الكل **نصف بالقضنا ونصف لابه** وهو رواية
عن احمد وقال مالك والثايني واحد في رواية يبي
الداري يدهما كما كانت لترج بينة صاحب اليد باليد
ولو برهن خارجا على قلبي تنازع واهبة تنازعا معا بان
اقام كل منهما بينة علي انها تحت عنده **وارها فضي**
لما وافق تنازعه سنها لان الحال شهدت له ولا فرق
بين ان يكون الدابة في يدهما او في يد احدهما او في يد
ثالث لان ثالث لا في الحال لا يختلف في ذلك قيد بالتنازع
لان التنازع لو كان في التنازع من غير تنازع لكانت الدابة
لذي اليد ان كانت في احدهما ولهما ان كانت في يدهما او
في يد ثالث **وان اشكل** موافقة سن الدابة للتنازعين
بان لم يبين موافقته ولا مخالفته **فلهما اي** فالدابة
لهما لان احدهما ليس باولي بهما من الاخر وهذا اذا كانت
في يد احدهما او كانا خارجين بان كانت في يد ثالث وان
كانت في يد احدهما قضى بهما لانه لما اشكل الامر سقط
التاريخان فصار كأنهما لم يورعا ولو خالف سن الدابة
التاريخين بطلت البينتان لانه ظهر كذب الفريقين
فترك في يد من كانت في يده هكذا ذكر الحاكم وبعض المتأخرين
والاصح انهما لا ييطان بل ان يقضي بينهما ان كانا
خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضي

بهذا الذي البد هكذا ذكره محمد وهو استحقاق وبوبه رواية
 جابر بن عبد الله ان رجلين تراعي اذابة فقام كل واحد
 البينة انما اذابته فتحها فقضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم للذي في يده **وذا البد هو المستعمل كمن**
تشد يد الموهنة اي ضرب اللين حتى لو ادعى رجل ان
 ارضا في يده وادعى اخر فيها ذلك ولم يبرهن واحد منهما
 ولكن عمل فيها احدهما بان بني او ضرب لبنا او حجر
 بغير افضى له لان التمكن من الاستعمال دليل البد في ظاهر
 الاحوال فيدنا بانه لم يبرهن واحد منهما لانهما لو برهنا
 ففني بهما ففني واحد منهما ففني له لان البد حق
 مفقود فلا يثبت عند القاضي بمجرد الدعوى بل لا بد
 من البينة او الاستعمال لان التمكن منه دليل البد
واللابس بالرفع عطف على المستعمل **لا اهذا الكم والراكب**
لا اهذا الحمام ومن في السرج لا رديفه وذا الحمل لا يعلق
عليه كوزة فلو تنازعا في قبض واحد هما لابس والاخر
 متعلق بكمه او في دابة واحد هما راكبا والاخر متعلق
 بالحمام او واحد هما راكب في سرجها والاخر رديف له او في
 بعير واحد هما له حمل عليه والاخر علق عليه كوزة كان
 القميص للابس والدابة للراكب **ومن انفصل الحائط بينا**
عطف على المستعمل انفصال تزييع لان انفصال ملازقة بان
 يتداخل لبن البناء المتنازع فيه في لبن حداره ولبن حداره
 في لبن البناء المتنازع فيه **او وضع عطف على انفصل عليه**
اجب على الحائط الجذع لان انفصال التزييع لا يكون الا عند
 البناء فدل على ان يابرها واحد وصاحب الجذع صاحب
 استعمال والاخر صاحب نفلق فصارت كمتنازعين في دابة

احدهما احمل ولا اخر كوز معلق وقال الشافعي واحمل لا ترجح
 بوضع الجذع لان الوضع يحتمل ان يكون عن مالك وان
 يكون عن استفاضة او عقيب ولا ترجح بالمحمل ولنا ان
 وضع الجذع مستعمل للحائط بالوضع والاستعمال
 يد وعند التفارض القول لصاحب البد **ولا اعتبار**
بوضع خشب عليه اي على الحائط حتى لو تنازعا
 في حائط لبس احدهما عليه شي ولا اخر عليه خشبات
 كان بينهما لان تلك الخشب لا تستطال فصار كما
 لو كان احدهما على الحائط ثوب مسوط ولا شي عليه
 للاخر **وجالس البساط** وقع مثل هذه العبارة في الوقاية
 وكان الساج خذ فوامنها حرف على ي وجالس على البساط
والمتعلق به اي بالبساط **سوا** اي متويات في البد فهو بينهما
 نصفان **وكذا من معه ثوب وطرفه مع اخر** سوا في البد
 حتى لو تنازعا به يكون بينهما فهو بينهما لان تلك الخشب
 نصفين لان كل واحد منهما ثابتة في الثوب الا ان يدا احدهما
 ثابتة في الاخر وذلك لا يوجب الترجيح لانه بالقوة لا بال
 لكثرة فصارت كالتنازع في دابة ولها علمها حمل على
 التفاوت احدهما س والاخر مائة من فان الدابة
 بينهما نصفين **ودر بيت من دار كذي بيوت منها في حق**
ساحتها وهي عروضة في الدار او بين يديها فلو تنازعا في
 الساحة كانت نصفين نصف كل ذي البيوت ونصف
 لذي البيت لا يتوابعهما في استعمال تلك الساحة بالمرو
 فيها ووضع الامتعة وصف الوضوء وكسر الحطب فصارت
 نظير الطريق يستوي فيه صاحب الدار والمنزل
 والبيت جلا في مالوتنازعا في الشرب حيث يقسم

بينهما علي قدر اراضيها لانه يحتاج اليه لاجل سقي الارض
 فتتقد رتقدها **فصل** ابي في دعوي النسب
 كما في نسخة مبيكة ولد لاول من نفس حول سديت
 فادعي البايع الولد ثبت نسبه فيه اسفقا تاوان ادعاه
 المشتري معه وثبت ابيتها اي كون المبيعة ام ولد له
 ويصح البيع والقياس وهو زفو والسافعي لا يثبت
 نسبه ولا يبيع دعوته الا ان يصدقه المشتري لان البايع
 اعترف بالبيع انا الولد عبد فكان في دعواه منا قضا
 وساعيا في نقض ساقم من جهته وهو البيع وصار كمالو
 ادعي النديبر والاعتاق قبل البيع وكذا المشتري
 ووجه الاستحسان ان مبني النسب علي الحفاد فيعني
 فيه التناقص فتقبل دعوته اذا يتفق العلوق في
 ملكه وذلك بالردة اقل من سنة اشهر لانه بمنزلة
 اقامة البيعة بخلاف دعوي الاعتاق والتدبير بعد البيع
 فانه فعل يقنه فلا يخفي عليه فلا يبغي فيه التناقض
 واذا صحت دعوة البايع استندت الى وقت العلوق
 وتبين انه باع ام ولده وهو باطل فيرد الثمن لانه قبضه
 بغير حق **ولما** ادعي البايع الولد بعد عتقها
 ابي عتق المشتري امه **ثبت نسبه** لان المهر موقوف
 الاصل في النسب والامم تنفع له الابري انما نضاف اليه
 فيقال ام ولد ويبين في الحرة من جهته والمانع
 من ثبوت النسب وهو عتق الفتى لم يقم به بل بامه فلذلك
 يمنع النسب فيه وامتنع في امه وصار كولد المهرور فانه
 مهر واه امه لولاها وفي النهاية ان ولد المهرور هو الذي
 تزوج امرأة علي انها حرة فبانت مملوكة **وبرد حمه**

من الثمن بان ينضم الثمن علي قيمة الولد ونفقة امه
 فما اصاب الولد يرد البايع الي المشتري وما اصاب الام
 لا يرد ولا نصير الجارية ام ولد للبايع لانه ثبت فيها
 ما لا يحتمل الابطال وهو الفتق والولاء وكذا الحكم
 فيما اذا ادبرها لما ظهر فيها من اثار الحرية وهو امتناع
 التملك **ولا يعتبر دعوة المشتري** بكسر الدال **ولا** دعوة
 البايع **بعدموت الولد واعتقه** لانه بالموت قد استغني
 عن النسب فتغذر اثباته فيه وبالاعتاق ثبت الولاء
 فيه وهو كالنسب لا يمكن ابطاله كما لا يمكن ابطال
 النسب **ولذا** لا يعتبر دعوة البايع **لو ولدت لاكثر من**
نصف الحول واقل من سنتين من وقت البيع فلا يثبت
 النسب لاحتمال ان يكون العلوق بعد البيع **الا اذا هدد**
المشتري فثبت النسب من المشتري البايع للنفا
 ويبطل البيع ويكون الولد حرا والام ام ولد **وبنتين**
او اكثره يثبت النسب وهي ام ولده نكاحات مدقه
المشتري محلاله علي الصلح وقول المشتري علي
 الصديق ولا يبطل البيع لانا نيقنا ان العلوق لم يكن
 في ملك البايع واذا لم يكن العلوق في ملك البايع كان
 دعوته دعوة تحرير وهو غير مالك وغير المالك
 ليس باهل للتحرير فلا يصح دعوة التحرير منه فلم
 يفتق الولد ولم ينصر امه ام ولد قيد بتصدق المشتري
 لانه لو لم يصدقته لم يصح دعوة البايع لانه لم يوجد
 اتصال العلوق بملكه يقينا ولو اخطرت امرأة بموت
 زوجها فاعتدت وتزوجت وجاءت بولد ثم جاء
 الزوج الاول فالولد الاول في رواية عن ابي حنيفة

فه
 دق

سواء جاءت به لافل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني
أولا أكثر من ذلك بستين أو أكثر لانه صاحب الفرائض
الصحيح بان خبر موثوق لا يبعد فراشه والزوج
الثاني صاحب فرائض فاسد ولا معارضة بين الصحيح
والفاسد مدفوع بالصحيح والمرأة مردودة الى الزوج
الاول والعلة ما ثبت السب منه وفي رواية عبد الكريم
الحاجي عن ابي حنيفة رحمه الله ان الولد للثاني وهو
قول ابن ابي يبي لان الفرائض الفاسد يثبت السب
ما لفرائض الصحيح ثم الثاني اقرب اليها يد او الولد
مخلوق من مائة حقيقة فيترجح جانب به بالقرب
واعتماد الحقيقة ونية حديث الشعبي ذكره محمد
في الكتاب وهو ان رجلا من جعفي روجه ابنته
من عبيد الله بن الحر ثم مات وتنفق عبيد الله
عناوية فزوج الحارثية اهورتها فجاء ابا الحر فقام
زوجها اليه علي فقال علي ما انك الماني علينا هو
عدونا فقال بمنعني ذلك ما عد لك فقال لا ففقي
بالمرأة له وفقي بالولد للزوج الاخر الا ان ابا حنيفة
قال للحديث غير مشهور فلا يترك به النفياس الظاهر
ولو ثبت وجب القول به وقال محمد الولد للاول بحادث
به لاجل من نصف سنة من حين العقد الثاني وان
جاءت به لسنة اشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني
فهو من الثاني سواء اصابه او نفياه لان النكاح الفاسد
يلحق بالصحيح في حكم السب فباعتراض الثاني على الاول
ينقطع الاول في حكم السب ويكون الحكم للثاني والتقدير
بأدبي مدة الحمل اعتبار الفاسد بالصحيح وانما قلنا ان

الاول ينقطع بالثاني لان بدعوى الثاني بها جرم على الاول
وتلزمها العدة من الثاني ووجوب العدة ليسه الا
لصيانة الماء في الزعم فلو لم يكن السب بحيث يثبت
من الثاني لو لم يكن لوجوب العدة عليها من الثاني
معنى وقال محمد هو الاول ان جاءت لافل من ستين
منه دخل بها الثاني والثاني ان جاءت به لاكثر من
ستين منه دخل بها لان وجوب العدة عليها من
الثاني بالدهول لا بالنكاح والحرمة انما تثبت على الاول
بوجوب العدة من الثاني فكانت حرمتها عليه بهذا
السب كحرمتها عليه بالطلاق والتقدير ياد في مدة
الحمل عند قيام الحمل ولاجل بينهما فافطرة للامكات
فاذا جاءت به لافل من ستين فقد انقطع بهذا
التوهم فكان السب من الثاني وكذا الخلاق لو ادعت
الطلاق واعندت وتزوجت والزوج الاول حاحد
لذلك اذ كلاهما في المعنى سواء **كتاب النضاح**
مؤلفه اسم للمصاحفة بمعنى المسالة واصله من الصلاح
وهو استقامة الحال ضد الفساد وشروعا ومع **عقد**
يرفع النزاع اي المنازعة بين الخصمين ومع **الصالح**
بالقرار اي مع اقرار **مع سكوت** بان لا يقر ولا ينكر
ومع **انكار** وبه قال مالك واحد وقال الشافعي لا يصح الامع
الاقرار لان المدعي عليه يدفع المال لدفع الخصومة وذلك
مع غير الاقرار ونسوة ولما روي ابو داود في سنة
وابا حبان في صحيحه من حديث ابي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصالح حايير
بين المسلمين الاصلح احل حراما او حرم حلالا ورواه

الترمذي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
 المزني عن أبيه عن جده ووجه الدلالة ان الصلح
 مع انكار او سكوت اهل حراما او حراما خلا لا لان المدعي
 ان كان محقا كان اخذه المدعي به خلا لانه قبل الصلح
 وحراما عليه بعده وان كان مبطلا كان اخذ المال على
 الدعوي الباطلة حراما عليه قبل الصلح خلا لا بطلان
 ولنا اطلاق قوله تعالى والصلح خير واطلاق اول الحديث
 السابق وما اخره بمعناه اهل حراما لعينه كالصلح
 على حرام او حرم حلال لعينه كالصلح المرأة زوجها على
 ان لا يبطا ضربتها وهذا اولى في معناه لان الصلح مع
 الاقرار بما العادة يقع على بعض الحق فما زاد على المخوذ
 الى تمام الحق كان خلا لا للمدعي اخذه قبل الصلح وقد حرم
 بالصلح وكان حراما على المدعي عليه قبل الصلح وقد حل
 بالصلح ولان الصلح مع انكار او سكوت صلح بعد دعوي
 صحيحة فيقضي بحوازه لان المدعي باخذ عوضا عن حقه
 في زحمته وهو مشروع والمدعي عليه يدفعه لدفع الخصومة
 عن نفسه وهو ايضا مشروع لان المال خلق لصيانة
 النفس عن المهلك والمفاسد ودفع الضرر اوجاهير
 نقل ابو الليث عن ابي يوسف حراز المصالح في
 نسخة المصنف وهي الرشوة للأوصياء اموال
 البنائي وبه يعني واليه الاشارة بقوله تعالى اما
 السفينة فكانت لمالكين يعملون في البحر
 فاراد ان اعيتهما هبت اجار النقيب مخافة اخذ
 المتقلب كذا في احكام الصغار وفي المحيط لورثي
 لمفع حراما على نفسه او ماله هو فاعلى يسأله

او اعطى ما لا يشاء عر لا بأس به يعني صيانة لغيره
فالأولى وهو الصلح مع اقرار كبيع ان دفع عن مال
بالمال لوجود معنى البيع فيه وهو مبادلة المال
 بالمال بالتراضي فبفيه ان كان عقار **الشفعة** وفيه
الجارات الثلاثة وهي حيار العيب وحياز
 الشرط وحياز الروية لان هذه الاشياء من احكام
 البيع **وبفسد** **مقالة البذل** وهو ما وقع عليه
 الصلح لان البيع يفسد بالجمالة المفضية التي تختص
 المنازعة قيد بالبذل لان جمالة هي المفضية
 الى المنازعة في الصلح عنه لان الصلح عنه لا يختص
 في الصلح الى تسليمه وكذا يفسد فلا يجر الجمالة
 بخلاف الصلح عليه ولهذا لو كان البذل غير
 مقدورا التسليم يفسد الصلح ولو كان الصلح
 عنه كذلك لا يفسد لانه لا يحتاج الى تسليمه وكذا
 يفسد البذل بجمالة الاجل اذا جعل متوجلا
وما استحق من المدعي اي المصالح عنه **رد المدعي**
حصة من الموضع اي البذل ان كلا قسلا وان بقينا
 فبقينا **وما استحق من البذل** **رجع المدعي** على
 المدعي عليه **بحصة من المدعي** ان كلا قسلا والكل وان بقينا
 فبقينا لان كل واحد منهما عوض عن الآخر
 وقد احكم المعاوضة **وكا لاجارة** عطف على كبيع
 اي والصلح عن اقرار كاجارة ان **دفع عن مال**
منفعة لوجود معنى الاجارة وهو عليك المنفعة
 بمالك والاعتبار في العقود للمعاني والاصل في الصلح
 ان يحل على ما شبه العقود له فيجري فيه احكامه

في شرط التوقيت فيه اي في الصلح الواقع عن مال بمنفعة وهذا اذا كانت المنفعة تعلم بالتوقيت كالحديقة وسكني الدار قيد نام لانها لو كانت لا تعلم به كما لو صلح عن مال غاي نقل هذا الشيء من ههنا الى عمه لا يشترط التوقيت **ويبطل الصلح بغير موافقة احدهما في المدة** وبطلانك المنفعة قبل الاستيفاء حق لو صلح عن دعوي دار على سكني دار او خدمة عبد سنة او ركوب عبده الدابة التي تفقد او ليس هذا التوب شهر اثم مات المدعي او المدعي عليه او هذا محل المنفعة فان كان قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح فيعود الى الدعوي وان كان بعد استيفاء بعضها بطل بقدر ما بقي ورجعت دعواه بقده وهذا قول محمد وهو القياس لان هذا الصلح اجازة وهي تبطل بواحد من هذه الاشياء وقال ابو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح ويستوفي المدعي المنفعة وان مات المدعي فذلك في خدمة العبد وسكني الدار ويقوم الدار الوارث مقامه ويبطل في ركوب الدابة وليس التوب لان الصلح لنقل المأزعة وفي ابطال الصلح بغير احد هما اثارها بغيرهما والناس متفاوتون في الركوب واللبس ولا يقوم الوارث فيه مقام المورث للضرر الذي يلحق المالك **والاخران** وهما الصلح مع سكوت والصلح مع انكار **معاوضة في حق المدعي** لانه يلحق بدل الصلح على انه عوض في زعمه **وقد اقر** وقطع نزاع **في حق الاخر** وهذا في انكار ظاهر لان بالا

بالانكار تبين ان ما يعطيه لقطع الخصومة وعلى تقدير وفاد اليمين وكذا في السكوت لانه يحتل الاقرار والامتناع وعلى تقدير الاقرار يكون عوضا وعلى تقدير الانكار لا يكون ولا يثبت كونه عوضا بالنكاح ويجوز ان يختلف حكم العقد وغيره في شخصين كما لا قاله فانها فسخ في حق المتناقذين بيع في حق ثالث وكالمخلع فانه معاوضة معا جانب المرأة بعين من جانب الزوج وكالمكاح فانه حل في حق المتناكحين كحريم موبد في حق اصوليها وكالحصة الواحدة في حريم القوم عند اشتباه القبيلة فانها قليلة في حق من وقع حريم عليها دون الاخر **فلا شفعة في صلح عن دار مع** سكوت او نكاح راسه بعقد انها داره باقية على ملكه وان ما يدفعه الى المدعي ليس بعوض عنها وانما هو لانتداب اليمين وقطع الخصومة **بل الشفعة في الصلح على دار** لان المدعي يأخذها عوضا عن المال فكانت معاوضة في حقها وان كان المدعي عليه يكذب وصار كما لو قال اشتريت هذه الدار من فلان وفلان ينكر حبيبتاخذها الشفيع بالشفعة **وما استحق في الصلح مع** سكوت وفي الصلح مع انكار **المدعي** فهو بفتح اليمين ومما بيان لما **فكحما** في الصلح مع اقرار من ان المدعي يرد حصته من العوض لان المدعي عليه لم يدفع العوض الا لدفع الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق في الجميع تبين ان لاهضومة للمدعي فيبقى له العوض في يده غير شتمل على غرضه فيشرده واذا ظهر في بفضه تبين ان لاهضومة في ذلك البعض فخلا العوض بينه عن الفرض

الذي هو الموضع **وما استحق من العوض رجع المدعي الي**
الدعوى في الكلام ان استحق الكل واما قدر المستحق ان استحق
البعض لان المدعي ما ترك الدعوى الا ليلزم له البدل فاذا لم
يسلم له رجع بالمبدل وهو الدعوى **ولو صالح على بعض**
دار بدعها بان صالحه على بيت معلوم منها **لم يبيح** الصالح
وهو على دعواه في الباقي لان بعض الشيء لا يبيح عوضا عن
كله وبه قال مالك واحمد وهو وجه في مذهب الشافعي
وصيلة اي حيلة جوار هذه الصلح **ان يزيد** المدعي عليه
في البدل **شأنا** ثوبا او درهما حتى يكون ذلك الشيء عوضا
عن الباقي في يده **او يبري** من الابراء بصيغة المفعول اي
يبر المدعي عليه او بصيغة الفاعل اي يبر المدعي عليه عن **دعوى**
الباقي بان يقول له المدعي ابرائك او يبريت من دعوى هذه
الدار لان الابراء عن دعوى الميراث جاز **وضع الصلح عن دعوى**
المالك عاقل ومنفعة اما منفعة فلان في معنى الاجارة واما
عمال فلان بهي البيع في أحضرهما ان وقع مع اقرار وبي حتى
المدعيان وقع مع سكوت او انكار واقتداء اليهين في حق
الاخر **وضع الصلح عن دعوى المنفعة عاقل ومنفعة** كان
ادعي في دار سكني وصية من ارب الدار فحضره الوارث او اقر
به وصالحه على شيء جاز لا اذا اخذ العوض عن المنفعة جاز
بالاجارة بالصلح لكن لا يجوز بالمنفعة عن المنفعة الا اذا
كانا مختلفي الجنس كما لو صالح عن السكني على سكني او
عن الرعاة على رعاة فانه لا يجوز لان المنفعة لا يجوز
استجارها بجنسها ويجوز بخلاف جنسها من المنافع فكذا
الصلح **وضع الصلح** عن دعوى **الجنانية في النفس وما دونها**
عدا اوصفا سواء كان مع اقرار او سكوت او انكار اما العهد

في النفس فلقوله تعالى فمن عصى له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف
واذا اذ البه باهسان فان معناه عند ابن عباس والحسن
والشعاعك من اعطى له وهو ولي القتل من دم اخيه اي من
جهة القتل شيء من المال بطريق الصلح ونكره لانه
مجهول القدر فانه يفدر بما تراصيا عليه فاتباع بالمعروف
اي فلولي القتل اتباع الصلح ببدل الصلح على حسن
معاملة واداري اي وعلى الصلح اداؤه اي ولي القتل
باهسان واما الخطا في النفس فلا موجهية المال فيصير
بمثلة البيع الا انه لا يصح الزيادة على قدر الدية اذا وقع
الصلح على احد مقادير الدية كما لا يجوز الصلح على اكثر
من الدين من جنسه في دعوى الدين للربوا بخلاف الصلح
عن القود حيث يصح الزيادة فيه لان القود ليس بمالك
واما ما دون النفس فيعتبر بالنفس فيالحق ما يوجب
القصاص فيه بالعهد في النفس وما يوجب المال فيه بالخطا
فيها **وضع الصلح** عن دعوى الرق بان ادعي رجل على اخواته
عبد وعنه دعوى الزوج على امرأة **النكاح** والمرأة تنكره
وكان الصلح عن الرق عتقا عاقل في صف المدعي وعن النكاح
علما في حق الزوج لانه امكن تفحيح الصلح بينهما بهداه
الاغتبار والصلح يجب عليه على قرب العقود اليه
وواستنبطها به احتيا لا لتفحيح نضرك العاقد ما
امكن **ولم يحزر** الصلح عن **دعواتها** المرأة **النكاح** لا بدل
الزوج المال على ترك الدعوى ان كان فرقه فالزوج
لا يعلو العوض في الفرقة وان لم يكن فرقة والحال على ما كان
قبل الدعوى وهي باقية على عواها فلا يكون ما اخذته
عوضا عن شيء فلا يجوز وفي بعض نسخ القود في الصلح

جائز ووجهه ان يجعل بدل الزوج المال لها زيادة في مهرها
 فيصير كأنه زادها في مهرها فيصير كأنه زادها في مهرها
 ثم قال علي بن عبد الله بن النضر في الزيادة فيسقط المهر غير
 الزيادة **ولا عن دعوي حد** كان احذر رجل زانيا او سارقا
 او ساربا حرا ليرفعه الي الحاكم فصالحه المأخوذ على مال
 على ان لا يرفع الي الحاكم فالصالح باطل ويؤد ما اخذه
 منه لان ذلك حق الله تعالى اخذ الاخذ والاعتناء
 عن حق الغير لا يجوز **وبدل صالح** منبدا مضاف **هو كبيع**
 صفة صالح بان كان عن مال على الوكيل حين المبتدأ
 وانما كان هذا البديل على الوكيل لان الحقوق في البيع ترجع
 الى الوكيل ومن جعلتها دفع البديل **وماليس** اي وبذل
 صالح ليس كبيع **كالصالح** عن دم عمد او على بعض دين
يدعيه على الموكل لان هذا الصالح اسقاط محض فكان
 الوكيل فيه سفيها ومعه فلا يكون البديل عليه كالوكيل
 بالتكاح الا ان يضمنه فانه ح يواخذ به ضمانه لا يعقد الصلح
وان صالح ففتوي بان صالح رجل عن اخر بعين امره **ومن**
البذل او اصاب الى ماله بان قال صالحتك علي عيدي فلان
او اشار الى نقد بان قال علي هذه الالف **واقرض** بان قال
 علي هذا الثوب او اطلق ونقد **بان قال علي الف** ولها
 البية **صالح الصالح** في جميع هذه الصور لان الحاصل للمدعي
 البراءة والساقط ببلائي ويصح فاستوي الفتوي
 والمدعي عليه **وان اطلق ولم ينقد** بان قال صالحتك علي
 الف فهو موقوف ان اجاز له **المدعي عليه حاز** لان دفع الصلح
 وهو دفع الحفوة حاصلا له **ولزم البذل** المدعي عليه
 لا التزامه اياه باختباره **والاي** وان لم يجزه المدعي عليه **رد**

لان الصالح هنا وهو الففتوي لا ولاية له على المطلوب فلا
 ينقد تصرفه عليه **وصالحه على جني ماله** وهو بيع الام
اخذ لبعض حقه **وصط لباقيه** لان تصرف العاقل يتجزي
 لمصلحة ما امكن وقد امكن ذلك بتحمل عليه **للمعاوضة**
 لاقتنائه على الربوا **وصح الصلح عن الف حال مائة حالة**
 وكان ابراهم من نعمانية **او على الف موهل** وكأنه اجل
 نفس الحق ولا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدراهم
 بمثلها سنة لا يجوز **وعن الف جيار** عطف على الحال **علي**
ساية ديوف وصار كأنه اسقط بعض حقه وصفتة
ولم يبيع الصلح **عد ذراهم علي لا يبر موجهة** اذ لا وجه
 لمصلحة ذلك سواء المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير
 لا يجوز ولا يمكن حمله على التاخير لان الدنانير غير مستحقة
 بفقد المدانية **او عن الف موهل علي نصفه حالا** لان
 الحال خير من الموهل والمستحق هنا بفقد المدانية
 هو الموهل فيكون تعجيل الخصمانية التي كانت موجهة
 غنابلة الخصمانية المحملوطة وذلك اعتناض عن الاجل
 وهو حرام الا ترى ان ربوا الساء وحرام لشبهة مبادلة
 المال بالمال بالاجل فلان يجرم حقيقته اوي وجه
 قال مالك والساني واحمد واكثر العلماء **او عن الف سود**
علي نصفه بيض لان البيض غير مستحقة هنا
 بفقد المدانية وهي ريدة وصفا فيكون هذا الصلح
 معاوضة الف بخصمانية وزيادة وصنف وهو ربوا
 خلاف ما لو صالح علي قدر الدين وهو لاجود لانه معاوضة
 المثل بالمثل ولا معتبر بالجودة لانهما ساقطة الاعتبار

بيان
الف

في الاموال الربوية الا انه يشترط القبض في المجلس لان
صرف **ومن امر بصيغة المجهول باذا نصف دين عليه**
عدا على ما نه بري مما زاد على النصف ان قبل زني باذا دي
نصف الدين في الغد بري **واذا لم يف عاد ربيته** كما كان ولم
يبرأ مما زاد على نصف الدين وهذا عند اي صيغة
ومحمد لانه ابرأ مقيده بالشرط وقال ابو يوسف برأهما
زاد على النصف لانه ابرأ مطلق ولو علق **صرح اديت**
او اذ اديت او مني الى كذا افانت بري **من الباقي لا يصح**
لانه تعليق بالشرط صريحاً وتعليق البراءة بالشرط باطل
لما بينهما من معنى التلبيك والفرق بين التقييد والتعليق
اما ما حيث اللفظ فان التقييد لا يستعمل فيه لفظ الشرط
صرحاً وفي التعليق يستعمل واما ما حيث المعنى فان
تقييد الابراء بالشرط يحصل بـ الابراء في الحال بشرط وجود
ما قيده وفي التعليق لا يحصل في الحال لان المعلق بالشرط
معدوم قبله فكان التعليق بمنزلة الاضافة الى وقت
الشرط **ولو صحاح احد زني دين عن نصفه** اي نصف
الدين على ثوب **انبع شريكه غريمه بنصفه** اي نصف
الدين لان نصيب باقي في ذمة الغريم فان التام نصيب
نصيب نفسه **واخذ نصف الثوب** ما شريكه لان له
حق المشاركة الا ان يصح له شريكه ربع الدين لان حصته
في ذلك قيد المصالح عنه بكونه ديناً لانه لو كان عيناً شريكه
لاختص المصالح عنه بكل بدل المصالح وليس لشريكه
ان يشاركه فيه بكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح على
جسده شاركه فيه او رجع على المدين وقال البرجندي

261 وانما قال على ثوب لانه لو دفعت المقاصة بدينه المتأبقت
لا يرجع الشريك الاخر عليه وقال ابو الحكار ما نكر الثوب
فانقضي اذ الوصاح نصيبه على جنس الدين كان للمالك
اتباع غريمه بنصفه الباقي او اتباع شريكه بنصف المصالح
عليه ولو قال سر الاقرار بما لك عليه حتى توفروه عين
او حط منه بعضه ففعل جاز عليه اذ الحط صد دعوت
المالك لا عن اكره لانه هذا لا يصير مكرها لانه يمكنه
رفع يده باقامة البينة او الاستخلاف لينكل الاثري ان
المصالح على الاكثر يجوز ولا يتحقق فيه معني الاكراه لما
قدناه **كتاب الحدود الحد** لغة المنع وسمي التفرغ
لجامع المانع حدا لانه يجمع معاني الشيء ويمنع دخول غيره
فيه وشروطها **عقوبة مقدرة** يجب **حقا** **نفاي** لانها
تتم من ارتكاب اسبابها وحدود الله ايضا محارمة لان
العباد ممنوعون من اقترابها قال تعالى تلك حدود
الله فلا تقربوها وهي ايضا احكام لانها تمنع من تجاوز
عنها قال تعالى تلك حدود الله فلا تقعدوها وانما كان
الحق لله لانه شرع لمصلحة تقود الى الناس كافة في حد
الزني لحفظ الانساب وحد الغذف لحفظ الاعراض وحد
السرقه لحفظ الاموال والمقصود الاصل من شرع الحد
هو ازالة النفوس عن شوائبها غير الشرع من
مباحاتها وادفع عما تنصير به العباد وصيانة لدار الاسلام
عن الفساد واما الظاهر عن الذنب فليس يحكم اصابه لاقامة
الحد لانه يحصل بالتوبة قال تعالى وحق قطاع الطريق
ذلك لهم خزي في الدنيا لهم في الآخرة عذاب عظيم
الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله

عفور رحيم ولهذا ايقام الحد على الكافر ولا يهور له وعلى
 كره من اقيم عليه **فلا تقرب ولا فضا ص حد** اما التقريب
 فلهذا التقريب واما الفضا ص فلانه يجب حقا للحد
 ولهذا ايقار العفو عنه والاعتياص منه **والرني** اعلموا
 للحد وهو بالتقصير وقد عُدَّ **وطي في قبل حال عن ملك**
وشبهة كمعند البابين الثالث قال صاحب الهداية
 ويؤيد ذلك قوله عليه السلام ادرؤا الحدود بالشبهات
 رواه بعدي بمدة اللفظ والمعروف ادرؤا الحدود
 المسلمين ما استطعتم رواه احمد وغيره ولا يد من تعييد
 الوطي يكون الموطون مشبهة بخرج وطوا البهية والنز
 لا تشبه بلوت او صغر ويكون الوطي مكلفا طابعاه
 ليخرج المحزون والصبي والمكره وبان قيل لان الرني يخرج
 به عندك حبيته والحقابه المرفرفنا على الايلام فيه
 الحد ما ساي **ويثبت** الرنا ثبوت طاهر عند القاضي
بشهادة اربعة لا بجر علم القاضي لا علمه ليس حجة
 في هذا لان الحدود يندفع بالشبهة والنهية وان كان
 القياس انه حجة كما قاله ابو ثور والسافي **بالرني لا**
 بالوطي والابجاء لان لفظ الرني هو الدال على فعل الحرام
 والفا حشة كما قال نقابي ولا تقربوا الرني انه كان
 فاحشة وسابلا والوطو والجماع محققان وشرط
 في الشهود ان يكونوا اربعة لقوله سبحانه واللا في
 باقين الفاحشة ما سابكم فاستشهدوا عليهم اربعة
 منكم وقوله والدين يرمون المحصنات لم يأتوا بأربعة
 شهداء وذلك لان الله تعالى يجب الستر على عباده وفي
 استنراط الاربعة بتحقيق تعني الستراد ووقوف الاربعة

على

262 على هذا الفاحشة في غاية من الدرة ويستنراط اتحاد
 مجلسي شهادتهم وبه قال مالك والاحمد والاوزاعي والحسن
 ابن صالح حتى لو شهدوا بالرني متفرقين بدون حد
 القذف ومجلسي شهادتهم هو ما دام الحال كما ساء
 ولا يستنراط عند الشافعي اتحاد مجلسهم لا طلاق قوله
 نقابي فاستشهدوا عليهم اربعة منكم وللاعتبار
 بسائر المحقوق ولنا قول عمر رضي الله عنه لو حادوا
 مثل ربيعة ومضر فرادى لحدتهم ولا قول الراعي
 قبل قول غيره يقع ندفا وكذا الثاني والثالث فلا يتبدل
 شهادة ولو كان الزوج احدهم تقبل عندنا ولا تقبل
 عند الشافعي لان حبة نمة ولنا انه يعبر برني امرأته
 فكان ابعدها النمة وصار كشهادة الراعي رضي
 ولده **فيما يهر** اي فاستشهدوا به امام او نائبه
 في الاحكام **ما هو** اي عن ماهية الرني لانه قد يطلق
 على كل فعل حرام بالنسبة الى الشاهد ففي الحديث ان
 القينات لتزنيان وزناهما انظر وان ايدين لتزنيان
 وزناهما البطش وان الرجلين لتزنيان وزناهما
 المني والفرج يصدق ذلك او يكذبه **وبما يهر كيف**
 هو اي عن كيفية ليله يكون ما شهدوا به وقع منه
 وهو مكره او غايب بالفرجين لا ايلام **وبما يهر ابن**
رني اي عن مكانه لان الراني في دار الحرب او البقي لا يجد
 وعند الشافعي يجد ولنا ما رواه البيهقي عن الشافعي
 قال قال ابو يوسف حد ثنا بعض مشايخنا عن مكحول
 عن ابيد بن ثابت قال لا يقيم الحد في دار الحرب
 مخافة ان يأتى اهلها بالعدو وروي الترمذي والنسائي

عن بشير بن اوطاه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا تقطع الايدي في السفر ولقظا الترمذي في القرو لم
قول صاحب الهداية ولنا قوله عليه السلام لا تقام الحدود
في دار الحرب فرفعه غير معروف **ممن زليبي** عن
زمانه لان الرعي المتقادمة او في حال الصبي او الجنون
لا يعصب الحد ومدة التقادم شهر في الاصح **رئيسا لهم**
رعي بئلا يكون زوجه واخا رية ابنه او موطوءة بشبهة
لا يعلمون بها **فان يبينوا** ما سألهم عنه **قالوا** رايها الرجل
زني بها **قالوا** في المكحلة وهو بضيق وعاد كحل **وعلا**
سرا **وعليها** اما عند ما لا يكتفي بظاهر العدالة في غير
الحدود من الحقوق فهو ظاهر واما عند ما يكتفي فهو
احتمال في ذمة الحدود فعدة احتياط **حكم به** اي بالزني
او بلحد وقيد ببيان الشهود ما سئلوا عنه لانهم
لو لم يبينوا بان لم يريدوا على قولهم زني لا يجد المشهود
عليه للمبينة ولا الشهود لا يملأ شهادته بالزني وسؤالهم
انما هو للاحتياط حتى لو وصفوه بغير وصفه يجدون
ثم القاضي يحبس المشهود عليه بالزني حتى يسأل عن
الشهود **وباقرا** اي ويثبت الزني باقرار الزني بانه
زني هذا كان او عهدا ارجع اربع مرات **في اربع مجالس**
من مجالس المقر فان اقرارا قايم به فيعتبر مجلسه دول
مجلس القاضي **رده الامام كل مرة** اي مع المرات الثلاث
فانه اذا اقر مرة رابعة لا يبرمه بحد بل يقبله **بيناه** **كما**
من المأمور الخمسة الامني زني لان التقادم لا يمنع
الاقرار وقبل بيانه لا احتمال ان يكون في زمن الصبي او
الجنون ثم اخلاص مجالس المقر بالزني شرط عنده

263 خلافا لاهل دين اي ليلى فانما قالوا لا يشترط اختلاف مجالس
المقر واما يشترط القدر واعتبار الاقرار بالشهادة ولنا
ما سألني من حديث ما عزا الاسلي وهو بكسر الميم
نذاري ومن الايضاح ينبغي للامام ان يرحله عن الاقرار
ويظهر الكراهية له فقد روي ابو داود والنسائي واحمد
في مسنده عن يزيد بن نعيم بن هزال عن ابيه قال كان
معاذ بن مالك يتبعني في حراي فاصاب حارفة
من الحي فقال له اي ابنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاحبره عما صفت لعله يستغفر لك واما يريد
بذلك رجاء ان يكون له مخرج فادفاه فقال يا رسول
الله اي زينة فاعرض عنه فاعادتهى قالها اربع
مرات فقال عليه السلام انك قد قلتها اربع مرات
فمن قال ببلانة قال هل حبا حفتها قال نعم قال هل
بأشربها قال نعم قال هل جامعها قال نعم فامرهم ان يرحم
نرحم فلما وجد سن الحجارة خرج يشتد فلقبه عبد
الله بن ابي فتزوج له بوظيف فقيل فقتله السلام
وذكر ذلك للبيهي صلى الله عليه وسلم فقال هذا
تركه لعله يتوب فينبوب الله عليه وزاد فيه احمد
قال هشام محمد بن يزيد بن نعيم عن ابيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال له حين رآه والله يا هزال
لو كنت ستوته بثوبك لكان حيرا لك مما صنعت
به وروي ايضا ابو داود والنسائي من حديث ابي هريرة
قال جاء الاسلمي بنى الله صلى الله عليه وسلم فشهد
علي نفسه انه اصاب امرأة حراما اربع مرات كل ذلك
يعرض عنه فاقبل في الخامسة فقال انكتهما قال نعم

قال حتى عاب ذلك منك في ذلك منها قال كما يغيب
 المروء في المحلة والرسالة في البين قال نعم انيت منها
 هروما مثل ما ياتي الرجل من امراته خلا لا قال فما تريد
 بهذا القول قال اريد ان تطهرني فامر به فرجهم وفي
 صحيح مسلم عن بريدة قال كنت جالسا عند النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا جاء ما عزين مالك فقال
 يا رسول الله اني زانيت وانا اريد ان تطهرني فقال
 له صلى الله عليه وسلم ارجع فلما كان العدا قال ايضا
 ما اعترف عنه بالزنا فقال له ارجع ثم عاد الثالثة
 فاعترف عنه بالزنا ثم رجع الرابعة اعترف فامر
 النبي صلى الله عليه وسلم فحفر له حفرة فجعل فيها
 ابي صخرة ثم امر الناس فرجوه قال بريدة كنا نتحدث
 اصحاب بني ابي انا عزالو حليس في رجله بعد
 اعتراف ثلاث لم يطلبه واما رحمة بعد الرابعة وقال
 مالك والشافعي يكفي في الاقرار مرة واحدة لما روي
 الشيخان من حديث ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني
 ان رجلا من الاعراب اتى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا رسول الله انك الله الاقضية
 لي بكتاب الله فقال الخصم الاخر وهو افقة منه
 نعم افض بيننا بكتاب الله واندن لي فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قل قال ان ابي هذا كان
 عسقا علي هذا ابي اجيرا له فزني بامرته وان اشرت
 ان علي ابي الرجم فافتديت منه مائة شاة وولده
 فسالت اهل العلم فاجروني ان علي ابن حنيفة
 مائة وتقريب عام وان علي امرأة هذا الرجم فقال

264 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده
 ففني بينكما بينكما بكتا صابرة اما الوليدة والغنم
 فرد عليك وعلى ابنك حلة مائة وتقريب عام
 واعده يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها
 قال فقد اعلمها فاعترفت فامر بها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فرجحت ووجه الدلالة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم علق رجمها باعترافها
 ولم يشترط الاربع وروي مسلم عن بريدة قال انت
 امرأة من غامد من الازد فقالت يا رسول الله طهرني
 فقال ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي قالت
 اتريدان تردني كما رددت ماعرا قال وما زال قالت
 اي جيلي من زنا فقال لها حتى تصنعي ما في بطنك
 قال فكفلها رجل من الانصار حتى وضعت ثم اتى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت الف
 مدية فقال اذا المات رجمها ويدع ولدها صغيرا ليس
 له من يرصيه فقام رجل من الانصار فقال اني
 رضاعة يا رسول الله فرجمها قالوا واغار دالبي
 صلى الله عليه وسلم ماعرا اربع مرات لانه عليه
 السلام ظن ان في علفه نسيلا لكونه شرطيا في
 وجوب الحد وقد جاء في صحيح مسلم عما جابر ابن
 سمرة قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم برجل قصير اشعث ذي عضلات عليه
 ازار وقد رني فرده مرتين ثم امر به فرجم والمضلة
 بفتحين كل حمة صلبة وفيه ايضا عما ابي سعيد
 الخدري انه اعترف بالزنا ثلاث مرات قالوا وهذا

بضعف القول باستنراط الاربع واجيب عن حديث
 العسيف بان معناه واعده يا ايها النبي على امره هذا
 فان اعترفت الاعتراف المصهور بالرد اربع مرات
 واما حديث العاصدية فاجواب عنه اجماع الراوي قد
 يختصر الحديث ولا يلزم من عدم التكرار عدم الوقوع
 وايضا فقد ورد في مسند البرار انه ردها اربع مرات
 واما قوله انه عليه السلام رد ما عزا اربع مرات لانه
 ظن ان يعقله شيئا فاجاب عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم سأل عن عقله بعد اعترافه الرابعة
 لما في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله ان
 رجلا من اسلم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاعترف بالزنا فاعرض عنه ثم اعترف فاعرض عنه
 حتى شهد على نفسه اربع شهادات فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم ايك جنون قال لا قال فهل احقت
 قال نعم فامر به فرجه راو البخاري فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم خيرا وصلي عليه انتهى ولو كان
 التكرار اربعة انا هو لا اختيار عقله لما كان في السؤال
 عنه بعد الرابعة فابده وكيف وقد ورد انه عليه
 السلام رده بعد ان اخبر بعقله فيما رواه مسلم
 من حديث يزيد بن معاوية ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فرده ثم اتاه الثانية من الفرقة
 ثم ارسل الى قومه هل تعلمون بعقله يا ايها
 فقالوا ما تعلم الا واني العقل من صالحينا فأتاه
 الثالثة فارسل عليهم ايضا يسأل عنه فاجابوه
 انه لا بأس به ولا بعقله فلما كان الرابعة هجره ورجه

حذرة

وفي مسند احمد ومسنف ابناي شيعة عند عبد الرحمن
 ابن ابي عن ابي بكر انه قال اني ما عزي ما لك النبي
 صلى الله عليه وسلم فاعترف وانا عنده مرة فرده قال
 فقلت له ثم جئت فاعترف عنده الثانية فرده ثم
 جئت فاعترف عنده الثالثة فرده قال فقلت له ان
 اعترفت الرابعة رجمك قال فاعترف الرابعة فحبسه
 ثم سأل عنه فقالوا لا تعلم الا خيرا فامر به فرجه وهذا
 صريح في الدلالة على استنراط الاربع لكن في اسناده
 جابر الجعفي لا ما فاولهم انه جازي الصحيح انه عليه
 السلام رد مرتين وثلاث مرات فاجاب عنه انه
 رده مرتين بعد مرتين واختصره الراوي يدل على
 ذلك ما رواه ابو داود والنسائي من حديث سمك
 عن عكرمة عن ابي عباس قال اني النبي صلى الله عليه
 وسلم ما عزي ما لك فاعترف مرتين فقال اذهبوا
 به ثم قال رده فاعترف مرتين حتى اعترف اربعا
 فقال اذهبوا به فارجموه فتبين من هذا ان المراتب
 المذكورين في الصحيح من الاربع وكذلك رواية
 الثلاث ويتفق بذلك الاحاديث والله اعلم
 ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له على
 اقامة الحدود ولو كان اربع مرات حتى لا يقبل
 الشهادة عليه بذلك لانه ان كان منكرا فقد رجع
 عما اقراره وان كان مقرا فلا يعتبر الشهادة بالاقرار
 مع الاقرار ولو اقر بالثلاث مرتين وشهد عليه
 اربعة لا يجد عند ابي يوسف وقال محمد لا ت
 هذا الاقرار ليس بحجة فلا يعتد به فيثبت الشهادة

ر

وَحَدَّثَهَا حُجَّةً فَبَقِيْلَ وَلَا يَبِيْ يُوْسُفُ اِنْ اَلْاَقْرَارُ مُوْجُوْدٌ
حَقِيْقَةٌ لَكِنَّهُ عَيْرُ مَقْبُوْلٍ شَرْعًا فَاَوْرَثَتْ حَقِيْقَةٌ
شَبِيْهَةٌ وَلِلْحَدِيْدِ بَدْرًا بِالشَّبِيْهَةِ وَلَا شَبِيْهَةَ اِنْ حُجَّةٌ
مَحْدُودَةٌ فَاِنْ الشَّهَادَةُ اِذَا كَانَتْ وَحْدَهَا حُجَّةً فَلَئِنْ
يُوْرَثُ بِمَا كَيْدُ اَقْرَارِهِ شَبِيْهَةٌ **فَاِنْ يَبِيْنُ** اِيْهِ الْمَقْرُوْرُ
مَا مَرَّاهُ يَبِيْئَالَهُ عَنْهُ **حَبِيْبٌ** اِيْهِ نَدَبٌ **تَلَقِيْبُهُ رُجُوْ**
بِلَعْلِكَ مُسْتَوْحُوْرٌ وَهُوَ لَعْلَكَ قَبْلَتْ لَعْلَكَ وَطَبِيتُ
بَشِيْهَةً لِمَا فِي الْمُسْتَدْرَكَ عَنْ حَفْصٍ بِنَا عَمْرِو الْعَدِيْنِي ثَنَا
الْحَكَمُ بِمَا اِيَّانَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ اَبِي عِيَّاسٍ اَنْ مَاعِرَا اِيْ
اِلَى رَجُلٍ مِّنَ الْمُسْلِمِيْنَ فَقَالَ لَهُ اَيُّ اَصْنَبْتَ فَاَحْسَنَةً فَمَا
تَأْمُرْنِيْ فَقَالَ لَهُ فَاَصْحَبْتَ اِلَى رَسُوْلٍ اَسَمَهُ صَلَّيْ اَسَمَهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَسْتَفْرِكَ فَاِيْئِي النَّبِيَّ صَلَّيْ اَسَمَهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَاَحْبَبْتُهُ فَقَالَ لَهُ لَعْلَكَ فَبَلَّغْتُهَا قَالَتْ لَا قَاتَ
مُسْتَهْمًا قَالَتْ لَا قَاتَ فَفَعَلْتُ بِمَا كَدَا وَلَمْ يَكُنْ قَاتَ
نَعْمَ قَالَا اَدَهَبُوْا فَاَرْجُوْهُ وَلَعْلَكَ الْبَحَارِي لَعْلَكَ
قَبْلَتْ اَوْ عَمْرِيْ اَوْ نَظَرْتُ قَالَتْ لَا قَاتَ اَفَنْكُنْهَا قَالَتْ
نَعْمَ فَعَمْدُ ذَلِكَ اَمْرٌ يَرْجُوهُ **فَاِنْ رَجَعَ** قَبْلَ حُدُوْدِهِ اَوْ فِي
وَسَطِهِ **خَايِي** اِيْهِ تَرَكَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَلِلْحَدِّ وَرُوْلُهُ
عَنْ مَلَّاكَ وَعَنْهُ وَهُوَ قَوْلُ اِيْهِ لِبَايٍ اِنَّهُ لَا يَجَايِ لَا اِنْ
الْحُدُوْدُ وَجِبَتْ بِاَقْرَارِهِ فَلَا يَبْطُلُ بَعْدَ ذَلِكَ بِاَلْبَاةِ
كَمَا اِذَا وَجِبَتْ بِالشَّهَادَةِ وَصَارَ كَالْفُتُوْدِ وَحَدَّثَ اَلْفَقْدُ
وَعَنْهُ اِنْ ذَكَرَ اَقْرَارَهُ تَاَوِيْلًا يَابَانُ قَالَتْ حَبِيْبُ الْمَفَا
حُدُوْدُهُ زَيْفًا خَلِي **وَالَا** اِيْهِ وَلَا اَنْ لَمْ يَرْجِعْ **حَدُّ** وَاِنْ اَجَايِ
اِذَا رَجَعَ قَبْلَ كَمَالِ الْحُدُوْدِ اِنْ اَلرَّجُوْعُ يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ
كَالْاَقْرَارِ وَلَيْسَ اَحَدٌ يَكْذِبُهُ فِيْهِ فَتُحَقِّقُ الشُّبْهَةُ

266
بِالْاَقْرَارِ خِلَافَ مَا فِيْهِ عَنْ الْعَبْدِ وَهُوَ الْفَضْلُ
وَالْفَقْدُ لَوْجُوْدٍ مِنْ يَكْذِبُهُ فِيْهِ وَعَلَى اَوْنَا وَالشَّافِعِيُّ
اَعْتَبَرَ بِالْاَقْرَارِ مِنْ ذِيْهِ بِالزَّوْنِ اِيْذِيْمِيَّةٌ حَتَّى يَجِدَ مِنْ وَلَا
يُقْبَلُ مَا لَكَ وَلَا يَجِدُ امْرَاةً بِظَهْوَرٍ مِنْ غَيْرِ نَعْلٍ
لَهَا اِنْ اَحْتَمَالَ كَوْنُهُ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيْحٍ اَوْ فَاَسَدَ شَبِيْهَةٍ
دَارِيْهِ لِلْحَدِّ وَصَدَّهَا مَا لَكَ لِمَا سَايَا فِيْ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ
اَيُّ امْرَاةً جَنِيْ بِهَا وَبِمَا حَلَّ اَوْ اعْتَرَفَتْ فَلِلْاِمَامِ اَوَّلُ
مَنْ يَرْجِعُ وَلَا اِنْ ظَهْوَرَهُ بِاَلْاَرْوَجِ ذَلِيْلُ زَنَا هَا فَلَوْ اَصْنَبْتَ
اِنَّهُ مِنْ نِكَاحٍ لَا يَقْبَلُ عَنْهُ لَانَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ
وَهُوَ اِيْهِ الْحَدُّ لِلْحَمِيْنِ بِفَتْحِ الصَّادِ وَكُسْرِهِ **اِيْ**
لِحُرْمَتِهِ مُسْلِمٌ وَفِي الَّذِي خِلَافُ يَابِي **وَطِي** امْرَاةً
تَبْدُلُ الزَّوْنِ بِنِكَاحٍ صَحِيْحٍ **وَمَا بِصِفَةِ الْاَحْصَانِ** اِيْ
تَبْدُلُ هَذِهِ الْوَطِي وَالْحَمْلَةُ حَالِيَّةٌ حَتَّى لَوْ وَطِيْ نِكَاحٍ
صَحِيْحٍ وَهُوَ بِصِفَةِ الْاَحْصَانِ كَافِرَةٌ اَوْ مَمْلُوْكَةٌ
اَوْ مَجْنُوْنَةٌ اَوْ صَبِيَّةٌ اَوْ وَهُوَ بِغَيْرِ صِفَةِ الْاَحْصَانِ
سَلَمَةٌ حُرَّةٌ بِالْفَتَةِ عَاقِلَةٌ لَا يَكُوْنُ مُحْصَنًا فَقَوْلُهُ
هُوَ لِلْحَمِيْنِ مَبْنِيٌّ اَحْبَبْتُ قَوْلَهُ **رَحْمَةُ فِيْ قَضَائِهِ**
حَتَّى **يَمُوْرَتْ** اَمَّا الْحُرْمَةُ فَلَا اِنَّ الْاَحْصَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا
قَالَ تَعَالَى فَاِنْ اَتَيْتُمْ بِمَا حَشَنَةً فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ
مَا عَلَى الْاَحْصَانِ مِنَ الْعَذَابِ اِيْ مَا عَلَى الْحَرَائِرِ
بِاجْمَاعِ الْاِمَّةِ وَقَالَ تَعَالَى وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا
اَنْ يَنْكِحَ الْحَمِيْلَةَ اِيْ الْحَرَائِرَ وَلَا تُمْسِكُوْكُمْ حَتَّى
يُنْكِحَ الْبَتُّ الْصَحِيْحُ الْمَفِيْعُ عَنْ الزَّوْنِ خِلَافَ الْاِمَّةِ
وَاَمَّا التَّكْلِيفُ فَلَا اِنَّ الْعَقْلَ وَالْبَلُوْعَ تَشْرُطُ
لَاَهْلِيَّةِ الْعُقُوْبَاتِ كُلِّهَا وَاَمَّا التَّزْوِيْجُ بِنِكَاحٍ صَحِيْحٍ

لئلا لا حصان يطلق عليه قال تعالى والمحصات
 من النساء اجم والمنكوحات وقال فاذا حصن اي تزوجها
 ولانه به التمكن من الوطي الحلال واما الوطي فلهو له
 عليه السلام الشيب بالثيب الحديث والثبوت لا يتغير
 بغير وطي ولانه باصانة الحلال تنكح شهوته فيستفي
 عن الزنا والمعتبر بالاج الحشفة بحيث يجب الفصل
 ولا يشترط الاثران ويشترط ان يكون بنكاح صحيح
 لان الجماع في النكاح اذا سدد لا يصبر به محصا لانه
 نوع من الوطي المحرام فلا يتم النعمة به ويثبت
 الاحصان برجل وامرأتين عندنا وما قصرنا بوثق
 الاحصان على شهادة الرجال كمالك وزفر وانما كان
 حد المحصن الرجم لما في شهادة الرجال حديث
 جابر المتقدم انه عليه السلام سأل ما عزا هل
 احصنت قال نعم فامر برجمه ولما روي الشيخان
 من حديث بن عباس ان عمر بن الخطاب خطب
 فقال ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق
 وانزل عليه الكتاب فكان فيما انزل عليه آية الرجم
 فقرأناها وعيناها ورجم رسول الله ورجمنا من
 بعده واني خشيت ان طال بالناس الزمان ان يقول
 قائل ما تجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوك بترك
 فريضة انزلها الله فالرجم حق على من زنى من الرجال
 والنساء اذا كان حصنا ان قامت البيعة او كانت
 حل واعرف واجم الله لولا ان يقول الناس من زاه
 محمدا في كتاب الله عز وجل لكتبتموها وخالف الثاني
 في اشتراط الاسلام في الاحصان وهو رواية عن ابي

يوسف لما في الكتب الستة مختصرا او مطولا من حديث
 ابن عمر ان اليهودي جاء والي النبي صلى الله عليه
 وسلم ما تجدون في التوراة فذكروا له ان رجلا منهم
 وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم قالوا نقتلهم
 ويخلدوف فقال عبد الله بن سلام كذبتم ان فيها
 الرجم فانوا بالتوراة فنشروها فجعلوا احدهم يده
 على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها فقال
 عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفعها فاذا فيها آية الرجم
 فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فامر بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فزجها ولما روي ابن اسحاق
 ابن راهوية من حديث ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال من اشرك بالله فليس يحصى
 قال اسحاق رفعه مرة فقال عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ووقف مرة ومن طريق اسحاق ابن
 راهوية رواه الدارقطني في سننه ثم قال لم يرفع
 غير اسحاق والصواب انه موقوف في رواية اخرى
 عنه لا يحصى الشرك بالله سياروي بن ابي ثيبة
 في مصنفه انه عليه السلام قال لكعب بن مالك لما
 اراد ان يتزوج يهودية لا تتزوجها فانه لا خصيبك
 والجواب عن رجه صلى الله عليه وسلم لليهوديين
 انه كان يحكم التوراة والكلام فيه بحكم الاسلام
يبدأ به اي بالرجم **يهوده** لان الشاهد قد يتجاسر
 على اداء شهادة كاذبة بالامر اذا امره الى القتل
 بحيث منه فكان في بدايتهم احتيايا للدرواد

الحمد ونحن امرنا به لقوله عليه السلام ادروا الحمد و
عن المسلمين ما استطعتم رواه ابو داود في الموصلي وفي
سنن ابى ماجة ادفعوا الحمد وما وجدتم لها تدفعا
وفي سنن الترمذي ادروا الحمد ودعوا المسلمين
ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام
ان يخطي في الامامة خير له من ان يخطي في العقوبة
وقال مالك والثاني واحد و ابو يوسف في رواية لا يشتر
بدائة اليهود لكن يستحب حضورهم وبدائة يهود
بالرمي اعتبارا بالجلد واجيب بان كل واحد لا يحسن
الجلد فربما يقع مصلحا والافلاك غير مستحق ولا
كذلك الرجم فانه اقل من الاقل كغير مستحق ولا
كلهم او بعضهم من البداءة بالرجم **او غابوا او ماتوا**
مسقط الرجم بفوات الشرط وهو بدائة اليهود
لكن لا يقام الحمد عليهم لانهم ثابثون على الشهادة
واعما امتنعوا عن مباشرة القتل وذلك لا يكون
رجوعا فان الانسان قد يمتنع عن القتل بحق كذا
في المبسوط **ثم الامام** ان حضر بانه لا ينبغي التقدم
الا بآذنه **ثم الناس** فانه يستحب للامام ان يامر
جماعة المسلمين ان يحضروا اقامة الحمد من الرجم
والجلد لقوله تعالى وليشهد عداهما طايفة
من المؤمنين وعن ابن عباس يكفي واحد به قال
احمد وثاني عطاء واسحاق اثناث وقال الرافضي
ثلاث وقال الحسن البصري عشرة وعن الثاني
وما لك اربعة وفي الايضاح لا بأس لكل من رمي ان
يتعمد القتل لانه المقصود من الرجم الما اذا كان

268
المرجوم محرمان الرجم فانه يستحب ان لا يتعمد قتله
وفي المنقراي رجه **يبد الامام** بالرجم **ثم الناس**
وقال مالك والثاني واحد لا يشترط به اية الامام ولكن
يستحب ولنا ما روي بن ابي شيبة في مصنفه عن عبد
الله بن ادريس عن يزيد عن عبد الرحمن بن ابي
ليبان عليا كان اذا شهد عبده الشهود على الرضا
امر الشهود ان يرجعوا ثم رجم الناس واذا كان باقرار
بداهون رجم ثم رجم الناس وروي ايضا عن ابي
خالد الامري عن الحاج عن الحسن بن سعد عن عبد
الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن علي بن ابي حمزة
رجهها ايها الناس ان الرضا ان زنا شر وزنا علانية
فرضا السر ان يشهد الشهود فيكون الشهود اول من يرمي
ثم الامام وزنا العلانية ان يظهر الحمل والاعتراف فيكون
الامام اول من يرمي قال وفي يده ثلاثة اعمار فرماها بحرق فاصاب
صاحبها فاستدارت ورمي الناس وفي سنن ابي داود من حديث
ابي بكر عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة فحفر
لها الى التندوة قال ابو داود وحديث عن عبد الصمد بن
عبد الوارث باسناده نحوه وراد ثم رماها الى حفرة مثل الخنزيرة
وقال ارموا وانقوا الوجه فلما طفت اخرجها فاضاى عليها
وفي سنن البيهقي عن الاجلع قال جئ براحمة الهذلية ابي
علي بن ابي طالب فقال لها اعل رجلا وقع عليك وانت بائنة
قالت لا قال لعله استكرىك قالت لا قال روجك من من
هؤلاء فانت تكتمينه بلقفاها لعلها تقورن فامر بها فحقت
فلما وضعت ما بي بطنها اخرجها يوم الخميس فضر بها مائة
وحفر لها يوم الجمعة في الرجة ولحاظ الناس واخذوا الحجارة

فقال ليس هكذا الرجم اذا اصب بعضكم بعضا صفوا صف
الصلاة صفوا صفوا ثم قال ايها الناس ايما امرأة جني بها
فنيها جيل او اعترفت فالامام او من يجمع ثم الناس ثم
رجمها ثم امرهم فزجهم صف ثم قال افعلوا ايها ما تفعلون
بحوثا كمرروا به احمد في مسنده عن يحيى بن سعيد عن
عبد محمد بن الدعي السجستاني قال كان بشرا حرة زوي غايب بالشام
وانها خملت فجاها مولاهما الي علي فقال له ان هذه زنت
فاعترفت فجلدها يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة وحضر
لها الي السرة وانا شاهد ثم قال ان الرجم سنة سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان شهد علي هذه
احد لكان اول من يرمى بها الشاهد ليشهد ثم ينتع شهادته
حجره ولكنها اقرت فانا اول من يرمى بها فزناها بحجر ثم رمى
الناس وانا فبهم قال فكنت والله فيمن قتلها **وعن** المروزي
وكفن وصلي عليه لما روي ابن ابي شيبة في مصنفه في
كتاب الجنائز عن ابي معاوية عن ابي حنيفة عن ابي علقمة ابن
مرشد عن ابن بريدة عن ابي بصير بريدة قال لما رجم ماعز قالوا
يا رسول الله ما صنعت به قال اصنعوا به ما تضرعون بموتكم
من الفسل والكفر والخطوة والصلاة عليه وروي الجماعة
الا البخاري من حديث عمر بن ابي حصين ان امرأة من
جويصة اتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا
فقال يا بني الله اصبت حدا فاقمه علي قد عا النبي
صلي الله عليه وسلم وليها فقال احسب اليها فاذا
وضعت فاتي بها ففعل فامر بها النبي صلى الله عليه
وسلم فشدت عليها ايها اسم امرها فزجمت ثم صلي
عليها فقال له فصل عليها يا بني الله وقد زنت فقال

لقد

ثابت توبة لو قتلت بين سبعين من اهل المدينة لو سقتم
وهل وجدت توبة افضل من ان جادت بنفسها بدينه
ولا انه قتل بحق فصا ركا عتقوا بالقصاص **والغير**
المحصن عطف علي المحصن اي وحد الزنا لغير المحصن
جلده نابة وسطا اي ضربا موطا غير جراح **بسوط**
لاثرة له قيل الثور العفدة وقيل العذبة وقيل وهي
ذنبه وهو الاصح لان الثمرة اذا ضرب بها يصير كل ضربة
مدرتين كذا في الايضاح والاطهر ان كلاهما ممنوع لما
ساق والدليل علي ان هذين المحصن الجلد قوله
تعاي الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة وقد نكحت في حق المحصن عاصق فيقبت
في حق غيره ولعل تقدير الزانية لانها لو لم تطعمه لم يطع
وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن عبيد بن يونس
عن حنظلة السدوسي قال سمعت اسير بن مالك يقول
كان يومري بالسوط فتقطع عثرته ثم يدق بين حجرين
حتى يلبس ثم يضرب به قلنا لا سر في زمان من كان هذا
قال في زمان عمر بن الخطاب وفيه وفي مصنفه عبد
الرزاق عن ابن مسعود ان رجلا جاء ما بن اخ له اليه فقال
له انه سكران فقال نرتزوه ومزموه اي هركوه
واستنكهوه ففعلوا فرفعه الي السجن ثم جاز من الغد
وتعاسوط ثم اسرب عثرته فدقت بين حجرين حتى صارت
روده ثم قال للجلاد اجلدوا ورفع يدك واعط كل عضو
وفي مصنفهما وموطا اي مصعب عن مالك عن زيد
ابن اسلم ان رجلا اعترف علي نفسه بالزنا فدعا له رسول
الله صلى الله عليه وسلم بسوط فاتي بسوط مكسور

فقال فوق هذا فاني سوط جدي لم يقطع ثم رثه فقال بين
هذين فاني سوط قد ركب به ولاي نامر به فجلستم قال ايها
الناس قد ان لكم ان تنتهوا عن حدود الله فمن اصاب
من هذه القارورات شيئا فليست تراد به فانه
مبايد لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله **تأخر** **ثباته**
لان المقصود ايصال الاله اليه وهو ينزع الثياب التي
وبه قال مالك ويؤيده انه عبر عن الصرية بالجلدة
للايها الي ايصالها بالجلدة نظرا الى اصل المادة وقال الثاني
واحد يترك يترك عليه فيصير وقبضات لان الامر بالجلدة
لا يقتضي التجريد **الا ازار** فانه لا ينزع لان في نزع
كشف عورته وقول صاحبه الهداية لان عليه كان
يامر بالتجريد في الحدود غريب بل في مصنف عبد
الرزاق عن علي انه اتي برجل في حد فضر به وعليه
كساة له فسطل في قاعدا وفيه ايضا عن الشعبي
قال سالت الخيرة بن شعبة عن الحدود انتزع ثيابه
عنه قال لا الا ان يكون فروا وحشوا وفيه ايضا عن
ابن مسعود قال لا يجلي في هذه الامة التجريد ولا سد
ولا غل **ويعرف الجلد على بدنه** لان جمعه في عضو واحد
قد يفيحي الي التلف والجلد زاجر لا تلف **الراس** **بلا**
يؤدي الي زوال سمعه او بصره او شمه **والاوجه**
وفرجه ومقاتله لبلا يؤدي الي هلاكه لما روي عن ابي
شعبة وعبد الرزاق في مصنفيهما عن علي انه اتي برجل
سكران او في حد فقال للجلد اضر به ولعط كل
عضوه حقه واتق الوجه والمذاكير والعموم ما روي ه
الشيخان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله

عليه

عليه وسلم اذا ضرب احدكم فليترك الوجه وقال ابو يوسف
اذا ضرب الرأس سوطا لما روي ابن ابي شيبة في مصنفه
عن وكيع عن المسعودي عن القاسم ان ابا بكر اتي برجل اتقي
من ابيه فقال ابو بكر للجلد اضر به الرأس فان الشيطان
في الرأس واجيب بان المسعودي ضعيف ولكن بقوي
ما في سند الدارمي عن سليمان بن يسار ان رجلا ثاب
له صبيغ قدم المدينة فجلد يسار عن مثابه القران فارسل
اليه عمر وقد اعد له عراجين الخجل فاتي به فقال له من انت
قال انا عبد الله صبيغ فاحد عمر عرجا من ذلك العراجين
فضر به على راسه وقال انا عبد الله عمر وجعل يضربه
حتى اوج راسه فقال يا امير المؤمنين حبسك قد ذهب
الذي كنت اجد في راسي وفي الدخيرة عن ابي يوسف
لا يضرب البطن ولا الصدر لانه مهلك واخبرنا به بعض
المشايع **قائما** في كل حد لان بني الحدود على الشهرة
لقوله تعالى وليشد عليهما طائفة من المؤمنين
والقيام ابلغ فيها **بلا** اي من غير ان يلقى على الارض
وعبد رجلاه وقيل معناه من غير ان يحد الضارب يده
فوق راسه وقيل من غير ان يحد السوط على العضو عند
الضرب ويحده ويلاربط ايضا ولا مسك الا ان يعجزهم
لان ذلك كله زيادة على المستحق عليه وهو الحد
والعبد الاولي والملوك نصفها اي النصف المائ
جلدة لقوله تعالى فان اتين بغاشة فعليه من
نصف ما على المحضات من العذاب والمراد به الجلد
لان الرجم لا ينصف او لعدم الاحتمان لفقد شرطه
وهو الحرية واذا ثبت النصف في الاحمال للرق ثبت

من العبد دالة اذا انزل الوارد في احد المسلمين وارور
 الاخر **ولا يجد سيرة** عبده وامته **بلا اذن الامام** وقال
 مالك والثاني واحد له ان يجد لقوله عليه السلام كما في
 الصحيحين من حديث ابي هريرة قال سئل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن الامنة اذا رنت ولم يحسن
 قال ان رنت فاجلدوها ثم ان رنت فاجلدوها ثم ان رنت
 فاجلدوها ثم يعموها بصفن قال ابن شهاب للادري
 بعد الثالثة لو الرابعة والصفن الجبل وفي رواية اذا رنت
 امت احدكم فتيبين زناها فليجلدها ولا يترك عليها
 ثم اذا رنت فتيبين زناها فليجلدها ولا يترك عليها
 ثم اذا رنت الثالثة فتيبين زناها فليبعها ولو بغير
 اي ولو جيل من شعر كما في رواية ومعنى لا يترك عليها
 لا يبيعها وقيل لا يبالغ في جلدتها بحيث يدميها ونسأ
 ما روي ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن انه قال
 اربعة الى السلطات الصلاة والركعة والحدود والنفقة
 وروي ايضا عما عدا الله بها محيريز انه قال الجمعة
 والحدود والركوة والعق الى السلطات وروي ايضا عن
 عطاء الخراساني انه قال الى السلطات الزكوة والجمعة
 والحدود وعن ابن مسعود وابي عيسى وابي الزبير مرفوقا
 او مرفوقا من الامام اربعة وفي رواية اربعة الى الولاة
 الحدود والصدقات والجمعات والنفق واما النفق فانه
 من حقوق الملك والعرض منه التاديب وهو سبب
 زيادة ما لبيته فيكون للمولى كادب الدواب ومعنى قوله
 عليه السلام فليجلدها فليكن سببا يجلدها بالمرافقة
 الى الامام او بابيه **ولا يترع ثيابها** لان في ثوبها كسفي عورتها

الاغتر والحشو وهو الثوب الذي حشي بين بطانتين
 وظفارتها بالقطط لانهما ينفعان وضول الاخر وسنرها
 يصد بدونها **وتخداي** نظرب المرأة **جالس** لانه
 استتر لها **وجاز الحفر لها** اي للمرأة في الرجم وحشو
 احسن لما فيه من الستر ولما في حديث الترمذي انه
 عليه السلام رجم امرأة فحفر لها في التندوة ولما في
 مسلم من رواية بريدة في حديث القامدية ثمر امر
 بها فحفر لها في صدرها ثم امر الناس فدمروها
لا يجر لا يجوز الحفر للرجل في الرجم لما في صحيح مسلم
 من حديث ابي سعيد الخدري قال لما امر النبي صلى
 الله عليه وسلم برجم ماعز بن مالك خرجنا به الى البقيع
 فوالله ما اوثقناه ولا حفرنا له ولكنه قام لنا فرمينا به
 بالقطام والمد والحدف فاستند فاستندنا خلفه حتى
 اتى عرض الحوة فاستند فاستندنا خلفه حتى
 حشي بكن كذا ذكروه لكن تقدم ما في صحيح مسلم عن
 بريدة انه عليه السلام بعد اعتراف ماعز امر فحفر له
 حفرة فجعل فيها الى صدره ثم امر الناس فدمروه فاذا
 تعارفوا الحديثان وهما صحيحان دل على جواز كل من
 الحفر وعدمه له **ولا يجمع في المحصى بين جلد ورجم**
 وهو قول مالك والثاني واحد في رواية وقال في
 رواية اخرى يجمع وهو قول داود ومختار ابن المنذر
 من الثاني في ما روي مسلم من حديث عباد بن
 الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هذا عني فاجعل الله لهن سبيلا التكرار ليكره جلد
 مائة وتبقى سنة والسيب بالسب جلد مائة والرجم

وتقدم ما روي البيهقي في سنة عن علي انه جمع بين الجلد
والرجم ولما تقدم من حديث ساعز والعامدية ان النبي
صلى الله عليه وسلم رجمهما ولم يجلدهما وحديث السد
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر برجم المرأة ولم يامر بجلدها
ولكن كان الجمع هذا لما تركه ولانه لا يابذة في الجلد مع الرجم
لان الحد شرع زاجر وزجره بالجلد لا يتأتى مع رجمه
ورصد غيره يحصل برجمه اذ هو ابلغ العقوبات الواردة
وفي الزايدة ولا بدع القابذة ولذا التكرار من شخص ما يوجب
الحد بكنة حد واحد لعدم القابذة في الباقي لانه المقصود
وهو الزجر يحصل بالاول واجيب عن حديث عبادة
جوابين احدهما انه منسوخ قال البخاري في كتابه روي
حديث ساعز جماعة كسر هذا بسعد وابن عباس وثبوته
تأخر اسلامهم وحديث عبادة كان في اول الاسرويين
الزمانين مدفا وقال المنذري في مختصره ذهب ابي الجمع
بين الجلد والرجم علي ودعي مسعود والحسن وقال
ابو بكر وعمر والزهري والبخاري وابو حنيفة ومالك
والشافعي والاوزاعي وسفيان ان الشيب عليه الرجم
دون الجلد ورواه حديث عبادة منسوخا وعكوا باهات
نزل علي السخ منها حديث العفيف اخرج البخاري
عن ابي هريرة وفيه فان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها
وهذا الحديث اخرج الاسري لان رواية ابي هريرة وهو متأخر
الاسلام ولم يتعرض للجلد فيه وثابتهما ان معناه ان
بالشيب جلد مائة ان كانا غير حصنين والرجم الناكنا
حصنين والواو فيها نظير لما في قوله تعالى والى اجمعة
شي وثلاث ورباع وما رواه من ان النبي صلى الله عليه

وسلم جمع بين الجلد والرجم في رجل محمول علي انه عليه
السلام لم يعلم باحصائه فجلده ثم علم باحصائه فرجمه
يدل علي ذلك ما اخرج ابو داود والبيهقي عن
ابن وهب قال سمعت بن جزيج يحدث عن ابي الزبير
عن جابر ان رجلا رقي فامر به النبي صلى الله عليه
عليه وسلم فجلده ثم اخبرانه قد كان احصى فامر
به بترجمه **والجلد** اي ولا جمع في غير المحصن بين جلد
ونفي الاسباسة وتعزير الاحدا وقال الشافعي
ومالك واحمد والثوري والاوزاعي تجمع بينهما
هذا وقال مالك تجمع بينهما في الرجل دون المرأة وفي
المردون العبد ومن نفي حبس في الموضع الذي
ينفي اليه وقال الشافعي واحمد ينفي العبد نصف
سنة لهم ما روي البخاري من حديث زيد بن خالد
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر من رجم ولم
يحصن بجلد مائة وتقريب عام قال بن شهاب
واخبرني عروة بن الزبير ان عمر بن الخطاب غرّب
ثم لم يزل تلك السنة وروي ايضا ما حديث
ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيمن
رقي ولم يحصن بشي عام وباقامة الحد عليه وما
روي الترمذي من حديث نافع عن ابن عمر ان
النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وانكر
ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب ولنا قوله
تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة من غير تعرض للتقريب فلا يكون
من موجب الزنا وان في التقريب تقريظ المرأة

بلذنا لانهما لما تباعدت عا الاقارب قبل حيا وهما
 من الاحباب فربما اتخذت الزنا مع المكاسب ولان سفر
 المرأة يغير محرم حرام ولا زنت للمحرم حتي ينفي معها
 ولا يقاس عن المهاجرة مواد الحرب لانها لا تقتصد
 سفرا وانما تطلب الخلاص حذرا حتي لو وصلت الي
 جيش من المسلمين لهم نعمة لا يجوز لها ان تخرج من
 عندهم ونكاحوا في العبد والامة حق المولي في
 الخدمة وهو مقدم على حق الشرع فلا يفصل بينهما
 وبين مولاها وما رويوه كان بطريق السياسة دون
 الحد لما روي عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن
 الزهري عن عاصم بن المسيب قال قال عمر ربيعة بن امية
 ابا خلف في الشراف الي خبير فالحق بهر قل فتشتر
 فقال عمر لا تخرب بعده سلما وروي ايضا عن ابي
 حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم التيمي
 قال قال ابن مسعود في البكر تنزني بالبكر يجلدان مائة
 ويغيبان سنة قال وقال علي بن حبيب ما من الفتنة
 ان ينفيها ورواه ايضا بهذا السند محمد بن حسن
 في الاثار فاخذنا بقول علي كرم الله وجهه لانه
 اقرب الي دفع الفتنة ودفع الفساد والله زوف
 بالعباد **وبرجم المريب** لان الرجم متلف فلا يتلاف
 سب المرض **ولا يجلد الا بعد البر** ببل لا يفني به
 الجلد الي التلف وهو انما شرع زاهرا لا متلفا ولذا
 لا يتم خد الجلد في شدة الحر ولا في شدة البرد
 ولو كان من وجب عليه منعفا لا يرجم بروه وخيف
 عليه هالا له يجلد جلد احنيفا بقدر ما يحمله

وترج الحامل بعد الوضع لان جنينها لا يستحق الرجم
 لعدم الجنابة منه وتجب حتي تجلد ان ثبت زناها
 بالشهادة ولا تجس ان ثبت بالافتراء وهذا الي
 حنيفة ان الرجم يوافق الي ان يستغني ولدتها
 عنها اذ لم يكن لها احد يريه روي مسلم عن بريدة
 قال جاءت الفاحمية فقالت يا رسول الله اني
 زنت فظهرت وانه ردتها فلما كان الفد قالت
 يا رسول الله فدكتمته لعلك تزيد ان تزدني كما
 زدت ناعرا فوالله اني لحبي انا فاذهبي حتي
 تلدي فلما ولدت انتت باذني في يده كسرة خبز
 فقالت بعد يا رسول الله قد قطعتة وقد اكل
 الطعام فدفع الصبي الي رجل من المسلمين ثم امر
 بها فحفر بها الي صدرها وامر الناس فرجموها
 ورواه ايضا عن علقمة بن مرثد عن سليمان ابن
 بريدة عن ابيه الات قال لها اذهبي حتي تضعي
 ما يطفئك فكفلها رجل من الانصار حتي وضعت
 ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت
 الفاحمية قال اذا ابرجتها وتدع ولدتها صغير الي
 له من يرضعه فقام رجل من الانصار فقال اني رضاع
 يا رسول الله فرجها وهذا يقضي انه رجمها حين
 وضعت والاول يقتضي انه تركها حتي وطئت ولدتها
 ويتقوي الثاني بما اخرج مسلم من رواية عمر ان
 ابن حصين وفيه انه عليه السلام وجد ثوبها رجمها
 بعد ان وضعتة وقال بعضهم يحتمل ان يكونا امرأتين
 احدهما وجد لولدها كغيبل والآخر لم يرجه له كغيبل

فرجيب امثالها حتى يستغني ولدها وتخلد الحامل
بعد النفاس لانه نوع مرفوع فينظر البرء منه
 بخلاف الرحم لان الناحية فيه لاهل الولد وقد انفصل
ويعد الحرة بالشبهة في العمل اي ظن غير الدليل ولولا
 ربي شبهة استنياه اي شبهة في حق من حصل
 له اسكان وانما بدر الحد بالشبهة لما قدمناه مرفوعا
 وكاروي ابن ابي ثبيته في مصنفه عما عمن الخطاب
 قال لان اعطى الحدود بالشبهات الى من ان اقيمها
 بالشبهات وروي ايضا عن معاوية وعبد الله ابن
 مسعود وعفنة بن عامر اللهم قالوا اذا استشهد
 عليك الحد فاذراه **كامة ابوية** وان عليا **وامنة**
زوجته لان اتصال الاملاك بين الاموال والفروع
 مظنة اعتقاد اي للشرع وظيمنة الاصل ولان
 الزوج يبد غنيا بما له زوجة قال تعالى ووجدك
 عابلا فاغني اي عال خديجة فاورث ذلك شبهة
 كون مال الزوجية مال للزوج ويكون شبهة
 الفعل في مطلقته ثلاثا وهي في العدة وفي ام ولد
 باني بالطلاق مال وهي في العدة وفي ام ولد عتقها
 مولاها في العدة وفي جارية المولى في حق عبده وفي
 الجارية الموهوبة في حق المرحوم وبه قال الشارع
 في قوله وقال في قوله لا يسقط الرهن عما المرحوم
 وبه قال احمد **فلا يجد الوطي** في هذه الصور **ان ظن**
انها اي الموطوءة تحسد فتدبر لانه لو قال ظننت
 انها لا تخل لي جدد لان العمل خال عن الملك وحقه
 فكان ربي حفيظة وانما يسقط الحد لعني راجع

اليه وهو الظن ولهذا وجأت بولد لا يثبت نسبه
 وان دعاه وحكم زفر جده لانه وطى حرام في غير
 وشبهة ولا اعتبار بالتأويل الفاسد **ويذكر الحد**
بالشبهة في الحد ايج بقيام دليل فانه المحرمية
ذاتا والمعني اتا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر
 عن المانع يكون ثانيا المحرمية **كامة ابنه** يعني وان
 سفل والاوي كامة وله ولا الدليل الثاني للمحرمية
 فيها ما رواه ابن ماجه باسناد قال ابن القطان
 صحيح وقال المذري رجاله ثقات من حديث
 جابر ان رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا وولدا
 وان لي بريد ان يحتاج مالي ففك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انت ومالك لايبك **ومقتدة**
الكفايات والدليل فيها قول عمرو ابن مسعود
 واخرين ان الواقع بالكفايات رجعي واصله ما في
 اثار محمد بن الحسن اخبرنا ابو حنيفة عن حماد
 عن ابراهيم النخعي ان عمرا بن الخطاب وعبد الله
 ابن مسعود كانا يغزلان في المرأة اذا خيرها زوجها
 فاختارتته فهي امرئة وان اختارت نفسها فهي
 فطليقة وزوجها اسلك بها وفي مصنف عبد الرزاق
 عن الشعبي انهما قالان اختارت زوجها فلا يسي
 وان اختارت نفسها فهي واحدة وله عليها
 الرخصة وفيه ايضا اخبرنا الثوري عن حماد عن
 ابراهيم عن عمر بن الخطاب والبرية والبتة والباينة
 هي واحدة وهو اخي بها قال وقال علي في ثلاث وقال
 شريح لم ما نوي وفيه ايضا عن زيد بن ثابت انه قال

في رجل قال جعل امرأته بيدها فطلقت نفسها
ثلاثا قال هي واحدة وعوضها من رجل عبد الله اذا خبر
الرجل امرأته فاختارت نفسها واحدة وهي في اثار رجل
ابن الحسن اخبرنا ابو حنيفة عن ابي عبد الله
البحلي ان رجلا ثابثا كان يقول اذا اختارت
زوجها فلا شيء وهي امرأته وان اختارت نفسها فهي
ثلاثة وهي حرام عليه حتى ينكح زوجها غيره وكان علي
ابن ابي طالب يقول اذا اختارت زوجها فهي واحدة
والزوج املاكها واذا اختارت نفسها فهي واحدة
وهي املاك بنفسها **والجبيعة قيل التسليم** والدليل منها
كونها في يد البائع بحيث لو فعلت انتقض البيع فان
ذلك دليل الملك ويكون شعبة المحدث في الجارية
المشتركة بينه وبين غيره لوجود ملكه في بعضها
ولا يجد وان اقرب بالحرمه لان الشبهة اذا كانت في الحل
ثبتت فيه الملك من وجه فلم يبق اسم الزنا فيجتمع
الحكم على التقادير كلها ويثبت النسب ان ادعاه
ان النسب يعتمد بتمام الملك والحق في الحل **وهذه**
بوطي امه اجيبه وجهه وكل حرم فلا يند طنه الى دليل
غير الولاد ولو قال طنته انما يحل لانه لا انبساط بين
مقولا في عالم فلا يند طنه الى دليل فان قيل يا ابا
لو يسرق من بيت هؤلاء لا يقطع اجيب بان الحرز لم
يتحقق في حقه لدخوله في بيتهم بلا استئذان والقطع
دايم مع هتك الحرز ولم يوجد واحد ابرع الرب
وقد وجد ويؤدي بالحل او سهته ولم يوجد الاثري
ان الضيف اذا سرق من المضيف لا يقطع واذا زني

جارية يجد **ويوطي اجيبته وجدها في فراشه** وان
تاد طنت انما امرأته لان طنه لم يسند الى دليل لان
امراته لا تنسبه عليه بعد طول الصحة وقد يتام في
فراشها غيرها من المحارم والمعارق وقال الشافعي
واحد لا حد عليه ان طنى انما امرأته او امنه قياسا على
مما زنت اليه وعليه من شرب شرا باعلي طن انه ليس
بجمر حيث لا يجد واجيب بالفرق بانه لا يميز بين
المرأة وغيرها في اوله وعله ولا بين الحر وغيرها
الا بالشرب **وان هو** اي وان كان الذي وجدها
عليه فراشه **اعني** لانه يقدر على التمسك بالسوال او بغيره
من الحركات والهيئات فكان كالصبر الا اذا زنا زوجها
فاجابته اجنبية اذ قالت او زوجته اذ قالت انما
فلانة باسم امرأته فوطيها فانه لا يجد لانه طنه استند
الى دليل شرعي وهو اخبار ولو اجابته ولم يقل انما
زوجه فانه لا يجد لانه لا يجد لانه لا يوجب السقوط
لا ان زنت اي لا يجد لوطي اجنبية بعثت اليه
وقوله اي المسوة التي معها هي زوجته وكان تزوج
امراة ولم يوطيها بعد لانه اعتمد دليل شرعي في
وضع الاستئذان وهو الاجازة المراد لا يميز بين زوجة
وعبرها في اول وهله وعليه مهرها وعليها العدة
ويثبت نسب ولدها منه وقد سئل ابو حنيفة عن
اثنين تزوجا اختين فزنت كل واحدة منهما الى زوج
اختها فقال ليطلق كل واحد منهما المهر على كل
واحدة العدة فاذا مضت عدتها دخل بها زوجها فقال
ابو حنيفة ما قلت احسن ارايت لو صبر كل واحد

منها حتى تضي البعد اما لو كان يبقى في قلب كل منهما
شي لدعول احبه بامراته واذا اطلق كل زوجته قبل الدخول
والخلوة لا يجب البعد واذا اطلق بعد ذلك فقد تمها من رجل
بها لا ينعم بها كما هو ولم يبق في قلب كل منهما شي **ولا**
جد الخليفة وهو الامام الذي ليس فوته امام لا في
رنا ولا في شربه ولا في نفاق لان الحد وهو حق الله تعالى
وهو بانيه والقيم لها فلا يمكنه ان يقيمها على نفسه
لانها لا تنفع مولا فلا يكون زاجرة والمقصود من الحدود
والرجع وكذا الوامر غيره باقامتها عليه لا ينفع مولا
لانه يهايه والظاهر برأيه برجمه والله اعلم **ويقتصر منه**
ويؤخذ بالحال لان القصاص والاموال من حقوق
العباد فيتوفيهما صاحب بنفسه او باستعانة
بالمسلمين ولا يشترط بينهما القضا خلافاً حد القذف
فاذا التلب فيه حق الشرع عندنا وحق العبد عند
السامي فحكمه حكم ما هو الشرع خالصا ثم اعلم
انه لا حد يرضى في دار حرب او يفي عندنا وحكم مالك
والسامي بحد لا اطلاق الايات الواردة في السكر
والخمور والزنا وقطع السرقه وجلد العاذق وقوله
عليه السلام اتقوا حدود الله في السر والنجوى
على القريب والبعيد ولا تقالوا في الله لومة لائم
رواه ابو داود في المراسيل قال ودوناه باسناد موصول
في السنن ولنا ما روي محمد بن كتاب السير الكبير عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من زني او سرق في
دار الحرب واصاب بها حدا ثم هرب فخرج اليها
ثامه لا يقيم عليه الحد وما روي البيهقي عن الشافعي

قال قال ابو يوسف حدثنا بعض الباشا عن مكحول عن
زيد بن ثابت قال لا يقيم الحدود في دار الحرب بخانة ان
يلحق اهلها بالعدو قال وحدثنا بعض اصحابنا عن ثور
ابن يزيد عن حكيم بن عمران عن ابن الخطاب كتب الي عمر
ابن سعد الانصاري والي عمالة ان يقتلوا احد اعلي المسلمين
في ارض الحرب حتي يخرجوا الي ارض المصالحه وروي ه
الاخير بن ابي شيبه في مصنفه ثنا ابن المبارك عن ابي
يكراب بن ابي مريم عن حكيم بن ابي عريم وزاد ليلا تخله حمية
السلطان ان يلحق بالكفار وفيه ايضا حدثنا ابن
المبارك عن ابي بكر بن عبد الله بن ابي مريم عن حميد
ابن عتبة بن رومان ان ابا الدرداء رضي الله عنه قال لا يقيم على
احد حد في ارض العدو ويؤذي ابي داود والنسائي
والساي عن بشر بن ارطاة قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا ينقطع الايدي في السر
ولفظ الترمذي في الفز وقال هذا حديث غريب والعمل
به عند بعض اهل العلم منهم الاوزاعي يرون ان لا يقيم
الحد في الفز وجمرة العدو وخافة ان يلحق من يقيم
عليه الحد بالعدو فاذا رجع الامام الي دار الحرب سلام
اقام عليه الحد ونفيها الحد عند مكلفه زني بها غير مكلف
فلا حد عندنا وان ثبته زني مالك والشافعي وهو رواية
عن ابي يوسف وحد لو كان الامر بعكس ما زني مكلف
بغير مكلفه وهذا باجماع الامة واطي حرمه بعد
العقد عليها والعلم بالحرمه بعز عن ابي حنيفة وكما
بالحد مالك والشافعي وقال صاحب الاسرار كلاهما
اوضح ابي هو اصح واطي متاجرته للزني بها بعز عند

عبد حنيفة وحكما بالحد كما لك والثاني واللايط بنور
عند ابي حنيفة وبسكن حتى يموت او يثوب وصار كما
لراية امراته في الموضع المذكور منها اواقي عبده او بهيمة
واجنيز في غير السبلين منها وحكما بالحد كما لك
والثاني لما في معجم الطبراني عن جابر قال سمعت
سالم بن عبد الله وايان بن عثمان وزيد بن حسي يذكرون
ان عثمان اتي برجل قد حرق بعلام من قريش يعرف
النسب فقال عثمان وحكم ابي الشهود احصن قالوا نؤجر
امراة ولم يدخل بها بعد فقال علي لعثمان لو دخل بها الحد
عليه الرجم فاما اذا لم يدخل فاجلده الحد فقال ابو
ايوب اشهد ابي سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول الذي ذكر ابو الحسن فامر به عثمان
فجلد ثمانية وما اضرجه البيهقي عن عطاء ابي ايوب رباح
قال ابي بن الزبير سمعت في نواطة اربعة منهم قد
احصوا او ثلثة لم يحصوا فامر بالاربعة فمروا
بالحجارة وامر بالثلاثة فمروا بالحد وامين عباس وابن
عمر بن المسجد واما ما رواه ابو داود والترمذي من قوله
عليه السلام ما وجدته بعمل عمل قوم لوط فافعلوا
الفاعل والمفعول به وفي لفظ فافعلوا الاعلى والاسفل
فمحول على هذا المقيد وفي قول مالك والثاني
برهان بكل حال ولانه في معنى الذي بل اقبل ولا في
حنيفة انه ليس بزي فلا يثبت فيه حده وذلك
لان الصحابة قد اختلفوا في موجهه فتهم مد او هب
التخريق بالنار ومنهم من قال يهدم عليه الجدار
ومنهم من قال ينكس من مكان مرتفع مع اتباعه

277 الاجار ولو كان زني لما اختلفوا كذا ذكره بعض
المحققين ثم ذكرنا نقل عن الصحابة قتال روي
البيهقي في شعب الايمان من طريق ابي ايوب الدؤابي
بسند ان خالد بن الوليد كتب الي ابي بكر انه
وجد رجلا في بعض العرب ينكح كما تنكح المرأة فجمع
ابو بكر الصحابة فسالهم فكان اشدهم في ذلك قولا
علي قال ذنب لم يفرض به الا امة واحدة صنع الله
بها ما فنعلمتم نري ان خرقه بالنار فاجتمع راي الصحابة
علي ذلك وروي الواقدي في كتاب الرده بسنده
قال كتب خالد الي ابي بكر الصديق اخبرك ابي انيت
برجل قامت عندي البينة انه نوطا بدينه كما نوطا
المرأة فدعا المرأة ابو بكر الصديق واستشارهم فيه
فقال له عمر وعليه اوقه بالنار فان العرب ثابت انفا
لا ياتفه احد غيرهم وقال غيرهما اجلده فكتب ابو بكر
الي خالد ان اخرقه بالنار خرقه وروي ابي ايوب شيبه
في مصنفه عن ابي بصرة قال سئل ابا عباس ما حله
للوطي قال ينظر اعلي ما في القرية فيرمي منه منكما ثم
يتبع بالحجارة وكان ما اخذ هذا ان قوم لوط فعلوا بذلك
حيث حملت قذاهم ونكس بهم ولا شك في اتباع الهدم
بهم وهم نار لوت انتهى والطاهر ان عذابهم كان مكرها
من التنكيس وامطار الحجارة عليهم ثم ان اريد من
التفريق ما ذكر في بابيه فلا شك انه ليس قول احد من
الصحابة وانما هو اعداء قول اخر وانه لا يجوز فتعين
ما قال صدر الشريعة ان عند ابي حنيفة يعز زنا مثال
لهذه الاسور وانه اعلم **فصل** في حد القذف وهو

بقية الرمي ومنه قوله تعالى بل تقذف علي باطل فيدمنه
 وشرعا الرمي بالرجم بمعنى الطعن فيه وهو من
 الكبار اجماعا وقوله تعالى ان الذين يرمون المحصنات
 الفاحشات المومنات لقنوا في الدنيا والاخرة ولهم
 عذاب عظيم وقوله عليه السلام تعالى الصحيحين
 وغيرهما اجنبوا السبع الموبقات اي المهلكات
 قيل وماهي يا رسول الله قال الشرك بالله والسحر
 وقتل النفس التي حرم الله واكل الربوا واكل الثيم
 والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الفاحشات
 المومنات **من قذف** وهو مكلف حرا وعبد **محصنات**
 اي حرا وعن داود انه جذف قاذف العبد **مكلفا** وعن
 احمد يرواية لا يشترط البلوغ بل يشترط ان يكون
 عقيب بجامع **س** وعن ابن الميث وابن ابي ليلى
 جذف قاذف الذمية التي لها ولد مسلم **عقيفا عن الرجم**
 اي معروف فايلف نفسه عنه غيرتهم به لان غير
 العقيف لا يلحقه شين بالقذف وكذا قاذف
 قاذف فيه **بضريح** اي نضرح اي لكان كان
 معاذي وفادسي وبنطي وهو متعلق بقذف
 واحترز بمعما الوقف بلفظ الجماع او المباشرة
 حراما او بالتفريق بان قال لرجل ما انا بزان او
 ما ابي بزاينة فانه لا يجد عندنا وبه قال سفيان
 وابن شبرمة والحسن بن صالح والشافعي واهله
 فبادواية وقال مالك واهل بيرواية يجد لما روي
 مالك في الموطا عن ابي الرغال محمد بن عبد الرحمن
 ابو حارثة بن النعمان الانصاري عن امة عمره

بنت عبد الرحمن ان رجلا من استبا في ذم عمر بن الخطاب
 فقال اهدوها للاخر وادعه ما ايج بزاز ولا ابي بزاينة
 فاستثار فجاد لك عمر بن الخطاب فقال فابذل عدي
 ابا واهه وقال اخرون فدك ما لا يبي واهه مدح عنبر
 هذا نوي ان تجلده الحد فجلده عمر ابي ثمانين ولنا
 ما روي الشيخان من حديث ابي هريرة ان عرابيا
 قال يا رسول الله ان امرائي ولدت غلاما اسود
 قال هل ذلك من اهل قال نعم قال ما العالما قال حمر
 قال فهل فيها من اوراق اي ما في لونه بياض وسواد
 قال ان فيها لورقا ناني انا هذا ذلك قال لعله نزع
 عرف قال وكذا لك هذا الولد لعله ينزعه عرف وترجم
 عليه البخاري باب اذا عرض بنفي الولد واد في لفظ
 وابي انكرته يعرض بانه بنفيه وما روي ابو داود
 والشافعي من حديث ابي عباس قال جاء رجل الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امرائي
 بد لا سمع قال عزبها بتشد يد الزاوي المكسورة اي
 اعملها عزبه يعني طلقها كما يلعن الروايات
 قال اخاف ان تتبعها نفسي قال فاستمع بها
 وبارواية فامسكها وقوله لا تمنع يد لامس كناية
 عن رفاها وايضا ان الله تعالى فرق بين التفريق
 بالخطية في العدة فاباحة وبين النصريح فمنعه
 حيث قال ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطية
 النساء او اكنتم في انفسكم الآية فليفرق بينهما
 في القذف ايضا وانه تعالى اوجب حد القذف
 بنصريح الزنا فلم يكن لنا ايجابه بكنايته المحاقا لها

به دلالة لان الكناية والتلويح دون التصریح
 لما فيها من الاحتمال والله اعلم بحقائق الاحوال ثم القذف
 اما بضربكم يا زاني يا عاهري يا ابن الزاني يا ابن
 الزانية **او بدلالة كقولك بليست لابيك** اذا كانت
 امه محصنة فيدنا به لان هذا في الحقيقة قد ف
 لامه فانه اذا لم يكن من ابيه كان من غيره ولا تكاح لغير
 ابيه علي امه فكان في نفي نسب من ابيه قد ف امه
 بالزني **اولست يا ابن فلان في غضب** اي حال مشايمة
 وهو قيد في هذه المسألة والتي قبلها **وهو اي فلان**
ابوه جملة خالية **حد ثمانين سوطا** لغزله تعالى
 والتابعين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
 فاجلدوهم ثمانين جلدة والمراد الذي بالزني باجماع
 العلماء في الآية اشارة اليه حيث شرط اربعة شهداء
 فان ذلك من خصايص الرنا ثم النص وان ورد في
 المحصنات الا ان المحصنين ايضا كذلك لان المعنى
 وهو دفع العار بطلانها فكان النص متنا ولا يحد
 دلالة وعليه الاجماع وخصه لان القذف في الغلب
 يقع بين **حد الشراب** في الكمية وهو عاؤون
 سوطا وفي الثبوت وهو الاقرار وشهادة رجلين
 فيد يكون فلان اباه لانه لو كان حده لا يجد ويتر
 بالنصب كما في بعض النسخ وهو الصحيح لانه
 لو كان في رضا لا يجد لان في حال الرضا يحتمل ان يبراد
 بهذا اللفظ المعانيبة معني انت لانتبه اياك
 من الكرم والبروة وفي المبسوط وكذا الوثقال انك
 ابن فلان وهو عند ابيه في حال المشايمة لان مقتضى

نفي نسب من ابيه ونسبه امه الى الرنا بخلاف حالة
 الرضا لان مرادة ان خلافا نسب احلاق فلان فكا
 ابنه وانما خص الحكم بليست يا ابن فلان لانه قال لست
 يا ابن فلانة وهي امه او قائل لست يا ابن فلان ولا يا ابن فلانة
 وثلاث ابوه وفلانة امه لا يجد لاني حالة الرضا ولا في
 حالة الغضب لانه يست فيه قد ف امه لا القضا ولا في
 اقتضا لان نفيه عن امه نفي الرنا لولادتها له ونفي
 ولادتها له نفي للوطي عنها وفي نفي الوطي نفي الرنا
 بخلاف ما اذا لم يقل ولا ابن فلانة فانه نفيه عن الوالد
 فقط ودلالة الولد ثابتة من امه كان قال انت ولد
 الرنا **والطلب بقذف الميت للموالد وان عللا والولد**
وولد ولده وان سفل لان العار يلحق بهولا مكان
 المحوية فكان القذف متنا ولا لهم ويدخل في عبارته
 ولد الميت وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال
 محمد بسأله ان يطلب لانه منسوب الي ابيه لا الي امه
 فلا يلحقه بزنا ابي امه عار وخصا ان العار يلحقه بثبوت
 النسب من الطرفين **ولو كان محر ومامن** الارث كولد
 الولد مع الولد والولد الكافر والعبد خلافا لخرق
 في الجميع وقال مالك والساني الطلب لو ارت الميت
 وهو مبني علي ان الغالب بينه عنده حق العبد فيورث
 وعندنا حق الله تعالى فلا يورث **ولا يطلب احد**
سيده ولا اباه وان عللا **بقذف امه** ولا امه وان علنت
 بقذف ابيه وبه قال الشافعي واحمد ومالك في رواية
 لا السيد لا يقات بسبب عبده والوالد لا يقات بسبب
 ولده ولذا لا يقات من الموالد اذا قتل ولده والامن السيد

اذا قتل عبده **وليس ببراءة** خلافا للشافعي **ولا عفو**
من المقتدوف عن القاذف خلافا لمالك والشافعي واحد
لكن عندنا لو عفا المقتدوف لا يجد القاذف لتزكاته الطلب
لا الصلحة العفو حتى لو عفا وطلب **ولا عفو** اي اغنيان
خلافا للشافعي واحد ولا خلاف ان في حد القاذف حقين
حق الشرع وحق العبد اما حق العبد فلانه شرع
لصيانة عرض العبد ولفسخ العار عن المقتدوف وهو
الذي يتنفع به على الخصوص ولد لا يتنوط فيه
الدعوى ولا يبطل بالتقادم وبقيمة التقاضي بعلمه
وبقدم استيفاءه على سائر الحدود ولا يبطل بالرجوع
ولا يبرأ الرجوع عنه بعد الاقرار واما حق الشرع فلانه
شرع رجوع المفسدين ولذا لا يباح القاذف بالاقامة
يستوي حده الامام ورون المقتدوف ويجري فيه
التداهل حتى لو قذف واحد امرأة او جماعة مرة
كان عليه حد واحد فقلب مالك والشافعي واحد
حق العبد خاصة وغني الشرع اذ هو الاصل فيما
اجتمع فيه الحقان وغلبنا حق الشرع نظر المقتدود
منه وهو اخلاء العالم عن الفساد الذي هو حق الله
وما للعبد من الحق يقولان مولاه ولا كذلك لعكس
لانه لا ولاية للعبد في استيفاء حق الشرع الا بالنيابة
وانما تقدم حق العبد فيما لم يمكن الجمع بين الحقين
وهنا امكن فلا حاجة اليه وقال صدر الاسلام ابو
اليسى في مبسوطه الصحيح ان المقلب فيه حق
العبد كما قال الشافعي لان اكثر الاحكام يدل عليه
وقد نص محمد في الاصل على ان حد المقتدوف حد العبد

كالقصاص الا انه فوض الى الامام لان كل واحد لما يمتد
لاقامة الجلد وفي **ياراي فقال بل انت** وفي بعض النسخ
لا بل انت **حدا** اية البادي بالقول والمجيب له لان
كل واحد منهما قاذف اما البادي فظاهر واما المجيب
فلان معني كلامه انت الزاني لا كلمة بل للاضمار
عن المنوع وصرف الحكم الى ابيايه وقد يوجب بلامها
لتأكيد ذلك فيصير قاذفا **والمرس** اي لو قال
لامرأة يارايبة فقالت بل انت او لا بل انت **حدت**
واللعان لانها قاذفة وقد فيها اياه بوجب حدا
وقد فيها اياه بوجب اللعان فيبدأ بالحد لان في
البداية به قابضة وهي بطلان اللعان لان المحدود في
القذف ولا يلاعن وفي البداية باللعان لا يبطل حدها
لان حد القذف يجري على الملاعنة واللعان في معنى
الحد فيجتنال لدركه وفي المبسوط لو قال لامرأة يارايبة
بنت الزانية صادقا فالحا ولا لها وقد فيها بوجب
اللعان وقد في امرها بوجب الحد فاذا طلبته هي وامرأها
بدي بالحد لما في البداية به اسقاط اللعان **وان قالت**
المرس في جواب قول زوجها يارايبة **ربيت**
بك هذا اي يبطل قول الزوج والعري وفي بعض
النسخ بعد رايه يبطل بعد القول فلا حد ولا لعان
لانه يحتمل انها ارادت قبل النكاح فيكون تصديقا
له بانها رمت فيسقط اللعان لتصدق بقولها اياه
ويجب عليها الحد لانها قد فتة ولم تصدقها ويحتمل
انها ارادت حال النكاح اي زنا في هو الذي كان
معه بعد النكاح لاني ما مكننت احدا غيرك ولا فصل

بيني مثل الزنا وهو المراد في مثل هذه الحالة لا منها غضبها
 واذا حققت غضبه وتوديه بنفسه بقرله تعالى الزانية
 لا ينكحها الا ازان فلا يكون مصدقة ولا قاذفة فلا يجب
 عليها الحد ويجب اللعان بقذفه لهما فقد وجب كل
 واحد من القذف واللعان في حال دون حال فلا يجب
 واحد منهما بالشك ولقولنا قال احمد ومالك لا يجدا لهما
 قد قنت زوجها بالزنا ولم يصدقها فيه وقال اشهب
 الا ان يقره قلت ذلك بجارية ولم ار دقفا ولا اثم
 وفي المسبوط لو قال لا حبيبة يا زانية فقال زينت بك
 لا يجد الرجل لتصديقها اياه لان القذف مبي صدق
 القاذف سقط الحد ونكح المرأة لتذمه له ولا يجد بينه
 عن حده لانه صادق في كلامه وكذا ينسب اليه امه
 او خاله او زوج امه لان كل واحد منهم اب قال تعالى
 كما اخرج ابويكم قال ورفع ابويه علي العرش قالوا هي
 خالته وابوه وقال عليه السلام الخال والدم لا اول له
 رواه في الفردوس وقال تعالى فبذله الهك واليه
 ابايك ابراهيم واسماعيل واسحاق وكان اسماعيل
 عمًا ليعقوب عليهم السلام ولا يجد بهاء ابن السماء
 لان الناس يذكرون هذا الفضل المدح بماء السماء
 لقب به عامر بن حارثه العطار في الاردي لانه وقت
 القحط كان يقيم ماله مقام القطر فهو كماء السماء عطاء
 وجود او قد لقب بماء السماء للحسن والصفا وبه
 لقب ام المنذر بن ام القيس لذلك وقيل لولدتها
 بنو ام الساج قال زهير ولا زمت الملوك من ال نضر
 ويدهم بني ماء السماء ولا يجد بقذف امرأة لم يدر

ولدها

281 ولدها وما جعلنا تصديق القاذف قاذفا الا اذا اراد
 علي صدقته هو كما قلت وجعله زفر قاذفا بدون
 الرباداة لانه صدقه فيما قال والتصدق في القذف
 قذف ولنا انه لم يصرح بنسبته الي الزنا ونصدق بقفه
 اياه محتدل لجواز ان يكون في الزنا وغيره فلا يجد
 بالافتعال بخلاف ما لو زاد فهو كما قلت فانه ليس
 بينه احتمال غيره واختلاف الشاهد بين زمان
 القذف او مكانه غير مانع من قبول الشهادة عند
 اي حنفية وروى صاحباه كما لو اختلفا في قذف
 بالعربية والعجمية **فصل** في حد الشرب
من اخذ بزجر الخمر حالة الاخذ وان زالت راجعتها
 قبل الوصول الي الحاكم ليعلم الطريق او اخذ
سكران زابل العقل هذا بيان للسكران في حق
 الحد وتغير له علي قوله اي حنفية وهو من لا يعرف
 الرجال من النساء ولا الارض من السماء لان الحد
 عقوبة تاخيرت النهاية في سببه احبب لادريه
 ويؤيد ذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا
 الصلاة وانتم سكارى حتي تعلموا ما تقولون
 حيث عبر عن الصحو بالعلم بالقول فكان السكر
 الذي هو صنده عدم العلم بذلك واعا قلنا في حق
 الحد لان السكر في حق الحرمة عند اي حنفية
 اختلاط الكلام اخذ بالاحتمال في الحرمة وقال
 ابو يوسف ومحمد كما لك والشافعي واحد السكران مطلقا
 اي في حق الحد وفي حق الحرمة هو الذي يختلط في
 كلامه بحيث يصير بهذي ويختلط حده بهزله

ولا يستقر علي شيء في جواب ولا خطاب قال في المصنوع
 وانه ما كثر المشايخ واختاروه للمفتوي لانه
 هو المتعارف ولقول علي كرم الله وجهه فانه اذا
 شرب سكراني اخره وعما بن الوليد سالت ابو يوسف
 عم السكران الذي عليه الحد قال ان يستقروا قتل
 يا ايها الكافرون فلا يفدر علي قتلها فقلت له
 عينت هذه السورة ورعا احطائي فزايما الصافي
 فقال لان تحريم الخمر ترك فمن شرح في قراتها
 فلم يستطع اي بل قري اعبد ما تقبلون **بمبيد**
 متعلق بسكران والمراد بنيد محوم **واقرب مرة**
 وقال ابو يوسف وزفر مرتين في مجلسين **صاحبا** فقدم
 لان اقار السكران بالشرب لا يعتبر بقوة احتمال الكذب
 في كلامه فلا يعتبر فيما يندري بالشبهة **او شهد به رجلان**
 لا يصل وامراتان **وعلم شربه طوعا** قيد بالطوع لان الشرب
 اكراهها او ضرورة لا يوجب الحد وانما قيدنا بالبيد بالمحم
 لانه الذي يجد عندنا من كثيرة وهو ما اسكر ولا يجد
 من قليله وهو ما لا يسكر به قال النخعي وابو وايل
 وقال مالك والثافعي واحدا ولا وزاعي والحسن قتادة
 وعمر بن عبد العزيز يجد في قليله وكثيره كما خمر وقال
 ابو ثور من شربه متاولا فلا حد عليه لانه مختلف
 فيه قاسبه النكاح بالاولي ولنا ما روي ابن ابي شيبة
 في مصنفه ان عمر بن الخطاب ساءل رجلا في سفر وكان
 صائما فلما افطر اهوي الي قرية له فمعلقة فيها بنيد
 فشرب منها فسكر فضربه عمر الحد فقال انما شربت
 من قريتك فقال له عمر انما جلدتك ليسكرتك وشرب

رجل من اداوه علي بنيد ابيضين فسكر فضربه الحد
 ثانياً وفي سنن الدار فطحي عن ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اتى برجل قد سكر من بنيد ثم
 جلدوه وفي سنن ابن راهوية عند ايضا قال اتى
 النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فضربه الحد
 وقال له ناسرا بك قال غرور ييب فقال لا تخطوها
 جميعا بكمي احدهما من صاحبه وفي جامع المحبوبي
 السكر من هذه الاشربة المأخوذة من الحبوب كالحنطة
 والشعير والذرة من القسل والعرصا وهو التوت
 الاسود وغيرهما حرام باتفاق لان السكر من النجس
 حرام مع انه مأكول غير مشروب فمن المشروب اولي
 وبعض المشايخ قال في زماننا الفتوي علي من سكر
 من النجس يقع طلاقه وحيد لفسوقه الفقل من الناس
 واعلم انه يجد لشرب الخمر ولو فطرة لقوله عليه
 السلام من شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شربه فاجلدوه
 اليها قال فان دعا الرابعة فان قتلوه رواه اصحاب
 السنن من حديث معاوية ولفظه من حديث
 ابي هريرة اذا سكر فاجلدوه الحديث ورواه النائي
 عن ابن عمر وجابر ويضربا اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم باللفظ الاول وروي البزار
 في مسنده عن ابن اسحاق انه صلى الله عليه وسلم
 اتى بالنعمان قد شربه الخمر ثلاثا فامربه فضرب
 فلما كان في الرابعة امر به فجلد الحد فكان يسبح
يحد اذا كان بالغا قلا وهذا خبر للمبيد الذي
 هو اخذ ابي حد الخمر ثانياً سوطا والعبد نصفها

وبه قال مالك واحد في رواية واختاره ابن المنذر **صاحبا**
وهو قول مالك والشافعي واحد ليحصل المقصود من
الحمد وهو الانزجار ولا ان يحرم هذا الذي شرب من قوته
بعد الاقامة كما رواه عبد الرزاق وقال الشافعي واحمد
في رواية جدد الحمر والعبد اربعين والعبد نصفها
وتوصف قريباً من ذلك باطراف الثياب والفقهاء كفي
على الاصح عنده ولولا ان الامام ان يجلده ثمانين حار
على لاظهار وجهه يتعين الجلد بالسياط روي البخاري
في صحيحه من حديث الشافعي بن يزيد قال كنا نوتي
بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وامرأة ابي بكر وصدره انما خلافة عمر فنقول اليه بايدينا
ونعالنا واراد بئنا حتى كان احرا امرأة فجلده اربعين حتى
عنوا ففسقوا جلد ثمانين وروي مسلم من حديث
عمر اني ابي مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم
ان رجل قد شرب الخمر فضر به جريدتين وفعله
ابو بكر وفيه عن انس اربعة ان النبي صلى الله عليه
وسلم جلد في الخمر الجديد والفقهاء ثم جلد ابو بكر
اربعين فلما كان عمر ونا الناس من الرقيق والفري
قال خائزون في جلد الخمر فقال لعلي بن ابي عبد
الرحمن ما عوف اري ان تجمله ثمانين كاحف الخدود
قال فجلده عمر ثمانين وروي مالك في الموطا عن ثور
ابن يزيد الديلمي عن عمر بن الخطاب انه استشار في
الخمر فقال له علي بن ابي طالب نري ان تجلده ثمانين
فانه اذا شرب سكر او اذا سكر هذي واذا هذي
افترج وعلي الفترج ثمانون فافعله فاجعله حد القرية

جلد عمر في الخمر ثمانين وفي مصنف عبد الرزاق اخبرنا
سفيان الثوري عن عوف عن الحسن ان النبي صلى
الله عليه وسلم ضرب في الخمر ثمانين **لا يجرده**
الرجل اي لا يجلد من لم يوجد منه الاربع الخمر او لم
يوجد منه **الا التقوى** اي تقبوا الخمر لاحتمال انه شرها
مكرها او مضطرا ولم يوجد منه **الا السكن** لاحتمال
انه سكر من مباح وقال مالك وهو رواية عن احمد يجلد
من وجد منه راحة الخمر لان راحتها منه تدرك على شرها
فصار كافتار به بالشرب واجيب بان راحتها وان دلت
على شرها الا انه يحتمل ان يكون مكرها او مضطرا والحد
اجيب بالشرب الا اذا علم انه طايغ غير مضطرك **ن**
رجع اي ولا يجلد المكران **رجع عن الاقرار** بالشرب
قبل الحد او في وسطه لانه حاله حق الله فيحتمل
الرجوع فيه كالزنا بخلاف حد القذف والقصاص لهما
من حقوق العباد من شهد بحد متقادما اي كان حال
كونه **قريباً من امامه رد** خلافاً لما لك والشافعي واحمد
في رواية اعتبار بالشهادة في حق العباد وثنا ما ذكر
جلد في الاصل عن عمر انه قال ايما شهود شهدوا علي
قد لم يشهدوا عند حضرته فاعما شهدوا علي صفت
والشهادة لهم ولان الشاهد مبي غايه الزاني وخوفه
فهو مخبرين حنين حبة اداء الشهادة ليقام
الحد فيحصل الانزجار قال نفعي واقبوا الشهادة لله
وحبة الشتر على المسلم بالامتناع عن الشهادة
فان الشرع قد بنا الى الشتر بقوله نفعي ان الذين
يجبون ان تتبع القاضية الالية ويقوم عليه السلام

من ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والاخرة فتأخير هذه
 الشهادة مع امكان ادائها ان كان للمستر نيتهم بانها
 اقدم عليها بعد ذلك لحنيفة او عداوة فتد وان كان
 لا للمستر فهو فسق لان اداء الشهادة واجب وتأخير
 الواجب فسق وشهادة الفاسق مردودة وهذا قلنا
 في حق العباد اذ اطلب المدعي من الشاهد اداء الشهادة هو
 تأخير لا عذر شرعي لا يقبل شهادته مع امكانه **الا في حله**
فدفع فانه لا يرد لان تأخيرها فيه لعذر شرعي وهو عدم
 الدعوى لان الدعوى شرط في هذا القذف كما برحقوه
 العباد **وضمن** السارق بالشهادة المتقدمة **السرقه** اي
 المرووق لان النقصان من مبيع الشهادة في حق الحد للثمة
 ولا يمنعها في حق المال بحيث مع الشهادة قصار كما لو
 شهد رجل وامرأتان بالسرقه حيث يفتى السارق
 المالى ولا يقطع **وان اقرب** اي جدمثقا دم **حد** وقال
 زفر لا يجد اعتبارا بالشهادة واجيب بان الشهادة قد
 تنهيه على عداوة حادثة بخلاف الاقرار لا تنفاه
 نظمة الضميمة فيه لانه لا يباري نفسه ولان الاقرار
 لا يبطل بالثمة والفسق **وهو** اي التقادم **للشرب**
 من اخرا وغيرها **برو الريح** عند اي حنيفة واجيب
 يوسف وعيسى شهر عند محمد كما في الحدود ولها ما روي
 عبد الرزاق في مصنفه والطبراني في معجمه واسحات
 ابن راهويه في مسنده عن ابن ناجة الحنفي قال جاء
 رجل يا ابن اخي له سكران ابي عبد الله بن مسعود فقال
 عبد الله نرنروه ومزموه واستنكرهوه ففعلوا
 فرفعه الى السجن ثم دعا به من القدر اكله واعط ردها

284 سوط ثم امر بثمرته فذقت بين المحرمين حتى صار
 رده ثم قال للحلاد اكله واعط كل عضو حقه والقرنة
 بمثانتين فوقيتين وراة بين مكررتين التحريك وكذا
 المزمرة بالزايد والحاصل ان بقا رنج الحمد والنبيذ
 شرط لا قامة الحمد عند اي حنيفة واجيب يوسف
 الا ان ينقطع بعد مائة عن الامام لقول ابن مسعود
 وتبي محمد استنراط بقايه كماله والسامني وهو الصحيح
 لاطلاق ما روينا من قوله عليه السلام من شرب الحمد
 فاهله ووقوله اذا سكر فاهله وولان وجود الراجحة
 لا يصلح دليلا اذ قد ينكف لزو الهامع بقاؤ الحمد وقد توجد
 راجحة الحزف غير محوما قيل يقولون في انك قد شربت
 مدامة قلت لهم لا بل كنت سمرحلا وقيل سفر حلة تخلي
 ثدي الواحد لها عرف ذي فسق وسفره زاهد فظهر
 ان راجحة الحمد تلبس بغيرها فلا يبا طي من الاحكام
 بوجودها ولا بعد منها ولو سطننا انما لا تلبس على وى
 المعرفة فلا موجب لتقييد العمل بالبينة لوجودها
 لان المتيقن يفيد قبولها بعدم النقة والنقمة لا يتحقق
 في الشهادة بوقوعها بعد تعاقب الراجحة بل يتأخير
 الاداء تأخير ابعد تقريظ وذلك منتف في تأخير يوم
 وكوه وبه تنزه الراجحة ومحل النزاع في عدم قبول
 الشهادة عند عدم الراجحة وليس مما اثر بن مسعود
 شهادة منع من العمل بها لعدم الراجحة وقت ادائها
 بل والاقرار وانما فيه انه حده بظهور الراجحة بالقرنة
 والمزمرة وانما فعله لان التحريك يظهر الراجحة
 مما المدة التي كان حنيفة وكات ذلك مذهبه بذلك

عليه ما في الصحيحين عنه انه قرا سورة يوسف فقال
رجل ما هكذا انزلت فقال عبد الله وانه لقد قرأتها
علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احسنت
فبينما هو بكلمة اذ وجد منه ريحة الخمر فقال اشرب
وتكذب بالكتاب فضربه الحد وروي الدارقطني بسند
صحيح عن السائب بن يزيد بن عمر بن الخطاب انه ضرب
رجلا وجد منه ريح الخمر والحاصل ان هذه عند وجود
الزعم مع علم البينة او الاقرار لا يلزم اشتراط الراجحة
مع احدها ثم هو مذهب لبعض العلماء منهم مالك وهو
قول السافعي والاصح عند السافعي واكثر اهل العلم بقبه
هذا الموضع كلام بعض اهل التحقيق والله التوفيق
ولغيره اي الشرب **بعض شهر** عندي يوسف ومحمد
وبالتفويض الي رأي القاضي عندي حنفية وقيل
بقدر نصف الشهر والاول اصح وهو رواية عن ابي
حنيفة **وان شهد** علي رجل بزني بغلانة اذ اقر رجل
انه زني بغلانة **وهي غايبة** او اقربا لرئي بهجهولة
حد ذلك الرجل باتفاق الامة وان شهد علي رجل **سرقة**
من غايب لا اي لا يقطع **ويقف حد العبد** فيحد
في الزنا حشيين وفي غيره اربعين لقوله تعالى
فعلهم نصف ما علوا المحصنات من الجلال والاية
وان كانت في الامداد الا انه يبرأ منها حكم العبيد بغير
الدلالة **ويكفي حد** واحد **جنايات اخذ جنسها** من
قذف جماعة بكلمة واحدة بان قال يا زنا او بكلمات
متفرقة بان قال يا زيدا انت ذاك وبلغم انت زان زينا
خالدا انت وان لا يقام عليه الا حد واحد وكذا ما روي

285 موارا وشرب موارا يكفيه حد واحد وبه قال مالك الثوري
وابن ابي ليبي والشعبي ان قذف جماعة والرهريج والفقهي
وقنادق وحماد وطاوس واحد في رواية وقال السافعي
ان قذف جماعة بكلمات او واحد امرات برنا متعدد
يجب لكل قذف حد وبه قال احمد في رواية بناء علي ان
القالب في حد القذف عنده حق الا في فلا يتداخل
كالديون والغصا من خلاف ما لو قذفهم بكلمة واحدة
حيث يتداخل في القديم ودون الجديد او قذف واحد
امرا او بنتا واحد حيث يتداخل وعندنا القالب في حد
القذف حق الله تعالى فيكون ملحقا بحد الزنا والشرب
اما الجنايات المختلفة الجنس فلا يتداخلها عا لان
المقصود من كل جنس غير المقصود من الاخر فحد
الزنا لصيانة الانساب وحد السرقة لصيانة الاموال
وحده الشرب لصيانة العقول وحد القذف لصيانة
الاعراض فلو قذف وزني وسرق وسرجه يقام عليه
لكل واحد حده ولا يوالي بين حدين خفيفة ثقيلة
بل ينتظر حتي يبرأ من الاول ويبدا بحد القذف لان
فيه حق العبد ثم الامام بخير ان شاء بحد الزنا
وان شهد بالقطع لاستوائهما في القوة اهتما بما
بالكتاب ويؤخر حد الشرب لانه اضعف منهما
ولو كان مع هذا اجراحة توجب الفصل بدين الفضا
لانه حق العبد شر حد القذف ثم الاقوي فالاقوي
والله اعلم **فصل** في المقرير وهو تاديب
دون الحد مستق من الدار عبيد الذرع والزجر
وهو شروع بالكتاب قال تعالى واصبر بوجهك فان

اطعنكم فلا تنفروا عليهم سبيلاً امر بضرب الرؤفجات
 نعتدياً وتخاذلياً وبالسنة وهو ما رواه محمد بن الحسن
 مرسلاً عن النعمان بن بشير من بلغ حداً في غير حد
 فهو من المعتدين وقال عليه السلام في الصبيان
 احربوهم بعشر عاى نرك الصلاة وباجماع الهوام
 وهو قد يكون بالكلام العفيف وقد يكون بتحريك
 الاذن وبالضغ وبالصنوج **والثرا التفريز بسمة**
وبلا ثون سوطا عند ابي حنيفة وخمسة وسبعون
 سوطا عند ابي يوسف في طاه هو الرواية عنه وهو
 قول ابي بن ليلى وفي رواية تسع وسبعون وقول
 محمد ذكره بعضهم مع ابي حنيفة وبعضهم مع ابي يوسف
 والاصل في هذا ما اخرج البيهقي عن النعمان بن
 بشير وقال المحقق انه مرسل انه صلى الله عليه
 وسلم قال من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين
 اي من ابي حد اي موضع لا يجب الحد فهو من المعتدين
 فلزم ان لا يبلغ به حد الا ان ابا حنيفة اعمر ابي
 الحد وهو حد العبد واقله اربعون لان مطلق الحد
 يتناول له وابو يوسف اعتبر حد الاحرار لانهم الاصول
 واقله ثمانون فينفق عنه سوطا في رواية
 هشام عنه وهو القياس وبه قال زفر وفي رواية
 خمسة وهو ما ثور على فقلده ولان اقبح
 حد الاحرار مائة واقبح حد العبد خمسون فوجب
 ان يجد نصف كل واحد منهما وذا خمسة وسبعون
 وقال مالك لا حد لاكثر التفريز فيجوز للامام عنه
 ان يزيد في التفريز على الحد اذا راي المصلحة في ذلك

ولا يبعد ان يعمل بقول ابي حنيفة في العبيبة ويقول
 ابي يوسف في الاحرار **واقلة ثلاث** هكذا ذكر القزويني
 وكأنه يروي ان ما دون الثلاث لا يقع به الزجر وذكر
 الثوري عن ابي عن المرحلي انه ليس فيه شيء مفرد
 بل مفوض الى رأي القاضي لان المقصود منه الزجر واحوال
 الناس مختلفة فيه فمنهم من يترجر بالصيحة ومنهم
 من يحتاج الى اللطمة ومنهم من يحتاج الى الضرب ومنهم
 من يحتاج الى الحبس وفي النهاية تفريز اشرف الاشرف
 وهم العلماء والعلمانية بالاعلام وهو ان يقول له القاضي
 بلغني انك تفعل كذا وتفريز الاشرف وهم الامراء
 والديها تين بالاعلام والحر الى باب القاضي والخصومة
 في ذلك وتفريز الاوسط وهم السوقة بالاعلام والحر
 والحبس وتفريز الاخسة بهذا كله والضررب ومثل
 الهند وابي عمار جل وجهه رجلا مع امراته ايجل له
 قتله قال ان كان يعلم انه يترجر بالصياح والضرب
 بما دون السلاح لا يجل له قتله وان علم انه لا يترجر
 بذلك حله قتله وان طأ وعت المرأة حله قتله
 ايضا عند ابي يوسف يجوز للسلطان ان يبدد بالمال
 وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد لا يجوز ثم
 التفريز فيما شرع فيه واجب اذا راه الامام وبه
 قال مالك واحمد وقال الشافعي ليس بواجب ولنا
 انه زاجر مشروع فيجب كالحد **وضرب مع ضرب** اذا راي
 الامام فيه مصلحة **وضرب** اي ضرب التفريز
اشد من ضرب الحد ودل بضررب التفريز
 خفف من حيث الكمية فلا يخفف من حيث الكيفية

لبلا يوردي الى قوت المقصود الذي هو الرجز بالكلية
 وفي المحيط ان محمدا ذكر في حدود الاصل ان التعزير
 يعرف علميا لاعتنا وذكر في اسرورة الاصل ان ضرب
 التعزير يكون في موضع واحد ثم **الحذف للزنا** لانه ثابت
 بالكتاب بخلاف حد الشرب فانه بقول الصحابة
 كما تقدم ثم **الحذف للشرب ثم الحذف للقذف** لان جنابة
 الشرب بلا شبهة لما هتفت الشرب مع الراحة
 وحنابة القذف بشبهة وهي احتمال كون القاذف
 صادقا وقال مالك كلما سئوا لان المقصود من جميعها
 واحده وهو الرجز فتجب تساويها في الوصف وقال
 احمد اسد الشرب للمحد ثم الحذف للقذف ثم الحذف
 للشرب ثم التعزير لان الله تعالى خص الزنا بعزير
 تاكيد لقوله ولانا هذاكم بهما رافة في دين الله ولا
 يملك جعل ذلك في العدد فتعيب جعله في الصفة
 وحد القذف فيه حق الاطمي وهذا الشرب محض
 حق الله تعالى **وهو التعزير بقذف مخلوك الغير**
او كافر بزنا لانه هذه جنابة قذف وقد امتنع الحد
 لعدم الاختصاص فيجب التعزير **وبقذف مسلم**
بيانا مسوقا كافر يا سارق يا مخنت وامثالهم وهو
 يا خاين اي ناكث العهد يا ابن الفحشة وهي كلمة
 مولده والنجاب سعال الخيل والابل وربما يجعل
 للناس يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني يا مؤمنا
 تلعب بالصبيان يا اكل الربوا يا سارق الخمر
 يا ديوث يا فاجر يا منافق يا نصي يا زنديق
 يا خبيث يا قزطيا يا ماوي الرواني او المقصود

يا همام زاده يا موسوس يا ابله يا احمق لانه اراه بالخاف
 الشين به اذالم يثبت هذه الاشياء بغيره القاضي
 بما رواه قال ثعلب المترطبان لم اروي كلام العرب
 ومعناه عند العامة الذي يرمى بدخول الرجال على
 نسائه وكذلك الديوث ونوقا بالوطي يسأل عن
 بنته فان اراد انه من قوم لوط فلا شيء عليه وان
 اراد انه يعمل عمل قوم لوط اما فاعلا او عفو لا ه
 فعليه الحد عندنا في يوسف ومحمد كما لك والشافعي
 والحمد والحسن والتميمي والزهري واي توفرا لا
 تذفه بما يوجب الحد عندهم نصار كما لو قذفه بالزنا
 وعنه اي حنيفة لا حد عليه ويعزرا لانه قذفه بما لا
 يوجب الحد عنده وبه قال قتادة وعطاء والمحقق
 انه ان كان في غصبه يعزرا **يا احمق** يا كلب يا خنزير
 يا نيس يا ثور يا بقر يا حنة يا مواجر يا ولد الحرام
 يا عيار يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا صخره يا ابن
 الاسود وايوه ليس كذلك لان المقذوف لا يحق له
 شين بهذا الكلام وانما يباح القاذف اذ كل احد يعلم
 ان المقذوف ادعى وليس بملك ولا هار وان القاذف
 كاذب في ذلك وحكي المحدث واي انه يعزرا في زنا
 باخو يا كلب يا خنزير لانه يراد به الشتم وهو واحد
 عما في يوسف في الاماني وعدم التعزير في الكلب
 والخنزير وكجوهما هو طاهر الرواية عن علمنا التلا
وقيل الا اذا قاله لسان او علمي فانه يعزرا لانه بعد شيا
 في حقهم وبالحقهم الا في بدو استخفسي هذا في المهدوم
 والكافي ومن حد او عزرا مات **هدومه وبه** قال احمد

تة

وقال مالك اذا ضربت تقرير مثله وقال الشافعي لا يهدر
وفي محل الضمان عنه قولان اهدها بيت المال لانه
عامل للمسلمين فيكون عزم عليه عليهم والثاني عاقل
الامام لان الضرب غير منفعين في التعزير فيكون
فعله مبالغا بشرط السلامة ولم يوجب فيجب على
عاقله كالموور في الطريق ولنا ان الامام مأمور بالحد
والتعزير وفعل المأمور به لا يتقيد بشرط السلامة
كما في القضاء والحمام اذا لم يتجاوز الموضع المعتاد كالحمار
المروور في الطريق فانه غير مأمور به ولا فاعل الامام
بامر الشرع فيكون مسؤولا الى الامر فكانه مات
حنف اتفه فلا يضمن **وان عند زفر عرس** على ترك
الزينة او الاصابة اذا ادعاها الحيض او على الخروج
من بيته مباح برجع منفعته اليه لا اليها فيقتيد
بشرط السلامة وعلى هذا ينبغي ان لا يضرب امرأته
على ترك الصلاة او على ترك غسل الجنابة لان
منفعة ذلك عابدة اليها وقد ذكر الحاكم انه لا يضرب
امرأته على ترك الصلاة ويضرب ابنه على تركها
فان قيل اذا جاع امرأته فانت من الجراح او افضاها
لا يجب شي عند ابن حنيفة ومحمد مع ان جماع مباح
ولم يفيده بشرط السلامة اجيب بانه قد ضمن
المهر بذلك الجماع ولو وجب عليه شي ايضا لزم
وهو بضمائني في عفا بلة مسمون واحد وهو
منافع البضع وذلك لا يجوز ولو ادب المعلم الصبي
فمات منه يضمن عندنا وعند الشافعي وقال مالك
واحد لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير ولا الاب

بانت لا يجزى بهدرا
يضمن لان تعزيره باها
عذه الا يباح

في التاديب ولا الجدة ولا الوحي اذا اضربه ضربا معتادا
ولو اضربه ضربا شديدا لا يضرب مثله في التاديب
يضمن باجماع الفقهاء **كتاب السرقة**
هوانة هذا النبي من الغير علي وجه الحفنة ومنه قوله
نقالي الامم اسنرق السمع وشرعنا **اخذ مكلف** اي عاقل
بالغ **حنينة** في الابتداء والانتها اذا كان الاحد
نهارا وفي الابتداء الا غير اذا كان ليلا حتى لو دخل بالليل
حنينة واخذ المال كجاهرة يقطع لان الاعتبار الحفنة
بالليل في الانتهاء يودي الى عدم القتل في اكثر السرقات
الليلة اذا اكثرها بصيرت قاتلة في الانتهاء بخلاف
النهار في المصر لان القوات بالحقة فيه ومما بين
العشاء كالنهار في الاصح **فدر عشرة دراههم مفروبة**
حبلة في الاصح وروي الحسن عن ابن حنيفة ان
المضروب وغير المضروب سواء ويعتبر وزن كل
عشرة سبع مثاقيل كما في الزكاة او ما يبلغ قيمته
وزن عشرة دراههم بقول رجلين عدلين لانه من
باب الحد ود **مملوكا** ذلك القدر لا يترار عن نحو
عصر المسجد واستار الكعبة مما ليس بمملوك للعباد
ولا بدس فيبدل لشركة له فيه ولا شهية محررا اي
محفوظا احترازا عن كوابب الدار والذرع الذي
لم يحصد **بمكاف** سواء امكن الدخول فيه كالبيت والدار
والخيمة او لا كالجوالق **وصا قما** كالحال عند ماله في
الطريق او في المسجد حتى لو سرق ما من تحت
راس نائمه في الصحراء او في المسجد يقطع وقال الحسن
وداود ابنا بنت الشافعي ليس للسرقة مضاب مقدر

الطلاق الآية ولما روي الشيخان عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق
يسرق البيضة فيقطع يده واجيب عن الآية بأنها
مقبلة بالنصاب كما هي مقبلة بالماله وعن الحديث
عما قال فيه البخاري قال لا يعمى كالمواثرون انه
يبصر الحديد والحبل كالمواثرون ان منه ما يساوي
وفي دارهم وقال مالك واحد بنصاب السرقة ربع
دينار او ثلاثة دراهم وقال الشافعي والاوزاعي
والليث ربع دينار لما روي الشيخان عن عابسة
عنها النبي صلى الله عليه وسلم كان ياتي عكر
ورحما ولما في الصحيحين عا انه قال لا يقطع السارق
الا في ربع دينار فصاعدا لكن قال مالك واحد الثلاثة
دراهم قدر ربع دينار لان صرف الدينار على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ياتي عشرين درهما
ولما في الصحيحين عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
قطع سارقا في حجة فبنته ثلاثة دراهم وفي الموطا
من حديث عمر بن الخطاب بنت عبد الرحمن ان سارقا سرق في
زمن عثمان بن عفان اثنية عشر درهما عثمان فقومت
بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدینار
فقطع عثمان بيه قال مالك احب ما يجب فيه قطع
الي ثلاثة دراهم وقطع عثمان سوارا فبنته العرف
وارتفع وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في حجة
فبنته ثلاثة دراهم وقطع عثمان واثني عشر درهما
ثلاثة دراهم وهذا احب ما سمعته في وفي مسند
اهم عن عابسة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

اقطعوا

اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك
وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني
عشر درهما ولما رواه الطبراني قال حدثنا محمد بن
ابن يونس بن حرب ثنا خالد بن مهران ثنا ابو مطيع البجلي
عن ابي حنيفة عن القاسم ابا عبد الرحمن عن ابيه
عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا قطع الا في عشرة دراهم وما اخرج الطبراني
في شرح الآثار عن ام ايمن انها قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يقطع يد السارق الا في حجة اي حجة
فما في نسخة وقومت يومئذ على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم بدینار او عشرة دراهم ورواه الطبراني
في معجمه ايضا وهو حديث انا منقطع او مرسل ولكن
يتقوى بغيره من الاحاديث المرفوعة والموقوفة فمن
المرفوعة ما اخرج ابو داود في سنة من حديث عطاء
عن ابي عيسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل
في حجة فبنته عشرة دراهم ورواه النسي في سنة
والاحمد في مسند ركه وقال صحيح على شرط البخاري
وسلم وتمر بحجابه ثم قال ثم قال وشاهده حديث
ام ايمن انها قالت لم يقطع اليد على رسول الله صلى
الله عليه وسلم الا في حجة وثنه يومئذ دينار وروي
ابن ابي شيبة في مصنفه في كتاب اللقطة عن النبي ابن
الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب
عن رجل من مريته عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ما بلغ ثمن حبة قطعت يد سارقه وكان ثمن الحبة عشرة
دراهم ومن الاحاديث الموقوفة ما روي عبد الرزاق

في مصنفه عن الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله عن
القاسم بن عبد الرحمن قال قال ابن مسعود لا يقطع
البدا لابي دينار وعشرة دراهم وهو رسل لان
القاسم لم يسمع منا ابن مسعود وروى ابنا ابي شيعة
في مصنفه عن جابر بن يزيد وعنه عن الثوري عن
عطية بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن
قال ابني عمر بن الخطاب برجل سرق ثوبا فقال
لعمرك فوعده فقومه ثمانية دراهم فلم يقطعه
وهذا يدل على ان نسخ ما في الصحيحين ولان الاخذ
بالاكثر في هذا الباب او في ما احتيا لا بد من احد **فان**
اقرار اللص بما اقره بالسرقة ثم عند ابي حنيفة وعنه
وهو قول اكثر العلماء او مرتين عند ابي يوسف ومحمد
واحمد وابن ابي ليلى ورفيع بن ابي يوسف ومحمد
مختلفين لانه قد قيل غير عقد الاقرار فيه بعد الشهادة
كالزبي وما روى ابو داود عن ابي امية الخدومي انه عليه
السلام اني بلص قد اعترف فقال له ما اخالك سرقة
قال بلي فاعادها عليه مرتين او ثلاثا فقطع ولها ان
الاقرار مرة يظهر فيكفي به كفاي القصاص وهذا
القدح والتكرار في الشهادة يفيد تقليل ثمة الكذب
ولان في الاقرار فلا فائدة في التكرار فان قيل يجمل
ان يرجع فيكون للتكرار فائدة وهي الثبوت احيب
باعتبار الرجوع لا ينسد بالتكرار والرجوع في حق
المال لا يقطع لان صاحبه الحق يكذب واما حديث الخدي
فلا يدل على اشتراط مرتين بل على انه عليه السلام
احتياطي الدرع وهو مستحب او على جوار تلقين

الرجوع وقد ذكره رجوع ابي يوسف الى قوله **او شهد**
عليه رجلان وفيما سراط الشهادة لانه من الحدود
ولا يقبل فيه الاشهاد الرجال كما بين في كتاب الشهادة
وسالهما اي الشاهدين وفي نسخة وسالهما اي المقر
والشاهدين **الامام** او ثابته ما هي اية السرقة لانها يطلق
عليه استماع كلام الغير سرا قال ثقاتي نفاي من استرق
السمع وعليه عدم اعتدال الركوع والسجود قال عليه
السلام ان اسوا الناس من يسرق من ماله ولا رجا
يتوهم انها لا يخفى الي الحفنة كما في السرقة الكبرى
وكيف كانت سرقة يعلم انه اخبر او ناول اخر من خارج
او ادخل فيه من الغيب او من الطاق واخذ **ومثلي** كانت
ليعلم انها متفادمة ولا ان القطع لا يقام مع تقادم
الشهادة عندنا **واي** كانت لانه لا قطع على من سرق
في دار الحرب **وكسر سرق** لان المصناب شرط فيعلم
ان المسروق كان مصابا او اقل **ومن سرق** لمجوز ان
يكون المسروق منه ادا رحم محرم او احد الزوجين
او احد الشريكين وبيننا هاهي الشاهدان او المقر
والشاهد هذه الاشياء الازمان السرقة في حق
المقر لان تقادم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها كما في
المسوط والمحيط وقيل القافي شهادة **تقطع** هذا
جواب قوله فان اقرار الجاهل او النائم امام عن
هذه الاشياء احتيا لا لدركها في الحدود فان بين
الشاهد ان هذه الاشياء لا يبرق القافي حالهما
حيث حتى يسأل عنهما لانه صار متفاديا بارتكاب
جريمة ولا يمكن التوثيق بالتكفيل اذ لا كفالة في

الحدود وان تشارك جمع في السرقة واصاب كلا قدر مضاف
وهو عشرة دراهم او مائتا وبنها فقطروا جميعا وان
اخذ بعضهم سواء اخرجوا معه او بعده في اقوره او خرج
بعد بعدهم في فورهم والقياس ان يقطع الحامل وهذه
وهو قول زفر لان السرقة تمت به وهذه اذا اخرج
تحقق به ولنا انما دة السراق اذا كانوا جماعة ان
يتوالي بعضهم الاخذ والباقيون الدفع عنهم فلو لم يعتبر
الكل سارقين ذلك الى ان ياب السرقة اما لو
اصاب كلا اقل من مضاف لا يقطع واحد منهم وبه قال
الشافعي والثوري وابنا ماحسون المالكي وقال
مالك **واحمد** وابو ثور يقطع الكل لان سرقة المضاف
فعل موجب للقطع فينبأ وي فيه الواحد والجماعة
كالقصاص ولنا ان كل واحد يقطع جنايته واجباية
الموجبة للقطع سرقة المضاف ولم يوجد في هذه
الحالة خلافا للقصاص فان فعل كل واحد جناية
موجبة للقصاص لان صرح كل واحد صياح الرهوف
الرفع **ابن ابي عمير** اي لا يقطع السارق باخذ ناصم وهو
شي صغير خبيث **يوجد مباحا دارنا** وقال مالك
وانما اخفى واحد وابو ثور يتعلق القطع سرقة كل
مال يبلغ قيمته في مضافا الا التراب والشرقتين
وهو رواية حماد بن يوسف لا سرق ما لا يستوفى من
صلا لا شهادة فيه ولنا ما روي عن ابي شيبه في
مصنفه ومسنده محمد بن عبد الرحيم بن سليمان عن
هشام بن عروة عن امرأة معوية بن شيبه قالت لم يكن يد
السارق تقطع علي رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يجرى

عليه

291 في الشيء الناقة وزاد في مسنده ولم تقطع في ادبي من جيفة
او ترس **تجنب** **وحشيش** **وقصب** ناري **وسلك** طريقها
كان او غيره **وصيد بحر** او برأ لان الشركة العامة
التي كانت في هذه الاشياء قبل الاضرار اوردت شبهة
والحدود نذر ابا السبعة وروي عبد الرزاق وابنا ابي
شيبه في مصنفهما ان عمر بن عبد العزيز اتي برجل
سرق دجاجة فادان يقطعه فقال له سلمة بن عبد
الرحمن قال عثمان لا قطع في الطير ورفعته كما في الهدية
غير معروفة وروي ابي ابي شيبه ايضا ان عمر بن عبد
العزيز اتي برجل قد سرق طيرا فاستغنى في ذلك
السايب بما يزيد فقال ما رايت احد قطع في طير وما
عليه في ذلك قطع فنكره عمر **ويقتل سريعا**
عطف علي ما يوجد مباحا وكان الاولى ان يقول او ما
يقتل لتعطف علي تافة لان ما يفسد قد لا يكون
تافها **كلين ولحم** وكذا ما هو مباحا للكل كالخبز علي
ما الايضاح وشرح الطحاوي خلافا لما لم يكن مهتبا
الاكل كالحنطة والسكر ناه يقطع فيه اجماعا وهذا
في غير سنة الفخط واما ما فيها فلا قطع في الطعام
سواء كان محرزا او لا لانه سرق عن ضرورة جوع
والضرورة تنبيح تناول مال الغير بقدر الحاجة
فمنع ذلك القطع وروي عبد الرزاق في مصنفه عن
سفيان الثوري عن رجل عن الحسن ان النبي صلى
الله عليه وسلم اتي برجل سرق طعاما فلم يقطعه
قال سفيان هو الطعام الذي يفسد من هارده كالتريد
واللحم وروي ابو داود في مراسيله عن الحسن البصري

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في الطعام
 وذكره عبد الحق في احكامه من جهة ابي داود ولم
 يعلمه بغير الارسل وافوه ابن القطان عليه السلام
وقال كنه رطبة يدخل فيها الرطب والعنب دون
 الزبيب والتمر **وعن عاي شجر وبطيخ وزرع لم يحس** لعدم
 وجود الاحوال وان كان في حايطة روي ابو داود والنسائي
 وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه عليه
 عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من اصاب
 بغيره من ذي حاجة غير متخذ حنبه ولا شئ عليه
 ومن سرق منه ثوبا بعد ان يوجب الحرجي فبلغ ثمن
 حتى فعله القطع والحنية بضم نحة وسكون هاء
 فترون ما ياخذ من طرف الثوب والخرين بالجيم المريد
 وهو الموضع الذي يلقي فيه الرطب ليحفظ ولما رواه
 مالك في الموطا انه عليه السلام قال لا قطع في ثمر
 معلق ولا في حرسية جبل فاذا اواه المراح او الخرب
 ما لقطع فيما بلغ ثمن المجن وقطع مالك والثاقبي
 بالمذكورات وهو رواية عن ابي يوسف **واشربة**
مطرية اي مسكوه واما غير المطر كما لخل فيقطع
 منه لانه لا يباع اليه الفساد وان كان مراقا
 كان خرا فلا قيمة له وان كان غيرها فللعلماء في تقوه
 اختلاف فلم يكن في معنى ما ورد به النص وهو المالم
 المنقوض بالاجماع **والا ليهو كذف** وطيل ويربط وشرار
 وطبور اما عند ابي حنيفة فلم يعدم تقويم فله
 الايباحي لا يضمن من ثمنها واما عند غير ابي حنيفة

التايل يتقوما فلان احدها يتاؤل المني عن المنكر
 وهو مباح فاوردت شبهة ولو كان الطيل الووف
 لغير اللهوا خلت الشايح فقال بعضهم يقطع
 سارقه لانه مباح وقال بعضهم لا يقطع لانه يصلح
 للمهور فاوردت شبهة **وصليب** وهو متصل بتمثال
 لعمده لصاري **ما ذهب** او فضة ويطرح وهو
 بكسر الهمزة والميم وفيه وكذا الرد وقال الثاقبي
 يقطع **وباب مسجد** لعدم الاحراز فصار كتاب
 الدار بل اولى لان باب الدار يحوز به ما فيها بخلاف
 باب المسجد ولهذا لا يقطع بسرقة مناعه وقال
 الثاقبي وايونوز وابن المنذر يقطع بسرقة باب
 المسجد لانه سرقة نصاب محرز مثله ولذا اسرقة
 باب الدار روية قال احمد في رواية واجيب بانه لما كان
 له من جهة العباد فلا قطع فيه كحصيل المسجد فتنازل
 ولا قطع في استنار الكعبة عندنا وبن قال احمد وهو
 الاصح في مذهب الثاقبي لانه ليس له ملك معه
 ما شبهه مالك بيت المال **ومصحف وصبي حر ولو كان**
 المصحف وارضى **سليبين** **وعبد الصغير** وقال مالك
 والثاقبي وابي ثور وابن المنذر واهم في رواية يقطع
 في المصحف لانه مال منقوض محرز فان ورقة كان مال
 متفق فاوقد اذ ادت ما بينه ما كنت بينه ويجلده
 وبهذا يباح بيعه وشراره ولنا ان افوه يتاؤل
 التذازنه فيه او النظر لراحة الشكال وقوله والقطع
 بدره بالشبهة وقال مالك والشافعي يقطع بسرقة
 الحر الصغير لانه غير محرز فاشبهه عبد الصغير

يل

ولنا ان الحرابي عاب وما عليه شع له وهذا الخلاف
 وروى في لا يمشي فلا يكلم حتي لو كان بمشي ويتكلم
 ويمشي لا يقطع سارقه اجماعا لا في بد ثقتهم وله يد
 عاب باهو قاي بع له فكان هذه خداعا لاسرقة وقال
 ابن المذراجم اهل العلم علي قطع سارق العبد
 الصغير اذ لم يعبر عن نفسه ولم يعزوان كان يعبر
 ويبر فلا قطع فيه بالاجماع **ودفت** سوا كان فيه
 علم الشريعة او الشعر واللغة لان المقصود من
 دما هذه الاما ما فيها وهو يبي بال **لا دفت الحساب**
 وما لا لك والتا في واحد يقطع في الدفات كلها
 سواء كان فيها عدم الشريعة او غيرها اذ ابلغت قيمتها
 بضابا لا مالا مستقوم يبلغ ثمنه بضابا فيد قل
 في عموم الآية **ولا في كلب وفند** لان حنمها سباح الاصل
 ولان اقلها في العلم في سالبه الكلب اورث شهة ولو
 كان علي الكلب طوف ذهب وكفه لا يقطع لانه شع له
 كالصبي الحر اذ امان عليه علي **لا في حيانه** وهي الاخذ
 فاني يده علي وجه الامانة **ولا في ذهب** وهو الاخذ
 علي وجه العلانية والقهر في بلدة او قرية لا اخرجه
 امتحان السنن الاربعة عما يبر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال ليس علي خاين ولا متهم ولا
 مختلس قطع قال الترمذي حديث حسن صحيح
 وسكت عنه عبد الحق في احكامه واذا القطان بعده
 فهو صحيح عندهما وعن احمد يقطع جاهد النارية
 ويزال اسحاق لا اخرجه مسلم عن وعن الترمذي
 عن عروة عن عائشة قالت كانت امرأة كرومية

تسفير المتاع وتجدد فامر به النبي صلى الله عليه وسلم
 بقطع يدها واجيب بان ذكر العارية في هذا الحديث
 وقع لغرض التفرقة لا لانه سب للقطع فانها
 كانت كثيرة الاستعارة والحد عن عرفته واستمر
 علي ذلك حتي سرقته فامر النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم بقطع يدها بدليل الاهاديث التي صرح فيها
 بالسرقة وقيل الحديث سنع عار وينا من حديث
 جابر وقيل ان قطعها كان باسنة لتكرره ذلك
 الفعل منها **ولا في نجس** اي نبي فبر واحد كفن
 منه وهذا عمد اي حبيقة ومحمد وهو قول ابن عباس
 والثوري والاوزاعي وسكحول والزهري والثا في
 في القديح وقال ابو يوسف ومالك والثا في في الجديد
 واحدوا يوثقون والحسن والسعي والكنعي وقتادة
 ومحمد وعمر بن عبد العزيز يقطع النباش لما روي
 البيهقي في المعرفة عن البراء بن عازب ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من نكس فظعنناه وضغفه
 وروي ايضا عن عائشة انما قالت سارق امواننا
 سارق احبنا وفي تاريخ البخاري قال يقيم قدنا
 سهيل قال شهدت ابن الزبير قطع نكس اولاده
 سرق ما لا ينفع ما يبلغ بضابا ساخر مثله فوجب
 القطع به اعني ارباب انواع الحرز ولنا ما روي
 ابنا في شبة في مصنفه عن عيسى بن يوسف عن
 محمد بن الزهري قال ابي سروان يقوم بجنفون
 اي بجنفون القبور فضرهم ونفاهم والصحابه
 متوافرون وروي ايضا عن حفص بن اسعيب

عن الزهري قال اخذ نبال في زمن معاوية وكان مروان
على المدينة فقال من حفرته من الصحابة والفقهاء
فاجمع رأيهم على ان يضرب السواطيط طاق به ولا يخفى
ان كلامنا الاثرين حكاية حال ومنها احتمال اهذه قبل
اخراج الكفن او بعده ولم يكن قد رانضاب فلا يتم
الحواب واما حديث لا قطع على المختفي وهو الشا
بلغة اهل اليمن فهو غريب غير معروف **ولا في مال**
عامه اي عامة المسلمين وبه قال الثاني واحمد
والثاني والشعبي والحاكم وقال مالك وخار و ابن
المنذرة يقطع لظاهر الآية ولانه سرق مالا محررا
ولنا ما روي ابن ماجه في سننه من حديث ابي عمار
ابن عبد الله بن رقيق الحمصي سرق فرفع الي النبي صلى
الله عليه وسلم فلم يقطعه وقال ما اجد سرق
بعضه بعضا كذا ذكره وفيه ان العبد من جملة المال
وقطعه بصره فلا يقاس عليه غيره **ولا في مال له**
اي للشارق فيه شركة بان سرق احد الشريكين من
حزب الاخر مالا مشترك بينهما وهو الاصح في مذهب
الشافعي وقول احمد وقال مالك وهو قول الثنائي
اذا سرق من نصيب الشريك قدر نصيب يقطع لانه
اخذ ملك غيره من حذره **ولا في مثل حقه في الخنسي**
حالا كان حقه او موقلا والقياس ان يقطع في الموقل
لانه لا يباح له اهذه قبل اهل وصار كمن لا دين له
ووجه الاستحسان ان المرحل ثابت في الذمة كالحال
والناجيل لتأخير المطالبة **ولو عذري** اي ولو كان
الما حذر زابدا على حقه لانه يصير شريكا في ذلك المال

294 عقدار حقه فيتحقق الشبهة فيد بطل الحق لانه لو كان
عليه ذراهم فسرق منه غروضا يقطع لانه ليس له
الاستيلاء منه الا بعبا بالنزاحي وعن ابي يوسف لا يقطع
وهو مذهب الثاني لان له ان ياخذ عهده بعض المالا
قضا من حقه لوجود المحاسنة باعتبار صفة المالة
فاوردت ذلك شبهة ولو كان حقه ذراهم فسرق
منه ذراهم فيقطع لانه ليس له ولاية الاخذ وبه
قال مالك واحمد بن رواية والثاني في وجه وقيل
لا يقطع ان النقص جنى واحدها في الزكوة حر
والنفقة وفي المحيط والمبسوط هو الصحيح وبه
قال الثاني في الاظهر **ولا في ما قطع فيه** وفي
سنة به اي ولا قطع في سرقة شي كان السارق
سرقه قبل ذلك وقطع لاحله **وهو اي الموقوف**
بحاله واما لو تغير عرف حاله بان كان غزلا فقطع
فيه ثم رده الي صاحبه فبطلت سرقة فانه
يقطع ثانيا والقياس ان يقطع فيما هو بحاله ايضا
وهو رواية عن ابي يوسف وبه قال مالك والثاني
واحمد لان السرقة الثانية اقبح لو هوود الاقدام
عليها مع سبق الزجر عنها فكانت احق بايجاب
القطع **ولا في مال ذي رحم محرم او مال غيره من بيتته**
اي بيت ذي الرحم المحرم وقال مالك وابو ثور و ابن
المنذرة والخزفي من اصحاب احمد يقطع الولد اذا سرق
من احد ابويه وانا علانا لانه لا حق للولد في مال ابويه
ولهذا يجد اذا ربح بجاريتها ويقتل اذ قتلها
فصار كالاخي ولنا ان البعضية توجب البسطة

الحقيقة بقرينة الولاد مع
الحقيقة بقرينة القرينة بين الاعمال والاعمال

في المال والاذن في الدخول في الخرز ولذا يمنع لولاد قبول
شهادة احدهما لصاحبه فصار كالاب لا كالاخني وقال
مالك والشافعي واحدا يقطع بسرقة ذي الرحم
المحرم غير الولاد في وجوب الصورة عما القطعة
والقطع في السرقة يفضي الي القطعة فوجب حصولها
عنه اما لو سرق مال ذي رحم محرم من غير بيعة
فيقطع اتفاقا لوجود الخرز بلا شبهة **ولا من زوج ولا من**
عروس اي ولا قطع بسرقة الزوجة من خرز زوجها
الخاص به ولا بسرقة الزوج من خرز زوجته الخاص
بها وللشافعي ثلاثة اقوال قول بالقطع كما لك
وامد وقول بعدمه وهو رواية عن احمد وقول يقطع
الزوج بسرقة مال زوجته وعدم قطع الزوجة بسرقة
مال زوجها لانها حقاني ماله وهو النفقة والحق
له في مالها ولنا ان بين الزوجين بسوطه في المال
عادة **ولا من سيده** اي ولا قطع على من سرق من مال
سيده **ولا من عرسه** اي عرس سيده **ولا من زوج سيده**
لوجود الاذن بالدخول عادة فانعدم الخرز وقال مالك
وابو ثور يقطع في الاخرين لعدم استحقاقه النفقة في
مالها بخلاف السيد وقال داود يقطع بسرقة مال
سبيله ايضا للعموم الا انه ولنا ما روي السائب بن يزيد
قال شهدت عمرو وقد جاءه عبد الله بن عمرو والخضر
ما يغلام له فقال غلامي هذا سرقة فاقطعه فقال
عمرو ما سرق مائة لامراني فتمتها او ثمانها ستون درهما
فقال عمرو اسلمه لا قطع عليه خاد مكم سرق متاعكم
ولم يجالعه احد من الصحابة فكان اجماعا ويخصم عموم

الاية

الاية **ولا من مكانهم** اي ولا قطع على قوله من سرق من
مكانه لان له في اكتسابه **حقا ولا من مضيق** اي ولا قطع
على مضيق سرق من مضيق لان البيت لم يبق خزا في حقه
لكونه ماذونا له في دخوله فيكون فعله حياثة لا سرقة
وقال مالك والشافعي واحدا في رواية ان سرق من الموضع
الذي ائزله فيه او من موضع لم يجرز عنه وان سرق من
موضع خزانة يقطع **ولا من مغم** وهو الموضع الذي فيه
يجمع الفينة او المال الذي عثر ولم يقسم بعد وبه
قال الشافعي واحدا وقال مالك وابن المنذر يقطع وهو
نظير السرقة من مال عامة المسلمين خلا ما وجد لاولنا
على حقه خصوصا ما روي عبد الرزاق في مضيقه
عن الثوري عن سماك بن حرب عن ابي عبيد بن الابرص
وهو يزيد بن دينار قال اتي على رجل سرق من الفينة
فقال له فيه نقيب وهو خايق فلم يقطعه وكان قد
سرق مغمرا **ولا من حمام** في الوقت الذي حوت الغادة
بدخوله لما روي ابن ابي شيبة في مضيقه بعد ان قال
تاب الرجل يدخل الحمام فيسرق بسده عن ابي الدرداء
انه سئل عن سارق الحمام فقال لا قطع عليه وطنه
البيهي بالتحقيق فرواه بالتحقيق **ولا من بيت**
او من بدخوله لوجود الاذن عادة في الاول وحقيقة
في الثاني فاختل الخرز بهما وفي العيون يقطع السارق
في الحمام في وقت الدخول فيه اذا كان له حافظ على قوله
اي حنيفة وبه قال مالك والشافعي في رواية وابو ثور
وابن المنذر ولا يقطع على قوله اي يوسف ومحمد وبه
اخذ ابو الليث والمصدر الشريد وفي شرح الروابي وعليه

الغنوي وهو ظاهر المذهب وبه قال شمس الأئمة
 وقاصحات وهو الصحيح **ولا ان لم يخرج** اي ولا قطع اذ لم
 يخرج النار المسروق **من الدار** لاما الدار بما فيها من يد
 صاحبها المعنى وهو كل ما حرز واحد فلا بد من اخراج
 المسروق منها ليحقق الاخذ من كل وجه **وان تأول**
من هو خارج يعني اذا انقب اللص ودخل واخذ المال
 وتاوله اخر من خارج لا قطع على واحد منهما لان الخارج
 لم يوجد منه القطع يجب بمقتك الحرز والاخراج ولم
 يوجد في حق واحد منهما لان الخارج لم يوجد منه المقتك
 والداخل لم يوجد منه الاخراج واما اخراج يده فقد
 بطل باعتراض يد الاخر عليه وقال مالك ان كانا متقا
 فقلعا وان انفرد كل واحد بفعله دون اتفاق بينهما
 لم يقطع وقال الشافعي ينفرد الخارج بالاخذ بالقطع
 وبه قال احمد لو وقع الداهل المال عند النقب ثم خرج
 واخذه لم يذكره محمد والصحيح انه لا يقطع وقال مالك
 والشافعي واحدا يقطع ولو كان في الدار بغير اقرار
 نرى بالمتناع في الزهر ثم خرج واخذه ان وضع بقرعة
 المال لا يقطع وقال في النهاية مغربا الى المبسوط ان
 الاصح انه يقطع وبه قال مالك والشافعي واحدا
وان دخل اي ولا قطع على من انقب بينا وادخل **يده**
في مت واحد وعذابي يوسف في الاملاء انه يقطع
 وهو قول مالك والشافعي واحدا لانه اخراج المال
 من الحرز وهو المقصود فصار كما لو ادخل يده في جيب
 عنده او كنه او في صندوقه واخذ ولنا ان السرقة
 بمقتك الحرز على الكمال مع اخراج المال والكمال

296 في مقتك حرز البيوت وهو خلاف الصندوق فان
 الممكن فيه ادخال اليد فيتم المقتك به مع الاخراج ولنا
 ايضا قول على كرم الله وجهه اللص اذا كان ظريفا
 لا يقطع قبل وكيف ذلك قال ينقب البيت فيدخل
 يده ويخرج المتاع من غير ان يدخله **وان طرأ** اي
 ولا قطع ان شق **حرة خارجة من كم** لان الرباط من خارج
 بنا لطر يقطع الاخذ من الظاهر لم يوجد مقتك
 الحرز والمعاد هنا بالصرقة بمعنى الكم المشدود فيه الدلا
 فيد الصرقة بكونها خارجة من الكم لانه لو طر صرقة
 داخلية فيه يقطع لان الرباط في الداخلية من داخل
 بنا لطر يقطع الاخذ من الحرز وهذا الكم وفيد بالنظر
 لانه لو دخل يقطع ان كان الرباط خارج الكم لانه ياخذ
 الدراهم من داخله ولا يقطع ان كان من داخل الكم
 لانه ياخذها من خارجة وعذابي يوسف انه يقطع في
 الاحوال كلها لان المال محرز بالكم اذا كانت الصرقة خارجة
 ولصاحب الكم اذا كانت داخلية **وان سرق** اي ولا يقطع
 ان سرق **حلا من قطار** وهو الايل على شق واحد **وان**
سرق جملا من اجمال قطار وقال مالك والشافعي واحدا
 يقطع لانه محرز بالحافط وهو القاييد والسابق او
 الراكب اذ لم يكن نائما فان كان نائما عليه لم يقطع
 ولنا انه ليس بمحرز فصد ان يمكن فيه شبهة العدم
 وذلك ان كلاما القاييد والسابق والراكب يقتصد
 فقلع المسافة ونقل الامتعة دون الحفظ وقطع سارق
 الجمل او الجمل من الغنم ان حفظه ربه لو هو وقد
 الحفظ منه فكان محرز بالحفاظ **وان نام** عليه اي على

الحمل أو الحمل وكذا ان نام بقرب منه لان ذلك حرز له بالحا
وروي ابو داود والنسائي وابن ماجه واحمد في مسنده من
غير وجه عن صفوان بن امية انه طاف بالبيت وصلى
ثم لف رداءه فوضعه تحت راسه فنام فأتاه لص
فأسله من تحت راسه فأخذه فأتى به النبي صلى
الله عليه وسلم فقال ان هذا سرق رداي فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم اسرقت رداي هذا قال
نعم قال اذ نقبنا به فاقطع يده فقال صفوان ما كنت
اريد ان اقطع يده في داري قال فلو كما قبل ان ناسم
او ان شق اللص الحمل واخذ ثوبا يبلغ بضائبا الجوالق
حرزا وان دخل يده في صندوق او لم اوجب ولخذ لان هذه
الاشياء لم ينفذها **او ان اخرج السرقة من مفسورة**
اي حجرة دار فيها مقاصير الى صاحبها اي صحن الدار
وذلك كدراسة ونحوها **او ان تسرق صاحب مفسورة**
اي حجرة من مقاصير دار كبيرة من مفسورة اخرى
من مقاصير تلك الدار لان لكل مفسورة باب وغلق
عليه **وان القى السارق ثوبا** يبلغ بضائبا الطريق
ثم اخذه وبه قال مالك والشافعي واحمد وقال رافضيه لا يقطع
او حمله اي السارق المسروق **على حمار او غيره فساقه**
واخرجه وبه قال مالك والشافعي واحمد لان سير الحمار
مضاف الى لسارق لسوقه اياه لان الحمار لو خرج بنفسه
لا يقطع السارق لان للبهيمة اختيار **اي يقطع عمن السارق**
اما القطع فلقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما واما اليمين فليمرارة اي اسقود فاقطعوا ايديها
وهي مشهورة فكانت بمنزلة جنس مشهورة فيمنع

297 اطلاق الكتاب به من زلذه وهو موصل طرف الذراع من الكف
وقالت الخوارزمي من منكبه اذ اليد من المنكب ولنا ان النص
امر بقطع اليد وهو يخلق من المنكب ومن المرفق
ومن الرسغ في اللغة والشرع وقد تبين ان المراد بها
في الآية من الرسغ بعمله صلى الله عليه وسلم وعمل
الصحابه وان فقد عليه الاجماع ولان هذا القدر متيقن
به وبما الحدود يوضحه بالتبيين احتياطا وقد روي
الدارقطني بسنده ان النبي صلى الله عليه وسلم
امر بقطع الذي سرق رداءه صفوان من المفضل
وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن رجل اصاب حياة
ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع من المفضل وهو
حديث مرسل وروي ايضا عن عمر وعلي انهما قطعوا
من المفضل **وتجسم** اي تكوي لينقطع الدم بان تقمسي
في الدين الذي اعلى لما روي الحاكم في المستدرک من حديث
ابي هريرة وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم ان
النبي صلى الله عليه وسلم اتى بسارق سرق ثوبا
فقال عليه السلام ما احاله سرق فقال السارق
ياي يا رسول الله فقال اذ هيوا به فاقطعوا ثم احسموه
ثم اتينوني به فقطع ثوب جسم ثم اتى به فقال تنالني
الله فقال نبت الي الله ثم تاب الله عليك **ثم**
يقطع رجلاه اليسرى ان عاد ثانيا بالاجماع وهو من
الكوفي فقال ابو ثور والرافضة ما نصف القدم
من حقد الشراك **فان عاد وسرق ثالثا** اي
لا يقطع بل يسجن حتى ينوب وقال مالك والشافعي
ان سرق ثالثا يقطع يده اليسرى وان سرق رابعا

يقطع رجله البعدي لمؤم الآية فان هذا سارق له يد قطع
 بظاهر النفس ونجيبين البعدين ابتداء لا يبطل مجلبة
 البسوي ولقد له عليه السلام اذا سرق السارق
 فاقطعوا يده فان عاد فاقطعوا رجله فان عاد فاقطعوا
 يده فان عاد فاقطعوا رجله رواه الدارقطني في سنة
 وفي سند الواقدي وفيه مقال وفي سنن ابي داود
 عن جابر بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوا
 يده ثم جني به الثالثة فقال اقتلوه قالوا يا رسول
 الله انما سرق قال اقطعوا يده ثم جني به الرابعة
 فقال اقتلوه قالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوا
 يده ثم جني به الخامسة فقال اقتلوه قال جابر
 فاقطعنا به فقتلناه ثم اجزيناها فاعيناه في بيع
 فردسنا عليه الحجارة وقال السائي حديث منكر
 واهوج هو في سنة عن الحارث بن الهمداني عن النبي صلى الله
 عليه وسلم اني بلسي فقال اقتلوه قالوا يا رسول الله
 انما سرق قال اقطعوا يده ثم سرق فاقطعت رجله ثم سرق
 علي بن محمد بن بكر حتى فاقطعت قوائمها ثم سرق الخامسة
 فقال ابو بكر ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اعلم بهذا حين قال اقتلوه ورواه الطبراني والحاكم
 في مستدركه وقال صحيح الاسناد وروى الدارقطني
 في سنة والطبراني في معجمه عن علقمة عن عمة بن مالك
 قال سرق مملوك اربع مرات والنبي صلى الله عليه
 وسلم يعفو عنه ثم سرق الخامسة فاقطع يده ثم
 السادسة فاقطع رجله ثم السابع فاقطع يده ثم الثامنة

السارق

فقطم

يقطع رجله وقال عليه السلام اربع باربع وروي مالك
 في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلا
 من البعدين اقطع اليد والرجل قدم فنزل علي بن بكر
 الصدوق فتكلم اليه ان عامل البعدين ظلمة فكان يصلي
 من الليل فيقول ابو بكر وابيك ما لي بك بليل سارق
 ثم اثم فقد واعقد الاسماء بنت عيسى امرأة ابي بكر
 الصدوق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك
 من بيت اهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحامي
 عند صبايع رجموا الا فاقطع حماره فاعترفوا لاقطع
 وشهد عليه فامر به ابو بكر فاقطعت يده البسوي
 وقال ابو بكر لدعاوه علي بن نفسه اشد عليه ما سرقته
 ولما روي محمد بن الحسن في كتابه الا روى ابي حنيفة
 عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي بن ابي طالب
 قال اذا سرق السارق فاقطعت يده البعدي فان عاد
 فاقطعت يده رجله البسوي فان عاد فاقطعت السجج حتى
 يحدث حينئذ لا استحي من الله انما دعاه ليس له يد
 باكله كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما دعاه ليس له يد
 محمد رواه الدارقطني وروي عبد الرزاق في مصنفه
 عن الشعبي قال كان علي لا يقطع الا اليد والرجل وان
 سرق بعد ذلك سمحه ويقول اني لا استحي من الله
 ان لا ادع له يد باكله كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 علي روى ابن ابي شيبة واهوج البيهقي عن عبد الله
 ابن سلمة عن علي بن ابي شيبة قال سارق فاقطع يده ثم اتى به
 فاقطع رجله ثم اتى به فقال اقطع يده باي شيء يمتنع
 به وباي شيء دياكل اقطع رجله علي بن ابي شيبة

لا استحي من الله ثم ضرب وخذه في السجى وفي تيق
 ابن عبد الحمادي عن ابي سعيد المقبري قال حضرت
 علي ابني طالب اجتبر قبل مقلوع اليد والرجل قد
 سرق فقال لاصحابه ما ترون في هذا قالوا اقطع
 يا ابي المومنين قال اقله وما عليه القتل باي شيء
 يا كل الطعام باي شيء يتوصنا للفقلة باي شيء يقتل
 من جنائنه باي شيء يقوم علي حاجته فوده الي السجى
 اياما ثرا ستخرجه فاستشار اصحابه فقالوا امسل
 فوجهم الاول وقال محمد مثل ما قال اول مرة مجلده
 جلد اسدي ثم ارسله وروي ابي ابي شبة عن ابي
 خالد عن عجاج عن سماعة عن بعض الصحابة ان عمر
 استشارهم في سارق فاجمعوا علي مثل قول علي وروي
 ايضا عن ابي اسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر
 عن مكحول بن عمر قال اذا سرق فاقطعوا يديه ثم ان عاد
 ناقطعوا رجلاه ولا تقطعوا يديه الا فري وذروه بالكل
 بما وبسناحي بما ولكن احبسوه عن المسلمين
 فاجوز عن النخعي قال كانوا يقولون لا يترك ابي ادم
 مثل البهيمية ليس له بد ياكل بها ويستحي بها انتهى
 ولعلهم حملوا قطع النبي صلى الله عليه وسلم وروي ابو بكر
 علي الساسة كما حملوا قتله في الخامسة عليها اجماعا
 ثم رايت بعض المحققين ذكر انه لا شك في ثبوت
 هذه المرويات وهي مستلزمة نسخ تروى الايمان علي
 اربعة السارق علي فقد يرويه او انه كان لمبي رابدة
 في السارق بد ليل امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله
 من اول سرقة انتهى ولا يبعد ان يكون ما اخذ الموثق

هو قياس السرقة الصغير بالكبرى حيث اقتصر
 فيها مع عدم جرمها علي قطع ايديهم وارجلهم من خلاف
وشروط في قطع السارق خمسة المالك وطلبه القطع
 وبه نال السارق واحد وقال مالك مالك داوود وروى ابن المذر
 رابن ابي ليلى داوود مكر الحنابي لا يشترط لان القطع حق
 الله كحد الزنى ولنا ان مع عدم الخصومة والمطالبة
 يمكن شبهة ان مالكة ابا حرا او وقفه علي المسلمين
 وشبهة اذن الدخول في الحوزة تعتبر الخاصة
 والمطالبة دفعا لذلك اما الزنا لا يباح بالاباحة فلا
 يمكن فيه هذه شبهة وعلي هذا الخلاف لو غاب
 المالك عنه القطع فعندنا فعند السارق واحد لا يقطع
 بعد مالك ومن ذكر معه يقطع **وخصومة ذي يد حافظ**
المودع ونحوه وهو المستعير والمتاجر والمضارب
 والمؤمن والاب والوصي ومتوالي الموقف فان السارق
 يقطع بخصومة هؤلاء عند علماءنا الثلاثة وقال
 السامعي لاحق في الخصومة ليس المالك والوكيل والمودع
 والمؤمن **وما قطع السارق به ان يبي** ولو في يد من باعه
 او وصيه له **رد** الي المالك اجماعا ويبطل البيع او الهبة
 ان كان لا يبال سرقة لم يزل عن ملكه ومن وجد عين
 ماله فهو احق به **والا** اي وان لم يبق ما قطع السارق
 به سواء هلك او استهلك **لا يضمن** وقال السامعي
 واحد داوود وروى النخعي وحماد والحن راسحق والبيهق
 يضمن في الحاليتين ويجب علي السارق رد قيمة المسرقة
 ان كان قتيلا وروى مالك ان كان مثليا للعموم قوله تعالى
 لمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم

ولقد علم عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تزد وقال
 علماء وناو الثوري لا يجتمع الضمان مع القطع بل ان ضمه
 المالك قبل القطع سقط الضمان وان قطع سقط الضمان
 وبه قال عطاء وابن سيرين وابن شبرمة والشعبي
 ومالك بن نافع وقال مالك ان كان السارق معصرا الضمان
 عليه وان كان موسرا يضمن نظرا المجانيبين ولنا ما روي
 النسي بن بكير باسناد فيه مجهول عن عبد الرحمن بن
 عوف ان رسلوا ابيه صلى الله عليه وسلم قال لا يفرم
 صاحب سرقة اذ اقيم عليه الحد قال النسي بن بكير
 مرسلا وليس بثابت واخرج الدارقطني في مسنده بلقا
 لا عزم على السارق بعد قطع يمينه قال والمصور لم يترك
 عبد الرحمن بن عوف فان صح اسناده فهو مرسلا وقد
 تقدم ان الارسل غير قاض عندنا بعد سقوط الراوي
 وامانته وروي الحسن عن ابي حنيفة وجوب الضمان
 في المتهلك **ومعصوم** اي مسلم او ذمي وهو مبتدأ صفة
قطع الطريق بصيغة الفاعل **على معصوم** **فاحد**
بصيغة المجهول عطف على قبل **قتل اعداء** **وقتل**
حبس اي بعد التقرير وهو خبر المبتدأ **حتى يتوب**
 اي يظهر فيه مما الصالحين وقال النخعي وقتادة
 وعطاء واحد بسند فاطع الطريق على الامصار وقال
 طائفة من اهل الكتاب وهو مروي عن ابي عباس
 ينفي ما يلبه الي بلد غيره وقال مالك وابن شريح
 ما احبب الشافعي بحسب البلد الذي ينفي اليه ولنا
 ان طائفة الامة يدل على النفي من جميع الارض وتولا
 يمكن ونفيه عن بلده لا يحصل به المقصود وهو كف

300 اذا هـ عن الناس ونفيه عن دار الاسلام الى دار الحرب
 فيه تقريب للردة وصيرورته حربا لنا فقلنا المراد
 بنفيه عن الارض دفع شره بالحبس اذ الحبس يقيد
 خارجا من الدنيا قال الشافعي **شعر**
 • حذرنا من الدنيا ونحن من اهلها • قلنا من الايمان بها ولا المروءة
 ثم لقطع الطريق شرابط منها ان يكون لهم شوكة ومفهم
 وقوة سواء كانت بالسلاح او بالقصا الكبير او بالحج
 او غيره ولو كان واحدا ومنها ان يكون ذلك منهم
 خارجا من المصر بعيدا عنه حتي لو كان في المصر او بقرب
 منه او بين قريتين لا يكون قطع الطريق خلافا
 لتمامك والشافعي وتوقف احمد وعنه ابي يوسف
 انهم ان كانوا في المصر ليللا او بينا بينه وبين المصر
 اقل من مسيرة سمرجوني عليهم احكام انقطاع
 وعليه الفتوي لمصلحة الناس ومنها ان يكون المأخوذ
 تدرا لانتصاب وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك وابو
 ثور واحدا المنذر لا يستلزم انتصاب لعموم الآية
 ومنها ان يكون القطاع كلهم اجابته من المال ويكون
 كلهم من اهل وجوب القطع حتي لو كان واحدا منهم من
 اصحاب المال او دارهم محرم من واحد منهم او صبيا
 او مجنونا لا يجب عليهم القطع لان الجناية واحدة فالاستئناء
 في حق البعض استئناء في حق المال فثبت خلافا لابي يوسف
 ومالك والشافعي واحمد ولو كان فيهم امرأة ففي رواية
 يقطع وبه قال مالك والشافعي واحمد والاصح انها
 لا تقطع ومنها ان يرضد او قبل التوبة حتي لو اهدوا
 بدها وبعد رد المال سقط عنهم الحد ولا خلاف فيه

ولكن لا يسقط الفضاى وضمان المال المهلك **وان اخذ**
 ما للمسلم او ذي سوار جرح اولا **ولا نصيب كل نصيب**
يقطع يده ورجله من خلاف بان قطع يده اليمنى ورجله
 اليسرى لبلالا ثقتون حسن المنفعة **وان قتل بلا اخذ**
مال قتل حدا لا فضاى ضاحتى لا يعفو الولي **وان قتل**
معه اي مع اخذ المال **قتل او ضلب** حيا في ظاهر
 الرواية ثلاثة ايام ويبيع بطنه بريح حتى يموت
 اي شق **او قطع** يده ورجله من خلاف **ثم قتل او ضلب**
 كما ذكرنا وهذا موافق لجامع البرذوي وفي الهداية
 وضلب بالواو وكل منهما للامام فعله ثم يترك بعد ثلاثة
 ايام ويخلي بينه وبين اهله ليدفنوه لانه لو ترك لتغير
 وتأذي الناس به وقيل يري ابو يوسف تركه مصلوبا
 حتى يسقط ليكون ابلغ في الاعتبار وقال محمد يقتل
 او يصلب ولا يقطع ولا يقطع وفي عامة المبائط وشيخ
 الجامع ابو يوسف ان الامام لا يترك مع محمد وبه قال
 الشافعي واحمد في رواية ومالك ان كان راي وعين
 وعنى ابي يوسف ان الامام لا يترك الصلب لانه المصود
 عليه والمقصود منه التشهير ليس تدع به غيره وبه
 قال الشافعي واحمد وعين الطحاوي انه يقتل ثم يصلب
 توفي عن المثل وبه قال الشافعي واحمد والاصل
 في ذلك قوله تعالى انما جزاء الذين يجادون الله ورسوله
 ويبغون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع
 ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك جزى
 في الدنيا ولهم في الاخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا
 من قبل ان تقدر عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم

اي يجادون الله اولياء الله على حد مضاف ثم المراد
 باو والله اعلم التوزيع على الاحوال لان الجنايات متفاوتة
 والحكم يقتضي ان متفاوت جزاؤها وانما لم يذكر انواع
 الجنايات لانها معلومة فكان بيان جزائها اهم وبه قال
 الشافعي والليث والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 احمد وروى عن ابن عباس وقال ابن الميث وعطاء
 ومجاهد والحسن والصفاح والحنفي وابو ثور وداود
 ان الامام مخير فيه لطاهر النفس وذكر الميزناشي
 ان الاحوال عندنا حنفي الاولي تخفيف فقط وفي هذا
 يعزروا ادنى التعزير ويجبوا حتى يتوبوا والثانية
 اخذ المال فان اخذوا قبل التوبة فقتل ايديهم
 وارجلهم من خلاف وردوا المال ان كان قايما ولم يضمنوه
 ان كان هالكا وان اخذوا بعد التوبة سقط القطع هو
 وردوا المال ان كان قايما وضمنوا ان كان هالكا والثالثة
 ان يخرجوا الا غير فيه القصاص فيما يجري فيه
 القصاص والارض فيما لا يجري فيه واستيفاء ذلك
 لصاحب الحق والرابعة ان ياخذوا المال ويخرجوا
 وفي هذا القطع من خلاف فقط ولا حكم للمجرع عندنا
 لان حكم ما دون النفس عندنا حكم المال فسقط ضمانه
 مع القطع والخامسة ان ياخذوا المال ويقتلوا او
 يقتل احدهم معصوما بسلام او غير الامام هنا مخير
 كما ذكرنا في المتن **كتاب الجهاد**
مؤلفه مصدر جاهد مجاهدة ومنه قوله تعالى وجاهدوا
 في الله حق جهاده وهو اعم من المقاتلة حديث رجينا
 من الجهاد الا صفرا في الجهاد الاكبر وشرعا دعا الى دين

الحق وقتال مع من لا يقبله ويسمي كتاب السير لانه مبين
فيه سيرة المسلمين في مقاتلتهم اهل الحرب واهل الذمة
والمستأمنين وهو **فروض غير ان** **هجوم الكفار** على بلد
وصار التغير عاما ولا تميزا رفهم الاباء كل فيخرج **المرأة**
والعبد بلا اذن من الزوج والسيد لان حق الزوج والمولي
لا يظهر في حق فزوجه الاعيان كالصلاة والصيام
وكذا يخرج الولد بغير اذن والديه والمدين بغير اذن
وابنه وفي غير هذه الحالة لا يخرجان الا باذنها وكذا
في كل سفر فيه مشقة لان الاتفاق على الولد مضر
بوالديه وعلى المديون مضر بدينه والاصل في ذلك
قوله تعالى اتقوا خفافا وثقافا وجاهدوا باموالكم
والنفوس في سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون
اي اخرجوا الى الجهاد شيئا نأوسوهنا او ركبا
وسنا او غرابا ومننا هذين او غنيا وفقرا **وفروض**
كفاية بدوي اي ابتداء وهو ان يبدا المسلمون الكفار
بالمحاربة كل سنة **ان اقام به بعض من المسلمين**
سقط عن الباقيين لحصول المفقود **والاي** وان لم
يقيم به البعض **امسوا** اي اسم كل المسلمين بتركه
لانه فرض عليهم وفي الذخيرة عند التقير العام فيصير
فرض عين على من يترقب من العدو وهم بقدر روت
على الجهاد واما من عداهم ممن بعد ففي حقهم فرض
كفاية اذ لم يجتجح اليهم فاذا احتيج بان يحجز القريب او
تكاثر ولم يجاهد يصير فرض غير على من يليهم ثم وثم
الي ان يفترض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا
على هذا التدرج كالصلاة على الميت تجيب على

302 اهل محله ولا يجب على بعد من الميت الا اذا علم ان
اهل الميت بضيقونه او عاجزون عن اقامتها
وقال ابو الميث الجهاد ابتداء فرض عين وقال
الثوري ليس بفرض وقوله تعالى كتب عليكم
القتال للندب كقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر
احدكم الموت ان تتركه خير الوصية للوالدين والامرين
بالمعروف ونقولنا قوله تعالى لا يستوي القاعدون من
المؤمنين غير اولي الضرر والمجاهدون في سبيل
الله باموالهم وانفسهم فنقل الله المجاهدون باموالهم
وانفسهم على القاعدون درجة وكلا وعد الله الحسنى
ولو كان فرض عين لزم تاركه ولم يؤعد بالحسنى وايضا
كانت الصحابة يغزوا بعضهم ويقعد البعض ولو كان
فرض عين لما قعدوا وروي ابو داود انه عليه السلام
قال لا تزال طائفة من امتي يقاتلون على الحق
ظاهرين على ما واهم حتى يقاتل اخرهم المسيح
الذجال وفي المنتقى عليه والذي نفسي بيده لو كان
ان رجالا من المؤمنين لا تطيب انفسهم ان يتخلفوا
عن ولا اجدنا اهلهم عليه ما خلفت عن سريره
تقروا في سبيل الله وفيه ايضا من جهنم ثاريا في سبيل
الله فقد غزوا ومن خلف غلما في اهله فقد غزا
ولان المفقود اعلاء كلمة الله وفيه عداية وذلك
يحصله البعض كصلاة الجنازة ورد السلام وعليه
العقد اجماع علماء الاعلام وفي المبسوط والذخيرة كان
صلواته عليه وسلم في ابتداء الامر ما موردا بالصفح
عن المشركين والاعراف عنهم بقوله تعالى فاصفح

الصفحة الجليل وقوله واعرض عن المشركين ثم امر بالدعاء
إلى الذين بالموعظة والمجادلة الحسنة بقوله فقال
ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالتقوى حسن ثم أمر بالقتال إذا كانت البداية منهم
بقوله سبحانه إذا للذين يقاتلون بأنهم ظلموا أي إذا
لهم في الدفع ثم أمر بالقتال ابتداء أي بعض الأماكن
وهو غير الأشهر الحرم لقوله فقال في إذا نسلخ الأشهر
الحرم فاقتلوا المشركين حيث وعدتوهم ثم أمر بالقتال
في الأماكن كلها وفي الأماكن بأسرها بقوله فقال في قاتلوهم
حتى لا تكون فتنة وقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر وقاتلوا المشركين كافة ومما يدل على أن
تحريم القتال في الأشهر الحرم منسوخ أنه عليه السلام
حاصر الطائي فسير يمين من الحرم والمحاصرة
نوع من المقاتلة **لا على صبر** أي لا يفترون الجهاد على
صبري لضعف بنيته **وعبد و امرأة** لتقدم حق المولى
والزوج والضعف بنية المرأة **وأعي ومفقد** **وافطع**
لمجرهم والسبح الكبير في معناههم لقوله فقال في
لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر
عليه الأعمى جرح ولا على الأعرج جرح ولا على المريض جرح
فبما صرهم الإمام أو نأبيه إذا دخل أرضهم **ويدعوهم**
إلى الإسلام وجوبا أو ندبا لما سياتي فان أجا بوا كفر عنهم
لما في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا
لا إله إلا الله فمن قالها عصم من ماله ودينه إلا جنة
وحسابه على الله وروي أحمد وعبد الرزاق في مصنفه

303 عن سفيان الثوري عن أبي أيوب عن أبيه عن
أبي عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم قوموا حتى دعاهم **فان ابوا** عن الإسلام **فان**
الجزية أي فبدعواهم إلى قبول الجزية لما رواه أحمد
ومسلم والترمذي وصححه أنه عليه السلام كان إذا
أمر أميراً على جيش أو سرية أمرهم به وهذا أن كانوا
من تقبل منهم الجزية وأما ما لا يقبل كالمريدين
وعبد الأوثان من العرب الذين لا يقبل منهم
إلا الإسلام فلا فائدة في دعائهم إلى الجزية **فان**
قبلوا أعطوا الجزية **فلهم مالنا** وليس معنا أنه
يجب عليهم من العبادات وغيرها ما يجب علينا
لأن الكفار لا يحاطون بالعبادات عندنا **وعلمهم**
ما علينا أي إذا فرضنا عليهم أموالهم وأتقروا
لدينا وأموالنا لقول علي من كانت له ذمتنا
فدنه كدمننا ودينه كديننا رواه الدارقطني وفي إسناده
أبو الجيوب وأما ما في الهداية لقول علي ما بذلوا
الجزية من قبول أعطوا الجزية **بما تلمهم** أي الإمام
بما يهلكهم من رعي بمن يخنيق وتخريق بمن يرتقي
عباء ولو كان معهم مسلم وقال مالك والشافعي وأحمد
إذا علم أن فرهم مسلماً وأنه يتلف بهذا الصنع لم يحل
الأن يخاف أن يهزم المسلمين أو لم يفعل ولنا أنه
لو اعتبر بهذا المبدأ لاستدباب القتال معهم لأن
هضونهم ومدائنهم قل ما جملوا عن مسلم وأما لو غلب
على حضرم ويكون فيهم ذمي مجهول لا يعرف بعينه
فلا يجوز قتل العام ولو تترسوا بأساري المسلمين

او بصيوات منهم لم تكف عنهم وتقصد هم دون من تترسوا
 به لانه يلزمنا التمييز فعلا ان قدرنا عليه ولا يلزمنا
 نية اذ الطاعة بحسب الطاقة ولادية علينا ولا
 كفارة فيما اصينا منهم لان الجهاد فرض فيمنع كون الفعل
 نقديا وقال مالك والشافعي واحدا اذ لم تدع الضرورة
 الى رخصهم لم يجز رخصهم هذا وقال الواقدي في كتاب
 المغاري قال سنان الفارسي يارسول الله اراي ان
 ان تنصب عليهم المخيف فانا كنا بارها فارتى
 ينصب المخيف على الخصوم فيصيب من عدونا
 وان لم يكن مخيف طال المقام فامر رارسول الله صلى
 الله عليه وسلم بعمل مخيفا بيده فنصبه على حصن
 الطائف والمخيف وبكسر يمه الة يرمي بها الحجارة
 معربة وقد تذكر فاصريها من وجه نيك اي ما
 اهودني وروي الجماعة الا البخاري عن سليمان بن
 بريدة قال كان رارسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر
 ابر علي جيش او سرية فاصاه خاصية يتقوى الله
 ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال اعزوا باسم الله في
 سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اعزوا ولا تغلوا ولا
 تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا واذا لقيت عدوك
 من المشركين فادعهم الى ثلاثة حصان او ضلال
 فابتنهن اجابوك فاقتل منهم وكف عنهم ادعهم
 الله الى الاسلام فان اجابوك فاقتل منهم وكف عنهم
 ثم ادعهم الى القولة من دارهم الى دار المهاجرين
 اخبرهم انهم ان فعلوا ذلك فلهن مهاجرين وعليهم
 ما عليهم فان ابوا ان يتحولوا منها فاخبرهم انهم

يكونون كاعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي
 يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الفينة والقي
 شي الا ان يجاهدوا مع المسلمين فانهم ابوا
 فقتلهم الجزية فانهم اجابوك فاقتل منهم
 وكف عنهم فانهم ابوا فاستغن بالله وقائلهم واذا
 حاصرت اهل حصن فارادوك ان تجعل لهم
 ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله
 وذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة اصحابك
 فانهم قال ان تحفروا ذمتكم وذمة اصحابكم اهلون
 من ان تحفروا ذمة الله وذمة رارسوله واذا حاصرت
 اهل حصن فارادوك ان تتركهم على حكم الله
 فلا تتركهم على حكم الله ولكن اتركهم على حكمك
 فانك لا تدري انصيب حكم الله فيهم ام لا ثم اقتصوا
 فيهم بعد ما سبتم فلو نزل اهل حصن على حكم الله
 بخبر ابو يوسف القتل والاسترقاق والتخريب
 ذمة لنا وعين محمد الخبير لان الاضرار على حكم
 الله لا يجوز عنده لما رويناه وفي اوله وان اخطأ
 الامام وان تركهم على حكم الله ينبغي له ان يعرض
 عليهم الاسلام فان اجابوا لذلك فيها وان ابوا
 يضرب عليهم الجزية وعليهم ارضيتهم الخراج ولا
 يقتلهم ولا يسرقهم ولا يبيد يوسف انهم اهل حرب
 وحكم الله فيهم معلوم وما روي كاتبا في انذارهم
 الاسلام ولما استقر المشرع على هذه الثلاثة
 علم حكم الله فيهم وهو واحد هذه ولكن للامام
 خيار النقيين وروي احمد في مسنده والحاكم

في استدراكه عن سلمان انه انتهى الى حصن او مدينة
 فقال لا محاب وعوفي ادعوني كما رابت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يدعوه فقال لهم انما كنت رجلا
 منكم فهداني الله للاسلام وان اسلمتم فلكم مالا وعليكم
 ما علينا وان ابيتتم فادوا الجزية وان لم تصاعثروا
 فان ابيتتم بابدناكم على سوارات الله لاجب الخائين
 ففعل ذلك بصر ثلاثة ايام فلما كان في اليوم الرابع امر
 الناس ففروا اليها وفكوها وروى السنة قوله عليه
 السلام لما اذ حين بعثه الى اليمن انك تقدم علي قوم
 اهل كتاب فادعهم الي شهادة ان لا اله الا الله فان
 اسلموا بغيرا وان لم يسلموا فادعهم الي الجزية الحديث
 ولا يجوز ان يقاتل من لم يبلغه الدعوة الي الاسلام الا بعد
 ان يدعوه ولو قاتلهم قبل الدعوة اثم ويستحب
 ان يدعوه من بلغته الدعوة بمالفة في الاذار الا
 اذا علم انهم بالدعوت يستدرون او يجتالون بحيلة او
 يتحتمون لان الدعوة مستحبة ودفع الضرر واجب
 وفي المحيط بلوغ الدعوة اما حقيقة او كما بان هـ
 استفاض شرقا وغربا انهم الي ما اذا يدعون وعلي
 ما اذا يقاتلون فاقم ظهور الدعوة مقامها في حق
 كل مشرك لما روي الشيخان عن ابن عوف قال
 كنت الي نافع اساله عن الدعاء قبل القتال فكتب
 الي انما ذلك قباول الاسلام قد اغار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم علي بني المصطلق وهم غارون اي
 غافلون وانما هم يشقوني على الماء فقتل مقاتلتهم
 وسبي ذرارهم واصاب يومئذ حويرة بنت الحارث

وقطع شجرهم وزرعهم اي يقاتلهم بما يهلكهم ويقطعها
 وعن الشافعي في قوله واحد في رواية انه لا يفعل بهم
 ذلك الا ان كانوا يقولون بنا ولنا ما روي اصحاب
 الكتب السنة عن الليث بن سعد عن نافع عن
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع شجر بني
 النضير وحرق وهي البويرة بالتصغير وفيها نزلت
 ما قطعتم من لبنه او تركتموها قاعة على اصولها
 الآية وفيها يقول حسان بن ثابت **شعر**
 علي شراة بني لوي هـ حريق بالبويرة مستطير
 وفي المحيط وينبغي للامام اذا يفتن بالفتح يدون
 التفريق والتخريب ان لا يفعل **بلا عذر** اي يقاتلهم
 بلا اذنية وتفض عهده وفي المحيط وهذا بعد الطرف
 واعطاء الامان واما قبلها فلا بأس به فيقول لقوله
 عليه السلام الحرب خدعة واما قول صاحب الهداية
 ولا بد من السند بخوار عن العذر لقوله عليه السلام
 في العهود وفار لا عذر فرفعه غير معروف انه هو
 من كلام عمرو بن عبسة كما رواه سليم ابن عامر
 قال كان بين معاوية والروم عهد وكان بسير
 في بلادهم حتى انقضي العهد فاعار عليهم واذا رجل
 علي دابة او فرس وهو يقول الله اكبر وفاء لا عذر
 واذا هو عمر بن عبسة فناله معاوية عفا ذلك
 فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا تجلف عهدا
 ولا ينبد به حتي يمضي الحدة او ينبد اليهم على سواد
 قال مزجع معاوية بالناس رواه ابو داود والنسائي

والترمذي وهذا القطع وقال حسن صحيح **وبلا غول وهو**
 السرقة من المغنم **وبلا مثلة** بالضم وهي كقطع عضو
 وتسويد وجه وقد شق النبي في حديث بريدة عن هذه
 الاثباتان قيل روي الشيخان في كتاب الحدود عن
 قتادة عن ابي انس ان نجران عكك ثمانية وفي لفظ ان
 ناسا من عربية قدموا على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فبايعوه على الاسلام فاستوحشوا الارض
 وسهت ابدانهم فشكوا ذلك الي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال الاخرجون مع راعيها في ابل
 فتصيبون من ابلها والبائنا قالوا بلي يا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فخرجوا فشربوها من
 ابلها والدائها ففكوا ثم مالوا على الرعاة
 فقتلوهما وارندوا على الاسلام واستاقوا
 ورد رسول الله صلى الله عليه وسلم اي ابله
 فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فبعث في
 اثرهم فاتي بهم فقطع ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم
 وتركهم في الحرة حتى ماتوا وفي لفظ والقوا في الحرة
 يستسقون فلا يسقون ولم يحسمهم حتى ماتوا
 وفي لفظ فقطع ايديهم وارجلهم ثم امر بحسائير
 فاحسيت ثم كحلهم بها وفي لفظ وتركهم بالحرة يعقون
 الحجارة وهذا يدل على جوار المثلة اجيب بانه
 محمول على النسخ فان في اخر الحديث قال قتادة
 وبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان بعد ذلك يحب على الصدقة وينهي عن المثلة
 وفي لفظ لهما قال قتادة فحدثني محمد بن سيرين ان

306 ذلك ان يترك الحدة ودون لفظ للبيهقي قال انس
 فاحطينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذا
 خطبة الانبياء منها عن المثلة وعن قال ينسخ الشافعي
 وروي الواقدي في كتاب المغازي عن اسحاق عن
 صالح مولى التومة عن ابي هريرة قال لما قطع النبي صلى
 الله عليه وسلم ايدي اصحاب اللقاح وارجلهم وسمل
 اعينهم نزلت هذه الآية اما جزاء الذين يجاربون الله
 ورسوله الى اخر الآية قال فلم تسمل بعد ذلك عين قال
 وحدثني ابو جعفر قال ما بعث النبي صلى الله عليه
 وسلم بعد ذلك بعثنا الا انما هم عن المثلة او محمول على
 انه فعل بهم ما فعلوا بالرعاة وندجا مصرعا عند مسلم
 عن انس قال اما سمل النبي صلى الله عليه وسلم اعين
 اولئك لانهم سملوا اعين الرعاة وروي بن سعد في خبرهم
 انهم فلقوا يد الراعي ورجله وعزر والشكول في السام
 وعينه حتى مات وعليه هذا ما فعل بهم ليس بمثله فان
 المثلة ما كان ابتداء من غير جزاء **وبلا قتل عاجر عن**
القتال كالصبي والمجنون والاعمى والمفق والمراة
 والشيخ الذي لا يقدر على الصياح عند اتقاء الصفيين
الملكه او متافلا **او زاد اي في الحرب او داما**
بعت به على القتال لتفدي ضررهم الا ان الصبي
 والمجنون يقتلان ماداما يقاتلان وغيرهما لا باس
 بقتله بعد الاسر لانه من اهل العقوبة روي الجماعة
 الا ابن ماجه عن نافع عن ابن عمر ان امرأة وجدت في
 بعض مغاري رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتول
 فهي عليه السلام عن قتل الساي والصبيان وفي لفظ

للشيخين فانكروا قطع السايح والصبيان وروى ابو داود عن
 انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 انطلقوا باسم الله وعلى سلة رسول الله لا تقتلوا شيئا
 فابيا ولا طفلا ولا صغيرا ولا امرأة ولا تفلوا وصرخوا غنايكم
 واصلحوا واحسنوا ان الله يحب المحسنين وقد امر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بقتل دريد بن الصميت يوم
 حنين وكانوا حصروه معهم ليدير امرهم وكان ابن مائة
 وعشرين سنة وقيل كان ابن مائة وستين وقيل كان
 اعمى **ايضا ولا يقتل اب كافر بد** اي ابتداء لقوله تفاني
 وان جاهدك علي ان تشرك في مالي لك به علم
 ولا تظفرهما وصاحبهما في الدنيا معروف وليس من
 المعروف فيها ان يقتلها فين يد باليد لان الابن له قتل
 ابيه الكافر اذا قصد قتله بحيث لا يمكنه دفعه
 الا بقتله لان مقتول الابن حينئذ لا يترك الاب
 المسلم لو شهر سيفه على ابنه بحيث لا يمكن الابن
 دفعه الا بقتله له ان يقتله بالكفر او في ولو كان الاب
 والابن في سفر وعطشا ومع الابن ما يكفي لاحدهما الا ان
 ان يشربه وان كان الاب يموت عطشا فلهذا امرهما وحكم
 الام والجد والجد كالأب ولو كان الكافر ابا للمسلم هو
 المجاهد كان له ان يقتله ابتداء بخلاف الباغي اذا كان
 ابا للطابع حيث لا يجوز للطابع قتله باتفاق وعند
 الشافعي يكره له ان يقتل ذارهم محرم وفي ذي رعد
 غير محرم وهما ان احدهما يكره والاخر لا يكره ومذهب
 مالك واحمد لمذهبا ولا يكره للأب قتل ابنه الكافر
 ابتداء وعند الشافعي يكره **وبلا اخراج معصية وامرأة**

الاي جيتي يومئذ فيه عليها لان الغالب حينئذ لا
 والغالب كالتحقق خلافا لجيت الذي لا يوم فيه
 عليها وهو السرية لان في احوالهما تفريق المصنف
 للاستحقاق وتفريق المرأة للفساد والضياع وقد روي
 الجماعة الا الترمذي عن ابن عمر قال يا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يباقر بالقران الى الارض
 العدو وني لفظ المسلم عنه ايضا قال قال عليه السلام
 لا تسافروا بالقران فاين لا امن ان يناله العدو ويجوز
 للمحارب ان يخرج في السكر العظيم لا قامة عمل يليق
 بهن كالطبخ والسقي والمداواه لان خروج النساء مع
 النبي صلى الله عليه وسلم لذلك مشهور ولا يباشرن
 القتال لانه يدل على ضعف الا للضرورة وكسره
 الجمل ان وجد للمسلمين في فليس للامام ان يقرب
 الجمل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد وهذا
 لانه يشبه الاجرة على الطاعة ويخضع الاجرة حرام
 فما اشبهها بكرة ولان مال بيت المال معد لنوايب
 المسلمين وهذا من جعلها فعلى الامام كفايتهم منه
 واما ان لم يوجد في فلا بأس بتقوية القاعدة المجاهد لقول
 ابن عباس انه عليه السلام استعار من صفوت ابن اسيد
 ادرعا وسلاحا في غزوة حنين فقال يا رسول الله
 غارية مودة قال نعم رواه احمد والحاكم وقال
 حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ورواه ابن
 حبان في صحيحه عن صفون ابن امية قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا نكح ربي فاعطاهم ثلاثين
 بعيرا وثلاثين درعا قال قلت اعارية مودة يا رسول

قال نعم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحلبلة وياخذ
 فرس المقيم فيعطيه المسافر رواه ابن أبي شيبة والواقدي
 ولأنه أعانه على البر وصفاً بالمال وكلاًهما منصوصان
 وأحوال الناس في الجهاد متفاوت فمنهم من يقدره
 بالنفس والمال تقدرته عليهما ومنهم من يقدر بالنفس
 والمال تقدرته عليهما ومنهم من يقدر وعليه بالنفس
 بالقرية دون المال لفقره ومنهم من يقدر وعليه
 بماله دون النفس لحجزه فجهز النبي الفقير
 بماله الفقير القادر حتى يكون الخابج محباً هذا
 بنفسه والقاعد بماله والمومنون كالبنين شد
 بعضهم بعضاً **ويعصاهم** بلامال على مدة يراها
 أن كان الصالح **خير المسلمين** لقوله تعالى وإن
 جاحوا للسلام فأخرجهم وتوكل على الله وقد صاخ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة على أن
 يضعوا الحرب عشر سنين كما روي ذلك أبو داود
 في ذلك نظر للمسلمين لأنه كان بين أهل مكة وبين أهل
 حيدر مواطاة أي موافقة وفي نسخة موافاة **ويعصاهم**
عالم يؤخذ منه للمسلمين عند الحاجة لأنه لما جازت
 المصالحه بغير مال فبالمال أوي وفيد بالحاجة
 لأنه لو لم يكن لهم حاجة لا يجوز لأنه ترك للجهاد صورة
 ومعنى ولقوله تعالى فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم
 وأنتم الأعلون ثم المأخوذ من المال بصرف مقارن
 الحرية إذ لم يترك المسلمون بسا حترهم بل أرسلوا
 رسولاً لأنه مأخوذ بقوة المسلمين كالجزية وأما إذا أئرو
 بدار الحرب وأحاطوا بهم ثم ضاحوهم على مال فهو

غنية بحسبها الإمام ويقسم الباقي بينهم لكونه مأخوذاً
 بالقهر ولو حاصر العدو والمسلمين وطلبوا الصلح بما يأخذونه
 من المسلمين لا يفعل ذلك الإمام لما فيه من إعطاء الدنية والحق
 المذلة بالمسلمين إلا إذا خاف الهلاك لأن دفع الهلاك بأي
 طريق أمكن وأوجب وقد راد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم الأحزاب أن يصرف الكفار عن المسلمين بذلك فصار
 المدينة كل سنة فقال سعد ابن معاذ وسعد بن عباد
 يا رسول الله إن كان هذا عفاً وحياً فامض بما أمرت
 به وإن كان لما رأيت فقد كنا في الجاهلية لم يكن لنا أولهم
 ديناً وكما هو لا يطعمون عمار المدينة الأسراء وقرى فاذا
 أعزنا الله وبعث فينا رسولاً فطهرهم المدينة لا يطهرهم
 الأسير فقال عليه السلام أي رأيت العرب رمتكم
 عن قوس واحدة فأجبت أن أصرفهم عنكم فان أبيتتم
 ذلك فأنتم وزاك **ونبذ** أي طرح الإمام أو نائبه
 صلحهم **أن كان هو أي النبذ النفع لأن المصلحة** لما تبذلت
 كان النبذ جوقاً وصورة ومعنى وترك ترك للجهاد
 صورة ومعنى ثم لا بد من إعلانهم بالنبذ بقوله تعالى
 وأما تخافن من قوم خيانة فأنبذ إليهم على سواء إن
 الله لا يحب الخائنين أي على سواء ومنهم من العلم
 بذلك ونحوه عن العذر لقوله عليه السلام لكل غادر
 لو أي يوم القيامة يعرف به رواه أحمد والشيخان **وبغا**
قبل نبذ أن خافوا لأن النبذ لنقص العهد وقد انتقض
 ولو ضيحه أنه يغافلهم بل أنبذ أن خاف ملكهم أو أخذ
 منهم بعلية لأنه عليه السلام غزاه قريباً من ثلاثين
 اليهم لما انتقضوا العهد الذي جعل بينه وبينهم في عام

نظم

الحديبية **وصول المرتد بلا مال** وكذا الباع لا ت
 الاسلام من المرتد مرجوا وكذا الرجوع الي الحق من
 الباقي فجار تاخير القتال عنهم طمعا منه اذا كان في التاخير
 مصلحة للمسلمين كما في اهل الحرب واما لا يفر من
 مال لان اخذ يسيه اخذ الجزية من جهة اكلها
 في مقابلة ترك القتال وهم لا يقبل منهم الجزية فكرا
 فقد **وان اخذ المال من المرتد علي الصلح لا يرد** عليه لان
 اموالهم غير معصومة فجاز اخذها ابتداء بغير رضاهم
 ولان في الرد عليهم معرفة لديهم **ولا يباع سلاح واحد**
وجبل منهم لما روي الطبراني في معجمه والبيهقي في سننه
 عن عمران ابن حصين ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع السلاح في الفتنة ولان فيه تقوية
 لخصم على الحرب **ولو كان البيع بعد صلح** لان الصلح علي
 شرف النقص او الانقضاء ولا يمنع احد من اذات
 الطعام واللباب بلادهم والقياس ان يمنع لان فيه
 تقوية لخصم الا ان تركناه لما رواه البيهقي في دلائل النبوة
 عن ابي هريرة فذكر فقة اسلام تمامة وفي اخرها فقال
 ابي والله ما صبوت ولكني اسلمت وصدقت محمد ا
 وامنت به والذي نفسي ثمانية يبرم لانا انكم حبة
 من ثمانية ما بقيت حتي ياذن منها محمد وانصرف الي
 بلده ومنع الحمل الي مكة حتي جهدت يرتش فكتبوا
 الي رسول الله صلى الله عليه وسلم يسالونه بارها
 ان يكتب الي ثمانية حاجي اليهم حمل الطعام ففعله
 عليه السلام ولو شرطوا في الفبايح ان يرد عليهم الامام
 مناجاة منهم مسلما بطل الشرط عنه وبه قال

مالك وقال الشافعي واحمد في رواية يجب الوفاء به في
 الرقاب ثوب النساء لان سميلا شرط علي النبي صلى
 الله عليه وسلم في صلح الحديبية ان من جاء منهم اليه
 ان يرد اليهم ولنا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا جازاكم
 المؤمنين من هاجرات فامتنعوهن الله اعلم بايمانهن
 فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن الي الكفار
 والشرط الذي وقع في صلح الحديبية ان تمتنع عاتلوا
 لانه كان شاملا للذكور والامات **وصح امان هروجة**
 الكافرا والجماعة او اهل حصن او مدينة موبدا او موقنتا
 لما روي البخاري في الجهاد ومسلم في الحج من حديث علي
 بن ابي طالب قال ما كتبنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الا القربان وما في هذه الصحيفة قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المدينة حرم من احدث فيها حدثا او اوي
 محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل
 الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا وذمة المسلمين واحدة
 يسعى بها ادناهم في اخر مسلم فعليه لعنة الله والملا
 والناس اجمعين لا يقبل منه يوم القيامة قاصرفا ولا
 ولا عدلا والذمة العهد وعدناهم اقلهم وهو الواحد
 من الدفوا وفسره محمد بالعيد ففعله من الدناوة واخرته
 اذا انقضت عهده وعذرت به اما امان الحرفلات
 من اهل القتال ومنعة الاسلام واما امان الحرقة
 فلما في الصحيحين ان ام هانئ قالت يا رسول الله دعم
 ابي ابي علي انه قاتل رجلا مدته اجرة فلان بن بصير
 فقال عليه السلام قد اجرنا ما اجرت وامننا ما امننت
 وي معجم الطبراني عن انس بن مالك ان زينب رسول

يكة

الله صلى الله عليه وسلم اجارت ابا العاص فاجاز النبي صلى
الله عليه وسلم حوادها وان ام هاني بنت ابي طالب
اجارت عقيل فاجاز النبي صلى الله عليه وسلم حوادها
وبالبحر علي المسلمين اذ ناههم **وان كان** امان الحر والحره
شراب الامام وابنه الامان رعاية لمصلحة المسلمين
وتحرز اعن العذر **وادب** الحر والحره لاستبداره برأيه
في الحرب دون الامام بخلاف ما اذا كان الامان مضر
حيث اليهود واحد منهما لانه ربما يفوت بالتأخر
فيكون معذورا **ولغا امان ذي** لانه يهتم لكونه يوافقهم
اعتقاد او يميل اليهم فسادا الا اذا امر مسلم ان يؤمنهم
فيجوز امانه لدواله ذلك المعنى برأي المسلم وعن
مالك بيع امانه لامن ذمة فكان تابعا للمسلمين
والمشهور عنه انه لا يبيع **ولغا امان اسير** اما **يا حذر**
سلم معهود امان من **اسلمة ثمة** اي في ديار الحرب
ولم يهاجر البنا لان هؤلاء مقهورون تحت ايديهم فلا
يخافونهم والامان انما يكون من الخوف ولغا امان **مسلم**
اذا دخل عسكر **فعل الحرب** **في دار السلام** **واهمهم** لانه
مقهور بمنعتهم وشروط صيرورة دار السلام دار حرب
زواله من المسلمين علوا واهما وانفسهم واتصال الدار
بالدار بلا فاصل بينهما وظهور احكام الكفر فيها
عند ابي حنيفة واكتفيا بالشرط الثالث في صور
لها دار حرب كعكسه وهو صيرورة دار الحرب
دار سلام فانه بظهور احكام الاسلام فيها من غير
شرط اخر **ولغا صبي** **وامان عبد** **مجنون** **عن القتال**
واما مجنون لان قول الصبي والمجنون لا يعتبر كما في الطلاق

والقتال وقال محمد يصح امان الصبي المجنون وهو قول مالك
واحد قيد بكونه مجنونا عن القتال لانه لو كان مادونا
له فيه فالاصح انه يصح امانه اتفاقا وقال محمد يصح
ايمان العبد المجنون عن القتال وهو قول ابي يوسف
تبا فكر الكرجي وقول مالك والثاني واحد
لقوله عليه السلام ذمة المسلمين واحدة يسي بها ذنابهم
ولما روي عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما عن
معمر بن عاصم بن سليمان عن فضل بن يزيد الرقاشي
قال شهدت قرية من قري فارقى فارس يقال لها شاهرنا
فما صرنا لها شهرا حتى اذا كف اذات يوم وطعننا ان
نصحتهم انصرفنا عنهم عند المقييل فتخلف عبيدنا
فاسنا ملوهم فكتب اليهم في سهم امانا ثم رعى بها اليهم
فلما رجعنا اليهم خرجوا في ثيابهم ووصفوا اسلحتهم
فقلنا ما شأنكم قالوا امنعونا واخرجوا اليها سهم
فيه كتاب امانهم فقلنا هذا عبد والعبد لا يقدر
علي شي قالوا لا ندرى عبدكم من حركم وقد خرجنا بامان
فكتبنا الي عمر فكتب عمر ان عبد المسلم من المسلمين وامانه
امانهم ولا يبي حنيفة وابي يوسف اب الامان جهاد
مبني وهو مجنون وعليه عفا الجهاد فيكون مجنونا عليه
عفا الامان وحديث الفضيل بحول على الماذون له في
القتال **دون المجنون** عليه فيه والله اعلم
فصل في المقتم وقسمته **ماتج** من البلاد والاراضي
غسوة اي مزارقته الامام بين الجيشين كما فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بارض حنبر كما
سياق او اقرا هله **عليه حنبر** علي رولهم **وخراج** علي

أراضيهم كما فعل عمر بسواد العراق في جماعة من الصحابة
 كما سيجي وقيل الأول هو الأولي عند حاجة الفاعلين
 والثاني عند عدم حاجتهم ليكون عدة في الزمان الآتي
 وقال الساجي واحد يقسم الأراضي ولا يتركها في أيديهم
 وقال مالك في المشهور عنه هي وقف علي مصباح
 المسلمين وعنه إذا الامام يقسمها كذهب الساجي
 وعنه أنه خير كذهبنا ولنا ما روي البخاري في
 صحيحه عن أسلم أن عمر قال والذي نفسي بيده لو أن
 أنزكت أهر الناس ليس لهم شيء ما فتحت علي قرية
 الا فتحتها كذا قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خير ولكن أنزكتها لهم خزانة يقسمونها في الموطن
 أخبرنا زيد بن أسلم عن أبيه قال سمعت عمر يقول لو
 أن أنزكت أهر الناس لا شيء لهم ما افتتح المسلمون قرية
 الا قسمتها سميها نانا كما قسم رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم خير سميها نانا وروي ابو داود في سننه من
 حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بن بشر
 ابن بشار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أفاض الله
 عليه خير قسمها سنة وثلاثين سميها جمع ففرق
 المسلمين ثمانية عشر سميها جمع كل ستم مائة والبنو بني
 الله عليه وسلم معهم له سهم كسهم اهدم وعزل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سميها وهو الشطر
 الاخر لبنايه وما يترك من امر المسلمين فلما صار في الأموال
 بيد النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون لم يكن لهم عمل
 يكفونهم عملها دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اليهود فعاملهم زاد بنو عبيد في كتاب الأموال

فعاملهم علي نصف ما يخرج منها فلم يزل علي ذلك حياة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وحي بكر حتى كان عمر فكثر العمال
 في المسلمين وقول علي العمل نأجاي عمر اليهود إلى الشمال
 وقسم الأموال بين المسلمين إلى اليوم وروي بن سعد
 في الطبقات وابن رجبونه في كتاب الأموال في ترجمة
 عثمان بن حنيف أن عمر ابن الخطاب وجه عثمان ابن
 حنيف علي هراج السواد ورزقه كل يوم ربع شاة
 وخمسة دراهم وأمر أن يبيع السواد عامره وغارم
 ولا يبيع سبعة ولا تلاء ولا أجرة ولا مستق ما ولا مالا
 يبيع الماد فبيع عثمان كل شيء دون الجبل يعني حلوان
 إلى أرض العرب وهو أسفل الغزاة وكتبه إلى عمر الخ
 وصنف كل شيء بلف الما من عامر وغامر ستة وثلاثين
 ألف جريب وكان فراع عمر الذي مسح به السواد راعا
 وقبضة فكتب إليه عمر أن أرض الخراج علي كل جريب
 عامرا راعا مر عمله فباعه أو يعلمه درهمًا وربعه أو أرض
 علي الكرم علي كل جريب عشرة دراهم وعلي الرطاب
 خمسة دراهم وأطعمهم الخل والشجر وقال هذا قوت
 لهم علي عمارة بلادهم وفرض علي رقابهم علي المسر
 ثمانية وأربعين درهمًا وقال درهم لا يقوف رجل في كل
 شهر ورفعهم عنهم الرق بالخراج الذي وضعهم في رقابهم
 وجعلهم الكرة في الأرض فحمل منها هراج سواد الكوفة إلى
 عمر في أول سنة ثمانون ألف درهم ثم حمل مرقابل
 مائة وعشرون ألف درهم ثم لم يزل كذلك أي في
 التزايد وفي المحيطان الجريب ستور ذراعًا ذراع الملك
 كسري وهو يزيد علي راع العامة بقبضة انتهى في الفقير

وعلي بن دونه ذلك أربعة وعشرين
 درهما وعلي بن الجدي شيئين
 عشر درهما حم

المناسبي اربعة امنا وامن ما يتان وستون درهما وفي كتب
السيرة والتواريخ ان عمر استشار الصحابة مرارا ثم جعلهم
فقال اما لي تلوت انه من كتاب الله استغيت بها عنكم
ثم تلا قوله تعالى يا ابا ابي الله علي رسول الله من اهل القري
الي قوله تعالى للمفكر الهاجرين الي قوله والذين هو
نبوا الدار والايان الي قوله والذين جاورنا بدمع فقال
اربع لم بعدكم نصيبا مما الغني فلو قسمتها بينكم
لم يكن لنا بعدكم في الغني نصيب فمنها عليهم وحقا
الحزبية علي رؤسهم والحجاج علي راسيهم ليكون ذلك
لهم ولما ياتي بعدهم من المسلمين ولم يخالفه في ذلك الا نفر
يسير منهم بلال ولم يزلوا علي خلافته حتي دعا عليهم
علي المنبر اللهم اكفني بلال واصحابه فما حال عليهم حول
وفيهم عين نظرف اي ما تو اجمعيا **وقتل الاساري**
اذ لم يسلموا سوا كما تو اجمعيا مشركي العرب او من المرتدين
او من غيرهم او اسائرهم او تركهم **اهل ذمة لنا** اي مضر
عليهم الجزية اذا كانوا من غير مشركي العرب وغير المرتدين
اما القتل فلانه يحسد ما دة فسادهم ولانه عليه السلام
قتل اساري بني قريظة وكما هو ما بين الثمانية والتجارة
واما الاسترقاق او تركهم اهل ذمة لنا فلان في ذلك
منفعة للمسلمين مع دفع شرهم ولما فعل عمر باهل سواد
العراق فبذلنا بعد اسلامهم لانا الامام ليس له فيما اسلام
منهم الا الاسترقاق لان قتل الاسير ووضع الحجر عليه
بعد اسلامه لا يجوز وفيدنا استرقاقهم او تركهم اهل
بغير المسلمين وغير المرتدين لانها ثلث الفرقين ليس
فيهم اذ لم يسلموا الا القتل روي الشيخان عن انس

البي

312 النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح وعلي راسه مغفر فلما
نزع جازاه رجل فقال يا رسول الله اين خطل متعلق
بامنا والكعبة فقال اقتلوه وروي اصحاب السنن الاربعة
عن علي بن النضر قال كنت في من اخذ من شي فريضة فكنا
يقولون من ائبت ونتركون من لم يئبت فكنت فيمن ترك
وروي البيهقي في دلائل النبوة عن جابر قال راي سعد ابن
معاذ يوم الاحزاب فقطعوا اكله فحده رسول الله صلى
الله عليه وسلم بالنار فانتفخت بده فتركه فترقه اليوم
الدم فحده اخري فانتفخت فلما راي سعد ذلك قال
اللهم لا تخرج نفسي تفر عيني من بني قريظة فاستمك
عرفه لما فطر فطرة حتي نزلوا علي حكم سعد ابن معاذ هو
فارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لحكم ان
يقتل رجالهم وبني نساوهم وذرا رايهم يستغيث
به المسلمون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لو لسعد لقد اصبت حكم الله فيهم وكنا اربعة
لما مزع من قتلهم انتفخ عرقه فمات والاهم عرق في اليد
او هو عرق الحياة **وتنقض** يضم النون وكسر النون اي منع
منهم يفتح الميم وتنشيد النون اي تركهم من غير ان
يؤخذ شي منهم وقال الشافعي يجوز لقوله تعالى فاما
من بعدوا واما فداد ولما روي البخاري في صحيحه ان
عمر ابن الخطاب اصاب جاريين من بني حنينة فوضعهما
في بعض بيوت مكة قال فمن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم علي بني حنينة فجعلوا يسعون في السكك
قال عمر يا عبد الله انظروا هذا فقال من رسول الله
صلى الله عليه وسلم علي السبي قال اذهب وارسل

الحارثيين ولنا قوله تعالى في سورة براءة فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم وهي اخروسة نزلت فكان ناسخا
لاية المن والعداء ولما وقع في غزوة حنين لتقدمها
وسمع قداؤهم بحال اوباسير مسلم لانهم يعودون
حربا على المسلمين ودفع شرح خواتم خير من استنقاذ
الاسير المسلم لانهم من ايديهم **ومنع رهم الى داهم**
لان فيه تقويتهم على المسلمين وقال ابو يوسف ومحمد
يفاري بهم اسارى المسلمين وقال مالك والشافعي
واحمد لا يجوز المفاداة بناسيهم وقال احمد ايضا لا يجوز
المفاداة بصيانهم وعفاي حنيفة انه لا بأس بان
تفاري بهم اسارى المسلمين لان تخليصهم من ايديهم
واجب ولا يتوصل اليه الا به وفي السر الكبير ان هذا
قولهما واظهر الروايتين عن ابي حنيفة وقال
ابو يوسف يجوز المفاداة باسارى المسلمين قبل الفقة
لا بعدتها لان الثابت بعد الفقة حقيقة الملات
فلا يجوز ابطاله بدون رهننا لانه يعود من كسائر
المعاومات واما المفاداة بحال فلا يجوز في الشهور
من المذهب لقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق
لمسكم الاية ولقوله عليه السلام لو نزل بنا عذاب
لما خا الاعمر وذلك لانه اشار بقتلهم وفي السر
الكبير ولا بأس به ان كان بالمسلمين حاجة استدلال
باسارى بدرو للامام قدا اسارنا بهم في الاظهر
من الروايتين عفاي حنيفة وبه قال الاماروي مسلم
من حديث سلمة بن الاكوع قال حرصنا مع ابي بكر
امره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نفرنا

قزارة فلما كان بيننا وبين الساعة امرنا ابو بكر
فمرونا ثم سئنا القارة ايج صيها عليهم من كل وجه
فورد الماء فقتل من قتل عليه وسبي وتطرت ايس
عنق من الناس فيهم الزراري فخشيت ان يسبقوني
الى الجبل فزمت بهم بينهم وبين الجبل فلما راوا
السهم وقفوا فحبت بهم اسوقهم وفيهم امرأة من
بنى قزارة عليها قشع من ادم والقشع النطع سمها
ابنه لها من احسن الناس فسقتهم حتى انتت بهم
ابا بكر فقدمي ابنتها فقدمنا المدينة فلقيني
رسول الله صلى الله عليه وسلم في السوق فقال
يا سلمة هب لي المرأة لله ابوك فقلت هي لك يا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فوايده ما كشفت لها
ثوبا فنفعت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى مكة فغدي بها ناسا من المسلمين كانوا اسروا علة
وزوي مسلم ايضا وابوداود والترمذي وقال
حسن صحيح واللفظ له عفاي المذهب المهلب
عفا عمر بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فدي رجلين من المسلمين برجل من المشركين
وعندنا ندح وحقوق مواش شق ثقلها لان في تركها
عليها لها فاد الشافعي تقوية لهم وفي عقرها ثقال
مالك نفديا ومثله بها والريح للمصلحة جابر والحق
الغبط بهم من اقوي المصالح وهو مندوب بالنسب
فما رت كسلاح يمكن حرقه فانه يحرق اثنا ثلثا لئلا
يستغيثوا به فيما بعد وان لم يمكن حرقه ذفن في
مضيقه مجيب لا يقدون اليه او التي في البحر ودليل

الشافعي ما في مصنف ابن ابي شيبة اذا با بكر بيعت حيوتا
 الى الشام فخرج يبيع يوزن بن ابي سفيان قال ابي اوصيل
 لا يقتل صبي ولا امرأة ولا بقرة الا ما كلة لكنه يحمل
 على ما عين فقلها جميعا بين الاقوال واما ما في الهداية
 من فضة عليه السلام عن ربح الخيول الا ما كلة فغير
 مفروق **ومنع فضة الغنم ثمة اي في دار الحرب الا**
انما وصورتها ان لا يكون للامام من بيت المال
 ما يحمل عليه الفينة فيقسمها بين الفاعلين ليجعلها
 الى دار الاسلام ثم يبرحها منهم فيها وقال الشافعي
 لا تبيع بالفضة في دار الحرب بعد سائر اهلهم ام الشريك
 وبه قال الخطا وقال ما يحمل فضة الاموال في داره
 الحرب ويؤخر فضة السبي الى دار الاسلام واصل
 هذا ان الملك لا يثبت للفاعلين قبل الاقرار بدار
 الاسلام عندنا وعندهم يثبت بالاستيلاء بعد سائر
 اهلهم ام الشريك وبه قال احمد وانا ان الاستيلاء
 باثبات اليد وانتقل اذ القوة لهم في دارهم فصار
 القسم بينها كالقسم قبل المعركة واما فضة عليه
 السلام عننايم خبير فيها وعننايم بي المصطلق
 في دارهم فليس من محل الخلاف لانه عليه السلام
 لما فتح تلك البلاد ضارت دار الاسلام ولا خلاف
 فيها وانا الخلاف فيما لم يذكر بصدور الاسلام والرد
 سندا وهو بكر الراي وسكون الدال فتمرة بمعنى
 الموت ومنه قوله ثانيا في ما رسله معي رد اليمدني
ومدد لحقهم ثمة اي في دار الحرب كمن قال خبر المبتدأ
فيه اي في الغنم خلا ما لثافعي وقدمدنا الاصل

وذلك

في ذلك **لايسو ولم يقاتل** اي الذي يبيع في العسكر اذا لم
 يقاتل كالمقاتل في حق الغنم لان سببه لاستحقاق وهو
 المجاورة على قصد المقاتلة ولم يوجد لانه جاور على قصد
 التجارة بعدم القتال لان المقاتل منهم يستحق من
 الفينة لانه بالمباشرة طهرا وفقدته القتال والتجارة
 تبع له فلا يصح كالحاج اذا جري طريق الح فانه لا
 ينقض اجره واما ما في الهداية من قوله عليه السلام
 الفينة لما شهد الوقعة فرفعه غير معروف
 بل موقوف على بن عمر كما ذكره البيهقي **ولا من مات**
ثمة اي في دار الحرب من المقاتلة لان الارش يجري في
الملك ولا ملك للقرابة في الفينة قبل ان يخرج الى دار
الاسلام واما الغنم الاستحقاق ويورث قسطن
مات من المقاتلة ثمة اي في دار الاسلام وقال
 الشافعي يورث من مات بعد استقرار المعركة لثمة
 الملك به عنده **وحصل لنا ثمة اي في دار الحرب طعام**
 سوا كان مهينا للاكل ولم يكن كالجويع والسفد
 والغنم والابل لكن نرد خلودها الى الفينة وهذا الحل
 في حق من يبيع له في الفينة ويرفع ثمنها عننا كان او
 فقيرا وفي حق من معه من الشاة والاولاد ومالهيك
 وحلف وذهن وقطب وسلاح به حاجة **لا يورث الخروص**
ثمة اي في دار الحرب لما روي مسلم عن عبد الله بن
 مسعود قال اصبت جرابا من شحم يوم خيبر فالتزمت
 ثم قلت لا اعطى في هذا اليوم اهدانيا فالتفت فاذا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فنيها زاد احو
 داود والطيا نبي في سدره وقال له عليه السلام

هو لك قال ابن القطان وهذه الزيادة مفيدة لأنها
نص في إباحته وهي صحيحة الإسناد وروى البخاري في صحيحه
عن أبيه عن نافع عن ابن عمر قال كنا نصيب في غارنا
العسل والغيب فنام ولا نرفع رؤوسنا وروى أبو داود في
سننه عن محمد بن أبي عمار عن عبد الله بن أبي أروى قال
كنت قلت هل كنتم تخشون يعني الطعام فلو عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أصبنا طعاما
يوم خيبر فكان الرجل يجيئ بنا فخذ منه مقدار ما يكفيه
ثم ينصرف وروى البيهقي عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
أن صاحب جيشه أتاه السلام فكتب إليه عمر أن افتحنا أرضا
لنخرج الطعام والعلف وكبرهت أن أتقدم في شيء وذلك
الأمير فكاتبه إليه مع الناس يجلون ويعلمون
ممن باع شيئا بذهب أو فضة خمس لله وسهام المسلمين
وتم يقيد في السير الكبير فلما انتفع الطعام وكثر
بالحاجة وهو قول مالك والسامعي وأحمد لا إطلاقا
روينا ولم يرو عنه عليه السلام يوم خيبر كله أو أعلفوا
ولا تخفوا ورواه البيهقي في المعرفة **ومن أسلم ثمة أي في**
دار الحرب منهم فقل يا هذه المسلمين عظم نفوسهم
فلا يجوز قتله ولا استرقاقه لقوله عليه السلام أمرت
أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا
بحسبوا مني دمايم وأموالهم **وعظم ما لا ينبغي** يفتن
بذلك **فعله** لأنه تبع له في الإسلام خلافاً ولده الكبير
فأنه حربي غير تابع له وخلافاً وزوجته وصاحبها فأنها
حربية غير تابعة له في الإسلام وصاحبها حرة منها فسمعها
والرق **وعظم ما لا ينبغي** سبق بده الحقيقة عليه ولقوله

عليه

عليه السلام من أسلم علي شيء أو مال فهو له روي بسند أو
مرسل بسند صحيح فنعن صخر بن عتبة أن قوماً من بني
سليم تزواوا عن أرضهم حين جاء الإسلام فاحتجوا
فأسلموا فحاصموا فيها النبي صلى الله عليه وسلم فردها
عليهم وقال إذا أسلم الرجل فهو أحق بأرضه وماله رواه
أحمد وروى أبو داود معناه وفيه يا صخران لقوم إذا
أسلموا أهرزوا أموالهم ودمايمهم **أوردته معصومة**
أي سلماء أو ذمياً لأنه في يده حكماً أو بد المودع كبد المودع
لأنه لما لم يدر في الحفظ وهي يد محترمة كحكمة قبيد
بالودعة لأن ماله الذي في يده معصوم غصباً في قبيد
أي حبيفة لأن يده ليست كيد المالك وقال محمد لا يكون
قبيداً إلا المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بالإسلام
وأبو يوسف مع أي حبيفة في رواية ومع محمد بن أبي
وقيد بالمعصوم لأن ماله الذي أودعه عند حولي في
اتفاقاً لا يبدله ليست محترمة حتى جاز لنا التفرغ
لها وقيد بالماله لأن خفاؤه في خلافاً للمالك وإن شافعي
وأحمد فإنه بأسله به بعصم عقاره لأنه في يده كالمعصوم
ولنا أن العقار في يد أهل الراد وسلطانها أدهى من حيلة
دار الحرب يعلم بكونه حبيفة وقيل هو قول محمد
وهو قول أبي يوسف وأما رجوع عنه أي أن العقار كثيره
من الأموال بناءً على أن اليد حبيفة يثبت عنده فيه
الأنزى أن عنده بغير رغبة الغصب وأما عبيده فمن قاتل
منهم فهو يهودي خلافاً للمالك والسامعي ولقد لأنه لما حترد
على مولاه خرج من يده فصارت تبعاً لأهل دارهم وحكم
من أسلم يدار الحرب وخرج الينا على هذا التفصيل

ويقسم الامام اربعة الاحساس من الفتيحة بين الغائبين بعد
 اقرار الحسن بقوله تعالى واعلموا اننا غصتم من شيء فان الله
 حننه الآية **والفارسي** ايجل مع فارس او اكثر سها من **الراجل**
 اي من لا فرس له معة سوا كان معه بغير او بفعل او لم يكن **سهم**
 وهذا عند ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد
 للفارس ثلاثة اسماء وللرجال سهم وهو قول مالك والناسبي
 واحمد والليث وابو ثور واكثر اهل العلم لما روي الجماعة
 الا النسائي عن نافع عن ابي عمر ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم جعل للفارس سها من ولعنا حبه سها فقد انقل
 البخاري وقسم نافع فقال اذا كان مع الرجل فرس فلا ثلاثة
 اسماء وان لم يكن له فرس فله سهم ولفظ مسلم انه قسم في
 النفل للفرس سها من وللراجل سها من ولفظ ابي داود وابن
 حبان في صحيحهم انه عليه السلام اسمهم للرجل والفرسه
 ثلاثة اسماء سها من له وسها من لفرسه ولفظ الترمذي
 انه قسم في النفل للفرس سها من وللراجل سها من وفي
 لفظ ابن ماجه انه اسمهم يوم حبر للفارس ثلاثة اسماء
 للفرس سها من وللراجل سهم وفي الباب احد عشر حديثا
 مسندا بمعنى ما رويها ولا الاستحقاق بالنفع ونفعه
 على ثلاثة اميال الراجل لانه للسكر والفر والنبات
 والراجل للنبات لا غير ولا في حنيفة ما روي ابو داود
 في سننه واحد في مسنده والظاهر اني في صحيحه ولا في شيء
 في مصنفه والدارقطني في سننه والحاكم في مسنده ركه
 ما حديث جمع بما يعقوب بما جمع بن يزيد الا بقناري قال
 سمعت ابا يعقوب بما جمع بما ذكره عن ابي عبد الرحمن بن يزيد
 الا بقناري عن ابي جمع بما ذكره الا بقناري وكان

هذه القراء الذين قروا القرآن فلا شهدنا احد بيعة مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال انصرفنا عنها اذا الناس
 يهزون الاباء فقال بعض الناس لبعض ما للناس والواحي
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على ذلك
 عند كراع الغيم فلا اجتمع عليه الناس فدا عليهم انا فتحنا
 لك فتحا مبينا فقال رجل يا رسول الله افتح هوقا فقال نعم
 والادي نفسي بيده انه تفتح ففقت حبر علي اهل المدينة
 فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر
 سها وكان الجيش الفارسي خمسمائة منهم ثلثا على فارس
 فاعطى الفارس سها من واعطى للراجل سها من قال ابو داود
 وهم اثنا كما وما بني فارس فاعطى الفارس سها من واعطى
 ضاحك سها من وروي الطبراني في طريق الواقدي في معجمه
 عن المقداد بن عمرو انه كان يوم بدر على فرس يقال له سحجة
 فاسم له النبي صلى الله عليه وسلم سها من لفرسه
 سهم واحد وله سهم وفي تفسير ابن مردويه في سورة الانفال
 بسنده الى عائشة قالت اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم سها من في المصطلق فاضرب سهمها الخمس ثم قسم بين
 المسلمين فاعطى الفارس سها من والراجل سها من وروي
 ابان في شيبه في مصنفه عن ابي اسلمة وابن عمر بالاحد ثلثا
 عبيد الله عن نافع عن ابي عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم جعل للفارس سها من وللراجل سها من ومن
 طريق ما في ابي شيبه رواه الدارقطني في سننه وقال قال
 ابو بكر البزاز في هذا الحديث وهم من ابان في شيبه
 لا واحد ابان في مصنفه محمد بن ابي بكر وعمرهما
 رواه عن الترمذي خلافا فقد اورد في كرامته وغيره

قال

قَالَ حَنِيبٌ بَانَ هُنَّامُ بَرَعْرُوهَ

بن عبد الله بن الزبير أثبت في حديث الزبير عن احرص
وقد روي عن ابيه عن جده عبد الله بن الزبير عن
الرهوي انه قال اعطاني رسول الله صلى الله عليه
يوم بدر اربعة اسهم تسعين نفوسا وسهما
لأبي واهل المغازي لم يرووا انه عليه السلام اسهم
لنفسه ولم يخلعوا الله مفروحيه بثلاثة اعواس
لنفسه السكيب والصويب والمخزوم يا هذا الا ان
واحد وروي الرازي في المغازي بسنده الى الحارث
بن عبد الله بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم نادى
بثلاثة اعواس لدار والطرب والسكيب

وَتَادَ الرُّبُوبُ فَوَاسًا وَقَادَ حَوَاسِي بِنَا الْعَمَّةِ فَرَسِينَ رَفَاقًا فَاسَهُمْ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلَّ مِنْ كَانَ لَهُ فَرَسَانِ خِمْسَةُ اسْمٍ
 أَرْبَعَةُ الْفَرَسِينَ وَتَسْمِيَتُهُمَا لَهُ وَمَا كَانَ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسَيْنِ لَمْ يَسْمَهُمْ لَهُ وَيُقَالُ
 أَنَّهُ لَمْ يَسْمَهُمُ إِلَّا الْفَرَسَ وَاحِدًا وَالثَّبْتُ أَنَّ اسْمَهُمْ لَفَرَسٍ وَاحِدٍ
 وَلَمْ يَسْمَعْ أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمَهُمْ لِنَفْسِهِ إِلَّا
 لَفَرَسٍ وَفِيهِ **وَقِيلَ** فِي اسْتِخْفَافِهِ سَهْمُ الْفَارِسِ أَوِ الرَّجُلِ **وَقَدْ عَجَاوَرَهُ**
الدُّرُوبُ أَيِ مَدْخَلَ دَارِ الْحَرْبِ **لَا يَفْقِرُ شَهْرُهُ الرَّاقِعَةُ** فِي الاسْتِخْفَافِ
 فَمَا هُوَ قَوْلُ مَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ فَلَوْ دَخَلَ الْفَارِسِيُّ دَارَ الْحَرْبِ
 فَارْتَفَاعًا فَفَرَسُهُ وَتَنَاقُلَ رَجُلًا اسْتِخْفَافَ سَهْمِ الْفَارِسِ وَلَوْ دَخَلَ
 رَجُلًا فَاسْتَفْرِي فَرَسًا اسْتِخْفَافَ سَهْمِ الْفَارِسِ اتِّفَاقًا هَذَا أَوَّلَ اسْمِهِمْ
 لِمَلُوكِهِ يَتَنَاقَلُ وَلَا امْرَأَةً لِحَنِيقِ الْمَكَانِ اسْتِخْفَافَ سَهْمِ الْفَارِسِ اتِّفَاقًا
 هَذَا أَوَّلَ اسْمِهِمْ لِمَلُوكِهِ يَتَنَاقَلُ أَوْ يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقِ وَلَا لَدَيْهِ
 وَلَا امْرَأَةً تَدَاوِي الْجُرْحِي وَتَقُومُ عَلَى الْمَرْصِي وَلَا لَصِي يَتَنَاقَلُ
 وَلَا لَدَيْهِ يَتَنَاقَلُ أَوْ يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقِ وَلَكِنْ يُوَضِّحُ لَهُمْ عَلَى حَبِّ
 مَا يَرِي الْأَمَامُ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ وَالْإِمْرَةِ سَهْمٌ
 إِلَّا أَنْ يَمْدَنَا عَنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ رَوَاهُ أَحْمَدُ مُسْلِمٌ وَالْوَضِّحُ
 فِي اللَّفْظِ أَعْطَا الْقَلِيلَ وَهَذَا أَعْطَا أَقْلَ مِنْ سَهْمِ الْفَتِيحَةِ
 وَعِنْدَنَا يَكُونُ مِنَ الْفَتِيحَةِ قَبْلَ اخْتِرَاجِ الْخَمْسِ وَهُوَ قَوْلُ
 الشَّافِعِيِّ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَمِنْ قَوْلِهِ الشَّافِعِيُّ يَكُونُ
 مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَمِنْ قَوْلِهِ
 لِلشَّافِعِيِّ يَكُونُ مِنَ خَمْسِ الْخَمْسِ وَقَالَ مَا لَكَ مِنَ الْخَمْسِ
 وَلَا يَسْمَهُمُ إِلَّا أَحَبْرَانَهُ دَخَلَ لِحَدِيْمَةِ الْمُسْتَجِرِّ جَرًّا لِلْمُقَاتَلِ
 حَتَّى لَوْ كَانَ تَرَكَ الْحَدِيْمَةَ وَقَاتَلَ بِسَهْمٍ لَهُ كَاهِلَ سَوْفِ
 الْمُسَكَّرِ وَيَسْتَقَانُ بِالْكَافِرِي الْقِتَالَ عِنْدَ الْحَاجَةِ عِنْدَنَا

وعند

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَسْتَقَانُ بِهِ
وَالْخَمْسُ مِنَ الْفَتِيحَةِ لِلْبَيْتِيْمِ وَهُوَ كُلُّ صَبِيٍّ لَا أَبَ لَهُ وَيَشْتَرُطُ
 أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا **وَالْمَسَاكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ** وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْسِيمُهُمَا
 فِي الزَّكَاةِ لِمَارُوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرَفٍ بِالْعَاقِلِ مُتَقَارِبَةٍ
 مَتْنُهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ مَرْدُوَيْهِ فِي تَقْسِيمِهِ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ
 بِسُودِهِ إِلَيْهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً فَعَمِلُوا خَمْسَ الْفَتِيحَةِ فَضَرَبَ ذَلِكَ
 الْخَمْسَ فِي خِمْسَةِ ثَمَرَاتٍ وَأَعْلَمُوا أَنَّ غَنِمَتَهُمْ مِنْ ثَمَرِي فَاتَ
 لَهُ خَمْسَةٌ وَلِلرَّسُولِ وَقَالَ قَوْلُهُ ثَمَرِي فَإِنَّ لَهُ خَمْسَةً
 مُفْتَاحٌ كَلَامٌ مَخْذُولٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ فَذَكَرَهُ
 لِلتَّرَكِّ بِاسْمِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَى شَيْءٍ لِأَنَّ الْكَلَامَ ثُمَّ جَعَلَ
 سَهْمَ اللَّهِ وَسَهْمَ الرَّسُولِ وَاحِدًا وَلِذِي الْقُرْبَى سَهْمًا مُجْفَلًا
 لِهَدْيِ السَّهْمَيْنِ قُوَّةٌ فِي الْخَيْلِ وَالسَّلَاحِ وَجَعَلَ سَهْمَ الْبَيْتَامِيِّ
 وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ لَا يُعْطِيهِمْ لِقَبْرِهِمْ وَقَبْلَ الْأَرْبَعَةِ
 اسْمَهُمُ الْبَاقِيَّةُ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِإِكْبَادِ سَهْمًا وَلِلدَّاهِلِ
 سَهْمًا وَمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فَلَمَّا قَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَهْدِيَانِ السَّهْمَيْنِ سَهْمَ اللَّهِ
 وَالرَّسُولِ وَسَهْمَ تَرَابَتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَدَقَّةً عَنْ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا رَوَاهُ أَبُو يُوسُفَ عَنْ الْكَلْبِيِّ
 عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْخَمْسَ الَّذِي كَانُوا يَفْتَسِمُونَ
 عَائِدَ عَمْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِدَ خِمْسَةِ اسْمِهِمْ
 لِلَّهِ وَالرَّسُولِ سَهْمٌ وَلِذِي الْقُرْبَى سَهْمٌ وَلِلْمَسَاكِينِ سَهْمٌ
 وَلِابْنِ السَّبِيلِ سَهْمٌ ثُمَّ فَتَسِمَةُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُمَانُ وَعَلِيٌّ
 عَلَيَّ ثَلَاثَةٌ فَتَسَامُ اسْمُهُمُ لِلْبَيْتَامِيِّ وَسَهْمُ الْمَسَاكِينِ وَسَهْمُ
 لَابْنِ السَّبِيلِ **وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ أَبِي الْقُرْبِيِّ** مِنْ بَعْدِهِ الطَّوَائِفُ

وللبيتاميين سهم

الثلاث علي غيرهم **ولا شيء للفقير** اي غني ذوي القربى لا امر
 اعطي الفقراء منهم وقال الطحاوي سهم الفقير ساوياً ايضاً
 لما قد منا والاول اختيار الكروحي وهو الامح ان الدليل
 انما دل على حق سقوط اعتبارهم اما فقراوهم فيدخلون
 في الاصناف الثلاثة ويسقط سهم النبي صلى الله عليه
 وسلم عوته كالصفي لانه كان يستحق برسالة الانبياء
 بامور استه ولهذا لم يرفع الخلفاء الراشدون بعده هذا الا
 مقسمهم والصفي شيء انفسهم نفسي كان يصطفيه لنفسه
 من الغنيمة كدرع اوسيف اوفرس اوامة كاري اية
 اصطي صفيه من غنائم حير وقال الشافعي يقسم الخمس
 على خمسة اسهام سهم للنبي عليه السلام في حياته وبعد
 وقائه يصرفه الامام في مصالح الدين علي ما يري وبه قال
 احمد وعن الشافعي ان سهم النبي صلى الله عليه وسلم بعده
 يرد على بقية الاصناف وحكي بن المنذر عنه انه يكون
 للخليفة وسهم لذوي القربى يستوي فيه غنيهم وفقيرهم
 يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وقال المروزي والثوري
 يستوي فيه الذكر والانثى ويكون للنبي حاشم وبني المطلب
 فقط ودون بني عبد شمس والباقي للفرق الثلاثة
 وقد تقدم ان الخلفاء الراشدين علي ثلاثة حوا قبلها حضر
 من الصحابة فكان هذا اجماعاً **ومن دخل دارهم وله منعة**
 سواء اذن له الامام ام لا **فان غار حرس** ما اخذوا لان الماخوذ
 حبيذ علي وجه التقهر والغلبة لا الاختلاس والسوقه
 فكان غنيمة **لا من لا منة له** اي لا الخمس ما اخذ من دخل دارهم
 ولا منة **ولا اذ الله** من الامام لان اخذهم حبيذ يكون لقتال
 وسرقه لا فتراو غلبه ويخمس عند مالك والشافعي لان مال

319 حزبي اخذ فتراو كان غنيمة وفيه عدم الاذن لان من لا منة
 له لو دخل باذن الامام ففيه روايتان المشهور منها انه
 يخمس ما اخذه لانه لما اذن لهم الامام التزم بصرهم بالامداد
 فقار كالمسقة **ولا امام ان يتقدم وقت القتال فيجعل لاحد**
 من الجيش **سباً رايد اعلي سهمه** اي نصيبه سهماً كاملاً او رخصاً
كالسلب وكوه بان يقول من قتل قتيلاً فله سلبه او من
 اصابه شيأ فهو له فيتناول هذا الكلام كل من ياخذ من الغنيمة
 او يقول السرية قد جعلت لكم الربع بعد الخمس او ما اصبتم
 فلكم نصفه لما روي انه عليه السلام يفعل في المداية الربع
 وبما الرهعة الثلث كما رواه احمد وبما ما حجة والترمذي ولان
 التثليل تحريمه علي القتال وثبوته عليه السلام يوم حنين
 وهو مشدوب اليه لقوله تعالى يا ايها النبي حرص على المؤمنين على
 القتال ولقوله عليه السلام يوم حنين ما قتل قتيلاً لم يعلم
 بينه فله سلبه والتثليل عندنا ما الاربعة الاحماس وبه قال
 احمد وعند مالك والشافعي من الخمس **والسلب مركب** اي مركب
 المقتول **وما عليها** اي علي المقتول مما يوسطه وجيبه
 وعلى مركبه من سلاح وثياب وسرج والة ولوا شحمه واحد وقته
 امر بالسلب من احمته اي اوهمه اعطى النبي صلى الله عليه
 وسلم سلب اي جهل طعازدون بن مسعود والحاصل انه لا
 يستحق القاتل سلب مقتول عموماً الا بقوله الامام من قتل
 قتيلاً فله سلبه لانه يستحق بارالة كالمسقة المقتل وقت
 الحرب يقطع طرفه او سلبه كما قال مالك والشافعي لقوله
 عليه السلام من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه رواه
 احمد والجماعة الا الشافعي وفي لفظ لمسلم عن جبير بن نفير عن
 عرف بن مالك انه قال لما لدن الوليد لم تقلم يا خالد اذ رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل كافرا قتل مسلمة
 فقتل ابو طاحنة فقتل بالسلب للقاتل قال لي زاد ابو داود فقتل
 بالسلب للقاتل ولم يحنس السلب واخرج في سنة ابينا عوا ان
 بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل
 كافرا قتل مسلمة فقتل ابو طاحنة يوم عشرين رجلا واحدا
 اسلأهم وظا هو هذا نصب الشرع لانه يقتل له ولان القاتل
 مقبلا قد اظهر غناية علي غيره فيستحق التعجيل عليه ما
 علي القاتل كالفارس مع الى اجل خلاف ما لو قتل مدبرا
 اوري من وصف المسلمين سها فقتل مشركا لانه ليس فيه
 زيادة غناء فكل احد يتجاسر عليه ولنا ما في معجم الطبراني
 الكبير والاولى بسند في حنادة بن ابي امية قال تولد اثنان
 وعشرين ابو عبيدة بن الجراح فبلغ حبيب بن مسلمة ان بنت
 صاحب فرس خرج يريد بطريق اذربيجان ومعه فرسه
 وباقوت ولولو وغيرهم فخرج اليه فقتله وجا ايا مقه
 فاداد ابو عبيدة ان تحسه فقال له حبيب لا تخرمي رزقا
 رزقنيه الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جبل
 السلب للقاتل فقال معاذا حبيب ابي سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول انما المرء ما طابت به
 نفس امامه ورواه اسحاق بن راهوية في مسنده لسند
 في حنادة بن اسية قال كنا معسكرين بدابق فذكر حبيب
 الله مسلمة الفهري ان بنت النومي خرجت بجارة من البحرين
 بطريق ارمينية فخرج عليه حبيب فقاتله فقتله فجا
 بسلبه بجلاء على حنة ابغاله من الديباج والياقوت والزر
 فاراد حبيب ان يأخذ كله وابو عبيدة بعضه فقال
 حبيب لابي حبيدة قد قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من قتل قتيل لا فله سلبه قال ابو عبيدة انه لم يقتل الا ابد
 وسمع معاذا بن جبل بذلك فاتي ابا عبيدة وحبيب جاحمه
 فقال معاذا لا تقتني الله وتأخذ ما طابت به نفس امامك فان
 لك ما طابت به نفس امامك فحضرهم بذلك عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فاجتمع رايهم علي ذلك واعطوه بعد الحنسي
 شافيا عه بالخردين بالف دينار الا ان في سنده ضعف
 راي المعجبين في قصة معاذا بن عمرو بن الجحوم ولم يجعله معاذا
 ابا عمرو وقتلها ابا جهل يوم بدر وفتن النبي صلى الله عليه
 وسلم سلبه لمعاذ بن الجحوم ولم يجعله بينهما وما اخرج مسلم
 وابو داود واللفظ لابي داود عن عوف بن مالك الاشجعي
 قال خرجت مع زيد بن حارثة في غزوة موتة ورافقني مددي
 من اهل اليمن فلفينا جحوم الروم وفيهم رجل علي فرس اشقر
 عليه سرج مذهب فحمل الي وي يفرني بالمسلمين وقد له
 المددي خلق من فرسه الرومي ففرقت فرسه فخر وعلاه
 فقتله وجار فرسه وسلاحه فلما فتح الله علي المسلمين
 بسك اليه خالد بن الوليد فاحذ منه سلب الرومي قال عوف
 فانت خالد فقلت له اما علمت ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقتل بالسلب للقاتل قال لي ولكن استكرته
 تلك التروية او لا عرفتم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ياتي ان يعطيه قال عوف فاجتمعنا عند رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقصصت عليه قصة المددي وما فعل خالد
 فقال صلى الله عليه وسلم يا خالد ما حملك فاك علي ما
 كصفت قال يا رسول الله اسكرته قال رد ما اخذت
 منه قال عوف فقلت دونك يا خالد الم اف لك فقال عليه
 عليه السلام ما ذاك قال فاحبرته قال فقتل صلى الله

عليه وسلم وفاد يا خالد لا ترد عليه هل انتم تاركوا الى امر اي لكم
صفوة امرهم وعليهم كدره
يبقى انفسهم اذا استنوي بعضهم علي بعض
واموالهم كذلك بالاستيلاء كما يملك به المسلم

وقال مالك
يملكونا بجره الاستيلاء وعن احمد رواية كقول مالك ولقي
كقولنا وقال الشافعي لا يملكونا لان استيلاءهم مخطور عندنا عند
الاخذ في دار الاسلام وانتهاه عند الاخراج بدارهم لبقاعه
للمال اذ سببها اسلام معا حبه لقوله عليه السلام فاذا قالوها
عصوا مني بمائهم واموالهم وصار هذا كما استيلاء المسلم علي
مال المسلم وكاستيلاءهم علي زوايا الكفار كما اطمون بالمخطورات
بالايجاع كالزنا والربوا ولنا قوله تعالى للمفقرا المهاجرين
الاجرة والفقير من لا ملك له فلم يملك الكفار اموالهم باستيلاء
عليها لكانوا غنياء ولم يسموا فقرا ولا بالاصل في الاموال
الاجرة وعدم القصة لقوله تعالى هو الذي خلقكم ما في الارض
جميعا وانما جعلكم لاجل الاختصاص والحصة بسبب من
الاسباب كالشر او نحوه ضرورة التمكن من الانتفاع به بلاء
سارعة فاذا زال ذلك التمكن بسبب اضرار الكفار له بدارهم
عاد الي الاصل وصار كاصد وحوله من مباح الاصل فيملكونه
بخلاف استيلاء المسلم علي مال المسلم لان تمكنه من الانتفاع به
قائم فيبقى اختصاصه به وعصمته له وبخلاف زوايا لانها لم
تخلق محلا للملك لان الادبي خلق لملك لا يملك وانما يبيت
فيه كلية الملك بالكفر العارض وبخلاف ما اذا لم يجرؤوا بدارهم
فان قيل فان الله تعالى ولي جعل الله للكافرين لان ملكهم
بسبب الاستيلاء وهو يتحقق بالاجرا بدارهم لان الظاهر

ان المسلمين يستنفذون ما منهم ما لم يجرؤوا بدارهم فان قيل
قال الله تعالى ولي جعل الله للكافرين علي المؤمنين سبيلا
والملك بالاستيلاء من اخوي جهات السيل اجيب بان النص
ذوات المؤمنين وهم لا يملكونهم بالاستيلاء بل يملكون اموالهم
اي لا يملك الكفار بالاستيلاء والاخر ازيد اربارهم حرنا
وهم مدبرنا وام ولدنا ومكاننا لان محل الملك هو
المال وهو لا يسو جان وقال مالك واحد يملكون المدبر والمكانة
بالاستيلاء وقال احمد لا يملكون ام الولد وقال مالك يملكونها
الامام فان لم يفعل باخذها سبيها بالقيمة ولا يدعيها يستحل
فرضها من لا يخل له اي ولا يملك الكفار بالاستيلاء
والاخر ازيد عند المسلم اذا بقا الي دارهم وهذا عند ابي حنيفة
والشافعي واحمد في رواية وقال ابو يوسف ومالك
واحمد في رواية يملكونها كما لو نذرت اليهم دابة فاحد وعفا ولا ي
حقيقة ان سبب الملك الاستيلاء ولم يوجد لادبي ذواجد
مكسبة وفي شرح التوبة ان الخلاف فيها اذا اخذوه فمراؤيدوه
واما ان لم يكن باخذوه فمراؤيدوه اتفاقا
اي بالاستيلاء والاخر ازيد اربارنا

لان الشرع اسقط عصمتهم وعصمته ما هو ملكهم جزا لغيرهم
بان جعلهم ملكا لعبيده
بدر ما غلبت عليهم
القسم لان الشركة قبل القسمة عامة فيقبل المصرة

ما سباني واخذ
الكفار واخرجهم الي دار الاسلام لانه لو اخذه بغير رشي
لنضرر التار وقال الشافعي ما وجد من اصابه بعد القسمة
اخذ بغير رشي ايضا ولكن يعرض الامام من وقع في سهمه من بيت

اي من

لئلا وان لم يكن في بيت المال شي اعدا للفسنة ولنا ما روي الدار
 قطني والبيهقي في سننها عن الحسن بن عمار عن عبد الملك
 بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال فيما امر بالعدو فاستنفذه المسلمون منهم ان وجد
 صاحبه قتل ان يقسم فهو احق به وان وجده وقد قسم
 فامساك هذه بالثمن وفي نسخة الدارقطني عن اسحاق بن
 عبد الله بن ابي فروة وعمر بن عبد بن عوف بن عيسى كذا قال
 ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن عمر
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من وجد
 ماله في الغني قبل ان يقسم فهو له ومن وجد بعد ما قسم
 فليس له شيء قال واسحاق هذا من تركه وقال البيهقي الحسن
 ابن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد وبقيها من رزها العدو
 ثم ظنوها فقال عليه السلام لصاحبهما ان اصبتهما قتل
 الفسنة فمنها لك بغير شيء وان اصبتهما بعد الفسنة فمنها لك
 بالقيمة فرواية ابي يوسف بهذا الحديث عنه يدل على صحة
 في هذا الحديث اذ لا يلزم ما كثر من الشخص من تركه ان يكون
 كل مرة ما افرد حصيلته من تركه كما في صحيح الطبراني عن ياسين
 الزيات عن الزهري عن سالم عن ابيه مرفوعا ما ادرك
 ماله في الغني قبل ان يقسم فهو له وادركه بعد ان يقسم فهو
 احق به بالثمن ورواه بن عدي في الكامل وضعف ياسين الزيات
 وفي مراسيل ابي داود عن تميم بن طرفة قال وجد رجل ناقة
 له فارتفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فاقام البينة ان لها ناقة
 واقام الامر بالبينة انه اشتراها من العدو فقال عليه السلام
 ان شئت ان تاخذها به فانت احق بها ولا تخجل عن ناقة وروي

الطبراني في معجمه عن جابر بن سمرق قال اصاب العدو ناقة رجل
 من بني سلم ثم اشتراها رجل من المسلمين ففروها صاحبهما
 نافي النبي صلى الله عليه وسلم فاصبره فامر النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم ان ياخذها بالثمن الذي اشتراها به صاحبهما
 من العدو وان لا يجلي بينه وبينها ومن الاثار ما في سنن
 الدارقطني عن قبيصة بن ذؤيب ان عمر بن الخطاب قال
 ما اصاب المتكروون من اموال المسلمين فظهر عليهم فراي
 رجل مناعه بعينه فهو احق به بها غيره فادافتم ثم ظهر
 عليه فلا شيء له انما هو رجل منهم وفي رواية فواحق به من
 غيره بالثمن قال وهذا مرسل وفي مصنف ابان في شيعة عن
 خلاص عن علي بن خذالك وقال بن حزم رواية خلاص عن علي
 بن يحيى ويزيد بن عبد بن ثابت ولكن باسناد فيه ابي لهيفة
 فنقد وطرقه بحسنه ويصحح الاصحاح به كيف ولا معارض
 له هذا مستندا اي لاهل الحرب صفته

اي في دار الحرب صفة ثانية بان جاز
 اليه دار الاسلام او الى عسكر المسلمين في دار الحرب
 عطف على ما قبله هذا خبر المبتدأ وانما

يعق لما روي احمد بن محمد بن مسدد واما ابي شيعة في مصنفه
 والطبراني في معجمه ومنا حديث الخراج عن مقسم عن ابن عباس
 ان عبد بن عرجا من الطائيين الى النبي صلى الله عليه وسلم
 ناسيا فاعتقها رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدىها
 ابو بكر وفي لفظ لابن ابي شيعة بهذا الاسناد ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يعق من اتاه من العبيد اذا اسلموا وقد
 اعتق يوم الطائف رجلين احدهما ابو بكر سجيهم لانه تدي
 بكرة فترك من الحصن وفي مراسيل ابي داود عن عبد بن

الحكم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حصر الطائيين خرج اليه
ازواء من ارقابهم فاسلموا فاعتقهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليه موالهم
قالوا يا محمد والله ما اخرجوا اليك رغبة في دينك وانما خرجوا
هربا منا الدرق فقالوا ناس صدقوا يا رسول الله ردهم
اليهم فنقض عليه السلام وقال والله ما اراكم تتشبهون
بامعاشر فزيتي حتى يبعث عليكم منا يغرب رقابكم
علي هذا واني ان يردهم وقال هم عتقا الله **كعبد مسلم** اي عما
يعتق عبد مسلم **شراه** **كافر مستان** هذا اي في دار الاسلام
وادخله دارهم اي دار أهل الحرب وهذا عند أبي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق وبه قال مالك وأحمد وفي
مذهب الشافعي وجه انه لا يبع ببيع العبد المسلم من الكافر
وعنه قول انه يبع في النهاية عند الايضاح وعلى هذا
الخلاى اذا كان العبد ذميا لان المستامن يجبر على بيعه
ولا يملك من ادخاله دار الحرب **ولا يتفرض تاجرنا مئة**
اي في دار الحرب **لدمهم واموالهم** لان في تفرضه لواحد
منها عذر ايم وهو عنوع منه **الا اذا اخذ ملكهم ماله**
او حبسه **واخذ غيره** اي غير ملكهم مال التاحرة
يعلمه هي يعلم ملكهم ولم ينهه لانهم نفقوا عهد فبيح
له التفرض لهم كالاسير والمتخلص قيد بدمهم وماله
لانه لا يجوز ان يتفرض لغروهم لان الفروج لا تحل الابا ملك
ولا ملك قبل الامراز بالدار **وما اخرجته الناجر من داره**
الحرب بطريق التفرض ودخل به الى دار الاسلام ملكه
لا تحقق سبب الملك فيه وهو الاستيلاء على مال مباح
حراما اي ملكا حراما لانه حقل بسبب العذر فوجب

ذلك

ذلك خبئا فيه **فبتصدق به** تنزهها عنه **ولا يكتن حربي من**
الاقامة **هنا** اجمعي في دار الاسلام **سنة** بامان **وقيل له**
عند الامام **ان اقلت هنا سنة** تنفع عليك الجزية
وتبعد ذلك فان اقام سنة من وقت القول له **فهو ذمي**
لا ينزك ان يرجع اليهم لا التزامه الجزية ثم اذا صار ذميا
بمضي المدة المضروبة له يستأنف عليه الجزية بحول بعدها
الا ان يكون الامام قال ان مكثت سنة اخذتها منك فانه
ياخذها منه حينئذ وهل معه يعود الى محل من دارنا
لخروجه من ذمتنا وساسلم بشمة ولم يلحق به اذ انما له ودمعه
غير معصوم عندنا وملك مالك والشافعي لعصمتها عصمة
مفومة فتجب الدية في الخطا والقتل والعهد لانه قتل
نفسا معصومة للثبوت العاصم وهو الاسلام لقوله
عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا
الله فاذا قالوا عصبوا مني وماله واما لهم الاجفها
فقد اثبت العصمة بالاسلام لا بالدار ولنا قوله تعالى فان
كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة قال ابنة
سقيت لبيان انواع القتل وموجباته ووجب في المؤمن
المطلق دية وكفارة ثم اوجب بقتل مسلم لم يهاجر اليها
كفارة فقط بقوله فان كان من قوم عدوكم اجمعي المقتول
اذا كان من الكفار دارا وهو مؤمن فتحرير رقبته ثم اوجب
بقتل الذمي دية وكفارة قال ايجاب الكفارة وحدها فيمن
لم يهاجر على ان لادية له لانه جعل الكفارة كل الواجب
لانها كل المذكور فلا يجوز ان يراة عليها لانها نسخ ولا يجب
علي فانه سوي الكفارة في القتل الخطا لثبوتها **ولا تغير**
جزية وضعت بصلح لان الموجب لها حينئذ هو التراضي

ولا يمنع علي خلاف ما وقع عليه والخزينة ما يؤخذ من الذي باعتبار
رأسه وسميت خزينة لأنها تجزي أي تقضي ويكنى عن القتل
أو لقبوا بها بسقط القتل عن الذي ويكنى أن يأتي بنفسه
ويعظمها قايما والقباض منه قاعد أو لا يقبل منه لو بيعت
علي يد أبيه في أصح الروايات وذلك لقوله تعالى حتى يعطوا
الخزينة عن يد و هم صاعرون وإنما اعتبر الأصح ما روي أبو داود
في كتاب الأموال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح
أهل خيبر على أن يملك النصف في صغر والبغية في أرحب
بوه ومنها في المسلمين وعارية ثلاثين درهما وثلاثين درهما
وثلاثين دينار وثلاثين من كل صنف مما أصناف السلاح يوزن
بها والمسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم إن كان بالهبة
كسبا أو غرة علي لا يهدم لهم بيعة ولا يخرج لهم قنا ولا
يقتنوا من دينهم ما لم يجدوا أحدا أو ياكلوا الربوا ويحرقوا
بلد من البيعة وأهله بضاري والمحلة إذا روي **واذا أغلوا**
بصفة المجهول وكذا قوله وأمر وأعلي ما أملا لهم توضع
علي كتابي ومجوسي وثني محلي أي دون عوي ظهر عنه لكل
سنة ثمانية وأربعون درهما يؤخذ منه في كل شهر أربعة
دراهم **وعلي المتوسط** وهو من يملك نصيبا **نصف** أي أربعة
وعشرون درهما يؤخذ منه في كل شهر درهما **وعلي فقير**
يكتسب أي يقدر علي الكسب سواء اكتسب أو لم يكتسب
زبعتها أي اثنا عشر درهما يؤخذ منه في كل شهر درهما
ما روي بن أبي شيبه في مصنفه في الأمانة عن علي بن مسهر
عن الشياخي عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي قال
وضع عمر بن الخطاب الخزينة علي رؤس الرجال علي الثني
ثمانية وأربعون درهما وعلي المتوسط أربعة وعشرون

درهما

درهما وعلي الفقير ثني عشر درهما وروي أبو عبيد القاسم
بمسلم في كتابه الأموال عن عمر أنه بعت عثمان بن حنيف
توضع عليهم ثمانية وأربعين وأربعة وعشرين واثني
عشر وبعثني وهوود سواء الصفات الثلاثة آخر
السنة وقال الشافعي توضع علي كل بالغ دينار عينا كان
أو فقير المال روي أبو داود والنسائي وقال حديث حسن
والشافعي في الزكوة عن الأحمد عن أبيه وأكل عن مسرون
عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن
وأمرني أن أخذ ما ألقن ثلاثين نبيعا أو ثبينة ومن وكل
أربعين سنة ومن وكل عالم دينار أو عدلة معافري والحالم
البالغ والعدل يبيع المثل ما خلا من الجنس وبالكسر المثل
ما الجنس والمعا فري ما هدا أن يبيع إليه نوع من الثياب
وقال مالك بوضع علي الثني أربعون درهما وأربعة دنانير
وعلي الفقير عشرة دراهم وأربعة دنانير وهذا كله
روايات روية بموضع أبي رأي الإمام ربه قال الثوري وأبو عبيد
ورواية أهلها دينار وخمسة دنانير ولا يجوز السفصان وروي
كنوزنا ثم عندنا بوضع الخزينة علي كل كافر ليس بمسلم ولا ثني
عربي ربه قال أحمد في رواية لأن عمر صوب الخزينة علي أهل
سواد العراق بمصر من الصحابة ولم يبال عددا بينهم ولأنه
يجوز استرقاقهم أجماعا فكذا وضع الخزينة عليهم إذا بكل منها
بلحقه الصغار والذك قال أحمد لا يؤخذ إلا من اليهود والنصارى
ومن وافقهم بما أصل دينهم وأمن بكتابهم كالمستأمن لليهود
والفرج والأرضي للصناري وقال الشافعي لا يؤخذ إلا من
اليهود والنصارى والمجوس وفي أصحاب صحف أي أهلبهم
وشيت وأدريس وزيد داود وما علك بدني آدم والاسام

ري

وَأَصَابِيَّتَيْنِ وَجِهَانِ فِي مَذْهَبِهِ أَحَدُهُمَا يُؤْخَذُ وَثَانِيهَا لَا يُؤْخَذُ
وَقَالَ مَالِكٌ يُؤْخَذُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ إِلَّا مَنْ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ وَالْأَمَلُ
عَلَى أَحَدِهَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى قَالُوا الَّذِي لَا يُؤْمِنُونَ
بِإِلَهِهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ
دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ
وَهُمْ صَاغِرُونَ وَعَلَى أَحَدِهَا مِنَ الْجَوْشِ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي
الْمَوْطَأِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُوفٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ الرَّهْذِيِّ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدَهُمَا مِنْ جَوْشِ الْبَحْرَيْنِ
وَأَمَّا عَمَّا أَخَذَهُمَا مِنْ جَوْشِ فَارِسَ وَأَزَعَمَانَ أَحَدَهُمَا مِنْ جَوْشِ
الْبَرْبَرِ وَمَا رَوَاهُ الْبُزَارِيُّ فِي مَسْنَدِهِ وَالْأَمَلُ قَطْنِي فِي غَرَابِ مَالِكٍ
مَنْ حَدَّثَنَا أَبِي عَائِلِي الْحَنْفِي حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ جَعْفَرِ
أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَ الْمَجُوسَ فَقَالَ لَا أَدْرِي
كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَشْهَدُ سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ سَوَاءُ بِهِمْ نَسَنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَمِنَ الْبَخَارِيِّ يَكُنْ عَمَّا أَخَذَ الْجِزْيَةَ حَتَّى يَشْهَدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدَهُمَا مِنْ جَوْشِ هَجَرَ
وَكَذَا رَوَاهُ أَحَدُ وَجَرَاةٍ وَهِيَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ لِمَا مَلَّ
كَسْرِي أَمْرًا يَنْبَغِي عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ تَقَاتِلَهُمْ حَتَّى تَقْبِلَهُمْ وَأَنَّهُ
وَحْدَهُ أَوْ تَوَدَّ الْجِزْيَةَ رَوَاهُ أَحَدُ الْبَخَارِيِّ وَكَانُوا عِبْدَةَ الْأَوَّانِ
لَا أَيْ لَا يُؤْضَعُ الْجِزْيَةُ **عَلَى وَثْنِي عَرِي فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ** بِضِيعَةٌ
الْمَجْهُولِ أَيْ عَلَى الْوَثْنِ الْمَعْرُوفِ **فَطُفْلُهُ وَعَرْسُهُ** أَيْ رَوْحَتُهُ
يَا لَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبِي زُرَّارِي أَوْ طَاسٍ وَهُوَ
أُذُنٌ وَسَاءَ لَهُمْ وَفَسَمُّهَا الْفَاعِلِي **وَلَا يُؤْضَعُ** أَيْضًا **عَلَى مَوْتِد**
سَوَاءُ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ وَالْجَحْمِ فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ فَطُفْلُهُ وَنِسَاءَهُ
بَنَاتُهُ لَانَ أَبَا بَكْرٍ سَبِي سَارِيَّتِي حَنِيفَةٌ وَزُرَّارِيَهُمْ لَمَّا ارْتَدَّ وَاقْتَسَمَ

فَدَفَعَ فِي سَهْمٍ عَنِ الْحَنِيفَةِ فَأَوْلَدَهَا ابْنُهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنِيفَةِ ثُمَّ كَفَرَ
الْمُرْتَدُّ اغْلُظْ مِنْ كَفَرٍ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَلِذَا كَانَ ذُرَّارِي الْمُرْتَدِّينَ
وَمَسَاوَهُمْ يَجْبِرُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ ذُرَّارِي عِبْدَةِ الْأَوَّانِ
مِنَ الْعَرَبِ وَنِسَائِهِمْ **فَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا** أَيْ مِنَ الْوَثْنِ الْعَرَبِيِّ وَمِنْ
الْمُرْتَدِّ **إِلَّا الْإِسْلَامَ أَوَّالِ السَّيْفِ** زِيَادَةٌ فِي الْمَغْنُونَةِ عَلَيْهِمَا لَانَ كَفَرُهَا
اغْلُظْ مِنْ كَفَرٍ غَيْرِهَا أَمَّا الْمُسْرِكُ الْعَرَبِيُّ فَلَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَابِي أَظْهَرَهُمْ وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلَفْظِهِمْ بِالْمُجْرِمَةِ
أَظْهَرَ فِي حَقِّهِمْ وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَلَانَ كَفَرٍ بَعْدَ مَا هَدَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَوَقَفَ
عَلَى مَحَاسِنِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ يَجُوزُ
اسْتِرْقَاقُهُ وَثْنِي الْعَرَبِ لَانَ اسْتِرْقَاقُهُ أَتْلَافُهُ حَكْمًا فَيَجُوزُ
كَأَنَّهُ لَوْ لَهُ حَكْمٌ حَقِيقَةٌ وَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حَقِّ عِبْدَةِ الْأَوَّانِ
مِنَ الْعَرَبِ يَفَاقِلُونَهُمْ أَوْ يَسْلَمُونَ وَلَا يُؤْضَعُ أَيْضًا عَلَى زَنْدِيقٍ بَلْ إِنْ
جَاءَ قَتْلُ إِنْ يُؤْخَذُ وَاقْرَأَهُ زَنْدِيقٌ وَتَابَ تَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَإِنْ
أَعْتَمَ تَابَ يَقْتُلُ وَلَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ لِأَنَّهُ
يَقْتَدِي بِالْبَاطِلِ خِلَافَ الظَّاهِرِ **وَلَا يُؤْضَعُ عَلَى رَأْسِهِ لَا يَخَالُطُ**
النَّاسَ وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُمَا يُؤْضَعُ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي
يُوسُفَ وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَمَّا لَانُهُ صَبَغَ الْفَدْرَةَ عَلَى الْعَمَلِ وَفَضَّارَ
لَمَّا غَطَّلَ الْأَرْضَ الْخَرَجِيَّةَ عَنِ الذَّرَاعَةِ وَوَجَّهَ مَا فِي الْكِتَابِ
أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ عَلَيْهِمْ إِذَا كَانُوا لَا يَخَالُطُونَ النَّاسَ وَالْجِزْيَةُ فِي حَقِّهِمْ
لَا سَقَاطُ الْقَتْلِ **وَلَا يُؤْضَعُ عَلَى صَبِي وَلَا أَمْرَةٍ وَلَا مَمْلُوكٍ وَلَا عَمَلٍ**
وَلَا زَيْنٍ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا لِيَنْبَغِي لَهَا مَبْدَلُ عَنْ الْقَتْلِ وَالْقَتْلُ وَمَنْ
عَدَّ الْمَمْلُوكَ لَا يَقْتُلُ وَلَا يَفْتَنُ تَلْدَمُ الْأَهْلِيَّةُ وَيَدْخُلُ فِي الْمَمْلُوكِ
الْفَقْرُ وَالْمَكَانَةُ وَالْمَدِينَةُ وَأَمَّا لَا يُؤْضَعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَبْدَلُ عَنْ الْقَتْلِ
فِي حَقِّهِ أَوْ عَنِ النَّمْرِ فِي حَقِّهِ بِالْقَتْلِ وَعَلَى الْأَعْيَانِ الْأَوَّلِ
يَجِبُ وَضْعُ الْجِزْيَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ يَتَحَقَّقُ فِي حَقِّ الْمَالِكِ لَانَ الْمَمْلُوكِ

الحربي يقتل فيحقق البدل ايضا وعلى اعتبار الثاني لا يجب لان
العبد لا يقدر على النضرة فلا يجب عليه بدله فلا يوضع بالشك
ولا يوضع على نفسه لا يكتب اي لا يقدر على الكسب كالمرقني
في السنة كلها او في اكثرها اقامة للاكثر مقام الكل او في قصرها
نرجح الجانب الاسقاط في العقوبة بخلاف القادر على الكسب
التارك له فانها تؤخذ منه لمن قدر على الزراعة ولم يورع حيث
يؤخذ منه الخراج **ويسقط الجزية بالموت والاسلام** سواء كان
في اثناء السنة او بعد تمامها قبل الاخذ وقال الشافعي لا يسقط
بعد تمامها وله فيما اُسلم او مات في اثنائها قولان احدهما انه يؤخذ
جزية تاممها والاخر يسقط وهذا الخلاف يأتي بمقتضى اعمى او صار
مقعدا وزنا او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل او فقيرا لا يقدر
على شيء من الجزية فانه يسقط عنه عندنا وعند الشافعي
لا يسقط لان الجزية وجبت عن العفة الثانية يقعد الزمة
او عن سكين في دارنا وقد وصل اليه المومن ولا يسقط عنه العوض
بهذا المارض كما لا يسقط من الاجرة ولنا ما روي ابو داود في الخراج
والترمذي في الزكاة من حديث بن عباس ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ليس على المسلم جزية قال ابو داود وسلي
سفيان الثوري عن هذا فقال يعني اذا اُسلم فلا جزية عليه
وتدخل الجزية بالتركيب اذا اجتمع على الذي اكثر من قول
لا يؤخذ منه الا على قول واحد وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو
يوسف وعبد بن عبد الله عن الجمع وهو قول الشافعي **واحد** **ولاخذت**
بيعة وهي معبد النصارى **ولا كنيسته** وهي معبد اليهود ولا
صومعة وهي معبد الرهبان ولا بيت نار وهي معبد المجوس **في دارنا**
في الامصار وقيل ولا في النري وهذا الخلاف في غير ارض العرب
واما فيها فيمنعون من ذلك في الامصار والنري قولوا واحدا ويجمع

وقد نفع علم شيء

المشركون

المشركون ايضا من السكين فيها **ولهم عادة المقدم** لان الانبياء
لا يبقوا دايما والجزية باب التوراة قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى يومنا ترك البيع والكنايس في اخصار المسلمين دايما
ولما افوضهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة بطريق الدلالة الا انهم
لا يمكنون من نقلها ولا زيادة في حملها لان اهداك في الحقيقة
روى البيهقي في سننه عن ابي عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا خصا في الاسلام ولا بديان كنيسته الا ان
ضعفه وروى ابو عبيد القاسم بن سلام بسنده الى ثوبة بن الحر
عن حمزة بن قاضي مصر عن ابي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا خصا في الاسلام ولا في كنيسته وروى ايضا بسنده فيه
ابن ابي عمير في الخبرين الخطاب انه قال لا كنيسته في الاسلام ولا
خصا وروى مالك في الموطأ عن ابي شهاب ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينار في جزيرة العرب قال مالك عن
ابن شهاب ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى اناها البقيتين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينار في جزيرة
العرب فاحملهم يهود خيبر واهلي يهود بخرا وفدك وجزيرة العرب
هي ارض العرب وقد سبق تفسيرها في الزكاة وسعيت جزيرة
لانها جربت عنها المياه التي هو اليها كجر البصرة وعمان وعدن
والنرات والجزر القطيع **وميزانهم** من المسلم **في زية** اي لبسه
فلا يلبس طيلسانا مثل طيلسان المسلمين ولا ردا مثل اردتهم
ومركبه وسرجه وسلاحه اظن ان الدصفار عليهم وصيانية
لما ضعف بعينه من المسلمين عن المثل الى دينهم كما يكر اليه
قله ناي ولولا ان يكون امة واهلة لحملوا المن بكر بالرحمن بسوالم
سقا من افقة ومعارج عليها يظهر في الامة ولان المنظم بكرم
والذي يمان حتى يضيق عليه الطريق ولا يبد بالسلام والاحباب

الا جعلك ولانه لو لم يميز لعله يعامل معاملة المسلمين وذا يجوز
 فلا يركب الذي خيلا **ولا يعمل** اي لا يعمل **بصلاح** لانه ليس من اهل
 الجهاد وهذا في الحصد وقوله في السر لا خفاء الاختيار اليه
ويظهر التخييل بضم الخاء وسكون السين المهملة وكسر
 الهمزة الموقوفة فتحة ساكنة تجيم وهو خط غليظ لشدة اري
 فوقه ثبابة ولا يظهر الزنا والمتخذ من الابن بسم **ويركب** عند
 الضرورة **عليه سرج كاف** وذكر الخرياشي انه يكتب في كل بلد
 من الثلاثة بما تفارقه اهله لان المقصود بحمل **ونبت**
نساوهم عن ساء المسلمين **في الطرق والحمام** ويعلم على
 دورهم بعلامه ليلة يستغفرونهم السائل اذا وقف عليها
 ويعتقون مناعلية ان يتهم علينا ولا ينقض عهدهم بقتل
 سلم بل يباد ان كان عمدا او جيب الدية ان كان خطأ ولا يولي
 سلمه بل يجرد ولا يسبب بني ما الانبيا ولا يغتم ماله
 بل يجري عليه من الحكم مثل ما يجري على سلم ضد رعيته
 مثله وصار كالاباء عند اداء الجزية على المذهب لا ما يشاء
 به القتال الترام الجزية وتوليها لادائها والالتزام باق
 فيسقط القتال وينقض على رواية واقفات الحسام
 اعتبار الله شقاه بل لا يبدل بل ينقض بالحق بدار الحرب
 او بالعلية على موضع من دارنا للحراب لانهم لما صاروا هربا
 علينا خلا عقد الذمة عما فائدة رفع الحرب فلا يبقى واذا
 انتقض عهده صار كالمرتد في الحكم الا انه اذا استرجع
 ان يسترق وان يوضع عليه الجزية ثانيا بخلاف المرتد
ومصرف الجزية والخراج مبتدأ مضاف **وما اخذ منه** اي من
 الخبي **بل حرب** كهديته **وما اخذ منه العاشر** ومن الذي
 اذا امر عليه وما صولح عليه على ترك القتال قبل نزول

لعسكر بسا فنه مصانها خير المبتدأ **كسد نقر** بالخيال والرجال
 والنقر موضع الخيانة ثم فروح البطون وبنوا حسرو وهو ما
 يوضع ويرفع وقنطرة وهي ما يحكم بناء فلا يرفع **ورزق العلماء**
 اي المشغولين بعلم الشريعة وطلبهم **والعمال** اي الذي
 يتبعون الزكوات والتشورات راجزية والخراجات
والمقاتلة ودرهمهم اي ذرية العلماء والعمال والمقاتلة لانه
 تال وصد اليه المسلمي فكانت الصرق ايتهم صرقا بلان تال فيهم
 في مصالحهم وهو لا يحسوا انفسهم لنفع المسلمين فكان الصرق
 اليهم صرقا في مصالح المسلمين ونفقة الزراري على الاياء
 فيعطون كفايتهم كيلا يشغلوا عنه مصالح المسلمين
 ولا يورث عظام ما مات منهم في نصف السنة لانه حيلة
 وبهي لا تملك الا بالقبض وان مات في اخرها يستحب دفعه
 لورثته اقامة لقام السنة مقام نفسه اياه وعلى هذا قيل
 ان الامام والمردن او المدرس اذا مات قبل ان يقبض
 مدومه ليس لورثته ان يأخذ ذلك واعلم ان بيت المال
 انواع اربعة اهداه هذا الذي ذكرنا ينها الزكوة والعشر
 ومصرفها ما ذكره الله في قوله انما الصدقات للفقراء الية
 وباللها حسن القنايم والمعادن والركان ومصرفها ما
 ذكره الله في قوله فان معه خمس الية ورايعها اللقطات
 والتركات التي لا وارث لها وديار مقتول لا ولي له ومصرفها
 الفقراء الذين لا اوليا لهم يعطون منه نفقتهم ويصرفه الي
 كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة ولا نقصان فان قصر
 في ذلك نصيبا فكني يابسه حسيبا **ومن ارتد عن الاسلام والميمان**
بالله ما ذلك المقام **عرض عليه السلام** على سبيل الدرب
 رها ان يتودون الوجوب لان الدعوة قد بلغتته وهو قول

لما لك والشافعي واحد **وكشفت شبهته** ان كماله شهدة لان
 في ذلك دفع شره باحسن الامرين **وان استعمل** اي طلب ان
 يمهل **حسب ثلاثة ايام** للمهلة لانها مدة ضربت لابلاد
 الاحذار وكما في شرط البخاري **ان تاب قبل والاقتل** من ساعة
 في ظاهر الرواية لقوله عليه السلام من بول دينه فاقتلوه
 رواه احمد والبخاري ولانه حزبي بلغته الدعوة فيقتل
 في الحال من غير الامهال كالكافر الاضلي ولا يجوز تأخير ما وجب
 للحال لامر موهوم في الاستقبال وفي النوادر عن ابي حنيفة
 وابي يوسف انه يستحب ان يوجد ثلاثة ايام طلب ذلك
 او لم يطلب وفي اصح قولنا الشافعي ان تاب في الحال والا
 قتل من غير الامهال وهو اختصار ابن المنذر وقال الثوري
 يستتاب ثاربي عوده وقال الرهري يدعي ثلاثا فان ابي
 قتل وفي المبسوط وان اردنا ما بنا وثالثا فكذاك يستتاب
 وبه قال اكثر اهل العلم لاطلاق قوله تعالى فان تابوا وافروا
 العداة وانوا الركاكة فخلوا سبيلهم وقال مالك واهل البيت
 لا يستتاب من تكرر منه ذلك كالدنيق لقوله تعالى ان
 الذين امنوا ثم كفروا ثم امنوا ثم كفروا لم يكن الله
 ليغفر لهم ولما في الزيد بن رويان في رواية لا يقبل
 توبته كقول مالك وفي رواية يقبل كقول الشافعي
 والخلاف في حق المتأقين الا ان الله من فيما بينه وبين الله
 تعالى فيفقيه بلاءه في لقوله تعالى في حق المنافقين الا
 الذين تابوا واصلحوا الى قوله فاولئك مع المؤمنين والائمة
 التي استدلوا بها انما هو في حق من اراد كفرا لا في حق من تاب
 واهل التوبة وعن ابي يوسف انه اذا تكرر منه الارنداد
 بقتل من غير عرص الاسلام لانه يستخف بالدين **وهي** اي تبتوا

المرتد بالتميز عن كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه يحصل
 المنصود به وهذا بعد اثبات بكلمة الشهادة كحاي الايضاح **وقتل**
 مبتدأ اي قتل المرتد **قبل العرض** اي عرض الاسلام عليه **نك**
بلا نكاح لان العرض مندوب اليه ومن يقول بانه واجب فعنده
 ان قتله قبل العرض حرام لانه نكح واجب واما انتفاء النكاح
 عند الكل فلا لكفر مبيح بقتله والعرض نكح او واجب رخصا
 رجوعه **وبزود ملكه** اي ملك المرتد **عن ماله** ذوالا **موقوفنا** علي
 تبين حاله وبه قال مالك والشافعي في اصح قولهم واحد في رواية
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يزود به قال الشافعي في قول واختاره
 المزني وهو طاهر الرواية **عن احمد** قال ابن المنذر وهو قول الكراهل
 العمل لان الرد في ابلحة دمه لاني رواه ملكه كالحق في عليه
 بالحكم والفرد ولا في حبيفة ان المرتد زالت عصمة نفسه بالردة
 لانه يصير حربيا حتى يقتل فكذلك عصمة ماله لانها تابعة لنفسه
 غير انه لما كان من مدعو الي الاسلام بالاجبار وعليه ويرجع عوده
 اليه بوفوعه علي حاشته نوقفنا في اموره **فان اسلم عاد** ملكه
 وجعل هذا العارض وهو الارنداد ركبا لم يكن في حق ذوال الملك
 وانما قيدنا بهذا لان هذا العارض معتبر في احباط العمل
 من الطاعات وفي حق وقوع العروة بينه وبين زوجته
 وفي حق وصية تجدد الايمان **وان مات او قتل علي ردة او حق**
بدارهم وحكم به اي بالحق بدارهم **مدبره وام ولده** لانه بالحاق
 صار من اهل الحرب وهم موأنت في حق احكام الاسلام لاقطاع
 ولاية الالتزام عنهم كما انتقلت عن الموت فصار كالميت وهو
 يفتق مدبره وام ولده لانه لا يستقر حاقه الاحكام حاكم حتى يوت
 لافعال عوده اليها **وحل دين عليه** لان الدين الموهل يصير
 فالبعوث المديون والحق بدارهم اذا حكم في حكم الموت **وكب**

إسلامه لو ارثه المسلم وكسب رده في وقال ابو يوسف
ومحمد ما هما لو ارثته المسلمين **ونفي في كل حال** من الاسلام
والردة **من كسب تلك الحال** ينفي دين حال الاسلام من كسب
الاسلام ودين حال الردة من كسب الردة وعند اي يوسف ومحمد
يعني يكون منهما **وبطل خاص ووجه** اتفاقا وكذا ارثه لان
هذه الامور تغتسل الملة ولا ملة للمرتد **وصح طلاقه واستنبأه**
اتفاقا فان قيل بالارتداد يقطع يقع الفقرة فكيف يتصور
منه الطلاق اجيب بان الفسخ الذي يقع بالردة تغتسل
المرأة له فاذا طلقها وهي في العدة وقع الطلاق وكذا لو ارثها
معا فطلقها فاسلاما معا لا يفسخ النكاح ويقع الطلاق **روى**
بيعه رقيقا مملوكه من شراء واجارة ودهن وجمعة وعتق
وتدبير وكتابة ووصية **ان اسلام ينفذ وان مات او قتل او حق**
وحكم به بطل وقال ابو يوسف ومحمد لا بدقن بل ينفذ
نصرفه سواء اسلم او مات او حق وهو قول مالك والشافعي
ان جاء المرتد مسلما قبل حكم بلحاظه الى دار الاسلام **فكان له**
يرتد ومديره وام ولده باقيا على ملكه **وان جاء بعده** اي
بعد الحكم بلحاظه **وماله** بعينه **مع ورثته اخذه** لان وارثه
انما خلقه لاستغنايه عنه فاذا عاد ظهرت حاجته وبطل
حكم الخلف لكن انما يعود الى ملكه بقضاء او رضاء قال
الحلواني ولو كان هذا بعد موته حقيقة بان احياء الله
تعالى واعاده الى الدنيا كان الحكم كذلك الا انه خلاف العادة
قيد بماله لان لا سبيل له على امهات اولاده ولا مديره لان القاضي
قبي يفتقن عن ولاية شرعية فلا ينقض وقيد بماله بعينه
لانه لا يأخذ منه اذا باعه الوارث ولا يفتته اذا اتلفه لانه
باعه واتلفه في وقت كان فيه سدد من ذلك **ولا يقتل مرتد**

لكن لو قتلها انت ان لا شيء عليه سواء كانت حرة او امينة كذا في المبوط
وعنه حتى يسلم وتوفت وقال مالك والشافعي واحد والبيت
والثوري والاوزاعي ومكحول وصاحا تقتل لاروي البخاري
وابن ابي شيبة من حديث بن عباس واللفظ ان اي شيبة ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاقتلوه وكلمة من نعم الرجال
والنساء كقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه ولنا ما روي البرقي
في معجمه عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
له حين بعته الى الحبش ايا رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان تاب
فاقبل منه واما لم يبق فاصرب عنقه واما امرأة ارتدت عن الاسلام
فادعها فان تابت فاقبل منها وان ابست فاستنبتها وروي بن عدي
في كامله بسنده الى اي هريرة ان امرأة ارتدت على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلم يقتلها وكلف ضعف من رواية حفص
ابن سليمان وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن عبد الرحيم
ابن سليمان وكيع عن اي حنيفة عن عاصم عن اي رزين عن ابن
عباس انه قال الناي لا يقتلن داهن ارتدت عن الاسلام ولكن
يحبس ويكدر عينه الى الاسلام ويجبر عليه وروى محمد بن الحسن في
الانار عن اي حنيفة ورواه عبد الرزاق في مصنفه في آخر الفضائل
عن سفيان الثوري عن عاصم عن اي رزين به واخراج الدارقطني
عن عمر وعلمانه قال المرتد تستتاب ولا تقتل وفي نسخة يستاق
بها واضرح عبد الرزاق نحوه عن عطاء والحسن وابراهيم النخعي وروي
عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب ام بن
ام ولد فنصرت ان يتابع في ارض ذات مونة عليها ولا يتابع في دينها
بيعت بدومة الجندول من غير اهل دينها **وصح نصرها في ما لها**
وكسبها اي كسب الاسلام وكسب الردة وفي بعض النسخ وكسبها
اي سواء كان في الاسلام والردة **لورثتها** لان ملكها باق والامانة

منها حتى يكون ما لها فيها بخلاف المرتد وليس الكافر كما قال مالك
 والثاني لانه مات كافرا او لم يمسك لايوت الكافر ولا يبرئها زوجها
 لان الزوجية قد انقطعت بالارتداد وهي لا تقتل فلم يتعلق حتم
 بما لها الا ان يكون مريضة فيبرئها لانها نصير فارة بالارتداد
 وعما لحى ان المرتد تضرب كل يوم تسعة وثلاثين سوطا
 حتى تسلم او تموت وكذا الامة وفي الجامع الصغير ويجبر المرأة
 على الاسلام حرة كانت او امه وتخدم الامة مولاهما ما يهمن الي
 بين الحقتن بان يجعل منزل المولى سجنها لها ويقوض النكاح
 اليه وبما الايضاح قال ابو حنيفة اذا احتاج المولى الى خدمتها
 رفعها القاضى اليه وامراه ان يجبرها على الاسلام وارسل اليها
 القاضى كل يوم يهددها ويضربها اسواط حتى تموت او تسلم
 والصحيح ان يرفعها الى المولى احتاج او استغنى طلبا ولم
 يطلب لان الحب تصرف فيها الى المولى **وهو ارتداد مبي بغير**
واسلامه ويجبر الصبي المرتد عليه ابي علي الاسلام **ولا يقتل ان**
اي وان بلغ كافرا ولكن بحسب ذكره الترمذي وهذا عند
 ابي حنيفة ومحمد وقال مالك واحمد يقتل اذا بلغ ولم يرجع لانه
 صار اهلا للمنفقة وقال ابو يوسف ارتداده ليس بارتداد واسلامه
 اسلام وهو قول احمد وسحنون المالكي لقوله عليه السلام
 رفع العلم عن ثلاث عبد الصبي حتى يحلم ومن كانت مرفوعة العلم
 لا يبني الحكم في الدنيا على قوله واما الاسلام فيصيح منه لانه مع الصبي
 اهل للمساكنة قال تعالى وانبياء الحكم مبيا فلم ضرورة انه اهل
 للاسلام ولانه سب للمفرد والسعادة الابدية فيكون محض منفعة
 في الامور الدنيوية والاهروية بخلاف الارتداد فانه محض مضرة
 وفي المحيط روي بن ابي مالك عن ابي يوسف انا ابا حنيفة رفع
 الى قول ابي يوسف وقال الثاني ورفض اسلامه ليس باسلام

وارناده ليس بارتداد اما الاسلام فلانه تبع فيه لابي حنيفة
 فلا يجعل اصلا لان التبعية دليل الحجز والاصالة دليل القدرة
 وبينهما تناف وانما الارتداد مضرة محضة لانه سب لحرمان
 ارضه والفرقة بينه وبين امرائه المشركه والمسلمه والاشناع
 وهو ببقائه على ابي ابي حنيفة او غيرها واقاربها والصبي ليس
 باهل للمضار كالطلاق والعناق ولا يي حنيفة ومحمد في الاسلام
 انه ابي حنيفة الكفر وهو الحرج والاشناع والاشناع
 والاقرار باللسان وفي الرواية ابي حنيفة الكفر وهو الحرج
 والاشناع روي عن ابي حنيفة عليه وسلم الصبي فيصح
 منه روي البخاري في تاريخه عن عروة قال اسلم علي وهو
 ابن ثمان سنين واخرج الحاكم في مستدركه وقال صحيح علي
 شرط الشيخين ولم يجره عنه ابن عباس ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم دفع الراية الى علي يوم بدر وهو بن عشرين
 سنة قال الذهبي في مختصره وهذا يعني انه اسلم وله اقل من
 عشرين سنة بل يرضى في انه اسلم بن سبع سنين او ثمان سنين
 وهو قول عروة انتهى وقد افترع علي بن شجرة **شجرة**
 سيفتكم اي الاسلام مطرا غلاما ما بلغت او ان علمي وروي
 البخاري في صحيحه قال كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله
 عليه وسلم فمرض فأتاه عليه السلام يقره فقعد عند
 راسه فقال له اسلم فنظر اليه وهو عنده فقال اطلع يا
 الناسم فاسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول
 الحمد لله الذي انقذه من النار وعرض عليه السلام الاسلام
 علي بن صباد وهو غلام لم يبلغ ولو لا انه يظن منه لم يقرضه
 عليه السلام واما الصبي الذي لا يقبل فلا يصح ارتداده
 والا سلامه كالمجنون لان اقراره لا يدل على اعتقاده فلا يقتر

السند في البخاري

ولوارثه السكون الذي لا يقبل لا يصح ارتداده وبه قال
 مالك واحد في رواية والشافعي في قوله لانه غير عالم بما يقول
 والردة تنبني هذا او يحكم باسلام عاي تبطل الاعتقاد هذا
 وحكم باسلام الوثني وشبهه بتلفظه باحدى كلمتي
 الشهادة ولو سكون او مكرها لقوله عليه السلام امرت
 ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وحكم باسلام
 الكتابي بتلفظه بكلمتي الشهادة مع النهرى عن دينه
 الذي كان عليه وقع دعوته في دين الاسلام ويكفر من وهن
 الله تعالى لان من اهل الكتاب من يعتقد نبوة محمد عليه
 السلام ويديعي انه رسول للعرب خاصة فلا بد من تنبيه
 من دينه ودعوته في دين الاسلام ويكفر من وصف الله تعالى
 بما لا يلائم يليق به تعالى ونقد من او سحر باسم من اسماء
 او استخف به او يامر من او امره ونواهييه او انكر وعده بالثواب
 للمصالحين او وعده من العذاب للمطالحين او عاب النبي
 عليه السلام ولو سحر من شعراته لانه استحقاق عن كلمة
 الله من كل وجه او انكر خلافه الشيعيين لمبوتها بالاجماع
 او صحتها اي بكر لمبوتها بالنهي حيث قال تعالى اذ يقول
 لصاحبه وعليه اتفاق المفسرين اوري عايشة بما اراها
 الله منه من فوق اهل الافك لانه انكار لما ثبت في كتاب الله
 وفي المحيط معزيا الى الفتاوي السحرة اعتقد انه خالق
 لما يفعل فان تاب عما ذلك وقال الله خالق كل شيء وتبرعا
 اعتقد يقبل توبته ولا يقتل لانه كافر اسلم وان لم يبت قتل
 لانه مرتد وقال ابو حنيفة في المجرى تقتل ولا يقبل قوله ان
 انكر السحر واتوب منه اذا شهد الشهود انه الان ساحرا
 واقر بذلك وكذا المرأة الساحرة تقتل وفي المتنعي انها لا تقتل

ولكن تخشى وتغرب كالمرتدة والا لا يصح لما في البخاري وسنن
 ابوداود ومسنن احمد ان عمر كتب الي نوابه ان اقتلوا الساحر
 والساحرة ولما رواه الدارقطني عن جندب مرفوعا حد الساحر
 ضربته بالسيف ولا تضرركم فها وهو السحر يتعدي فيكون
 ساعية في الارض بالفساد بخلاف المرتدة والخرمية وذلك لدفع
 فسادها الذي يفرق بين المرء وزوجه ولا يقبل توبتهما
 في الاصح لان ما تقتل لاجله لا يرتفع بالتوبة وقيل يقبل لانه
 لا يلزم عن عدم ارتفاعه العمل به كالسلاح في يد اللص للثياب
 ثم تقاسم السحر وتعليمه حرام بلا خلاف بين اهل العلم وما
 اعتقد ابا حنيفة كقرو عن اصحابنا ومالك واحد يكفر الساحر
 بتعليمه وتعليمه وفعله سواء اعتقد تخريبه او لا يقتل واما
 الكاهن وهو العراق الذي يجدي وقيل الذي له راي من الحق
 ياتيه بالاخبار فقال اصحابنا ان اعتقد ان الشياطين يفعلون
 له نايبا كفر وان لم يعتقد لم يكن **والبحاة** جمع باع قوم
سالمون حرجوا عن طاعة الامام الحق وهو الذي اجتمع
 عليه المسلمون او ثبتت امامته بمهر من الامام الحق هو
يبدعونهم الامام ابي العود الي طاعته **ويكشف شهادتهم**
 لما في مصنف عبد الرزاق وسنن النسي الكبري في خصايص
 علي عن ابي عباس انه قال لما خرجت الحرورية اعتزلوا
 في دار وكانوا ستة الاف فقلت لعلي يا امير المؤمنين ابرء
 بالصلوة لعلي الكرم هؤلاء القوم قال اي اها فهم عليك
 قلت كلا فليست ثيابي ومضيت حتى دخلت عليهم في دارهم
 وهم مجتمعون فيها فقالوا مرحبا بك يا ابا عباس ما جاء بك
 قلت اتيتكم من عند اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المها
 والانصار ومن عند بني عم النبي وصهره وعليهم نزل القرآن

فهم اعلم بما وبله منكم وليس فيكم منهم احد لا بلغكم ما يقولون
وابلغهم ما تقولون فاحي في نفر منهم اي عرض قلت هات
تقمن علي اصحاب رسول الله وبنائهم وختنته واول من ان
به والوا ثلاث قلت ما هي قالوا اهديهم انه حكم الرجال في دين
الله وقد قال الله ان الحكم الا لله قلت هذه واحدة وقالوا
واما الثانية فانه قاتل ولم يسيب ولم يغتم فان كانوا كفارا لقد
حلت لناسا وهم واموالهم وان كانوا مومنين لقد حرمت عليا
دما وهم قلت هذه اخري قالوا الثالثة فانه مخالفه من امير
المومنين فان لم يكن امير المومنين فهو امير الكافرين قلت غدر
شي غير هذا قالوا حسبنا هذا قلت لهم ارايت ان قرات
عليكم من كتاب الله وحدتكم من سنة نبيه ما يرد قولكم
هذا ان رجعت قالوا اللهم نعم قلت اما قولكم حكم الرجال
في دين الله فاننا اقرنا عليكم ان صبر الله حكمه اي الرجال في ارب
ثمنها ربع درهم قال تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الي قوله
يحكم به ذوا عدل منكم وقال في المرأة وزوجها وان خفتن شقاق
بينهما فابعدوا كما ما اهدا وحكما من اهلهما انسدكم الله
احكم الرجال في حقهم وما بهم وانفسهم واصلاح ذات بينهم
احق ادم في حق ادين ثمنها ربع درهم فقالوا اللهم في حق
دمايهم واصلاح ذات بينهم قلت اخرجت من هذه قالوا
اللهم نعم قلت واما قولكم انه قاتل لكم ولم يسيب ولم يغتم ان
امكم عايشة فتسخلون منها ما تسخلون ما غير بقا وهي
امكم لبي فعلنتم لقد كفرتم وان قلتم ليس بائنا فقد كفرتم
قال تعالى النبي اوجي بالمومنين من انفسهم وارواهم امامهم
فانتم بين ضلالتين فانوا منها يخرج اخرجت من هذه الاخرى
قالوا اللهم نعم قلت واما قولكم مخالفه من امير المومنين

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشا يوم الحديبية
علي ان يكتب بينهم كتابا فقال اكتب فقد انا وحي عليه محمد
رسول الله فقالوا والله لو كنا نعلم انك لرسول الله
ما صدقناك وان كذب يخونني يا علي الكتب محمد بن عبد الله
رسول الله خير من علي وقد خان نفسه ولم يكن يحوه من
ذلك محوام النبوة اخرجت من هذه الاخرى قالوا اللهم
نعم فزجج منهم الغاف وبقي سائرهم فقتلوا عابي ضلالتهم
قتلهم المهاجرون والاذنار ولان توبتهم ترحي ولعل
الشريد دفع بالتذكيرة قال تعالى واذكر ان الذكري تنفع
المومنين وهذه الدعوى ليست بواجبة لانهم قد علموا لما اذا
يقاتلون فصاروا كالمتردين **خبروا** اي اخذوا مكانا **خمين**
اي ولتقتال منصفين **حللتناهم** **ابتدا** كما في الذخيرة
واليسوط والايضاح وفي مختصر القدوري انه لا يجل ان ينداهم
بالقتال بل ان قاتلوا قاتلناهم حتي تفرق جمهم وهو قول
مالك والشافعي واحمد لانه لا يجل تقتل مسلم الارفعا وهم
مسلمون بخلاف الكفار فان نفس الكفر مبيح لقتالهم
ولنا ان خروجهم علي الامام معصية ومنكر وقتالنا لهم
عليه نهي عنه فتقاتلهم وان لم يبدونا ونقول له تعالى قتلوا
التي تبغي حتي تقبي اليام الله من غير قيد بالبدانة منهم ولقول
علي مرفوعا سيخرج قوم في اخر الزمان حداث الاسنان
سفرها الا سلام يقولون بقوله خير البرية لا تجاور ايمانهم
حناهم يعرفون من الدين كما يبرق السهم من الرمية فانما
فانما يقتلهم فقتلواهم فان في قتلهم اجر لمن قتلهم يوم
القيامة رواه احمد والشيخان ولان الحكم يدار علي دليله
ودليل القتال منهم وهو التخيير والتخيير والافقاع موهو

مَقَاتِلُهُمْ لَوْ أَنْتَظَرُ حَقِيقَةً قَتَالَهُمْ لَصَارَ ذَرْبُهُ إِلَى تَقْوِيَتِهِمْ وَفِي
 مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ الْحُلِ
 لَا تَتَّبِعُوا مَدِيرًا وَلَا خَبِيرًا وَلَا عَلِيَّ جَزِيحًا وَمَا لِي سِلَاحُهُ فَيُهَوِّسُ
 وَفِي لَفْظِهِ عَنْ الصَّحَابِ أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا هَزَمَ طَلْحَةَ وَأَمَّ حَايَةَ
 أَمْرًا دِيًّا فَنَادَى أَنِ لَا يَقْلُ سَقِيلٌ وَلَا مَدِيرٌ وَلَا يَفْتَحُ بَابُ
 وَلَا يَسْتَحْدُ فَرِيحٌ وَلَا مَالٌ هَذَا وَيُجُوزُ قَتَالَهُمْ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ بِهِ قَتَالُ
 أَهْلِ الْحَرْبِ كَالرَّهْبِيِّ بِالسَّبِيلِ وَالْمُخَنِّقِ وَارْسَالِ الْمَاءِ وَالنَّارِ
 عَلَيْهِمْ وَالْبَيَاتِ بِاللَّيْلِ لَا قَتَالَهُمْ فَرَضَ كَقَتَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ
 وَالْمُزْدَبِينَ وَقَالَ مَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَمَّا لَا يَجُوزُ قَتَالُهُمْ بِالْمَخِيقَةِ
 وَارْسَالِ الْمَاءِ وَالنَّارِ إِلَّا أَن يَدْفَعُوا بِدُونِهِ **وَجِزْرُهُ عَلَى جِزْمِهِمْ**
 أَيْ يَسْرِعُ قَتْلُهُ وَيَتِمُّ وَيَتَّبِعُ **مَوْلَاهُمْ** كَيْدًا لِيُخَفَّاهُمْ بِهِ قَالَ
 مَالُكَ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ **أَنْ قَاتَلَهُمْ فَيَسْتَفِئِدُ بِهِ** لَا يَنْدَفَعُ
 شَرُّهُمْ بِنِهَاؤِهِ أَلَمْ يَكُنْ لِحُجْرَتِهِ بَدُونُ الْأَهْلِ أَنْ عَلَيْهِمْ جِزْمُهُمْ وَالْأَ
 تِبَاعُ لَوْلَاهُمْ وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ مَا سَقَى عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ الْأَهْلُ وَلَا الْإِتْبَاعُ فِي حَالِ وَجُودِ الْفِتْنَةِ
 كَمَا لَا يَجُوزُ نِهَاؤُهُ عَدُوَّهُ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَلَنَا أَنَّهُمْ إِذَا كَانَتْ لَهُمْ فِتْنَةٌ
 يَرْجِعُ الْجُزْجُ وَالْمَوَاجِي إِلَى فِتْنَتِهِمْ وَيَصِيرُ أُنْهَارًا عَلَيْنَا وَلَا كَذَلِكَ
 حَالُ عَدَمِ الْفِتْنَةِ **وَلَا تَسْمَعُ دَرِيَّتَهُمْ وَجِزْمُهُمْ نَالَهُمْ إِنْ يَنْتَوُوا**
 يَبْرُدُ عَلَيْهِمْ أَجْمَاعًا لَأَنَّهُمْ سَلْمُونَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَيَكُونُ أَمْوَالُهُمْ
 وَذَرِيَّتُهُمْ مَعصُومَةً بِالْعَصْمَتَيْنِ وَأَمَّا جِزْمُهُمْ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْهُمْ وَقَتًا
 لَشَرِّهِمْ وَكَسْرَ الشُّوْكَتِهِمْ **وَيَسْتَعْمَلُ سِلَاحَهُمْ وَخِيَلَهُمْ عِنْدَ**
الْحَاجَةِ وَبِهِ قَالَ مَالُكَ وَأَمَّا فِي رَوَايَةٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ وَهُوَ
 رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ لَأَنَّهُ مَالٌ مُسَلِّمٌ فَلَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَاعُ بِهِ إِلَّا بِرِضَا
 وَلَنَا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ نِيَّا أَهْلَ مَصْنُوعِهِ فِي بَابِ وَقَعْتُهُ
 الْجَمْلَةُ أَعْلِيًّا فَتَسْمَعُ يَوْمَ الْحُلِ فِي الْعُسْكَرِ مَا أَحَافُوا عَلَيْهِ أَيْ

عَلَيْهِمْ أَنْ يَكْرَعَ وَسِلَاحٌ وَفِي الْهَدَايَةِ وَكَانَتْ تِلْكَ الْقِسْمَةُ لِلْحَاجَةِ
 لَا لِلتَّمْلِيكِ وَلَا لِأَمَامِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي مَالِ الْعَادِلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ
 فَيُفِي مَالُ الْبَاغِيِّ أَوْ فِي الْمَعْنَى فِيهِ الْحَاقُّ الصَّرَافُ الْأَدْنَى لِرَفْعِ
 الْأَعْلَى وَيُبَاعُ كَرَاهَهُمْ وَجِزْمُهُ عَنْهُ لَأَنَّهُ جِزْمُهُ عَنْهُ أَيْسَرُ
 وَأَحَقُّ لِلْمَسَالِيَةِ فَإِذَا وَضَعْتَ الْحَرْبَ وَرَأَيْتَ الْفِتْنَةَ رَدَّ
 عَلَيْهِمْ **وَبِإِذَا قَتَلَ عَادِلًا أَيْ** الْبَاغِي حَقِيقَتُهُ أَيْ كَوْنُهُ
 عَلَى الْحَقِّ بَانَ قَالَ قَتَلْتُهُ وَأَنَا عَلَى الْحَقِّ **فَيُرْثُ** مِنْهُ وَأَمَّا لَوْ كَانَ
 قَتَلْتُهُ وَأَنَا عَلَى الْبَاطِلِ فَلَا يَرِثُ مِنْهُ وَكَفَى أَعْدَاءُ أَبِي حَنِيفَةَ
 وَنَحْنُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا يَرِثُ فِي الرَّجْمَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
 لِأَنَّهُ قَتَلَ بِغَيْرِ حَقٍّ فَيَحْرُمُ الْمِيرَاثُ اعْتِسَارًا بِأَخْطَاؤِهَا وَلِأَنَّ
 قَتْلَ بَنِي أَوْ بِلٍّ وَيُسْقَطُ مَعَهُ أَصْحَابُ فَلَا يُوْصِي حُرْمَاتِ
 الْأَرثِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْعَفْوَةِ **كَعَكْسِهِ** أَيْ كَمَا يَرِثُ الْمَدُولُ
 مِنَ الْبَاغِيِّ إِذَا قَتَلَهُ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِحَقٍّ وَفِي الْهَدَايَةِ وَالْبَدَائِعِ أَنَّ
 الْعَادِلَ إِذَا قَتَلَ نَفْسَ الْبَاغِيِّ أَوْ مَالَهُ لَا يَصْنُفُ وَلَا يَأْتُمُّ لِأَنَّهُ
 مَا مَوْرَثُهُمْ دَفْعًا لَشَرِّهِمْ قَالَ تَغَالِي فَقَاتِلُوا الْبَاغِيَّ تَبْعِي حَتَّى
 تَقْتُلَ الْجَاهِلَ أَيْ الْبَاغِيَّ إِذَا قَتَلَ الْعَادِلَ أَوْ أَلْفَ مَالِهِ قَالَ تَغَالِي
 لَا يَصْنُفُ وَلَا يَأْتُمُّ لِأَنَّهُ تَامَرَ عِنْدَنَا وَبِإِسْرَافِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ
 فِي قَوْلِ لِقَوْلِ الرَّاهِرِيِّ أَنَّ الْفِتْنَةَ الْأُولَى ثَارَتْ وَأَصْحَابُ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ شَرِّهِمْ يَدْرَأُ كَثِيرًا فَاخْتَفَعَ
 رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَقِيمُونَ عَلَيْهِ أَحَدًا فِي فَرَجٍ اسْتَخْلَوْهُ بِنَاوِيلِ
 الْقُرْآنِ وَلَا فُضَاءَ مَتْنًا فِي دَمٍ اسْتَخْلَوْهُ بِنَاوِيلِ الْقُرْآنِ وَلَا يَرُدُّ
 مَالَهُ اسْتَخْلَوْهُ بِنَاوِيلِ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ يُوْجِدَ شَيْءٌ بِمِثْلِهِ
 فَيُرَدُّ إِلَى صَاحِبِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ أَهْلِ يَمَنَ بِهِ قَالَ
 مَالُكَ **وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ بِقَتْلِ بَاغٍ مِثْلُهُ فِي عُسْكَرِهِمْ** وَقَالَ مَالُكَ
 وَالشَّافِعِيُّ يَجِبُ مُوْجِبُ جَنَابَتِهِ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَجِبُ فِيهِ الْعِبَادَةُ

في أوقاتها فهو كدار أهل العدل يجب فيها ما يجب فيها ولنا ان موضع
البصائر كلها لما خرج عن ولاية كدار الحرف لم يجب فيه الحدود والقصاص
لان اقامتها لله مأم ولا ولاية له عليهم حكم وجود موحيا بها
ولا يكون موجبة الفتنه من علم الله منهم لوجه اعلم في وقتها
ولا تنقلب موجبة بعده كالقتل في دار الحرب وكراه بيع السلاح
من أهل الفتنه ان علم منهم لانه اعانة على المعصية وقد نال
تعاي وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونا على الاثم والعدوان
ولا باس ببيعه من لم يعلم انه منهم والله سبحانه اعلم
كتاب الجنايات

الجناية في اللغة ما جرم من الفعل سواء كان في نفس او مال او غيرها
وفي الفقه فعل محرم في نفس ويسمى قتل او طرف ويسمى قطعا
وهربا والقتل فعل يضاق الى العبد تزود به الحياة وزوال
الحياة بدونه فعل العبد يسمى موتا والكل باهل سمي ثم القتل
الذي يتعلق به الاحكام من النقص والدية والكفارة وغيره
الارث والاشهر على ما ذكر محمد في الاصل ثلاثة عمد وضل و شبه
عمد القتل العمد هي ضرب فصدما بما يفرق الاجزاء الكبار
ويحدد ولو كان المحدد من ضرب او حجر وهو المدة
او قشر قصب وهو اللينة او ابرة في المقتل وهما راه ام
كذلك والشاقي ما لا يطبقه البدن من المقتل في كون القتل
بعمد او لا يستلزم في الحديد ويحويه الجرح في ظاهر الرواية
قيد بالقصد لان موجب هذا الفعل الاثم وهو لا يتحقق الا
بالقصد لان الخطا والسيان مرفوع عن هذه الامة وقيد
القصد بما يفرق الاجزاء الا بالقصد القتل من افعال القلب
وهي لا توقف عليها فاقم استعمال الالة الثالثة خالسا
وهي المرفة للاجزاء فاقم تيسيرا كما اقيم السفر مقام

والنوم مضطجعا مقام الخارج من احد السيلين والبلوغ مقام
اعتدال العقل **وبه** اي بالقتل العمد لا يميزه من انواع القتل
بما القاتل بالاجماع ونقوله فتاوي من يقتل مومنا من عمدا
فجراوه جهنم حال ايمانها الاية ولا اخرجه التجاري عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال المسلم في فسحة
من دينه ما لم يصب دما حراما والاحاديث في هذا الباب كثيرة
ويجب عطف علي ما ذكره **الفرد** اي القصاص عينا الا ان
يعنفوا الا وليا فيسقط الفرد بعفوهم لا ابي شي او ان يضاحوا
عليه مال فيجب ذلك المال بالصالح لا بالقتل لان حقهم الفرد
وقد استظهره وجوب الفرد عينا هو المخرج من قول السنا
ورواية عن مالك وقول النخعي وسفيان الثوري وابن
شبرمة ويجيز الولي في قول الشافعي بين القصاص
واحد دية بغير رضا القاتل وهو قول احمد ومالك في رواية
وابن سيرين وابن المسيب وجهه المحذورين لما اخرجه
اصحاب الكتب الستة عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة
عن ابي هريرة قال لما فتح الله على رسول الله صلى الله عليه
وسلم مكة قام من الناس محمد الله وانني عليه ثم قال لان
الله حبيب عن نكته الغيل وسلط عليها رسول الله والمؤمنين
اليان قال ثم قال ومن قتل له قتيلا فهو يجير النظرين
اما ان يعطي الدية واما ان ينادى اهل القتل وما اخرجه
ابوداود والترمذي عن ابي شريح الخزازي الكعبي قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح الله عليه مكة
الا انكم يا معشر خذاعة قتلهم هذا القتل من قذيل
واي عاقلته فمن قتل له بعد مقاتلتي هذه قتيلا فاحله
بني خيزرين انا احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا العقل ولفظ

ابي داود اما ان ياخذ العقل او ياخذ الفتور وفي رواية او يقتلوا
 وما رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حماد بن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل متعمدا ربح
 اليه وليا المقتول فان شأه واقتلوا وان شأه واخذوا الدية
 وهي ثلاثون حقة وثلاثون جزمة واربعون حليقة وسأ
 صاحبها عليه مئولهم ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص
 في القتلى بايجاب المال كبادء عليه وقوله تعالى وكتبنا عليهم
 فيها ان النفس بالنفس والمراد القتل المهد لان الله تعالى
 اوجب الدية في القتل الخطأ بقوله وسأ قتل مومنا خطأ فحر
 رقبة مومنة ودية سلمة الي اهله الا ان يصدفوا وما اخرج
 ابن ابي شيبة واسحاق بن راهوية عن بن عباس قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المهد قود الا ان يعقروا في المقتول
 وناد اسحاق والخطا عقل لا فتور فيه وشبه المهد وقيل الصا
 والمجروري السهم فيه الدية مفليظة من اسناد الابل وما روه
 محمود علي بن القائل والمالم يذكر رضاه في الحديث لان ذلك
 معلوم فان من اشرف على الهلاك اذا تمكن من دفع الهلاك
 عن نفسه باذنه الماله لا يجتمع من ذلك الا من سفتت نفسه وهذا
 كما يقال للدا من احدث بدئك ان شئت وراهم وان شئت دناهم
 وان شئت عروضا ومعلوم انه لا ياخذ غير حقه الا برضى المدين
 وقد افش في الكلام ومنه قوله عليه السلام لا ياخذ الا ساك
 اوراس ماله اية لا ياخذ الا سلكه عند الحفي في القود ولا
 ياخذ الا راس ماله عند الفسخ ومعلوم انه لا ياخذ راس ماله
 الا برضى الاخر لان الفسخ لا يتم الا باتفاقهما او عليا المراد
 عدم جبر الوالي علي اخذ الدية وجوبه لذلك ما روى البخاري
 عن انس ان الربيع بنت النضر لطقت جارية فكسرت سنانها

فطلبوا

فطلبوا العفو فابوا ففرصوا عليهم الارثنى فابوا سلا
 القصاص فجاء اهوتها انس بن النضر وقال يا رسول
 الله انكسر سن الربيع والذي بعثك بالحق لا تكسر
 سنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله
 القصاص من فرضي القوم وعفوا فقال عليه السلام
 ان من عباد الله ما لو قسم على الله الامر ولو كان يجب
 الجبار للولي بين القصاص والارثنى لخير بها عليه السلام
 حال ولم يعلمها بما تختار من ذلك لان الحاكم اذا تقدم اليه
 اخذ في شيء يجب له من شيين ويثبت عنده لا يحكم له
 ياخذ الشيين بل يحكم له بان يختار احدهما وان صالح القا
 الاوليا كلهم يجب العوض عليه قليلا كان فاصالح او كثيرا
 كما كان او موجلا لقوله تعالى فمن عفي له من اخيه شي
 فاتباع بالمعروف واذا اليه باحصات قبل نزلت في الصلح
 وهو قول ابي عباس والحسن والضمان ومجاهد وهو
 الموافق للام فان عفي اذا استعمل باللام كان معناه البذل
 اي فمن اعطى من جهة اخيه المقتول شيئا من المال بطريق
 الصلح فاتباع اي فله من اعطى وهو ولي المقتول مطالبة
 بذل الصلح علي مجاملة وحسن معاملة واكثر المفسرين
 على انها في عفو بعض الاوليا وبذل عليه قوله شي فانه
 يراد البعق وتقديره فمن عفي عنه وهو القاتل من اخيه
 في الدين وهو المقتول شي من القصاص بان كان للمقتل
 اوليا فخفي بعضهم فقد صار يضيف الباقيين ما لا وهو
 الدية علي حصصهم من الميراث وهو يروي عن عمرو بن
 شعوب وابي عباس فاتباع بالمعروف اية فليشبع غير
 العاني بطلب حصته وليود القاتل اليه حقه واخيرا

تل

من غير نقص والقتل **شبه العمد ضرب قصد** اغير ما ذكر
في العمد كالعضا والسوط والحجر والخنك غير العمد هذا عند
ابي حنيفة وعندهما ضرب قصد بما لا يقتل غالبا وفي المسوط
سمرقند القتل شبه العمد اي خطأ بشبه العمد لما فيه من معنى
العمد بالنظر الي قصد الفاعل اي الضرب ومعنى الخطا بالنظر
الي اقدام قصد القتل فشبّه العمد على ابي حنيفة ان يتعمد
اقتال بكلالة لم يوضع للقتل وعندهما بكلالة لا تقتل
غالبا وعند مالك والشافعي واحد بكلالة او فعل لا يصلح للقتل
فلو ضرب بسوط صغير ضربا او ضرب بين يات فهو شبه عمد
عند الكل ولو ضرب بسوط صغير ووالي بين الضربات الى ان
مات فان كان جملة ما ولى بحيث يقتل مثله غالبا فهو عمد
محض على قولهما وفيه قال مالك والشافعي وقال بعض
الشافعية هو شبه العمد على قولهما كقول ابي حنيفة ولو اقله
من جبل او سطح او غرفة في الماء فشبّه عمده عند ابي حنيفة
وعند عندهما ولو خنقه فمات فهو شبه عمد الا ان يكون معروفا
بذلك النوع من القتل وعند مالك والشافعي واحد يجب القود
ولو ضرب بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو شبه العمد عند ابي
حنيفة وعند غيره لما في الصحيحين من حديث انسى
ان رجلا ارضح راس امراء بين حجرين فقتلها فرضح رسول
الله صلى الله عليه وسلم راسه بين حجرين وما رواه البيهقي
من طريق مسدد ان رجلا رمى بحجر فقتله فاقاده النبي صلى
الله عليه وسلم وما اخرج ابو داود والسنائي وابن ماجه عن
ابن جريح عن عمرو بن دينار انه سمع طاووسا يجر عن ابن عباس
عن عمر انه شهد فضا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحنين
جاثني جمال ابنا البايقة فقال كنت بين امرأتين فضرتهما

336 الاخرى بطح فقتلها وحبسها تقضي رسول الله صلى الله عليه
وسلم بقرة اي عمدا وامنة وان يقتل بها والمسطح عمود الحيا ولام
نقصا الى الضرب بالة يقتل بمثلها اي الغالب فيتعلق به القصاص
كالجود ولا يبي حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم الى ان دبت
الخطا شبه العمد ما كان بالسوط والعضا مائة من الابل منها
اربعون في بوطها اولادها رواه ابن حبان واصحاب السنن
سوي الترمذي وما اخرج ابو داود والترمذي والشافعية وابن
ماجه عن سليمان بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن
عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل في محاربا
او رهبا حجرا وسوطا وعضا فهو خطا وعقله عقل الخطا ومن قتل
عمدا فهو قود ومن قاتل زوجته فقتلته فعنه الله والملائكة والناس
اجمعي لا يقبل منه صرف ولا عدل ووجه الدلالة انه لم يفصل
في العضا والحجر بين الكبير والصغير وفي النهاية العميا بالكر
والشديد والقصر فعلى ما المعنى ومن قتل يا عياي وجد
قتلا وعي امره ولم يبين قاتله والرميا كذلك مصدر من الرمي
معنى المرامه يراد به المبالغة واخرج ابن ابي شيبة عن قتله
عن علي والسبي والحكم وحاد وراهم النخعي واجيب عن حديث
اليهودي بانه يجهل انه كان قاطع طويق وقاطع الطريق افاقتل
ياي شي كان يقتل به هذا او انه عومل معاملة لكونه ساعيا
في الارض بالفساد **وفيه** اي في شبه العمد **الاشم** لانه ارتكب
فلا محرما وهو الضرب قصد **واكتفا** لشبه بالخطا بالنظر
الي الالة **وربما** لانه خطا من وجه فسقط القود وحيث
الدية وهي **مغلظة** لما ساقى **علا** **فلة** لانها وهبت
بالقتل ابتداء فكانت على الما قلة لانها وهبت بالقتل ابتداء
فكانت على الما قلة كما خطا ويحيه **في ثلاث** **شيين** لما اخرج

ابا ابي شيبه وعبد الرزاق في مصنفيهما باسانيد مختلفة عن عمر
ابن الخطاب انه جعل الدية كاملة في ثلاث سنين **وهو** اي
شبهة الحمد **فيما دون النفس من الاعضاء** عدا اي كحد لان
انقاذ ما دون النفس بعد الضرب **وفي الخطا** هذا غير مقدم
فعلا اي حال كونه فعلا او حال كونه قصدا كرميه **عرضا** وهو
الهدوء الذي يرمى اليه **فاصاب** ارميا هذا مثال للخطا في الفعل
لان فعله لم يقع في المحل الذي قصده **اورمة** سلطانة صيدا
او طنة هربيا هذا مثال الخطا في القصد لانه اصاب المحل الذي
قصده وانما اخطا في طن السلم حرميا او صيدا او ما جري مجراه
عطف على الخطا والصبر له **كانايم سقط** او انقلب على اخر
فان كفارة هذا مبتدأ موصوفا **ودية** في ثلاث سنين **عليها**
اي علي العاقلة لقوله تعالى فتخير رقبته مومنة ودية مسلمة
اي فعله وهذا النوع من القتل لا ياتم القاتل فيه للقتل بل ياتم
تترك الخرز والتثنية في الفعل لان الكفارة يودن بالاثم
لانه للمسترو ولا ستر دون الاسم ولا اثم باعتبار نفس الفعل
فيكون باعتبار ما ذكرناه الا ان فعل النائم ليس بعد ولا خطا
لانه لا يتصور وقصده من النائم حتى يتصور منه ترك الخرز
ولكن الانقلاب الموجب لتلف ما انقلب عليه يتحقق من
النائم مجوي بجري الخطا في جميع الاحكام وفي الذخيرة قصده
ان يصرب بدرجل فاصاب عنقه فهو عمد وفيه القود ولو
اصاب عنق غيره فهو خطا لان البدن محل واحد فيما يرجع اليه
قصده الضارب ففي الاولي اصاب المحل الذي قصده وفي الثاني
اصاب غيره وفي المجتبى وبهذا اثنين ان قصده القتل ليس شر
لكونه **عمدا** **ومي القتل** غير مقدم **سب كافرين** في غير ملكه **و**
من موضع مجري غير ملكه ومات به ادي وكذا ساق في السم **دية**

337 مبتدا مقدم **عليها** اي علي العاقلة لانه فعل سب التلغ وهو
المندي فكان كالدافع والملقى فيه فيجبه الدية صيانة للأنف
وعلي العاقلة تخفيفا عليه لان القتل بهذا الطريق دون
القتل بالخطا ولهذا الكفارة فيه **ولا ارتك** للقاتل في نوع من
انواع القتل **الاقتنا** وذلك لقوله عليه السلام ليس للقاتل
من الميراث شي رواه الساجي ما حديث عمر بن شبيب عن ابيه
عنه جده مرفوعا ورواه مالك عن عمر بن مسعود واما استثنى هذا
لما ساقه وقال مالك والساجي واحمد هذا الكفارة وحرمان
الارتك بالخطا لان الشرع جعله تائلا في حق الضمان فكان
كالماشور وصار كماله وطا دابة انسانا ولما انه ليس بمباشر لقتل
حقيقة لان مباشرة القتل اتصال فعل من القاتل بالمقتول
ولم يوجد هنا الاتصال بالارتك واما الحق بالمباشرة الضمان
صيانة لعدم عن الرد علي ضلالة الاصل يبقى في حق الكفارة
وحرمان الارتك علي الاصل بقدر باشر بالحضور في ملك غيره علي ما
تالوا ولا يباح بالموت والكفارة لذنب القتل ولذا ايضا قوله
عليه السلام خمس ليس هن كفارة الشرك بالله وقتل النفس
بغير حق وبهت من والفرار من الزحف ويمن صايره يقتطع
ما لا يغير حق رواه احمد بسند جيد **ونقصان الصبي** بكسر ففتح
والانصاف بياينة اية ونقصان هو الصبي بان كان القاتل
بالقوا والمقتول دون البلوغ **ونقصان الاموثة** بان القاتل رجلا
والمقتول اثنى **ونقصان الرق** بان كان القاتل مملوكا والمقتول
منا **ونقصان كفر الزبي** بان كان القاتل مسلما والمقتول ذميا
ونقصان الاطراق بان كان القاتل كالا طراق والمقتول هو
ناقضها **هدر** يفتح الدال ويسكن ايم ساقط غير معتبر في
القود حتي كان الكامل في جهة من هذه الجهادة يقتل بالناقض

بينهما بمؤم قوله تنافي ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ولو
 المساواة في العصمة وهي المقنونة في هذا الباب اذ لو اعتبرت
 المساواة في ما ورأها لا يسد باب القصاص وعن عطاء والحسن
 البصري اذا قتل الرجل لراة ان شاء الله ذمتها سنة التي درهم
 وان شافع الجولي القاتل سنة الا في قتله فيد بالزمن لان نقصان
 كفر المناسا من ليس بهدر لانه غير كفور الدم على التابيد لا على
 قصد الرجوع الى دار الحرب فلا يقتل مسلم بمسما من عدم المساواة
 بر اصل العصمة ويقتل المناسا بالمتاسا من قيا ساو به قال مالك
 والشافعي واحدا لانها حقنارسهما بالامان فصا رمتكا فيبين
 ولا يقتل استخسا تا القيام المبيع وهو الكفر الباعث على الحرابة
 وقال مالك والشافعي واحدا لا يقتل الحر بالعبد بل يضمن قيمته
 لقوله تعالى في الحر بالحر والعبد باله للعبد قابل الجنس بالجنس
 ومن ضرورة ذلك لا يقتل بالعبد لان القصاص يعتمد
 المساواة ولا مساواة بينهما اذا الحر مالك والعبد مملوك والمال
 امارة القدرة والمملوكية امارة العجز ولنا عموم قوله تعالى
 وكتبنا عليهم بينهما ان النفس بالنفس وما اخرجنا صاحب
 الكتب السنة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد
 ان لا اله الا الله واخي رسول الله الا باحد ثلاث الشيب
 الخايب والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة
 وما اخرجهم ابو داود والباي عن عاصم بن عيسى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا يحل قتل مسلم الا باحد ثلاث خصال
 ان محصن يترجم ورجل يقتل مسلما منهذا او رجل يخرج
 من الاسلام يجار ب الله ورسوله فيقتل او يصلب او يني
 من الارض ومقابلة الحر بالحر لا تنافي مقابلة الحر بالعبد اذ ليس

فيه الا يذكر بعض ما شمله العموم على موافقة حكمه وذلك
 لا يوجب تخصيص ما بقي ويحمله ان النفس تخصيصى بالذكر
 وهو لا ينبغي ما عداه الا نزي انه قابل الانثى بالانثى ولا يمنع
 ذلك مقابلة الذكر بالانثى فكذا لا يمنع مقابلة العبد بالحر
 حتى يقتل به العبد اجماعا وهما مستويان في العصمة وهي
 بالدين عندهم وبالدرا عندنا وبادء هذه المقابلة قول ابن
 عباس كانت المقابلة بين بني النضر وبني قريظة وكانت
 بنوا النضر اشرف وكانوا يعدون بني قريظة على النصف
 منهم فتواصعوا على ان العبد من بني النضر مقابلة الحر من بني
 قريظة والانثى منه مقابلة الذكر من بني قريظة فتزلت
 الاية رواه علي بن محمد وبيان ان الحر مقابلة الحر والعبد بمقابلة
 العبد والانثى بمقابلة الانثى من القيسيليين جميعا فكانت
 اللام لتفريق العهد لا لتفريق الجنس وقال الشافعي
 ايضا لا يقتل المسلم بالذي وهو قول مالك واحمد واثير
 والثوري والاوزاعي وزفر واصحاب الطاهر وقول عطاء والحسن
 البصري وفي المبسوط ان الخلاف فيما اذا كان القاتل حالا
 القتل مسلما اما لو كان حال القتل ذميا لم اسلم فام يقتص
 منه بالاجماع لهم ما اخرج البخاري في كتاب العلم وفي موضعين
 من كتاب الديات عن ابي جحيفة قال سالت عليا قتل عندهم
 شي فما ليس في القرآن فقال القتل اي الدية فكما ان الاسير
 وان لا يقتل مسلم بكافر وما اخرج ابي داود والباي عن عيسى
 بن عباد قال انطلقت انا والاشترالي علي فقلنا له هل عهد
 اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم شي لم يهد الى الناس
 عامة قال لا الا ما في كتابي هذا فاخرج كتابا من قراب سيفه
 فادافه المومنون فكان في دما وهم يدعي من سوام ويسفي

بعضهم ادناهم الا لا يقبل من بكافر ولا ذو عهده في عهده
 من احدث حدثا او اوي محدثا فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس اجمعين ولانه لا مساواة وما بين المسلم والكافر
 وثقت الجفافة لقوله تعالى لا يستوي اصحاب النار واصحاب
 الجنة والفقهاء مني على المساواة ولان الكفر مبيع للدم
 وهو وقت عقد الدمة موجودا وردت بشبهة ذراية
 للفقهاء ولنا عمومات الكتاب والسنة منها ما رواه الدار
 قطني في سننه عن عمار بن مطر ثنا ابراهيم بن سلمة محمد بن اسلم
 عن اربعة بن ابي عبد الرحمن بن البيهقي عن ابن عمر بن عثمان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعاهد وقال انا اكرم
 من وفي بذمته ولكن لم يسند له غير ابراهيم بن ابي يحيى وهو
 منزوك الحديث والصواب عن اربعة عن ابن البيهقي
 مرسلهم رواه من طريق عبد الرزاق انا الثوري عن اربعة
 ابي ابي عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن البيهقي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم مرسلهم رواه الشافعي في مسنده ابراهيم
 محمد بن الحسن انا ابراهيم بن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن
 ابن البيهقي في ذكره قال في التتبع وعبد الرحمن البيهقي
 وثقة بمعهم وضعفه بعضهم وانا انفقوا على ضعف ابنه
 محمد وروي ايضا عن محمد بن الحسن انا انا قيس بن الربيع
 الاسدي عن ابان بن ثعلب عن الحسين بن مجنون عن عبد
 الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن ابي الجرب الاسدي
 قال ابي علي بن ابي طالب برجل من المسلمين قتل رجلا من اهل
 الدمة قال فقامت عليه الجينة فامر بقتله فجاء افوه
 فقال عفوت فقال لعلمهم فرعوك او هددوك قال لا ولكن
 قتله لا يبر علي ابي وعوضوني قال انت اعرف من كان له دنسا

333
 ذمة كدمننا ودينه كد يتناور وروي البيهقي في المعرفة من
 طريق الشافعي انا محمد بن الحسن انا ابي حنيفة عن حماد
 عن ابراهيم ان رجلا من بكر بن وائل قتل رجلا من اهل
 الحيرة فكتب عمر بن الخطاب ان يدفع ابي اولياء المقتول
 ثاثة ساواقتلوا وان ساوا عفو اذ دفع ابي ولي المقتول رجلا
 يقال له حنين من اهل الحيرة فقتله فكتب عمر بعد ذلك
 ان كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فورا وان عمر اراد ان
 يرضيهم ومنها حديث عبيد الله بن مسعود السابق في
 المسئلة التي قبل هذه ومنها ما روي عبد الرزاق في مصنفه
 عن سفیان الثوري عن حماد عن ابراهيم ان رجلا مسلما
 قتل رجلا من اهل الكتاب من اهل الحيرة فاقاد منه عمر
 وماروي ايضا في مصنفه عن عمر عن عمر بن ميمون ابن
 مهران قال شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز قدم الى امير
 الحيرة بن رجل مسلم قتل رجلا من اهل الدمة اذ دفعه ابي وليه
 ثاثة ساقتله وان سا عفا عنه قال فدفعه اليه فقرب
 عنقه وانا انظر وروي الطحاوي في شرح عقيل الاثار
 حدثنا ابراهيم بن ابي داود ثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث
 ابن ابي بكر الصديق قال مررت بالبقيع فبدا ان يقتل
 عمر فوجدت انا لولوة والحمران وحنيفة يتناجون
 فلما روي نارا وافسقط منهم خنجر له راسات وفضابه
 وسطه فلما قتل عمر راه عبيد الله بن عمر فاداهو الخنجر
 الذي وصفه له عبد الرحمن فانطلق عبيد الله وسعه اليه
 فقتل الحمران ولما وهدمست السيف قال لا اله الا الله
 وعدة ابي حنيفة وكان من مضاري الحرة فقتله وانطلق
 ابي بنه ابي لولو صغيرة تدعي الاسلام فقتلها واراد ان

عقيل عن ابراهيم بن محمد بن المنكدر
 عن عبد الرحمن بن البيهقي
 عن ابي يحيى

لا يترك من السبي يومئذ احدا الا قتله فاجتمع عليهم المهاجرون
 فخرجوه وعظموا عليه ما فعل ولم يزل عمرو بن العاص مو
 يلدطف به حتي اخذ منه السيف فلما استخلف عثمان دغا
 المهاجرين والاضمار وقال لهم امير واعطي في هذه الذي
 فتقوا بالدين ما فتقوا فارتار عليه عليه وبعض الصحابة
 يقتل عبيد الله وقال عبد الله بن ابي عبيد الله جفينة والهرمز
 ان يريدون ان يبيعوا عبيد الله اياه ان هذا الراي سوار قال
 عمرو بن العاص يا امير المؤمنين ان هذا كانت قبل ان يكون
 لك علي الناس سلطان فتفرق الناس علي كلام عمرو
 ابن العاص وودي الرجلين والجارية وفيه دليل علي سقوط
 الحد الواقع ومن البغي فلما ولي علي ابن ابي طالب اراد قتله
 فهرب منه ابي معاوية فقتل اياه صعين وكذا رواه ابن سعد
 في الطبقات قال الطحاوي في هذا الحديث ان المهاجرين
 اساروا علي عثمان يقتل عبيد الله وقد قتل الهرمز
 وجفينة وهما ذميا فان قيل اما اساروا عليه لقتله ابنة
 ابي لو نور صغيرة تدعي الاسلام لا تقتله اياها قلنا فوهم
 ابي عبد الله جفينة والهرمز ان يدل علي انه اراد قتله هما
 وانه سبحانه اعلم انهم وتقدم الخلاف في اسلام المصفر
 كما لا يخفى واما قوله عليه السلام لا يقتل مومن بكافر فالمراد
 بالكافر قوله ولاد وعهد في عهده وهذا معطوف علي
 المسلم ابي ولا يقتل مومن بكافر ولنا لا يقتل ذوا النعم
 ما الكافر الحربي ولو كان المراد به الذي لما صح لجران القصاص
 بين الذميين فان قيل جاز ان يراد بذو النعم المسلم قلنا
 العطف يقتضي المناصرة فان قيل هذا ابتداء ابي ولا يقتل
 د وعهد في مدة عمره قلنا المراد بالاول نفي القتل فصا

الحربي بدليل

لا يترك مطلقا القتل فلذا الثاني تحقيقا للعطف ثم القصاص
 متى علي مساواة في اصل العصاة والمسلم والذمي في ذلك سواء
 لا يفرغا بذلوا الجزية ليكون دما وهم كدما بينان والكفر
 ليس بمسبب للقتل بنفسه بل بواسطة الخرابة وقد سقطت
 بفقد الذمة وصار من اهل دارنا ولهذا كان كفر المرأة غير
 مسبب بقتلها لانه غير باعث علي الخرابة وعدم غير المكلف كصي
 ونحوه ومقتوه كل خطأ فيجب الدية علي ما قتله لا باعليا
 رضاء الله عنه اوجب الدية علي عاقلة بحون قتل
 رجلا بالسيف وفار عده وخطاوه سواء رواه البيهقي
 وهو قول مالك وفي مالك النازل والسافعي الميراث
 والرماء الكفارة **ولا يقاتل** من انسان **بمملوك** ولو كان
 مشركا او مدبرا بالخلاف بين اهل العلم لانه لا يستوجب
 لنفسه علي نفسه القصاص **ولا يقاتل** من الوالد اي باصله
 وان علمه من جهة ابيه وامه **بالوالد** وان سفل وجه قال
 السافعي واحمد واشهب **وعبد** ابي ولا يقاتل من الوالد
 بعبد الولد ومذهب مالك لا يقاتل من الوالد بولده ان قتله
 علي وجه يثبت فيه الشهادة كما لو صدقه بسيف او حوة فقتله
 ثم ادعي انه لم يرد فقتله بل اراد ناديه اما لو اخطعه وذبحه
 او شق حوته او جريد فقطعها او وضع اصبعه فقتلها
 فانه يقاتل منه لان القصاص يسقط بالشبهة وفي غير ذلك
 وكحو الشهادة قايمة ولنا اطلاق ما اخرجه الترمذي وايضا
 ما حجة في الديات عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول لا يقاتل الوالد بالولد واخرجه
 البيهقي بسند صحيح عن عمرو وكر فضة وقال لولا اني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقاتل الاب

بابنه لقتلنك بقات دينه فاناه بها فدفعها الي جنته وترك اباه
واخرجه الحاكم في المسند رك وقال صحيح الاسناد ولخرجاه عنه
ابا علي بن ابي جبار في جارية الى عمر بن الخطاب فقالت ان سيدي
انهمني فاقعدني على النار حتى احرق فرجى فقال لها عمر فقل
رايت ذلك عليها قال لا قال فاعترفت ذلك به قال لا قال
والذي نفسي بيده لو لم اسمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لا يقاتل عموك من ماله ولا ولدك من ماله لا تخد بها
منك ثم برزه فضر به مائة سوط ثم قال لها ذهبي فانت
حرم لله تعالى وادت مولاه الله ورسوله ولان الولد جزا
من والده يتفرع عليه واهلك الاصل بسبب الجزا والفرع
ليس من مقتضى الحكمة ومجمله انه كان سببا لوجود فلا يلزم
ان يكون سببا لعدوه واذا سقط الفؤد عنه بشبهة كقتل اب
ابنه عمدا يجب الدية في حاله في ثلاث سنين لانه مال وجب
بالقتل ابتداء فاسبه شبه العهد ولان تقوم النفس بالمال
غير معقول المعنى واما عرف شرعا والشرع اعماورد بايجاب
الدية من حلة في ثلاث سنين فقلبيما اتباعه قيد بالولد
لانه يقاتل بالوالد من الولد لان الحاجة ما ستر في شرع الرام
في حقه اذ رجا مجمله علي قتل والده الاطماع الفاسد وهو
قول اكثر هذا العلم **ومكان** اي ولا يقاتل من القاتل بمكان
له وفاء ووارث وسيد لا يشبهه ماله الحق لانه للموت
ان مات المكاتب عبدا والوارث ان مات حرا والصحابة اقبلوا
في موته بقل هو علي صفة الحرية والرقية فقال علي وابي
سعود بموت حرا اذا اريت كتابته فيكون الاستيفاء
لورثته وقال زيد بن ثابت بموت عبدا وبه قال الشافعي
واحد فيكون الاستيفاء لمولاه واحا اذا لم يكن له وفاء وكان له

34 وارث غير مولاه كان الفضا من مولاه لانه مات رقيقا
لانماح الكتاب بموته لا من وفاء ظهر انه قتل عبدا ولو كان
للمكاتب وفاء وسيد فقط كان له الفضا من عبدا في هبة
واي يوسف وقال محمد لا فضا من فقه لا يشبه سبب الايقاد
فانه الولد ان مات حرا والملك ان مات عبدا واختلاف
السبب باختلاف المسبب **ويسقط دية وقود ورثة بن**
علي لان الدية والفؤد عقوبة والابن لا يستوجب عقوبة
علي ابيه وصورة المسألة ان يقتل الاب ابا امراة وله منها
ابن ثم عوت امراته قبل ان يوتد فان ابيه منها يترك
الذي كان لها من الفؤد علي ابيه ويسقط **ولا يقاتل** من قاتل
الاسيف وهو رواية عن احمد وقال الشافعي بفعله مثل
ما فعل ان كان مشروحا وبه قال مالك واحمد واصحاب
الظاهر وان كان فعلا غير مشروع بان لا يطب صغيرا وطى
صغيرة حتى قتلها او سقاء محرما حتى مات اختلف اصحاب
فقتل بجز رقيقته وقيل في المواطة يتخذ له اله مثل الذكر
فيفعل به مثل ما فعل وفي الحمد يعني الما حتى يموت
ولو فعل به مثل ما فعل فلم يعت فقيه قولان احدهما انه
يكرر ذلك الفعل حتى يموت وبه قال مالك وثانيهما انه
يعد الى السيف احتجا بقوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا
مثل ما عوقبتم به وقوله فاعتد واعليه مثل ما اعتد
عليكم وبما في الصحيحين عن اسن ان جارية من الانصار
قتلها رجل من اليهود علي حلي لمارضى راسها يدين الحزبي
فسا لونها من صنع بك فقد افلان حتى ذكروا لها يهوديا
فاومات براسها فاخذ اليهودي فاقتر فامر رسول الله
صلي الله عليه وسلم فرض راسه بالحجارة ولما ما اخرجه

ابنا ماجه في سنة عنا ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 واهوجه ايضا فيها عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال لا فقه الا بالسيف ولجب معناه لا فقه
 يجب الا بالسيف لان الفقه يجب بغير السيف اجماعا واما قوله
 تعالى وان عاقبتهم فزوي الى علي وبي عن ابن عباس وابي
 بصيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما قتل حمزة ومثل
 به لئن ظفرت بهم لاسلتي سبعين رجلا منهم وفي رواية
 والله لاسلتي سبعين رجلا منهم فانزل الله تعالى وان
 عاقبتهم الآية فحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكفر عبا بجبينه وقوله تعالى فاخذوا عليه بمثل ما اعطاني
 عليكم بدل على المماثلة وفيما قالوه زيادة عليها واما حديث
 اليهودي فما فعله عليه السلام به كان على طريق السياسة
 لان اليهودي كان مشهورا بذلك فامر عليه السلام برفقته
 لكونه ساعيا في الارض بالفساد لا بطريق القضاء بدل
 عليه ما روي سلم انه عليه السلام امر بجرم اليهودي حتى
 مات والرحم بصيب والراس غيره **ويستوفي الكبير قبل كبر**
الصغير فودا الصا سواء كان الكبير له التصرف في مال
 الصغير او لم يكن وهذا عند ابي حنيفة وبه قال مالك
 واهدي في رواية والليث بن سعد وحماد بن سليمان والاوزاعي
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا لم يكن الكبير وليا له التصرف
 في مال الصغير لا يستوفي حتى يدرك الصغير لان الفقه
 مشترك بين الكبير والصغير ولا ولاية للكبير على الصغير
 حتى يستوفي حقه ولا يمكن اسفار البعض لعدم التحري
 فتبين التاخير ابي بلوغ الصبي كما لو كان معهما كبير عايب
 ولا يحنيفة ان عليا كرم الله وجهه لما اصابه ابنا ماجه

قال في وصيته اما انت يا حسن فان شئت ان تغفر فاعف
 وان شئت ان تقتل فاقبض بصرة واحدة واباك والملة
 فلما سئلت مات علي قتل به وفي حديثه صفار منهم العباس
 كان عمره اربع سنين ولان امره المغفور معدوم في الحال
 وموهوم في الاستقبال فتاخيرها ربما يود الى الحال واما
 الكبير الغائب فينتظر لقرب توقع الوصال ولو كان الكبير
 ولنا الصغير له التصرف في ماله كالأب والجد له ان يتوفي
 قبل ان يبلغ الصغير باثبات امحايها ولو كان وبيا لا يتصرف
 في المال كالأخ والعم فعلى الخلاف **ويجب في القتل مسلم**
سما طنه شركا عند الثقات الصنفين الكفارة والدية
 لان هذا احد نوعي الخطا وهو الخطا في القصد والخطا
 بنوعيه يوجب الكفارة والدية روي الشافعي في مسنده
 عن مطرف عن ممر عن الزهري عن عروة قال كان
 ابو حذيفة شيخا كبيرا فوقع في الاطام مع الناي يوم
 احد فخرج يتعريض للشهادة فجاز من ناحية المشركين
 فابتدره المسلمون باسيافهم وحذيفة يقول ابي ابي فلا
 يسمونه من شغل الحرب حتى قتلوه فقال حذيفة
 يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين قال ووداه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ومن طريق الشافعي رواه البيهقي
 في المعرفة قالوا وانما تجب الدية اذا كانوا مختلفين
 حتى لو كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته به
 بتكثير سوادهم لما اسند ابو يعلى الموصلي في مسنده عن
 عمر بن الخطاب الحارث ان رجلا دعاه عبد الله ابي
 مسعود ابي وليمة فلما جاءه ليدخل سمع لهوا فلم يدخل
 فقبل له لم رجعت قال لا ابي سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول من كثرت سواد قوم فهو منهم ومن رجب عمل قوم
كان شريك من عمل به ويجب في موت شخص بفعل نفسه بان
شيخ نفسه **وفعل زيد بان شجوه وفعل يسع بان عقرا وفعل**
حبة بان اصلية **ثلاث الابية** **عليه زيد** في ماله ان كان عمدا
وعلى عاقلة ان كان خطا لان فعل الاسد والحية جنس واحد
لكونه هدر في الدنيا والاخرى وفعل الشخص بنفسه جنس
اخر لكونه من اعدائه في الدنيا والاخرة فيكون المؤلف بفعل
زيد ثلثه يجب عليه ثلث الدية وقال الشافعي واحدا في قول
ان كان فعل زيد عمدا يجب عليه القود ومن قتل نفسه بفعل
ويصلي عليه عند ابي حنيفة يوسف بفعل ولا يصلي عليه
لانه باع نفسه **ولا ينبغي يقتل بكلف شهر سيف او سلاحا**
عليه وسلم سوار قتله المشهور عليه او قتله غيره دفعا عند
المشهور عليه **او شهر عصا** هذا كبيرة عليه في مصر او غيره
ليلا او نهارا **الا** اذا شهرها **نهارا في مصر** لما روي احمد في سننه
والحكم في سند ركه وقال صحيح على شرط الشيخين من حديث
سليمان بن بلال عن علقمة بن ابي علقمة عن ابيه عن ابيه
عن عمار بن قيس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من اشار بجدة يدة الى احد من المسلمين يريد
قتله عناه ابيه وما اخرجه مسلم في الايمان عن اسامة بن الاكوع
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من سئل تحلبنا
السيف فليس منا وفي الصحيحين عن ابن عمر مرفوعا
من حمل علينا السلاح فليس منا وفيهما عن ابي موسى خوه
ورواه الشافعي من حديث ابي ابي الزبير والحاكم في المستدر
عن مرفوعا من شهر سيفه ثم وصفه فدمه فقد ولانه
باع بفعله فسقط عصمته ولان القتل نيتين طريقا لدفع

فعله لان السيف لا يلبث في جناح في دفعه الى القتل والعمد
وان كان يلبث الا انه في الليل بالحقه القود وكذا في
النهار في غير مصر فكان ربه هذرا حتى لو كان امكن دفعه
بطريق اخر لا يسعد قتله **والدية** سبب اخره **في ماله** اي
مال المشهور عليه **في غير ملكه** اي في قتله بخونا او صبيبا
شهر سلاحا او شهر عصا ليلا في مصر او غيره او نهارا في
غير مصر **والقيمة في قتل جمل** او نحوه **صالة عليه** اي على
قاتله وقال مالك والشافعي واكثر اهل العلم لاشي في الكل
لانه قتله دفعا عن نفسه فكان كقتل السارق المكلف
ولانه محمول عليه قتله بسبب فعله وهو شهر السلاح
والصود فكان كما اذا كره رجل اخر يات فالك له لاقتلتك
او لتقتلن فلانا فقتله المكروه حيث لا يجب عليه شي
ولنا ان فعل الصبي والمجنون والراية غير منصف بق
بالحرمة لعدم الاختيار الصحيح منه فلا تسقط العصمة
ولذا لا يجب الغصاة من علي الصبي والمجنون اذا قتلا
ولا الضمان اذا قتلت الدابة ومقتضي هذا ان يجب الفضا
على المشهور عليه اذا قتلهما لانه نفسا معصومة الا ان
الدية وجبت لوجود المبيع وهو دفع الشر ولو نظر انسان
في بيت اخر من ثقب او شق باب فطمه صاحب الدار
بخنجره او رماه بحصاة ففقا عينه ضربه عندنا ولم يضمنه
عند الشافعي لما روي ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لو ان امرا اطلع عليك بغير اذن فخذ فته حصاة وفتات
عينه لم يكن عليك جناح ولنا ان قوله عليه السلام لا جمل
دم امرئ مسلم الحديث يقتضي عدم سقوط عصمته بهذا
الفعل وان مجرد نظره اليه لا يبيح قلع عينه كما لو نظر من

الباب المفتوح او دخل بيته ونظر فيه والمراد بخاروي
 ابو هريرة المبالغة في الرجوع عن ذلك ولو اراد رجل
 ان ياتى مال مسلم او يقطع عضوه او يزيى بامرأة فله
 دفعه بغير سيف فاذ لم يدفع فيضربه بالسيف وكذا
 لو راى رجلا يزيى بامرأة يدفعه بغير سيف وان لم
 يدفع فيقتله ولا خلاف لا بعد العلم فيه لقوله عليه
 السلام من قتل دون قتاله فهو شهيد ومن قتل دون
 دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن
 قتل دون اهله فهو شهيد رواه احمد والترمذي والنسائي
 وابو حنبل في صحيحه فلو دخل عليه لغيره فخرج
 قدر عشرة دراهم فصاح عليه وانسله الله والاسلام
 فلم يتركه فقتله فقد دمه ما تقدم فلما في صحيح مسلم
 عن ابي هريرة قال جاءني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا رسول الله ارايت ان جاء رجل يريد ان
 ياخذ كاذبة قال فلا نقطه مالك ارايت ان قاتلني قال
 قاتله قال ارايت ان قتلني قال فانت شهيد قال ارايت
 ان قتلته قال هو في النار وفي الصحيحين عن عبد الله
 ابن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 قتل دون ماله فهو شهيد وفي مسند اسحاق بن راهوية
 عن قابوس بن ابي الجارق عن ابيه قال جاء رجل يريد
 ان ياتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارايت
 ان جاء رجل يريد ان ياخذ مالي قال ذكره باسمه قال ان
 ذكرته باسمه فلم يذكر قال استعني عليه بالسلطان
 قال ارايت ان كان السلطان قد نجا عني قال استعني
 بمن حصرتك من المسلمين قال ارايت ان لم يحضرني احد

قال

قال قاتله دون ماله حتى يخر ما لك او تقتل فتكون
 من شهداء الاخرة ولو قتل رجلا واربعه كان يزيى
 بامرأة وكذا به الوحي فلا بد من بيعة قبل ياتي بها
 لان البيعة تشهد على اليهود مع المرأة وقيل ياتي بربعة
 لانه روي عن علي كذا وكذا والحق والتفريق والافتاء
 من قبل او سطح او يبيير لا يوجب القود الا اذا انكر منه
 ذلك عند ابي حنيفة وهذا الظاهر لقوله عليه السلام
 من عصى عرسنا له ومن عصى عرسنا ومن عصى عرسنا
 وله وان عصى العرس من خنص يقتل وهو عرسنا
 وذا بان بياضه بالته وصي الجارضة واذا لم تجب الدية
 عليها العاقلة **وجيب القود فيما دون النفس** من الاعضا
ان امكن للمماثلة لقوله تعالى واليه بالعين
 والاذن بالانف والاذن بالاذن والسر بالسر والجروح
 قصاص اي ما قصاص ولقوله عليه السلام في حديث
 الربيع بنت النضر السابق كتاب الله الفصاح فقط
 الفصاح يعني عا المماثلة فكل ما كان دعابة المماثلة
 فيه يجب فيه الفصاح وما لا فلا ولا من ينكر الفصاح
 وصغره لانه لا يوجب التفاوت في الحقيقة الا في الشجة
 اذا احدث ما بين قريي المتجوج ولم ياخذ ما بين قريي
 الشاج لكبر راسه على ما ياتي **كقطع اليد من**
المقصود وقطع الرجل من المقصود وقطع مارت
الانف وهو ما لان من الانف وقطع الاذن لا مكان
 رعاية المماثلة فها هذه الاماكن بالمفصل لان قطع
 اليد من نصف الساعد وقطع الرجل من نصف الساق
 لا قصاص فيه لعدم المماثلة وقيل بالمارن لان قطع

الاثني ما قصبة لا يمكن فيه المماثلة لانه عظم وليس
 مفصل **وكل شجرة يمكن فيها المماثلة** كالخوصة وهي
 التي يظهر العظم **وعين فائمة ذهب صنوبر** وهذا
 الامكان المماثلة **يجمع على وجهه ثقل رطب ويتايل**
عينه بمرارة حمأة يند ذهب صنوبر وهذا وهي فائمة لما روي
 عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن الخطاب عن ابي الحكم
 ابي عبيدة قال لطم رجل فذهب بصره وعينه فائمة
 فادادوا ان يفيدوا منه فاعى عليهم وعلموا ان كلف
 يفيدون منه ففعلوا لا يدرون كيف يفيدون
 فاناهم على كرم الله وجهه فاربى فحفل على لوجهه
 كرسفا ثم استقبل به الشمس وادى من عينه مראה
 فالتمع بصره وعينه فائمة **لان قلعت** اي لا قصاص في
 عين قلعت سواء افوت اي ارتفعت او خسفت
 لا متناع المماثلة **ولا قود في عظم** لقول طرا لا تفيد في
 العظام وقول ابي عباس ليس في القطام قصاص وخو
 عت الشعبي والحسن روي ابي ابي شيبة في مصنفه
 ولان المماثلة فيه منفردة لانه اذا كسر موضع ينكسر
 موضع اخر **فقطعت** لان الامكان المماثلة فيها **فقطعت** ان
قلعت من الحبي عليه **وتورد بالبرد ان انكسر** ولا قود
 في طرف **بين رجل وامرأة ولا بين حر وعبد ولا بين عبيدين**
 خلافا لما لك والثاني واحد وابن ابي ليلى في جميع ذلك
 الا في الحر يقطع طرف العبد اعتبارا للاطراف بالانفس
 لكونها تابعة لها وشرع القصاص فيها للاحقاق بالا
 نفس ففي كل موضع يجري القصاص في النفس يجري
 في الطرف وما لا فلا ولان الاطراف يملك بها مالك

الاي السوم

345 الاموال لانها وثابة الانفس كالاموال وانه لا تماثلة بين طرف
 الذكر والانثى للثفاوت بينهما في القيمة بتقويم الشارع ولا بين طرف
 الحر والعبد لذلك لانه جعل قيمة يد الحر مساوية وقيمة يد العبد
 نصف قيمته وهي لا يبلغ ذلك ولا بين طرف العبد من لعدم المساواة
 بينهما بالعين بالحرز والتأمين بخلاف طرف الحر لان استواءهما
 متيقن به بتقويم الشارع وبخلاف الانفس لان القصاص فيها
 يخلق بازدياد الروح ولا تفاوت فيه **ولا قود في الجائفة** لان
 الفجوة فيها نادرة فلا يمكن القصاص فيها على وجه يقع البر
ولا في اللسان وهو راي ينعى مالك وقول ابي اسحاق ما اصحاب
 الشافعي وفي ابي يوسف اذا قطع بعضه لا يجب القود واذا قطع
 من اصله يجب وقال مالك في رواية والثاني واحد يجب القود
 في كله وفي بعضه بقدره لقوله تعالى والجروح فضلل **ولا قود**
في الذكر الا اذا قطع من الحشفة لان موضع القطع معلوم فصار
 كما لم يقطع وعند مالك والثاني واحد يجب القود في الذكر
 لقوله تعالى والجروح فضلل ولان له حد لينتهي اليه فيمكن
 القصاص فيه من غير حيف عليه ولنا ان كلامنا من الذكر واللسان
 يقتضي وينسب فلا يمكن بينهما المساواة من غير حيف ولو قطع
 بعض الحشفة لا قود عندنا وعند مالك والثاني واحد يؤخذ
 النصف بالنصف والربع بالربع وما زاد ونقص بحسبه من ذلك
 لما في الاذن ولو قطع الختان بعض الحشفة في الصبي او في العبد
 فعليه حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان برى فعليه في العبد
 كمال القيمة وفي الصبي كمال الدية وان بقي الصبي نصف الدية
 القيمة لان التلف حصل بفعلين اهدها ما دون في العبد
 نصف فيه وهو قطع الجلد والثاني غير ما دون فيه وهو قطع
 الحشفة فيجب نصف الصمان واما ان برأ فلا يقطع الجلد

ما دون فيه فحمله كما لم يكن وقطع الحشفة غير ما دون فيه فوجب
 ضام الحشفة كاملا وهو الدية في الصبي وكمال القيمة في العبد وفي
 مجموع النوارذ ما ذكرنا انه ان مات فعليه دفن الدية رواه محمد وذكر
 في الاصل انه لا يجب شيء ان مات وموت الصبي بتاديب الاب والوصي
 يوجب الدية عند اوجه حسنة كونه من تاديب امه ومن تاديب غير مقتاد
 لملكه لان الضرورة للماسة التي تاديبه تندفع برجزه وحبسها وخوضها
 من غير ضربه ولو اضطر الى ضربيه فالسلامة مشروطة كتاديبه لزوج
 زوجته وصاها هؤلاء لان تاديب الصبي لا بد له من امانه وذا لما يحصل
 غاربا بالضرر فصار كضرب للتعليم وضرب معلوم باذن ابيه
 لعود نفعه الى الصبي في اضرارهم **وحبر المجاني عليه** بين الارض كاملا
 وبين القود من غير ارض **ان كانت بعد تقاطع نافضة** بان كان
 مثلا ينتفع بها او نافضة الاصابع لان استيفاء الحق كاملا ما نذر
 كان له ان يأخذ دونه حقه وان يعدل الى عوضه وفي المجاني
 وعلى هذا السن والاصراع التي يجب فيها الففصا اذا كان طرف
 المجاني اوسه معينا يتخير المجاني عليه بين اخذ الدية كاملا او بين
 استيفاء المقيب فبدن السلامه بان ينتفع بها لانها لو كانت لا تنفع
 بها لا تكون حلا للفقصا فكان له دية كاملة من غير حصار عليه
 الفتوي وفي المحيط ولا يقطع الجبين الا باليمين ولا اليسرى الا
 باليسرى ولا يقطع الاصابع الا بمثلها من التقاطع فيؤخذ ايهام الله
 بايهام الجبهي واليمين اليسرى باليسرى باليسرى والعكس وكذا
 لا يؤخذ العين اليمنى بالعين اليسرى ولا العين اليسرى باليمين
 وكذا اي الاسنان المشبهة بالسنينة والناية بالناية وكذا الضرس
 بالضرس ولا يؤخذ الاسفل بالاعلي ولا الاعلي بالاسفل خلافا لابي
 شبرمة في ذلك كله للثقاوت في المنافع والمرافق **او الشجة اي**
وحبر المجاني عليه ان كانت الشجة يشوعب لابن قزيب المثلج

اي قزيب راسه وبها ناحتها **ولا الشاح اي** ولا يتوعد ما بين
 قزيب الشاح فان شاء اقتضى بقدر الشجة من اي الجانبين شاء
 وان شاء اخذ الارض **ويستقط القود بموت القاتل** لان محل الاتفا
 مات فاسببه موت العبد المجاني وبه قال مالك وقال الشافعي واحد
 يجب الدية ويؤخذ من تركته بناء على ان الواجب عند دفن القود او
 الدية فاذا مات احدهما بقي الاخر **ويستقط القود بعفو ولي**
 واحد من الاولياء **وصاحه** من نصيبه على عوض **والباقي اي** الذي لم
 يعف والد الذي لم يقصالح **عصته من الدية** وسقط حقه من القود
 لان كل واحد منهم له التصرف في نصيبه بالاستيفاء وبالعفو وبا
 لصالح وسقط به حقه في القصاص ومن ضرورة سقوط حقه
 في القصاص سقط حق اباوين فيه لانه لا يتجزي ثبوت فكذا
 سقوطا واذا سقط القود انقلب نصيب من لم ينف مالان
 القصاص من امتنع لمقي في القاتل وهو ثبوت عصته بعفو البعوى
 يجب المال كما في الخط حيث امتنع فيه القود لمقي في القاتل وهو
 كونه مخطيا ثم العفو في القصاص لماله القصاص وهو عندنا
 كل وارث وبه قال الشافعي واحمد واكثر اهل العلم وقال الليث
 والزهري وابن شبرمة والاوزاعي والحسن وقتادة ليس للنساء
 عفو في القصاص وعند مالك القصاص للعصاة خاصة
 وهو قول بعض اصحاب الشافعي وقال بعض اصحاب الشافعي
 لا اقارب دون الزوجين لقوله عليه السلام فاهله بين
 صريين واهله ذوارضة وساقوله عليه السلام من نزل ما لا
 اوصفا فلورثته ومن ترك كلالا فلانجى والقصاص حقه فيكون
 الجميع الورثة كالمال واما قوله عليه السلام فاهله بين صريين
 ناسرة الرجل من اهله بدليل قوله عليه السلام في حديث الاكل
 وما كان يدخل على اهلي الا بغيري عابسة رضي الله عنها ولو

قتل بعض الاوليا المتقاتل بغير الاذن الباقين لم يجب عليه قضا
عند ابي حنيفة ومحمد والسافعي في الاصح وفي قول عنه عليه
القصاص لانه ممنوع من قتله ولو قتل مع العلم بغير شركه
سواء حكم به حاكم او لا يجب عليه القود وهو الخطا مرسى
مذهب السافعي واحمد وقال السافعي في قول لا يجب القود
لان فيه شرية توقع الخلاق فيه ولنا انه قتل مفسوما
مكافيا مع العلم بانه لا حق له فيه فيجب عليه القود كما لو
قتله قبل الحكم بالقود والاختلاف لا يستوفى القود فانه لو
قتل كما فرسما قتلناه مع وجود الاختلاف فيه ولو قتل
قبل العلم بالقتل لا يجب القود وعليه الدية ومحمد والسافعي
في قول وقال السافعي في قول لا يجب القود لانه قتل مفسوما
يعتبر فيه ولنا انه اذا لم يعلم بالقتل كان القود واجبا في حقه ظاهرا
فيصير شبهة في رد القود عنه والدليل على عصيته بغير واحد
ماروي ان هذه الحادثة وقعت في ارض عمر فتا وربي سمود
فقال اري ان هذا قد اجد ابي بغير نفسه فليس للاهرا ان يقتله
فامضوا عن القضا على رايه وهو المعنى فان العاني قد استوفى حقه
وهو من اهل الاستقاط فصح استقاطه واستقاطه حي بغير
نفس القاتل فيجوز الاضرع استيعا حقه لعدم احتمال
التجزي ثبوتنا واستوفى ونذكر استيفاءه انما هو لمعنى في القاتل
وهو مراعات حرمة بعض نفسه فكان في معنى الخطا فيجب
المال للاهرو ولو قتل العاني بعد الموقوف القود عند
الامة الاربعة وهو قول اكثر اهل العلم لانه قتل نفسا مفسوما
بغير حق وروي عن الحسن انه يوجب منه الدية وعن عمر ابن
عبد العزيز ان الحكم فيه الي السلطان **ويقتل جمع** باسركل واحد
حرثا قاتلا **بغير** قتلوه عمدا وهو قول مالك والسافعي واحمد

واكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين وقال ابن الزبير
والزهري وابن سيرين وابن ابي ليلى وعبد الملك وربيع
وداود وابن المنذر واحمد في رواية لا يقتلون به ويجب الدية
لان مفسوم النفس بالنفس ان لا يقتل بالنفس الواحدة
الكثير من واحدة ولان في القصاص يجب المساواة بين القشرة
والواحد ولنا ما روي محمد بن الحسن في موطاير والسافعي
في مسنده كلاهما عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن
المسيب ان عمر ابن الخطاب قتل بقر خمسة اوسعة برجل
قتلوه غلبة ابي حنيفة وقال لو غلب عليه اهل صنعا لقتلهم
ورواه عبد الرزاق في مصنفه مطولا عن بن جريح عن عمرو بن
ديار بن حي بن يعلى اخبره انه سمع يعلى يخبره شمن بن
الخبروان اسم المقتول اصيل قال كانت امرأة بصنعاء تحملا
ربيب فغاب زوجها وكان بها اخلا فقال ان هذا الفلام يفتننا
فانظروا كيف نضعون به قتاله واعليه وهم سبعة نفر مع
المرأة فقتلوه والفتوه في بير عمدان فلما فقد الفلام خرجت
امرأة ابيه وهي الي قتله وهي تقول اللهم لا تحف علي من قتل
اصيلة قاله فان وخطب بعلي الناس امره قال من قبل بعد الايام
ببر عمدان فوجد رجلا منكرا ظني بيكي فقال ما اظن الا قد رثت
لكم علي ما هبكم فاذا هو بذياب اخضر عظيم بطلع من البير
مرة ويهبط اهري قال فاشرف علي البير فوجد رجلا منكرا
فاني بعلي فقال ما اظن الا قد رثت لكم علي صلحكم وفرض عليه
القصة فاني بعلي حتي وقف علي البير والناس معه فقال
اهذا اصداق المرأة فمن قتلها ولويي بحبل فدلوه فاخذ الفلام
فقبضه في سرب من البير ثم رفعوه فقال لم افد ر علي شي فقال
رجل اخر دلو يي فدلوه فاستخرجوه فاعترفوا المرأة واعترفوا

كلهم فكنت يعلي ابي عرفك اليه ان قتلهم فلو عملا عليه اهل صنع
لقتلهم به وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن
اسرايل عن ابي اسحاق عن سعيد بن وهب قال خرج رجال
سفر فصحهم رجل فقدموا وليس معهم فاتهم هذا اهل ففك
شرح شهودهم انهم قتلوا صاحبكم والاهل فوابا منه ما قتلوه فاني
بهم الي علي وانا عنده فعرف بينهم فاعترفوا فامرهم فقتلوا وراى
رؤوف الروح لا يتجري واشتراك الجماعة فيما لا يتجري بوجوب
التكامل لكل واحد منهم كولاية الاتكاح **وبالعكس** اي ويقتل واحد
بجماعة وكان الاولي ان يقول كالعكس اذ اهلنا وفيه **فان حرم**
وي واحد من المقتولين **قتله** **وسقط حق الباقي** لقوات تحدد
الاستبغاء ومنازل موت العبد الجاني او موت القاتل خفف الله
وبه قال مالك وقال الشافعي يسوئ ابي قوت الديار من تركته
بنا على ان الواجب عند الاوليا اما القصاص واما الدية فاقاسوا
القصاص من غير ابي ابي ثبوت المال فيد بولي واحد من المقتولين
لانه لو حضر اوليا المقتولين قتل لجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك
لان الكل واحد من الاوليا قتله بوصف الكمال وهذا وقتل جماعة
واحد يكون كل واحد فانه لا يوصف الكمال والا ما وجب القصاص
واذا كان كذلك لا يجب الدية لعدم اجتماعها مع القتل فقد ا
ومن قتل عمدا ولا ولي له فللسلطان ان يقتل قاتله وله ان
يصلح والقاضي بمنزلة فيه **ولا يقطع يدان لرجلين ببعد**
قطعاها ان احدهما سكيناً وامراها على يده من جانب واحد
حيث انقطعت وهو قول الثوري والزهري والحسن
وعليهما نصف الدية لانه دية الواحد فيضمنان ديتهما في
ما لهما لانا نتقنا لان كل واحد منهما قاطع للنصف والفعل
عدا وقال مالك والشافعي واحد واستحاف وابو ثور يقطع يدها

واما لو وضع احدهما سكيناً من جانب والاخر من جانب اخر وامر
حتى التقي السكينان لا يجب القصاص اتفاقاً **وبعد عبد**
اي ويقتل من عبد **اقر بقود** اي يقتل عمد سواء كان ماذونا
او مجرراً عليه وبه قال مالك والشافعي واحد وقال زرارة
منه لان اقراره يودي الي ابطال حق مولاه فلا يصح كما لو اقر بالخطا
او بالمال ولنا انه غير متم في اقراره لانه مضروب فيصح فان العبد
مستقي علي اصل الحرية في حق الدم بخلاف اقراره بالقتل خطا لان
موجبه علي السيد وهو دفع العبد او فداؤه وبخلاف اقراره بالمال
ولنا انه غير لانه اقراره علي المولي باطال حقه قصد الا ان موجبه
بيع العبد واستنفاؤه **ومن رمي رجل عدا فقتل الشتم**
الي اخر فمات **ايقتل منه الاول** لانه عمد وعلى ما قلناه **الدية**
لثانيه لانه احد نوع الخطا وهو الخطا في الفعل والفعل الواحد
ينفذ بنقد حاشره **ومن قطع يده** او رجله او غيرهما **فعقاع**
قطعه فمات منه اي من القطع ضئ **فاطعه دينه** في ماله
كاملة لانها صارت في النفس وسقط الفؤاد المشبهة وهذا عند
ابي حنيفة وهو قول الشافعي واحمد وعنه مالك يجيب الفؤاد
لان الحماية صارت في النفس ولم ينف عنها وقال ابو يوسف
ومحمد وهو عفو عن النفس ايضا حتى اذا مات بعد العفو
بالسرية لا يضمن وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشجة كسر
سرت الي النفس ومات هذا وهذا فقتل الشامي وقال
الطرابلسي سراية الطرف المستوفي فصا الى النفس بوجه
الدية علي عاقلة المستوفي عدا اي حنيفة وهما اقدر الدية
كما لك والشافعي كسراية فطع الامام يد السارق حراً اذا سري
الي النفس ومات وكالبزاع والحجاء والقصاص والحنان وكما لو
قال لاخر اقطع يدي فقطعها وسري الي النفس ومات وهو الاظهر

ان السراية تتبع الجناية فلم يجز ان يكون ابتداءها سباحا وسرايتها
 مصونة ولا يبي حنيفة ان حقه في القطع والموت قتل حتى لو دفع
 ظمأ كان قتلًا لم يكن مستوفيا حقه فيمنع الا انه سقط القصاص
 للشبهة فوجب الدية خلاص ما ذكره من السائل لانه يجب القتل
 على الامام وعلي غيره بالعقد واقامة الواجب لا بتقيد بشرط
 السلامة كالرعي في الحربي لئلا يكون تكليف ما ليس في الوسخ وفي
 سالتنا هو مخير بين الاستيفاء والمغفرة العفو مندوب اليه
 فينتقد بشرط السلامة كالرعي في الصيد **ولو عفا عن الجناية**
ارعفا عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس لا اطلاق
فالحظان ثلث ماله اي ان كان القطع خطا يعتبر من ثلث
 ماله المنطوع لتعلق حق الوارث فان كان في الدية فاضل من
 الثلث اخذه الوارث من القطع **والحد يعتبر من كله** اي كل
 ماله فلا يضر انما طاع شيئا كما في الهداية وغيرها ولا يجزي ان الرعي
 هنا هو الفود وهو ليس بالمال ولا وجه للقول بانه من كل المال
والفود يثبت بدنه اي ابتداء للورثة عند ابي حنيفة **لارثا**
 اي لا يثبت الفود للورثة بطريق الارث بان يثبت للمورث
 اشتدائم يثبت للمورث كما هو مذموب في يوسف ومحمد فلا يصح
احدهم اي احد الورثة عند ابي حنيفة **خصما عن النفقة**
 بغير وكالة اعلم ان كل ما يملكه الورثة بطريق الارث فاحدهم
 خصم عن الباقيين حتى لو ادعى احدهما نفقة على غيره
 المتكوي للورثة شيئا من التركة على اهلها فقام البيينة
 عليه يثبت حق الحج ولا يحتاج الباقيون الى تجديد
 الدعوي وكل ما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصير احدهم
 خصما عن الباقيين ففرع على هذا قوله **فلو اقام شخص**
حجة اي بينة بقتل ابيه حال كونه غائبا **افرم** فخر الغائب

في الحد يبيدها اي يبيد الغائب الحجة عند ابي حنيفة **وفي**
الخطا والدين لا يبيدها باتفاق لان الخطا والدين موجبهما
 المال وطريق بنوته الميراث ثم اعلم ان العلماء اجمعوا على قبول
 بينة الحاضر **وعلي انه لا يقضي بالفود مالم يحضر الغائب**
 لان المقصود بالقضاء الاستيفاء والحاضر وعلي انه لا يقضي
 بالفود مالم يحضر الغائب لان المقصود بالقضاء الاستيفاء
 والحاضر لا يتكلم منه اجملا وعلي ان القاتل يحبس لانه
 صار منها بالقتل والمتهم محبس واختل فوا في اعادة البيينة
 اذا حضر الغائب فعند ابي حنيفة يكلف الغائب بالاعادة
 وعندهما لا يكلف ويهرق قياس قول مالك والشافعي واحمد
والعبرة بحال الرعي اي بحاله الرعي في العصمة وعدمها والحد
 وعدمه وقت الرعي عند ابي حنيفة **لا بحال الوضوء** كما هو
 قولهما **فيجب الدية** عند ابي حنيفة **على من رمي مسلما فارتد**
 الرمي اليه والعياذ بانه **فوصل** اليه السهم فقتله وقال لا شيء عليه
 وهو قول مالك والشافعي واحمد لان التلف حصل في محل العصمة
 فيه يكون هدر او يرد شهادته اثنين اختلفا في مكان القتل
 وزمانه او فيما حصل به القتل من الالة او قال احدهما قتل
 بمقتل وقال الاخر لم ادر بماذا قتل او قال احدهما قتل بسلاح
 وقال الاخر بعصا وان شهدا بقتله وقال لم يدر بماذا قتل من الالة
 يجب الدية استحسانا في ماله يصح الصلح عن القتل العهد
 على اكثر من الدية لانه اقتل لنفسه ويكون المالك حاكما
 لا التزاما اياه بعقد الصلح الا ان يوجهه الولي الى اهل العلم
 لانه الحق له فله تاجيله كسائر الديون الموجبة
كتاب الديات الدية لغة مصدر
 ودي القاتل المقتول اذا اعطي وليه المال الذي هو بدل

النفس ثم قيل لذلك المال تسمية بالمصدر والثاني اهزه
 عوض عن الواو ويأوله كالمدة وهي الثابتة بالكتاب
 وهو قوله تعالى ودية مسلمة الى اهله وبالسنة وهي
 احاديث كثيرة وباجماع اهل العلم عاي وجوبها في الجملة
من الذهب الف دينار ومن الفضة عشرة الف درهم
ومن الابل مائة وقال الشافعي في الورق اثنا عشر الفا
 وبه قال مالك واحمد واستحقاق لما اخرج اصحاب السنن
 الاربعة عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة
 عن ابن عباس ان رجلا من بني عدي قتل فجعل النبي صلى
 الله عليه وسلم دية اثنا عشر الفا قال الترمذي لا نقل
 هذا اذكر في هذا الاسناد بن عباس غير محمد بن مسلم وصح
 السنائي وغيره ارساله على اساده ولنا وهو قول الثوري
 من اصحاب الشافعي ما روي البيهقي من طريق الشافعي
 قال قال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر انه فرض على اهل
 الذهب في الدية الف دينار ومن الورق عشرة الاف
 درهم حد ثنا بذلك ابو حنيفة عن الهيثم عن
 الشعبي عن عمر قال وقاله اهل المدينة فرض عمر على اهل
 الورق اثني عشر الف درهم قال محمد بن الحسن صدقوا
 ولكنه فرضها اثني عشر الفا ورن سنة فذلك قال محمد
 ابن الحسن واثير بن الثوري عن مغيرة الصبي عن
 ابراهيم قال كانت الدية الابل فجعلت الابل كل بعير مائة
 وعشرين درهما ورن سنة فذلك عشرة الاف درهم
 وقيل لشريك ان رجلا من المسلمين عاني رجلا من العدو
 فقتله فاصاب رجلا من المسلمين وجهه حتى وقع ذلك
 على حاجبيه حتى وانفه وحجته وصدره فقتل فيه فكان

بالدية اثني عشر الفا وكانت الدراهم يومئذ ورن ستة
 في التجريد للتدويري لاختلاف ان الدية الف دينار وكل
 دينار عشرة دراهم وهذا جعل مضاب الذهب عشري
 دينار او مضاب الورق ما نبي درهم واعلم ان العلماء
 اختلفوا في الاصل في الدية فقال الشافعي واحمد في رواية
 وابن المنذر الابل فقط فيجب قيمتها بالغة ما بلغت لما
 اخرج ابو داود والسنائي وابن ماجه وصححه بن السقطان
 في كتابه وابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن
 عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الا ان دية الخطا
 وشبه العمد ما كان بالسوط والوصف مائة من الابل
 منها اربعون في بطونها اولادها ورواه السنائي وابن ماجه
 من حديث عبد الله بن عمرو ولانه عليه السلام فرق بين
 دية شبه العمد ودية الخطا ففقط بعضها وخفف بعضها
 ولا يتحقق ذلك في غير الابل والذهب والفضة ونحو
 قوله احمد والشافعي في القديم ومفتحي قول المالكية
 ان كان من اهل البوادي والعهد فمائة من الابل ان كان
 من اهل الذهب كاهل الشام ومصر والمغرب بالاف
 دينار وان كان من الورق كاهل خراسان والمراة وفارس
 فاثني عشر الف درهم وقال ابو يوسف ومحمد واحمد
 في رواية وهو رواية عن ابي حنيفة الابل والذهب
 والفضة والبقر مائة بقرة تامة كل بقرة خمسون درهما
 والفحم الفاسا خمسة دراهم والاحل مائة حلة تامة
 كل حلة خمسون درهما وهي ثوبان ازار ورجل لما روي
 ابو داود عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده قال
 كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولان الابل جمع عليه ويا
 هذه تختلف فيه فيوجد
 بالثقة وقال ابو حنيفة
 الابل

ثمانمائة دينار او ثمانية الاف درهم ودية اهل الكتاب يومئذ
 النصف من دية المسلمين قال فكان ذلك حتى استخلف
 عمر فقام خطيباً فقال الا ان الابل قد غلت ففرضنا عمر
 على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر
 الفا وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف
 شاة وعلى اهل الحبل مائتي حلة قال ونترك دية اهل
 الذهب لم يرفعها وما ياتي اثار محمد بن الحنفية قال اخبرنا ابو
 حنيفة عن ابي بصير عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال
 وضع عمر الديارات على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل
 الورق عشرة الاف درهم وعلى اهل الابل وعلى اهل البقرة
 مائتي بقرة مئة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل
 الحبل مائتي حلة ورواه ابن ابي ثنية في مصنفه حديثاً
 وكيع ثانياً ابي ليبي عن الشعبي عن ابي عبيدة به
 وفي سنن ابي داود عن محمد بن اسحاق قال ذكر عطاء عن
 جابر بن عبد الله انه قال نزل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى
 اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى
 اهل الحبل مائتي حلة وعلى اهل الطغمام ثمان مائة
 ابي اسحاق فان قيل الابل تجهولة ما يبتها والدية
 مقدرة بها اجيب بان التقدير بها ثبت بالاثار المشهورة
 ثم فائدة الخلاف تظهر في اختيار الفا تل فعند ابي حنيفة
 له الخيار من الانواع الثلاثة فقط وعندهما من الستة
وقد هـ اي الحاية من الابل **في شبه العمد اربع** عند ابي
 حنيفة واي يوسف **ربع من بنت مخاض** وربع من بنت
لبون وربع من حقه وربع من جذعة وقد سبق

تقريبها

تفسيرها في باب الزكاة وبهذا قال مالك واحمد في رواية
 والزهري وربيعة وسليمان بن يسار وقال محمد والمنا
 واحمد في رواية اهزي اثنان ثلثون جذعة وثلاثون
 حقة واربعون ثنية كلها خلفات اي جميع الثنيات
 هو اهل الثنية هي الطاعة في السادسة ولما تقدم لما
 اخرج به الترمذي وقال حديث حسن غريب عن عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من قتل فنهض ارفع الي اولياء المقتول
 فان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا اخذوا الدية وهي ثلاثون
 حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفه وما صالحوا
 عليه فهو لهم ودوي مالك في الموطأ عن عمرو بن شعيب
 ان رجلاً هدف ابنه بالسيف فقتله اخذ عمر منه الدية
 ثلاثين حقة وثلاثين جذعة واربعين خلفه وروي
 ابو داود عن مجاهد ان عمر قضى بثنية العمد ثلاثين
 حقة وثلاثين جذعة واربعين خلفه ما بين ثنية
 الي بارز عامها كلها خلفات ورواه محمد بن علي ثلاثاً
 ثلاث وثلاثون حقة ثلاث وثلاثون جذعة
 واربع وثلاثون ثنية اي بارز عامها كلها خلفات
 ولما اخرج به ابو داود وسكت عنه ثم المنذري بعده
 عن علقمة والاسود قال قال عبد الله في شبه العمد
 خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
 وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنت
 مخاض وهذا وان كان موقوفاً الا انه يحكم المرفوع
 لان المقادير لا تعرف بالراي وما اخرج به ابن حبان
 في صحيحه في كتابه من علي الله عليه وسلم الي عمرو بن حزم

ان في نفس المؤمن نايبة من الابل والبراداد في ما يكون
 منه وما قلناه ادبي ولان دية شبه العمد ولان الجاني
 اغلط من دية الخطا المحض وذلك فيما قلناه لانها في الخطا
 المحض بحسب اخماسا ولان الجاني كما لم ينفذ من وجه فيكون
 في معنى الرابادة على المابة وهو لا يجوز ولان الديات
 يقتربا لصدقات لانها يجب على العاقلة بطريق الصلة
 للقائل كالصدقات والشرع يهي عن اخذ الحوامل في
 الصدقات لانها كرايها موال الناس فكذا في الصدقات
وهي دية الابل للقطعة لا غيرها بالاجماع حتى لو قضي
 القاضي بتعليق الدية من غير الابل لم ينفذ ولم ينفذ
 وضاقه لان التدبيرات لا يعرف الا بالسمع ولم يرد التعليل
 من الشارع الا في الابل ثم دية شبه العمد على العاقلة
 عندنا وعند الشافعي واحمد والثوري واسحاق والبخاري
 والحكم وحامد والشمسي وقاد بن سيرين وابو شبرمة وابو
 ثور وقتادة والزهري والبخاري والشافعي واحمد في رواية
 في مال القاتل وهو فوق ماله لان شبه العمد عندنا
 من باب العمد لهما ما مرجب فقل فقدده فلم يتحمل
 العاقلة كالعمد المحض لانها دية مفصلة فاشبهت
 دية العمد ولنا ما روي ابو هريرة قال اقبلت امرأتان
 من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في
 بطنها فتقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية
 الحرية على عاقلتها وهو حديث متفق عليه ولان
 قتل لا يوجب الفضا من قوب دية على العاقلة كالخطا
وفي الخطا اية ودية الابل في الخطا اخماس منها اي من
 الامواع الاربعة المتقدمة **ومن ابن مخاض** بان يكون

352 عشرين ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة
 وعشرون جوعة وعشرون وثا لئلا والثا في حقه
 واللبون ودية مكان عشرين ابن مخاض وعشرون
 ابن لبون لما في الكتب الستة من حديث سهل ابن
 ابي صه في الذي رواه النبي صلى الله عليه وسلم بما ينة
 من الابل الصدقات وبنا المحاض لا مدخل لقائي
 الصدقات ولنا ما اخرجنا اصحاب السنن الاربعة
 عن عبد الله بن مسعود قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في دية الخطا عشرون حقة وعشرون
 جوعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون
 وعشرون في مخاض وكور قال الترمذي لا يعرفه
 سرفوعا الا في هذا الوجه وقد روي عن عبد الله بن مسعود
 وابو اباص بن عمار الذي رواه النبي صلى الله عليه وسلم
 من الابل الصدقة ثمانية عليه السلام تبرع بذلك ولم
 يجعله حكما وقال ابو روي في شرح مسلم المختار ما قاله
 جمهور اصحابنا وغيرهم ما ان معناه انه عليه السلام
 اشترى ما من اهل الصدقات بعد ان ملكها ثم دفعها
 لبرعائه الى اهل القتل ثم ركب الائمة فند
 لانهم لم يدعوا على اهل جيب الا قتل عدا فيكون دية
 دية العمد وهي من اسناد الصدقة وانما الخلاف في
 الخطا **وكذا رويما** اية شبه العمد والخطا **عقود**
مؤمن فادعهم شهرين **ولا اية** متتابعين لقوله تعالى
 فتكرير رقية مؤمنة ممن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
 والاية وان كانت في الخطا الا ان شبه العمد خطا في
 حق القتل وان كان عدا في حق الصرب فقتلها

الاية ولا يجزي في كفارة القتل الاطعام وقال الشافعي في قول
واحد في رواية ان لم يقدر على الصيام يجب الاطعام شين
مسكينا لانهما كفارة فيها عتق وصيام شهرين متتابعين
فكان فيها اطعام شين مسكينا عند عدمها لكفارة
الظهار والفطر في رمضان ولما ان المقادير لا تعرف
لانه مسلم الا بالنقص ولم يرد في الاطعام شيء في عتق
الكفارة **رابع** **احد ابويهم مسلم** لانه مسلم تبعا والظاهر
تسليمه اطرافه **لا المحناني** اي لا يصح في عتق الكفارة الحمل
انه لم يعلم حياته ولا سلامة اطرافه **والدية المرأة نصف**
ما للرجل في النفس وما دونها وهو ظاهر مذهب
الشافعي واختار ابن المنذر وروى قال الثوري والليث
وابن ابي ليبي وابو شبرمة وابن سيرين ما اخرجهم البيهقي
عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
دية المرأة على النصف من دية الرجل وما اخرجهم ابراهيم
عن علقامة قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل
في النفس وما دونها وروى الشافعي في مسنده عن
ابن شهاب عن مكحول وعطاء قالوا ادر كنا الناس على
ان دية الحر مسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
ماية من الابل تقوم غمرك تلك الدية على اهل القرى
الف دينار او اثني عشر درهم ودية الحرة المسلمة اذا كانت
من اهل القرى خمسمائة دينار او ستة الاف درهم
واذا كانت الذي اصحابها من الاعراب فديتها خمسون
من الابل وقال الشافعي في القديم ما دون الثلث لا يتصف
وكذا الثلث وبع قال مالك واحمد وهو قول الفقهاء
السبعة وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير

والشافعي وقناة والاعرج وربيعه ومروى عن عمرو بن
زيد ابن ثابت لما روي الشافعي في سننه عن عيسى بن يونس
الرملي عن ضمزم عن اسماعيل بن عياش عن ابن جريح
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال عقل المرأة عن عقل
الرجل حتى يبلغ العقل الثلث من ديتها واخرج البيهقي
عن الشعبي عن زيد ابن ثابت قال حرصات الرجل
والنساء سواء الى الثلث ثم زاد في النصف واخرج
ايضا عن ربيعة انه سأل ابن المسيب كم في امبع المرأة
قال عشر قال كم في اثنين قال عشرون قال كم في ثلاث
قال ثلاثون قال كم في اربع قال عشرون فقال ربيعة
حين عظم حرمها واشتدت مصيبتها نقص عقلها
قال احمر في انت قال ربيعة عالم مسبت او جاحل
متعلم قال باين اخي انها السنة واجبت على الاولي بان
اسماعيل بن عياش عن الحارث بن ضيف وابن جريح مجازي
وعن الثاقب بانه منقطع وعد الثالث بان الشافعي قال
في اخره كنا نقول به ثم رجعت عنه وانا اسأل الله الخيرة
لا تأخذ من السنة ثم لا تأخذ نفاذهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم والقياس اولى بنا فيها **والدمي كالمسلم** اي
ودية الدمى كدية المسلم وقال الشافعي دية اليهودي
والنصراني اربعة الاف درهم وهو قول احمد وقال مالك
دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم لما اخرجهم
اصحاب الستن اربعة عن عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده واللفظ لابي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال دية المعاهد نصف دية الحر ولفظ الترمذي دية عقل

الكافر نصف عقل المسلم وقال حديث حسن ولفظ النسي
 عقل اهل الذمة نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى
 وللفظ ابن ماجة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضانا ان
 عقل اهل الكتاب بين نصف عقل المسلمين وهم اليهود
 والنصارى وما اخرجهم الطبراني في معجمه الاوسط عن نافع
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 دية المعاهد نصف دية المسلم وللشافعي ما روى عبد الرزاق
 في مصنفه في كتاب العقول عن ابن جريح عن عمرو بن
 شعيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض علي
 كل مسلم قتل رجلا من اهل الكتاب اربعة الاف درهم
 ورواية ابي داود عن عمرو بن شعيب توفيق بين رواية
 عبد الرزاق ورواية السنن عنه وهي قوله كانت فدية
 الدية علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة
 دينار وثمانية الاف درهم ودية اهل الكتاب يومئذ
 النصف من دية المسلمين قال وكان ذلك كذلك حتي
 استخلف عمر فقام خطيبا فقال الا ان ابل قد علت قال
 ففرضها عمر علي اهل الذهب الف دينار وعلي اهل الرزق
 اثني عشر الفا وعلي اهل البقر مائتي بقرة وعلي اهل
 السباد الف شاة وعلي اهل الحلال مائتي حلة قال وترك
 دية اهل الذمة لم يرفعها فيها رفع من الدية وروى الشافعي
 في سننه عن فضيل بن عياض عن منصور عن ثابت عن
 سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب انه قضى لليهودي
 والنصراني اربعة الاف درهم وبي المجوسي ثمانمائة درهم
 وروى ايضا في سننه عن ابن عجلان عن صدقة بن عمار
 عن سعيد بن المسيب قال قضى عثمان في دية اليهودي والنصراني

354
 اي باربعة الاف درهم ولان نقصان الكفر فوق نقصان
 الاوثنة وبالاوثنة ينتصف الدية بالايجاع فينبغي ان يكون
 بالكفر انقص من النصف فيكون ثلث دية المسلم وهي
 عند الشافعي ثلثا عشر الف درهم ولان الدية ينتقص
 باعتبار الرق وهو اثر من اثار الكفر فلا ينتقص
 باعتبار الكفر اوجب ولان عند الذمة ادوية من الاسلام
 فينبغي ان لا يؤثر في حثن الدم مثل الاسلام وبنام
 اهزبه ايودا ودي مراسيله عن سعيد بن المسيب قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد
 في عهده الف دينار ووقفه الشافعي في سننه علي سعيد
 فقال اخبرنا محمد بن الحسن ابنا نا محمد بن يزيد ابنا نا سفيان
 ابن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال
 دية كل معاهد في عهده الف دينار وما اهزبه الترمذي
 وقال حديث غريب لا يعرفه الا من هذا الوجه عن ابي سعيد
 البقال عن عكرمة عن ابي عيسى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ودجى العامريين بدية المسلم وكان لي ما محمد بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واي سعيد البقال اسمه سعيد
 ابن المزيان قال الترمذي في علله الكبير قال البخاري
 هو تقارب الحديث وما رواه الدارقطني في سننه عن ابي
 كرز قال سمعت نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه ودي ذميا دية مسلم الا انه قال وابو كرز هذا منكر
 الحديث ولم يروه عن نافع غيره وما رواه ايضا عن عثمان
 ابن عبد الرحمن التوافي عن الزهري عن علي بن حسين
 عن عمرو بن عثمان عن اسامة ابن زيد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جعل دية المعاهد كدية المسلم وقال

عثمان الوقابي بنزول ومارواه محمد بن الحسن في كتاب
الاخبار اخبرنا ابو حنيفة حدثنا الهيثم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم وايا بكر وعمر وعثمان قالوا دية المعاهد
دية الحر المسلم وماروي ابو داود في مراسيله بسند صحيح
عن ربيعة بن عبد الرحمن قال كان عفل الذي مثل عفل
المسلم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ورثن ابي بكر وعمر
وعثمان حتى كان صدر من خلافة معاوية فقال معاوية
ان كان اهلنا اصبوا به فقد اصبب به بيت مال المسلمين
فاجعلوا صحة لبيت المال النصف ولا تله النصف ختمنا
دينار ثم ختمنا به دينار ثم قتل اخريف اهل الذمة فقال
معاوية لو اننا نظرنا الي هذا الذي يدخل بيت مال المسلمين
فجعلناه موصوعا عن المسلمين وعوناهم قال من هنالك
وضع عليهم ختمنا به وروي عبد الرزاق ايضا اخبرنا عمر
عن الزهري قال كان دية اليهودي والنصراني في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم مثل دية المسلم وكذا في زمن
ابي بكر وعمر وعثمان فلما كان معاوية اعطي اهل الفتنيل
النصف والبقى ما كان جعل معاوية قال الزهري ولم يقض
ان اذا كرهتم اخيره ان الدية كانت قامة لاهل الذمة
قلت للزهري بلغني ان ابن المسيب قال دية اربعة الاف
فقال خير الامور وما عرض علي كتاب الله قال الله تعالى
وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الي اهل
وروي عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريح عن مجاهد
عن ابن مسعود قال دية المعاهد مثل دية المسلم وروي ايضا
عن عمر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان رجلا قتل رجلا
منا اهل الذمة نزع الي عثمان فلم يقتله وجعل عليه الف

دينار وروي الدارقطني في سننه عن الحسين بن صفوان
عن عبد الله بن احمد عن حموية عن ابراهيم بن سعد عن
ابن شهاب ان ابا بكر وعمر كان يحفلان دية اليهودي والنصراني
المعاهدين دية الحر المسلم واخرج ابن ابي شيبة نحوه عن علقمة
ومجاهد وعطاء السعدي والتخفي والزهري وروي عبد
الرزاق عن ابي حنيفة عن الحكم بن عبيدة عن ابيه قال
دية كل ذي مثل دية المسلم قال ابي حنيفة وهو فولي
وتقوم مارواه عبد الرزاق عن محمد بن الحسن بسنده الي
عليه انه قال من كان له ذمتنا فدمه كدمنا ودينه كديننا ولان
حر معصوم الدم فتكفل دينه كالمسلم ودية المجوسي كالنكاح
عندنا لا ثمانية درهم فقط كما قال مالك قال الشافعي واستدل
بما تقدم من رواية الشافعي عن عمر انه قضى في اليهودي
والنصراني اربعة الاف وفي المجوسي ثمانية من رواية
ابي داود في مراسيله عن سعيد بن المسيب مرفوعا
دية كل ذي عهد في هذه الف دينار **وفي الانف** اي في اتلافه
كلا اربعة **وفي الحشفة** سواء كانت وهدفا او مع الذكر
وفي الغفل في احادي الحواس وهو السمع والبصر والشم
والذوق **ونزال كان** كله او بعضه **ان منع اذا اكثر الحروف**
وفي اللحية وشعر العارس اذا لم ينبت اي اذا اخلقا ولم ينبت
الشعر منه وكذا في الحاجبين **كل الدية** والحاصل ان الجنابة
اذا فوتت منقصة على الكمال او زالت جملا مقصودا في
الادوية على الكمال يجب الدية كاملة لان ذلك اتلاف للنفس
من وجه واتلاف النفس من وجه ملحق بالافناء من كل وجه
اما الانف فلما روي عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريح
عن ابن طاوس انه قال في الكتاب الذي عندهم عن النبي

صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْاَنْفِ اِذَا قُطِعَ مَا رَنَّهُ الدِّبَّةُ هـ
وَالْمَارَنُ الْاَنْفُ اَوْ طَرَفُهُ لَانْ مِنْهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَفِي سُنَنِ
النَّسَائِيِّ وَتَرَاوَعَتْ اَبُو دَاوُدَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ اَرْفَمٍ عَنْ الرَّهْمِيِّ
عَنْ اَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ حَرْمٍ عَنْ اَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ اَبِي رَسُولٍ اَنَّهُ
صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ كِتَابًا اِلَى اَهْلِ الْيَمَنِ الْيَمَنُ
بَنُو الْعَرَابِ وَالسَّنُّ وَالرِّيَّاتُ وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرِو بْنِ
حَرْمٍ فَفَرَّقَتْ عَلَى اَهْلِ الْيَمَنِ هَذِهِ نَسَخَتُهَا مِنْ مُحَمَّدٍ
الْبَنِيِّ اَبِي سُرَجِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ وَبُعِثَ بِهَا عَبْدُ بْنُ كَلَالٍ
فَبَلَغَ دِي دُعَيْنَ وَمَعَاظِرُوهَا اَنَ اَمَّا عَبْدُ وَكَانَ فِي كِتَابِهِ
مِنَ الْعَنْبِطِ مَوْسَا قَتْلًا عَنْ بَعِيَّةٍ فَانَّهُ قُوْدُ الْاَنْفِ يَرْفِي
اَوَّلِيَا الْمَقْتُولِ وَاَنْ فِي الْمَقْصِدِ الدِّبَّةُ مِائَةٌ مِائَةً اَلَا بَلْ
وَفِي الْاَنْفِ اِذَا اَوْعِبَ جَذْعَةُ الدِّبَّةِ وَفِي رَوَايَةٍ وَفِي الْاَنْفِ
اِذَا اسْتَوْعِبَ مَا رَنَّهُ الدِّبَّةُ وَفِي اللِّسَانِ الدِّبَّةُ وَفِي
الشَّفَتَيْنِ الدِّبَّةُ وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّبَّةُ وَفِي الذِّكْرِ
الدِّبَّةُ وَفِي الصَّلْبِ الدِّبَّةُ وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّبَّةُ وَفِي
الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ نَصْفُ الدِّبَّةِ وَفِي الْبَدَنِ الْوَاحِدَةِ نَصْفُ
الدِّبَّةِ وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نَصْفُ الدِّبَّةِ وَفِي الْمَامُومَةِ
ثَلَاثُ الدِّبَّةِ وَفِي الْحَاذِيَةِ ثَلَاثُ الدِّبَّةِ وَفِي الْمَنْقَلَةِ
خَمْسَةُ عَشْرَ مِنَ الْاِبِلِ وَفِي الْمَوْصِلَةِ خَمْسُ مِنَ الْاِبِلِ وَاَنْ
الرَّجُلَ يَفْتَكِلُ بِالْمِرَاةِ وَعَلَى اَهْلِ الذَّهَبِ اَلْفُ دِينَارٍ وَرَوَاهُ
ابْنُ عِمَّانَ فِي مَكْحُورٍ وَالحِمْيَرِيُّ كَمْ فِي مَسْدُوكِهِ وَقَالَ اَسَادَةُ
مَكْحُوجٍ وَهُوَ قَاعَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْاِسْلَامِ وَمَا رَوَى اَبُو
اَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُوعِهِ عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ اَبِي اَبِي لُبَابٍ عَنْ
عَلْقَمَةَ بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ اَهْلِ عَمْرِو قَالَ قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْاَنْفِ اِذَا اسْتَوْصَلَ مَا رَنَّهُ

الدِّبَّةُ وَلَا تَزَالُ يَقْطَعُ الْاَرَبِيَّةَ وَهِيَ طَرَفُ الْاَنْفِ حَمَالًا هـ
عَلَى الْكَمَالِ مَقْصُودًا وَيُقْطَعُ الْمَارَنُ مِنْفَعَةً مَقْصُودَةً
لَا مِنْفَعَةً الْاَنْفِ اِنْ جُمِعَ اِلَى وِاجِ فِي قَفْصِهِ لِنَقْلِهِ اِلَى
الدَّمَاعِ وَذَلِكَ يَمُوتُ يَقْطَعُ الْمَارَنَ مَعَ قَفْصَةِ الْاَنْفِ
وَهِيَ عَظْمَةٌ وَاحِدَةٌ لَا يَزَادُ عَلَى دِيبَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ قَوْلُ
مَالِكٍ وَاحِدٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَارَنِ الدِّبَّةُ وَفِي الْقَفْصَةِ
مَكُومُهُ عَدْلٌ لَانِ الْمَارَنَ وَجَدَهُ مُوجِبٌ لِلدِّبَّةِ فَيُجِبُ
الْحُكُومَةَ فِي الزَّائِدِ كَمَا لَوْ قُطِعَ الْقَفْصَةُ وَجَدَهَا وَقُطِعَ
لِسَانُهُ وَتَنَامًا اَخْرَجَهُ الْبَرَارِيُّ مِنْ سَنَدِهِ عَنْ اَبِي بَكْرٍ اَبْنِ
عَبِيدٍ اَنَّهُ بَلَغَ عَنْ اَبِيهِ عَنْ عَمْرِو قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْاَنْفِ اِذَا اسْتَوْجِبَ جَذْعُ الدِّبَّةِ
وَلَا تَعْمُودُ وَاحِدَةً لَا يُجِبُ فِيهِ اَكْثَرُ مِنْ دِيبَةٍ وَلَوْ قُطِعَ
اَنْفُهُ فَذَهَبَ شِمُّهُ فَعَلِيهِ دِيَّتَانِ لَانِ الشَّمَّ فِي غَيْرِ
الْاَنْفِ فَلَا يَدْخُلُ دِيبَةً اَحَدُهُمَا اِلَى الْاُخْرَى كَالسَّمِّ مَعَ الْاَذْنِ
وَاَمَّا الْحَشْفَةُ فَلَمَّا رَوَى اَبُو اَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُوعِهِ عَنْ
الرَّهْمِيِّ اَنَ الْبَنِيَّ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي الذِّكْرِ
الدِّبَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْاِبِلِ اِذَا اسْتَوْصَلَ وَقُطِعَتْ حَشْفَتُهُ
وَاَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ اَبِي الْمَسِيْبِ قَالَ مَضَتْ السَّنَةُ اِنْ فِي
الذِّكْرِ الدِّبَّةُ وَفِي الْاَنْثَيْنِ الدِّبَّةُ وَلَا تَقُطَعُ الذِّكْرُ يَمُوتُ
بِهِ مِنْفَعَةُ الْوُطْبِ وَالْاِبِلَادُ وَالرَّجِي بِالْبَوْلِ وَدَقُّ الْمَاءِ
وَالْاِبِلَاجُ الَّذِي هُوَ طَرِيقُ الْاَعْلَانِ عَادَنُ وَالْحَشْفَةُ
اَصْلُ فِي مِنْفَعَتِهِ الْاِبِلَاجُ وَالْدَفَقُ وَالْقَفْصَةُ كَالْتَابَعِ
لَهُ وَاَمَّا الْعَقْلُ اِذَا ذَهَبَ بِصُرْبَةٍ فَلَقَوَاتُ مِنْفَعَةُ الْاَدْرِ
لَا كَقِ الْاِنْسَانِ بِهِ يَتَغَيَّرُ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّا جَسَدُ الْحَيَّوَانِ بِهِ
يَنْتَفِعُ بِنَفْسِهِ فِي اَمْرِ مَعَاشِهِ وَرَادُّ مَعَادَةٍ وَاَمَّا اَهْدِي

الحواس ثلاث كل واحدة منها منفعة مفقودة وقدر روي
 ابنا ابي شيبة في مصنفه عذابي خالد عن عوف الاعرابي
 قال سمعت شيخا في زمان الجاهل يجري رأسه في زمان
 عمر بن الخطاب فذهب بجمعه وعقله ولسانه وذكره
 فلم يقرب النساء فقضي عمر فيها أربع ديات وهو حي
 ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن أسفيان الثوري عن
 عوف بن يحيى الميسوط ويعرف فوات هذه المعاني بتصديق
 الجاهل أو نكوله إذا استخلف ويعرف فوات البصر بقول
 عدلين من الأطباء في الذخيرة طريق معرفة ذهاب
 السمع أن يتغافل وينادي فإن أجاب لذلك علم أن سمعه
 لم يذهب وهكذا الناطق عن الناضي إيه حارم والقدوري
 عن اسماعيل بن حماد أن رجلا ضرب رأسه فزعم
 أن سمعه أذهب فاستقل بالثقة ثم التفت إليها وهي
 غافلة وقال اشتري عورتك فجعلت تجمع ثيابها فلم
 انها سامعة وفي المنتقى قال أبو يوسف لا يعرف ذهاب
 السمع والقول فيه للجاني وإذا طريق معرفة ذهاب
 البصر فقال محمد بن مقاتل الرازي يستقبل علم
 الشمس مفتوح العين فإن دعت عينه علم أن الضوء
 باق وإن لم تدمع علم أن الضوء ذهب وذكر الطحاوي
 أنه يلقي بين يديه حبة فإن هرب منها علم أن بصره
 لم يذهب وفي الأصل قال محمد بن محمد بن بكرنا يعتبر
 فيه السعوي والأكار والقول للجاني مع يمينه على
 الثبات لأن هذا بين على فعل نفسه وهو أذيق
 بصر غيره منه وأما اللسان فلما روي ابنا ابي شيبة
 في مصنفه عن وكيع عن ابي ليلى عن عكرمة بن خالد عن

رجل

357 رجل من آل عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في اللسان الديّة كاملة وما أخرج ابن عدي في
 كامله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد
 الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه قال في اللسان الديّة إذا منع من الكلام ولا في
 قطعه فوات منفعة مفقودة به لا تقويت صورة
 الالة وقد حصل تقويت المنفعة بالامتناع من الكلام
 ولو قدر على التكلم ببعض الحروف دون بعض يقسم
 الديّة على عدد الحروف الثمانية والعشرين من حروف
 المعجم وهو قول مالك والشافعي وأحمد وقيل على الحروف
 التي يتعلق باللسان فتقدر ما لا يقدر يجب وهو قول
 بعض أصحاب الشافعي ووجه عن أحمد والحروف التي
 يتعلق باللسان هي ماعد الشفوية والحليقية والثقوية
 أربعة الباء والميم والواو والفاء والحليقية ستة الهمزة
 والها والميم والحاء والغيب والحاء ولو بدل حرفا مكان
 حرف مثل أن يقول في درهم درهم فعليه ضمان الحرف
 لتلفه وما صار يذله لا تقوم مقامه وأما شعر الحية وشعر
 الدرس فلان الحية في أوائها جمال على الكمال وكذا كحل
 لأنه شعر يتجوانف البذل بعد كمال الخلقة فلا يتعلق
 بخلق كمال الديّة كشعر الصدر ولنا أن شعر الصدر
 والشاف لا يتعلق بها جمال ولا منفعة فلا يجب بأذيقه
 شيء بخلافها وقد تقدم البنت لأنها لو نبتا كما كانا
 لا يجب شيء لأن فعل الجاني لا يبيح له أثر فكان كالضربة
 التي ذهب أثرها ولا فرق في هذا بين الخطأ والعمل لا بين
 الرجل والمرأة ولا بين الصغير والكبير ويؤخر سنة فإن بنت

شهد الله على الجاهل أن يقول
 أحمد والقدوري وقال خالد بن
 الجاهل في مصنفه

الشعر لم يجب الدية وإن مات قبل منفعها لاشي فيه وفي
المثارب حكومة عدل علي الصحيح لانه تابع للحجة فصار
لبعض اطرافها وفي حجة كوسج الاصع اذا كان علي ذقنه شعرة
سعد و دانت لا يجبه شي لان وجودها يبينه ولا يزييه
وان كان اكثر من ذلك وهو علي الحد والذفن جميعا
ولكنه غير متمثل ففيه كمال حكومة لان فيه نقص الحال
وان كان منصلا ففيه كمال الدية لانه ليس بكرسج وفي
حجته كمال حال **كحاي اثنين** اي كحاجب الدية كماله في
اثنين **حاي البدن منه اثنان** كالعينين واليدين
والرجلين والشفيتين والاذنين والانتبين وفي احدى
اي اعد اثنين **حاي اليد منه اثنان** نصفها اي نصف
الدية لما اخرجته الناي في سنة وابوداود في سراسيله
عن ابي بكر بن محمد بن حزم عن ابيه عن جده ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى اهل
اليمن فيه الغزاة والسن والديانة وبعث
به مع عمرو بن حزم فكان فيه وفي الشفتين الدية
وفي البيضتين الدية وفي العينين الدية وفي العين
الواحدة نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف الدية
وفي الرجل الواحدة نصف الدية ولان في تقويت الاثنين
ما هذه الاشياء تقويتا بحسن منفعة او كمال حال
فيجب كمال الدية وفي تقويت احدىها وتقويت النصف
المنفعة فيجب نصف الدية وفي تذي المرأة الدية
وفي احدى يديها نصف دية المرأة وفي تذي الرجل حكومة
عدل وهو قول مالك وابي المنذر وقاتلهم من ذهب النسا
وقال احمد واسحاق والشافعي في قوله يجب الدية لان ما

وجيب فيه الدية ما عضو يستوي فيه المرأة والرجل كباير
والاعضاء ولا يمتا عصوان بهما الجمال فيجب الدية بذمها
كالاذنين الناضجتين وله ان ذقاب تذي المرأة
فيه تقويت منفعة كاملة وحال كامل بخلاف تذي
الرجل فانه ليس في اذنها تقويت منفعة ولا جمال
وفي علمي تذي المرأة الدية وفي احدى يديها نصفها وقال
مالك والثوري ان ذهب اللين وحيت الدية والوجبت
حكومة عدل والحكمة حكمة راس الثدي وهو التلول
الذي وسطه **وفي اشعار العينين** ولذا في اجفانها
الدية والاشعار جمع الشفر بالضم ويفتح وهو منبت
الاهداب جمع الحهدب وهو بضم دهمتين الشعر الذي
علي العينين والحفن بالفتح غطاء العين من اعلي
واسفل وجمعه اجفان وحفن وحفن بضمين
ويضم فسكون **وفي احدى رجليها** وهكذا عند
اكثر اهل العلم وحكي عن مالك ان في جفن العين
الاثنين ولو قطع العين باجفانها يجب ديتان دية
العين ودية اجفانها لانها جناح كاليد والرجل
وفي كلا اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشرها
اي عشر الدية لما اخرجته الترمذي وقال حسن صحيح
وابن عباس في صحيحه وقال ابن القفلان في كتابه
رجال اسناده كلهم ثقة عن ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم دية اصابع اليدين
والرجلين سواء عشرة من الابل لكل اصبع ورواه
احمد في مسنده ولفظه ان النبي صلى الله عليه
وسلم شوي يمين الاصابع وبين الاسنان في الدية

وَمَا أَهْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا سَلَّمَ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ بَقِيَ
الْإِهْلَامُ وَالْخُتْمُ وَلَا مَا فِي قَطْعِ الْكُلِّ تَقْوِيَتُ حُسْنِ مَنْقَعَةِ
الْبَطْنِ وَفِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ وَهِيَ عَشْرٌ فَيَنْقَسِمُ الدِّيَّةُ
عَلَيْهَا **وَبِى مَفْصِلِ أَمِيعَ عَيْرِ الْإِهْلَامِ ثَلَاثَةٌ** أَيْ ثَلَاثُ
عَشْرٍ الدِّيَّةُ **فِي مَفْصِلِهِ** أَيْ مَفْصِلِ الْإِهْلَامِ **نُصْفُهُ** أَيْ
نُصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ أَعْتَبَارًا لَانْقِسَامِ دِيَّةِ الْأَمِيعِ عَلَى
مَفَاصِلِهِ بِانْقِسَامِ دِيَّةِ الْيَدِ عَلَى الْأَصَابِعِ **عَمَّا فِي كُلِّ سِنٍ**
أَيْ عَمَّا وَجِبَ نُصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ وَهُوَ حُسْنُ مِنَ الْأَبْلِ فِي قَلْعِ
كُلِّ سِنٍ إِذَا كَانَ خَطًا سَوَاءً كَانَ صَرِيحًا أَوْ ثَنِيَّةً لِمَا أَمَرَهُمُ
أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ
فَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِسْنَانِ حُسْنُ
مِنَ الْأَبْلِ فِي كُلِّ سِنٍ وَلَمَّا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ وَفِي
السِّنِّ مِنَ الْأَبْلِ وَلَمَّا أَهْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاهِلَةَ
عَنْ فَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْأَصَابِعُ وَالْإِسْنَانُ سَوَاءٌ
وَمِنْ رَوَايَةِ الْبَزَّازِ عَنْهُ مَرْفُوعًا الْإِسْنَانُ كُلُّهَا سَوَاءٌ
الْثَنِيَّةُ وَالصَّرِيحُ سَوَاءٌ هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ وَلَئِنْ الْكُلَّ
فِي أَصْلِ الْمَنْفَعَةِ وَهُوَ الْمَضْغُ سَوَاءٌ وَبَعْضُهَا وَأَنْ
كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ مِنْفَعَةٌ لَكِنْ فِي الْبَعْضِ الْأَهْرَجَالِ
وَهُوَ كَالْمَنْفَعَةِ فِي الْأَدَمِيِّ وَأَنَا خَبِيرٌ بِأَنَّ الْإِسْنَانَ الْعَمْدَ
فِيهِ الْفَصَاصُ وَتَوَقَّلْ جَمِيعَ إِسْنَانِهِ يَجِبُ سِنَةٌ
عَشْرًا لَنَا وَلَيْسَ فِي الْبَدَنِ عَصْرٌ دِيَّتُهُ أَكْثَرُ مِنْ دِيَّةِ
النَّفْسِ سِوَى الْإِسْنَانِ وَفِيهِ إِمْرَاءٌ إِلَى أَنْ مَوْتُ
الْإِسْنَانِ أَهْوَنُ مِنْ فَوْتِ الْإِسْنَانِ وَفِي الْكُوبِ يَجِبُ

أربعة عشر أَلَا لَأَسْنَانُهُ يَكُونُ ثَمَانِيَّةً وَعَشْرِينَ حَكِي
أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرُؤُوسِهَا يَا كُوسِجُ فَقَالَ إِنْ كَانَ كُنْتُ كُوسِجًا
قَالَتْ طَالَقَ فُلْ أَوْ حَنِيغَةً فَقَالَ بَعْدَ إِسْنَانِهِ إِنْ كَانَتْ
ثَمَانِيَّةً وَعَشْرِينَ فَهُوَ كُوسِجٌ **وَكُلُّ عَصْرٍ ذَهَبُ نَفْعِهِ بِضَرْبٍ**
فِيهِ دِيَّةٌ كَمَا لَوْ ضَرَبَ يَدَهُ فَتَلَّتْ أَوْ عَيْنَهُ فَذَهَبُ
مَنْوَعُهَا **وَلَا قُوْدٌ فِي التَّحَاكِجِ** وَهِيَ فِي اللَّفْظِ مَا يَكُونُ
فِي الرَّاسِ وَالْوَجْهِ وَأَمَّا مَا يَكُونُ فِي غَيْرِهَا فَيُسَمَّى جَرَاهِمُ
الْأَيُّ الْمَوْضِعَةِ عَمْدًا وَهِيَ الَّتِي تَوْضِعُ الْعِظَمُ أَيْ تُثَبِّتُهُ
وَتُظْهِرُهُ لَمَّا أَهْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مَرْسَلًا عَنْ طَاوُسٍ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ
مَلِكٍ وَلَا فِصَاصٍ فِيمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ مِنَ الْجَرَاحَاتِ
وَأَهْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنُوعِهِ عَنْ الْحُسَيْنِ وَعَمْرِو بْنِ عَبْدِ
الْعَزِيزِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقْضِ فِيمَا دُونَ
الْمَوْضِعَةِ شَيْءٌ وَقَالَ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ طَاهِرٌ الرَّوَايَةُ
وَقَوْلُ مَا لَكَ يَجِبُ الْفِصَاصُ فِيمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ عَنْ
أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا فِصَاصَ وَمِنْ أَسْرَ الدَّوَانِي وَهُوَ الْمَصْبُوحُ
لِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَالْجُرُوحُ فِصَاصٌ وَرَوَى الْحُسَيْنُ
عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا فِصَاصَ فِيمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ
وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي وَأَمَّا **وَفِيهَا** أَيْ فِي الْمَوْضِعَةِ
خَطَا نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَّةِ وَفِي الْمَهَامِثَةِ وَهِيَ الَّتِي تَكْسِرُ
الْعِظَمَ **عَشْرًا** أَيْ عَشْرَ الدِّيَّةِ **وَفِي الْمَنْقِلَةِ** وَهِيَ الَّتِي
تَتَقَلُّ الْعِظَمُ بَعْدَ الْكُسْرَى تَحْوِلُهُ **عَشْرًا** أَيْ عَشْرَ
الدِّيَّةِ **وَنُصْفُهُ وَفِي الْأَمَةِ** وَهِيَ الَّتِي تَنْضِلُ الْإِصْبَامَ الرَّاسِ
وَهُوَ الْعُتَا الرَّقِيقُ الَّذِي فِيهِ الدَّمَاعُ **وَفِي الْجَائِفَةِ**
وَهِيَ الْجَرَاخَةُ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَى الْجَوْفِ مِنَ الصَّدْرِ وَالْبَطْنِ

والظهور والجبين والاسم دليل عليه **ثلثها** اي ثلث
الدية لقوله فتاتي عليه السلام في كتاب عمرو بن حزم
الذي اخرج ابن السكيت وابوداود في المامونة ثلث
الدية وفي الجايعة ثلث الدية وفي المنقلة خمس عشرة
من الابل وفي الموضحة خمس من الابل وليس فيه ذكر
الهاشمية لكنه اخرج عبد الرزاق وفي مصنفه عن ريد
ابن ثابت قال في الموضحة خمس وفي الهاشمية عشر
وفي المنقلة خمس عشرة وفي المامونة ثلث الدية
واما ما وصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل
اليه الشراب لان مغطا وما فوق ذلك لا يكون
جايعة وذكر ابن عبد البر ان ما لكا واما حنيفة
والشافعي وامحابهم اتفقوا على ان الجايعة لا تكون
الا في الخوف وبه قال احمد **وفي الجايعة نفدت اي**
الجانب الاخر ثلثها قال ابن عبد البر لا علمهم يختلفون
في ذلك وروى عن ابي حنيفة بعض اصحاب الشافعي
انها جايعة واحدة لان الجايعة تنفذ من ظاهر البدن
الى الخوف والثانية تنفذ من البطن الى الظاهر
ولجمهور ما روى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري
عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن ابن المسيب قال قضى ابو بكر في الجايعة
يكون نافذة بثلاثي الدية وقالها جايقتان قال
سفيان ولا يكون الجايعة الا في الخوف ودواه ابن
ابن شبة في مصنفه عن عبد الرحمن بن سليمان
عن عجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب
ان افوما كانوا يرمون فرمي رجل منهم بسهم خطأ

فاصاب بطن رجل فانقذه الى ظهره فدوى فبرأ
نرفع اليه بكر فقضى فيه بجايقتين **وفي الجايعة**
وهي بمصحاتين التي تحرق الجلد اي تحرق شدة
ولا يخرج الدم **وفي الزامعة** بالعين الممثلة وهي التي
ظهر الدم ولا تنسبله **وفي الدامية** وهي التي تنسبل منه
وقال المرعبي في الدامية هي التي تدمي من غير ان
يسيل منها دم وهو الصحيح وسروى عن ابي عبيد
والدامعة هي التي يسيل منها الدم كدم العين **وفي**
الباصعة بالضاد المعجمة والعين الممثلة وهي التي
تجمع الجلد اي تقطعه **وفي المتلاحمة** وهي التي
تأخذ في اللحم وتقطعه كله ثم ينلأهم بعد ذلك
اي يلبثهم **وبنلاصق وفي السحاق** وهي التي تفصل
الي السحاق وهي الجلدة الرقيقة التي بين اللحم
وعظم الدرس **حكوه عدل** مبتدأ مقدم الخبر وانما
يجب حكومة عدل لما روى محمد بن الحسن في كتاب
الاثر اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم
عن شريح قال في الجايعة ثلث الدية وفي الامنة
ثلث الدية فاذا ذهب العقل فالدية كاملة وفي
المنقلة عشر ونصف عشر الدية وفي الموضحة
نصف عشر الدية وفي غير ذلك من الجراحات
حكومة عدل **في تقوم** المجني عليه عبدا **بالاقد الاثر**
ثم يقوم عبدا منه اي مع هذا الاثر فقد رانقا
بين القيمتين من الدية هو ذلك القدر هي **اي**
حكومة العدل به يعني كما قال قاصمجان وهكدا
تفسير الحكومة عند الطحاوي به اخذ الحلواني وهو

قوله مالك والثاني واحد وكل من يحفظ عنه العلم
كما قاله ابن المنذر وقال الكروحي في تفسيره ان يتفكر
مقدار هذه الشجرة من الموضحة فيجب بقدر ذلك
من دينة الموضحة لان ما لا نصف فيه يرد الى ما فيه نصف
قال تنح الاسلام وهو الاصح ثم من ما يحتاج من سوي
بين الرجل والمرأة في الحكومة ومنهم من قال بل يكون في
المرأة على النصف مما يجب في الرجل وهو الذي ذكره
القذوري في تفسير الحكومة وقال بعض المشايخ في
تفسيرها يتطرا في قدر ما يحتاج اليه من النفقة
الى ان تنرا هذه الجارحة فيجب على الجاني فان عرف
الغاشي مقدارها والامساك من له علم بذلك من الاطباء
قالوا وهذا لا يقوي لان الغاشي يتفكر وتكون في ذلك
منهم من يكون ابطا براد ومنهم من يكون اسرع براد
ثم هذا اذا بقي للجراحة اثر واما اذا لم يبق فقالت
ابو يوسف لاشي على الجاني وقال محمد بن محمد
قد رما انفق اني ان يبرأ وقال اكثر اهل العلم يقول
ابي يوسف وفي اصابع يدمع نصف الساعد ونصف
دينه في العبد وحكومة عدل في نصف الساعد والله
تابع للاصابع فلا شي فيه والعبرة في اليد للاصابع
نصف الدينه فيها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
وهو رواية عن ابي يوسف وهو ظاهر مذهب
الشافعي وعن ابي يوسف ايضا ان ما زاد على الاصابع
من اليد الى المنكب تابع لها ومن الرجل الى الاصل
الفخذ تابع لها وبه قال بعض اصحاب الشافعي
واحد ومالك وابن ابي ليلى والشافعي وقتادة

وعطا

وعطا وان اسم اليد الى المنكب والرجل الى الفخذ وعرفنا
فلا يلزم الثمن ويتهى ولانه عليه السلام فني علي قاطع
اليه بنصف الدينه وفي اصبع اليد على الاصابع حكومة
عدل وكذا في سن زائدة على الانسان لانه لا منفعة فيها
ولا دينه بها فلا يجب ارش مقدريتها لكنها جزء من
الادمي فلم يكن اعدادها وفي الذخيرة سواء كان ذلك
عمدا او خطأ وسواء كان للقاطع زائدة ام لا وفي عين صبي
وفي ذكره وفي لسانه حكومة عدل مقام اخره مقدم لو لم
يقبل الصحة بما دل على نظره وبما دل على كلامه وبما دل على
حركة ذكره وقال الشافعي واحد والثوري يجب دينه كاملة
لان الاصل هو الصحة فان شبه قطع الحارث والاذن من الصبي
ولنا ان المقصود من هذه الاعضا المنفعة فاذا لم صحتها
لم يجبه الارش كاملا لانه لا يجب بالسك والطاهر لا يباح
حجة للالزام بخلاف الحارث والاذن الشاحصة من الصبي
لان المقصود منها الجمال وقد فوته على الحال ولا ينفاد
يخرج الابعد برده وهو قوله مالك واحد واكثر اهل العلم
وقال الشافعي يجوز ان ينفاد قبل البرد ويجب الانتظار
اعتبارا بالنقصان في النفس ولنا ما روي احمد في مسنده
عن ابن جريح عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان
رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فقال يارسول الله
اقدي فقال له ريسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل
حتى يبرأ جرحك قال فاي الرجل الا ان يستقيده فاماره
عليه السلام قال فخرج الرجل المستقيذ وبري المستقاد
منه فأتى المستقيذ ابي ابي صلي الله عليه وسلم فقال يارسول
الله عرجت منه وبرأ صاحبني فقال عليه السلام الحمد

امرک اب لا تنقيد حتى يبرأ جرحك ففصيف فابعدك الله
وَبَطْلُ عَرَجِكَ قَالَ ثُمَّ امْرُؤُ سَوَّلَ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بعد من كان به جرح ان لا تنقيد حتى يبرأ جرحه فاذ
براستفاد ولان الجراحات تعتبر فيها ما لها لا ما لها لان
حكمها في الحال غير معلوم لتوقفه على المال ولعلمها
نشره الى النفس فيظهر انه قتل **وعند الصبي والمجنون**
خطا وكذا عند المعتوه **وعلي عاقله** في عمدهم **الديه**
وبه قال مالك واحد والشافعي في قوله لما اخرج البيهقي
عن علي بن عبد الصبي والمجنون خطا لكن قال المعرفه
اسناد ضعيف **بلا كفارة عليهم وبلا حرمان ارض** وقال
الشافعي يجب الكفارة عليهم وحرمان الميراث لانهما
يتعلقان عنده بالقتل وقد وجد ولنا ان الكفارة تنشر
الذنب ولا ذنب لغيره وحرمان الارث عقوبة وهم ليسوا من
اهلها **ومن ضرب بطن امرأة يجب غرة حميمة** **درهم**
علي عاقلته ان القتل ميتا سمي بذلك الجنين غرة لان
الراحم عبد وهو يسمى غرة واصلا بابيها من جهة والقباس
ان لا يجب في الجنين الساقط شيء لانه لم يتيقن بحياته
فان قيل الظاهر انه حي اجيب بان الظاهر لا يصلح
حجة للاستحقاق ووجه الاستحسان ما في الصحيحين
عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضي في جنين
امرأة من بني حيان بغرة عبد او امة وانما فرنا الغرة
بجسمانية لما روي ابن ابي شيبة في مصنفه عن اسماعيل
ابن عياش عن زيد بن اسلم ان عمر ابن الخطاب قروا الغرة
جنين دينار او كل دينار بعشرة دراهم واجرح البراري
مسكده عن عبد الله بن بريدة عن ابيه ان امرأه خذفت

امراة

امرأة فقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها
بجسمانية ونهي عن الخذف واخرج ابو داود في سننه عن
ابراهيم التيمي قال الغرة جسمانية يعني درهما قال وقال
ربيعة ابن ابي عبد الرحمن بن حنبل في دينار وروي ابراهيم
الحري في كتابه غريب الحديث عن احمد بن حنبل عن
وكيع عن سفيان عن طارق عن الشعبي جسمانية وروي
ابن عاصم عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة قال الغرة حمون دينار وهو عندنا وعند الشافعي
علي عاقله الضارب وقال مالك في ماله لانها بدل الجزاء
وبه قال احمد اذا كان ضرب الامام عمدا او مات الجنين
وهذه واما اذا كان خطا او شبه عمد فقال انه علي عاقله
ولنا ما روي ابو داود في سننه عن مغيرة عن شعبة ان امرأتين
كانتا تحت رجل من هذا قبل فضربت احديهما الاخرى بعمود
فقتلتها فاختموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال هذا الرجلين كيف نذي من الاصلح ولا اكل ولا شرب
ولا استهمل فقالا سمع كسجع الاعراب فقضي فيه غرة
وجعله علي عاقله المرأة واخرجه الترمذي وقال حديث
حسن صحيح ورواه الطبراني مطولا في معجمه عن ابي المصعب
الهمداني عن ابيه قال كان فينا رجل يقال حميد بن مالك
له امرأتان اهدبهما هذه ليلة والاخرى عامرية فضربت
الهمدانية بطن العامرية بعمود حنبل او فسقاط فالتقت
جنينا ميتا فاطلق بالضرربة الى رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم معها اخ يقال له عمران بن عويم فلما قضاوا
عليه القضية قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
زوه فقال له عمران يا رسول الله اندي من لا شرب ولا اكل

ولا صباح ولا استهل وسئل عنه فقال عليه السلام يعني
من رجز الاعراب فيه غرة عبد او امرأة او صبي او فرس
او عترة او مائة شاة فقال يا رسول الله ان لها اثني
هما مائة الحجي وهم اهل حق ان يعقلوا عن امهم قال انت ان تفعل
عن اخنك من ولدك قال مالي شي اعقل قال يا اهل بن مالك
وكان يومئذ على صدقات هذيل وهي زروع المراتين وابو الجني
المقتول اقتضى من تحت يدك من صدقات هذيل وهو زرع
المراتين عشرين ومائة شاة ففعل ويجب في سنة عدنا
وفي ثلاث سنين عند السافعي وبنو مازوي محمد بن الحسن
انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل
الغرة على العاقلة في سنة ويسوي في وجوب الحسن مائة
في الجنين الذكر والانثى عند عامة اهل العلم لاطلاق الحديث
ويجب دية كاملة ان القتل المرأة حيا ومات لان الضارب
اتلف ادنيا فيجب فيه الدية قال ابن المنذر ولا خلاف في ذلك
بين اهل العلم وانما الخلاف في ان حياته ثبت بكل ما يدل
على الحياة من الاستهلال والرضاع والنفس والعطاس
وغير ذلك وهو مذهبنا وقول السافعي واحمد والشافعي
الا بالاستهلال وهو قول مالك واحمد في رواية والزهري
وقتاوة واسحاق وابو عيسى والحسن بن علي وجابر ورواية
عند عمر لان النبي صلى الله عليه وسلم حمل ارثه من وارث
غيره منه مرتبة على الاستهلال وانما لو حرك عضو منه فانه
لا يدل على حياته اتفاقا لان ذلك قد يكون من اختلاف او
خروج من صيق **ويجب غرة ودية ان القتل المرأة ميتا ومات**
الام لان الفعل يتعدد بتعدد اثره **ويجب دية الام فقط**
اي لا يجب في الجنين شي **ان ماتت الام فالقت ميتا** وبه قال

363 مالك قال والسافعي يجب غرة في الجنين مع دية الام وبه قال
احمد لما في معجم الطبراني عن عويم بن ساعدة قال كانت
اخني ملكة وامراه منا يقال لها ام عفيفة بنت مشروع
تحت حمل بن مالك ابن النابغة فضربت ام عفيفة
ملكه بسطح بيته او هي حامل فقتلنها ودا بطنها فقضي
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بالدية وفي جنينها
بغرة عبد او وليدة فقال اخرجها اني لا اريد مشروع يا رسول
الله ان فرم من الاكل والشرب ولا نطق ولا استهل ومثل
هذا يبطل فقال عليه السلام اسجع كسجع الجاهلية ويجب
ديتان ان ماتت الام فالقت حيا ومات لان
الضارب قتلها بضرية فصار كما اذا القته حيا ومات
ولا يجب في الجنين مهر ولو رثته لانه يدل نفسه فترثه ورثته
سوي ضاربه فانه لا شيء له منه حتي لو ضرب رجل بطن امراته
فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها لانه قتل
نفسا صالحة طمنا ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة
ويجب في جنين الامة ان كانت حاملا من زوجها نصف عمر
قيمتة في الذكر عشر قيمته في الانثى بان تقوم الجنين بعد
انفصاله ميتا على كونه وقيمتة لو كان حيا فينظر كم قيمته
وان كان اثني يجب عشر قيمته واما اذا كانت حاملة لم يدر
المكان فاذا ظهرت قيمته فان كان ذكرا يجب نصف عشر قيمته
وان كان اثني يجب عشر قيمته واما اذا كانت حاملا من مولاه
او من المردور يجب الغرة المذكورة في جنين الحرة ذكرا او كان
انثى لانه هو قال السافعي يجب في جنين الامة عشر
قيمة الام وبه قال مالك واحمد وابن المنذر وهو قول الحسن
والشافعي والزهري وقتاوة واسحاق لانه جنين مات بالجناية

في بطن الام فلم يختلف ضامه بالذكورة والاموثة كجنين الحرة
 لاطلاق النفوس ولا كفارة في الجنين عند نوات ماله
 والسافعي واحمد وكثير اهل العلم يجب فيه الكفارة مع العرة
 لاطلاق قوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
 ودية مسلمة الى اهله الا ان يصمد قوا ولقات النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يذكر الكفارة في حديث العرة والموضع موضع
 البيان وفي الدخيرة القياس يقتضي عدم وجوب الضمان
 وعدم وجوب الكفارة لانه ينزلة العضو كمن تركنا القياس
 في الضمان لا اثر ولا اثر في الكفارة **كالجنين التام** في جميع
 هذه الاحكام **ومن العرة في ستة عاقلة امرأة هائلة**
استوفت ميتا عدا بد قاء شربته او قتل فعلته
 بان حلت حلا تقبلا او وضعت شيئا في قلمها بلا اذن
 زوجها ولو قبلت باذنه لم تضمن ولا اثر في الفرق لانهما
 قاتلة بعين حق **فصل** من اهدى في طريق العامة
 لعقنه **كثيلا** اي سترجا او **ميرايا** اي مجرا الماء او
جر صنا اي برقا او **دكانا** وسوء ذلك اي جاره ان
يضر بالناس بان كانت الطريق واسعة لا يضر ذلك
 بالمعمرات والحامل وفي سرح الكثر معني لم يضر بالعامة
 لم ينفعه احد فنفه بعدم الضرر لانه مع الضرر لا يجوز سله
 خلاى اذن الامام او لم ياذن لقوله عليه السلام لا ضرر
 ولا ضرار في الاسلام رواه الطبراني في معجمه الاوسط وكذا
 القعود في الطريق للبيع والشرايجوز ان لم يضر باحد
 وان ضر لا يجوز وان اذن الامام **ولكل** اي من اهل الخصوة
 وهم المسلم البالغ العاقل الحر والذمي الذي هو كذلك **نقطة**
 اذا اوضع بعير اذن الامام كحاله منعه من اهدائه ابتداء

364 لان لكل واحد منهم حق المرور بنفسه وبدوايه فكان له
 ذلك كما في الملك المشترك وقيدنا الاحداث بكونه بنفسه
 لانه لو بني للعامة سجدا وحده وهو لا يضر باحد لا ينقض
 التديبير فيما يكون كذا روي عن محمد وقيدنا التقيض بما
 اذا اهدى بعير اذن الامام لان التديبير فيما يكون للعامة
 للامام وله والدية المنع قبل الوضع وهذا اكله علي قول
 اي حنيفة وعلي قول ابي يوسف لكلا احداث بمنعه قبل
 الاحداث وعلي قول محمد ليس لاحد منعه قبل الاحداث ولا
 نقضه بعده اذ لم يكن فيه ضرر بالناس وبه قال مالك
 والسافعي واحمد والبخاري واسحاق والاوزاعي لان الشرع
 اذن له في ذلك فصار كمالواذن له الامام بل اذن لان اذن
 الشارع احرى ولا ينفذ اذ لم يضر بالمرور حيث لا يجوز
 لاحداث بمنعه منه واجيب بان هذا انتفاع بالموضع له
 الطريق فكان لغيره منعه وان كان جازيا في نفسه بخلاف
 المرور فيه لانه انتفاع بالموضع الطريق له فلا يكون لاحد
 منعه ومما احدث ذلك **في طريق غير نافذ لا يسعه** اي لا يجوز
 له **بلا اذن الشوكا** سواء اضر بهم او لم يضر بخلافه في النافذة
 فان الحق بينهما كلاهما وينبغي ان يؤول الى اذن الكل
 فجعل كل واحد كانه هو المالك ومعه حكما كيبلا يتعطل
 عليه طريق الانتفاع ولا كذلك غير النافذة لان الوصول
 الى ارضياتهم فمكن ينبغي على الشركة حقيقة **ومن عاقلة**
اي عاقلة من اهدى ذلك فتلف به نفس **ديه من مات**
لسقوطها كالوضع حجر في طريق او حفر بيرا فيها فتلف
 به انسان لانه منسب بالتلف به متعد بشغل الطريق
 وبه قال مالك واحمد وقال السافعي ان سقط حسيبة

ليست بمركبة على ما يظن يجب الضمان وان كانت مركبة
 يجب بصف الضمان لانه ان تلف بما فيه ملكه وملك
 غيره فانقسم الضمان ولو سقط الميزاب فاصاب طرقة
 الداخل رجلا فقتله فلا ضمان على احد لان ذلك في ملكه
 فلا يكون متفديا فيه وان اصابه طرفه الخارج فعليه
 الضمان لانه متفد فيه بسفل هذا الطريق ولا كفارة
 عليه ولا ضمان مبرأث لانه قتل بسبب فلا يجب الكفارة
 ولا ضمان عندنا ولو انضيق الميزاب فسقط منه ما خرج
 عن الحائط ضمن جميع الدية لان كل ما اخرج منه فهو غير
 ملكه وقال احمد يضمن جميع الدية في جميع الصور وقال
 مالك والشافعي في القديم لا ضمان عليه في جميع الصور
 لانه غير متفد في اخراجها فلا يضمن ما تلف كما لو اخرج
 في ملكه وامام من راي احيى يقع في البئر فلا يجنبه من الوقوع
 حتى مات او راي انما مات من الجوع ومعه طعام
 فلم يرفع له البع حتى مات او مر في الطريق وبني حجر فلم
 يرفعه حتى عثر فيه انسان ومات فلا يضمن وان حرم
 عليه في الاوليين وكره له في الالهة ولو وضع انسان في
 الطريق حجرا فاحترق به شيء يضمنه لانه متفد ولو هلك
 البرج الحمر في موضع اخر فاحترقت شيئا لا يضمن لفسخ
 الرخ فعليه بتحويل الحجر وان حركت الرخ الشرا يضمن عند
 بعضهم وفي الحديث هذا اقتبار رئيس الامية السخي
 وكان الحلواني لا يقول بالضمان من غير تفصيل وهو
 قياس قوله مالك والشافعي ولهمد ولو استاجر به الدار
 واقتل به فمات قتل بالباشرة حتى ويجب عملة لاجراج
 جناح او ظلة فوقع قبل ان يفرغها منه على انسان فقتل

عليه

فالضمان عليهم لان التلف بفعلهم فان العمل خالص
 يفرغوا منه لم يكن شيئا الى رب الدار واقتل به فمات
 قتل بالباشرة حتى ويجب عليهم الكفارة وهرموا
 الميراث ولو وقع بعد فداهم فالضمان على رب المال
 الدار استخسانا لانه لا يضمن الا بما رخص استحقوا لاجرة
 ووقع فعلهم عمارة واصلاحا فان نقل الى المتاجر ضمان
 كانه فعله بنفسه ولو صب الماء في الطريق فقطب فان
 اوداه به يضمن وكذا الورش الماء او يوضا به لانه متفد
 بالحاق الضرر بالمارة واما ما اعلم ان ربا لرش ومضي
 على موضعه فان الدار لا يضمن وقبل هذا اذارش
 بعض الطريق لانه يجد موضعا للبرود فلا اثر للماء
 فيه فاذا انغمره على موضع صب الماء مع علمه به لم
 يضمن الدار شيئا وان رثن جميع الطريق يضمن لان
 الماء مضطر حبيذ وكذا الحكم في الحنيفة والحنابلة
 في الطريق في احدى جهتيه او يضمنه وان رثن فمات
 خابوت باذن صاحبه ضمانا عطف على الامر
 استخسانا ولو هلك الماء شيئا فسقط منه انسان او مال
 فقتل به فانه يكون معصوما لا ما تلف بوقوع بسقوط
 ردا او نحوه عن الابد في حال مروره او ما تنفجر به
 وكذا لا يضمن ما تلف بوقوع في بالوعة حمرها باذن
 الامام وان كان بغير اذنه يضمن لانه متعدد وكذا الخواب
 على هذا التفصيل في جميع ما يفعل في طويق العامة
 ولو هلك في ملكه بالوعة او وضع شيئا لتلف به شيء
 لم يضمن لعدم انضافه بالتفدي ولو وضع حجر اتخاه
 غيره عن موضعه فقطب به انسان ضا الذي تخاه

لان حكم الفعل الاول وضع حجرا قد انفتح بفراغ موضعه
 واشتغل بالفعل الثاني بموضع اخر وكره الترتيب ان
 افنية الابواب التي في الطريق الخارج ليست بمملوكة
 لامتجاء الدور ولو ارادوا ان يحدوا شيئا في افنيتهم
 فهو موقوف على اذنهم سواء **لان مات جوعا**
 اي لا يضمن عما قتله من احد شيئا ذلك فوقع به
 ان مات جوعا او عطشا **او غما** اي اهدا على
 النفس من شدة الحر وقد اعند اي حبيبة لانها
 لمعنى في نفسه لا للوقوف فصارت مائة حنف
 وقال ابو يوسف لا يضمن ان مات جوعا ويضمن ان
 مات غما لانه لا سب للغم سوى الوقوع والقد
 اثر جعل الارض عميقا وهو من اثار حمرة ينضاف
 اليه والجوع من اثار الطبيعة حيث لم يبق في المعدة
 شي من الطعام وليس ذلك من اثار حمرة وقال محمد
 هو ضامن في الوضوء كلها وهو القياس قول مالك
 والثاني واحد لان ذلك انما حدث بسب الوقوع
 اذ لو لا كان الطعام تزيينا منه واهوا الدبة
وان اتلف به اي بحجر لا يبر في الطريق **بهمه** فمن
هو اي الخاف من ماله **ان لم ياذن به** اي للحفرة
الامام لانه منع من الحفر بضم ناء تلف به غير
 ان العاقلة تتحمل النفس دون الاموال والبهيمة
 مال فكان ماله ماله والتقاء التراب والطين
 في الطريق كالتقاء الحجر والختابة فيما ذكرنا ولو
 كان مسجد لعشرة فعلق رجل منهم قندبلا
 وجعل فيه بوارى او هي فقطع به رجل لا يضمن

سواء فعل ياذن الامام او بغير اذنه وبه قال احمد
 والثاني في وجهه وقال في وجهه اهر يضمن اذا فعل
 بغير اذن الامام ولو كان الذي فعل ذلك من غير
 العشرة وفعل بغير اذن الامام وعبر اذن العشرة
 عن عداي حبيبة وقال لا يضمن في الوجهين وبه
 قال الثاني في وجهه وقال ذلك واحد لان ماله فزينة
 يتابع عليها التفاعل وكلاهما دون اقامتها
 شرعا فلا يتقيد بشرط السلامة وصار كاهل المسجد
 وكما لو كان ياذنهم قال الحلواني اكثر ما يحتاج احذوا
 بقولهما في هذه المسألة وعليه القنوي ولو جلس
 في مسجد العشرة رجل منهم فقطع به رجل لم يضمن
 ان كان في الصلاة سواء كانت فوضا او نفلا وان كان
 في غيرهما ضمن وهذا عند اي حبيبة وقال لا يضمن
 على كل حال وهو قول مالك والثاني واحد ولو كان
 جالسا للعبادة او للتعليم او نائما فيه في الصلاة
 او غيرها او سرفيه او فقد فيه للحديث فهو على هذا
 الخلاص واما المعتكف فغير لا يضمن بالاخلاص وكذا
 المنتظر للصلاة لا يضمن على الصحيح عما في حبيبة
 نص عليه ثمن الامة السرخسي في شرح الجامع
 الصغير لفعله عليه السلام المنتظر للصلاة في الصلاة
 ما دام ينتظرها والمصلي لا يضمن تكذا المنتظر **ورب**
حابط من يد اضعاف اي ضاحك جدر ماله الى طريق
 العامة **وطلب نقصه مسلم او ذمي** والجملة
 عطف على مال **فمن يملك نقصه** متعلق بطلب **كالراهن**
بفك رهنيه بخلاف المرتهن فانه لا يملك النقص **والولي**

من الاب والجد والصبى والمكاتب والعبد الناجم لم ينقض
بصيغة المجهول عطف على طلب بصيغة الفاعل في مدة
يمكن نقضه بينهما حتى ما تلت به من المال وهذه الجملة
خبر المتبدا او ضمنى عما قلته النقي والقياس وان لا يضمن
وهو قول الشافعي وقول احمد المضموم لانه لم يحصل منه
تعدي بمباشرة ولا بفعل شرط ولا سب لانه اصل البناء كان في
ملكه والميلان وشغل الهواء والسقوط ليس من فعله فله
يضمن كما قبل الاشارة وجه الاستحسان وهو قول اصحاب
احد ومالك والحنفي والثوري والشافعي ومروى عن عاصم
ان انتفاعه من تقريع الطريق المستقل بقواه بملكه مع ملكه
من التقريع بعد طلبه بعد ملكه ورفع في يده ثواب ان كان
فانه لا يكون منعديا في الاساك ولكن لو طلب بالرد فلم
يرد صار منعديا فكذلك انما خلاف ما قبل الاشارة لانه
بمنزلة هلاك الثوب قبل الطلب وان الضمان لو لم يجب
عليه امتنع عن التقريع فينقطع المارة خوفا على انفسهم
فيتضررون ودفع الضرر العام واجب يتحمل في دفعه الضرر
الخاص فيد بطلب النقض لانه الشرط دون الاشارة
وانما كرم صاحب الهداية الاشارة لانه لا يمكن من الاثبات
عند الامكان فكان من باب الاحتياط وقيد المطلوب منه
بان يكون بملك نقض الحايط بقدرته كالتراهن في دار المهور
بقدرته على نقض الحايط بوارطه فكذلك الدار من التراهن وكما في
الطفل او عبده فيما مال ابنه او الوصي فيما مال يتيمه وكما مكاتب
لان الولاية له فان كان التلغ حال الكفاية يجب قيمته
عليه لنقد الدفع وبعد غنقه يجب على عاقلة مولاه وبعد
عجزه لا يجب على احد لعدم قدرة المكاتب وعدم الاشارة على

المولي وكالعبد الناجم سواء كان عليه دين او لان الولاية
له فان كان التالف بالسقوط مالا فهو عتق العبد وان
كان نفيا فهو على عاقلة المولي وقيد عدم النقض يكون
في مدة يمكن نقضه فيها حتى لو طلب منه فسقط من ساعته
لا يضمن ما تلت به لانه لا بد من امكان النقض ليصير تركه
عائنا ويستوي في المطالبة المسلم والذي لان الناس كلهم
شركاء في المرور فيصع التقديم من كل واحد من حرجا كان
او امرارة اذا كان بالغا عاقلة حرا ومكاتب لان هذه المطالبة
حق العامة فلا يختص باحد من اهل المطالبة **لا من طلب**
بصيغة المجهول اي لا يضمن ما تلت لسقوط الحايط ما لك
طلب بنقضه **فباع** وقبضه **المشتري فسقط** لان الضمان هنا
بسبب ترك المعدم مع التمكن منه وقد زال ذلك التمكن بالبيع
ولا يضمن المشتري ايضا لانه لم يطلب منه حتى لو طلب منه
بعد شرايه فسقط يضمن لتركه التقريع مع التمكن منه
بعد الطلب **او طلب بنقضه عن اهلك كالمودع وخونه** م
وهو المتاجر والمستعير والمرتهن حتى لو سقط الحايط
بعد الطلب من احد هؤلاء فالتلف بايا لا يضمن احد منهم لانه
لا يملك نقضه ولا يضمن المالك لانه لم يطلب منه **وان مال**
الحايط الى دار احد من الناس فله الطلب لان الحق له على
المخصوص وان كان فيها سكان غيره كان لهم الطلب لان لهم
المطالبة بانالة ما شغل الدار فكذلك بانالة ما شغل بقولا
وان بين الحايط ما يله ابتداء من ما تلت بسقوطه بلا طلب
لانه **تعدى** بالبناء فصار كاشراع الجناح ووضع الحجر ومقر
البيروني الطريق **فان طلب** بضم نكس واحد **الشركاء** في حايط
ما يل بنقضه فسقط على انسان فقتله **او هرا واحد الشركاء**

في دار مشتركة بينهم ييرا اوبي حايط ففط به اسان فانها
بالحقنة حتى لو كان الحايط المايل بين حمة وطلب النقص
من اهدم من حمة الدية لصحة الطلب في الحمى خاصة
وكاف ذلك على عاقلة ولو كان دار مشتركة بين ثلاثة
هدم اهدم فيها ييرا اوبي حايط ففط به اسان فعليه
ثلثا الدية على عاقلة في الفصلين لان التلف في نصيب
المالك وهذا عند ابي حنيفة لتقدمه بالحفر والبنا في
نصيب شريكه لا في نصيبه فلا يضمن الا بعد الثلثين وقالا
عليه نصف الدية على عاقلة في الفصلين لان التلف
في نصيب المالك لا يوجب شيئا في النصيب المصوب بوجه
فانقسم نصيبين وبجمله اعتبارا لتلف في نصيب من طول
لا في نصيب غيره فاما قيل الواحد من الشركاء لا يهدم
شيئا من الحايط فكيف يصح الطلب منه اجيب بانه ان لم
يتمكن من هدم نصيبه تمكن من اصلاحه بالمرافق ابي الحكم
وبه يحصل الفرض لار المقصود ازالة الضرر بأي طريق
كان **رسم** **ل من اركب ما تلفت دابة**
في سيرها بان دابة يدها او رجلها او اصابعه بناسها
او عصبته او حنطته او صدمته بجسمها لان الاهترار عن
هذه الاشياء ممكن فاما ليست من ضرورات السير **لما نتجت**
بالحاء المهملة اي لا يضمن الراكب ما نتجت الدابة اي ضرره
بطرف جملها او ذنبها قال سيرها لان الاهترار عن
النفحة مع السير غير ممكن لانها ما صدر ورائه ولما روي
محمد بن الحسن في كتاب الاثار اخبرنا ابو حنيفة عن ابي ابراهيم
النخعي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال العجاير والقلبي
جبار والرجل جبار والمعدن جبار وفي الركان الحمى ورواه

الدار فظني عن ادم ابن ابي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل جبار
تيدنا سيرها لانه لو وقفها في الطريق وصورا كرها ضمن
بالنفحة ايضا لانه يمكن الخرز عن وقوفه اياها وان لم
يمكنه عن النفحة فصار متقدرا بشغل الطريق بها فيضمن
ولو وقفها في ملكه لا يضمن الا الابطاء وهو راكبا لانه مباشر
لحمول القتل بثقله ولهذا يحرم به الميراث ويجب به الكفارة
ولو كان في ملك غيره فان كان باذن مالكه فهو كما لو كان في ملكه
وان كان بغير اذنه فان دعت هي بنفسها لا يضمن شيئا وان
ادخلها ضمن جميع ما جئت سواء كانت واقفة او سائرة وسواء
كان معها من سيقها او يفرد بها او كان راكبا او لم يكن لوجود
التفدي بالادغال وباب المسجد كالطريق في الوقوف ولو
قبل الامام موضع الوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان
فيما حدث من الوقوف فيه وكذا وقوفه الدابة في سوق الدواب
لانه ما دون فيه من جهة السلطات وفي الدخيرة ولو وقفها
صاحبها في طريق المسلمين ضمن ما تلف بفعلها في وجوه
الاغلاق كلها لانه يوقوف الدابة في طريق المسلمين كان متسببا
لان الطريق للسلوك والسير لا للوقوف ولو كانت سائرة
فيه ولم يكن صاحبها معها فان كان سيرها بارسالة ضمن
ما دام سيرها في وجهها ذلك ولم يخذ عنه بمينا ولا شحالا
لان ارسالها بلاها فظ يحفظها سبب للاغلاق وهو به
متقدرا وان كان سيرها بنفسها فلا ضمان على صاحبها
في الوقوف كلها وان كان صاحبها معها وهي تسير فان كان
راكبا فما وطئت يدها او رجلها فصاحبها مباشر للتلف
وما عصت فصاحبها متسبب متقدرا لانه يمكنه حفظ الدابة

عنه بابعادها عن الموضوع لانه يكون بين عينييه وقال
 الترمذي لو كانت سائرة وصاحبها معها قايد او سائق
 او راكب يضمن جميع ما وحيث الا النخعة بالرجل والذنب
 وبه قال احمد في رواية وقال في رواية يضمنها وهو مذهب
 الشافعي وقول ابن ابي ليلى كما وقف كاتبه فتفتت برجلها
 او يذنبها لانه وقوفها مباح مفيد بشرط السلامة فكذلك
 تنسبها ولنا انه متقد بوقوفها دون تنسبها لان
 الطريق للتنسير والسلوك دون الوقوف فيكون متديا
 فيما يمكنه ان يتحرر عنه وهو لم يتحرر عنه والنخعة بالرجل
 والذنب مما لا يمكن التحرز عنه لانه من ضرورات السير
او اتلف اي ولا يضمن الراكب ما تلفت **بما رآه او بالذنب**
الطريق سائرة او اوقفها لذلك اي لتروك او لتنزل
 لان من الدواب ما لا يفعل ذلك الا بالوقوف واما لو كان
 اوقفها بعينه ذلك فغلبت اصاب بروثها او بولها فضمن
 لانه متقد بوقوفها اذ ليس هو من ضرورات السير
 وهو اكثر ضررا من السير لكونه اذوم منه فلا يلحق به
او اصابته بيدها ورجلها حصاة او حجارا صغيرا او نحو
كالنواه ففقا عيننا او اثار غبارا فافسد ثوبا **وضمن**
بالحجر الكبير لان التحرز في سير الدابة عن الحجر الصغير او
 الغبار متعذر اذ سير الدواب لا يعري عنه وعن الحجر
 الكبير لا يتعذر لان سيرها يتفك عنه عادة وانما يكون
 ذلك من تفريط الراكب فيكون من فعله والرديف
 فيما ذكرنا كالراكب لان المعنى لا يختلف في ذلك وبه قال
 مالك وقال الشافعي واستحق لا يضمن الرديف لانه
 يقع للراكب وقال احمد ارحوا ان لا شيء عليه اذا كان

369 امامه من يمسك العنان ولنا ان الدابة في ايديها وتنسب
 بتسير كل منهما وتنسب فيه كيف شاء **والسائق والقائد**
كالراكب عند الضرر المباح فكل شيء يضمنه الراكب يضمنانه
لان الكفارة في الايطا وكذا اهرمان الارث والوصية **عليه اي**
 على الراكب **فقط** اي لا عليهم ما وبني جامع المحبوبي لو ساق
 دابة عليها وقوم من الخنطة قاتلتها ثا فان قال السابق
 والثا يد اليك اليك وسمع من علي الطريق هذه المقالة ولهم
 يذهب فهو علي وجهين اما ان يبرح من مكانه باختياره او
 ان لا يجيد مكانا اخر ليذهب فلك في مكانه ففي الوجه الاول
 لا يضمن صاحب الدابة وبني الثاني يضمن لانه مفطر في
 المقام في هذا بخلاف الاول وان لم يغفل الراكب اليك اليك
 او قال ولم يسمع من علي الطريق يضمن الراكب والسائق
 لان اتلف مضاف اليه انتهى ومن القواعد ان الحكم يضاف
 الي الوصف الا هو كما قالوا في السفينة المملوكة اذا طرح فيها
 واحد منها ففترقت فالضمان على الذي وضع المذ الترابيد
 لان الفرق يضمن اليه **وان اصطدم فارتى او ما ثيان**
 وهما امران خطا فاما **ثان** عاقلة كل منهما دية الاخر استحقا
 وقال مالك والشافعي ورفض كل واحد منهما نصف دية
 الاخر وهو القياس لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه
 وفعل صاحبه لانه بصدمة الكه نفسه وصاحبه وصاحبه
 فبهدر نصفه ويضمن نصفه وصار كالحوان الاصطدام
 عمدا او جرح كل واحد منهما نفسه او ضرا على الطريق بغير
 فانهما عليهما حيث يجب علي كل منهما نصف دية الاخر
 ولنا وهو قول احمد ما عدا عبد الرزاق في مصنفه في القسامة
 عن اشعب عن الحكم عن علي ان رجلين صدم احدهما صاحبه

فقد علم منها لصاحب يعني الوثيقة وفي مصنف ابن أبي شيبة
 حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن اشعث عن حماد عن ابراهيم
 عن علي بن نارسين احد ثقات اهلها يضمن الحبي للميت ولان
 فعله في نفسه مباح وهو المتي في الطريق فلا يضمن في حق
 الضمان بالنسبة الي نفسه بخلاف ما ذكر من المسائل فان الفيلق
 محظوران والفعل المحظور موجب للضمان ولكن عالم يظهر الضمان
 في حق فاعله لعدم الغابرة سقط واعتبر في حق غيره فذلك
 وجب علي كل واحد منهما نصف الدية بخلاف ما نحن فيه فان
 الفعل بنية مباح محض فلم ينعقد موجب للضمان في حق
 نفسه أصلا وكان صاحبه تائلا له من غير مقارض ولو
 كانا عديين يهدر دهما مطلقا وان اسقط دم حر وعبد فانا
 يجب علي عاقلة الحرقية العهد في الخط ونصفها في العهد
 وباحفظها ورثة الحر ويسقط الباقي من الدية **وان ارسل**
رجلا كلها فاصاب سببا فقتله في فوره **ضمن ان ساقه**
 بان كان خلفه يطرده ولم يكن خلفه فما دام في فوره فهو
 سابق له حكما فيلحق بالسابق حقيقة وان تراخي
 انقطع السوق **وفي الطير ان** ارسله او ساقه واصاب
 في فوره **وفي الدابة المتقلبة** اذا اصابت مالا او ادسيا
 لبلا او نارا لا اي لا يضمن اما الطير فلان بدنه لا يحتمل
 السوق فصار وهو وسوقه وعنده سوار فلا يضمن
 مطلقا واما الدابة المتقلبة فلما اخرجها اصحاب الكتب
 السنة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم العجماء جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس اخرج
 البخاري وايدنا ودوايدنا حاجة في الديارات وسلم في
 الحدود والنرمذي في الاحكام والناجي في الزكاة قال

بالحجارة هي المتقلبة وقال ابن ماجة الجبار الهمدم الذي لا يتم
 وفي الموطا قال مالك جبار اي لاديه فيه ولان الفعل غير
 مصنف اليه لعدم ما يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق
 او القنوق او الركوب وقال الشافعي واحد وهو قول مالك
 واكثر اهل الحجاز يضمن صاحب المتقلبة ما اسدت لبلا
 لانها راجعة الي مالك عن الزهري عن عذام بن سعد بن
 عبيدة بن ناقة للبراء دخلت حايطة قوم فاسدت
 قنقن صلي الله عليه وسلم ان علي اهل الاموال حفظها
 بالهار واجيب بان ما روينا متفق عليه مشهور وما
 روه مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعي علي ان الامر
 بحفظها في النار ليس صريحا في المدعي كما لا يخفى ولو كان لرجل
 كلب عقور كلما مر عليه ما رعضه فلا يهل الشربة ان يقتلوه
 ولا يضمن صاحبه ما تلف بعرضه قبل التقدم اليه ويضمن
 بعده كالحايطة المابل وكذا الحكم في السور الذي ياكل الطيور
 وذكر الناقص طفي رطل اعري عليه علي رجل فقتله او سرق
 ثيابه لا يضمن عند ابي حنيفة ويضمن عند ابي يوسف
 وهو المختار للفتوي ويضمن الجمل الصايل عندنا بقتله
 وان لم يمكن دفعه الابه ونفاه مالك والشافعي اعتبارا بقتله
 مكلفا مابلا لا يمكن دفعه الابه فلما عصية الدابة انما هي
 لحق مالكها فان صياله لاندانها فيبقى ما بقي حقه وصياله
 لا يسقط عصية ملكه بخلاف المكلف فان صياله يسقط عصية
 التي هي حقه وفي المتقي لوطح رجلا رجلا قدام اسدا وسبع
 فقتله ليس علي الطارح فوره ولاديه ولكن بعزر ويضرب
 ضربا وجيفا ويجيب حتي يتوب وقال ابو يوسف حتي يموت
 وقال مالك والشافعي واحدا ان كان الغالب القتل يجب القود

وان كان الناب مدمه نسي السافعي قولان اهدتها يجب القود
والاخر لا يجب ولكنه يجب الدية وبه قال احمد وقياس قول
مالك يجب القود **وان احمع الراكب والناحس** اي ما حصل
بتفحئة الدابة الطاء على بعود ونحوه **من هو** اي الناحس
اذا احس بعير اذن الراكب **حتى السقطة** اي ما حصل بتفحئة
الدية برجلها وكذا ما ضربته بيدها **وما صدقته بغير قنا**
والواقف في ملكه والذي يصير سوارا في ذلك وعنى ابي يوسف
يجب الضمان على الناحس والراكب نصيفين لان التلف
حصل بسبب ثقل الراكب ووطي الدابة والثاني مضاف
الي الناحس ولنا ما روي عبد الرزاق في مصنفه عن معمر
عن عبد الرحمن المهدي عن القاسم بن عبد الرحمن قال
اقبل رجل بجارية من القادسية ثم علو رجل واقفه على
حابة فتحس رجل الدابة فرفعت رجلها فلم تخط عينه
الجارية فرفع الي سليمان بن ربيعة الباهلي فضمن الراكب
فبلغ ابن مسعود فقال علي بالرجل انما يضمن الناحس
واخرج ابا ابي شيبة نحوه عن سريح والشعبي ولان الراكب
والدابة مدفوعان بفعل الناحس فاضيف فعل الدابة
اليه كانه فعله بيده ولان الناحس متقد بفعله
تحس بعير اذن الراكب والراكب عين متقد في فعله
فيتخرج جابت الناحس للمفدي حتي لو كان الراكب واقفا
برأيه في الطريق كان الضمان عليه وعلى الناحس نصيفين
لانه متقد بوقوفها ولو فتحت الدابة الناحس كان دمه
هدرا لان عثرة الجاني على نفسه ولو اوقت الراكب قتلته
كانت دمه عليه عاقلة الناحس لانه متدد في نفسه وفيه
الدية على الناحس ولو تحسها باذن ركبها فلا ضمن عليه

لان ذلك بمنزلة تحس الراكب لها ولو كان الناحس عبدا
فالضمان في رقبة ولو كان صبيا فهو كالرجل لانه يؤخذ
بافعاله كالبالغ ولو تحس الدابة شي منصوب في الطريق
فتفتت انسانا فقتلته فالضمان عليه من نصيب ذلك
الشي لانه متقد بتفعل الطريق فاضيف اليه كانه تحسها
بيده **ويجب في نفا عيين ثبارة النصبان ما نقص** لان
المقصود منها اللحم فلا يمتيز الا النصفان **وفي فقار**
عين البقر وعين الحمار والبغل العرس ربع الغنم وقال
الشافعي وهو قياسي قول مالك واحمد يجب النصفان اعتبارا
بالثابة ولنا ما رواه الطبراني في معجمه عن زيد بن ثابت
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة
بربع ثمنها ورواه العقيلي في ضعفايه واعلمه باسماعيل
ابن الجهمية وقارواه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان
الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن سريح ان عمر
كتب اليه ان في عين الدابة ربع ثمنها وفيه ايضا خبرنا
ابا جريح عن عبد الكريم ان عليا قال في عين الدابة الربع
ونارواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن علي بن مسهر
عن السائي عن الشعبي قال قضى عمر في عين الدابة
ربع ثمنها وفيه ايضا حد ثنا جدير عن مقبرة عن ابراهيم
عن سريح قال اتاني عروة البارقي من عند عمر ان في عين
الدابة ربع ثمنها والفرق بينها وبين الثابة ان فيها
مقاصد سوى اللحم وهي اللحم والركوب والريشة والحبال
والفعل **فصل ان جني عبد خطا رقبته سيده** اي
الجني عليه **بها** اي بسبب الجناية او فداها بارشها **حالا**

فَقَوْلُ مَالِي خَاصِّي الْعَبْدُ فِي رِقَبَةٍ وَخَيْرٌ مَعْلَاهُ أَنْ شَاءَ قَدَاهُ
وَأَنْ شَاءَ دَفَعَهُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ لَا يَصِفُهُ وَاعْلَمْ أَنَّ عِنْدَنَا
يَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى جُنَايَةُ عَبْدٍ وَيَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُهُ أَوْ قَتْلُوهُ وَعِنْدَ
الْمُشَاوِعِ يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ بَيْعُهَا إِلَّا أَنْ يَقْلُدَ بِهِ الْمَوْلَى
وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّ بَعْدَ الْفَتْحِ عِنْدَهُ يَتَّبِعُ وَعِنْدَنَا لَا يَتَّبِعُ
تَبْدُلُ بِالْخَطَا لِأَنَّ الْعَمْدَ فِي النَّفْسِ يَجِبُ فِيهِ الْفَقْصَانُ عَلَى الْعَبْدِ
خِلَافَ مَا دَوَّقَتْ النَّفْسُ فَإِنَّ فِيهِ الدِّينَ كَمَا خَطَا كَانَ أَوْ
عَمْدًا لِأَنَّ الْفَقْصَانُ لَا يَجُوزُ فِيهِ بَيْنَ الْعَبْدَيْنِ وَلَا بَيْنَ الْحُرِّ
وَالْعَبْدِ وَفِيهِ الدَّفْعُ وَالْعَدَا بَلْ كَوْنُهُ خَالًا لِأَنَّ الْعَبْدَ هَاهُنَا
وَلَا يَجُوزُ التَّاجِيلُ فِي الْأَعْيَانِ وَالْعَدَا بَدَلُ عَنْهُ فِي الشَّرْعِ
فَيَقُومُ مَقَامُهُ وَيَأْخُذُ حُكْمُهُ ثُمَّ إِيَّاهَا اخْتَارَ الْمَوْلَى بِالْفِعْلِ أَوْ
الْقَوْلِ فَلَا شَيْءَ لِمَوْلَى الْجُنَايَةِ عَلَيْهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
الْمَوْلَى قَاهُ دَاخِلًا أَوْ لَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَصِحُّ اخْتِيَارُهُ لِلْعَدَا إِذَا كَانَ مَقْلًا إِلَّا
بِرِضَا الْأُولَى لِأَنَّ الْعَبْدَ مَخَارِقُهَا لَهُمْ حَتَّى يَضْمَنَهُ الْمَوْلَى
بِالْإِتْلَافِ بِالْإِتْلَافِ فَلَا يَمْلِكُ إِبْطَالُهُ الْأَبْرَصَانِ وَأَبُو صَوْدٍ
الْبَدَلُ إِلَيْهِمْ وَهُوَ الدِّينُ **فَإِنْ وَصَّيَ الْمَوْلَى أَوْ بَاعَ أَوْ أَعْطَاهُ**
أَوْ دِيرَهُ أَوْ اسْتَوْلَاهَا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمَوْلَى بِهَا أَيْ بِالْجُنَايَةِ **عَنْ**
الْمَوْلَى الْأَقْلَامُ قِيمَتُهُ وَمَا الْأَرْضُ لِأَنَّ الْمَوْلَى قَوَى حَقَّ
الْمُجْتَنِي عَلَيْهِ بِتَصَرُّفِهِ فِي الْحَاثِي تَصَرُّفًا يَجْتَمِعُ مِنْ دَفْعِهِ إِلَيْهِ
فِي قِيمَتِهِ وَأَغَاضَنَ الْأَقْلَامُ لَأَنَّ حَقَّهُ فِيهِ وَلَا يَصِيرُ خُتَارًا
لِلْعَدَا بِهَذَا التَّصَرُّفِ لَا يَمْلِكُ يَعْلَمُ بِالْجُنَايَةِ وَلَا اخْتِيَارَ بَدُونِ
الْعِلْمِ **وَأَنْ تَصَرَّفَ** لِلْمَوْلَى بِتَصَرُّفٍ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ بَعْدَ
مَا عِلْمُ بِالْجُنَايَةِ **عَنْ الْأَرْضِ** لِأَنَّ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ تُنْتَفَعُ
مِنْ دَفْعِ الْعَبْدِ لِرِوَالِ مَلِكِهِ عَنْهُ فِي الْحَبْصَةِ وَالْبَيْعِ وَالْإِعْتِقَاقِ

وَإِسْتِنَاعَ تَمْلِيكِهِ فِي النَّذِيرِ وَالْإِسْتِيفَادَةِ لَا قَدَامَ عَلَيْهَا بَعْدَ
الْعِلْمِ بِالْجُنَايَةِ يَكُونُ اخْتِيَارُ الْعَدَا **دِينُ الْعَبْدِ قِيمَتُهُ**
فَلَوْ قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدًا خَطَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ **فَإِنْ بَلَغَتْ هِيَ**
أَيْ قِيمَتُهُ الْعَبْدَ **دِينُ الْحُرِّ** بَلْ بَلَغَتْ عَشْرَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ
وَبَلَغَتْ قِيمَتُهُ **الْأَمَةُ دِينُ الْحُرِّ** **بَلْ بَلَغَتْ** خَمْسَةَ أَلْفٍ
دِرْهَمٍ **نَقَصَ مِنْ كُلِّ** مِنَ الْقِيمَتَيْنِ **عَشْرَةَ** مِنَ الدَّرَاهِمِ
أَضْهَارًا لِلتَّوَرِيقَةِ وَلَقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَا يَبْلُغُ بِقِيمَتِهِ
الْعَبْدُ دِينَ الْحُرِّ وَيَنْقُصُ مِنْهُ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ رَوَاهُ الْقُذُورِيُّ
فِي شَرْحِ تَحْقِيقِ الْكَرْخِيِّ وَبِهِ قَالَ التَّحْنُفِيُّ وَالتَّهْنِيُّ رَوَاهُ
عَبْدُ الرَّزَاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَذَا كَالْمُرُورِيِّ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْمَقَادِيرَ لَا تُعْرَفُ بِالْقِيَاسِ وَأَنَّهَا
طَرِيقٌ مَعْرِفَتُهَا السَّمَاعُ مِنْ مُنَاصِبِ الرُّسُلِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي
حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَأَبِي يُونُسَ أَوْ لَا وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَرَوَايَةُ
عَنْ أَحْمَدَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ أَهْرَاجِي قِيمَتُهُ بِالْفَتْحِ مَا بَلَغَتْ
لِأَنَّ الصَّمَانَ بَدَلُ الْمَالِيَةِ وَلِجَدِّهِ لِلْمَوْلَى وَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا
مَنْ حَبِطَ الْمَالِيَةُ وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الدَّمِ لَكَانَ لِلْعَبْدِ أَوْ هُوَ فِي
حَقِّ الدَّمِ مَبْقِي عِلْمًا صِلَ الْحَرِيَّةَ وَصَارَ كَقَلِيلِ الْقِيَمَةِ وَهُوَ
مُرُورِي عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ قَوْلُ مَا لَكَ وَالْمُشَاوِعِيُّ وَاحِدٌ
وَأَبْنُ الْمُبَيْبِ وَبْنُ سِيرِينَ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْأَرْنَؤُورِيُّ
وَالسَّجَّاقُ وَمُكْحُولٌ وَأَبِي بَسْمٍ بِمَعَاوِيَةَ وَالحَسَنُ وَابْنُ عَمْرٍو
قَوْلُهُ نَقَالِي وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فِدْيَةُ وَالْعَبْدُ مُؤْمِنٌ فَيَكُونُ
الْوَاهِبُ بِقَتْلِهِ الدِّينَ وَلَا يَجُوزُ الرِّبَاذَةُ عَلَى النَّصِّ بِالرَّأْيِ
بِأَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ مُؤْمِنًا حُرًّا لِأَنَّهُ نَقَالِي وَتَبَعِي فَيُقْتَلُ
الْخَطَا حَكِيمِينَ الْكَفَّارَةَ وَالِدِيَّةَ وَالْعَبْدَ دَاخِلٌ فِي حَقِّ الْكَفَّارَةِ
بِالْإِجْمَاعِ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي حَقِّ الدِّينِ **وَبِئِذَا الْعَصَبُ**

ايجب عصب احد عبدا او امته بملك في يده يجب عليه **فيمته**
ما كانت اجماع ما بلغت بالاجماع وكذا في الاطراف في ظواهر
 الرواية وهي الصحيحة وفي رواية عن محمد بن بقدر الاطراف
 بما يقدر من دية الحر فلا يراد يده اذا قطعت على حية
 الا في الامهنة لان البدن الاذي بصفه فيعتبر بكله ويقض
 هذا المقدار بقطر بقتله **وما قدر من دية الحر قدر من قيمته**
 ففي يد العبد نصف قيمته فان كانت قيمته عشرة الا في اوامر
 يجب في يده خمسة الا في الامهنة دراهم **وفي فقار رجل**
عيني عبد دفعه سيده ان شاء الى القاضي **واخذ قيمته**
سليما او امسكه بلا اخذ النقصان وهذا عند ابي حنيفة
 وقال ان شاء سيده امسك العبد واخذ ما نقصه وان شاء
 رفع العبد واخذ قيمته وقال الشافعي بصف سيده القاضي
 كل القيمة وبمكة الحجة لانه يجعل النقصان مقابلا للقاي
 وهو العيان فيبقى الباقي على ملكه كما لو قطع احدى يديه
 او فقا احدى عينيه وهو قول مالك واحمد ولو قطع رجل
 يدر عبدا فاعتقه المولى ثم مات العبد من ذلك فان كان له
 وارث غير المولى اقتضى منه عند ابي حنيفة وابي يوسف
 ولم يقتض منه عند محمد وهو قول مالك والشافعي
 واحمد الا ان عندهم يجب قيمته للمولى بالغة ما بلغت وعند
 احمد في رواية يجب دية الحر اعتبارا بحالة الموت وعند
 محمد يجب ارش يده وما نقصه القطع الى ان اعتقه السيد
 ويبطل باي القيمة **ان جني مدبرا وجنت ام ولد من السيد**
الاقل من قيمته اي قيمة كل منهما **ومن الارش** وقال الشافعي
 المدبر كالقن في الجنابة فيكون جنابة في رقبته ويجبر المولى
 بين ان يدفعه فيباع بالجنابة وبين ان يقدره فلو اراد القدا

فعنه قولان احدهما يقدر به بالهرش الجنابة بالقانا بلع
 وهو قول مالك في القن ورواية عن احمد وثانيها يقدر
 بالانذ من قيمته ومن ارش الجنابة وهو رواية عن احمد
 وقال مالك لا يباع المدبر في جنابته ويستخدمه المجني
 عليه بقدر ارش جنابته فاذا استوفى من خدمته رجع
 الى مولاه مدبرا او يقدر في خدمته بقدر ارش جنابته
 ولنا ما اخرجنا ابا ابي ثبينة في مصنفه عن معاذ بن جبل
 وعن ابي عبيدة ابا الجراح انه قال جنابة المدبر على مولاه
 واخرج نحوه عن الشعبي والبخي وعمر بن عبد العزيز والحسن
ناد جني المدبر او ام الولد جنابة **اهوي شارك ولي الجنابة**
الثانية ولي الجنابة الاولي من قيمة دفعت اليه اجماعا ولي
 الاولي ان كان الدفع اليه **بقضا اذ ليس في جنابته** اجماعا المدبر
 وان كثرت ولا في جنابته ام الولد **الاخيرة واحدة** فيضاربون
 بالخصص منها ويقدر قيمة لكل واحد في حال الجنابة عليه
 لانه يستحقه في ذلك الوقت وعند مالك والشافعي واحمد
 المدبر كالقن في ام الولد وعن الشافعي قولان احدهما كونهما
 والاهر يقدر بهما كلما جنت وهو اختيار الحارثي وقول
 مالك لمنع السيد في حق ولي الجنابة في بيعها بالاسلاد
 ولنا ان قيمة العبد ينزل منه والعبد اذا جني جنابته
 لا يجب الاثر من دفعه بماسرة واحدة فكذا اقيمة **وابع ولي**
الجنابة الثانية السيد او ولي الجنابة الاولي اذا دفعت
الاولي بلا قضا وهذا عند ابي حنيفة وقال لا شيء على
 المولى لانه حين دفع لم يكن الجنابة الثانية موجودة ولا علم
 له بما يحدث بعد ما جنت يكون متخذا ففما ركما اذ دفع
 بالقضا ولانه فعل عين ما يفعله القاضي وعدمه سوار

كما في الرجوع في الحصة واخذ الدار بالشفقة حق وجوبها ولو
اعتق المديون وقد جني جنایات لا يلزمه الاثمة واحدة لان
الضمان انما وجب عليه بالبيع فصار وجود الاعتاق بعد الجنایات
وعدمه وام الولد بمنزلة المديون في جميع ذلك لان الاستيلاء مانع
من الدفع كالنذير ولو اقر المديون وام الولد بجنابة فوجب
المال لم يجز اقراره ولا يلزمه شيء لان موجب جنابة على المولي
لا على نفسه واقراره على المولي غير نافذ بخلاف الجنابة
الموجبة للمفوضية بان اقر بقتل عدا حيث يصح اقراره ويقتل
به لانه اقرار على نفسه فينفذ لعدم التهمة **ومن غصب**
صبياً لا يعبر عن نفسه حرأثمات معة اي عنده **فجاء او مانع**
بحي لم يضمن وان مات بصلاة عفة او نزل حبة صر عاقلة
اي عاقلة الغصب **الدينية** اي دية الصبي والقياس ان لا يضمن
في الوصيين وهو قول زفر ومالك والشافعي واحمد ولسا
وهو وجه الاستحسان ان هذا ضمانات آتت في الاضمان
غصب له ان نقله الى الارض السباع اولى مكان الصواعق
والحيات والسباع له تكون بكمكان بحلة في الموت فحيلة
او يحيى فان ذلك باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى مكان يغلب
فيه الحي والامراض ضمن عاقلة الدية لكوفه تسبب في نقله
كما في صبي اي كما يضمن عاقلة صبي او دمع عبداً اي جعل عبد
ودية عنده **تقتله** اي قتل الصبي المبرأ المودع **فان ائلف**
الصبي ما لا يلا ابداع اي ليس مودعاً عنده **من** لانه موافق
بافعاله وصحة القصد لا معتبرها في حق العباد **وان ائلف**
ما لا يعبر عنه بعد اي بعد الابداع **لا** اي لا يضمن الصبي وهذا
لموافق قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي
وهو قول مالك ولهم يضمن الصبي في الرجعيين وفي شرح

374
الطحاوي اودع عند صبي ما لا يملك في يده لاضمان عليه
بالاجماع فان استهلكه الصبي فان كان ما ذوناله في التجارة
يضمن بالاجماع وان كان محجوراً عليه فان قيل الود بجنة
ياذن وليه يضمن بالاجماع وان قيل بغير اذنه فلا ضمان
عليه عند ابي حنيفة ومحمد لا في الحال ولا بعد الادراك وقال
ابو يوسف والشافعي يضمن في الحال ولجملوا عايناه لكو
استهلك مال الغير بلا ودية يضمن في الحال **فصل في**
القصاص وهي في اللغة اسم المصدر واقتسم وقيل انما القوم
الذين يختلفون سموا باسم المصدر كما يقال رجل عدك
وسبها وجود القتل في المحلة او ما في قضاها وركنها
قولهم بانه ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً وشروطها ان يكون
المقسم رجلاً حراً عاقلاً وقاتل مالك يدخل النسي في قسامة
الخطادون العهد وحكمها القفناء بوجه الدية بعد
الحلف سواء كان الدعوي في القتل العمد والخطا اخرج
اصحاب الكتب السنة عن سهل بن ابي خثمة وواقع ابن
خديج قال خرج عبد الله بن سهل بن ابي خثمة وواقع ابن
ابن زيد حتى اذا كانا بخيبر تفوقا في بعض ما حنالك وفي
رواية تفرقا في الحلة اذا محبصه جده عبد الله بن سهل
قتله فدفنه ثم اقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
هو وهو بصية بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل وكان
اصفر القوم فذهب عبد الرحمن ليتكلم قتل صاحبه
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتل عبد الله
الكبير الكبير وفي رواية الكبير الكبير يزيد النسي وفي لفظ
كبير فقصت وتكلم صاحبه وتكلم مقهما فذكر والرسول
صلى الله عليه وسلم مقتل عبد الله بن سهل وابوهما اليهود

فقال لهم اتخلفون حينئذ بيننا وتستخفون ثم صاح بهم
 قالوا كيف يخلف ولم يشهدوا في لفظ يقسم خمسون منكم علي
 رجل منهم فبذفع برمته قالوا لم يشهد به كيف يخلف قالوا
 نتخلف لكم اليهود قالوا ليسوا مسلمين **ومر بلفظ كيف يقبل**
 ايمان قوم كفاره فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بحاجته من ابل الصدقة قال سهل فلقد ركضتني منها شاة
 حمراء وقد استدل بظاهره مالك والثاقيبي حيث قال لا يقض
 عليهم بالدنية او اهل فوا وناما في الكتب الستة ايضا عذابا
 عباس واللفظ لمسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال واموالهم
 ولكن البينة على المدعي عليه ومما في نسخة الترمذي ولفظ
 الباقر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان البينة على
 المدعي عليه ومما في نسخة الترمذي عن عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما
 خطبته البينة على المدعي والبينة على المدعي عليه ومما في
 مصنف عبد الرزاق وابن ابي شيبة والواقدي اخرجنا من
 عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال كانت القسامة
 في الجاهلية فاقترعها النبي صلى الله عليه وسلم في قتيل من
 الانصار وعهد في حيب لليهود قال فبذار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم باليهود وكلفهم قسامة خمسين فقالت
 اليهود تخلف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون
 قالت الانصار ان تخلف فلغرم رسول الله اليه يهود
 دية لانه قتل بين اهلهم ومما في مسند البراء بن ابي
 سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه قال كانت القسامة في الدم
 يوم حبر وذلك ان رجلا من اصحاب النبي فقد خفت الليل

فبات الانصار فقالوا ان صاحبتنا ينسخط في دمه فقال تعرفون
 قاتله قالوا الا ان يكون يهود قتلته فقال لا اختاروا منهم
 خمسين رجلا فيجلفون بالله حديد ايمانهم ثم خذوا الدية
 منهم ففعلوا ومما في سنن الدارقطني عن الكلبي عن ابي صالح
 عن ابي عباس قال قال رجل من الانصار قتيلا في دالية ناس
 من اليهود فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فبعث اليهم
 فاخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم فاسخلف كل واحد
 منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ثم جعلت عليهم
 الدية فقالوا لقد قضى بما في ناموس موسى الا انه قال
 الكلبي منزوك ومما اخرج البيهقي في المعرفة عن
 الشافعي انا سفيان عن منصور عن الشعبي ان عمر ابي
 الخطاب كتب في قتيل بني حلوان وراعه ان يغاس
 ما بين الفريقين قال ايها كان اقرب اخرج اليه منهم
 خمسين رجلا حتى يوافوه مائة فادخلهم الحجر فاهلفهم
 ثم قضى عليهم بالدنية فقال ما وثقت اموالنا ايماننا اموالنا
 فقال عمر كذلك الامر وفي رواية كذلك الحق قال الشافعي
 وقال غير سفيان عن عاصم الا حول عن الشعبي فقال
 عمر حقتكم دما وكم يايمانكم ولا يطلد دم امرئ مسلم الا انه
 قال البيهقي عن الشافعي انه قال سافرت الى حلوان وودع
 اربعة عشر سفرة وسالتهم عن حكم عمر في القتيل وحكيت
 ما روي عنه فيه فقالوا هذا شيء ما كان يتلدنا فقط وهذا
 كما نرى لا يقدح في صحة الرواية اذا المنصدي لفظ الحوادث
 واحكامها ائمة الدين من اهل الدراية **ميت مبتدأ به**
جرح صفة اولي له او اثر ضرب او اثر خنق وبه خروج دم
من اذنه او عينه قيد الميت بذلك لان الخافي منه لا قسامة

وجد

بمعندنا ولاديه وهو قول احمد في رواية وجها و التوري وقال
مالك والسامعي واحمد ليس الاثر بشرط بل الشرط الموت وهو
ما يقع في قلب صدق المدعي من اثار دم علي ثيابه او عداوة
ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة
قتلوه لانه عليه السلام لم يبال الاضمار هل كان يقتلهم
اثر ولا ولا ان القتل يحصل بالاثار له كعصر الخفيتين وفر
العواد فاشبه من به اثار ونا ان القسامة في الدية لتفطيم
الدم وصيانة عن التمدد وذلك في القتل دون الموت
حنث الاثف والقتل يبرئ بالاثار وقد تقدم في سند
البرارات الاضمار قالوا ان صرحنا بنسخت في دمه وجد
في محله صفة ثابته تليق **او وجد اثارا وجد نصفه مع**
راسه وقوله لا يعلم فاقله صفة ثالثة تليق اما لو وجد
نصفه مستقوا بالطول او وجد اقل من النصف وقعه
الراس او يديه او راسه لاشي عليهم لان هذا الحكم عرفنا ما
لنص وقد ورد في البدن كله الا ان الاكثر له حكم الكل
خلاف الاقل ولا قالوا عنبرنا الاقل لا يجمع ديات وقسمات
في شخص واحد او وجد اطرافه في فري متفرقة وذلك
غير شروع فينتفي ما يودي اليه **وادي وليد القتل**
العهد والخطا **علي اهلها** كلهم او بعضهم منهم ما او مينا
وعجالي يوسف في تحرير رواية الاصول وهو رواية ابن
المباركة عن ابي حنيفة لا قسامة ولاديه في المعين ويقال
للتوري الك بينة فاما تالك لا حلف المدعي عليه بمينا واهو
لانا دعواه علي المعين منهم ابرار الباقيهم وصار كما اذا ه
ادعي القتل علي واحد من غيرهم ووجه الظاهر ان وهو
القسامة علي اهل المحلة دليل علي ان التا تدمهم فتعيين

المدعي واحد منهم لا يثاني ذلك بخلاف تعيينه واحد منهم
وهم انما يفرمون اذا كان القاتل منهم لكونهم قاتلين تقدير
حيث لم يحددوا علي يد الظالم ولا ان اهل المحلة لا يفرمون
بمجرد ظهور القاتل اظهرهم بل يدعون الولي فاذا ادعي
القتل علي غيرهم امتنع دعواه عليهم فسقط عنهم نفقة
شرطه **حلو خسون** خبر المبتدأ **رجلا حرا مكلفا** لان
المرأة والعبد والعبي والمجنون اتباع لاهل النضر واليهي
علي اهلها **منهم** من اهل المحلة **ختارهم الولي** لان اليه
حقه والظاهر انه يختار من يتبعه بالقتل او يختار
صالحينهم لانهم يتخزون عن اليهين الكاذبة **بما يتعلق**
بحلف **ما قتلناه وما علمنا** فاقله هذا حكاية قول
الجميع لان الواحد منهم اذا حلف بقول ما قتلنا وما
علمنا له قاتلا لاما قتلنا بجوار ان قتله وحده فاذ حلف
ما قتلنا كان صادقا في عيینه لانه لم يقتله مع غيره وتطير
ما ورد في تفسير قوله تعالى حكاية عن قوم صالح لنبوته
واهلكه ثم لنقولن لوليه ما شهدنا مهلك اهاله وانا الصادقون
فان قيل يجوز فيما قتلنا ان يكون قتله مع غيره فيكون
صادقا في عيینه اجيب بانه اذا قتله مع غيره كان في عيینه
انه ما قتله كاذبا لان الجماعة متى قتلوا واحدا كان كل
واحد منهم قاتلا وهذا يجب القصاص علي كل واحد
منهم في العهد والكفارة في الخطا **لا الولي** اي لا يحلف الولي
ولو مع وجود الورثة عندنا **ففي علي اهلها** اية اقل
المحلة **بالدية** وهذا قول عمر والشعبي والبخاري والتوري
وقال مالك والسامعي واحمد بيد المدعيين في الايمان فان
حلفوا استحقوا وان نكلوا حلف المدعي عليهم خمسين يمينا

فَاذْأَحْلَفُوا بِرَوَاهُ وَهُوَ مَذْهَبُ بَنِي سَعِيدٍ وَرَبِيعَةَ
 وَابِي الرَّمَادِ وَاللَّبِثِ بْنِ سَعْدٍ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُولِي
 عَبْدُ اللَّهِ بِنَ سَهْلٍ ابْنَدَاءَ تَخْلُقُونَ خَمْسِينَ بَعِيثًا وَتَسْتَحْتَوُونَ
 دَمَ صَاحِبِكُمْ وَقَوْلُهُ فِيمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ افْتَرَبَكُمْ يَهُودُ وَنَحْنُ
 رَحْلًا وَقَدْ اتَّصَفِيصَ عَلِيًّا ابْنُ الْبَيْهَقِيِّ عَلِيُّ الْوَلِيِّ وَأَنَّهُ يَسْتَقِي
 الْفَقْطَاضُ بِهِ فِي دَعْوَى الْعَمَدِ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَقَدْ سَمِعَ
 الشَّافِعِي وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ فَاذْأَحْلَفَ فَقِي لَهُ بِالْأَدِيَةِ فِي مَالِهِ
 وَأَنَّهُ أَلْفَ دِينَارٍ أَوْ ابْنُ الْوَلِيِّ أَنْ يَحْلِفَ فَالْحُكْمُ فِيهِ مَا هُوَ
 الْحُكْمُ فِي سَائِرِ الدَّعَاوِي وَلَنَا مَا فِي الْكِتَابِ السَّنَةِ مِنْ هَدْيِ
 أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي سَلَمَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ عَلِيُّ
 الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَكَأَنَّ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ قَعْنَاءَ وَغَمَرِي الْقَتِيلِ
 الدَّيْجِ وَهَدْيِي وَادْعَةُ وَارْجَبَ وَسَيَّاتِي عَمَّا زَيْتِ ابْنِ
 شَأْسَةَ وَمَنْ أَدْلَفْنَا أَيْضًا مَا فِي الْمَسْوَطِ عَمَّا فِي أَبِي يُوْب
 مَوْلَى أَبِي قَلَابَةَ قَالَ كُنْتُ عَمْدَ غَمَرِي عَمْدَ الْعَزِيزِ وَعِنْدَهُ
 رُؤْسُ النَّاسِ مَحْصُورًا لِي فِي قَتِيلٍ وَهَدْيِي عِلَّةً وَابْنُ
 قَلَابَةَ مَالِي عِنْدَ السَّرِيرِ وَخَلْفَهُ فَقَالَ النَّاسُ فَقِي
 رَسُولُهُ أَنَّهُ صَارَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَوْدِي الْقَسَامَةِ
 وَأَبُو بَكْرٍ وَالْخَلْفَاءُ بَعْدَهُمْ فَتَنَظَّرَ ابْنُ أَبِي قَلَابَةَ وَهَرَسَا كَتِ
 فَقَالَ مَا يَقُولُ عَمْدُكَ رُؤْسُ النَّاسِ وَأَشْرَأُ الْعَرَبِ أَرَأَيْتُمْ
 لَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقٍ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ حِمَاةٍ أَنَّهُ
 سَرَقَ وَلَمْ يَرِيَاهُ أَكُنْتُ تَقَطُّعُهُ فَقَالَ لَا قَالَ أَرَأَيْتُمْ لَوْ
 شَهِدَ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَهْلِ حِمَاةٍ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقٍ أَنَّهُ
 زَنَى وَلَمْ يَرَوْهُ أَكُنْتُ تَرْجُهُ فَقَالَ لَا فَقَالَ وَأَنَّهُ مَا قَتَلَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفْسًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ أَرَأَيْتُمْ لَوْ
 بَدَأَ يَأْنَهُ أَوْ زَيْتِي بَعْدَ احْتِصَانٍ أَوْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ وَقَدْ

فَقِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَسَامَةِ وَالْأَدِيَةِ عَلِي
 أَهْلَ خَيْبَرَ فِي الْقَتِيلِ وَهَدْيِي أَظْهَرَ مِنْهُمْ فَأَقْبَادَ عَمْرٍو عَبْدَ
 الْعَزِيزِ لَدُنْكَ وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْأَمْرِ بَنِي أُمِيَّةٍ كَانُوا يَقْتَصُونَ
 بِالْقَوْدِي الْقَسَامَةِ عَلِيٍّ مَا رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ
 الْقَوْدِي الْقَسَامَةُ مِنْ أُمُورِ الْحَاكِمِينَ وَأَوَّلُ مَنْ قَضَى بِمَعَاوِيَةَ
 فَلَمَّا دَانَ الْخَالِجُ أَبُو قَلَابَةَ فِي انْكَارِ ذَلِكَ مَعْنَاكَ وَعَنْ الدَّهْلَوِيِّ
 وَالْحَاكِمِيِّ لَوْ هَلَفُوا عَزَمُوا الْأَدِيَةَ وَأَبُو فُلَيْحٍ وَابْنُ سَوَّاحٍ
 يَحْلِفُونَ وَأَوْ هَذَا ابْنُ دَعْوَى الْمَدَامَا فِي الْخَطِّ فَيَقْضَى بِالْأَدِيَةِ
 عَلِيٍّ عَاقِلَتُهُمْ **وَأَنَّ ادْعَى** الرَّبِّي الْقَتِيلَ **فَكَوْ** **وَاحِدٌ مِنْ غَيْرِهِمْ**
 أَيِ غَيْرِ أَهْلِ الْحَلَّةِ **سَقَطَ الْقَسَامَةُ عَنْهُمْ** أَيِ عَنْ أَهْلِ
 الْحَلَّةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا إِذَا ادْعَى الْقَتْلَ
 عَلِيٍّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ حَيْثُ لَا يَسْقُطُ **فَالَمْ يَكُنْ فِيهَا** أَيِ فِي الْحَلَّةِ
خَمْسُونَ مِنْ أَهْلِ الْقَسَامَةِ **كُونَ الْحَلَّةَ عَلَيْهِمْ إِلَى ابْنِ بَنِي**
 مَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُوعِهِ أَنَّ عَمْرًا ابْنَ الْخَطَّابِ رَدَّ عَلَيْهِمْ
 الْإِيمَانَ حَتَّى وَافُوا بِعَلِيٍّ عَلَيْهِ مِنْ حَبَا أَلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَادْعَاهُ
 وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَرِيحٍ قَالَ جَاءَتْ قَسَامَةُ فَلَمْ يُوَافِقُوا أَحَدًا
 فَرَدَّ عَلَيْهِمُ الْقَسَامَةَ حَتَّى وَافُوا وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنُوعِهِ
 عَنْ سَعْدِ بْنِ الْمَوْرِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِذَا لَمْ يَتْلَعْ الْقَسَامَةَ
 كَثُرُوا حَتَّى يَحْلِفُوا خَمْسِينَ بَعِيثًا وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ
 اسْتَحْلَفَ أَمْرًا خَمْسِينَ بَعِيثًا عَلِيٍّ مَوْلَى طَهَا أَصِيبَ ثُمَّ حَبْلُ
 عَلَيْهِمَا الْأَدِيَةُ وَلَا يَنْعَدُ الْخَمْسِينَ وَاجِبٌ بِنَصِّ الْحَدِيثِ
 فَيُجِبُهُ أَتَمَّهَا مَا أَمَكُنْ وَلَا يَطْلُبُ فِيهَا الْوَقُوفُ عَلَى الْقَابِذَةِ
 وَلَا فِيهِ اسْتِعْظَامُ أَمْرٍ أَلَدَمَ فَيُكْمَلُ وَتَكَرَّرَ الْبَعِيثُ وَاحِدًا
 عَلَى سَبِيلِ الدَّهْوَبِ مِمَّا كُنْ شَرْعًا كَمَا فِي الدُّعَاءِ **وَمِنْ تَكْلَافِ** أَيِ
 أَيِ أَنْ يَحْلِفَ مِنَ الذِّمِّ اخْتَارَهُمُ الْوَلِيُّ حَتَّى **يَحْلِفَ** لِأَنَّ

البعير منه مستحق لداية ففعلها لاصرا الدم ولتد اجمع بينه وبين
 الدية بخلاف النكول في الاموال لان البعير فيها بدل عن اصل
 حقه ولهذا يستقط بدفع المال المدعي وفيما نحن فيه لا يستقط
 بدفع المال **الا ان خرج الدم** اي لا قسامة ولا دية في مبيت
 وجد في محلة ونفخ بدم **الدم من فيه** اي منه **او دبره او ذكره**
 لان الدم يخرج من هذه المجاري عادة بمنزلة فعل احد فلا
 يكون دليلا على ان قتل **وفي قتل وجد على دابة لبسوقها**
رجل من عاقلة اي السابق دون اهل محلة **ديته** اي
 القتل لان الدية في يد السابق فصارت كما لو وجد في داره
والزائب والنابذ كالسابق في وجوب ضمان عاقلة
 الدية لاهل المحلة فان اجتمعوا على عاقلة منهم لان القتل
 بما ايديهم فصارت كما لو وجد في دارهم الا ان في الدابة لا يشترط
 ان يكونوا مالكيها وفي الوار يشترط ذلك ولو لم يكن مع
 الدابة احد فالدية والقسامة على اهل المحلة التي وجد
 فيها القتل على الدابة لان وجوده على الدابة كوجوده
 في الموضع الذي فيه الدابة **وفي قتل وجد على دابة او غيرها**
بين قريتين او قبيلتين يجب الدرجة القسامة **او على اهل**
انزبهما لما روي ابو داود والطيالسي واسحاق بن ابراهيم
 والبرار في ما بينهم والبيهقي في سنة عفا اي سعيد
 الحذري ان انا قتل او جدي بين حبيبين فامر النبي صلى الله
 عليه وسلم ان يغامس الي ايها اقرب فوجد اقرب الي احد
 الحبيبي بشير قال الحذري كافي انظر الي شير رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال في دية عليهم وروي ايما الي
 شيرة في صفقه عن وكيع عن اسرايل عن ابي اسحاق
 عن الحارث بن الازمع قال وجد قتل باليمن بين وادعة

وارحب

وارحب فكتب عامر بن عمر بن الخطاب اليه فكتب اليه
 عمر بن قيس ما بين الحبيبين فالي ايها كان اقرب فخذهم
 به قال يا امير المؤمنين **تخطضا وتخرضا فقا نسورا**
 فوجدون اقرب الي اي وادعه فاهذا ولعمرينا ولعلنا
 فقال يا امير المؤمنين **تخطفتا وتغرمتا** قال نعم قال
 فاهلف حنين رجلا بالله ما قتلته ولا علمت فاقبل له
وفي قتل رعد في دار رجل على القسامة فتكرر الاجابات
 عليه لان الدار في يده وحفظها اليه **وندي** اي يعطي
 الدية **عاقلة** لان بضرته منهم وقوته بهم وقال
 مالك لا قسامة ولا غرامة في قتل وجدي في دار قومهم
 وقال الشافعي يكون مع اللوث وفي شرح الاقطع مع
 الدار مع اهل المحلة كما هو المحلة مع اهل المصر ولا
 يدخل اهل المصر مع اهل المحلة **ان ثبت انها اي الدار**
اي للرجل بالحجة اي بشهادة الشهود لا باليد دليل
 ظاهر والظاهر حجة للرفع للاستحقاق وحسن
 مخا جوت هنا للاستحقاق فلا بد انما ودية من
 اقامة البيعة على اهلك اذا اكرزب العواقل انما ملك
 ذي اليد وقالوا انما ودية عمده وندي **عاقلة** **ورثته**
لورثته **او وجد قتل في دار نفسه** عند اي حبيبة
 وعند اي يوسف ومحمد وقر ومالك والشافعي لا شيء فيه
والقسامة الدية على اهل الحطة ولو بقي واحد منهم وهم
 الدين خطا لهم الامام وفسم الاراضي حطة حبي نخها
دون السكان اي وليت القسامة على السكان **والمتشركي**
 وهذا عند اي حبيبة ومحمد وقال اي يوسف الكل مشتركون
 وهم قوله مالك والشافعي واحد وابن اي ليلى لانا النبي

حب

صلواته عليه وسلم فقي علي اهل جبير وقد كانوا سكان
 فيها **فان باع كل منهم** اي كل واحد من اهل الحظنة ومن
 بعض السخ فاني باع كلهم **فصل المختارين** القنامة واليوم
 لان الولاية انتقلت اليهم عند اي حنيقة ومحمد لو وال
 من يتقدمهم وحصلت له عند اي يوسف لو وال من
 جراحهم وان وجد قنيل **في دار مختار** كقنيل التفاوت
 بان كان بعضهم بالرجال وعثرها بالرجال وبافيهما لا حشر
 فالقنامة **علي عند الروس** لان صاحب القنيل يراهم
 وما حب الكثيري التديبير فكموا مسوا في الحفظ والتفهم
 وان وجد قنيل **في الملك** فالقنامة **علي من فيه** اي في
 الملك سواء كان بالكا او راكبنا او ملاحا وان وجد
في مسجد فالقنامة **علي اهلها** لان تديره اليهم
 والقتيل فيها وان وجد **في سوق** فملوك فالقنامة **علي**
الحا لك عند اي حنيقة ومحمد ومحمد اي يوسف
 علي السكان **في سوق** فملوك **وفي الشارع العام** وفي
الحجر العام وفي **الحج العام** وفي **الحج العام** فالقنامة
علي اهل **والدية** علي بيت المال لانه جماعة المسلمين
 وتاد ابو يوسف القنامة في المسجد علي اهلها وهو
 قون جانيه والثاني واحد لانهم سكانه ولا ينفكوا
 فلا يتناصرون تديره اليهم والظاهر ان القنيل حصل
 منهم ولاي حنيقة ومحمد ان اهل السجن مفهونون
 فلا يتناصرون ولا يتعلق بهم فاجب لاهل النصرة
في قنيل **في بركة** اي غير مملوكة او كانت مملوكة تكون
 القنامة **عليها** **لكنها لا عارة بقوم** اما لو كان يقرنها
 عارة تكون القنامة علي اهلها وهذا الغرض سماع

الصوت **اوتار** اي او وجد في ما **عجربه** اي بالقتيل بان
 وجد في امر عظيم يحرك فيه **الا** **قندر** اي لاسي فيه لانه
 ليس في يد احد ولا في ملكه بخلاف الامر الصغير فان
 ضمان القنيل علي اصحابه لقيام يدهم عليه ولو وجد
 قنيل في ارض موقوفة او في دار موقوفة علي ارباب
 معلومة فالقنامة والدية علي اربابها لان تديرها
 اليهم وان كانت موقوفة علي مسجد مملوكا لو وجد
 في المسجد وحكمه قد تقدم وادله اعلم **وستختلف** بفتح
 اللام مبتدأ اي من يعالج منه الحلف **ويطل شهادة**
بعض اهل المحلة **بابه ما قتلت** **ولا عرفت له قاتل**
غير زيد لانما اقربا تقتل علي زيد صار زيد مستثني
 عن الجمين فبقي حكمه مساويا فيحلف عليه وهذا
 قول محمد وقول ابو يوسف يحلف بانه ما قتلت فقط
 لانه عرف القاتل واعرف به ولحمد انه يحتمل ان لا
 قاتلا ازمعه ويكون في اقراره كاذبا **ويطل شهادة**
بعض اهل المحلة **بقتل غيرهم** متعلق بشهادة وصورة
 الميلة وجد قنيل في محلة وادعي لوك قتله عاين
 عنهم فشهد اثنان من اهل المحلة لم تقبل شهادتهما
 عند اي حنيقة ويقبل عندهما والكلام فيه يرجع الي
 اهل اهل منفق عليه وهو ان كل من انتصب حصا
 في حارثة ثم خرب ما ان يكون حصا لا يقبل شهادته
 فان كل من كان له عرصية ان يصير حصا ثم بطلت
 هذه العرصية فشهد من تلك الحادثة تقبل شهادته
 بها فصحها قال لا الثابت في اهل المحلة عرصية ان يصيروا
 حصا لاداعي لوك عليهم وقد بطلت هذه العرصية

بالدعوى على غيرهم فتقبل شهادتهم وان كان
 له عريضة ان يفسر خصما لم يطل به المدة
 فتشهد في تلك الحادثة فتقبل شهادته فيها كالوكيل
 بالخصومة اذا عزله قبل ان يجاسم وشهد في تلك
 الحادثة ولا يبي حصة ان اهل المحلة صاروا ضما
 في كحادثة لا يقبل شهادته فيها وان خرج عن
 الخصومة كالوكيل اذا جاسم في مجلس الحكم ثم عزل
 فتشهد **او واحد** بالجر عطف على غيرهم اي ويطل شهادته
 بعض اهل المحلة بقتل واحد منهم اذا ادعى الوي عليه
 بيمينه ان الخصومة قاعة مع الكل والشاهد يقطعها
 عن نفسه فكان منها **في رجلين في بيت ليس**
معهما ثالث وقد احدثا قتيلا ضمت الاخر
ديته وهذا عند ابي يوسف وقال محمد لا يحد لانه
 حتم ان يكون قتل نفسه ويحتمل ان يكون الاخر
 قتله ولا يضمنه بالتك ولا يبي يوسف ان الظاهر
 ان الاني ان لا يقتل نفسه فكان ذلك الاحتمال
 ساقطا كما لو شهد قتل في محلة فان احتمال قتل
 نفسه ساقط هناك فكذا هنا **وفي قتل قرية امرأة**
 اي وان شهد قتل في قرية **امرأة كره الحلف عليها**
 اي عاها المرأة لما روينا نكر برعي القنامة عاها
 امرأة وفدي اي تغطي الدية **عاقلة** وهذا عند
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابي يوسف القنامة عاها
 العاقلة ايضا قال المناهرون ان المرأة تدعى
 مع العاقلة في الخلد في هذه المسألة لانا نزلنا
 قاتلة والعاقلة تشارك العاقلة وهو احتيا والظاهر

في هذه الحادثة لو جرد القاتل
 بغير الظاهر ومن صار خفي القاتل

وهو الاصح ولو جرح انسان في قبيلة فتقتل اهلها فمات من
 تلك الجريحة فان كان صاحب فراش من حين الجرح حتى
 مات فالقنامة والدية على القبيلة عند ابي حنيفة وقال
 ابي يوسف لا قنامة فيه ولادية قيل جرمه وهو قول
 ابي ابي ليلى ومالك والشافعي واحمد لان الذي حصل
 في القبيلة والمحلة مادون النفس ولا قنامة فيه وصار
 كما لو لم يكن صاحب فراش ولا يبي حصة ان الجرح اذا انقل
 به الموت صار قتيلا ولهذا وجب الفقاص في العمد والدية
 في الخطا ولو لم يكن الجرح صاحب فراش من حين الجرح
 بل كان بجي وبذهب حين جرح ثم نقل ومات في اهله
 فلا شيء فيه كذا في الميسوط **فصل** في العاقل وهي
 جمع متفقلة بضم القاف وسميت الدية عقلا ومفقلة
 لانها تمنع الدم من السفك ومنه العقل لانه يمنع صاحبه
 عن غير طريق العدل **العاقلة اهل الديوان لمن هو منهم**
 ولان عمر فرض العقل على اهل الديوان بحضورى العصابة
 ولم ينكر عليه منكر فكان ذلك اجماعا منهم **بوجه الدية**
من عاها ياهم او الشاملة لارراهم **ماتية** العطايا
 سواء خرجت في ثلاث سنين او اكثر او اقل وهذا اذا كانت
 العطايا الخارجية بعد الفقنا بالدية للسنين المتقبلة
 حتي لو خرجت بعد الفقنا عن السنين الحاصنة لا يؤخذ
 منها كل الدية اذا لا قنامة في التأخير ولو خرجت بعده
 عن ثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ منها
 كل الدية اذا لا قنامة في التأخير روي ابي ابي شيبة في
 مصنفه عن جابر قال اول من فرض المراهق ودون
 الدواوين وعرف العرفا عمر بن الخطاب وفي الجهرانية

واهل الديوان اهل الرباط وهم الجيوش الذين كتبت اسماهم
 في الديوان والعظام ما يعرض للمقاتلة والرزق ما يفرق
 لفقراء المسلمين اذ لم يكونوا مقاتلة وقال مالك والسابع
 واحد واكثر اهل العلم الدية على عشرة وهم العصيات
 لانه كان كذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا نسخ بعده لانه لا يكون الا بوحى على لسان نبي ولا ينسخ
 بعده ولما روى ابن ابي شيبة في مصنفه هذا فقص عن
 حجاج عدا منقسم عن ابن عباس قال كتبت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كتابا بين المهاجرين والانصار ان يقتلوا
 معاقلهم وان ينفذوا بحايتهم بالمعروف والا مصلح بين المسلمين
 قال وحدثنا وكيع ثنا ابن ابي كتيبة عن الشعبي قال جعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عقل قريش على قريش وعقل
 الانصار على الانصار وما روى عبد الرزاق في مصنفه
 اخبرنا معمر بن مطر الوراق عن الحسن قال ارسل عمر بن
 الخطاب الى امرأة يطلبها في امر فقال يا ويلها ما لك يا ويلها
 فبينما هم في الطريق انشدتها النزع فصر بها الطلق قد
 دار فالتفت ولدتها فصاح الصبي صبيحتين ثم ماتت
 فاستشار الصحابة فقال بعضهم ليس عليك شيء انما
 انت والموءوب قال وصفت علي فاقبل عليه عمر وقال
 له ما ذا يبذل فقال علي ان قالوه برايتهم فقد احطوا
 واوان قالوا في هوان فلم ينصحوه الا ان ديتهم عليك
 فانك انت اقربها فالتفت ولدتها بسبك قال فامر عمر
 عليا ان يصير ديتهم علي قريش فاخذ عقله من قريش
 لانه خطاه هذا واختلف في الالباء والبنين فقال الكافي
 واحد في رواية ليس اياها القتال وانما علموا ولا ابتداء وان

سفلوا من العاقلة وقال مالك واحد في رواية يدخل في
 العاقلة ابو القاتل وابنه وهو قتلنا عند عدم اهل
 الديوان ولما انما دوت الدواوين جعل العقل على
 اهل الديوان وكان ذلك بحضرة من الصحابة روي ابن
 ابي شيبة في مصنفه عن الحكم قال عمر اول من جعل الدية
 عشرة عشرة في اعطيات المقاتلة دون الناس والا
 عطية جمع العطييم وروي ايضا عن الشعبي وعبد ابراهيم
 انهما قالوا اول من فرض العطايا عمر بن الخطاب وفرض
 فيه الدية كاملة في ثلاث سنين والنصف في سنتين
 والثلاث في سنة ومادون ذلك في عامه روي مصنف
 عبد الرزاق مثله وفيه ايضا اخبرنا الثوري عن اشعث
 عدا الشعبي انه جعل عمر الدية في الاعطية في ثلاث سنين
 والنصف في الثلاثين في سنتين والثلاث في سنة ومادون
 الثلاث فهو في عامة واخرج ابن ابي شيبة عن الحسن
 والحسن انهما قالوا العقل على اهل الديوان وقال الثوري
 في كتابه وتدايع اهل العلم على ان الدية بوضع في ثلاث
 سنين في كل سنة ثلث الدية وروي عبد الرزاق في مصنفه
 عن محمد انه جعل الدية في الاعطية ثلاث سنين وعطيا
 وروي لفظ انه قضى بالدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلث
 على اهل الديوان في اعطياتهم وانما قولهم ولا نسخ بالدين
 بغيره عليه السلام فسلم الا ان هذا ليس بنسخ بل هو
 تقدير معنى لان العقل على اهل النقرة وكانت النقرة
 بانواع بالخرابة وبالحلف اجماع العهد وبولا العتاقة
 وبالعدو وهو ان يبدى في القوم ولا يكون منهم وروي عهد
 عمر صارت بالديوان فجعله علي هله انبا على العمي وهذا

نتم

قال لو كان اليوم قوم يتناصرون بالحرق كانت عاقلتهم اهل
 حرقهم ولو كان بالخلف فعاقلتهم حلفاء وهم ونوصيحه ابا جلع
 الصغابة لم يكن علي حلاق ما فني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بل علي وفاقي ما فنيهم فاعلموا انه انما فني علي
 العشرة باعتبار النصرة وقد كانت قوة المروءة نصرته بوبن
 بعشرته ثم لما دون عمر الدواوين صارت القوة والنصرة
 بالديون فكذا فنيوا بالديانة علي اهل الديوان لان المعنى
 متى غفل في حكمه الشرع يتعدي الحكم بذلك المعنى الى الشرع
وعليه اي والعاقلة هي القاتل اي قبيلة **لست** اي
 للقاتل الذي **ليس** منهم اي من اهل الديوان لان نصرته
 بحجة وهي المعبرة في النفاق فعاقل حاله كحال من كان
 علي عمدة عليه السلام **يؤخذ من كل** اي من كل واحد منهم
 ما عدا فقراهم **في ثلاث سنين** لما روينا عن عمر **ثلاثة دراهم**
او اربعة فلا يراد الواحد في كل سنة علي درهم وثلاث وقال
 مالك واحد في رواية لا تقدير في اخذها بل يحصلون ما يطبقون
 لان التقدير لا يثبت الا بالوقوف منه ولا نص فيه فيغوص
 الى راي الحاكم كقتادير التقات وقال الشافعي واحمد
 في رواية يجب علي الفتي نصف دينار لانه اقل ما قدر في الزكاة
 وعلي المتوسط ربع دينار لان ما دون ذلك ناقة لا يقطع
 اليدينه وثلاث العقل صلة يجب علي سبل المراساة
 كالنقطة فيسوي بينه الفتي والمتوسط ثم ابتداء الثلاث
 سنين ما وقت الفضا عدا نا وقال مالك والشافعي
 واحمد من وقت القتل لانه سبب العيوب ولنا ان الدفوع
 الاصل المئالي والنفول الى القيمة بالنفس فيعتبر ابتداءها
 من وقت كوله المروءة فيعتبر قيمته من وقت الفضا

لا قبله واذا كان الواجب ثلث الدية او اقل منه يجب في سنة
 واحدة واذا كان اكثر من الثلث الى تمام الثلثين يجب
 في سنتين واذا كان اكثر من الثلثين الى تمام الدية يجب
 في ثلاث سنين لان جميع الدية في ثلاث سنين فيكون
 كل ثلث في سنة ولا فرق عندنا في نجيل الدية بثلاث
 سنين بين الواجب علي العاقلة والواجب علي القاتل
 بما ماله وقال مالك والشافعي واحمد ما وجب في مال
 القاتل فهو حال وذلك مثل الاب اذا قتل ابنه عمدا او
 انقلب الفضا ص بالشبهة مالا **وان لم يبيح الحبي** لاخذ
 الدية منهم في ثلاث سنين كل سنة درهم او درهم
 وثلث **ضم اليه اقرب الاحياء نسبا** تحقيقا للتحقيق هو
 وتعاديا عند الاحياء **الاقرب فالاقرب** علي ترتيب العمميات
 تقدم الاهوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم **والباقي** من الدية
 التي لم يستع الحبي لها مع ضم اقرب الاحياء نسبا اليهم **علي الحيا**
 لان اصل الوهب عليه وانما تحول عنه الى العاقلة للتحقيق
والقاتل يدخل مع العاقلة فيكون منها يودي **كاهدم** لانه
 الحامي فلا معنى لاهواجه ومواضه غيره وقال مالك في غير
 المشهور والشافعي واحمد لا يجب علي القاتل شيء من الدية
 والعاقلة **للمسوق في سيده** لان نصرته بهم والعاقلة
لمولا المولا وهو مربي الحلف **مولا** **وهيه** اي في مولا
 لانه ولا يتناصرونه فاليه **ولا العتاقة** وفيه خلاف الشافعي
 واحمد وقد مر في الولاء **والمنصور في المعجم** اهل النقرة **ثم سوا**
كانت باخرية او غيرهما افني ايوا لبيت وابو جعفر الحنذلي
 وظهر الدين المرعبي اني انه لا عاقلة للمعجم لانهم صنعوا
 انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم واكثر المباح نالوا

للعجم عاقلة لان لهم عادة في التناسر و به كان يقضي محمد بن
 سلمة و شمس الابنة الحلواني وقال الاستيحيائي اهل ضغانة
 القائل عاقلة و ديوافه و لكن بشرط ان يكونوا يتناصرون
 بما و هو تفصيل حسن و اختاره كثيرة من المباح و قد شاهدت
 اهل المجلة في العجم يتناصرون كما في مكة المشرفة حال المنازعة
 بين اهل المجلة و اهل الشيكه و قد قالوا لا يعقل اهل مصر
 عن اهل مصر اهل مصر و يعقل اهل مصر عن اهل مصر لانهم اتباع
 لا اهل مصر هم **ومن اقله له** من المسلمين بان كان لقيط او حو
 كالقريب **يعطي عنه من بيت المال ان كان** للمسلمين بيت مال
الاجاي و ان لم يكن للمسلمين بيت مال **فعلى الجاي** كحد السرقة
 و القذف و الفصاح و **تختل العاقلة ما اى** المال الذي يجب
يتفسل القتل و هو دية شبه العمد و الخط **الما يجب بصلح**
 اى لا يتحمل العاقلة المال الذي يجب بسبب صلح عن قتل
 عمدا و الذي يجب بسبب **اقرار من الجاني لم يصدق** **العاقلة**
عليه لان الاقرار و الصلح لا يلزمان العاقلة بقصود و لا
 نية عنهم الا ان يصدقوه في الاقرار لان تصديقهم اقرار منهم
 و الامتناع كما تحقهم و قد زاد و ان يقرم البيعة لانها مثبتة
 و تقبل منها الاقرار و ان كانت لا يقتر بعد لانها مثبتة
 بنات باقرار المدعي عليه و هو الرصوب على العاقلة و لو اقر
 فقتل خطأ و لم يترفعوا الى القاضي الا بعد سنين ففي علم
 بالدعة في ماله في ثلاث سنين ثم يوم يقضي و قولك
 مالك و الشافعي و اهدى الانباء ان التاجيل من وقت القضا
 بنات بالبيعة ففي النابت بالافراد و لى لانه اضعف
 و الذي يجب بسبب قتل **عد سقط قوده** **بشبهة كذا**
اذا عفا بعض الاولياء و الذي يجب بسبب قتل ابنه **عفا**

لا يتحمل العاقلة جناية العمد و **محمد** و **مادون الارش** و **موصلة**
بل يتحملها الجاني اخرج البيهقي عن الشعبي عن عمر قال
 العمد و العبد و الصالح و الاعتراف لا يعقله العاقلة و روي
 ابن ابي شيبة في مصنفه عن الشعبي انه قال لا يعقل العاقلة
 مادون الموصلة و لا يعقل العمد و لا الصالح و لا الاعتراف
 و اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الشعبي انه قال اربعة
 ليس فيهم عقل على العاقلة و اعماهي في ماله خاصة
 العمد و الاعتراف و الصلح و المملوك و روي البيهقي عن الشعبي
 انه قال لا يعقل العاقلة عمدا و لا عبدا و لا صلحا و لا اعترافا
 و رواه ابو عبيد القاسم بن سلام في احوال كتابه غريب
 الحديث كذلك من قول الشعبي ثم قال و اختلفوا في تاويل
 العبد فقال محمد بن الحسن معناه ان يقتل العبد مبرا
 فليس على عاقلة مولاة شي من جنايته و اعماهي في رقبته
 و اجمع لذلك محمد بن الحسن فقال حد ثني عبد الرحمن
 ابن ابي الزناد عن ابيه عن عبيد الله بن عبد الله عن
 ابن عباس قال لا يعقل العاقلة عمدا و لا صلحا و لا اعترافا
 و لا ما جبي المملوك الا يرى انه جعل الجناية للمملوك قال
 و هذا قول ابي حنيفة و قال ابن ابي ليلى انما معناه ان
 يكون العبد جاني عليه يقتله مبرا و يجره فليس على
 عاقلة الجاني شي انما مثله في مال خاصة قال ابي عبيد
 قد اكرت الاصمعي فيه فقال انقول عندي ما قال ابن ابي ليلى
 و عليه كلام العرب و لو كان المعنى على ما قال ابو حنيفة لكان
 لا يعقل العاقلة عن عبد و لم يكن ولا يعقل عبد انتهى
 و قد اجابنا عنه فيما سبق بما هو الحق و قال الشارح بقنا على
 سبل الترتل ان كون القول عند الاصمعي ما قال ابن ابي ليلى

نظر الي ما رواه محمد بن عيسى بن عباس بن جعفر بن الاحاد بن
كتاب الاكراه بقولنا قصد اكرهه اذا علمه علي
 امر بكرهه وشرعا **فعل** ما تمديد وتحويل بضرب وكونه
 بوقفه المرد بغيره علي اجاد ما بكرهه طبعا وشرعا
يقوت به رضاه او يفسد **اختياره مع بناء اهله**
للتكليف وعدم سقوط الخطاب عنه لان المكره مستلي
 والابتداء بحقق الخطاب لا يري انه متردد بين فرض وظهر
 ورضية وبين اثم واجر وذلك اية الخطاب **وشرط** في تحقق
 الاكراه امور منها **فدرة الحامل به علي ايقاع ما فقد**
به سلطانا كان او لقسا وقول اي حليفة ان الاكراه
 لا يكون الا من السلطان قالوا هو اختلاف عصر وزمان
 لا اختلاف جهة وبرها لا دزمان ان حليفة لم يكن فيه
 تغير السلطان من الفدرة ما يتحقق به الاكراه وزمانها
 كان فيه ذلك **ومنها خوف الفاعل** وهو المكره بفتح الراء
ايقاع اي ايقاع الحامل ما اكره به بان يغلب علي طنه
 ان يوقفه به عليه في الحال بغالب طنه **ومنها قوت**
المكره به متلفا نفسا سواء كان قتل او ضربا او متلفا
عنصرا قطعاً كالا او مجزئ وهو اي متلف النفس والعنصر
 الاكراه **الاجبي او موجبا عطف** علي متلف اي او كوت
 المكره به محصلا **لما يعدم الدمي** وفي شرح الوقاية ان
 هذا يختلف باختلاف الناس فان الاراذل لا يصوب بالقر
 اوجب فالضرب الذي لا يكون اكرها في حقهم بل الضرب
 المبرح وكذا الحبس الا ان يكون حيا موبدا بظهور منه
 والاشراف يقتضون لكلامه فيه عشوة فمثل هذا يكون
 اكرها لهم **ومنها كون الفاعل محتجعا ما اكره عليه**

من الفعل **قبل** اي قبل الاكراه **حقه** اي الحق الفاعل كاكراهه
 علي بيع ماله او اتلافه او اعتناق عبده او الحق **تخص اضر**
 كاكراهه علي اتلاف ماله غيره **الحق الشرع** كاكراهه علي
 شرب الخمر او الزني **فلواكره بالمحجي** او غيره **علي ماله ونحوه**
 من الشراء بماله والاهارة **لداره او علي امر** مثل ان يقدر
 لرجل بالغ ففعل ما اكره عليه فهو باختيار ان شاء **فسخ**
او شامخي اما البيع ونحوه فلفوات شرط صحته وهو الرضا
 والما الاقرار فلانه خبر يجهل الصدق والكذب ودليل
 انه كذب موجود ثفنا وهو الاكراه والاصل عندنا ان
 تصرفات المكره كلها مفقودة قولا الا ان ما يجهل الفسخ
 منها كالبيع والاهارة له ان يفسخه وما لا يجهله كالطلاق
 والنكاح والاعتناق والتدبير والاستيلاء والنذر يلزمه وعند
 مالك والشافعي واحمد لا يلزمه واذا كان البيع والتسليم كرها
ملكه اي المبيع المشتري **ان قبض** المشتري المبيع لان بيع
 المكره ناسد وكذلك ان ما هو ركن العقد لم ينعقد بالاكرام وهو
 الايجاب والقبول في محله واما ان يقدم ما هو شرط الجواز وهو
 الرضا لقوله تعالى الا ان يكون تجارة عن تراض منكم وتاتي
 شرط الجواز في افساد العقد كما في الرجوعان المساواة في
 الاموال الرجوع شرط جواز العقد فاذا انقضت كان العقد
 فاسدا وعند باقي البيوع الفاسد يملك المشتري المبيع بالقبض
 وعند مالك والشافعي واحمد لا يملك **فيصح** للمشتري بعد
 قبضه **لعناقه** وتدابيره واستيلاء الامة **ولزمه** اي المشتري
ثمنه كما في سائر البيوع الفاسدة **فان قبض** المكره علي البيع
ثمنه طوقا اسلم المبيع للمشتري طوعا **بل ان اكره** علي البيع
 لا علي التسليم **فقد** البيع في المتأخرين لان قبض الثمن طوعا

دليل الاجارة **قاضي** البيع الموقوف اذا قبض المالك الثمن وكذا
تسليم المبيع من غير كره دليل الاجارة فبذلك بالطوع وهو
المساكين لان البائع لو قبض الثمن كرهه لم يكن قبضه اجارة
وعليه رده ان كان قابلاً في يده لفساد العقد بالاكراه وان
كان هالكا لا يأخذ المشتري منه شيئا لانه كان امانة عنده
لان اهذه باذن المشتري والقبض متى كان باذن المالك
لا يجب ضمانه الا اذا قبضه للمالك وهذا لم يقبض له ذلك
بل الاكره **وصل بالمحجي** وهو القتل او القطع ولو اخلت او
صربا بخاف منه علي نفسه او عصبته **شرب ضحى**
واكل ميتة وكوه او كواكل الميتة وكل اكل لحم الخنزير واكل
الدم لان الله تعالى استثنى الضرورة من الخمر بقوله
الا ما اضطررتم اليه وفي الاكره المحجي ضرورة فصارت
الاكياس باقية الاطعمة المباحة حتي ان لم يقبل وصير عاي
القتل او قطع العصب او كوي اي يوسف وهو قول
للمشافعي ورواية محمد لا ياتم الرواية وعن اي يوسف
لا ياتم وكذا اذا اصابته بحصاة فلم يتناول من الميتة حتي
تأخر في ظاهر الرواية وعن اي يوسف لا ياتم والاحتل
عنده ان الاسم ينتفي بالضرورة والحرمة لا ينتفي بها اما
الاولي فلقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
وقوله فمن اضطر من حصة غير متخالفا لغير فان الله عفو
رحيم واما الثانية فلان الحرمة المتعلقة بحصة الميتة والخمر
مستثناة من الحرمة قال تعالى وقد فقتل لكم **وبالضرورة**
لا يزول ذلك فاذا امتنع المضطر كان امتناعه من يتناول
الحرمة فلا ياتم لانه متمسك بالقرية ووجه الطاهر ان حالة
الاضطرار مستثناة من الحرمة قال تعالى وقد فقتل لكم ما حرم

عليكم

عليكم لانا اضطررتم اليه والمستثنى من الحرام حلال ومن
امتنع عن الطعام الحلال حتي هلك تكون المأول فقتل
ما ذكر من غير ما يجي بان يكون لصرب او هرسا فقتل
ورخص اي بالماحي **اظهار الكفر طهينا** اظهر بالايان
ورخص اي قبل المظهر لقوله تعالى من كفر بالله من بعد
ايمانه لانه من الكفر وقيل طهينا بالايان الاية ولما روي
تخام في المتدرك عند تفسير سورة النحل عن اي عبدة
ابن محمد بن عمار بن ياسر وقال صحيح على شرط الشيخين ان
المشركين اخذوا عمار بن ياسر فلم يتركوه حتي سب
النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الهنهم خير بعد تركوه
ولما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما وراذك قالت
سرايا رسول الله ما ترك حتي نالت منك وذكر
المهترهم خير قال فكيف تجد قلبك قال مطينا بالايان
تخادوا فقد ورواه ابو نعيم في الحلية وعن عبد الواق
في مصنفه وفيه ترك قوله تعالى الا ما اكره وقيل مطهين
بالايان الاية **وبالصبر** اي وان لم يظهر الكفر وصبر
علما اكره من قتل او قطع ائيب لان الحرمة لما كانت
بأقية كان باذلا لنفسه لا غرار الدين متمسكا بالقرينة
كان شهيدا ولما روي ان مسيلة الكذاب اخذ رجلين
تعالا لاحدهما ما فقتل محمد فقال رسول الله قال
فما تقول في قال انما اصبر انت ايضا فقتل وقال للاخر
ما تقول في محمد قال رسول الله قال فما تقول في قال ناصم
فاعاد عليه ثلاثا فاعاد جوابه فقتله فبلغ رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال اما الاول فقد اخذ برخصة
الله واقبالا حاجي فقد صدق بالحق فنهيا له وفي صحيح

البخاري من خبر حبيب علي القتل وقوله حين عزموا علي
 قتله **شعر** وليست اباي حين اقبل مسلما علي
 شق كان معه ثمصرعي وذلك في ذات الاله وان يا بيارك
 قلوبا وصالة شلو مخرج اي عمناء حبس مقطوع وهو
 حبيب بن عدي الانصار في حصر بدر واواسر في غزوة
 الرجيع سنة ثلاث فانطلق به الي مكة فاستنزه بنوا
 الحارث بن عامر وكان حبيب قد قتل الحارث بعزم
 بدلكا فاستنزه بنوه ليقتلوه فاقام عندهم سرا ثم
 صلبوه بالتنعيم وهو اول من صلب في الاسلام ولما
 حزبوا به من الحرم ليقتلوه فقال دعوني اقبل ركعتين
 ثم استأمنني ورفض بالماجي **اتقان** **مسلم**
 لان مال الفيريشياح الضرورة فاما حال المحمصة
 وقد تحققت الضرورة هنا ولو صيرتني قتل كان
 شهيدا لانه بذل نفسه للاحقر الدين لان الحرمة باقية
 فالامتناع عريضة **وهو الحامل** له صاحب المال لان للمكره
 الة للحامل فيما يصلح الة له وهو الافلاف فكان الحامل
 هو المثلف لهذا المال **لاقتله** اي لا يجوز قتل المسلم
 بالاكره الماجي علي قتله لان قتل المسلم لا يباح للضرورة
 فكذا الاكره ولان دليل الرخصة خوف التلف والمكر والمكر
 عليه في ذلك سواء فسقط الاكره للنعارضا ولو كان هو
 لنقطع يد نفسك او لاقطع يدي ان لم يسمع فطمعنا
 لانه في الحائنين عليه صور قطع عكبه البدن اذا امتنع
 صارت يده مقطوعة بفعل المكر واذا اقرض عليه
 صارت مقطوعة بفعل نفسه وهو يتيقن بما يفعله
 بنفسه ولا يتيقن بما يفعله به المكره اذ بما يخوفه

بما لا يحقفه فلهذا لا يسمع فطمعنا ولو قطعها لم يكن علي
 الذي اكرهه شيء وكذا لو قال له لنقتلن نفسك بهذا
 السيف او لاقتلنك به لم يكن هذا الاكراه لما قلنا ولو قال
 لنقتلن نفسك بهذا السيف او لاقتلنك به لم يكن حراما
 الاكراه بالباطل او ذكر له نوعا من القتل هو اسد عليه
 بما امره ان يفعله بنفسه فقتل نفسه قتل به الذي اكرهه
 لان الاكره تحقيقا فانه فقد بالاقدام علي ما طلب
 منه دفع ما هو اسد عليه اذ القتل بالباطل يطول
 ويتوالي فحش واشد علي البدن من القتل بالسيف
 لان القتل به يكون لحظة وبالباطل يطول ويتوالي
 الالم واليه اشار حذيفة حيث قال فتنة السوط
 اسد من فتنة السيف **ويقال** هو اي الحامل ان كان
 القتل عمدا **فقط** اي ولا يقاد الفاعل معه ولا وحده
 وقد اعند ابي حنيفة ومحمد وقال مالك والشافعي واحمد
 بقا وان لان الفاعل قاتل حقيقة والحامل متسبب والسب
 عندهم في القود كما يشر كما في شهود الفقهاء اذا ارجموا
 وقال نزل في قاتل الفاعل فقتله وقال يوسف لا يقاد وصدفها
 لان الفاعل قاتل حقيقة لاحكاما والحامل بالعمد فتكثرت
 الشبهة من الحائنين ولو اكره علي تزي من جيل قال اوفي
 اقتحام بار مضطربة لا يرجوا النجاة منها او علي طرح
 نفسه في ملكك يقتل له الصبر والاقتحام عند ابي حنيفة
 لان من الناس من يختار الم النار علي الم السيف وصبره محمد
 ومنعه من فعل ما امر به واضطرب قول ابي يوسف بين
 الصبر والاقتحام وكذا الخلاف بينهم لو وقف نار في سفينة
 ايا صبر الحق وان القي نفسه غرق وحكم الاكره علي التزدي

والا لفا والماء فما يقتل الحامل على اقتحام النار بالمقتل
ووافق ابو يوسف محمد بن ابي وجوب القود في القود
الثلاث في الصبيح عنه لانه لما ابيع له الاقداس
صار له للمكره والويل عليه حبيب زيد بن وهب
قال استعمل عمر بن الخطاب رجلا على جيش فخرج نحو
الجبل فانهى ابي هريرة عليه السلام يوم بارد فقال
امير ذلك الجيش لرجل انزل فافع لنا خاصة بجوز
فقال الرجل اني ان دخلت الماء اموت فاكرهه فدخل
الماء وقال يا عمر يا عمر اني لم يلبث انما قتلك تبلغ ذلك
عمر وهو في سوق المدينة فقال يا بيبكاه يا بيبكاه ه
فبعث ابي الامير فترعه وقال كولا ان يكون سنة لا قدر
نك ثم غرهم الذببة وقال لا تفعل في عملا ابد افغان واما
امر الامير بهذا اعلى غير ارادة قتله بل ليدخل الماء فينظر
بهم خاصة فضمنه عمر دينة فكيين بن امير وهو يريد
قتله بذلك وفيه دليل على ان يجب القود على المكره
وانه يجب بغير السلاح ومعنى قوله ان يكون سنة يعني
ما حق من لا يقصد القتل ويكون خطبا في ذلك
فهو تنصيص على انه اذا كان قاصدا قتله بما لا يليق
فانه يستوجب القود واخر صبغة بقول افاقا
عما ذلك على سبيل التهديد وقد تقدم والامام بما لا
يتحقق ويحذر عن الكذب بيمين معاريف الكلام
وانه اعلم بحقائق المرام **وضع نكاح** اي تكاح من اكره
على نكاح امرأته **وطلاق** اي طلاق من اكره على طلاق امرأته
وعتق اي عتق من اكره على عتق عبده او امرأته
فان هذه القود يصح عندنا مع وجود الاكره نياسا

علي

صحتها مع وجود الهزل وعند مالك والثاني وامر لا يصح ه
ورجع السيد على الحامل له **بقية القيد** سواء كان الحامل له
سورا او منسرا **ونصف المسمى** اي ورجع المطلق على الحامل
نصف المسمى **ان لم يبطا قيت** به لانه لا يرجع في الموطوعة شي
لان ما عليه في غير الموطوعة كان على شرف السقوط بان جاءت
المرأة من جانب المرأة واما تفور بالطلاق فكان الاكره عليهم اطلاق
الحال من هذا الوجه فانصاف الى الحامل من حيث انه اطلاق بخلاف
ما اذا ادخل بها لان المهر فقرر بها لدخولها بالطلاق **وضع نذر**
اي نذر من اكره على نذر **وعينه** اي حلف من اكره على حلف على
شي لان النذر واليمين لا يلحقهما الفسخ وكل ما لا يلحقه الفسخ
لا يؤثر به الاكراه **وضع ظهار** اي ظهار من اكره على ان يظاهر
من امرأته حتى لا يجوز له فزا بها حتى يكفر لان الظاهر من اسباب
التحريم كالطلاق فينوي فيه لجد والجهل فكذا البكره والظهور
وضع رجعة اي رجعة من رجع امرأته كرها لان الرجعة استدامة
النكاح فكانت ملحقه **وضع ديلاوه** اي ايلال من اكره على ايلال
لان الايلاليين في الحال وطلاق في المال ولا تراه لا يمنع واحدا
منهما **وضع دينة** اي دينة من اكره على الغي **فيه** اي في الايلال لان
الغني يصح مع الهزل فكذا مع الاكره ولانه كالرجعة في
الاستدامة **وضع اسلامه** اي اسلام من اسلم كرها **بلا قتل** ولا
يقتل لو رجع عن الاسلام بالحيث لان الشهادة لما تكلت
في اسلامه رجعا لان الاسلام بغير ولا يعاى عليه وروانا
عنه القتل لا رجوعه لاحتمال هدم رده **لا ابرأوه** اي ولا يصح
ابراء من اكره على ابراء شخص من دين او كفالة **ولا يصح رده**
اي ردة من اكره على الردة حتى لا يبين رجوعه لان الردة تتعلق
بالاعتقاد بدليل ان من نوي ان يكفر يصير كافرا وان لم ينكح

بالكثرة والاكراه دليل على عدم تغير الاعتقاد **وان ربي** من اكره
 علي الربي **قد الا اذا اكرهه سلطانا** وهذا عند ربي حقيق
 وعندهما لا يجد وقد سبق التحقيق والله ولي التوفيق
كتاب المحرمات بالفتح لغة المنع مطلقا
 ومنه سمي العقل محررا بالكسر كقوله تعالى في ذلك قسم
 لنبي محرر وسمي به لانه يمنع صاحبه عن القبائح وسر الخطي
 محررا لانه منع من مباد الكفنة وشراعا **مع نفاذ القوي** لا
 الفعل لان المحرم في الامور الحكمية دون المحسنة ونفاذ القول
 حكما لانه يرد ويقبل بخلاف نفاذ الفعل فانه حسي لا يرد
 اذا وقع فلا يتصور المحرم فيه فلو اختلف صبي او مجنون مال
 الغير حيث الصمان وسبب **اي المحرم**
 لان منه عدم العقل اذ كان قابلا عند التمييز ونقصانه
 ان كان مجنونا الا ان هذا التمييز يجبر باذن الرب ويصير
 الصغير كالبالوغ **والجئون** لانه اما مع عدم العقل اصلا
 وذلك فيمن لا يفيق صلاحه منه وحكمه ان لا يفيق تصرف
 المتبالي به وان اصابه عليه فقد اهلته التصرف منه واما
 مع نقصان العقل وذلك فيمن يجز مره ونقص اخرى وحكمه
 انه في حال الافاقة كالعاقلة ولما المعنوية وفسريا لتلخيص
 لفهم المختلط الكلام القاسد للتدبير الا انه لا يضرب ولا
 يثمن محله ان كالتصبي العاقل في تصرفاته ورفع التكليف
 عنه **والرفق** لان العبد وما في يده لمولاه فلا ينفذ تصرفه
 القوي لاجل حقه للمولى ان يرفقه بفسقه ولكن اذا رضى
 بتصرفه جاز لكونه رضى بقوات حقه والحكمة في ذلك ان الله
 خلق الوري ويزيئهم في المحي جعل بعضهم قوي النامي وشهم
 اعلم الهدى ومصايح الدجي وجعل بعضهم سبلي بعض اسبا

الروي **وضنوا** اي الصغير والمجنون والعبد **بالفعل** اي بالتلاف
 حال العير لان فيهما هم اجبا الحق المتلف عليه في المحل المصون
 وهما بالاعتناء فانه اذا قتل انسانا او قطع يده او اراق سببا
 لا يمكن جعل ما ذكر كالعدم لانه يودي الي ابطاله العينة وقو
 قوله باطل عند جميع الامة بخلاف الاقوال فان اعتبارها بالشروع
 في جميع الاحوال فامكن ان لا يغير شرعا بالنسبة الي بعض
 دون البعض لعارض **واضرا العبد الي الشق في الاقرار بال**
 لان اقرار العبد نافذ في حق نفسه لقيام اهليته بكونه
 مكلفا غير نافذ في حق سيده لان نفاذه في حقه لا يخلو عن
 تعلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما لسببه فلا يستحق شي
 منها باقراره لان اقرار الانسان لا يقبل على غيره فان اقر
 العبد بما لم يلزمه في الحال لقيام المانع ولزمه بعد الحرية
 لانها من خواص الادمية وهو ليس على كوك من حيث انه ادى
 بلامن حيث انه مال فانه اكان بينهما سبقي على اصل الحرية
 فقد اقراره بهما في الحال لانه اقرار بما هو حقه وقيل حق المولي
 ضمنا وفيه خلاف **وقد ولا حجر** عند ابي حنيفة علو الحجر
 العاقل البالغ **بفسد** وهو الاسراف في النفقة والتبذير
 لا الغرض او لغرض لا يقنبره العقلاء من اهل الديانة مثل
 دفع المال الي **المعنيين** والمعاينين وشراء الخمر والطبارة
 بالخن العاني **وفسق** اذا كان الفاسق مصاحبا لماله وحجر
 عليه الشافعي **ودبي** بفتح الدال لانه حر مخاطب فكاف
 مطلق التصرف في ماله كالرشد كثر وجهه وطلاقة اتفاقا
وحجر عند منفت مأجن وفسر بالذي يعلم الناس الخلد
وطبيب جاهل ومكارم فلس وهو الذي يكاري على قايبة
 للمفسر وبأخذ الكرا ولادابة له واما ربي اي حنيفة الحجر

لا تنافي بين ربي في الاقرار على
 وقوعه لان السيد بينهما سبقي على
 اصل الحرية مع

على هؤلاء دفع الضرر عنهم عن الناس ولا يحل القاضي على المدين
 الذي خيف منه ان يلف ماله بطريق الاقرار عند اي حنيفة
 وان طلب غرماوه المحر عليه لان فيه اهدار اقواله والخافه
 باليهما لم فلا يجوز الدفع ضرر خاص بل بحسبه كما سياتي ويجز
 عند اي حنيفة واي يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد
 بالدين اذا طلب الغرماء من القاضي المحر عليهم فبمنعه من البيع
 والنصرف والاقرار نظرا للغرماء كيلا يضرهم ولما روي
 الدارقطني عن كعب بن مالك عن ابيه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم حجر على من اذ ماله في دينه كما كان عليه
 وعنه عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن ابي سفيان ركان
 لا يمسكه بيا فلم يزل يداين حتى اغرق ماله في الدين فاتي
 غرماوه النبي صلى الله عليه وسلم فكلهم فباع عليه
 السلام ماله حتى قام معاذ بغير شيء ولقول عمر بن الخطاب
 ايها الناس اياكم والدين فان اوله هم واقره حرين وان اسبق
 حصة بينة قد رضى من دينه وامانته ان يقال سبق الحاج فان
 معرضا فاصبح قد رضى به الا ان يبيع عليه ماله وقاسم
 عنه بين غرمايه بالخصص في كان له عليه دين فليقد
 ولم ينكر عليه احد من القحابة فكان هذا اتفاقا منصوصا
 على انه يباع على المدين ماله وقوله فان كان معرضا اي
 استدان معرضا وهو الذي يعترض الناس فيسند دين
 ما وجد من وجهها املكه ولا ياتي من تنعه وقوله رضى
 لي عليه بقاء ديني بالرجل رينا اذا وقع فيما لا يستطاع
 الخروج منه ومنه قوله تعالى كلا بل ان على قلوبهم
 كما كانوا يكتسبون واو حنيفة استدلال بقوله تعالى لا تأكلوا
 اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وبيع

فلا يبيح

المال على المدين بغير رضاه وليس بتجارة عن تراض وقاد
 صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه نفس
 منه ونفسه لا بطيب ببيع القاضي ماله عليه ولو كان له
 ان يفعل هذا الظاهر والدليل عليه انه يحسبه بالاتفاق
 ولو كان له بيع ماله لم يستغل بحسبه فانه الاصرار به وبالم
 من تأخر وصول حقه من اليهم تاو له حديث معا فان النبي
 صلى الله عليه وسلم باعه ماله بسوالة لانه لم يمكن في مال وفاء
 بدين كقصه جابر في غزاه بطله وهذا لانه عندهم بامر
 القاضي ولا يبيع ماله فلهذا امتنع منه ببيعة ولا يظن انه
 كان ياتي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه ببيع
 ماله حتى يحتاج ان يبيعة عليه بغير رضاه والمسلم شور
 في حديث سبيع ان عمر قال اي قاسم ماله بغير غرمايه فيجمل
 على انه كان من جنس الدين وان ثبت البيع فانها كان ذلك
 برضاه الا ترى ان القاضي لا يبيعة عندهم الا عند طلب
 الغرماء ولم ينقل انهم طالبوه بذلك وانما المنقول انه
 ابتداء ظهر بذلك والمراد بقوله قد دل ان ذلك برضاه
 والحج عندهم ايضا بالسفاه لان الشطر للسفيه واجب
 حقا لسلامه ولو حجر عليه القاضي فرفع ذلك الى ناضا اخر
 فرفع الحجر عنه فاذ لان الحجر من الاول ليس بنقض بل فتوي
 لان التقاضي قطع الخصومة بين المتخاصمين بالتقاضي
 لاحدهما على الاخر ولم يوجد ذلك في حجر كمنه بغير
 حدود سفاهه اعتبارا له بالقبيل لا توقف على حجر القاضي
 وواقعه ابو يوسف عليه واخبره بالمدين فلو باع شيئا
 قبل حجر القاضي نفذ عنده والاصل انها قوله تعالى فان
 كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل

هو ملل ولبه بالعدل فهذا تنصيص على اثبات الولاية
على السفينة ولا يكون ذلك الا بعد الحج عليه وقال تعالى ولا
تؤثروا السفها اموالكم الي ان قال واكسوهم فهذا تنصيص
على اثبات الحج عليه بطريق النظر له وقصد بيان بان
الانصار في وعينه في البياعات وسوال اهله النبي صلى
الله عليه وسلم ان يحجر عليه فلو لم يكن الحرج بسبب التبدد
في المال مشروعا لما سأل اهله النبي فيه وقد طلب علي بن
عثمان الحج على عبد الله بن جعفر لما اشترى دار الضيافة
بماية الف وهو فجع عبد الله من ذلك والتجاره الى الزبير
وشراء الزبير منه نصفها بخمسين الفاً كمالاً احنيا لا
منه لدفع الحج عنه واعند ارض عثمان بقوله كيف اجد
على رجل شركته الزبير فاستدل برحمة في الشركة على
لاعتق وانما كان ذلك لان الزبير كان معروفاً بالكباسة
في التجارة فاستدل برحمة في الشركة على انه لا عيب في
تصرفه فهذا اتفاق منهم على صواب الحج بسبب التبدد
والعيب فيه انه مبدور بما له تكون محجوراً عليه في افعاله
كالعبي بل اولى لانه انما حجر عليه لتوهم التبدد برمنه وقد تحقق
فما قلناه يكون محجوراً عليه اولى وانما اجاز تزوجه وطلاقه
واعتاقه بدون اجازة اتفاق لان كل كلام لا يوثق به
فيه لا يوثق بالسف فيه لكن يبطل ما زاد على هذا المثل
هو او يدفع القاضي اليه ماله ويختم فيها وهو حصرة امه
ليلا يصرفها في غير مصارفها وينفق عليه القاضي او امه
لانه حاجه فيها اى بنية وكذا من يلزمه نقصه من ماله
لان السف لا يبطل حقوق الناس ولا ينفعه من جهة الاسلا
لان الحج فرض عليه واذا كان مستطيعاً والسف فيه كالمضاح

يا الفريص ولا من عمة واحدة استخنا لانه قيل يفرضها
فلا يمنع عنها احنيا طاً وينفذ وصاياه في القلوب من التل
واذا بلغ العبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله عند اى حصة
من يبلغ خمساً وعشرين سنة ومع عذره نفرضه
اي الذي بلغ غير رشيد قبله اي قبل خمس وعشرين سنة
وبعد اي بعد خمس وعشرين سنة **سالم** اليه ماله
ولو **بلا رشيد** وعقدتها وهو قول مالك والشافعي واحمد
لا يسلم اليه ماله ولا يجوز نفرضه فيه حتى يونس رشده
تفعله تعالى ولا تؤثروا السفها اموالكم وقوله تعالى فان
استقم منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم فانه تعالى اى
عنى الدفع اليه مادام رسفها وامر بالدفع اليه ان اوجد رشداً
ولا يجوز الدفع اليه قبل الرشيد ولا ي حصة قوله تعالى
رائوا النياحي اموالهم والمراد بعد البلوغ وسموا بياي نفهم
من البيت فهو تنصيص على وجوب دفع المال بعد البلوغ
الا انه يمنع عنه ماله قبل هذه المدة بالاجماع ولا اجماع هنا
فيجب دفع المال بالنص ولا اى اول احوال البلوغ قد لا يفارقه
السف بل اعتبار اثر الصبا فقد رناه بخمس وعشرين سنة
لانه وقت ان ينضو رفيه حدا بان يبلغ الاثني عشر سنة
ويولد له سنة اشهر ويبلغ ولده الاثني عشرة سنة ويولد
له سنة اشهر والمراد من الآية الاولى اموالنا لا اموالهم
والاية الثانية مشتملة على التعليق بالشرط وهو لا يجب
الهدم عند عدم الشرط عندنا على ان الشرط رشيد نكرم
فاذا صار الشرط في حكم الوصي توجه يوجب جرده واول
احوال البلوغ مبداء مفارقة السفه باعتبار الصبا وبقاء
اثره كبقاء عينه واذا امتد الزمان وظهرت الخيرة والخبرة

لم يبق أثره وحديث ضرب من الرشد لا محالة لأنه حال كمال فيه
فقد روى عن عمر أنه قال ينتهي لب الرجل إذا بلغ خمسا
وعشرين سنة **وحسن القاضي للمديون** عندا يجزيه كغيره
لدينه أي لنفسي المديون ما عليه من الدين ببيع ماله أو بغير
وإنما يجبه دفعا لظلمه بظلمه ولا يكون هذا الجبر كراهيا
على بيعه لأن المقصود منه حمل المديون على قفله وبيته
بأن يوافق شيئا في حقه **وقضي** أي وفي القاضي بلا امر المديون
وقضي وتأثيره أي ضاير من المديون **مناوئهم** **دراهم** من
دينه **دراهم** أي دراهم المديون **وقضي** وتأثيره أي ضاير من
المديون **مناوئهم** أي وتأثير المديون لأن الدابا لما كان له أن
يأخذ دينه إذا طفر بحس حقه من غير رضا المديون كان
للقاضي أن يبيته على ذلك وصار هذا الفعل منه أعانة للدين
على أخذ حقه **وباع القاضي كلاهما** الدراهم والتأثير **لفصل الأمر**
فبيع الدراهم بفضا الدين وتأثيره وبالعكس وهذا استخفاف
والقباض لما لا يبيع كالعروض ووجه الاستخفاف أن الدراهم
والتأثير مستخدمان في التمنية والحالية ولذا يضم أحدهما إلى الآخر
في الزكوة مختلفان في الصورة حقيقة وهو ظاهر وحكما لأن
ربما الفصل لا يخرج بينهما فبالنظر إلى الاتحاد ثبت للقاضي
ولاية التصرف وبالنظر إلى الاختلاف لم يثبت للدين إلا أنه
عند النظر بأحداهما عملا بالسهمين وبغير تمثله بين الفرما
بالخصمين وينفق عليه وعليه من يلزمه نفقته من روجه
وأولاد صفار وروى الأرحام مما يبيده لانا حاجة الأصلية
مقدمة على حق المرأة ونترك له ما يباب بدنه وسنت وبيع
الباقي لرفق الكفاية بالواحد وهو مختار الخلو في وقيل نترك
له وستان لئلا يقع في بيته ملونا محسورا إذا غسل ثيابه

وفي الفتاوى الصغرى إذا كان له ثياب حسنة يكره
الاكتفا بما دونها ببيع ويكتفي بالمديون **لا عرض** يكون
الرد **والعقار** أي لا يبيع القاصي عرض المديون والعقار
نقضا دينه لأن البيع لا يدقيه من الرضا من الجانبين
ولا هي هنا من جانب المالك **ومن أفلس روجه عرض شراء**
فيا بعد أسوة للفرما أراد من كون العرض معه أنه قبضه
بأخذ بايعه وأحضر روجه عن أفلس قبل قبض عرض
شراؤه فإن بايعه لا يكون أسوة الفرما بل له أن يكسبه
العرض حتى يقبض الثمن وعن أفلس بعد قبض العرض
بغير إذن بايعه فإن البايعة أن يسترده ويجبسه
بالثمن وقال مالك والسافعي وأحمد بايع العرض أحق
به في حياته المشتري وبعد حياته هو أحق به عند
السافعي فقط لما في الصحاح عن أبي هريرة أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من أدرك ماله بعبته عند رجل
قد أفلس فهو أحق به من غيره ولنا قوله ثفاي وإن كان
دو عشرة فنظرة إلى مبسرة وذلك أن المشتري إذا أفلس
استحق لهذا البع النظر في المبسرة وليس للبائع
أن يطالبه قبلها ولا يفسخ بدون المطالبة بالثمن والتحديث
محرم على المضمونين والودائع والرهن والموازي والمخارات
وبلوع الغلام بالافتلام والاحبال والانزال وبلوغ الحاربة
بالافتلام والحيض والانزال والاصل هو الانزال لقوله ثفاي
وإذا بلغ الاطمان الحلم ولكن الحبل والاصالة لا يكونان إلا مع
الانزال وكذا الحبل لا يكون عادة إلا في وقت الحبل والحبل
لا يكون إلا مع الانزال وهذا لأن البلوغ عبارة عن بلوغ
الاشك كمال الاحوال **فإن لم يوجد شيء** ما ذلك فحق يشك

له ثمانية عشرة سنة وقيل تسع عشرة سنة ويتم لها سبع
عشرة سنة وهذا عند أبي حنيفة لان بلوغ أشد العبي
عبد بن عباس والقبي وقيل قال تعالى ولا تقربوا
مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ أشده وقيل
اثنان وعشرون سنة وقيل خمس وعشرون سنة
واقل ما قالوا ثمانية عشر سنة فيوجب تعليق الحكم
عليه للاضبط ولانه منقذ عليه غير ان الحارثية أسرع
او را كما من الفلام فتقصنا في حقها سنة لا شتم لها
على الفصول الاربعة فربما يوافق فصل من احدها
ولما عند ابي يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد
فحتى يتم لها **خمس عشرة سنة** وصور رواية عن ابي حنيفة
وبه يفتي لان ابن عمر عرض على النبي صلى الله عليه وسلم
يوم اهدوه وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجزه وعرض عليهم
يوم الحدق وهو ابن خمس عشرة سنة فاجازه ولان
بلوغها لا يتأخر عن الخمسة عشر عادة والعادة احدي
الحج الشرعية فيما لا يضر فيه **وادى مدته** اي مدة البلوغ
في الاختلاف وغيره له اي حال كون المدة للفلام
اثنتا عشرة سنة **ولما** اي قال كون المدة للحارثية
تسع ولا يجزي ان ذلك لا يعرف الا بسماع او تتبع وفي
شرح مسلم ومن طرق احوال عبيده بين عمرولين العاصي
انه ليس بينه وبين ابيه في الولادة الا احدي عشرة
سنة **نصفه** **فاحببنا ان اقرا به** اي صدق الفلام ان اقر
بالبلوغ باقتلامه او يحويه في اثنتي عشرة سنة وقد قوت
الحارثية ان اقرت بذلك في تسع لان ما اقرا به لا يعرف
الامن جهتها فيقبل فيه قولها كما يقبل قول المرأة

فيما لا يطلع عليه غيرها كالحيف **فصل الاذن لغة**
الاعلام وشرعا عند **نافك الحج واستقا طالح** الثابت
بالرق ورفع المانع من التصرف حكما واليات البذل للعبد في
كسبه **ثم يتصرف العبد لنفسه باهليته** وعند الشافعي
واحمد وزفر توكيل وانابة **ثم يتصرف للموحي باذنه** لان
المانع من التصرف وهو الرق ياف بعد الاذن فحينئذ
يصح التقييد حتى لا يجوز للعبد ان يجاوز ذلك كالوكيل
ولنا انه بعد الرق اهل للتصرف بلسانه الناطق وعقله
المميز وهما لا يعوقا تصرفا لرق لانها من كرامات بني آدم
وانما حجر عليه في حالة الرق لان تصرفه حينئذ لم يمهله
الامور لثقل الدين برفقته وكسبه وذلك ملك
الموحي فلا بد من اذنه كيلا يبطل حقه بغير رضاه **فلم يرجع**
بالعهدة على سيده اي ولكونه يتصرف باهليته الاصلية
لنفسه لا يرجع بالحققة من العهدة على مولاه **ولو اذنه**
سيده يوما فهو ما دون الدار **يجر سيده عليه ولو اذنه**
له في بيع او وقت عم اذنه لان المانع حق الموحي وفقد
استقله والاستقا ط لا يقبل التقييد كالطلاق والعتاق
تقيد بالبيع لانه لو اذنه له في شراء شي بعينه او يبيعه
لا يكون ما ذونا والا لانسد على الموحي باب استخدامه
ويثبت الاذن صريحا وهو طاهر ولا له كما اذا اراد سيده
بيعه ويثبت نري سكت سواء باع عبدا مملوكا لمولاه او لغيره
باذنه او بغير اذنه بيقا صريحا او ناسدا كذا في العهدة
وغيرها وقال مالك والشافعي واحمد وزفر لا يثبت الاذن
بسكوت الموحي اذا اراد بيع عبده ببيع او بغيره لان السكوت
يحمل الرضا وغيره ولا يثبت رضاه بالسكوت ولنا ان العادة

جرت بان ما لا يرمى بتصرف عبده ينهيه عنه بل يوجه
عليه فاذا لم ينهه وسكت كان ذلك اذالة دالة ودفعاً
للضرر عن الناس في المعاملة فانهم يغفرون ذلك
اطلاقاً ما فيه فيباعدونه وصحلاً لفعله **على ما يقتضيه الشرع**
والعرف كما في سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عند امر
ببائنه عن التقيير والتكبر وسكوت البكر والسفيح
فيبيع اي فيجوز ان يبيع الماذون **ويشترى** **والرقيق**
فاحتر وقال لا يجوز بالتبني الفاحشي لانه يجري مجرى
التبرع ولا يحرصه انه بخارة لا تبرع **ويؤكل بها** اي
بالبيع والشراء لانه من انواع التجارة وربما عجز عن مباشر
الكل بنفسه فيحتاج الى الاعانة **ويبرهن ويرتقى** لان فيهما
انقاء واستيفاء **ويستقبل الارض** اي يأخذها فبالتسليم
بالاشجار والمساكن **وبأخذها مرة** **ويشترى بردا**
يزرع في ارضه لانه به يحصل الزرع **ويشارك غنات**
فتد به لانه لا يشترك معاوضة لانهما تتضمن الكفالة
وهو لا يملكها لكونها تبرعاً **ويبيع الحال** **وبأخذها مقاربة**
اي اخذ مقاربة وهو مقبول مطلق للفعلين من باب
التناع **ويشاجر** البسوت والحواسيت والاهوا لان
ذلك كله من صلب التجارة **ويبرهن نفسه** وعند مالك
والشافعي وأحمد لا يجوزها لان الماذون له بالتجارة
لا يتناول نفسه فلا يتناول منافعها لانهما ثابتة لها
ومقدّم الم يكن له ان يبيع نفسه ولا ان يرهها ولنا ان الاهارة
من باب التجارة اذ هي بيع المنافع ولا يلزم من اشتناع
بيع النفس اشتناع امارتها لان تركها ان الحر لا يملك
بيع نفسه وملك امارتها **ويقر برؤية** لان التاجر

قد لا يجد بدا من ذلك فكان من نواع التجارة **وغصب** لان
ضمات الغصب عندنا صمات معاوضة فكان من باب
التجارة **ويدين** سوا كان دين معاوضة او غيرها لان
الاقرار به من نواع التجارة وعند مالك والشافعي
واحمد يقترب من المعاملة فقط **لو كان اقراره بعد**
الحجر وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
وهو قول مالك والشافعي واحد لا يصح بعد الحجر
ويهدى الماذون طعاما يسيرا وعند مالك والشافعي
لا يهديه الا باذنه **ويجنيب** **يلعمه** لانه عوض عن
طعامه **ومن يعامله** ولو لم يطعمه لان التاجر قد يحتاج
الى ذلك **ويحيط الماذون ما الثمن يبيع قدره** من
التجار حظه واما الخطيئون الغيب بعد تمام العقد
فلا يجوز لانه محض تبرع **ولا يزوج** الماذون عبده ولا
امته لان التزوج ليس من باب التجارة بل ربما يترتب
عليه نوع من التجارة وقال ابو يوسف يزوج الاممة
لان في تزويجها يحصل المهر وسقوط النفقة فكان
كأجارتها واما المكاتب والاب والوصي فملكون الكسب
في مال الصغيرين لم تزويجها وذلك لا يختص بالتجارة
وحصل صاحب الهداية الاب والوصي غاي هذا الخلاف
وهو سهو فانه ذكر المسألة في كتاب المكاتب ولم
يذكر فيها خلافا بل جعلها كالمكاتب وكذا في عامة
كتب اصحابنا كالمسوط ومختصر الكافي والتمهة
كذا في شرح الكنترو **لا يكره** الماذون عبده لان التاجر
مبادلة المال بالمال والكتابة مبادلة المال بملك
الحري **الحال ولا يفتق** عبده لان الفتق فرق الكتابة

رة

وكل دين مستند أصناف صفته وجب **بتجارة** كبيع
 وشراء وإجارة واستيجار أو **بما هو في معناه** أي التجارة
 كقرم وديعة وعصب وأمانة **بجدها وعقروها** بوطي شتر
 أي جارية مستنارة **بعد الاستخفاف** لأنه لا استناد
 إلى الشرائع التي **بم يتعلق برقبته** خبر المبتدأ المقدم
 ومعنى يتعلق الدين برقبته أنه **يباع فيه** إلا أن يقدم
 المولي **ويقسم عنه بين المولى بالخصم** لتعلق حق العرما
 برقبته فصار كتعلقه بمال تركته ويشترط البيع العبد
 نفسه أن يكون مولا حاصرا لأن المولي هو الخصم
 في رقبته العبد كما إذا ادعى رقبته أنسا ولا يشترط ذلك
 لبيع العبد كسبه بل يشترط حضور العبد لأن العبد هو
 الخصم في كسبه وقال مالك والشافعي وزفر **يتعلق**
 بكسبه لا برقبته لأن رقبته ليست من كسبه فلا يباع فيه
 كسائر أموال المولي وذلك أن رقبته ملك المولي فلا يتعلق
 بها الدين لا بتعلقه ولنا أن هذا دين ظهر وجوبه
 في حق المولي بسبب العبد فيتعلق برقبته لدين الاستهلا
 والمهر ونفقة الزوجة **وكسب** أي ويتعلق الدين
 المذكور بكسب **حصل من العبد قبل الدين أو بعده وبما**
 له وقيله لا أي لا يتعلق الدين المذكور بكسبه وقيله
 أي لا يتعلق الدين المذكور بما آخذ سببه منه قبل الدين
 يكسب **حصل من العبد قبل الدين أو بعده وبما** **الذهب** لأنه
 آخذ حين كان فارغا عن الحاجة فخلص له بمجرد
 القبض **وطولب العبد عاقبة** من ديونه التي عليه
 لا في الحال **لأنه ثابت** في ذمته يستوفيه أهله
 إذا قدر عاين بغيه ولا يقدر عاين ذلك إلا بعد عتقه

أذ لا يمكن بيعه ثانيا ولا استيفاءه لأن المشتري يتصور
 بذلك **والسيد أخذ عتقه مثله** أي مثل العبد مع وجود دين
 على العبد إذ لو لم يكن ذلك الحجر عليه لا يحصل الكسب
والباقي بعد ما أخذ السيد **للمرء** لعدم الضرورة
 فيه وتقدم حقهم **وبالحجر** العبد المأذون **أن ابن**
 وعند مالك والشافعي وأحمد وزفر لا بالحجر بالآباء
 لأنه لا يباين ابتداء الأذن حتى لو أذن لعبد المولى عليه
 الأذن صح وجاز للعبد أن يتجرأ إذا بلغه الأذن فلا
 يباين دأبه ولنا أن العادة جرت بأن المولى لا يرخص
 بتصرف عبده الخارج عن طاعته فكان حجر عليه
 دلالة مع أن الأبا قد يمنع الأذن ابتداء عندنا على ما
 ذكره شيخ الإسلام هو أنه زاد في مبسوطه ولو سلم
 فالدلالة لا تعتبر مع التصريح بخلافها **أوان مات**
سيده أوان جن مطبقا أوان **حق بدار الحرب** فأن لم يعلم
 به لأن الأذن غير لازمة وما يكون من التصرف غير
 لازم بعبط لدائمة حكم ابتداءه فلا بد من قيام أهلية
 الأذن في حاله البقاء وهي تنعدم بالموت والجنون
 وكذا بالحقوق لأنه موت حكما حتى قسم ماله بين
 ورثته أوان حجر سيده عليه **بشرط أن يعلم هو** أي
 المأذون **وأكثر أهل سوقه** أي سوق العبد لأن أعلام
 الكل قد يفسر فيقام الأكثر مقام الكل كما في تبليغ
 الرسالة من الرسل وقال مالك والشافعي وأحمد
 وبلا علم صراحتا لأن المولى تصرف في ماله من حقه
 فتتقد ولا يتوقف على علم غيره ولنا أن الحجر لو صح بدون
 علمهم لمحق الضرر بهم متأخر حقهم إلى ما بعد عتقه

مرتزا

لان دينه حين حجره لا يتعلق برقبته وكسبه وقد باعوا
 منه على رجاى التعلق بهما وتيد بالاكثر لان المولى لو حجر
 عليه بحضرة الاقل من اهل سوقه لم يصير محجورا عليه
والامة اي ويحجر الامة **اي يستولدها** سيدها وقالت
 رفر لا يصير المادون لها بالاستيلاء محجورا عليه وهو القياس
 لان الاستيلاء لا يمنع الاذن ابتداء فان المولى اذا اذن لام
 ولده هازنكذا ابتداء ووجه الاستحسان ان في الاستيلاء
 المولى له عادة لاله على حجره عليها لان العادة حارسة
 بتخصيص اهلها الاولاد وعدم رضا مواليهم باقتلاطهم
 بالوجه في المعاملة والتجارة ودلالة الحجر كصريح
 وانما هو الاذن لام الولد لان الدلالة لا اعتبار لها مع
 التصريح بخلافها فبعد بالاستيلاء لان المادون لها لا يصير
 محجورا عليها بالتدبير اذ عادة بتخصيص المدبرة
 فلم يوجد دلالة الحجر فبقي على ما كانت **وهي سيدها**
قيمتها للفرم لانه اختلف محققون به حق الفرع
 لانها بالاستيلاء ما امتنع بيعها وبيعها يوفى حق
 عمرها **ولو شمل دينه** اي العبد ماله ورقبته **لم يملك**
سيده ما معه عند اي حقيقة **ولم يفتق** اي لم ينفذ
 عتق ما مع المادون من العبيد **باعتاقه** اي باعتاق
 سيد المادون اذ لا عتق فيما لا يملكه المفتق وعندهما
 ويوقوف ماله والساقني واجد بملك ما معه فينفذ
 اعتاقه لعبيده ويفرم قيمة ما اعتقه للفرم لانه
 يملك المادون فيملك كسبه لان ملك الرقبة سبب ملك
 كسبها واستغراقها بالدين لا يوجب خروج المادون
 عن ملكه ولا يبي حنيفة ان ملك المولى انما يثبت في كسب

العبد المادون خلافة عند فراغه من حاجته كملك
 الدار والمادون المشغول بالدين مشغول كسبه
 بحاجته فلا يخلفه المولى فيمخلاف رقبته لان المولى لا
 يخلقه في ملكها لانه كان مالكا لها قبل الاذن فاستخر
 بقي ملكه بعد الدين على ما كان قبله **وبيع** المادون
 المديون **من سيده بالقيمة** لا باقل من الما فيه من القيمة
 بخلاف ما اذا باع من الاجني باقل حيث يجوز عند ابي
 حنيفة اذ لا قيمة فيه وقال ابو يوسف ومحمد ان باع
 من المولى جازا لبيع قاضيا كان العبد ولكن بخير المولى
 بين ان يزيد العبد وبين ان ينقص البيع لان في تنقيده
 يدون ذلك ابطال حق العرقا في المالية بخلاف البيع
 في الاجني بالعينة اليسير حيث يجوز عندهما ولا يور
 المشتري باذالته **وبيع سيده منه** اي من المادون
 المديون **بها بالقيمة او باقل** لانه المولى اجني من
 كسبه عند ابي حنيفة فيصح كما في الاجني وعندهما
 هو ان البيع يعتمد القايمة وقد وجدت **باب باع سيده**
 منه **بالكثر من القيمة** **نقص الجميع القمصل**
 لان الزيادة تعلق بها حق العرقا **وبطل ثمنه** اي ثمن
 المبيع **ان اسلم المولى مبيعة قبل ثمنه** اي قبض السيد
 الثمن وهو له راسم والد تاخير وفيدم لان المبيع لم يركن
 عرضا كان المولى احق به من العرقا اتفاقا وله اي للمولى
حبس مبيعة بثمنه اي لاجل ثمن مبيعه حتى يستوفيه
 من المادون **وصح اعتاقه** اي باعتاق السيد عبده
 المادون حال كونه **مديونا** لقيام ملكه فيه **ولو اشتري**
العبد وبيع **كالحرة** **او كالمملوك** **وعمره** **وما بقي من الدين**

وحين سيده للفرم الاقل من
 قيمته ومن دينه ج
 ما في قوله

بطالب الماذون به بعد عتقه ولو اشتري القيد
وباع ساكتا عن اذنه وحجم فهو ما ذوت وهذا
استحسان والقياس ان لا يكون ما ذونا لان سكوت
محقق للاذن وغيره وهذه الاستحسان ان الظاهر
انه ما ذون لو هو بحد حال المسلمين على اصلاح ما
امكن والظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا للضرر في
العباد وعند مالك والشافعي واحمد لا يصدق اخباره
بكونه ما ذونا الا عند الشافعي في الاظهر ولا يباع بهذا
الذي اشتراى يباع ساكتا لديه اي لا جلدنا عليه
من الدين الا اذا اقر سيده باذنه لظهور الدين حينئذ
في حق سيده باقراره ولو قال سيده هو محجور عليه كان
القول قوله فلا يباع لديه الا اذا ثبت القوماء بالبينة
انه غير محجور عليه ونصرف الصبي والمعتوه ان نفعه
كالاسلام والاشهاد اي قبول الشهادة صح بلاذن
من وليه اكتفاء بالاهلية القاصرة وان صرفه كا
لطلاق والعتق لا يصح وان اذن وليه لا اشتراط
الاهلية الكاملة وامامنا في الهداية من قوله عليه السلام
لا يملك العبد والمكاتب شي الا الاطلاق فتعبر بمروء
وما نفع وصنركا البيع والشرا على باذن وليه دفعا
للضرر بانصرام رايه فان دفع بغير اذنه لم يصح وان
رفع دفع بان نه صح بشرط ان يعقد البيع سائبا للمالك
والشرا جالبا له وقال مالك والشافعي واحمد لا ينفذ بقرنه
بان وليه لقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء اموالكم وقوله
حتى اذا بلغوا النكاح فان اسلم منهم رشتا فادفعوا
اليهم اموالهم حيث شرط البلوغ والرشد للذبح اليهم

396 في هذه الآية ورني عن الدفع الي السفهاء في الاولي والصبي
سفيه وليس ببالغ والبالغ المعتوه ليس برشيد ولنا
قوله تعالى واتلوا الكتاب حتى اذا بلغوا النكاح
امر بالابتداء وهذا الامتنان والاختيار وذلك بالاذن
في التجارة وولي الصبي وكذا المعتوه ابوهم ثم
وصيه بعد موته ثم الفاضل او وصيه وهو
الذي امره بالنصرف في مال اليتيم ولو في حياته
فانها تصرف مع عدم الاب والجد ووصاياهما
كتاب الوصايا هي الوصية ايجاب
اي عليك شي بعد الموت لكن بطريق التبرع عينيا كانت
ذلك شي او منفعة وهو اذا كان على الموصي حق لله تعالى
كالزكاة والصيام والحج والعتق واجبة ولا فسحة
والقياس ان لا يجوز لامتكليك مضاف الى حال زوال
المالك ولو اضاف احد التملكين الى حال قيام المالك بان
قال ملكتك عندا كان باطلا فهذا اولى الا ان السارد
اجازها لحاجة الناس اليها فان الانسان مفرور بملكه
في طول اجله ومقصور في عمله فاذا عرض له عارض فحاف
الهلاك احتاج الى تلاف في ما فاته بملكه على وجه لو تحقق
ما يحتاجه لحصل حسن ماله وجوز ان يبقى المالك بعد
موت المالك باعتبار الحاجة كما في قدر التجهيز والدين
وقد نطق بها المكتابة والسنة والعقد عليها اجماع
الامة ثم هي واجبة على المديون بما عليه سواء كان حقا
لله كالزكاة والحج او حقا للعباد كالدون والاعيان
المقصوبة وقد ثبت الوصية باقل من الثلث عند
عني ورثته واستغنوا بهم جنتهم لان فلعنا

جنيذ صدقة علي لا جني و تركها هبة من القريب والصدقة
 أولى لأنها يبتغي بها رضى الخالق وباللهبة رضى المخلوق
 وقيل بالتخير لأشتماله كل منهما علي فصيلته هي الصدقة
 أو الصلة **لتركها بلا أحد ههنا** أي كما نرى ترك الوصية
 عند عدم كل من غني الورثة أو استغناهم بما يربون لما
 فيه من الصدقة علي القريب ولا في فيه رعاية الحق الفقراء
 والعدالة جميعا **وصحت** الوصية **للحمل** لأنه يصلح به
 خلعة عن الميت في الوارثة فكذا في الوصية لأنها اختها
 غير أنها ترتد لما قبلها من معنى التملك **وبه** أي وصحت
 الوصية بالحمل أيضا لأنه يجري فيه الأثر يجري فيه الوصية
 لأنها اخته لكن **أن ولد** الحمل بالموصي له أو به **لاقل**
من مدته أي مدة الحمل وهي ستة أشهر **وقتها** أي
 وقت الوصية ولا يخفى الفرق بين أقل مدة الحمل وبين الأقل
 من مدته **وهي** القصر للموصية والعطف علي المستوفي
 فتح أي وصحت الوصية **والاستثناء في وصية بامة**
الأهلها يعني أن من أوصي بامة واستثنى حملها
 صحت وصية واستثناءه لأن الحمل يجوز أفراد به بالوصية
 فيجوز استثناءه فيها لأن كل ما حاز أراد عقد عليه
 حاز أفرجه منه **ومن المسلم** عطف علي الحمل أي وصحت
 الوصية من المسلم للمذي **وبمكة** وهذا الوصية من الذي
 للمسلم لأنه يعقد الذمة التحق بالمسلمين في المعاملات
 وهكذا حاز التبرع المحرم من الجاهلين في حال الحياة
 فكذا المقتات الي ما بعد الممات وكذا التماس في حكم
 الذي بخلاف الحربي علي ما فيه خلافا أيضا والمفتد عدم
 صحة الوصية فني الجامع الصغير أن الوصية بالهبة لأهل

397 الحرب لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم
 في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا
 اليهم ان الله يحب المقسطين انما ينهاكم الله عن
 الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا
 علي اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون
 فالآية الأولى تدل علي وصية حواز الوصية للذي والآية
 الأخيرة تدل علي بطلان الوصية للحربي **بالتلث** أي
 وصحت الوصية بالتلث **للأجنبي** ولو لم يجر الورثة
 لما اخرجهم ابا ماجه في سننه عن طاحه بن عمرو المكي
 عن عطاء بن ابي رباح عن ابي بصيرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينفق عليكم عند وفاتكم
 ثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم وكذا رواه المزمار
 في سننه ورواه الدارقطني عن معاذ بن جبل عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ان الله ينفق عليكم بثلث
 أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم يجعلها لكم
 زيادة في أعمالكم وعليه إجماع الأمة **الأب أكثر منه** أي
 ولا تمنع الوصية للأجنبي بأكثر من الثلث لقوله عليه
 السلام في حديث سعد بن أبي وقاص انه قال مرضت
 عام الفتح مرضا شديدا علي الموصي فأتاني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يعودني فقلت يا رسول
 الله ان لي ما لا كثير او انما يرثني ابني افاوصي بما لي كله
 قال لا قلت فبالتلثين قال لا قلت فبالنصف قال
 لا قلت فبالتلث قال الثلث والتلث كثير رواه
 أصحاب الكتب السنة الثلث والتلث كثير **والوارث**
 لما اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه عن اسمعيل

ابن عباس عن شرحبيل بن مسلم عن ابي امامة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال ان الله قد
 اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث قال الترمذي
 ايجيد حديث حسن صحيح واهوجه ايضا الترمذي
 والنسائي وابن ماجه عن قتادة عن شهر بن حوشب
 عن عبد الله بن عثم عن عروة بن حارثة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال الترمذي حديث حسن
 صحيح ويزيد بن عيسى عن عيسى بن عيسى عن علي بن ابي
 حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال لا وصية لوارث الا ان يثا الزرعة ويقتل
 كونه وارثا وقت الموت لا وقت الوصية **وقالت** اي
 ولا يصح وصية الشخص لقائله **مباشرة** عما كان القتل
 او ضلما يحرم القاتل الوارث لانه ليس بقاتل حقيقة
الابا حازقا ورثته استأمن المنفي من
 الثلاث لان امتناع الوصية بينهما اما صولح الوارث
 ولا يصح الوصية **من صبي** وعند مالك والنسائي والاحمد
 يصح منه في وجوه الخبر اذا كان مميزا في الموطن انه
 قيل لعمري ان الخطأ ان هذا غلام لم يجز من
 عنان وارثه بالشام ويهود ومالي وليس هذا الاية
 عم له فقال قلوبها عابدين قال لها بئر حرم قال
 فبيعت بثلاثين الف درهم ولما انما تبرع فلا يصح
 منه كالحبة والصدقة وهذا لان اعتبار عقله فيما
 ينفعه دون ما يضره وتلك المال بطريق التبرع
 فيه ضررا باعتبار اصل الوضع والحال وان انفق
 نافعا باعتبار المال والاستقبال **ولامد مكات** وان
 ترك وفاء لانه ليس من اهل التبرع **وقدم** عليهما الدين عليهما

اي علي الوصية لانه اهر منها لكونه واجبا وصفا
 للعبد وهو تبرع ان لم تكن واجبة من صلاة او زكاة
 او صوم او زكاة وحق لله ان كانت وحق العبد لغيره
 بالوفاء من حق الله لغناه **وتقبل** الوصية بعد
 موته اي موت الموصي **وتقبل** قبولها **وردها في حياته**
 لان ثبوت حكم الوصية بعد موت الموصي فلا يعتذر
 قبولها ولا ردّها قبله كما لا يعتذر ان قبلها **وبه** اي
 بالقبول **يملك** الوصية وان لم يقبضه وقال زفر
 يملك بدون القبول كالميراث **الا اذا مات موصي**
 ثم مات **هو** اي الموصي له **بالا قبول** فان الموصي
 به يدخل في ملك الموصي له من غير وجود قبول منه
 فهو اي الموصي لورثته اي ورثة الموصي له وعند
 مالك والنسائي ولله ورثة الموصي له كهي في القول
 والرد **وله** اي للموصي ان يرجع عنها لانها تبرع
 فجاز الرجوع عنها كما في الهبة قبل القبض **يقول** صريح
 كان يقول رجعت عن الوصية **او فقل** عطف
 على قوله اي للموصي ان يرجع عن الوصية بفعل **يقطع**
حق المالك كما عطف منه **كما** في الفصب
 من ان اتخاذ الفاصب الحديد سيفاً او الصغرى
 فيصنع قطع حق المالك عن الحديد والصغرى لان الفعل
 اذا انكر في قطع ملك المالك فلا يورث في المنع اولى
 وكذا اذا خلط الموصي به بغيره بحيث لا يمكن تمييزه
او يزيد عطف على يقطع اي او يفعل بزيد
في الموصي به ما يمنع تسليمه اي الموصي به **الا** اي
 ما يمنع قلبه **السويق** الموصي به **يسمن** والبناء في الدار

الموصي بها **او تصرف** عطف على فعل **يزيد** ملكه اي
 ملك الموصي على الموصي به **كالبيع** بان باع العبد الموصي
 بها **والهبة** بان وهبها لان الوصية لا تنفذ الا في ملك
 الموصي فاذا ازاله كما رجوعا **لا يفصل ثوب** اي لا يرجع
 الموصي بفصله ثوب الوصية عن وصية لان العادة جرت
 بان من ادار ان يعطي يورثه لغيره بفصله فتل ان
 يعطيه له **ولا يجوزها** اي ولا يرجع الموصي بخود الوصية
 كذا ذكره محمد في الجامع الكبير وذكر في المبسوط انه
 يرجع فمنهم من قال ما في المبسوط محمول على ان الرجوع
 كان في عصمة الموصي له وما في الجامع محمول على ان
 الرجوع كان في غيبته ومنهم من قال ما في الجامع
 قول محمد وما في المبسوط قول ابي حنيفة يونس
 وهو الصحيح وفي عيون المذاهب وبه يعني وهو
 قول مالك والشافعي واحمد **وتبطل هبة المريض** لامرأة
 تكملها بعد الهبة **وقصته** اي المريض **عن** اي لامرأة
تكتفها المريض بعد هبة اي بعد الوصية لان كلا
 منهما وصية للمريض لوارثه وحكم الهبة المخرجة المصادرة
 من المريض حكم الوصية لانها وصية حكم الاثري انها
 تنفذ من الثلث وتبطل بالدين المستغرق وحكم
 الوصية انما تنفذ بعد الموت لان تملك مضاف
 الى ما بعد الموت **كأقراره** اي كبطلان اقرار
 المريض وبطلان وصية **وبطلان هبة** لانه حال
 كون الابن كافرا او حال كونه عبدا **ان يسلم** الابن
 الكافر **وعتق** الابن العبد **بعد ذلك** الاقرار والوصية
 والهبة **وهبة مقعد** ومقلوب **واسل** واسلوا

المهملة وهو الذي به مرض السيل وهو بالكسر
 والصم قرحة تحدث في الرية اما يعقب ذات الرية
 او ذات الجنب او زكام ونوارك او سعال طويل ويلزها
 حتى تهوية **من كل ماله ان طال مدته ولم يخف موته** من هذه
 الاشياء لانها حينئذ تصير طبعا له ولهذا لا يشتغل
 بتداويها **والا** اي وان لم تقل مدته وحيف موته
 منها وماتت **من ثلثه** لانها في ابتدائها يخاف
 الموت ولهذا ينزل اوي منها فيكون مرض الموت
 ولو صار المتبقي بها صاحب فراش بعد النطاول
 فهو كمرض حادث حتى يعتبر نبرعائه من الثلث
 وان اجتمع الوصايا وضاف عنها الثلث **تدم المرض**
 وان اخره الموصي عن غيره لانه اهم **فان تساوت قوة**
قدم ما قدم الموصي لان الظاهر من حال الانسان
 ان يبدا بما هو اهم عنده والثالث بالظاهر كالثابت
 بالنص ولو نص على تقديم ما يدا به لزم تقديمه فكذا
 هنا واما لو تساوت رتبة وتفاوتت قوة تقدم
 الاقرب فتقدم الزكوة على الحج لتعلق حق العبد
 بها في الغنص بها فكانت محرزا بالحقين وعن ابي
 يوسف وهو قول محمد يقدم الحج عليها لانه مقام
 بالمال والبدن وهي بالمال فقط وتقدم الزكوة
 والحج على الكفارة لانه حيا بينهما من الوعيد ما لم يات
 فيها قال تعالى ومن كفروا فان الله عني وعن العالمين
 وقال والذين يكثرلون الذهب والفضة ولا ينفقوها
 في سبيل الله فيسألهم عذاب اليم وتقدم كفارة
 القتل والظهار والعين على صدقة الفطر على الاضحية

وتقدم كفارة القتل على كفارة الظهار لأنها أكثر
تغليباً منهما لا تزي أن الإسلام شرط في التخيير
عنهما دونهما وتقدم كفارة البين على كفارة الظهار
لأنها تحفظ حرمة اسم الله تعالى وكفارة الظهار
لإيجاب العبد حرمة على نفسه والندم يقدم على
الاصحح لأن النذر ثابت بالكتاب دونها **وان أوصى**
المريض بجزء من ماله أي فرض **جزء** الوصي عنه **راكباً من بلده** أي
بلغ نفقته ذلك أي الإحراج من بلده ركباً لأن
الواجب على الموصي أن يرحل من بلده ركباً إذا لم يرحل
عذراً وان قدر عليه منجب الإحراج عنه على الوجه
الذي لزمه **والأجور** أي وان لم يبلغ نفقته ذلك لزمه
الموصي تنجيد الوصية الإحراج من بلده ركباً **فمن**
حديث أي يرحل عنه من مكان تبلغ نفقته ذلك
لأنه نفقته الموصي فتتغير الوصية وقد أمكن
عليه هذا الوجه **فإن مات حاج** أي يريد الحج في طريقه
وأوصى بالجزء من ماله أي أن اجزأ عنه من ماله
أخر فإن مات أقرب من بلده إلى مكة ضمنوا النفقة وإن
كان أبعد لم يضمنوا الا نص في الأول لم يحصلوا مقصود
الموصي وزيادة وهذا عند بصيرة الحكماء والاطلاق
يفتني ذلك وفي الثاني حصلوا مقصوده وزيادة
وهذا عند أبي حنيفة **وقال** لا يحج عنه من حيث مات
وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق
لصاً أن السفر بنية الحج وقع قربة وسقط فرض
قطع المسافة تقدم وقد وقع إجماع على أنه فينبغي
من مكان الموت كأنه من أهله بخلاف سفر التجارة

لأنه لم يقع قربة فيح عنه من بلده اتفاقاً ولا يبي
حنيفة أن الوصية تنصرف إلى الحج من بلده إذا لم يوص
على الوجه الذي وجب **في وصية** أي الموصي بثلاث
ماله لزيد وسدس له لاخر ولم يجزوا أي الورثة
يثبت أي يجعل الثلث ثلاثة أسهم فيجعل منها
صاحب السدس واحد وصاحب الثلث اثنين
لأن كل واحد منهما يستحق بسبب صحيح وقد ضاق
الثبوت الثلث عنهما فيقسم بينهما على قدر
حقيهما كما في أصحاب الديون فيجعل الأقل سهماً فضاء
الثلث ثلاثة أسهم سهم لصاحبه وسهما لصاحب
الأكثر **ينصف** عطف على ثلث ماله أي وفي
وصية الموصي ثلث ماله **تريد وكله لاخر ينصف**
أي يجعل الثلث نصفين **وقال** **يربع** أي يجعل
الثلث أربعة ويعطي صاحب الثلث ربعاً منه
وصاحب الكل الثلاثة الأرباع **ولا يضرب الموصي**
له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة وفضلته
مطلقاً كما لك والشافعي في شرح التوبة المراد بالضرب
الضرب المصطاح بين الحساب فإذا أوصى بالثلث
والكل فعند أبي حنيفة سهام الوصية اثنتان لكل
واحد نصف يضرب النصف في ثلث المال والنصف
في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل
سدس المال وعندهما سهام الوصية أربعة والواحد
من الأربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال
والربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب
الكل ثلاثة من الأربعة وهي ثلاثة أرباع الثلث

فيضرب ثلاثة الارباع في الثلث بمعي ثلاثة ارباع
 الثلث ولصاحب الثلث واحد من اربعة فيضرب الواحد
 في الثلث وهو الربع بمعي ربع لثلاث ثلثا
 وقد تجبر فيه كثير من العلماء **الا في المحاباة** فان الموصي
 لم يضرب فيها بالكثر من الثلث **ولذا في السعابة**
والدرهم المرسلة اي غير المقيدة بانها
 ثلث او نصف او نحوها **وصورة** المحاباة ان يكون
 لرجل عبدان قيمة احدى ثلث ثوب والاخر شتون فاصح
 بان يباع الاول من زيد بعشرة والاخر من عمر بعشرين
 ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين والقرعة
 وصية وفي حق عمر واربعةين يقسم الثلث بينهما
 اثلاثا فيباع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية
 له ويباع الثاني من عمر واربعةين والعشرون وصية
 له فاخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كانت زائدة
 على الثلث **وصورة** السعابة عتق عبد من قيمتهما
 ما ذكر ولا مال له سواهما فالوصية الاول بثلث المال
 والثاني بثلثين المال فساهام الوصية بينهما اثلاث
 واحد الاول واثنان الثاني فيقسم الثلث بينهما
 كذلك فيعتق من الاول ثلثه وهو عشرة ويبقى في
 عشرين ويبقى من الثاني ثلثه وهو على ثلث وهو
 الدرهم المرسلة عشرون ويبقى في اربعين فيضرب
 كل بقدر وصيته وان كان زائداً بثلثين درهما وما له ثمنون
 يضرب كل بقدر وصية فيضرب الاول الثلث في الثلث
 الحال والثاني الثلثين في ثلث المال ولو اوصي لرجل بجزء
 من ماله بيمينه الورثة لاهم فاعمون مقام الموصي فاليهم

على الثلث وصورة
 الدرهم المرسلة اوصي
 بثلثين درهما
 والاخر

البيان وجهالة الموصي به لا يمنع صحة الوصية ولو اوصي
 بسهم استحق اقل سهام الورثة وذلك الاقل على السدس
 في رواية الاصل عن ابي حنيفة اذا كان اخص السهام
 اكثر من السدس ولم يجز الزيادة عليه وعلى رواية الحام
 جواز الزيادة على السدس ولم يجز النقصان عنه
 وهما لم يزيد الاغنيا لثلاث ان زاد اخص السهام لان
 السهم اسهل مقدراً مجهولاً كالجزء فلا معنى لتقديره
 بالسدس وانما جعلناه عبارة عن نصيب أحد الورثة
 لان ما نصيب أحد الشركاء عند القسمة يسمى سهماً وانما
 صرف الى الاخص لانه متعين الا اذا زاد على الثلث فبرر
 اليه لان الوصية بالكثر من الثلث لا تصح عند عدم الاشارة
 وله ما روى البزار في مسنده والطبراني في معجمه الاوسط
 عن محمد بن عبيد الله الغزالي عن ابي قيس عن عبد بن
 ابن شرجبيل عن ابي مسعود ان رجلاً اوصي لرجلهم من
 ماله فجعل له النبي صلى الله عليه وسلم السدس قال
 البزار هذا حديث لا نقله روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وسلم الامانة هذا الوجه وابو قيس ليس بالقوي
 وذكره عبد الحق في احكامه من جهة البزار وقال الغزالي
 متروك وابو قيس له احاديث يخالف فيها وقال ابان
 ابي معاوية السهم في كلام العرب السدس قلت اذا كان
 السهم في اللغة السدس وقد ورد الحديث به ولو كان
 ضعيفاً فهو مقدم على الراوي والله اعلم ووصية **عبد نصيب**
ابنه صحت ووصية بنصيبه اي بنصيب ابنه **لا**
اي لا تصح وقال زفر بن يحيى **والعبرة بحال العقد**
المتصرف المأخوذ وهو ما اوجب حكمه في الحال فان كان

واقفا في المصحة فمن كل ماله والا اي وان لم يكن واقفا
في المصحة بل كان واقفا في مرض الموت **فمن الثلث** اي ثلث
ماله وفي شرح الوقاية والمراد بالتصرف الذي انشا ويكون
فيه تعييا التصبر حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ
من كل المال والسكاح في المرض بهر المال ينفذ من كل المال
والتصرف المضاف الى موته اي موفه المتصرف من الثلث
وان كان المتصرف واقفا في المصحة ومن هذا مستند اصح الموصي
منه صفته وهبته **كالصحة** حتى ان تصرفاته المأخوذة
فيه يكون من كل ماله لانه يبرر بتبين انه لا حق لاحد
في ماله **واعتاقه** مبتدأ اي اعتاق الموصي مرض الموت عبدا
له **ومحاياته** اي بيعة بنقوصات كثير او شراؤه بزيادة
كثيرة **وهبته وصحانه وصيته** خبر اي كالوصية في انما تعتبر
من الثلث ويصرف بها مع اصحاب الوصايا ولا يرد حقيقة
الوصية لانها ايجاب بعد الموت وههه الاثبات مستخرجة قبله
وانما اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فقار
محو عليه في الزايد على الثلث وهذا في غير الضمان ظاهر
واما في الرقات فلان المريض تبرع ابتداء بايجابه على نفسه
فمنهم فيه كما في المصحة **فصل خارجه من نصيبه اي**
اذا اوصى بخارجه صرف الى الملائق لداره فانه هو المستحل
عرفنا وشرعنا ونعدا عند اي حقيقة وزعموه القياس
وعندهما الي من يمكن محله ويختص معه في سجد ماله
خار شرعنا قال صلى الله عليه وسلم لا صلاة لخير المسجد
الا في المسجد رواه الدارقطني عن جابر وعن ابي هريرة
والخاتم في مستدركه وسكت عنه وقال ابن جرير هو صحيح
عن علي والمعني لا صلاة كماله وقال احمد لا صلاة صحابة

102
وفسر الجار بكل من سمع من الداء ثم يدخل فيه الجار الساكن
والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي ويدخل فيها الارملة
لان سكناها مضافا اليها ولا يدخل فيها التي لها زوج
لان سكناها مضافا الي زوجها وهي تبع له فلم تكن جارا
حقيقية ومهره كل ذي رحم محرم من غرضه اي امراته
وهذا التفسير للمصنف اختيارا يمد واي عبيدة وكذا
كل ذي رحم محرم من ذرية ابنة ورقعة ابنة وزوجة
كل ذي رحم محرم منه صهر وقال الحلواني ابو المراءة وامها
ولا يسمى غيرها صهرا والاول هو الصحيح لما في مستند
اهل والنوار ودين راهوية عن عائشة قالت اصاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني المصطلق
فاخرج الخمس منه ثم قسمه بين الناس فاعطى الفارس
سهمين والراجل سهما فوقعت جويرة بنت الحارث
في قسم ثابت بن قيس بن شماس الانصاري فكانت بها
على نفسها على شفع اوراق من ذهب الجان قالت قد خلت
فسال رسول الله في كتابتها فقال يا رسول الله انا
امارة سلمة اشهد ان لا اله الا الله وانا
جويرة بنت الحارث سيد قومه اصحابي من الامر ما قد
علمت فوقعت في سهم ثابت بن قيس فكانت بين علي مالا
طاقة لي به وما اكرهني على ذلك الا اي رجوتك صلى الله
عليك فاعني في فكائي فقال او خير من ذلك فقالت ما
هو قال اودي عنك كتابتك وانزوجك قالت نعم يا رسول
الله قال قد فعلت فاوي رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما كان عليهما من ثنائيتها وتزوجها فخرج الخبر
الي الناس فقالوا اصهار رسول الله صلى الله عليه

وَسَلَّمَ بِتَرْفُوتٍ فَأَعْتَقُوا مَا كَانَ بِيَدِهِمْ مِنْ سَبِي بَنِي
المصطلق ما به أهل بيت قالت غابضة فلا أعلم
امرأة كانت علي قومه أعظم بركة منها وأما كونهما
صفيه فوضعهما بالصواب ما قد عناه **وختته كل زوج**
ذات رحم محرم منه أي أزواج البنات والأخوات والعمات
والخالات وكذا كل ذي رحم محرم من أزواجهن وقيل
هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يتناول الأزواج المحارم
ويستوي فيه الحر والعبد **وأهله** عن أبي حنيفة
عرسه وعندهما كل من يقوله وينفق عليه غير
مما ليكاه اعتبارا للغرف ويؤيد قوله في واتوا
بأهلكم أجمعين وقوله فنجيناه وأهله الأسرانية فإن
المراد من في عياله ولا في حنيفة أن الاسم حقيقة
في الزوجة قال تعالى وسار بأهله وقال لأهله أمكوا
والله قهريته فإذا أوصى لرجل لاله دخل في الوصية
كل من ينسب إليه من قبل أبيه إلى اقضي أب له في
الاسلام والأقرب والأبعد والذكر والأنثى والمسلم
والكافر والصغير والكبير فيه سواء ولا يدخل فيه
أولاد البنات ولا أولاد الأخوات ولا أحد من قرابة
أمه لأنهم لا ينسبون إلى أبيه وإنما ينسبون إلى أبيهم
لأن النسب يعتبر من الآباء **وأقاربه** وذو اقربائه وأقربائه
وأرحامه وأشباهه **وذو الساب** هم عن أبي حنيفة
حرما أيضا عدا من روي رحمه الأقرب غير الوالد
والوالد وعندهم من ينسب إلى اقضي أب له في الاسلام
وإن لم يسلم ذلك الاقضي بعد أن أدرك الاسلام وإن أسلم
علي اختلاف المشايخ وقاعدة هذا الاختلاف تظهر في مثل أبي

طالب وعلي رضي الله عنه إذا وقعت الوصية لأحد
من اقرباء علي فمضى اكتفى بأدراك الاسلام صرفها إلى
أولاد أبي طالب ومن شرط الاسلام صرفها إلى أولاد
علي لا غير ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالاتفاق لأنه
لم يدرك الاسلام لهما أن الاسم يتناول الكل ولا في
حنيفة أن الوصية أهت الميراث وفي الميراث يعتبر
الأقرب فالأقرب فكذلك أي أخته والقصد من بقائه
الوصية فلا في ما شرط في إقامة واجب الصلة وهو
يخص بذي الرحم المحرم وما قرابة الولاد فلا يسمون
أقرباء عادة الأئمة إلى عطف القريب على الوالد من
في قوله تعالى الوصية للوالدين والأقربين والعطف
يقتضي المعايرة ويدخل الجد والجدة وولد الولد في
ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وعن أبي يوسف
لا يدخلون قيد بالمحرم لأنه لو أعدم بطلت الوصية
وقيد بالاثنتين فصاعدا لأن الواحد لا يأخذ عمده
لأن المذكور لفظ الجمع وفي الميراث يراد بالجمع المثنى
فصاعدا فكذلك في الوصية ويستوي الحر والعبد والمسلم
والكافر والصغير والكبير والذكر والأنثى على المذهبين
وفي ولد زيد وفي الوصية لولد زيد **الذكر والأنثى سواء**
لأن اسم الولد يشمل الكل وليس في اللفظ شيء
يقتضي التفضيل **وفي ورثة** أي وفي الوصية لورثة
زيد يأخذ ذكرًا **انتبهي** لأن الورثة متفقة من الوارث
وبناء الحكم على المتفق يشعر بأن ملحق الاشتقاق
علمة ذلك الحكم والورثة بين الأولاد والأخوة للذكر
مثل حظ الأنثيين فكذلك الوصية **وبني فلان** يأخذ

الانبياء في قول ابي حنيفة الاول وهو قولها لان
جمع الذكور يتناول الاناث قال تعالى وان كانوا
افوة رجالا ونساء ثم رجع وقال ياخذ الذكور خاصة
لان حنيفة الاسم للذكور وانتظامه للاناث
تجوز والكلام بحقيقته وهذا بخلافه لان اسم
قبيلة او فخذ حيث يتناول الذكور والاناث لانه لا يراد
اعيانهم بل مجرد انسابهم كقبي ادم ولذا يدخل فيه موي
الغنافة وموي الموالة وخلفاؤهم **وبطلت الوصية**
لحوالهم مطلقا **فحين له معتقون ومعتقون** لان لفظ
الموي مشترك بينهما فلا يتخطهما في موضع الاثبات
ولا قرينة تدل على احدهما بخلاف ما لو خلف لا يكلم موي
فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه في مقام
الشيء ولاقتنا في فيه وقيل يكون لهما وهو رواية على
ابي حنيفة وايي يوسف وهو قول الشافعي وزفر
وقيل يجعلها ابو يوسف للاعلى لان شكرا لا تقام
واجب وفعل الانعام مذروب فصا وصرف الوصية
اليادار الواجب اولى وقيل يجعلها للادني لانه محال
الحاجة غالبا فهو اولى وفجت الوصية **بخدمته عبده**
وسكنى داره مدة معينة كسنة وابدا لان المنافع
يصح تملكها في حالة الحياة ببدل وغيره فكذلك في
حالة الممات كما في الاعيان ويكون كل من العبد والدار
محموسا على ملك الميت في حق المتفعة حتى يملكها
الموصي له على ملكه كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف
على حكم ملك الوقف **وصحت الوصية بغيرهما** اي العبد
والدار **فان حرقت الرقبة** اي رقبة العبد والدار من

الثالث اي ثلث التركة **سكنت اليه** اي اعطيت لموصي
له لان حقه في الثلث لا يتراحه الورثة فيه **والا** اي
وان لم يخرج الرقبة من الثلث **فسمه الدار** **قسمه** الاجزاء
اثلاثا **وتما ديارا والعبد** اي اقتسموه قسمه سقايات
فيخدم الورثة يربى والموصي له يوما لان حقه في الثلث
وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعين وانما تسمى
تما ديارا في العبد لانه لا يمكن القسمة فيه بالاجزاء لانه
لا يتجزى فصير الى المما ديارا ايغا للحقنين بخلاف الدار
فان القسمة فيها بالاجزاء فمكنه وهو عدل من قسمة
التما ديارا منها من التسوية بين التماسين زمانا
وزائا وهي التما ديارا من تقديم احدى على الاخر زمانا
ولو اقتسموا الدار مهاباة جاز لان الحق لهم الا ان الاول
اولى للكونه عدل وليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم
من ثلثي الدار لان حق الموصي له ثابت في سكتي جميع
الداريات يظهر للميت ما لا يخرج الدار من الثلث
وكذا له حق المراجعة فيما في ايديهم اذا هرب ما في يده
وبيع الورثة ما في ايديهم من الثلثين يتضمن ابطال
ذلك فيمنعون منه **وعمرته** اي الموصي له **في حياة موصيه**
تطلد الوصية لانها تملك الموصي بعد موته الموصي به
للموصي له ولا يتصور تملك الموصي له وهو ميت **وعون**
اي الموصي له **بخدمته** اي الموصي **يعود** كل من العبد
الموصي بخدمته والدار الموصي بسكنائها **الي الورثة**
لان الموصي اوجب للموصي له ان يستوفي المنافع على
حكم ملكه فلما انتقل الاستيفاء الى وارث الموصي له لا يستحق
ذلك ابتداء من ملك الموصي بغير رضا وذلك لا يجوز وفي

الوصية **بثمرة يسائه** ان مات الموصي وفيه **ثمرة جملة**
حالة له الوصية هذه الثمرة التي فيه **نقط** اي ولي
 له ما حدث بعد **فقاوان ضم** في الوصية كلمة **ابدا فله**
هذه اي الثمرة التي في **الستان وما يحدث** فيه من الثمرة
 فيما يستقبل مدة حياة الموصي **لما ياتي فله يسائه**
 فان مات او حي بفترة يسائه يكون للموصي له الفعلة
 الموصودة والتي توجد مدة حياة الموصي له وان لم يقبل
 ابدأ والفرق ان الثمرة في العرف اسم للموجود فلا
 يتناول التي ستوجد لانها بعد ومة الايدلالة زايدة
 مثل التنصيص على التابيد والفلة في العرف ينظم
 وما يوجد مرة بعد اخرى يقال فلان ياكل من غلة
 ستائه وغلة ارضه والمراد مما وجد ومما يوجد فاذا اطلقت
 يتناولهما تناولا غير موقوف على دلالة اخرى وانما
 نال فيه ثمرة لان البستان لعلم يكن كذلك والمسالمة
 بحالها تناولت الثمرة ما كان موجودا وما يوجد
 ما عاين الموصي له كماله الفلة وذلك لان الثمرة
 يتناول الموجود حقيقة ولا يتناول الممدوم المجاز
 فاذا كان في البستان ثمرة عند موت الموصي كان لفظ
 الثمرة مستعملا في حقيقة فلا يتناول المجاز واذا لم
 يكن فيه ثمرة يتناول المجاز ولا يجوز الجمع بينهما
 الا انه اذا ذكر لفظ الابد تناولهما عملا بعموم المجاز
 لاجتماع بين الحقيقة والمجاز وفي الوصية **بموقوف عنى**
وولدها ولبنها فهذا الجار والمجرور خبر مقدم اي
 للموصي له **ما ياتي وقت موته** اي موت الموصي وليس له ما
 يحدث بعده سوا وصية الموصي كلمة **ابدا ولا م** لان الوصية

ايحاب عند الموت فيعتبر وجود هذه الاشياء عنده
وتورث بيعة وكسبة جعلتا في الصفة اي اذا اصبح
 ذي في صحنه داره بيعة او كسبة ومات فانها تورث
 عنه اما عند اي حنيفة فلانه عزله الوقف وهو
 عنه لا يلزم فيورث فكذا هذا واما عندهما فلان
 هذا معصية فلا يصح وان كان قرية في معتقد هم
 فيورث واستشكل قول اي حنيفة بان هذا عند هم
 كالسجد عند المسلمين والمسلم ليس له ان يبيع المسجد
 فيكون الذي في البيعة والكسبة كذلك واجيب
 بان المسجد محرر اعني حقوق الناس خالص فيه
 تعالى ولا كذلك البيعة في معتقد هم لانهم يكتسبونها
 ويدفنون فيها ممتلكاتهم فلم تكن محررة عن حقوقهم
 فكان الملك الذي فيها ثابتا والمسجد اذا كان غير
 محرر عن حقوق المسلمين يورث ويصح وصية
 الذي يما هو قرية في المسلمين كالوصية للفقير او الما
 ولا سراج بيت المقدس وكهوه **والوصية يجعل احدهما**
تصح اي وصية الذي ببناء داره بيعة او كسبة
 صحيحة وهذا بالانفاق ان اوصى بذلك لقوم مسلمين
 واما ان اوصى به لقوم غير مسلمين فقد اي حنيفة
 يصح وعند فقا لا يصح ولو اوصى بالكرام في سبيل الله
 ولم يبينه لاهد فالوصية باطالة عند اي حنيفة
 لان هذه الوصية في معنى الوقف وهو غير حايث
 في المنقول عند وان اضيف الي ما بعد الموت
 وجعلاه وقفا في يد الامام لما مر في كتاب الوقف
 من اجس خالدا كراعه واعتده في سبيل الله ولو

اوصى بذلك ماله في سبيل الله بحضرة ابي يوسف
بمنقطع القزاة لسبعة الى الفهم عرفا وزاد محمد منقطع
الحاج لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الحج
من سبيل الله واجاز محمد الوصية للمسجد وان لم يذكر
الاتفاق عليه لان المراد منها الاتفاق على مصالحه
وشرط الصحتها ذكر الاتفاق عليه لانه ليس باهل
الملك والوصية عليك وذكر التفتة بتركة الوقف
على مصلح بفتحها بكلامه ولو اوصى للعلماء استحقاقها
الفقهاء واحدا للتفسير والحديث قبل هذا الكلام
لا المفزيون والادباء والمعبرون والاطباء لقوله
عليه السلام العلم ثلاثة امر حكمة او سنة فائمة
او تزيينه عادة وما سوي ذلك فهو فصل رواه ابو
داود وابن ماجه ولو اوصى للفقهاء استحقاقها رها
العلماء لانهم في الحقيقة الفقهاء لتركهم الثاني وميلهم
في الباقي والله اعلم **فصل ومن اوصى الى**
زيد فقبل زيد عنده اي في حضوره **فان رد** زيد الايضا
عنده اي في حضور الموصي بعد قبوله **رد** اي محرده
لانه ليس للموصي ولاية الزامة التصرف ولا عرور
في رده بحضرة لان الموصي متكلن من ان يعيب
غيره **والا** اي وان لم يرد زيدا الايضا في حضرة الموصي
بل رده في غيبة **لا** اي لا يصح الرد لان المييت معي
بسيطة معتد عليه فلو صح رد الموصي اليه في غيبته
في حياته او بعد ماته كان مفروزا من جهة فرد
رده **فان سكت** الموصي اليه فلم يقبل ولم يرد **فما ت**
موصيه نله اي للموصي اليه **رده** اي رد الايضا **ومنه**

اي من رد الايضا وهو قبول الايضا لانا الموصي ليس
له ولاية الزام للموصي اليه فبقي محير **ولزم** الايضا
هذا الساكت **يبيع شي** بان يبيع شيئا **التركة** لان
في ذلك دلالة على الالتزام والقبول وهو مستبر
بقدم الموت وينفذ البيع لصدوره من الموصي **وان**
جهل به اي بالايضا لان العلم ليس بشرط في حقه
بخلاف الوكيل **فان رد** هذا الساكت **بعد موته**
اي موت الموصي بان قال لا اقبل **ثم قبل** بعد رده بان
قال قبلت **صح** قبوله لان مجرد قوله لا اقبل لا يبطل
الايضا لان في ابطاله ضرب بالميت **الا اذا انقضت**
ردن باب حكم باعراجه عن الوصاية لانه ردة تاكد
حكم القاضي وتقوي به **والى عبد** اي ومن اوصى الى عبد
او كافرا **فان رد** **القاضي لغيره** فان هذه الوصية
باطلة عارضا ذكره محمد وعبارة القدوري اخرجهم
القاضي عن الوصية وهذا يدل على ان الوصية صحيحة
لان الاخراج انما يكون بعد الدخول ومن اوصى **الى عبد**
اي جعل عبده وصيا **صح ان كان ورثته صفارا** كلهم
وهذا عندنا في حنفية استخسانا وقال لا يصح وهو
القياس لان الفرق يتنافى الولاية ولا يصح حنفية ان
لعبد من الشفقة ما لا يكون لغيره **والا** اي وان لم
يكن كلهم صفارا سوا كان كلهم كبارا او بعضهم **لا** اي
لا يصح الايضا لان للكبير ان ينفه من ان يبيع خفيه
حتى له ان يبيع نصيبه من العبد فيعجز عن الوفاء
بما التزم من الوصاية فلا يقبل الايضا اليه تايدة
ومن اوصى الى عاجز عن القيام بما ضمنه اي ضمن القاضي

اليه غير رعاية حق الموصي والورثة ولو شكى الموصي الى
القاضي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان انما
قد يكون كاذبا تحقيقا على نفسه **ويبي** **وهي ايهن يقدر**
على التصرف وليس للقاضي ان يخرج عن الوصاية
لان الميت اختاره وارفضاه ولانه يقدم على الاب مع وفور
سقوطه فاوي ان يقدم على غيره ولو شكى الورثة
او بعضهم الموصي الى القاضي لا ينبغي له ان يعزله لانه
استفاد الولاية من الميت الا اذا ظهر منه الجنابة
لزواله نالاجله جعله الميت وصيا ومن اوصي ابي اثنين
لا يفرد احدهما بالتصرف في تركته عند ابي حنيفة
ومحمد الا بشر ان كفته وتجهيزه لان في تأخير ذلك
فساد الميت ولهذا جعله الجيران عند ذلك في الحضر
والرفقة في السفر **والخصومة في حقوقه** لان الاجتماع
بينها منفرد وكذا يفرد بها احد الوكيلين **وقضاه**
دينه وطلبه لانه ليس من باب الولاية بل من باب
الاعانة بخلاف اقتضا دينه وهو فتنه لان الميت
انما وصي بامانتهم جميعا **وسرا حاجة الطفل الموصي**
عليه من طعام وكسوة لاف في تأخيرها الى الاجتماع
بخاف ضرره جوعا او عريا **والانهاب له** اي قبول
الحصة للطفل لان في تأخيرها خوف الفوت **واعتاق عبد**
عين اي معين لانه لا يحتاج الى الراي بخلاف اعتاق
غير المعين **ورد ودبنة وتنفيذ وصية معينتين**
لانه لا يحتاج فيهما الى الراي ولا منهما من باب الاعانة
دون الولاية الا يرى ان صاحب ذلك يملكه اذا طفر
به **وجع اموال للميت ضايعة** اي على شرف الضياع

لان في تأخير امانات **وبيع ما يخاف تلفه** لان فيه ضرورة لا
يخفى وقال ابو يوسف يتفرد كل من الوصيين بالتصرف
في جميع الاشياء قبل الخلاف فيما اذا اوصي الى كل واحد منهما
بفقد على حدة واما اذا اوصي اليهما بفقد واحد فلا يفرد
احدهما باتفاق ذكره الكاساني وقيل الخلاف فيما اذا
اوصي اليهما بفقد واحد واما اذا اوصي الى كل بفقد على
حدة فيتفرد احدهما بالتصرف اتفاقا ذكره الحلواني عن
الصغار قال ابو الليث وهو الاصح وجه تأخذ وقيل
الخلاف في الفصدين جميعا ذكره ابو بكر الاسكاف
قال في المبسوط وهو الاصح بخلاف الوكيلين اذا اوصي
متفردا بفقد حيث يتفرد كل واحد منهما بالتصرف
اتفاقا ثم اذا ماتت احدهما عوض القاضي بدلا عنه اتفاقا
وصي الموصي وصي في ماله ومال موصيه اي في التركتين
وعند الشافعي واحدا في رواية لا يكون وصيا في تركته
الاول اعتبارا بالنوکیل في حال الحياة **ولا بيع وصي**
مال الصغير من اجبي ولا يشتري له منه **الاغنا**
يتغايين الناس في ماله وصومنا فيه عبي يسير بقوله
نفاي ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن واما لو
اشترى شيئا من مال اليتيم لنفسه او باع شيئا من ماله
لليتيم جاز عند ابي حنيفة وفي احدى الروايتين
عن ابي يوسف اذا كان لليتيم فيه منفعة ظاهرة بان
بيع من الصغير ما يساوي خمسة عشر مائة او
يشري بنفسه من الصغير ما يساوي عشرة وخمسة عشر
وعلى قول حماد وهو ظاهر الروايتين عن ابي يوسف
لا يجوز على كل حال وبه قال مالك والشافعي اذا الواحد

لا يتوي طرفي لبيع لا متناع كونه مطالبا وهذا في وصي
 الاب لان وصي القاصي لا يجوز بيعه ما ان الصغير من
 نفسه بكل حال اتفاقا وجوز للاب بمثل القيمة كما
 لاقتراض وابطله زفر لما تقدم ولما ان الاب له حال
 ولانيته وفور شفقتة وحاجة الصغير جعل كسخصين
 فيتوي الطرفين وقال المتأخرون لا يجوز الوصي بيع عقار
 الصغير الا ان يكون على الميت او برغب المشتري فيه
 بضعف الثمن او للمنفير حاجة الى الثمن قال القدر
 الشهيد وبه بقي **وبدفع الوصي ماله** اي الصغير
مضاربة ويأخذ ابنا مضاربة لكن بشرط اشهاده
 على ذلك نفيا للتمهة اذ ليس بينهما علك ماله **وشركة**
وبضاعة لقيامه مقام ابيه **وجتال** اي يقبل الحوالة
على الاملي اي الاغني من التزيم **على الاعسر** لان في
 ذلك نظرا له ولا يثب الوصي نظرية وبأكل منه عند
 اشتغاله بما جثم لقوله ثنائي ومن كان فقيرا فليأكل
 بالمعروف **والبنفوس** الوصي ما ان البتيم وان افرض ضمن
 لانه لا يتدر على الاستخراج بخلاف القاصي والاب بمنزلة
 الوصي في اصح الدوايتين ويبيع الوصي **عليه الكبير الغائب**
 كل شيء **الا المقاربات** لم يكن عليه دين واما اذا كانت
 عليه دين فان كان مستقرا للمقاربات بيع الوصي المقار
 كله باتفاق وان لم يكن مستقرا باع بقدر الدين عندهما
 وعند اي حصة له ببيعه كله ولو جف هلاكه المقار
 قبل ملك الوصي ببيعه لانه تبين حفظه كالمستقوله والاصح
 انه لا يملك لانه نادر **ولا ينجر الوصي في ماله** اي الصغير
 لان المقروض اليه الحفظ دون التجارة ويبدد ومي الاب

علي

على الجدة فان لم يوصى الاب قام الجدة مقامه ولا يلي على مال
 الطفل احد غيرهما **كتاب الخنثي وهو مولود**
ذو فرج وذكر فان بال من ذكره فذكر وان بال من فرجه
انثى لان البول من احدهما دليل على ان العنق الاصلي
 الصحيح والآخر بمنزلة العيب **وانما ان منهما حكم**
بالاسبق لان السابق دليل على ان محله هو العنق الاصلي
 ولانه كما خرج البول حكم بموجبه لانه علامة تامة فلا
 يعتبر بخروج البول من الة الاخرى بعد ذلك **وان استويا**
بان لم يسبق احدهما الاخر سواء كان الخروج من احدهما
 اكثر من الاخر او لم يكن **فشكل** اي فهو خنثي شكل
 عند اي حصة **ولا يعتبر عنده اكثر** وقال لا يعتبر
 لان كثرة البول من احدهما علامة قوة ذلك العنق
 وكونه اصليا ولا بد الاكثر حكم السرع الكل في اصوات
 السرع فيخرج ذلك العنق بكثرة البول منه ولا يثب حصة
 ان كثرة ما يخرج لا يدل على القوة لان ذلك قد يكون
 لا لتساع في احدهما وصيق في آخر ولو كان الخروج منهما
 على السواء فهو شكل بالاتفاق **ان بلغ الخنثي فان**
 ظهر له علامة الرجال بان خرجت لحبته او وصل الى النساء
 يكن او اختلف كما يحتمل الرجال فهو رجل وان ظهر له علامة
 النساء او امكن بان خرج له ثدي كثندي المرأة او نزل
 له لبن في ثديه او عاض او حمل او امكن الوصول اليه من
 الفرج فهو امرأة وان لم **يظهر له علامة احدهما** او تفرقت
 العلامات **فان قام** فهو خنثي بالاحوط والا وثق في
 امر الدين وهو ان لا يحكم فيه بحكم وقع الشك في ثبوته
فان قام في صفهين اي صف السبا **اعاد صلته** استحبا

مشكوك

با

ان كان مراهما وحقا ان كان بالاحتمال انه رجل
فتتفسد صلته وقام في صفهم اي في صف الرجال
يعيد من جيبه ومن خلفه بخديده لاحتمال انه امرأة وصلي
بقناع لاحتمال انه امرأة فان كان بالاحتمال حيا وجب
عليه ذلك والا استحب له ولا يلبس حرا ولا حليا
ولا تنكشف عند رجل ولا عذرا امرأة ولا يخلوا به غير
حرم رجل او امرأة ولا يسانر به لا يحرم من الرجال كل ذلك
احترار عن ارتكابه المحرم وكراهة للرجل والمرأة ختنته
اما الرجل فلا احتمال ان الخنثى انثى واما المرأة فلا احتمال
انه ذكر ويشتري من ماله امة تخرته ان امكن مالا
لانه يباح لمملوكته التطايب والا اي وان لم يملك مالا
فمن بيته المال يشتري له الامام امة تخرته لان بيت
المال اعد لنوايب المسلمين فاذا استترها له تدخل
في ملكه بقدر حاجة الختات ثم تباع اذا ختنته
ويرد ثمنها الى بيت المال لحصول الاستغناء عنها
فان مات الخنثى قبل ظهور حاله لم يغسل لان الفاسل
اما رجل او امرأة والخنثى اما رجل او امرأة وحل
الفصل غير ثابت بين الرجال والنساء فيترك لاحتمال
احرمه ويحرم لغدر الفصل ولا يحضر الخنثى حال
كونه مراهما غسل ميت لاحتمال انه ذكر وانثى
وتدب نجاسة قتره اي تقطعته لانه اذا كان انثى اقيم
واجب وان كان ذكر الا تقتر النجاسة ويوضع الرجل
بقرب الامام ثم يوضع هو اي الخنثى خلف الرجل
ثم توضع المرأة خلف الخنثى اذا صلي عليهم جميعا فان
تركه ابوه اي الخنثى وابناؤه عند اي حنيفة سهم

فلان سهمان لانه له عده اقل النصيبين اي ينظر
الى نصيبه ان كان ذكرا والى نصيبه ان كان انثى فاي منهما
يكون اقل فله ذلك وفي هذه الصورة يراه على قدر
الانوثة اقل فله ذلك وعند النبي وهو قولهما كما في
المهادية له نصف النصيبين اي يجمع بين نصيب الخنثى
ان كانا ذكرا ونصيبه ان كان انثى وله نصف ذلك المجموع
وهو اي نصف النصيبين ثلاثة من سبعة عند اي
يوسف لانه اعتبر نصيب كل واحد منهما حالة انفراده
فان الذكر لو كان وحده كان له كل المال والخنثى لو كان
وحده ان كان ذكرا كان له كل المال وان كان انثى كان له
نصف المال فباخذ نصف الكل ونصف النصف
وذلك ثلاثة ارباع المال وللابن كل المال فيجعل كل ربع
سهما فيبلغ سبعة بطريق العول للابن اربعة والخنثى
ثلاثة فان شئت تقوّل له النصف اذا كان انثى
والكل ان كان ذكرا فالنصف متيقن ووقع الشك
في النصف الاخر فنصف صار ربعا فالنصف والربع
ثلاثة ارباع وخمسة اي ونصف النصيبين خمسة
من اثني عشر عند محمد لان الخنثى يستحق النصف
مع الابن ان كانا ذكرا والثلث ان كان انثى والنصف
والثلث خمسة من ستة فله نصف ذلك وهو اثنان
ونصف من ستة وقع الكسر بالنصف فحسب الستة
في اثنين صار خمسة من اثني عشر وهو نصيب الخنثى
والباقي وهو السبعة نصيب الابن وان شئت تقوّل
له الثلث ان كان انثى والنصف اذا كان ذكرا وحججهما
ستة فالثلث اثنان والنصف ثلاثة فاثنان متيقن

وَوَقَعَ الشُّكُّ فِي الْوَاحِدِ الْآخَرِ فَصُفِّ صَارَ اثْنَيْنِ وَفَضْلًا
 وَقَعَ الْكُسْرَى لِنُصْفِ صَارَ خَمْسَةً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ **سَائِلٌ**
شَيْءٌ كِتَابُ الْآخَرِ مِنْ وَائِمَاوَهُ أَيْ إِسَارَتُهُ
 يَعْرِفُ بِهِ نِكَاحَهُ وَطَلَاقَهُ وَبَيْعَهُ وَشُرَاؤَهُ وَوَصِيَّتَهُ
 وَقُدُورَهُ كَاللِّسَانِ أَيْ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ بِاللِّسَانِ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ
 مِمَّنْ نَأَى بِمَنْزِلَةِ الْخَطَابِ مِمَّنْ نَأَى الْإِنْرِي أَنْ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا أَدَّى مَا وَجِبَ تَبْلِيغُهُ بِالْمِيقَاتِ
 أَدَّى أَيْضًا بِالْإِسَارَةِ كَقَوْلِهِ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا
 وَأَدَّى بِالْكِتَابَةِ كَكِتَابِهِ لِمَعْرِفَتِهِ وَغَيْرِهِ عَمَّ الْكِتَابَةَ
 مَنَفْسُهُ أَيْ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ مِنْهَا مَتْنٌ مَرْسُومٌ وَهُوَ
 أَنْ يَكْتُبَ مِنْ قُلَاتٍ أَيْ فُلَانٌ أَنْ الْأَمْرَ كَذَا أَوْ كَذَا مِنْ أَطْلَاقٍ
 وَالْعِتَاقِ وَخَوَصَّافٍ هَذَا كَالنُّطْقِ وَمِنْهَا مَسْتَبِينٌ
 غَيْرُ مَرْسُومٍ كَالْكِتَابَةِ عَلَى الْجِدَارِ وَوَرَقِ الْأَشْجَارِ وَعَلَى
 وَعَلَى الْكَاعِذِ لَا عَلَى وَجْهِ رَسْمِ الدِّبَاكِ مِنْهَا لَيْسَ لَهُ
 الْأَعْتِبَارُ إِلَّا بِإِضْمَارِ شَيْءٍ أَحْرَاقِيَةٍ كَالْبَيْتِ وَالْأَشْهُادِ
 عَلَيْهِ وَالْأَمْلَاءُ عَلَى الْغَيْرِ حَتَّى يَكْتُبَهُ لَدَيْهِ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ
 قَدْ تَكُونُ لِلتَّجْرِئَةِ وَبِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَتَّبِعُونَ أَنَّهُمَا لَيْسَتْ
 كَذَلِكَ وَمِنْهَا غَيْرُ مَسْتَبِينٍ كَالْكِتَابَةِ عَلَى الْهَوَاءِ وَالْمَاءِ
 وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كَلَامٍ غَيْرِ مَسْمُوعٍ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ
 وَلَوْ إِنْضَمَّ إِلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَأَعْمَا هَعَلَتْ الْإِسَارَةُ حُجَّةً لِلْآخَرِ
 لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ لِأَنَّهَا مِنْ خَفُوفِ
 الْعِبَادِ وَهِيَ تَثْبُتُ مَعَ الشُّبْهَةِ **وَالْإِجْدَادُ** الْآخَرُ إِذَا تَرَ
 بِمَا يَوْجِبُ الْحَدَّ **وَلَا قَافِئَهُ** بِطَرِيقِ الْإِسَارَةِ أَوِ الْكِتَابَةِ
 أَمَا إِنْ كَانَ مَقْدُوفًا فَلَا تَحْدُودَ تَنْدَرِي بِالشَّهَادَاتِ
 وَلَمَّا مَقْدُوقٌ لِقَافِئَهُ فَلَا يَجِدُ هُوَ لَا تَقْدَامُ الْقُدُورُ

صَرِيحاً بِالزُّنَا وَهُوَ شَرْطُ فِيهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِّ وَالْقُدُورِ
 حَيْثُ يَثْبُتُ الْقُدُورُ بِالْكِتَابَةِ وَالْإِسَارَةِ خِلَافَ الْحَدِّ
 أَنَّ الْقُدُورَ حَقُّ الْعَبْدِ وَحَقُّ الْعَبْدِ لَا يَخْتَصُّ بِلَفْظٍ
 دُونَ لَفْظٍ وَقَدْ يَثْبُتُ بِدُونَ اللَّفْظِ كَالنِّفَاطِ
 خِلَافَ الْحَدِّ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ بَيِّنَاتٍ فِيهِ شُبْهَةٌ **وَقَالَ لَوْ**
فِي مَقْتَلِ اللِّسَانِ وَهُوَ الَّذِي اعْتَرَضَ لَهُ اهْتِبَاسُ
 اللِّسَانِ حَتَّى لَا يَقْدَرَ عَلَى الْكَلَامِ وَالْبَيِّنَاتُ **أَنْ أَمْتَدَّ**
ذَلِكَ الْأَعْتِقَالَ بَأَيِّ بَقِي سَنَةٌ وَقِيلَ أَيْ رِشَاقُ الْمَوْتِ
 قِيلَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى **وَعِلْمُ إِثَارَتِهِ** أَيْ الْمَقْتَلِ **فَكَذَا**
 أَيْ تَحْكُمُهُ حُكْمُ الْآخَرِ فِي خِلَافِ الَّذِي صَحَّتْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ
لِعَارِضٍ وَمِنْ غَنَمٍ مَذْبُوحَةٍ فِيهَا مَيْتَةٌ وَلَا عِلَامَةَ تَخْيِيرٍ
 بِهِ الْمَيْتَةُ مِنَ الْمَذْبُوحَةِ إِنْ كَانَ الْمَيْتَةُ أَكْثَرًا وَكَانَتْ
 مَسْتَوِيَيْنِ لَمْ يُوَكَّلِ الْغَنَمُ فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ **وَأَنْ كَانَتْ**
هِيَ أَيْ الْمَيْتَةُ أَقْلَ تَجَرِي وَأَكْلُ ذَلِكَ الْغَنَمُ فِي حَالَةِ
الْإِخْتِيَارِ قِيلَ بِهِ لِأَنَّ الْمَيْتَةَ الْمُتَيَقِّنَةَ يَجْلِسُ أَكْلُهَا فِي
 حَالَةِ الْإِضْطِرَّارِ فَالْمُسْكُوكُ فِيهَا أَوْ يَوْجِبُ وَعِنْدَ مَا لَكْتَ
 وَالسَّائِي وَاحِدٌ لَا يُوَكَّلُ بِالتَّجَرِي فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ
 وَإِنْ كَانَتْ الْمَذْبُوحَةُ أَكْثَرًا لَمْ تَجَرِي دَيْلُ ضَرْوَرِي
 فَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ضَرْوَرَةٍ وَلَا ضَرْوَرَةٍ فِي حَالَةِ
 الْإِخْتِيَارِ وَلَكِنَّا أَنْ الْقَلْبَ تَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةُ الضَّرُورَةِ
 حِينَ إِفَادَةِ الْإِبَاحَةِ الْإِنْرِي أَنْ اسْوَأَ الْمُسْلِمِينَ لَا
 تَخْلُوعًا مِنَ الْحَرَمِ مِنْ مَسْرُوقٍ وَمَخْصُوبٍ وَمَعَ ذَلِكَ
 يَبَاحُ التَّنَاقُلُ اعْتِمَادًا عَلَى الظَّاهِرِ وَهَذَا لِأَنَّ الْقَلِيلَ
 مِنْهُ لَا يُمْكِنُ التَّخَوُّرُ عَنْهُ فَيُقْطَعُ اعْتِبَارُهُ دَفْعًا
 لِلخُرُوجِ وَقَدْ قَالَ تَنَاقُلُ لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ

وقال عليه السلام بعثت بالحنفية السمحة ومن
 خالف سني فليس مني رواه الخطيب عن جابر الحمد
 لله الذي بنعمته يتم الصالحات وافضل الصلوات
 واحمل التحيات علي سيد الموجودات وسند
 المشهودات وعلوالم واصحابه وازواجه الطهارات
 • وعلى اهلها القائلين والصلحا الكاملين وسائر
 • المؤمنين والمؤمنات الاعيان منهم والاسوات •
 • وقد وقع تخير هذا الكتاب بقول الملك •
 • الوهاب عزيز مولفه رحم مع سلفه •
 • وهو اقر عباد الله النبي الباري •
 • علو بن السلطان محمد الغازي •
 • علمهما الله ربهما الحق •
 • بلطفه الحمي وكرمه •

الوفى وذلك
 عكة قبالة

الكعبة
 المفظة

• عام • وكان الفراغ من كتابة
 • ثلاث • هذه النسخة المباركة
 • بعد • يوم الاحد المبارك
 • الالف • عشرين من رمضان
 • من • سنة ١١٠٩
 • الهجرة النبوية

وَصَلَّى اَللّٰهُ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى اٰلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kismi	Enad Ef.
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No.	779